

الحمد لله

المجهر في زبائل الكبار

تأليف

ذِيابُ بْنُ سَعْدٍ آلِ حِمْدَانَ الْغَامِدِيِّ

رَاحِمَهُ وَتَرْفَعَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَيْرِيِّ

وَقَدْ أُجِيزَ هَذَا الْكِتَابُ مِنَ الرَّيَاسَةِ الْعَامَةِ بِإِذْنِ دَارَاتِ الْبُحُورِ الْمَدِينَةِ
وَالْإِفْنَاءِ بِرِيَاسَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ

دار ابن الجوزي

الحاكم

المجيز في الجرائد

تأليف

ذياب بن سعد آل حمدا ز الغامدي

رابعة وقرطة

فضيلة الشيخ العلامة

عبدالله بن عبد الرحمن الجبوري

وقد أجهز هذا الكتاب من الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية
والإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

♦ قَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ
الَّذِينَ وَالْآخِرَةُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النور]

□ □ □

♦ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«كُلُّ أُمَّتِي مُعَاقٍ إِلَّا الْمُجَاهِدِينَ، وَإِنْ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَفْعَلَ
الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ
عَمِلْتَ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَشْتَرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ
سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ، مُثَقِّقٌ عَلَيْهِ.»

وَقَدْ أُجِيزَ طِبَاعُهُ هَذَا الْكِتَابُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ
مِنَ الرَّيَاسَةِ الْعَامَّةِ لِلدَّارَاتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالرَّعْوَةِ وَالْإِشْرَافِ
بِمُوجِبِ خُطَابِ سَمَاعَةِ الرَّئِيسِ الْعَامِ سَمَاعَةِ مُفْتِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
إِيَّاهُ لِهَدَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ السُّبَيْحِ
بِرَقْمِ (٢/٩٩٤) وَتَاغِي (٢٢) / ١ / ١٤٢٤ هـ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

والأطبع أراد طبعه وتوزيعه مجاناً

للطبعة الأولى

لدار ابن الجوزي

مزيّنة ومُنقّحة

رَجَب ١٤٢٩ هـ



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤١١ - فاكس: ٨٤١٢١١١ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تليفاكس:
٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ -
الغبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٠١/٦٩٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ -
القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ -
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُعِزُّ مَنْ أَطَاعَهُ وَاتَّقَاهُ، وَمُذِلُّ مَنْ خَالَفَهُ وَعَصَاهُ، نَحْمَدُهُ عَلَى حُلُوِّ طَاعَتِهِ وَمُرِّ بَلَوَاهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُ وَاتَّقَاهُ.

وَبَعْدُ: فَقَدْ قَرَأْتُ هَذَا الْكِتَابَ الْمُسَمَّى: «أَحْكَامَ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكِبَايِرِ»، تَأَلَّفَهُ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ: ذِيَابُ بْنُ سَعْدِ آلِ حَمْدَانَ الْعَامِدِيُّ، وَالَّذِي جَمَعَ فَأَوْعَى وَبَدَّلَ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ جُهْدًا كَثِيرًا، وَعِلْمًا كَثِيرًا، وَاسْتَوْفَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ، وَجَمَعَ الْأَحْكَامَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِأَهْلِ الْكِبَايِرِ وَالْمُجَاهِرِينَ بِكِبَايِرِ الذُّنُوبِ؛ حَيْثُ تُعْتَبَرُ الْمُجَاهَرَةُ كَبِيرَةً عَظِيمَةً، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ أَمْنِي مُعَانِي إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

حَيْثُ إِنَّ الْمُجَاهِرَ قَدْ اسْتَحَفَّ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِأَمْرِهِ بِمَا فَرَضَهُ وَأَمَرَ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ اسْتَحَفَّ بِنَظَرِ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَأَعْلَنَ الذَّنْبَ وَقَعَلَ ذَلِكَ أَمَامَ جَمَاهِيرِ النَّاسِ لِيُضِيحَ قُدُورَةَ سَيِّئَةٍ فِي ذَلِكَ الذَّنْبِ، وَقُدُورَةَ لِلْجَهْلَةِ وَالْعَوَامِ الَّذِينَ لَا يُعَيِّرُونَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ فَيَتَابِعُونَهُ فِي ذَلِكَ الذَّنْبِ، وَيَحْتَجُّونَ عِنْدَمَا يَنْصَحُهُمُ النَّاصِحُونَ، فَيَكُونُ دَاعِيَةً بِفِعْلِهِ إِلَى تِلْكَ الْكِبَايِرِ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ إِثْمٌ ذَنْبُهُ وَوِزْرُ الْمُجَاهَرَةِ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ قَلَّدَهُ وَتَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ آثَامِهِمْ بَشْيٌ!

ثُمَّ إِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَخَاصَّتِهِمْ أَنْ يَعْرِفُوا الْأَحْكَامَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْمُجَاهِرِينَ، وَالَّتِي اسْتَوْفَاهَا الْمُؤَلَّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ: فَتَنْصَحُهُمْ

وَنَحْذَرُهُمْ، ثُمَّ نُبْغِضُهُمْ وَنَهْجُرُهُمْ وَلَا نُؤَالِيهِمْ وَلَا نُجِبُّهُمْ وَلَا نُصَلِّيَ خَلْفَهُمْ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْكَثِيرَةِ؛ رَجَاءُ أَنْ يَتَأَثَّرُوا وَيَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَلَيْنَا أَنْ نَقُومَ بِنُضْحِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَقَارِبِ وَالْأَبَاعِدِ وَنَحْذَرَهُمْ مِنَ الْكِبَائِرِ: كَتَرِكِ الصَّلَوَاتِ - وَإِنْ اعْتَبَرْنَاهُ كُفْرًا -، وَكَالتَخْلُفِ عَنِ الْجَمَاعَاتِ، وَتَعَاطِي الْمُسْكِرَاتِ وَالْمُخْذِرَاتِ، وَاحْتِلِ الرِّبَا، وَأَخْذِ الرِّشْوَةِ، وَسِرْقَةِ الْأَمْوَالِ الْمُخْتَرَمَةِ، وَالسُّخْرِيَّةِ بِأَهْلِ الطَّاعَاتِ، وَتَلْقِينِ أَهْلِ الْخَيْرِ بِالْأَلْقَابِ السَّيِّئَةِ.

وَكِبَائِرُ اللِّسَانِ: كَاللَّغْنِ، وَالسَّبَابِ، وَالسُّتْمِ، وَالْقَذْفِ، وَالنُّلْبِ، وَالْغِيْبَةِ، وَالنَّمِيمَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «لَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْإِضْرَارِ، وَلَا كَبِيرَةٌ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ»، وَحَذَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُنَّ يَجْتَمِعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِيهِلِكُنَّ، وَلَعَلَّ مِنْهَا مَا يَتَهَاوَنُ بِهِ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ: كَشُرْبِ الدُّخَانِ وَنَحْوِهِ، وَإِسْبَالِ اللِّبَاسِ، وَحَلِيِّ اللَّحَى، وَإِطَالَةِ الشَّوَارِبِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «لَا تَنْظُرْ إِلَى صَغِيرِ الذُّنْبِ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى عَظَمَةِ مَنْ عَصَيْتَهُ»!

وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ مِنْ ذِكْرِ الْكِبَائِرِ كَالدَّهِي فِي «كِتَابِهِ»، وَالْهَيْتَمِيُّ فِي «الرُّوَاجِرِ»، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِ «الْكِبَائِرِ» وَغَيْرِهِمْ، وَتَكَلَّمَ عَنْهَا الْمُفَسِّرُونَ عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَعَلْتُمْ كِبَائِرَ مَا لَكُمْ عَنْهُ تُكْفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَخَلَّيْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، وَعِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّغَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

وَذَكَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَعْضَهَا كَالسَّبِيحِ الْمُؤَبَّقَاتِ، وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْبَتْكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ، وَقَوْلُ الزُّوْرِ»، وَقَوْلُهُ

لَمَّا سُئِلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ، ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ، ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَوْفَاهَا الْمُؤَلِّفُ!

فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْإِهْتِمَامُ بِالذِّينِ، وَالْتِمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ، وَالْحَذَرُ مِنَ الشُّرُكِ صَغِيرِهِ وَكَبِيرِهِ، وَمِنَ الْبِدْعِ الْمُكْفَرَةِ وَالْمُفْسِدَةِ، وَمِنَ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ وَمِنَ صَغَائِرِهَا، وَعَلَيْهِ الْجَاهِدُ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْإِكْتِسَارُ مِنَ الْحَسَنَاتِ، فَإِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَاتَّبِعِ السُّبُلَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١٩/٨/١٤٢٨هـ)

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين
عضو هيئة منقاع



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ الْأَمِينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَلَيْسَ خَافٍ أَنَّ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ تَعِيشُ هَذِهِ الْأَيَّامَ فِي إِذْبَارٍ مِنَ الزَّمَانِ،
وَأَقْبَالٍ مِنَ الْفِتَنِ وَالْمَحَنِّ؛ يَوْمَ تَقْلُبْتُ فِيهِ أَكْثَرُ الْحَقَائِقِ، وَاخْتَلَّتِ الْمَقَاهِيمُ،
وُطِفَّتِ الْمَوَازِينُ، وَتَغَيَّرَتِ الْمُسَمِّيَّاتُ، وَغُيِّبَتِ الْمُسْلِمَاتُ، وَامْتَدَّتْ مِنْ أَهْلِ
الْفُجُورِ الْأَغْنَاقُ، وَنَجَمَ الزُّنُوعُ وَالنَّفَاقُ؛ حَتَّى عَادَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ مُنْكَرًا، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، كُلُّ هَذَا يَوْمَ وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ،
وَتَسَنَّمَ الْمَنَاصِبُ أَهْلُ الْفِسْقِ الْعَاصِينَ؛ بَلَّةَ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ...!

نَعَمْ؛ ضَاعَتْ هَيِّئُهُ وَهَيْمَنَةُ الْإِسْلَامِ فِي صُدُورِ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ، وَاهْتَزَّتْ
ثِقَّةُ الْعُلَمَاءِ لَدَيْهِمْ أَوْ كَادَتْ، وَتَسَرَّيَتْ عَذْوَى أَكْثَرِ النَّحْلِ وَالْأَفْكَارِ الْهَدَامَةِ
إِلَى النَّاشِئَةِ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ قُلْ: إِلَى الْمُتَمَتِّعِينَ إِلَى قَبِيلِ الْعِلْمِ؛ يَوْمَ
عَلَّتْ أَصْوَاتُ أَكْثَرِ الْجَامِعَاتِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ جِلَالِ الْمُتَعَالِمِينَ
الْأَفْرَامِ (الْعَضْرَائِينِ ١)، وَظَنَّ بِالْعِلْمِ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ، وَخَاضَ مَيَادِينَ
التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ مَنْ يُجَاهِرُ بِمَعَاصِيهِ... وَهَكَذَا مَا زَالَتْ الْعَذْوَى تَسْرِي أَوْ
تَجْرِي فِيمَنْ بَقِيَ، إِلَّا مَا رَجَمَ رَبِّي وَقَلِيلٌ مَا هُمْ!

فَلِإِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِي مَا فَتِيَ - مُنْذُ نَشَأَتِهِ الْأُولَى - يُوَاجِهُ

أخطاراً جسيمةً، ومصائبَ عظيمةً، وأقلاماً مسمومةً ترقيمُ الباطلَ في هبئةِ الحقِّ، تُكابِدُ المشاقَّ، وتُنازعُ الأهوالَ، وتَتَسَنَّمُ ذُرَا العَوَايَةِ لِتَنفُثَ سُومَ الحِقْدِ، والزَّيْفِ فِي صَفَحَاتِ الإِسْلَامِ الْبَيْضَاءِ النَّاصِعَةِ!

قَلْبَتِ شِعْرِي؛ لَوْ قَلْبَتِ عَيْنُكَ أَوْ أَصْغَيْتِ بِأُذُنِكَ فِي صُحُفٍ وَإِدَاعَاتِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ؛ لَعَلِمْتَ حَقِيقَةَ مَا أَقُولُ؟! يَوْمَ تَكَلَّمْتُ فِيهَا الرُّوَيْصَاتِ، وَنَطَقَ فِيهَا الْكَذْبَةُ، وَالثُّمِنَ فِيهَا الْحَوْنَةُ؛ حَتَّى عَادَ الْحَلِيمُ بَيْنَهُمْ حَيْرَانًا فِي وَسْطِ رُكَامِ الزَّيْفِ، وَعَشَاوَةِ مِنَ الْمُعَالِطَاتِ، وَسُحْبٍ مِنَ الْفِتَنِ الْمُظْلِمَةِ الَّتِي تَمُورُ بِالْمُسْلِمِينَ مَوْرًا...!

وَأَيْمُ اللَّهِ!؛ لَوْ أَقْسَمَ أَحَدٌ مِنَ الصَّالِحِينَ: أَنَّ كُتُبِيَّاتِ عِلَامَاتِ السَّاعَةِ قَرِيبٌ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِ الْوَاحِدِ مِنَّا؛ مَا أَبْعَدَ النُّجْعَةَ!

وَهَذَا ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله يَصِفُ الْحَالَ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: «افْشَعَرَتِ الْأَرْضُ، وَأَظْلَمَتِ السَّمَاءُ، وَظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِنْ ظُلْمِ الْفَجَرَةِ، وَذَهَبَتِ الْبَرَكَاتُ، وَقَلَّتِ الْخَيْرَاتُ، وَهَزَلَتِ الْوُجُوهُ، وَتَكَدَّرَتِ الْحَيَاءُ مِنْ فُسْقِ الظُّلْمَةِ^(١)، اللَّهُمَّ رَحْمَاكَ، اللَّهُمَّ عَفْوِكَ وَرِضَاكَ!

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ النَّاسَ فِي عُبُودِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَفَاوِثُونَ؛ فَالْوَهِيَّةُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قُلُوبِهِمْ عَلَى دَرَجَاتٍ عَظِيمَةٍ تَزِيدُ وَتَقْصُصُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٨٧﴾﴾

(١) «الْفَوَائِدُ» لابن القَيْمِ ص(٨٨).

[فاطر: ٣٢]، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَيْسُوا دَرَجَةً وَاحِدَةً؛ بَلْ ثَلَاثٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

- الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: وَهُوَ الَّذِي يَظْلِمُ نَفْسَهُ بِإِزْكَابِ الْمَعَاصِي وَالْإِثَامِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْكُفْرِ، وَدُونَهُ الْمُقْتَصِدُ، وَدُونَهُمَا السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ^(١).

وَعِنْدَ هَذَا؛ سَيَكُونُ حَدِيثِي هُنَا عَنْ الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ لَا غَيْرَ، وَهُوَ أَيْضاً لَا يَخْلُو مِنْ حَالَاتٍ ثَلَاثٍ:

إِمَّا أَنْ يَفْعَلَ الْكَبَائِرَ مُسْتَتِراً بِهَا، أَوْ مُجَاهِراً بِهَا، أَوْ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْمُجَاهَرَةِ بِهَا الدُّعْوَةَ إِلَيْهَا؛ عِيَاذاً بِاللَّهِ، وَالْأَخِيرَانِ مَحْطٌ رِكَابِي، وَمَبْرَكٌ إِبِلِي. فَعِنْدَ هَذَا؛ كَانَ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ إِذَا مَا تَوَّأ عَلَى فِسْقِهِمْ أَحْكَامٌ فِقْهِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ كَثِيرَةٌ؛ قَدْ اسْتَخْلَصْتُهَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ تَبْصِراً لِلصَّالِحِينَ، وَتَحْذِيراً لِلْعَاصِيينَ؛ لِذَا اجْتَهَدْتُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فِي كِتَابَةِ بَعْضِ مَا ذَكَرَ حَوْلَهُمْ مِنْ حُبٍّ، وَبُغْضٍ، وَهَجَرٍ، وَلَعْنٍ، وَدُعَاءٍ لَهُمْ أَوْ عَلَيْهِمْ، وَسَلَامٍ، وَشَهَادَةٍ، وَمُعَاشَرَةٍ، وَمُنَاسَكَةٍ، وَصَلَاةٍ عَلَيْهِمْ أَوْ خُلْفَتِهِمْ.... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَقَارِبُ الْخَمْسِينَ حُكْماً تَقْرِيباً، كَمَا أَبْنَيْتُ بَعْضَ الصُّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ تُجَاهَ أَحْكَامِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ فِي كِتَابِي هَذَا عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ، وَقَدْ سَمَّيْتُهُ: «أَحْكَامُ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ»^(٢).

وَحَيْثُ إِنَّ الْكِتَابَ قَدْ نَفَذَ مِنْ طَبْعِهِ الْأُولَى، فَلِئَنِّي اسْتَعَنْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي إِخْرَاجِهِ لِلطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ تَنْقِيحِهِ وَمُرَاجَعَتِهِ مَعَ بَعْضِ الزِّيَادَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُوفقُ.

(١) سَيَأْتِي مَزِيدٌ تَفْصِيلٌ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ وَالْأَحْكَامِ قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) وَمِنْ جِلَالِ هَذَا الْعُنْوَانِ؛ فَإِنِّي أَرْفَعُ هَذَا الْمَوْضُوعَ لِطُلَّابِ الْعِلْمِ بِتَحِيَّةٍ، وَاسْتِغْرَاءٍ مَسَائِلِهِ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمَوْضُوعَ الْإِلَهِي نَحْنُ بِصَلَدِهِ طَوِيلُ الدَّلِيلِ عَظِيمُ النَّيْلِ؛ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

كَمَا أَتْنِي هُنَا أَشْكُرُ وَالِدِي فَصِيلَةَ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبْرِينَ حَفِظَهُ اللَّهُ عَلَى قِرَاءَتِهِ لِلْكِتَابِ مِنْ بَابِهِ إِلَى مُحَرَّابِهِ حَيْثُ أَفَانَنِي بِبَعْضِ الْمَلْحُوظَاتِ الْعِلْمِيَّةِ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي وَعَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا.

وَقَدْ أَذِنْتُ رُؤُوسَ رِسَالَتِي عَلَى خَمْسَةِ أَبْوَابٍ، وَتَحْتَ كُلِّ بَابٍ فُصُولٌ؛ تَقْرِيبًا لِلْفَائِدَةِ، وَتَخْصِيصًا لِلْعَائِدَةِ كَمَا يَلِي:

□ الْمُقَدِّمَةُ: وَفِيهَا ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

■ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ: تَوْطِئَةٌ.

■ الْفَضْلُ الثَّانِي: تَنْبِيْهُ.

■ الْفَضْلُ الثَّالِثُ: إِنْقَاطٌ.

□ الْبَابُ الْأَوَّلُ: وَفِيهِ فَضْلَانِ:

■ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ: عِلَاقَةُ الْبِدْعَةِ بِالْمَعْصِيَةِ.

■ الْفَضْلُ الثَّانِي: الْفَوَارِقُ بَيْنَ الْمَعَاصِي وَالْبِدْعِ.

□ الْبَابُ الثَّانِي: وَفِيهِ عَشْرَةُ فُصُولٍ:

■ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْمَعْصِيَةِ.

= أَوَّلًا: أَنَّهُ لَمْ يُطْرَقْ أَوْ يُبْحَثْ مِنْ قَبْلُ حَسَبَ عِلْمِي.

ثَانِيًا: أَنَّ مَسَائِلَهُ وَبُحُوثَهُ كَثِيرَةٌ جِدًّا؛ لَرُبَّمَا تَفَرَّقَ الْخَصَرُ إِلَّا لِمَنْ وَقَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَعْطَاهُ صَبْرًا وَجَلَدًا فِي تَتْبُعِهِ وَاسْتِغْرَاثِهِ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مِنْهُمْ جِدًّا لَا سِيَّامًا هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي ظَهَرَ فِيهَا الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ، وَتَعَالَى أَهْلُ الْكِبَايِرِ بِفُسُوقِهِمْ!

- الفَصْلُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْفُسُقِ.
- الفَصْلُ الثَّالِثُ: أَفْسَامُ الْمَعَاصِي.
- الفَصْلُ الرَّابِعُ: تَعْرِيفُ الْكَبَائِرِ.
- الفَصْلُ الْخَامِسُ: مُتَعَلِّقَاتُ الذُّنُوبِ.
- الفَصْلُ السَّادِسُ: تَعْرِيفُ الصَّغَائِرِ.
- الفَصْلُ السَّابِعُ: تَعْرِيفُ الْمُجَاهِرَةِ بِالذُّنُوبِ، وَإِشَاعَتِهَا.
- الفَصْلُ الثَّامِنُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُجَاهِرَةِ بِالْمَعَاصِي، وَالِاسْتِتَارِ بِهَا.
- الفَصْلُ التَّاسِعُ: التَّحْذِيرُ مِنَ الذُّنُوبِ.
- الفَصْلُ الْعَاشِرُ: آثَارُ تَرْكِ الذُّنُوبِ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ.

□ الْبَابُ الثَّالِثُ: مَصَادِرُ الْكَبَائِرِ.

□ الْبَابُ الرَّابِعُ: وَفِيهِ فَضْلَانِ:

■ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: جَرِيدَةُ الْكَبَائِرِ.

■ الْفَصْلُ الثَّانِي: آثَارُ الْمَعَاصِي.

□ الْبَابُ الْخَامِسُ: أَحْكَامُ أَهْلِ الْكَبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ فِي الْحَيَاةِ، وَبَعْدَ الْمَمَاتِ، وَفِيهِ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ حُكْمًا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ الْأَمِينِ

وَكَتَبَهُ أَبُو صَفْوَانَ

ذِيَابُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَاوَيْدِ

الطَّلَافِ الْمَانُوسِ (١٤٢٢/٥/١)

المَقْدَمَةُ

□ الفصلُ الأوَّلُ: تَوْطِئَةٌ.

□ الفصلُ الثَّانِي: تَنْبِيْهُ.

□ الفصلُ الثَّالِثُ: إِيقَاطُ.

الْفَجْلُ الْأَوَّلُ

تَوْطِئَةٌ

لَا شَكَّ أَنَّ النَّاسَ مُتَعَاوِنُونَ فِي عِبَادَتِهِمْ لِه تَعَالَى: «ذَلِكَ أَنَّ أُلُوهِيَّةَ اللَّهِ مُتَفَاوِئَةٌ فِي الْقُلُوبِ عَلَى دَرَجَاتٍ عَظِيمَةٍ تَزِيدُ وَتَنْقُصُ؛ لِذَا كَانَ تَفَاضُلُهُمْ فِي الْعِبُودِيَّةِ كَبِيرًا لَا يَنْضَبِطُ طَرَفًا»^(١)، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِي اللَّهَ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر: ٣٢]، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ الْمُصْطَفَيْنَ لَيْسُوا دَرَجَةً وَاحِدَةً؛ بَلْ ثَلَاثٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

- أَدْنَاهَا: الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: وَهُوَ الَّذِي يَظْلِمُ نَفْسَهُ بِارْتِكَابِ الْمَعَاصِي وَالْآثَامِ الَّتِي هِيَ دُونُ الْكُفْرِ^(٢).

- أَوْسَطُهَا: الْمُقْتَصِدُ: وَهُوَ الَّذِي يُقِيمُ الْفُرُوضَ، وَيَجْتَنِبُ الْكَبَائِرَ، وَكَثِيرًا مِنَ الصَّغَائِرِ، وَحَظُهُ مِنَ النَّوَافِلِ قَلِيلٌ، فَهُوَ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ^(٣)؛ بَلْ عَمَلُهُ فِي ذَلِكَ قَصْدًا^(٤).

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِأَبْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢/٣٨٤).

(٢) انظر الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٣) انظر: «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّيْرِي (١٢/١٣٧)، وَ«رُوحُ الْمَعَانِي» لِلْأَلُوسِيِّ (٢٢/٣٤٨).

(٤) انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِأَبْنِ حَجَرٍ (١١/٣٥٥).

- أَعْلَاهَا: السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: وَهُوَ الْمُبَرِّزُ^(١) الَّذِي تَقَدَّمَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي طَاعَةِ رَبِّهِ، وَأَدَاءِ مَا لَزِمَهُ مِنْ فَرَائِضِهِ^(٢). فَهَؤُلَاءِ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُمُ الَّذِينَ «تَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ بِالتَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ، فَفَعَلُوا الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَتَرَكَوا الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ»^(٣).

فَالْعِبَادُ إِذَنْ مُتَقَلَّبُونَ فِي هَذِهِ الدَّرَجَاتِ، مُتَفَاوِتُونَ فِي نَصِيبِهِمْ مِنْهَا، وَهَذَا لَا يَعْني أَنَّ أَحَدَهُمْ مَعْصُومٌ مِنَ الذُّنُوبِ مُطْلَقًا كَلَّا؛ فَالْمُسْلِمُ ذُو خَطَا غَيْرِ مَعْصُومٍ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ» أَحْمَدُ^(٤).

فَحَدِيثِي هُنَا سَيَكُونُ عَنْ صَاحِبِ الدَّرَجَةِ الْأُولَى: وَهُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ لَا غَيْرَ، وَهُوَ: صَاحِبُ الْكَبِيرَةِ مِنَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ الَّذِي لَا يَتَوَرَّعُ عَنْ فِعْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُحَرَّمَاتِ، وَهَذَا لَهُ أَيْضًا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَفْعَلَ الْكَبَائِرَ مُسْتَعِرًّا بِهَا، وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ حَدِيثِي هُنَا.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُجَاهِرَ بِهَا.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْمُجَاهَرَةِ بِهَا الدَّعْوَةَ إِلَيْهَا، وَهَذَا أَشْرُهَا خَالًا وَمَالًا، عِيَادًا بِاللَّهِ، وَالْأَخْبِرَانِ هُمَا يَتُّ الْقَصِيدِ مِنْ سَطْرِ وَزِيرِ رِسَالَتِي هَلِو.

□ □ □

(١) الْمُبَرِّزُ: الَّذِي بَرَزَ عَلَى الْجَمِيعِ بِسَيِّئِهِ لَهُمْ، انْظُرْ: «مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِي (بَرَزَ).

(٢) انْظُرْ: «جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (١٢/١٣٧)، وَ«زَادَ الْمَسِيرَ» لِابْنِ الْجَوَيزِيِّ (٦/٤٩٠).

(٣) «الْفَرْقَانُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ص (٥٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/١٩٨) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

الْقَوْلُ الثَّانِي

تَنْبِيْهٌ

وَمِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ أُخْبِثُ أَنْ أَذْكَرَ: أَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدْ تَكَلَّمُوا وَكُتِبُوا كَثِيراً عَنْ أَحْكَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ - الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى - وَحَدَّثُوا مِنْهُمْ، وَكَذَا عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ: كَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِّلَةِ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَالْمَآثِرِيَّةِ، وَالْكَلَابِيَّةِ، وَالْكَرَامِيَّةِ، وَالشَّيْعَةِ... لَا سِيَّمًا أَهْلَ الْمَذَاهِبِ الْمُعَاصِرَةِ كَالْمَاسُونِيَّةِ، وَالْعِلْمَانِيَّةِ^(١)، وَالْحَدَاثَةِ^(٢)... وَغَيْرَهَا.

أَمَّا مَوْفِقُهُمْ وَحَدِيثُهُمْ عَنِ الْمَجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ فَلَمْ يَكُنْ كَثِيراً هَمَّهُمْ، أَوْ حَدِيثَ وَفِيهِمْ؛ بَلْ تَأْتِي أَحْكَامُهُمْ تَبَعاً؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكَبَائِرِ لَمْ يَكُونُوا يَجْرَأُونَ عَلَى الْمَجَاهِرَةِ بِمَعَاصِيهِمْ آنَ ذَاكَ فَضْلاً أَنْ يَدْعُوا إِلَيْهَا؛ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِقُوَّةِ الْإِيمَانِ وَظُهُورِهِ، وَمُتَابَعَةِ السُّلْطَانِ وَأَهْلِ الْحُسَيْنَةِ، أَمَّا الْيَوْمَ فَحَدَّثَ وَلَا حَرَجَ فَقَدْ انْتَكَسَتِ الْمَفَاهِيمُ، وَاضْطَرَبَتِ الْمَوَازِينُ؛ يَوْمَ أَصْبَحَ أَكْثَرُ الْمَجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ هُمْ أَهْلُ الرَّأْيِ، وَصُنَاعُ الْقَرَارِ فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ^(٣)!

(١) انْظُرْ: «الْعِلْمَانِيَّةُ» لِشَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَقَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَوَالِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ، فِكِتَابُهُ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ فَرِيذُ عَصْرِهِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ اسْتَوْعَبَ الْعِلْمَانِيَّةَ بَخْشاً وَتَارِيخاً وَحُكْماً!

(٢) انْظُرْ: «الْحَدَاثَةُ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيِّ؛ فِكِتَابُهُ هَذَا مِنْ أَجْمَعِ الْكُتُبِ فِي بَابِهِ، حَيْثُ نَالَ بِهِ الدَّرَجَةَ الْعَالَمِيَّةَ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُقُوفٍ بِالرِّيَاضِ.

(٣) قُلْتُ: وَمِنْ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ الْجَادَّةِ الَّتِي خَرَجَتْ أَخيراً فِي دِرَاسَةِ أَحْكَامِ أَهْلِ الْبِدْعِ =

إِذَا فَلْتَعَلَّمُ جَمِيعاً أَنَّ الْخَارِجِينَ عَنِ الْحَقِّ الْمُبِينِ لَهُمْ نَفَقَانِ مُلْتَوِيَانِ:
(نَفَقُ الشُّبُهَاتِ، وَنَفَقُ الشَّهَوَاتِ)، هَكَذَا!

- فَأَمَّا أَهْلُ الشُّبُهَاتِ؛ فَقَدْ اشْتَدَّ نَكِيرُ السَّلَفِ وَالْأُيُمَّةِ لَهُمْ، وَصَاحُوا
بِهِمْ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَحَذَرُوا فِشْنَتَهُمْ أَشَدَّ التَّحْذِيرِ: إِذْ مَضَرَّتْهُمْ لِلدِّينِ
وَهَذُمَتْهُمْ لِأَرْكَانِهِ أَشَدَّ مِنْ غَيْرِهِمْ... لَذَا نَجِدُ كُتُبَ السَّلَفِ الرَّادَّةَ عَلَيْهِمْ قَدْ
زَخَرَتْ بِهَا الْمَكَائِبُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَتَأَلَّفَتْ بِهَا الْمَحَافِلُ الْعِلْمِيَّةُ، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ
بَيْتَ مَذْبَحٍ أَوْ حَجَرٍ إِلَّا وَقَدْ تَبَوَّأَتْ فِيهِ رُكْنٌ صِدْقٍ.

- وَأَمَّا أَهْلُ الشَّهَوَاتِ؛ فَتَكْثُرُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ لَهُمْ مَا زَالَ فِي تَضَعِيدِ،
وَتَغْنِيفِ، كُلُّ هَذَا لِأَنَّ الشَّهْوَةَ بَابُ الْمَعَاصِي، وَالْمَعْصِيَةُ سُرَادِقُ الْفِسْقِ،
فَمَرَّةٌ يُنْكِرُونَ بِأَيْدِيهِمْ، وَتَارَةً بِالْسِتْرِ، وَأُخْرَى يَقْلُوبُهُمْ... وَهَكَذَا لَمْ تَنْتَرِ
عَرَائِئُهُمْ، وَلَمْ تَكِلْ قَوَاهِمَهُمْ...!، فَحَنَانِيكَ حَنَانِيكَ مَنْ لِي بِمِثْلِهِمْ؟! فَلِلَّهِ
الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ.

«فَقَدْ بَلَغَ جُهْدُ الْمُضْلِحِينَ الْجِهَادِي فِي هَذَا مَبْلَغاً عَظِيماً، فَلَابَسُوا
الْحَيَاةَ عِلْماً وَعَمَلًا، وَمَحَضُوا الْحَقَائِقَ، وَحَصَّصَ الْحَقُّ عَلَى أَيْدِيهِمْ،
بِمَوَاقِفَ لَا تَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلِنَجَّةٍ.

وَمَا زَالَ هَذَا الْأَضْلُ الْعَقْدِيُّ - أَيُّ: الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ - جَارِياً فِي
حَيَاةِ الْأُمَّةِ، يَقُومُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ مِنْ عُلَمَائِهَا، يُؤَدُّونَ بِهِ الْوَاجِبَ عَنْ

= وَالْأَهْوَاءِ؛ كِتَابٌ «مَرْقُفٌ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ» لِلشَّيْخِ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَامِرِ الرُّحَيْلِيِّ، وَبِمَا أَنَّ كِتَابَهُ هَذَا قَدْ تَكَلَّمَ عَنْ أَحْكَامِ أَهْلِ الْبِدْعِ
وَالْأَهْوَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ نَفْسُو يُعْتَبَرُ عِنْدِي مِنَ النَّصِيحِ الْكُتُبِ الَّتِي عَنَتْ بِمَا أَنَا
بَصَدِّقُ هُنَا؛ لَذَا فَقَدْ اسْتَعَدْتُ مِنْهُ فِي بَابِ الْأَحْكَامِ، فَلْيُعَلِّمْ.

أَنْفُسِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ فِي الدِّينِ، فَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ
أَذْنَاهُمْ»^(١).

* * *

لِذَا كَانَ الطَّعَنُ فِي أَهْلِ الْفُسُقِ الْمُجَاهِرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ،
وَيَبِّانُ حَالِهِمْ تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْهُمْ - مِنْ أَوْجِبِ الْوَاجِبَاتِ الدِّينِيَّةِ، الَّتِي لَا
يَقُومُ أَمْرُ الدِّينِ إِلَّا بِهَا؛ بَلْ إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ فِي
الْحَقِيقَةِ لَا يَقُلُّ قَدْرًا مِنْ حَيْثُ الشَّرَفِ وَثُبُلِ الْمَقْصِدِ، وَسُمُو الْعَايَةِ مِنْ جِهَادِ
الْأَعْدَاءِ بِالسَّيْفِ وَالسَّنَانِ؛ بَلْ رُبَّمَا تَرَجَّحَ عَلَيْهِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ وَجْهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مِنْ حَيْثُ تَأْيِيرُهُ عَلَى الْقُلُوبِ الَّتِي هِيَ مُلُوكُ الْجَوَارِحِ،
وَذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا: أَنَّ الضَّرَرَ الْحَاصِلَ مِنْ انْتِشَارِ الْمَعَاصِي، أَوْ الْبِدْعِ وَعَزْوِهَا
لِلْمُسْلِمِينَ يَكُونُ عَلَى الْقُلُوبِ، بِخِلَافِ عَزْوِ الْعَدُوِّ الظَّاهِرِ لِدِيَارِ الْمُسْلِمِينَ،
فَإِنَّ إِفْسَادَهُمْ لِلْقُلُوبِ لَا يَكُونُ هُنَا إِلَّا تَبْعًا، عِلْمًا أَنَّ الْجِهَادَيْنِ (السَّنَانِ،
وَالْبَنَانِ) لَا تُعَدُّ الْأُمَّةُ بِتَرْكِ أَحَدِهِمَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ حَيْثُ اخْتِفَاءُ ضَرَرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا: أَنَّ عَزْوَ
الْعَدُوِّ لِدِيَارِ الْمُسْلِمِينَ، يَكُونُ ظَاهِرَ الْفَسَادِ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، فَتَتَحَرَّكُ جَبِينُهُ
هِمَّتُهُمْ جَمِيعًا لِجِهَادِهِمْ، وَهَذَا بِخِلَافِ تَسَلُّطِ أَهْلِ الْفَسَادِ، وَالْبِدْعِ؛ فَإِنَّهُ لَا
يُظْهَرُ لِكُلِّ شَخْصٍ، وَالْحَالَةَ هَذِهِ يَكُونُ الْمُجَاهِدُ لِأَهْلِ الْفَسَادِ وَالْبِدْعِ
كَالْمُقَاتِلِ خَلْفَ قَوْمٍ قَرُّوا مِنَ الرَّخْفِ، فَأَيُّنَ أَجْرُ مَنْ يُقَاتِلُ فِي جَنْبِ ذِي مَنَعَةٍ
وَقُوَّةٍ، مِنْ أَجْرِ ذَلِكَ الْمُقَاتِلِ بَعْدَ فِرَارِ الْقَوْمِ مِنْ حَوْلِهِ؟!

(١) انظر: «الرُّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ» لِشَيْخِنَا الْعَلَمَةِ بِكَرِّ أَبُو زَيْدٍ (ص ١٢ - ١٣).

الْوَجْهَ الثَّالِثُ: مِنْ حَيْثُ قِلَّةُ مَنْ يَقُومُ بِهِ، وَذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا: أَنَّ مَنْ يَقُومُ بِجِهَادِ أَهْلِ الْفَسَادِ، وَالْبِدْعِ قَلِيلُونَ فِي كُلِّ عَصْرِ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ أَهْلُ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَنْ يَقُومُ بِجِهَادِ الْعَدُوِّ الظَّاهِرِ لِإِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ كَثِيرُونَ فِي كُلِّ عَصْرٍ^(١)

فَحِينَئِذٍ كَانَ مِنَ الْخَطَأِ أَنْ نُهْمَلَ مَا لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ كَمَا يُمَيِّزُ الْحَيْثُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَيَحْتَاطُ الْمُسْلِمُ الْغَيُورُ فِي دِينِهِ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ قَدْ انْتَدَرَسَتْ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^١، وَتَنَكَّبَ النَّاسُ بُنْيَاتِ الطَّرِيقِ؛ حَتَّى صَرَفَتْهُمْ عَنْ وَجْهِ الْحَقِّ فَخَلَطَ كَثِيرٌ مِنْ أَتْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَ الشُّرْكِ وَالتَّوْحِيدِ، وَبَيْنَ الْبِدْعَةِ وَالسُّنَّةِ، وَبَيْنَ الْمَعْصِيَةِ وَالطَّاعَةِ إِلَى آخِرِ ذَلِكَ الْعَلْبِ الْفَاجِرِ... كُلُّ ذَلِكَ إِذَا مَا عَلِمْنَا أَنَّ هُنَالِكَ مَنْ يُزَيِّنُ لِلنَّاسِ الشَّهَوَاتِ، وَآخِرُ مُتَقَيِّهٍ يُحَلِّلُ لَهُمُ الْمَحْرَمَاتِ، وَآخِرُ مُنَافِقٍ يُشَبِّهُ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمَاتِ... فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُؤَبَقَاتِ الْمُهْلِكَاتِ مِنْ أَوْدِيَةِ الْبَاطِلِ، وَتَفْجِيرِ الْأَهْوَاءِ مَعَ تَمَدُّدِ الْفَسَادِ، وَفَتْحِ طُرُقِ الضَّلَالِ؛ حَتَّى لَا يَظْمَحَ مُضْلِحٌ بِإِخْصَائِهَا، كَمَا لَا يَظْمَحُ حَيْسُوتٌ بَعْدَ مَسَاوِيئِهَا، فَالْهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا يَصِفُّونَ!

كَمَا لَا نَنْسَى أَنَّ هُنَالِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي ذِكْرِ الْكِبَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ، إِلَّا أَنَّهَا مُجَرَّدَةٌ فِي الْأَهَمِّ الْأَغْلَبِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ نَحْوُ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَكَانَتْ مَا بَيْنَ مُخْتَصَرٍ وَمَبْسُوطٍ^(٢).

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٢٢١، ٢٣١ - ٢٣٢)، و«الْإِعْتَصَامُ» لِلشَّاطِبِيِّ (١٧٦/١)، وَ«مَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرَّحْبَلِيِّ (٢/٤٩٣ - ٤٩٤).

(٢) وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَكْثَرِ الْمُؤَلَّفَاتِ الْمُفْرَدَةِ فِي الْكِبَائِرِ، فَعَلَيْهِ بِمَا كَتَبَهُ وَخَرَّرَهُ الْأَخُ الشَّيْخُ: وَلَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَلِيُّ فِي تَقْدِيمِهِ وَدِرَاسَتِهِ عَلَى كِتَابِ «الدَّخَائِرِ لِشَرْحِ -

وَلَنَا أَنْ نَذْكُرَ هُنَا بَعْضاً مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ لِلْعِلْمِ لَيْسَ إِلَّا؛ فَهَذَا الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّهْمِيّ ڪَلَّمَ (٧٤٨)، لَهُ كِتَابٌ مُتَوَسِّطُ الْحَجْمِ فِي ذِكْرِ الْكَبَائِرِ، بِعُنْوَانِ «الْكَبَائِرُ»، وَهُوَ نَفِيسٌ فِي بَابِهِ قَدْ جَمَعَ فِيهِ سِتّاً وَسَبْعِينَ كَبِيرَةً، كَمَا دَلَّاهُ بِفَضْلِ جَامِعٍ لِمَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَالْكِتَابُ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ^(١).

وَكَذَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ الشَّافِعِيُّ ڪَلَّمَ (٩٧٣)، لَهُ كِتَابٌ كَبِيرٌ، بِعُنْوَانِ «الرَّوَاغِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ»، وَهُوَ جَامِعٌ مَا نَعِيَ فِي بَابِهِ، مَعَ مِلَاحَظَةٍ بِغُضِّ الْأَحَادِيثِ وَالْقَصَصِ الْوَاهِيَةِ فِيهِ! لَذَا يَحْسُنُ تَهْدِيئُهُ مِنْ تِلْكَمُ الْوَاهِيَّاتِ، أَوْ تَحْقِيقُهُ تَحْقِيقاً عِلْمِيّاً، وَعَرْضُهُ عَلَى الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ كَيْ يَمَيَّزَ الضَّعِيفُ مِنَ الصَّحِيحِ!

وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ ڪَلَّمَ نَحْواً مِنْ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةِ كَبِيرَةٍ^(٢)، مَعَ ذِكْرِ

- مَنْظُومَةِ الْكَبَائِرِ لِمَنْسِ الدِّينِ السَّمَّارِيِّ الْخَنْبَلِيِّ ڪَلَّمَ (١١٨٨)، حَيْثُ ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ مَجْمُوعَةً حَافِلَةً مِنَ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ الَّتِي اغْتَنَتْ بِالْكَبَائِرِ، إِذَا لَمْ أَتَكَلَّفْ ذِكْرَهَا هُنَا، فَذُنُوكَ لِثَاثَا فِي مُقَدِّمَتِهِ غَنِيمَةٌ بَارِدَةٌ، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

(١) لَا شَكَّ أَنَّ كِتَابَ «الْكَبَائِرِ» لِلدَّهْمِيِّ؛ قَدْ انْتَشَرَ بَيْنَ كَثِيرٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ عَلَى غَيْرِ أَصْلِهِ وَحَقِيقَتِهِ؛ حَيْثُ طُبِعَ غَيْرَ مَرَّةٍ بِتَحْرِيفَاتٍ وَخُرَافَاتٍ، وَزِيَادَاتٍ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّصَوُّفِ لَيْسَ لِلدَّهْمِيِّ فِيهَا حَرْفٌ...، حَتَّى خَرَجَ أَخِيرًا - وَاللهُ الْحَمْدُ - بِتَحْقِيقِي عِلْمِيٍّ، وَعِنَايَةِ جَلِيلَةٍ لِلشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ مَسْنُودٍ؛ حَيْثُ أَرَاخَ عَنْهُ الرُّكَّامَ الْخُرَافِيَّ الَّذِي كَانَ مَحْشُورًا بَيْنَ سُلُطَرِهِ؛ وَذَلِكَ عِنْدَ مُقَابَلَتِهِ لِلنَّسَخِ الْخَطِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ لِلْكِتَابِ، كَمَا دَبَّجَهُ بِمُقَدِّمَةٍ جَلِيلَةٍ تُبَيِّنُكَ عَنْ خَطَا الطَّبَعَاتِ الْقَدِيمَةِ لِلْكِتَابِ، فَذُنُوكَ الْكِتَابُ مُحَقَّقًا فِي طَبَعَتِهِ الْجَدِيدَةِ، وَتَرَكَ مَا سِوَاهَا.

(٢) قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ مَا جَمَعَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ ڪَلَّمَ فِي كِتَابِهِ: «الرَّوَاغِرِ...» يُعَدُّ =

خَاتِمَةٍ فِي ذِكْرِ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ، الْأَوَّلُ: مَا جَاءَ فِي فَصَائِلِ التَّوْبَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا.
الثَّانِي: ذِكْرُ الْحَشْرِ، وَالْحِسَابِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَالصُّرَاطِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا. الثَّالِثُ:
ذِكْرُ النَّارِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا. الرَّابِعُ: ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ،
وَالْكِتَابُ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ.

وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٠٦)، فَلَهُ أَيْضاً
كِتَابٌ صَغِيرٌ الْحَجْمِ فِي ذِكْرِ الْكَبَائِرِ بِعَنْوَانِ «الْكَبَائِرِ»، وَهُوَ نَفِيسٌ قِيمٌ فِي
بَابِهِ، حَيْثُ جَمَعَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ كَبِيرَةً، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ.
وَهُنَاكَ أَبْوَابٌ مُتَفَرِّقَةٌ تَكَلَّمَتْ عَنِ الْكَبَائِرِ وَخُطُورَتِهَا مَبْنُوتَةٌ فِي كُتُبِ
التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ^(١)... وَفِيهَا ذِكْرُنَا هُنَا مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

لِهَذَا رَأَيْتُ تَجْرِيدَ الْقَلَمِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ مُسَاهِمَةً فِي إِحْيَاءِ مَا انْتَدَرَجَ مِنْ
(الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ) وَذَلِكَ فِيمَا يُلْقُونَهُ، وَيُلْقِنُونَهُ بِصَرِيْفِ
الْأَقْلَامِ، وَقَذَائِفِ الْكَلَامِ مِنْ: كُفْرٍ، وَضَلَالٍ، وَانْحِلَالٍ، وَمَا يُشِيرُونَهُ مِنْ
أَدْوَاءِ الشُّبُهَاتِ، وَبِمَا يَنْثُرُونَهُ مِنْ أَمْرَاضِ الشَّهَوَاتِ!

= جَمْعاً كَبِيراً، وَعَمَلاً مَشْكُوراً؛ إِلَّا أَنَّهُ مَعَ هَذَا لَمْ يَكُنْ حَاطِياً أَوْ شَامِلاً لِجَمِيعِ
الْكَبَائِرِ! بَلْ هُنَاكَ عَدَدٌ لَا بَأْسَ بِهِ مِنَ الْكَبَائِرِ قَدْ قَاتَنَتْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى شِدَّةِ حِرْصِهِ
وَتَتَبُعِهِ، فَمِنْدَ هَذَا كَانَ مِنَ الْجَدِيدِ أَنْ يَقُومَ بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الْأَكْفَاءِ بِشِّعْهِ وَتَقْصِي مَا
قَاتَ الْهَيْئَتِي، وَذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ مُتَمِّمَةٍ لِكِتَابِهِ، أَوْ فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ جَامِعٍ لِمَجْمُوعِ
مَا ذَكَرَهُ الْأَيْمَةُ السَّالِفُونَ مَعَ زِيَادَةِ مَا قَاتَنَهُمْ، وَهَذَا الْأَخِيرُ أَجْمَعُ وَأَنْفَعُ!

(١) انْظُرْ مَثَلًا: كِتَابَ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَزَالِيِّ، (زَيْعُ الْمُهَيْدِكَاتِ)، وَ«التَّرْغِيبُ
وَالْتَّرْهِيْبُ» لِلْمُنْذِرِيِّ، (قِسْمُ التَّرْهِيْبِ)، وَ«تَنْبِيْهُ الْعَاقِلِيْنَ» لِابْنِ النَّحَّاسِ، وَغَيْرَهَا
كَثِيرٌ، لَا سِيَّمًا مَا ذَكَرَهُ الْأَخُ وَلَيْدُ الْعَلِيِّ فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى «الدُّخَانِ».

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمَقْصُودُ، أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ - وَاللهِ
الْحَمْدُ - لَمْ يَزَلْ فِيهَا مَنْ يَتَّقِظُنْ لِمَا فِي كَلَامِ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنَ الْبَاطِلِ وَيَرُدُّهُ،
وَهُمْ لِمَا هَدَاهُمُ اللهُ بِهِ؛ يَتَوَافَقُونَ فِي قَبُولِ الْحَقِّ، وَرَدِّ الْبَاطِلِ رَأْيًا وَرَوَايَةً
مِنْ غَيْرِ تَشَاغُرٍ، وَلَا تَوَاطُؤٍ»^(١).

وَاللهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوفِّقَنَا لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، آمِينَ!



(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (٩/٢٣٣).

الفصل الثالث

إيقاظ

لَا شَكَّ أَنَّ الْخُطُوبَ هَذِهِ الْأَيَّامَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ذَاتُ خَطَرٍ جَسِيمٍ، وَأَمْرٍ عَظِيمٍ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ أَهْلَ الْبَاطِلِ مَا زَالُوا يَرْشُقُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ عُدَدٍ وَعَتَادٍ، وَدَوَلٍ وَأَجْنَادٍ، كَمَا لَا يَخْفَى!

وَمَعَ هَذَا كُلُّهُ لَمْ تَزَلِ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ ظَاهِرَةً قَائِمَةً بِأَمْرِ رَبِّهَا تُبَلِّغُ الْوَاجِبَ الَّذِي أَنْيَطَ بِأَعْنَاقِهَا إِثْرَاءً لِلذِّمَّةِ، وَنُصْحاً لِلأُمَّةِ، فَمَا زَالَتْ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - قَوَافِلُهُمْ تَتْرَى؛ يَسْتَنْجِدُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ كَيْ يَرُدُّوا عَادِيَةَ أَهْلِ الْبَاطِلِ، وَيَكْشِفُوا الزُّلْفَ! فَعِنْدَ هَذَا كَانَ مِنْ مَعِينِ الْحِكْمَةِ، وَمَنْهَلِ التَّوْفِيقِ هَذِهِ الْأَيَّامَ خَاصَّةً - أَنْ يُمَسِكَ بَعْضُ الْكُتَّابِ الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّكَلُّفِ فِي تَتَبُعِ أَخْطَاءِ إِخْوَانِهِمِ النَّاصِحِينَ، وَأَنْ يَكْفُوا عَنْ إِثَارَةِ الْمَعَارِكِ الْمُخْتَلَقَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ^(١)؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ أَصْبَحَ ثَمِيناً وَحَاسِماً لَا يَحْتَمِلُ سِوَى الْأَضْطِفَافِ جَمِيعاً فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، وَالتَّرَالِ فِي مَيَادِينِ الذَّبِّ عَنْ حِيَاضِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا قَامَتْ سُوقُ الدِّفَاعِ، وَتَرَامَى الْجَمِيعُ فِي سَاحَةِ التَّضَحِّيَاتِ وَالْإِسْتِمَاتَةِ عَنْ

(١) الْإِمْسَاكُ هُنَا: قَيْمَا هُوَ مِنْ فَضُولِ الْعِلْمِ، وَالْخِلَافَاتِ الْاجْتِهَادِيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَالْأَفْضَلِيَّةِ فِي الْأَرْاءِ، وَمِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْخِلَافُ أَمَّا مَا كَانَ خِلَافاً مُغْتَبَراً، وَحَقّاً وَاصِحاً، فَلَا شَكَّ أَنَّ الرَّدَّ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ.

دِينِ الْإِسْلَامِ، وَتَمَايَزَتْ الصُّفُوفُ، وَانْكَشَفَتْ سُحُبُ الظُّلَامِ، وَأَثَحْنَا فِيهِمُ الْجِرَاحَ، وَوَضَعْنَا السُّيُوفَ فِي ظُهُورِهِمْ؛ فَعِثَلَعَا لَا حَرَاجَ وَلَا تَثْرِيْبَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ نُقِيمَ الْخِلَافَ الْاجْتِهَادِي بَيْنَنَا إِنْ وَجِدْنَا كَمَا أَقَامَهُ سَلَفُنَا الصَّالِحُ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

فَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ بِحَاثَةُ الْعَصْرِ، الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ -:
«لَا أَمْرَ خَيْرٍ يُرِيدُهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الطَّائِفَةِ الدَّادَةِ عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَشَرْعِهِ يَنَالُهُمْ أَنْوَاعٌ مِنَ الْأَذَايَا وَالْبَلَايَا - زِيَادَةٌ فِي مُضَاعَفَةِ الْأَجْرِ، وَخُلُودِ الذُّكْرِ. وَمِنْ أَسْوَأِهَا، نَفَثَاتُ الْمُخْذِلِينَ الْمُقْصِرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَتَرَى الْمُتَحَنِّنَ بِجِرَاحِ التَّقْصِيرِ، الْكَاتِمَ لِلْحَقِّ، الْبَخِيلَ يَبْذُلُ الْعِلْمَ، إِذَا قَامَ إِخْوَانُهُ بِضَرَةِ السُّنَّةِ يُضَيِّفُ إِلَى تَقْصِيرِهِ مَرَضَ التَّخْذِيلِ، وَمِنْ وَرَاءِ هَذَا لِيُوجِدَ لِنَفْسِهِ عِنْدَ الْمُنَاسَلَةِ وَالْمُطَالَبَةِ: الْعُدْرَ فِي التَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ عَلَى مُعْتَبِدِهِ!

وَهَكَذَا ثَلَاثُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْمُؤْذِيَةِ بِصِفَةِ تَشْبِيهِ الْحَقِّ، وَهِيَ بَاطِلٌ مَحْضٌ!

وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ إِنَّمَا تَنْشِيرُ، لِقُصُورِ الْقَهْمِ، وَضَعْفِ الْقُدْرَةِ، وَتَقَلُّصِ عِلْمِ الْوَحْيِ، وَأَنْوَارِ النُّبُوَّةِ، وَالرُّكُودِ إِلَى الدُّنْيَا، وَالْإِعْمَاضِ عَلَى أَثَرَةٍ وَإِفْدَاءٍ، فَكَانَ الْوَقْتُ وَقْتُ فَتْرَةٍ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ، إِذِ الْعُلَمَاءُ يَقْلُونَ تَارَةً، وَيَكْثُرُونَ أُخْرَى.

فَقُلْ لِي بِرَبِّكَ: إِذَا أَظْهَرَ الْمُبْطِلُونَ أَهْوَاءَهُمْ، وَالْمُرْصِدُونَ فِي الْأُمَّةِ: وَاحِدٌ يُخْذَلُ، وَوَاحِدٌ سَاكِتٌ، فَمَتَى يَتَبَيَّنُ الْحَقُّ؟
أَلَا إِنَّ النَّتِيجَةَ تُسَارِي: ظُهُورُ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ، وَالْأَهْوَاءِ الْعَالِيَةِ عَلَى

الدِّينِ الْحَقُّ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَتَغْيِيرِ رُسُومِهِ فِي فِطْرِ الْمُسْلِمِينَ. فَكَيْفَ يَكُونُ السُّكُوتُ عَنِ الْبَاطِلِ إِذَا حَقَّ؟ وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا لَعِنُونَ﴾ ﴿١٨﴾ [الأنبياء: ١٨].

أَلَا إِنَّ السُّكُوتَ عَنْ كُلِّ مُبْطِلٍ وَيَاطِلِهِ أَبَدًا: هُوَ هُنَا أَبْطَلُ الْبَاطِلِ، وَخَوْضٌ فِي بَاطِلِ الْإِثْمِ وَظَاهِرِهِ.

فَيَا اللَّهُ كَيْفَ يُوَوَّلُ «التَّخْذِيلُ» إِلَى مَكِيدَةِ الْإِسْلَامِ بِصَيْرُ بِهَا نِهَابًا لِلْأَهْوَاءِ.

أَلَا إِنَّهُ لَوْ لَا تَكْفُلُ اللَّهُ بِحِفْظِ دِينِهِ، وَبَعَثَ حُرَّاسِهِ وَحُمَاتِهِ، لَسَقُتْ هَذِهِ الْأَهْوَاءُ فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ أَخَادِيدَ لَا بَقَاءَ مَعَهَا لِلْإِسْلَامِ صَافِيًا فِي نَفْسِهِمْ وَلَا حَوَاضِنَ لَهُ، وَلَأَصَابَتْ هَذِهِ الْهَجَمَاتُ الشَّرِسَةُ مِنَ الدِّينِ مَقْتَلًا لَا بَوَاقِي لَهُ^(١).



(١) «الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ» (١٤ - ١٦).

البَابُ الْأَوَّلُ

- الفَصْلُ الْأَوَّلُ: عِلَاقَةُ الْبِدْعَةِ بِالْمَعْصِيَةِ.
- الفَصْلُ الثَّانِي: الْفَوَارِقُ بَيْنَ الْمَعَاصِي وَالْبِدَعِ.

الفصل الأول

علاقة البدع بالمعصية

بَعْدَ التَّبَعِ، وَالِاسْتِفْرَاءِ فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الْفِسْقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ انْتَضَحَ لَنَا
وَانْقَدَحَ - وَهُوَ الْحَمْدُ -: أَنَّ مُعْظَمَ أَحْكَامِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ مَأْخُوذَةٌ مِنْ
أَحْكَامِ أَهْلِ الْفِسْقِ، وَالْعَصِيَانِ، فِي الْجُمْلَةِ.

يُوضِّحُهُ: أَنَّ أَكْثَرَ أُدْلَةٍ السَّلَفِ فِي تَعَامُلِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ مَعَ أَهْلِ الْبِدَعِ
هِيَ: أُدْلَةُ التَّعَامُلِ مَعَ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْمَنَاصِي، وَحَسْبُكَ مِنْ هَذَا مَا نَبَتْ فِي
الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قِصَّةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا: (كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، وَمِرَارَةُ بْنُ
الرَّبِيعِ، وَهِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ؟!)، فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ^(١) فَفِيهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْكَثِيرَةِ،
وَالْفَوَائِدِ الْغَزِيرَةِ الَّتِي تَضُلُّحُ أَنْ تُسْتَقْلَلَ بِكِتَابٍ؛ وَهُوَ كَذَلِكَ.

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ غَالِبَ أَحْكَامِ
التَّعَامُلِ مَعَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ!

وَهَكَذَا نَجِدُ الْإِمَامَ أَبَا دَاوُدَ كَثَّلَهُ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ «السُّنَنِ» يَسْرُدُ أَحَادِيثَ
ذَكَرَتْ فِي حَقِّ الْعَصَاةِ؛ وَيُسْتَشْهِدُ بِهَا فِي عُمُومِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.

فَرَأَاهُ مَثَلًا يَذْكُرُ قِصَّةَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا فِي غَزْوَةِ
تَبُوكَ فِي كِتَابِ «السُّنَّةِ» تَحْتَ عُنْوَانِ (بَابِ مُجَانَبَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩).

وَبُغْضِهِمْ^(١).

وَكَذَا ذَكَرَ تَحْتَ عُنْوَانِ (بَابِ تَرْكِ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ) حَدِيثَ تَرْكِهِ ﷺ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جِئِن تَخْلُقَ بِالزُّعْفَرَانِ^(٢).

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا اسْتَشْهَدَ بِهَا أَيْضاً الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ حَيْثُ يَقُولُ: «وَأَمَّا الْمُتَّبِعُ، وَمَنْ افْتَرَفَ ذَنْباً عَظِيماً وَلَمْ يَثْبُثْ مِنْهُ فَيَتَّبِعْهُ أَنْ لَا يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ»^(٣).

وَكَذَا قَالَ الْمُهَلَّبُ: «تَرْكُ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ، وَبِهِ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ»^(٤).

وَيَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ لِقَوَائِدِ غُرُورِ تَبْذُوكِ: «وَمِنْهَا تَرْكُ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى مَنْ أَخَذَتْ حَدَثاً تَأْذِيباً لَهُ، وَزَجْراً لغيرِهِ: فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ رَدَّ عَلَى كَغَبٍ؛ بَلْ قَابَلَ سَلَامَهُ بِتَبَسُّمِ الْمُغْضَبِ»^(٥).

وَيَقُولُ أَيْضاً الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَى الْفَاسِقِ وَلَا الْمُتَّبِعِ»^(٦).

(١) انظر: «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٩/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨/٥)، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، انظر: «صَحِيحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٧٨٧/٢ - ٧٨٨).

(٣) «الْأَذْكَارُ» لِلنَّوَوِيِّ ص (٢٢٨).

(٤) انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٠/١١).

(٥) «زَادَ الْمَعَادُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (١٨/٣ - ١٩).

(٦) «فَتْحُ الْبَارِي» (٤٠/١١).

فِي حِينٍ أَنَّنَا نَجِدُ أُدْلَةَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ الْقَاطِعَةَ فِي تَحْرِيمِ الْبِدْعِ؛ خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْعُمُومِ دُونَ تَفْصِيلٍ فِي الْغَالِبِ الْأَعْمِ، فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِمٍ مَنْ حَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، أَي: مَرْدُودٌ، قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ^(٢) رحمته الله.

وقوله ﷺ: «... وَإِنَّا كُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٣) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٤).

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُخْدِنًا»^(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؛ نَجِدُ جَمْعًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا بِهِ؛ لَا سِيَّمَا فِي شَرْحِهِمُ لِلْحَدِيثِ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ عليه السلام وَفِيهِ: «... الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ غَيْرِ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ»^(٦)، فَالْإِحْدَاثُ الْوَارِدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨).

(٢) انظر: «ذَمُّ التَّائِيلِ» لِابْنِ قُدَامَةَ ص (٣٠).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٤ - ١٢٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦)، بِطَوِيلٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٦٧).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٢/١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٧٨).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٥/١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٠).

مُنْجَهَا لِأَهْلِ الْفِسْقِ فَهُوَ شَامِلٌ لِلْبِدْعَةِ لِأَنَّهَا إِحْدَاثٌ فِي الدِّينِ؛ بَلْ مِنْ بَابِ
أَوَّلَى!

سُئِلَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْحَدِيثُ) الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ:
«أَصْحَابُ الْفِتَنِ كُلُّهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ كُلُّهُمْ مُحَدِّثُونَ»^(١)، رَوَاهُ ابْنُ
بَظَّةَ.

وَلِهَذَا أوردَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِ
«الْاِعْتِصَامِ»^(٢).

وَاللَّغْنُ عَلَى الْإِحْدَاثِ وَإِنْ جَاءَ مُقْبِلاً بِالْإِحْدَاثِ فِي الْمَدِينَةِ؛ إِلَّا أَنْ
حُكِمَ عَامٌ فِي كُلِّ مُحَدِّثٍ.

وَيَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ مُعَلِّلاً إِيرادَ الْبُخَارِيِّ لَهُ فِي كِتَابِ
الْاِعْتِصَامِ: «وَالْغَرَضُ بِإِيرادِ الْحَدِيثِ هُنَا لَعْنُ مَنْ أَحْدَثَ، فَإِنَّهُ وَإِنْ قِيلَ فِي
الْخَبَرِ بِالْمَدِينَةِ فَالْحُكْمُ عَامٌ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا إِذَا كَانَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الدِّينِ»^(٣).

وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَضَّاحٍ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ قَالَ: «... قَدْ وَقَعَتْ
اللَّعْنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ صَرْفًا،
وَلَا عَدْلًا، وَلَا فَرِيضَةً، وَلَا تَطَوُّعًا»^(٤).

وَقَالَ الشَّاطِئِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِصَدَدِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَ: «وَهَذَا
الْحَدِيثُ فِي سِيَاقِ الْعُمُومِ؛ فَيَشْمَلُ كُلَّ حَدِيثٍ أُحْدِثَ فِيهَا مِمَّا يُنَافِي الشَّرْعَ،

(١) رَوَاهُ ابْنُ بَظَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الشُّغْرَى» ص (١١٣).

(٢) انْظُرْهَا فِي كِتَابِ «الْاِعْتِصَامِ» مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٣/٢٨١، ٢٧٥).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» لابْنِ حَجَرٍ (١٣/٢٧٩).

(٤) رَوَاهُ ابْنُ وَضَّاحٍ فِي «الْبَدْعِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا» ص (٧).

وَالْبِدْعُ مِنْ أَفْبَحِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ مَالِكٌ فِي مَسْأَلَةٍ تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا بِحَوْلِ اللَّهِ^(١)، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُخْتَصَّاً بِالْمَدِينَةِ فَغَيْرُهَا أَيْضاً يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى^(٢).

وَهَذَا شَيْخُنَا الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَا، عِنْدَمَا قَاسَ بَعْضَ أَهْلِ الْبِدْعِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُهُ: «وَالْمُرَادُ بِهَجْرَانِ أَهْلِ الْبِدْعِ: الْإِبْتِعَادُ عَنْهُمْ، وَتَرْكُ مَحَبَّتِهِمْ، وَمُؤَالَاتِهِمْ، وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَزِيَارَتِهِمْ، وَعِيَادَتِهِمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ، هَجَرَ كُتُبَ بَنِ مَالِكٍ، وَصَاحِبِيهِ جِئْنَ تَحَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ»^(٣).

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ: بِأَنَّ أَدِلَّةَ التَّحْرِيمِ وَالتَّخْذِيرِ مِنَ الْبِدْعِ عَامَّةٌ، أَمَّا التَّفْصِيلَاتُ كَالْمَنْعِ مِنْ زِيَارَتِهِمْ، وَهَجْرِهِمْ، وَالصَّلَاةِ خَلْفِهِمْ... إلخ، كُلُّ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌّ مِنْ أَدِلَّةِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْمَعَاصِي؛ وَعَلَيْهَا جَرَى الْقِيَاسُ؛ بَلْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى!

(١) وَهَلَوِ الْمَسْأَلَةُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (١١٦/١)، هِيَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ صَلَّى خَلْفَ مَالِكٍ بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَضَعَ ابْنُ مَهْدِيٍّ رِدَاءً بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ، فَأَمَرَ بِحَبْسِهِ أَوَّلًا ثُمَّ أَتَبَهُ عَلَى فِعْلِهِ، لِإِسْتِغَالِ الْمُصَلِّينَ بِفِعْلِهِ ذَلِكَ وَإِلْخَادَائِهِ... ثُمَّ اسْتَدَلَّ مَالِكٌ عَلَيْهِ بِالْحَدِيثِ: «مَنْ أَخَذَتْ حَتًّا...»، فَبَكَى ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَلَى عَلَى نَفْسِهِ أَلَّا يَقَعَلَ ذَلِكَ أَبَدًا.

(٢) «الْإِعْتِصَامُ» لِلشَّاطِطِيِّ (٧٢/١).

(٣) «شَرْحُ لُغَةِ الْإِعْتِصَامِ» لِابْنِ عُثَيْمِينَ، ص (١١٠).

فَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يُقَرِّرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي غَيْرِ كِتَابٍ لَهُ، فَمِنْ
مَعَانِي كَلَامِهِ: أَنَّهُ يُعَامَلُ (أَي: أَهْلُ الْبِدْعِ) مُعَامَلَةَ الْفَاسِقِ، وَفِي ذَلِكَ أَهْلُ
الْبِدْعِ (أَي: الْبِدْعِ فِي الْعَقَائِدِ)، وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ^(١).

وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ حُمُودُ التَّوْنِجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ
فِي تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ السَّلَامَ، عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي: «وَالِاسْتِدْلَالُ
بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى تَرْكِ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَبِحَدِيثِ كَعْبٍ عَلَى
مُجَانِبَتِهِمْ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ وَالْمُنَاسَبَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُشْتَرِكُونَ فِي اسْمِ الْمَعْصِيَةِ؛
إِلَّا أَنَّ مَعْصِيَةَ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ خَفِيفَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْصِيَةِ
أَهْلِ الْأَهْوَاءِ»^(٢).

وَمِنْ خِلَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ آتِفًا؛ كَانَ لَنَا أَنْ نُقَرِّرَ: أَنَّ أَحْكَامَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ
وَالْبِدْعِ فِي الْجُمْلَةِ مَأْخُودَةٌ مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِ الْفُسُوقِ! فَلْيَكُنْ مِنْكَ هَذَا عَلَى
ذِكْرٍ.



(١) «مَجْمُوعُ الْقَتَاوِي» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣/٣٤٢، ٣٥٣)، وَ«الْاِخْتِيَارَاتُ» لِلْبَغْلِيِّ ص (١٣٠).

(٢) «نُحْمَةُ الْإِخْوَانِ» لِلتَّوْنِجَرِيِّ، ص (٧١).

الفصل الثاني

الفوارق بين المعاصي والبِدَع

وَبَعْدَ هَذَا التَّفْهِيمِ الْمَرْبُورِ آتِئاً؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ هُنَالِكَ فَوَارِقَ كَبِيرَةً بَيْنَ
الْبِدْعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ مِنْ وَجْهِ؛ كَمَا أَنَّ بَيْنَهُمَا تَشَابُهًا مِنْ وَجْهِ، فَبَيَّنَهُمْ خُصُوصًا
وَعُمُومًا، فَمِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْبِيهِ^(١):

(١) هُنَالِكَ جُمْلَةٌ مِنَ الْمَفَارِقَاتِ وَالْمُوَافَقَاتِ بَيْنَ الْبِدْعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ قَدْ حَوَّنَهَا كَثِيرٌ مِنَ
الْكُتُبِ الَّتِي اغْتَنَتْ بِالْبِدْعَةِ، فَمِنْهَا كِتَابُ «الْبِدْعُ وَالْتَّهْيُ عَنْهَا» لِابْنِ وَهَّابٍ،
وَالْحَوَادِثُ وَالْبِدْعُ لِلْمُطَرِّظِيِّ، وَالْبَاعِثُ عَلَى إِنْكَارِ الْبِدْعِ وَالْحَوَادِثُ لِأَبِي
شَامَةَ، وَالْاِغْتِصَامُ لِلْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ، وَالْإِتْبَاعُ فِي مَضَارِ الْاِيتِنَاعِ لِغُلِيِّ مَحْفُوظٍ،
وَأَصُولُ فِي الْبِدْعِ وَالسُّنَنِ لِ مُحَمَّدٍ الْقَدَوِيِّ، وَهُوَ تَلْخِيصٌ لِكِتَابِ الْاِغْتِصَامِ لَيْسَ
إِلَّا، وَالْبِدْعَةُ وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ لِتَوْفِيْقِ الْوَاحِدِيِّ، وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ فِي بَابِهِ كَمَا أَنَّهُ
اِغْتَمَدَ فِي جُمْلَةِ كِتَابِهِ عَلَى «الْاِغْتِصَامِ»، وَالْبِدْعَةُ تَحْلِيلُهَا وَمَوْقِفُ الْإِسْلَامِ مِنْهَا
لِإِمْرَاتِ عَطِيَّةٍ، وَهُوَ حِبَارَةٌ عَنْ رِسَالَةِ جَامِعِيَّةٍ عَالَمِيَّةٍ تَقَدَّمَ بِهَا الْمُؤَلَّفُ بِجَامِعِيَّةِ الْأَزْمَرِ،
وَالْكِتَابُ فِي جُمْلَتِهِ مُفِيدٌ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ اسْتِذْرَاكَاتٍ مُهِمَّةٍ قَدْ خَالَفَ فِيهَا الْمُؤَلَّفُ
الْحَقَّ وَالصُّوَابَ، فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا يَذْهَبُ بِقُوَّةٍ إِلَى الْقَوْلِ بِتَسْوِيعِ
اسْتِحْسَانِ بَعْضِ الْبِدْعِ، وَهَذَا فِي حَدِّ ذَاتِهِ كَافٍ فِي «قَلْبِ ظَهْرِ الْمَجْنُونِ» عَلَى كِتَابِهِ
الْمَذْكُورِ! وَكُنَّا حُسُونَةً قَلْبِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى بَعْضِ كُتُبِ السُّلَفِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْ
الْبِدْعَةِ ابْتِدَاءً بِكِتَابِ ابْنِ وَهَّابٍ وَانْتِهَاءً بِكِتَابِ الشَّاطِبِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ الْكُتُبِ
الْعِلْمِيَّةِ الْجَادَّةِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْ الْبِدْعَةِ كِتَابُ «حَقِيقَةُ الْبِدْعَةِ وَأَحْكَامُهَا» لِلشَّيْخِ
سَعِيدِ بْنِ نَاصِرِ الْعَامِرِيِّ، فَكِتَابُهُ هَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَوْسَعِ الْكُتُبِ دِرَاسَةً وَتَأْصِيلًا =

- الْمُفَارَقَاتُ بَيْنَهُمَا :

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبِدْعَةَ أَعْظَمُ ذَنْبًا وَضَرَرًا مِنَ الْمَعْصِيَةِ، فِي حِينٍ أَنْ ضَرَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَرْتَقِي إِلَى مَنَزَلَةِ الْبِدْعَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْبِدْعَةَ أَعَمُّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، فَكُلُّ بِدْعَةٍ مَعْصِيَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ بِدْعَةً.

الثَّالِثُ: أَنَّ صَاحِبَ الْبِدْعَةِ يَعْمَلُ الْبِدْعَةَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهَا مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ صَاحِبِ الْمَعْصِيَةِ فَهُوَ يَعْمَلُهَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهَا مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

الرَّابِعُ: أَنَّ صَاحِبَ الْبِدْعَةِ يَعْصِي اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَابِ الشُّبُهَاتِ! أَمَّا صَاحِبُ الْمَعْصِيَةِ فَهُوَ يَعْصِي اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَابِ الشَّهَوَاتِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ تَكُونُ الْبِدْعُ أَشَدَّ ضَرَرًا وَهَوًى عَلَى صَاحِبِهَا وَعَلَى الدِّينِ مِنْ صَاحِبِ الْمَعْصِيَةِ.

الخَامِسُ: أَنَّ صَاحِبَ الْمَعْصِيَةِ أَقْرَبُ إِلَى التَّوْبَةِ مِنْ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ.

الْسَّادِسُ: أَنَّ الْبِدْعَةَ فِيهَا اسْتِذْرَاكٌ عَلَى الشَّرِيعَةِ بِوَجْهِ أَوْ آخَرٍ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْمَعْصِيَةِ فَصَاحِبُهَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الدِّينِ بِشَيْءٍ.

السَّابِعُ: أَنَّ الْبِدْعَةَ قَدْ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا إِذَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ اللَّعَةِ فَقَطْ، بِخِلَافِ الْمَعْصِيَةِ فَهِيَ مَذْمُومَةٌ مُطْلَقًا (لَعَةً وَشَرْعًا).

- وَتَفْصِيلًا؛ وَلَا أَبَالِغُ إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِهِ هَذَا: مَا تَرَكَ لِلْآخِرِ شَيْءًا!

قَتِيبَةُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ حَضَرَ وَذَكَرَ أَسْمَاءَ الْبِدْعِ مِنَ الصُّعُوبَةِ بِمَكَانٍ؛ هَذَا إِذَا أَرَادَ الْوَاحِدُ مِنَّا أَنْ يَتَّبِعَ كُلُّ بِدْعَةٍ سِوَاةٍ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ، أَوْ الْمُعَامَلَاتِ أَوْ غَيْرِهَا؛ وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ الْبِدْعَ لَا تَزَالُ تَنْبُتُ بَيْنَ الْحَيْنِ وَالْآخِرِ عَلَى أَيْدِ الْجَهْلَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ الْمُغْرِضِينَ مِنْ مُرِيدِي الشَّرِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّامِنُ: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تُبَيِّحُهَا الْحَاجَةُ أَوْ الضَّرُورَةُ، وَهَذَا بِخِلَافِ
الْبِدْعَةِ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

* * *

الْمُؤَافَقَاتُ بَيْنَهُمَا:

الْأَوَّلُ: أَنَّ كِلَيْهِمَا مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَلَيْسَ فِيهِمَا مَا هُوَ حَسَنٌ أَوْ مَقْبُولٌ
فِي مِيزَانِ الشَّرِيعَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ كِلَيْهِمَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: (مُكْفَرٌ، وَغَيْرُ مُكْفَرٍ).

الثَّالِثُ: الْحُكْمُ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ الْبِدْعَةَ بِدْعَةٌ،
وَالْمَعْصِيَةَ مَعْصِيَةٌ دُونَ تَرَدُّدٍ، أَمَّا صَاحِبَاهُمَا فَلَا يُحْكَمُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِأَنَّهُ
مُبْتَدِعٌ أَوْ فَاسِقٌ حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ وَتُنْتَفِي الْمَوَانِعُ فِي حَقِّهِمَا، لَا سِيَّمَا فِي
الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ، أَمَّا الْأُمُورُ الظَّاهِرَةُ فَلَا! وَلَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كِتَابٌ بِعُنْوَانِ
«التَّحْقِيقُ فِي إِظْلَاقِ التَّكْفِيرِ وَالتَّقْصِيقِ» أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى تَبَسُّرَهُ!

□ □ □

البَابُ الثَّانِي

- الفَصْلُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْمَعْصِيَةِ.
- الفَصْلُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْفِسْقِ.
- الفَصْلُ الثَّلَاثُ: أَقْسَامُ الْمَعَاصِي.
- الفَصْلُ الرَّابِعُ: تَعْرِيفُ الْكَبَائِرِ.
- الفَصْلُ الْخَامِسُ: مُتَعَلِّقَاتُ الذُّنُوبِ.
- الفَصْلُ السَّادِسُ: تَعْرِيفُ الصَّغَائِرِ.
- الفَصْلُ السَّابِعُ: تَعْرِيفُ الْمُجَاهَرَةِ بِالذُّنُوبِ، وَإِسَاعَتِهَا.
- الفَصْلُ الثَّامِنُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُجَاهَرَةِ بِالْمَعَاصِي، وَالِاسْتِتَارِ بِهَا.
- الفَصْلُ التَّاسِعُ: التَّحْذِيرُ مِنَ الذُّنُوبِ.
- الفَصْلُ الْعَاشِرُ: آثَارُ تَرْكِ الذُّنُوبِ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ.



الفصل الأول

تعريف المعصية

هُنَالِكَ مُضْطَلَحَاتٌ كَثِيرَةٌ سَتَمُرُّ مَعَنَا فِي مَعَاطِفِ هَذَا الْكِتَابِ، كَانَ مِنْ الْجَدِيرِ الرُّقُوفُ مَعَهَا بَعْضُ الشَّيْءِ؛ حَتَّى تَسْتَبِينَ لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ سَبِيلُ الرُّسَالَةِ، وَيَسْهَلَ عَلَيْهِ مُتَابَعَتُهَا.

فَكَانَ مِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الْمُضْطَلَحَاتِ لَا كُلُّهَا، مَا يَلِي: الْمَعْصِيَةُ، الْفِسْقُ، الْكِبِيرَةُ، الصَّغَائِرُ، الْمُجَاهَرَةُ، وَالْإِعْلَانُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَالْفَرَائِدِ.

- الْمَعْصِيَةُ لَفْعٌ: الْعِصْيَانُ خِلَافَ الطَّاعَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿... وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧].

وَقَالَ الْفَرَاهِيدِيُّ رحمته الله: «الْعَصَا: جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ فَمَنْ خَالَفَهُمْ فَقَدْ شَقَّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ... وَعَصَى يَعْصِي عِصْيَانًا وَمَعْصِيَةً، وَالْعَاصِي اسْمُ الْفَاصِلِ خَاصَّةً إِذَا عَصَى أُمَّهُ فِي اتِّبَاعِهَا...»^(١).

وَيَقُولُ صَاحِبُ «اللسان»^(٢): «الْعِصْيَانُ خِلَافُ الطَّاعَةِ، عَصَى الْعَبْدُ رَبَّهُ

(١) «العين» لأبي عبد الرحمن الفراهيدي (١٩٧/٢، ١٩٨).

(٢) «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عَصَا)، (٢٩٨١/٤)، و«مختار الصحاح» للرازي ص (٤٣٧).

إِذَا خَالَفَ أَمْرَهُ، وَعَصَى فُلَانٌ أَمِيرَهُ يَعْصِيهِ عَصِيًّا وَعِصْيَانًا وَمَعْصِيَةً إِذَا لَمْ يُطِعهُ فَهُوَ عَاصٍ وَعَصِيٌّ...».

وعَصَى الْعُودُ: انثنى، وفي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٨].

وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ: «الْعِصْيَانُ هُوَ تَرْكُ الْإِنْفِيَادِ»^(١).

- وَشَرَحًا: الْمَعْصِي: هِيَ تَرْكُ الْمَأْمُورَاتِ، وَفِعْلُ الْمَحْظُورَاتِ، أَوْ تَرْكُ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَفَرَضَهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ سُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ، وَازْتِكَاثُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ أَوْ رَسُولُهُ ﷺ، مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ أَوْ الْبَاطِنَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَلِيلًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ۝٤﴾ [النساء: ١٤].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢): لَفْظُ الْمَعْصِيَةِ، وَالْفُسُوقِ، وَالْكُفْرِ إِذَا أُطْلِقَتْ الْمَعْصِيَةُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ دَخَلَ فِيهَا الْكُفْرُ، وَالْفُسُوقُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكَ عَادٌ جَعَلُوا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ وِعَاءَ رُسُلِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ۝٥٩﴾ [هود: ٥٩]، فَهَذِهِ مَعْصِيَةٌ لِجَنْسِ الرُّسُلِ.

وَقَدْ جَاءَ مَعْنَى الْعِصْيَانِ بِالْفَافِ كَثِيرَةً فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ؛ فَمِنْ الْقُرْآنِ:

(١) «التَّعْرِيفَاتُ» لِلشَّرِيفِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيِّ ص (١٥١).

(٢) «الْإِيمَانُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ص (٥٦).

- ١ - الذَّنْبُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠].
- ٢ - الْخَطِيئَةُ: قَالَ تَعَالَى عَنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧].
- ٣ - السَّيِّئَةُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي لَمَسَّكُتٌ بِذُنُوبِ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].
- ٤ - الْحَوْبُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ كَانَتْ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢].
- ٥ - الْإِثْمُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ وَنَهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ...﴾ [الأعراف: ٣٣].
- ٦ - الْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ...﴾ [الحجرات: ٧].
- ٧ - الْفَسَادُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا...﴾ [المائدة: ٣٣].
- ٨ - الْعَثْوُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا عَزَا عَنْ نَارِهَا عَنْهُ فَلَمَّا لَمْ يَكُونُوا فِرْدَةً خَرِبَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٦].



مُتَعَلِّقُ لَفْظِ الْمَعْصِيَةِ

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ لِلْمَعْصِيَةِ مُتَعَلِّقَاتٍ كَثِيرَةً، وَذَلِكَ بِحَسَبِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ كَمَا يَلِي:

- فَأَمَّا الزَّمَانُ: فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ أَعْظَمُ مِنْهَا فِي وَقْتٍ آخَرَ؛ كَالْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَرَمَضَانَ، وَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ... إلخ.

أَمَّا عَنِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَأْنِهَا: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَتِنُ فَلَا تَزْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

فَكَمَا أَنَّ الظُّلْمَ مُحَرَّمٌ بِأَيِّ حَالٍ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ نَهَى عَنْهُ، وَحُدِّرَ مِنْهُ فِي أَشْهُرِ الْحُرُمِ أَشَدَّ مَا يَكُونُ؛ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَزْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

وَالظُّلْمُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قِيلَ: إِنَّهُ اسْتِخْلَالُ الْقِتَالِ، وَقِيلَ: بِإِزْكَابِ الْمَعَاصِي^(١).

وَقَالَ قَتَادَةُ السُّدُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضاً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَزْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾: «إِنَّ الظُّلْمَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ أَعْظَمُ خَطِيئَةً وَزُوراً مِنَ الظُّلْمِ فِيْمَا سِوَاهَا، وَإِنْ كَانَ الظُّلْمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ عَظِيماً؛ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُعْظِمُ مِنْ أَمْرِهِ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨/٣٢٤).

مَا يَشَاءُ^(١).

وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ؛ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى، وَشَعْبَانَ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ رَمَضَانُ؛ فَإِنَّهُ خَيْرُ الشُّهُورِ وَسَيِّدُهَا، فَفِيهِ تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ... إلخ، والأدلة على فضله كثيرة جدًا، وكذلك فَضْلُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَغَيْرِهَا.

- أَمَّا الْمَكَانُ:

فَلَا شَكَّ أَنَّ بَعْضَ الْأَمَاكِنِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَأَيُّهَا! فَأَفْضَلُ بِقَاعِ الْأَرْضِ: مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةِ، ثُمَّ الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ^(٣)، ثُمَّ بَيْتُ الْمَقْدِسِ^(٤)... كَمَا أَنَّ الْحَسَنَاتِ فِيهَا مُضَاعَفَةٌ، وَالسَّيِّئَةُ فِيهَا عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمَةٌ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/٣٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٨/٣٢٤)، واللفظ له، ومسلم (٣/١٣٠٥).

(٣) هذا هو الاسم الصحيح للمدينة النبوية، أما ما يذكره كثير من الناس، لا سيما الكتاب منهم بأنها: المدينة المنورة! فليس من التحقيري بشيء، وقد ذكر هذه المسألة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله في كتابه «خصائص جزيرة العرب» ص (٣٩).

(٤) بيت المقدس أسماء كثيرة، وضعتها الأمم الماضية، وقد ذكر ابن حجر رحمته الله أن لبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين، وقد قالوا: إن كثرة الأسماء تدل على علو مكانة المسمى. فمن أسمائها: مدينة السلام (أور سالم)، يوس، إلخ...

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى شَأْنَ الْحَرَمِ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ مِنَ الْحَكَامِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» [الحج: ٢٥].

يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ: «أَيَّ يَهْمُ فِيهِ بِأَمْرِ فَطْنٍ مِنَ الْمَعَاصِي الْكِبَارِ، وَقَوْلُهُ: «بِظُلْمٍ» أَيَّ عَامِداً قَاصِداً أَنَّهُ ظَلَمَ لَيْسَ بِمُتَأَوِّلٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: هُوَ الْمُتَعَمِّدُ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِظُلْمٍ: بِشُرْكَ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: أَيَّ يَعْبُدُ فِيهِ غَيْرَ اللَّهِ»^(١).

وَلِهَذَا لَمَّا جَاءَ أَصْحَابُ الْفِيلِ، وَأَرَادُوا تَخْرِيبَ الْبَيْتِ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الطَّيْرَ الْأَبَابِيلَ الَّتِي أَهْلَكْتَهُمْ عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ، وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ قَالَا: «لَوْ هَمَّ رَجُلٌ بِقَتْلِ رَجُلٍ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ يَعْنِي أَبِينَ لَعَذَّبَهُ اللَّهُ»^(٢).

= قُلْتُ: فَأَمَّا اسْمُ «الْقُدْسِ» فَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْمَدِينَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ الْأُمَوِيِّ فِي بِلَادِ الشَّامِ خَاصَّةً، كَمَا ذَكَرَهُ نَاصِرُ خُسْرُو فِي رِخْلَتِهِ سَنَةَ (٤٣٨)، لِذَا لَا أَرَى هَذِهِ التَّسْبِيَةَ لِأَنَّهَا مَا عُرِفَتْ إِلَّا بَعْدَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ هِجْرِيٍّ! فَكَانَ الْأَوَّلَى تَسْمِيَتُهَا بِـ «بَيْتِ الْمَقْدِسِ»، أَوْ «الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا الشَّرِيعَةُ! وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

أَقُولُ: وَمِنْ أَقْدَمِ مَنْ ذَكَرَهَا بِاسْمِ «الْقُدْسِ» أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعَرِّيُّ الْمُتَوَفَّى (٤٤٩)، إِذْ يَقُولُ:

وَاخْلَعْ حِذَاكَ إِذَا حَادَيْتَهَا وَرَعَا كِفْعَلٍ مُوسَى كَلِيمِ اللَّهِ فِي الْقُدْسِ
انْظُرْ: مَا سَبَقَ «فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَبَرٍ (٦٤/٣)، وَ«الْأَنْسَ الْجَلِيلِ» لِمُجِيرِ الدِّينِ
الْمَلْتَمِيزِ (٦٩/١)، وَ«بَيْتِ الْمَقْدِسِ» لِمُحَمَّدٍ شَرَابٍ ص (٣٣ - ٣٧).

(١) «التفسير العظيم» لابن كثير (٢/٢١٥).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٢/٣٥)، و«أضواء البيان» للشنقيطي (٥/٥٩).

فَالْمَعَاصِي حَيْثُ فِي هَذِهِ الْأَمَاكِنِ أَشَدُّ جُرْماً، وَأَعْظَمُ ذَنْباً!
وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ: بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَفِي
الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ: بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَفِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى: بِخَمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ.
لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا
خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» ^(١) مُتَمَلِّقٌ عَلَيْهِ.
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه مَرْفُوعاً فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَزَادَ:
«وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ» ^(٢) أَحْمَدُ،
وَابْنُ مَاجَهَ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤/٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩٧/٣، ٣٤٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٤٠٦)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «إِزْوَاءُ
الْحَلِيلِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٤٦/٤).

الفصل الثاني

الفِسْقُ

- الفِسْقُ لُغَةً: الْعِصْيَانُ، وَالتَّرْكُ لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ، وَالخُرُوجُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ. فَسَقَ يَفْسُقُ، وَيَفْسُقُ فِسْقًا، وَفُسُوقًا...

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: إِذَا خَرَجَتِ الرُّطْبَةُ مِنْ قَشْرِهَا: قَدْ فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ مِنْ قَشْرِهَا، وَكَأَنَّ الْقَارَةَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ قُوَيْسِقَةً لَخُرُوجِهَا مِنْ جُحْرِهَا عَلَى النَّاسِ.

وَالْفِسْقُ: الْخُرُوجُ عَنِ الْأَمْرِ. وَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ: أَيِ خَرَجَ.

وَقِيلَ الْفُسُوقُ: الْخُرُوجُ عَنِ الدِّينِ، وَكَذَلِكَ الْمَيْلُ إِلَى الْمَغْصِيَةِ كَمَا فَسَقَ إِبْلِيسُ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ، وَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ، أَيِ جَارَ وَمَالَ عَنْ طَاعَتِهِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

فَوَاسِقًا عَنْ أَمْرِهِ جَوَائِرًا^(١)

يَقُولُ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ: «فَسَقَ فُلَانٌ: خَرَجَ عَنْ حُجْرِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَسَقَ الرُّطْبُ، إِذَا خَرَجَ عَنْ قَشْرِهِ، وَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْكُفْرِ. وَالْفِسْقُ يَقَعُ بِالْقَلِيلِ مِنَ الذُّنُوبِ وَبِالْكَثِيرِ، لَكِنْ تُعْرَفُ فِيمَا كَانَ كَثِيرًا، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ الْفَاسِقُ لِمَنِ التَّرَمُّ حُكْمَ الشَّرْعِ وَأَقْرَبُ بِهِ ثُمَّ أَخْلَ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ، أَوْ بِنَعْضِهِ، وَإِذَا قِيلَ لِلْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فَاسِقٌ فَلِأَنَّهُ أَخْلَ بِحُكْمِ مَا

(١) انظر: «اللِّسَان» لابن منظور (١٠/٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦٣).

الزَّمَةُ الْعَقْلُ، وَاقْتَضَتْهُ الْفِطْرَةُ»^(١).

- وَشَرَعًا: هُوَ الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، سَوَاءً كَانَ الْخُرُوجُ كُفْرًا، أَوْ مَعْصِيَةً.

وَقَدْ مَضَى مَعْنَا بَعْضُ مَعْنَاهُ فِي اللَّغَةِ آتِفًا.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْفِسْقُ: هُوَ ارْتِكَابُ الْكَبَائِرِ قَضَاءً، أَوْ الْإِضْرَارُ عَلَى الصَّغَائِرِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمُتَأَوَّلَ الْمَعْدُورَ لَا يُفْسَقُ وَلَا يُؤْتَمُّ»^(٢).

وَبَنَحْوِهِ قَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هُوَ ارْتِكَابُ الْكَبِيرَةِ، أَوْ الْإِضْرَارُ عَلَى الصَّغِيرَةِ»^(٣).

وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ: «الْفَاسِقُ: مَنْ شَهِدَ، وَلَمْ يَعْمَلْ، وَاعْتَقَدَ فَهُوَ فَاسِقٌ.

وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الْفُسُوقُ: هُوَ عَدَمُ الْعَمَلِ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مَعَ الْإِفْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالْاعْتِقَادِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ...»^(٤).

قُلْتُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُرْجَانِيُّ جُنُوحٌ عَنْ جَادَةِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي تَعْرِيفِ «الْإِيمَانِ»، فَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ عَرَّفَ الْفُسُوقَ عَلَى طَرِيقَةِ تَعْرِيفِ الْمُرْجِنَةِ لِلْإِيمَانِ! حَيْثُ أَخْرَجُوا مُسَمَّى الْعَمَلِ عَنْ تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ؛ لِذَا كَانَ الْفَاسِقُ الْمَلِيٌّ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنًا كَامِلَ الْإِيمَانِ إِذَا أَقَرَّ وَشَهِدَ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطًّا!!

(١) «الْمُفْرَدَاتُ» لِلزَّاعِبِ الْأَضْمَعَانِيِّ، ص (٣٨٠).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٢/١٣٥).

(٣) «فَتْحُ الْمُعَيْتِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (١/٢٧٠).

(٤) انْظُرْ: «التَّوْقِيفُ عَلَى مُهِمَّاتِ التَّعَارُفِ» لِلْمَتَاوِيِّ، ص (٥٥٧).

أَمَّا مَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْأَمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ أَنَّ الْإِيمَانَ: (قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ)، فَكَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ حَقِيقَةً مُرَكَّبَةً مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى؛ تَبَيَّنَ لَنَا: أَنَّ تَارِكَ الْعَمَلِ مُظْلَعًا كَافِرٌ؛ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ فِي الْإِيمَانِ وَلَوْ أَقَرَّ وَشَهِدَ وَاعْتَقَدَ^(١) - رَعَمُوا! -

وَقَدْ وَرَدَ لَفْظُ الْفُسُوقِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى وَجْهِ^(٢):

١ - بِمَعْنَى الْكُفْرِ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَنَنْتَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوِينَ ۖ﴾، وَفِيهَا: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ١٨ - ٢٠].

٢ - بِمَعْنَى الْمَعْصِيَةِ مِنْ غَيْرِ شِرْكَ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَفَرَّقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥].

٣ - بِمَعْنَى الْكُذِبِ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَأْسٍ فَتَّبِعُوا﴾ [الحجرات: ٦].

(١) لَا شَكَّ أَنَّ لَازِمَ الْإِقْرَارِ وَالشَّهَادَةِ الْعَمَلُ قَطْعًا؛ وَإِلَّا كَانَ هَذَا تَنَاقُضًا وَاضِحًا، عَلِمًا أَنَّ هَذَا لَيْسَ مَحَلُّ تَفْصِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ، وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ تَفْصِيلٍ وَبَيَانٍ لِحَقِيقَةِ تَعَرُّفِ الْإِيمَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، مَعَ تَخْرِيرِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ؛ فَعَلَيْهِ بِكِتَابِ «الْإِيمَانِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَلِمًا أَنَّ الْكِتَابَ يَخْتِاجُ إِلَى تَحْقِيقِ عِلْمِيٍّ يَلِيْقُ بِهِ، وَكَذَا أَتَى أَيْضًا بِكِتَابِ «ظَاهِرَةِ الْإِرْجَاءِ» لِشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَفَرِ الْحَوَالِي، فَفِيهِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ ذَوْنُ مُتَنَازِعٍ أَوْ مُنَازِعٍ؛ فَلِلَّهِ دَرَّةٌ وَعَلَى اللَّهِ أَجْرُهُ.

(٢) انْظُرْ: «تَرْجُمَةُ الْأَعْيُنِ التَّوَاتُرُ» ص (٤٦٥).

٤ - بِمَعْنَى السَّبِّ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْكَفَوِيُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «بِمَعْنَى السَّيِّئَاتِ»^(١).

٥ - بِمَعْنَى الْإِثْمِ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٦ - بِمَعْنَى مُخَالَفَةِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧].



(١) «الْكَلَيَّاتُ» لِلْكَفَوِيِّ ص (٦٩٣).

الفصل الثالث

أقسام المعاصي

وَقَبْلَ أَنْ نَقِفَ مَعَ تَعْرِيفِ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ لُغَةً وَاضْطِلَاحًا؛ كَانَ لَنَا أَنْ نَذْكَرَ اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقْسِيمِ الْمَعَاصِي، وَهُوَ كَذَلِكَ.

لِذَا نَجِدُ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْسِيمِ الْمَعَاصِي عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ؛ أَنَّ الْمَعَاصِي تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: كَبَائِرُ، وَصَغَائِرُ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ تَقْسِيمِهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لِلْأَدِلَّةِ الْآيَةِ:

فَأَمَّا الْكِتَابُ: فَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَيَانٌ: أَنَّ الذُّنُوبَ تَنْقَسِمُ إِلَى كَبَائِرٍ وَصَغَائِرٍ.

يَقُولُ الْغَزَالِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يَلِيْقُ إِنْكَارُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ،

(١) اخْتَلَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ضَبْطِ اسْمِ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلَيْنِ.

الأول: ضَبَطَهُ بِتَشْدِيدِ الرَّايِ الْمَفْتُوحَةِ، كَذَا: الْغَزَالِي، يُسَبِّغُ إِلَى أَبِيهِ الَّذِي كَانَ يَغْرِزُ الصُّوفَ فِي دُكَّانِهِ بِطُوسٍ، وَقَالَ صَاحِبُ «تُحْفَةِ الْإِرْشَادِ» تَفْلَأُ عَنِ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي «دَقَائِقِ الرُّوضَةِ»: «التَّشْدِيدُ فِي الْغَزَالِيِّ هُوَ الْمَعْرُوفُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ». نَقَلَ كَلَامَ صَاحِبِ «تُحْفَةِ الْإِرْشَادِ» الرَّيْزِيُّ فِي «إِتْحَابِ السَّادَةِ»، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «بِأَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ الْآنَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَيْمَةِ التَّارِيخِ وَالْأَنَسَابِ» =

وَقَدْ عُرِفَ مِنْ مَذَارِكِ الشَّرْعِ^(١).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿... مَا لِي هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَيْنَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

وهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي: أَنَّ مَا يُدَوَّنُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ عَمَلٍ، فِيهِ مَا هُوَ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ.

- أَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي بَيَانِ تَقْسِيمِ الْمَعَاصِي إِلَى كَبَائِرَ وَصَغَائِرَ، مِنْهَا:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ»، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

= انتهى. ثُمَّ أوردَ آيَاتًا تُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ.

الثَّانِي: ضَبْطُهُ بِتَخْفِيفِ الرَّاي، كَذَا: الْغَزَالِي، وَهُوَ مَا يُدَوَّنُ عَلَى السُّنَةِ عَامَّةٍ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَقُولُ الرَّيْدِيُّ: «فِي الْمَضْبَاحِ لِلْيَوْمِيِّ مَا يُؤَيِّدُ التَّخْفِيفَ»، وَأَنَّ غَزَالَهَ قَرِيْبَةً يَطْوُسُ، وَإِنِّيْهَا نُسِبَ أَبُو حَامِدٍ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةً فِي ذَلِكَ... انْظُرْ: «إِتْحَافُ السَّادَةِ» (١٨/١)، وَ«الطَّبَقَاتُ» لِلْسَّيْكِيِّ (١٩١/٦) مَعَ الْهَامِشِ، وَ«الْمَضْبَاحُ الْمُنِيرُ» (٤٤٧).

قُلْتُ: كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا فِي تَحْرِيرِ ضَبْطِ الْأَسْمِ لَيْسَ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ تَحْقِيقٌ طَوِيلُ الدَّبِيلِ، قَلِيلُ النَّبْلِ، وَإِنْ كُنْتُ أَرْجِعُ التَّخْفِيفَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِلَى سُهولةِ التَّطْقِيقِ أَقْرَبُ، وَعَلَيْهِ غَالِبُ أَهْلِ مِصْرُنَا، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى السُّنَةِ أَكْثَرُ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْأَمْرُ وَاسِعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انْظُرْ: «الرَّوَاغِرَ...» لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٥/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٣/٨)، وَمُسْلِمٌ (٨٦).

وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟ ثَلَاثًا قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَوْ قَوْلُ الزُّورِ». وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ^(١). مُتَقَيِّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِنْ اجْتَنِبَتْ الْكَبَائِرُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا لَمْ تَغْشَ الْكَبَائِرُ»^(٢) مُسْلِمٌ.

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ وَغَيْرُهَا تَدُلُّ دَلَالَةً صَرِيحَةً عَلَى: أَنَّ الْمَعَاصِي مِنْهَا مَا هُوَ كَبِيرٌ؛ بَلْ وَأَكْبَرُ الْكَبَائِرِ - كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ - وَصَغَائِرٌ.

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمَعَاصِي مِنْهَا الْكَبَائِرُ وَالصَّغَائِرُ، ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله حَيْثُ يَقُولُ: «وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ، وَالْإِمَّةُ عَلَى أَنَّ النَّتُوبَ كَبِيرٌ وَصَغَائِرٌ»^(٣).

وَكَذَا الشَّيْخُ شَيْبَرُ أَحْمَدُ الْعُثْمَانِيُّ يَقُولُهُ: «وَدَهَبَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ إِلَى انْقِسَامِ الْمَعَاصِي إِلَى صَغَائِرٍ وَكَبَائِرٍ، وَهُوَ مَرْوِيُّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَقَدْ تَظَاهَرَ عَلَى ذَلِكَ دَلَالٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاسْتِعْمَالِ الْأُمَّةِ وَخَلْفِهَا»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦١/٥)، وَمُسْلِمٌ (٨٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٣).

(٣) انْظُرْ: «الدَّاءُ وَالذَّوَاءُ» لابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٣٤).

(٤) انْظُرْ: «فَتْحُ الْمُلُومِ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلْعُثْمَانِيِّ (١/٢٥١ - ٢٥٢).

القول الثاني: اُنْكَرْتُ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعَاصِي كَبَائِرُ وَصَغَائِرُ، وَقَالُوا: بَلْ سَائِرُ الْمَعَاصِي كَبَائِرُ، وَمِنْهُمْ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، وَالْقَاضِي الْبَاقِلَانِيُّ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرُهُمْ، وَنُقِلَ هَذَا عَنِ الْأَشَاعِرَةِ^(١) وَغَيْرِهِمْ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا بِالنَّظَرِ، وَالْأَثَرِ:

- فَأَمَّا النَّظَرُ: فَقَوْلُهُمْ إِنَّ كُلَّ مُخَالَفَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِجَلَالِ اللَّهِ، وَعَظَمَتِهِ كَبِيرَةٌ، فَكَرِهُوا تَسْمِيَةَ أَيِّ مَعْصِيَةٍ صَغِيرَةٍ؛ لِأَنَّهَا إِلَى كِبَرِيَاءِ وَعَظَمَةِ اللَّهِ كَبِيرَةٌ.

- وَأَمَّا الْأَثَرُ: مَا ثَبَتَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشُّعْرَا إِنْ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْمُؤَبَّاتِ»^(٢).

وَقَدْ رَدَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ النَّوَوِيُّ رحمته الله بِقَوْلِهِ: «لَا شَكَّ فِي كَوْنِ الْمُخَالَفَةِ قَبِيحَةً جِدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنَّ بَعْضَهَا أَعْظَمُ مِنْ بَعْضٍ، وَتَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ إِلَى مَا تُكْفَرُهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ، أَوْ الْوُضُوءُ، أَوْ صَوْمُ عَرَفَةَ، أَوْ صَوْمُ عَاشُورَاءَ، أَوْ فِعْلُ الْحَسَنَةِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ.

وَالِى مَا لَا يُكْفَرُهُ ذَلِكَ كَمَا ثَبَتَ عَنِ الرَّسُولِ... فَسَمَّى الشَّرْعُ مَا تُكْفَرُهُ الصَّلَاةُ وَنَحْوَهَا صَغَائِرَ، وَمَا لَا تُكْفَرُهُ كَبَائِرَ، وَلَا شَكَّ فِي حُسْنِ هَذَا! وَلَا يُخْرِجُهَا هَذَا عَنْ كَوْنِهَا قَبِيحَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهَا صَغِيرَةٌ

(١) انظر: «الزَّوْاجِر...» لابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٨/١)، وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ قَرِيبًا مِنْ هَذَا فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٨٤/٢ - ٨٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٩/١١)، وَمَعْنَى مُؤَبَّاتٍ: مُهْلِكَاتٍ.

بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فَوْقَهَا لِكَوْنِهَا أَقْلُ قُبْحًا، وَلِكَوْنِهَا مُتَسِّرَةٌ التَّكْفِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَغْتَرِضُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ تَقْسِيمِ الذُّنُوبِ إِلَى كَبَائِرَ وَصَغَائِرَ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا سُمِّيَتْ كَبَائِرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهَا، أَوْ أَنَّ مَا عُصِيَ اللَّهُ بِهِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ أَلَّا تَكُونَ الذُّنُوبُ فِي نَفْسِهَا تَنْقَسِمُ إِلَى كَبَائِرَ وَصَغَائِرَ، وَهَذَا خِلَافٌ لِلْقُرْآنِ»^(٢).

فَإِذَا عَلِمَ هَذَا؛ فَإِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاهِيرُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: مِنْ انْقِسَامِ الْمَعْصِيَةِ إِلَى كَبِيرَةٍ وَصَغِيرَةٍ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ. وَعِنْدَ هَذَا؛ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَعْرِفَ الْكَبَائِرَ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.



(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٢/٨٥).

(٢) «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ص (٤٩٦ - ٤٩٧).

الفصل الرابع

تعريف الكبائر

- الكبائر لغة: قَالَ فِي اللِّسَانِ: «الكِبَرُ: الإِثْمُ الْكَبِيرُ، وَمَا وَعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ. وَالْكِبَرَةُ كَالْكِبَرِ: الثَّانِيَةُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ [النجم: ٣٢].

وفي الأحاديث ذُكِرَ الْكَبَائِرُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَاجِدْنَهَا كَبِيرَةً، وَهِيَ الْفِعْلَةُ الْقَبِيحَةُ مِنَ الذُّنُوبِ الْمَنْهِي عَنْهَا شَرْعاً لِعَظِيمِ أَمْرِهَا: كَالْقَتْلِ، وَالزُّنَا، وَالْفِرَارِ مِنَ الرُّحْفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ...^(١).

- واضطلاحاً: ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَى «الْكَبَائِرِ» عِدَّةً تَعَارِيفَ، اسْتَعْرَضَ أَكْثَرُهَا ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعُجَابِ «فَتْحُ الْبَارِي» (١٨٣/١٢ - ١٨٤) فَرَاجَعَهُ.

لِذَا سَنَذُكُرُ أَشْهَرَهَا، وَأَقْوَاهَا تَجَنُّباً لِلإِطَالَةِ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَعْرِيفِ الْكَبِيرَةِ عَلَى ضَابِطَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا، وَتَحْتَ كُلِّ ضَابِطٍ أَقْوَالٌ، كَمَا يَلِي:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: مَنْ ذَكَرَهَا بِحَدٍّ.

(١) «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (٤٤٣/٦).

الضَّابِطُ الثَّانِي: مَنْ ذَكَرَهَا بِعَدُ.

- أَمَّا أَهْلُ الضَّابِطِ الْأَوَّلِ (مَنْ ذَكَرَهَا بِحَدٍّ) فَلَهُمْ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ فِيمَا ذَمُّوا إِلَيْهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ فَلَا خِلَافَ فِيهِ.

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «الْكَبَائِرُ كُلُّ ذَنْبٍ خَتَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَارٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ لَعْنَةٍ، أَوْ عَذَابٍ، وَبَنَحْوِهِ مَرُويٌّ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(١).

٢ - قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنِ الْكَبِيرَةِ: «كُلُّ مَا أَوْجَبَ فِيهِ حَدٌّ، أَوْ وَرَدَ فِيهِ تَوَعُّدٌ بِالنَّارِ، أَوْ جَاءَتْ فِيهِ لَعْنَةٌ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ^(٢).

٣ - قَالَ الْعَزَلِيُّ عَنِ الْكَبِيرَةِ: «كُلُّ مَعْصِيَةٍ يَقْدُمُ الْمَرْءُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَوُجْدَانٍ نَدَمٍ تَهَاوُنًا، وَاسْتِجْرَاءٍ عَلَيْهَا: فَهِيَ كَبِيرَةٌ، وَمَا يُحْمَلُ عَلَى فَلَاتَاتِ النَّفْسِ، وَلَا يَنْفَكُ عَنْ نَدَمٍ يَمْتَزِجُ بِهَا، وَيُنْعَضُ التَّلَذُّدُ بِهَا فَلَيْسَ بِكَبِيرَةٍ، وَاعْتَرَضَ الْعَزَلِيُّ وَقَالَ: ... وَلَيْسَ كَذَلِكَ اتِّفَاقًا، وَإِنْ كَانَ ضَابِطًا لِمَا عَدَا الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ فَهُوَ قَرِيبٌ^(٣).

وَالْقَبْدُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْعَزَلِيُّ رحمته الله جَبْدٌ مَعَ التَّحْفُظِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَقَعُ فِي

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ» لابن أبي العزِّ (٣٧١)، و«الرُّوَاجِرَ...» لابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٩/١).

(٢) انْظُرْ: «الرُّوَاجِرَ...» لابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٦/١)، وَقَرِيبٌ مِنْهُ فِي «تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ» لابن النَّحَّاسِ ص (١٢١).

(٣) انْظُرْ: «الرُّوَاجِرَ...» لابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٧/١) بِتَصْرِيفٍ.

الْمَعْصِيَةِ وَهُوَ يَلْعَنُ أَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَهُوَ خَائِفٌ، وَيَجِدُ نَدَمًا عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ كَالزُّنَا مَثَلًا، وَلَكِنْ هَذَا لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا كَبِيرَةً^(١)!

٥ - قَالَ الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الْكَبِيرَةِ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَظَمَ الشَّرْعُ التَّوَعُّدَ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ، وَشَدَّدَهُ، أَوْ عَظَمَ ضَرَرَهُ فِي الوجود... فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ صَغِيرَةٌ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «وَإِذَا أَرَدْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ فَأَعْرِضْ مَفْسَدَةَ الذَّنْبِ عَلَى مَقَاسِدِ الْكَبَائِرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ نَقَصَتْ عَنْ أَقْلِ الْكَبَائِرِ فَهِيَ مِنَ الصَّغَائِرِ، وَإِنْ سَاوَتْ أَذْنَى الْكَبَائِرِ وَأَزَيْتْ عَلَيْهَا فَهِيَ مِنَ الْكَبَائِرِ... ثُمَّ يَقُولُ: وَالْأَوَّلَى أَنْ تُضَبِّطَ الْكَبِيرَةُ بِمَا يُشْعُرُ بِتَهَاوُنِ مُرْتَكِبِهَا فِي دِينِهِ إِشْعَارَ أَصْغَرِ الْكَبَائِرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا بِذَلِكَ...»^(٣).

واعتَرَضَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ هَذَا ب: «كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِالْكَبَائِرِ الْمَنْصُوصَةِ وَأَقْلَ مَفَاسِدِهَا ثُمَّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا، رَدٌّ بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مُتَعَدٍّ»^(٤).

وَقَدْ اعْتَرَضَ الشَّيْخُ حَامِدُ الْمُضْلِحِ عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ جَمِيعَهَا بِقَوْلِهِ: «إِنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ سَالِفًا مِنْ حَدِّ الْكَبِيرَةِ لَيْسَ بِتَعْرِيفٍ جَامِعٍ مَانِعٍ؛ بَلْ هِيَ عَلَى

(١) انْظُرْ: «الْمَعَاصِي» لِحَامِدِ الْمُضْلِحِ ص (٤٠).

(٢) انْظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٥/١٦٠ - ١٦١)، وَتَنْبِيْهُ الْغَافِلِينَ لابْنِ النَّحَّاسِ ص (١٢٢).

(٣) «قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنَامِ» لابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (١/٢٢)، وَشَرْحُ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ (٢/٨٥ - ٨٦).

(٤) انْظُرْ: «الزَّوَاجِعَ...» لابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (١/٩)، وَأَضْوَاءُ الْبَيَانِ لِلشَّيْخِ الْقُرْطُبِيِّ (٧/١٩٥) وَمَا يَتْلُوهَا.

سَبِيلِ التَّقَرُّبِ، وَإِنْ ضَبَطَ مِثْلَ ذَلِكَ لَا مَطْمَعَ فِيهِ بِحَيْثُ يَخْلُو مِنَ الْاِغْتِرَاضِ عَلَيْهِ، حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَضَرَ الْكَبَائِرِ، وَقَدْ يُسْتَجَدُّ فِي زَمَنِ مَا لَا يُوجَدُ فِيهَا سِوَاهُ^(١).

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَمثلةٍ مِثْلِ: الْمُخَدَّرَاتِ، وَالْمُسْكِرَاتِ كَالْأَقْيُونِ، وَالْحُبُوبِ الْمُخَدَّرَةِ وَغَيْرِهَا، وَكَالْفِيدْيُوهَاتِ (الْمُصَوِّرَاتِ)، وَمَا شَاكَلَهَا.

* * *

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُضِلُّ حَقٌّ؛ هَذَا إِذَا عَلِمَ الْجَمِيعُ أَنَّ فِيهَا ذَكَرَهُ مَقَاسِدَ عَظِيمَةً؛ لَا سِوَمَا هَذِهِ الْأَزْمَانِ الَّتِي تَكَاثَرَتْ فِيهَا الْمَعَاصِي، وَتَنَوَّعَتْ الْمُسْمَيَاتُ، وَتَزَايَدَتْ الْمُحَرَّمَاتُ؛ فَخُذْ مَثَلًا: الْمُخَدَّرَاتِ بِأَنْوَاعِهَا، وَ(الْفِيدْيُوهَاتِ) الْمُصَوِّرَاتِ بِسُوءِ اتِّهَا، وَالدُّشُوشُ بِمُجُونِهَا، وَ(الْأَنْتَرْنِثِ) بِمَوَاقِعِهِ الْفَاسِدَةِ الْهَابِطَةِ، وَالْمَسْرَحِيَّاتِ السَّاقِطَةِ، وَالتَّوَادِي الرِّيَاضِيَّةِ الْفَارِغَةِ الْإِلَهِيَّةِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُنْظُومَاتِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالْمَعَاصِي!

لَكِنَّا مَعَ هَذَا لَا نُسَلِّمُ لِمَا دَعَبَ إِلَيْهِ الْمُضِلُّ هُنَا؛ مِنْ اِغْتِرَاضِهِ فِيهَا سَلَفَ! لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ بِأَنَّ الْكَبَائِرَ هِيَ: كُلُّ ذَنْبٍ خَتَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَارٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ لَعْنَةٍ، أَوْ عَذَابٍ، وَجِبَةٍ وَمُنْضَبِطٍ؛ وَلَا شَكَّ لِأُمُورٍ خَمْسَةٍ ذَكَرَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله بِقَوْلِهِ: «وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّابِطَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ مِنْ وَجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَأْتِيٌّ عَنِ السَّلَفِ.

ثَانِيًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ

(١) «الْمَعَاصِي» لِلْمُضِلِّ ص (٤١) مَعَ الْحَاشِيَّةِ (٤).

عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا ﴿٣١﴾ [النساء: ٣١]، فَقَدْ وُعِدَ مُجْتَنِبُ
الْكَبَائِرِ بِتَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ، وَاسْتِحْقَاقِ الْمَدْخَلِ الْكَرِيمِ.

وَكُلُّ مَنْ وُعِدَ بِغَضَبٍ، أَوْ لَعْنَةٍ، أَوْ نَارٍ، أَوْ حِرْمَانٍ مِنَ الْجَنَّةِ، أَوْ مَا
يَقْتَضِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْوَعْدِ، فَلَا يَكُونُ مِنْ مُجْتَنِبِي الْكَبَائِرِ، وَكَذَلِكَ
مَنْ اسْتَحَقَّ أَنْ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ لَمْ يَكُنْ اسْتِثْنَاوُهُ مُكْفَرًا بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ.
ثَالِثًا: أَنَّ هَذَا الضَّابِطَ يَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي الذُّنُوبِ، فَهُوَ
مُتَلَقًى مِنْ خُطَابِ الشَّرْعِ.

رَابِعًا: أَنَّ هَذَا الضَّابِطَ يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ بِخِلَافِ
غَيْرِهِ.

خَامِسًا: أَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالَ فَاسِدَةٌ... إلخ^(١)، ثُمَّ ذَهَبَ ۞ ۞ يَعْتَرِضُ
عَلَيْهَا وَاحِدًا وَاحِدًا.

وَرِذْتُ سَادِسًا بِقَوْلِي: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصْلِحُ مِنْ امْتِنَاعٍ عَلَى تَشَوُّعِ
الْمُحَرَّمَاتِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ قَطْعًا فِي كُلِّ ذَنْبٍ خُتِمَ بِلَعْنَةٍ، أَوْ غَضَبٍ،
أَوْ نَارٍ، أَوْ وَعِيدٍ، وَذَلِكَ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ الْأَصُولِيِّ^(٢).

- أَمَّا أَهْلُ الضَّابِطِ الثَّانِي (مَنْ ذَكَرَهَا بَعْدَ) فَلَهُمْ أَيْضًا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ فِيمَا
ذَهَبُوا إِلَيْهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

(١) «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٤٩٦).

(٢) وَلَيْسَ هَذَا مَجَلٌّ تَتَّبِعُ الْأُتَيْسَةَ هُنَا؛ بَلْ يَكْفِينُنَا وَاحِدٌ مِنْهَا، فَمَثَلًا: الْمُحَدَّرَاتُ،
وَالْمُسْكِرَاتُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ الْحَمْرِ؛ بَلْ إِخَالٌ بَعْضُهَا مِنْ بَابِ
أَوَّلِي، وَكَذَا يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ، فَتَأَمَّلْ.

١ - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ عَنِ الْكَبَائِرِ: «هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى السَّبْعِ»^(١). إِشَارَةٌ إِلَى حَدِيثٍ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ...» وَسَيَأْتِي قَرِينًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا ابْنُ جُرَيْرٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ نَحْوَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، فَقَدْ سَعِدَ ابْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَمْ الْكَبَائِرُ أَسْبَغَ هِيَ؟ قَالَ: «إِلَى سَبْعِمِائَةٍ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى السَّبْعِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا كَثِيرَةٌ مَعَ الْاسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْإِضْرَارِ»^(٢).

وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا عَنِ الْكَبَائِرِ: هِيَ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ النَّسَاءِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ جَحْتَنِوْا كَكَبَّارٍ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ...»^(٣) الْآيَةِ^(٤).

٢ - قِيلَ: هِيَ سَبْعٌ، وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَكُلُّ مَالٍ الْبَيْتِيمِ، وَكُلُّ رِبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»^(٥).

(١) انْظُرْ: «تَفْسِيرَ جَامِعِ الْبَيَّانِ»، لِابْنِ جُرَيْرٍ (٤١/١)، وَ«الرَّوَاجِرَ...» لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٩/١).

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٨٣/١٢)، وَ«تَنْبِيْهُ الْغَافِلِينَ» لِابْنِ النَّحَّاسِ ص (١٢٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشُّبَّانِيِّ، وَوَافَقَهُ الدَّهْمِيُّ (٥٩/١).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٦٦)، (٣٩٣/٥)، وَمُسْلِمٌ (٨٩).

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَعَظَاءُ وَغَيْرُهُمَا^(١).

وَأُجِيبَ عَلَى أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ: بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ، مِنَ السَّبْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ لِلْحَضَرِ بَلْ لِبَيَّانِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ كَمَا وَرَدَتْ الْكَبَائِرُ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَقَدَّمَ بَعْضُهَا.

٣ - قِيلَ: إِنَّهَا أَرْبَعٌ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: عَشْرٌ وَهَذَا كُلُّهُ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه^(٢)، وَقِيلَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

٤ - وَقِيلَ: إِنَّهَا سَبْعٌ عَشْرَةٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ الْمَكِّيِّ قَوْلَهُ: «الْكَبَائِرُ سَبْعٌ عَشْرَةٌ... ثُمَّ ذَكَرَهَا»^(٣).

* * *

وَعِنْدَ النَّظَرِ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ كَوْنِ الْكَبَائِرِ مُنْضَبِطَةً بَعْدُ؛ لَيْسَ بِسَدِيدٍ، فَبَيْنَهُ مِنَ الْقَوَادِحِ، وَالْاِغْتِرَاضَاتِ مَا يَقْطَعُ بَرْدَهُ!

فَهَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله يَرُدُّ عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَيَعْتَزِضُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «... وَمَنْ قَالَ: هِيَ سَبْعَةٌ عَشْرًا، فَهُوَ قَوْلٌ بِلاَ دَلِيلٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا ثَبَهَةٌ، أَوْ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ، فَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ: أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهَا»^(٤).

(١) انْظُرْ: «الرَّوَاجِرَ...» لابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٩/١)، وَفِي «الْجَوَابِ الْكَافِي» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١٣٦) قَرِيبٌ مِنْهُ.

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٣) انْظُرْ: «الدَّاءُ وَاللَّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١٣٦)، وَ«الرَّوَاجِرَ...» لابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (١٢/١).

(٤) «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْلَاقِيِّ ص (٤٩٧).

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى نَسْتَشِجُّ أَنَّ الْكَبَائِرَ غَيْرُ مُنَحْصِرَةٍ بَعْدُ؛ بَلْ إِنَّهَا: كُلُّ
مَعْصِيَةٍ خُتِمَتْ بِوَعِيدٍ، أَوْ لَعْنٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ نَارٍ، أَوْ عَذَابٍ، أَوْ حَدٍّ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- أَمَّا امِثْلَةُ الْكَبَائِرِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، سَيَأْتِي ذِكْرُ أَكْثَرِهَا فِي بَابِ مُسْتَقْبَلٍ
- إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.



الفصل الخامس

مُتَعَلِّقَاتُ الذُّنُوبِ

لِلذُّنُوبِ مُتَعَلِّقَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْ حَيْثُ: تَكْفِيرُ الْحَسَنَاتِ لَهَا، وَتَعْدِيلُهَا، وَإِبَاحَتُهَا لِلضَّرُورَاتِ، وَغِلْظُهَا، فَعِنْدَ هَذَا كَانَ لَنَا بَعْضُ الْكَلَامِ مَعَ مَا ذَكَرَ.

- أَمَّا مِنْ حَيْثُ تَكْفِيرُ الْحَسَنَاتِ لَهَا عَلَى نَوْعَيْنِ^(١):

١ - كِبَائِرُ: وَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَى تَوْبَةٍ خَاصَّةٍ.

٢ - وَصَغَائِرُ: وَهِيَ مَا عَدَا الْكِبَائِرَ، وَتُكَفِّرُهَا الْحَسَنَاتُ كَصِيَامِ عَاشُورَاءَ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَالصَّلَاةِ الْخَمْسَةِ، وَالْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَالْحَجِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

- أَمَّا مِنْ حَيْثُ تَعْدِيلُهَا لِلغَيْرِ فَهِيَ نَوْعَانِ:

١ - ظَلَمُ النَّفْسِ فَقَطْ.

٢ - وَظَلَمُ الْغَيْرِ، وَكُلُّ ظُلْمٍ لِلغَيْرِ يَتَضَمَّنُ ظُلْمًا لِلنَّفْسِ أَيْضًا، وَظُلْمُ الْغَيْرِ أَكْبَرُ عُقُوبَةً فِي الدُّنْيَا مِنْ ظُلْمِ النَّفْسِ، وَلَكِنْ عُقُوبَةُ ظُلْمِ النَّفْسِ فِي الْآخِرَةِ أَكْبَرُ، فَيُعَاقَبُ ذَوُو الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِمَا يُعَاقَبُ بِهِ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ مَعَ أَنَّ الْكَافِرَ أَشَدُّ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مُرْتَكِبِ الْمَعْصِيَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(١) انظر: «مختصر الفتاوى المضربية لابن تيمية» للبغلي ص (٢٩٠)، و«الاختيارات الفقهية» للبغلي ص (١٩٦).

- وَالْمَعَاصِي الْمُتَعَدِّيَةُ لِلْغَيْرِ نَوْعَانِ أَيْضاً:

١ - تَقْرِيظٌ فِي الْحَقِّ، كَتَرَكِ مَا يَجِبُ لِلْغَيْرِ، مِثْلُ: قَضَاءِ الدُّيُونِ، وَرَدُّ

الْأَمَانَاتِ.

٢ - وَقَعْدٌ لِلْحَدِّ، كَالْقَتْلِ، وَأَخْذِ الْمَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ^(١).

- أَمَّا مِنْ حَيْثُ إِبَاحَتِهَا لِلضَّرُورَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ أَيْضاً:

١ - مَا لَا يُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا لِغَيْرِ الضَّرُورَةِ: كَالِإِشْرَاقِ، وَالْفَوَاحِشِ،

وَالظُّلْمِ الْمَحْضِ.

٢ - وَمَا يُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا يُبَاحُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ: كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَلَحْمِ

الْجُنْزَيْرِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالْمَيْسِرِ، وَالغَرَرِ - مَعَ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الْمَيْسِرِ - وَنَحْوِ

ذَلِكَ^(٢).

- وَهِيَ مِنْ حَيْثُ غَلَطُهَا عَلَى نَوْعَيْنِ أَيْضاً:

١ - مَعْصِيَةٌ عَادِيَّةٌ.

٢ - وَمَعْصِيَةٌ غَلِيظَةٌ، وَغَلَطُ الْمَعْصِيَةِ يَكُونُ: بِالتَّكْرَارِ، وَبِالْإِضْرَارِ عَلَيْهَا،

وَبِمَا يَقْتَرِنُ بِهَا مِنْ سَيِّئَاتٍ أُخْرَى؛ كَمَا إِذَا اقْتَرَنَ شُرْبُ الْخَمْرِ بِسَمَاعِ الْمَزَامِيرِ^(٣).

كَمَا أَنَّ الْمَعْصِيَةَ تُغْلَظُ بِفِعْلِهَا فِي الْإِيَّامِ الْفَضِيلَةِ، وَفِي الْأَمَاكِينِ

الْمُفْضَلَةِ^(٤).



(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨١/٢٨) وما بعدها.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٧٠/١٤) وما بعدها.

(٣) انظر المرجع السابق (٦٥٩/١١) وما بعدها) ففيه بحث مهم جداً عما نحن بصدده.

(٤) انظر المرجع السابق (١٨٠/٣٤)، و«الاختيارات الفقهية» للبعلبي ص (٥٠٨).

الْقَهْلُ السَّادِسُ

تَعْرِيفُ الصَّغَائِرِ

كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَذْكُرَ شَيْئاً عَنْ تَعْرِيفِ الصَّغَائِرِ تَبَاعاً لِلْكَبَائِرِ، لِذَا كَانَتْ خِلَافَ الْكَبَائِرِ مِمَّا نَهَى عَنْهُ الشَّرْعُ، فَمَا خَرَجَ عَنْ تَعْرِيفِ أَوْ حَدِّ أَقْلِ الْكَبَائِرِ، فَهِيَ الصَّغَائِرُ، قَالَ الْعِزُّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «فَإِنْ نَقَصْتُ - أَيْ الْمَعْصِيَةَ - عَنْ أَقْلِ الْكَبَائِرِ فَهِيَ الصَّغِيرَةُ»^(١)، وَإِلَّا فَكَبِيرَةٌ.

إِذَا فَالْصَّغَائِرُ كَمَا عَرَّفَهَا الْعُلَمَاءُ هِيَ:

• أَنَّهَا مَا لَمْ يَفْتَرَنْ بِالنَّهْيِ عَنْهَا: وَعَيْدٌ، أَوْ لَعْنٌ، أَوْ غَضَبٌ، أَوْ عُقُوبَةٌ^(٢)، وَمَا اقْتَرَنَ بِهِ ذَلِكَ، أَوْ نَفَى الْإِيمَانَ عَنْ مُرْتَكِبِهِ فَهِيَ الْكَبِيرَةُ.

• وَقِيلَ إِنَّهَا: مَا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ صَغِيرَةٌ، وَعَلَى مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ^(٣).

وَهَذَا يَرُدُّهُ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ نَصّاً عَلَى الْكَبَائِرِ وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا آنِفاً.

- وَقِيلَ: إِنَّهَا مَا دُونَ الْحَدِّينِ (حَدِّ الدُّنْيَا، وَوَعِيدِ الْآخِرَةِ)^(٤).

(١) انظر: «قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ص (٢٢/١).

(٢) انظر: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

(٣) انظر: «الدَّاءُ وَالذَّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٣٦)، بِتَصْرُفٍ، وَ«شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ» لِابْنِ أَبِي

الْعِزِّ ص (٣٧١) بِتَصْرُفٍ.

(٤) انظر: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَأْثُورُ عَنِ السَّلَفِ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ:
«أَمَثَلُ الْأَقْوَالِ فِيهَا: هُوَ الْمَأْثُورُ عَنِ السَّلَفِ، كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي عُبَيْدٍ،
وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَهُوَ: أَنَّ الصَّغِيرَةَ مَا دُونَ الْحَدِّينِ (حَدُّ الدُّنْيَا، وَحَدُّ
الْآخِرَةِ)»^(١).

- وَقِيلَ: إِنَّ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الشَّرَائِعُ بِالتَّحْرِيمِ فَهِيَ الْكَبِيرَةُ، وَمَا كَانَ فِي
شَرِيعَةٍ دُونَ أُخْرَى فَهِيَ الصَّغِيرَةُ»^(٢).

قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ مَرْذُودٍ: «بِمَثَلِ أَخَذِ الْحَبَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ، أَوْ
مِنَ السَّرِيقَةِ، وَالْخِيَانَةِ، وَالْكَذِبَةِ الْوَاحِدَةِ، وَبَعْضِ الْإِحْسَانَاتِ الْخَفِيَّةِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ كَبِيرَةٌ!»

وَأَنْ يَكُونَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ لَيْسَ مِنَ الْكَبَائِرِ؛ إِذِ الْجِهَادُ لَمْ يَجِبْ فِي
كُلِّ شَرِيعَةٍ، وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ التَّرَوُّجُ بِالمُحَرَّمَاتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَوْ
الصُّهْرِ أَوْ غَيْرِهَا لَيْسَ مِنَ الْكَبَائِرِ! وَكَذَلِكَ إِمْسَاكُ الْمَرْأَةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ،
وَوَطْؤُهَا بَعْدَ ذَلِكَ»^(٣).

وَكَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا فِي بَعْضِ شُرُوعِ غَيْرِنَا، بِخِلَافِ
شَرِيعَتِنَا؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ. وَجَاءَ تَحْرِيمُهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ
تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

(١) «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٤٩٤).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٣) «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٤٩٦).

التَّعْرِيفُ الْمُخْتَارُ:

وعلى هذا فإنَّ حَدَّ الصَّغِيرَةِ يَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا سَبَقَ تَوْضِيحُهُ، وَمِنْ حَدِّ الْكَبِيرَةِ: أَنَّ مَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ أَقْلِ الْكِبَائِرِ فَهُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ، أَوْ هُوَ مَا دُونَ الْحَدِّينِ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِالتَّهْيِ عَنْهُ وَعَيْدٌ، أَوْ لَعْنٌ، أَوْ عَصَبٌ، أَوْ عُقُوبَةٌ، أَوْ نَهْيٌ الْإِيمَانِ عَنْ فَاعِلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهَذِهِ بَعْضُ أَمْثِلَةِ الصَّغَائِرِ:

١ - النَّظَرُ إِلَى النِّسَاءِ الْأَجَنِّيَّاتِ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَعْضَوْنَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ...﴾ [النور: ٣٠].

وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبُهُ مِنَ الزَّانَا مَذْرُكُهُ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْأَذْنَانِ زِنَاهُمَا الْاسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجُلُ زِنَاهُمَا الْخَطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ، أَوْ يُكَذِّبُهُ» ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ رحمته الله نَفْلًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ زِنَا الْعَيْنَيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ، وَاللِّسَانِ، وَالْيَدِ، وَالرَّجُلِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ؛ أَنَّهَا مِنَ اللَّسَمِ، وَهِيَ: صَغَائِرُ الذُّنُوبِ؛ حَيْثُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَبْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّسَمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّانَا أَثَرُكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ...» ^(٢). فَذَكَرَ نَحْوَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٥٧).

(٢) انْقَظَ: «تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ» (٢٧/٦٦، ٦٥)، وَاجْمَاعُ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، لِلْقُرْطُبِيِّ (١٧/١٠٦، ١٠٧)، بِتَقْصُرٍ.

٢ - الْحُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ.

وهذا مِنْهُي عَنْهُ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ قَائِدًا الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ رَجُلٌ فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه» ^(١) مُسْلِمٌ.

٣ - الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ.

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» ^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤ - قَوْلُ الْمُسْتَاذِينَ: (أَنَا) إِذَا قِيلَ: مَنْ هَذَا؟

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي ذَنْبٍ كَانَ عَلَى أَبِي فَقَفْتُ الْبَابَ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟»، فَقُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: «أَنَا أَنَا!»، كَأَنَّهُ كَرِهَهُ ^(٣). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهِيَ الْفَقْرَةُ وَالَّتِي تَلِيهَا تُعَدُّ مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ.

٥ - الْحَدِيثُ بَعْدَ الْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ.

عَنْ أَبِي بَرَزَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا» ^(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦ - الصَّلَاةُ بِحُضُورِ الطَّعَامِ، أَوْ مَعَ مُدَافَعَةِ الْأَخْبَتَيْنِ.

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١١/١)، وَمُسْلِمٌ (٥٥٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩/١١)، وَمُسْلِمٌ (٢١٥٥).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٦/٢)، وَمُسْلِمٌ (٦٤٧).

طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَانُ^(١) مُسْلِمٌ.

وَمِنْكَ أَمِثْلَةٌ كَثِيرَةٌ غَيْرَ مَا ذُكِرَ، مِنْهَا عَلَى طَرَفِ الْاِخْتِصَارِ:

٧ - وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ فِي الصَّلَاةِ.

٨ - الْاَلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ.

٩ - رُكُوبُ الْجَلَالَةِ، وَهِيَ الْبَعِيرُ، أَوْ النَّاقَةُ الَّتِي تَأْكُلُ الْعُذْرَةَ.

١٠ - اِنْشَادُ الضَّالَّةِ فِي الْمَسَاجِدِ.

١١ - الْخُصُومَةُ فِي الْمَسَاجِدِ.

١٢ - الْاِخْتِيَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.

١٣ - مَنْ قَالَ خَبِثَتْ نَفْسِي.

١٤ - رَدُّ الرِّيحَانِ.

١٥ - أَكَلُ الثُّومِ وَالْبَصْلِ، ثُمَّ الذَّهَابُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ. إِلَى

غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصَّغَائِرِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهُمَا يَكُنْ؛ فَمَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِنْ صَغَائِرِ الذُّنُوبِ لَيْسَ بِالضَّرُورِيِّ أَنْ

تَبْقَى صَغِيرَةً، بَلْ قَدْ تَكُونُ كَبِيرَةً إِذَا أَصَرَ عَلَيْهَا فَأَعْلَمُهَا أَوْ تَهَاوَنَ بِهَا أَوْ غَيْرَ

ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَسْبَابِ جَعْلِ الصَّغِيرَةِ كَبِيرَةً!

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ بَعْضَ الصَّغَائِرِ هُنَا هِيَ مَحَلُّ خِلَافٍ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ

الْعِلْمِ فِي حُرْمَتِهَا، فَتَأَمَّلْ!



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦٠).

(٢) مِنْكَ جُمْلَةٌ مِنَ الصَّغَائِرِ ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ؛ لَا سِيَّمَا ابْنُ النُّحَاسِ فِي «تَنْبِيهِ

الْعَافِيَيْنِ»، وَالنَّوَوِيُّ فِي «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»، وَغَيْرُهُمَا الْكَثِيرُ.

خَطَرُ التَّهَاوُنِ بِالصَّغَائِرِ

لَا شَكَّ أَنَّ الصَّغَائِرَ مَذْمُومَةٌ شَرْعًا، كَمَا أَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ الْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ فِي قَلْبِ صَاحِبِهَا، بَلْ إِنَّهَا إِذَا تَوَارَدَتْ عَلَى الْقَلْبِ أَهْلَكَتُهُ أَوْ كَادَتْ - عِبَادًا بِاللَّهِ - كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ: فَإِنَّمَا مِثْلُ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَمِثْلِ قَوْمٍ نَزَلُوا بَطْنًا وَادٍ، فَجَاءَ ذَا يَمُودٍ، وَجَاءَ ذَا يَمُودٍ حَتَّى حَمَلُوا مَا انْضَجُوا بِهِ خُبْرَهُمْ، وَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤْخَذُ بِهَا صَاحِبُهَا تَهْلِكُهُ» (١) أَحْمَد.

* * *

وَهَذَا ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَصِفُ لَنَا خَطَرَ الذُّنُوبِ، لَا سِيَّمَا الْإِضْرَارُ عَلَى الصَّغَائِرِ يَقُولُهُ: «وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ «لَوْ لَقِيتَنِي بِقَرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، أَتَيْتُكَ بِقَرَابِهَا مَغْفِرَةً»، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الشُّرْكَ كُلُّهُ صَغَائِرٌ؛ بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا فَذُنُوبُهُ مَغْفُورَةٌ كَاتِبَةٌ مَا كَانَتْ.

وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ اِرْتِبَاطُ إِيْمَانِ الْقُلُوبِ بِأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَتَعَلُّقُهَا بِهَا؛ وَإِلَّا لَمْ يُفْهَمْ مُرَادُ الرَّسُولِ ﷺ، وَيَنْفَعُ الْحَلْطُ وَالتَّخْيِيطُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٣١/٥)، وَهُوَ صَوِّحٌ، انْظُرْ: «السَّلْسِلَةُ الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ

فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا النَّفْيَ الْعَامَّ لِلشُّرْكِ - أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا الْبَتَّةَ - لَا يَصُدُّرُ مِنْ مُصِرٍّ عَلَى مَعْصِيَةِ أَبَدًا، وَلَا يُمَكِّنُ لِمُذْمِنِ الْكِبِيرَةِ وَالْمُصِرِّ عَلَى الصَّغِيرَةِ أَنْ يَصْفُو لَهُ التَّوْحِيدُ؛ حَتَّى لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْمُحَالِ!

وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى جَدَلِي لَا حَظَّ لَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ؛ بَلْ قَلْبُهُ كَالْحَجَرِ أَوْ أَقْسَى، يَقُولُ: وَمَا الْمَانِعُ؟ وَمَا وَجْهُ الْإِحَالَةِ؟ وَلَوْ فُرِضَ ذَلِكَ وَاقِعًا لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ مُحَالٌ لِذَاتِهِ!

فَدَعِ هَذَا الْقَلْبَ الْمَفْتُونِ بِجَدَلِهِ وَجَهْلِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِضْرَارَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ يُوجِبُ مِنْ خَوْفِ الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَرَجَائِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَحُبِّهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَذُلِّهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَتَوَكُّلِهِ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ مَا يَصِيرُ بِهِ مُتَعَمِّسًا فِي بِحَارِ الشُّرْكِ، وَالْحَاكِمُ فِي هَذَا مَا يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ عَقْلٌ؛ فَإِنَّ ذُلَّ الْمَعْصِيَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ بِالْقَلْبِ فَيُورِثُهُ خَوْفًا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ شِرْكٌ، وَيُورِثُهُ مَحَبَّةً لِغَيْرِ اللَّهِ، وَاسْتِعَانَةً بِغَيْرِهِ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي تُوصِلُهُ إِلَى غَرَضِهِ، فَيَكُونُ عَمَلُهُ لَا بِاللَّهِ وَلَا لِلَّهِ، وَهَذَا حَقِيقَةُ الشُّرْكِ^(١) انْتَهَى.

وَيَعْدُ هَذَا؛ فَلَا تَظُنْ أَيْضًا يَا رَعَاكَ اللَّهُ أَنَّ الصَّغِيرَةَ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ سَبَقَتْ صَغِيرَةً؟! كَلَّا! فَالْصَّغَائِرُ قَدْ تَعْظُمُ وَتُلْتَحَقُ بِعَقْدِ الْكِبَائِرِ، وَذَلِكَ لِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ:

الْأَوَّلُ: الْإِضْرَارُ، وَالْمُدَاوَمَةُ عَلَيْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا

(١) «مَتَارِجُ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (١/ ٥٧١ - ٥٧٢).

صَغِيرَةً مَعَ إِصْرَارٍ، وَلَا كَبِيرَةً مَعَ الاسْتِغْفَارِ^(١)، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَهَذَا مَا قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْفُسْقُ: هُوَ ارْتِكَابُ الْكَبَائِرِ قَضْدًا، أَوْ
الْإِضْرَارُ عَلَى الصَّغَائِرِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمُتَأَوَّلَ الْمَعْدُورَ لَا يُفْسَقُ
وَلَا يُؤْتَمُّ»^(٢).

وَكَذَلِكَ السَّخَاوِيُّ: «هُوَ ارْتِكَابُ الْكَبِيرَةِ، أَوْ الْإِضْرَارُ عَلَى الصَّغِيرَةِ»^(٣).
وَهَذَا أَيْضًا الشَّيْخُ شَبِيرُ أَحْمَدَ الْعُثْمَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْمُتْلَمِّمْ
شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٤) يَنْقُلُ لَنَا كَلَامَ بَعْضِ كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فِي كَلَامٍ
طَوِيلٍ: «... وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ الْإِضْرَارَ
عَلَى الصَّغِيرَةِ يَجْعَلُهَا كَبِيرَةً، وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:
«لَا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ»^(٥)، مَعْنَاهُ: إِنَّ الْكَبِيرَةَ تُنْحَى
بِالِاسْتِغْفَارِ، وَالصَّغِيرَةَ تَصِيرُ كَبِيرَةً بِالِإِضْرَارِ، وَغَيْرُهُمْ فِي جَمْعٍ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ»^(٦).

(١) انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لابْنِ حَجَرٍ (١٢/١٨٣)، وَتَنْبِيْهِ الْعَافِلِينَ» لِابْنِ النَّحَّاسِ
ص (١٢٣).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٢/١٣٥).

(٣) «فَتْحُ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (١/٢٧٠).

(٤) انظر: «فَتْحُ الْمُتْلَمِّمْ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلْعُثْمَانِيِّ (١/٢٥١ - ٢٥٢).

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ، وَمَنْ طَرِيقَهُ الدُّيْلَمِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِوَرُودٍ، وَمِنْ
هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الْعَسْكَرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ». وَرَوَاهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّابِيِّ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. انظر:
«الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ» لِلْسَّخَاوِيِّ ص (٤٦٧).

(٦) هُنَاكَ اغْتِرَاضٌ مِنَ الْإِمَامِ الشُّوْكَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْقَوْلِ: «إِنَّ الْإِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ =

الثاني: الفَرْحُ بِفِعْلِ الْمَنْصِبَةِ، أَوْ الْاِفْتِخَارُ بِهَا: كَأَنْ يَشْعَرَ لِفِعْلِهَا بِازْتِياعِ النَّفْسِ، أَوْ أَنْ يَقُولَ: أَرَأَيْتَ مَا عَمِلْتُ بِفُلَانٍ أَهَنْتُ كَرَامَتَهُ، أَوْ مَرَّقْتُ عِرْضَهُ، أَوْ خَدَعْتُهُ، وَغَشَشْتُهُ عَنِ التَّاجِرِ.

يَقُولُ الْغَزَالِيُّ رحمه الله: «وَمِنْ الْإِضْرَارِ الشُّرُورُ بِالصَّغِيرَةِ وَالْفَرْحُ وَالتَّبَجُّحُ بِهَا...»، وَسَيَأْتِي بَعْضُ كَلَامِهِ هُنَا مُطَوَّلًا.

الثالث: اسْتِصْغَارُهَا، وَاسْتِغْفَارُهَا: فَالذُّنُوبُ كُلُّهَا اسْتِصْغَرَهَا الْعَبْدُ عَظُمَتْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذَنْبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذَنْبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ بِهِ مَكْذًا»^(١)، يَغْنِي: أَرَأَاهَا.

قَالَ أَحَدُ السَّلَفِ: «لَا تَنْظُرْ إِلَى صِغَرِ الْخَطِيئَةِ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى عَظَمَةِ مَنْ عَصَيْتَ»^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رحمه الله: «الْإِضْرَارُ: أَنْ يَغْمَلَ الرَّجُلُ الذَّنْبَ فَيُخَفِّرُهُ»^(٣).

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ أَيْضًا: «وَمِنْ الْإِضْرَارِ أَيْضًا: أَنْ يَتَهَوَّنَ بِسِتْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَحِلْمِهِ عَنْهُ، وَإِمْهَالِهِ إِيَّاهُ، وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ إِنَّمَا يُنْهَلُ مَقْتًا لِيَزْدَادَ بِالْإِمْهَالِ إِمْهًا».

= يَجْعَلُهَا كَبِيرَةً^(١)، وَهُوَ اغْتِرَاضُ مَرْدُودِ سَيِّئَاتِي الْكَلَامُ عَنْهُ، وَعَنْ رَدِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي ص (١١٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٢/١١).

(٢) انْظُرْ: «مُخْتَصَرٌ مِنْهَاجِ الْقَاصِدِينَ» لِأَحْمَدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ ص (٢٥٨).

(٣) انْظُرْ: «الذُّرُّ الْمَشْوَرُ» لِلْسَّيُوطِيِّ (٣٢٨/٤).

وَابِعاً: إِذَا فَعَلَهَا مَنْ يُقْتَدَى بِهِ: فَإِنَّ الْعَالِمَ إِذَا فَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ، وَظَهَرَتْ أَمَامَ النَّاسِ؛ عَظُمَتْ عِنْدَ اللَّهِ، يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ قُدَامَةَ رحمته الله: «أَنْ يَكُونَ الْمُذْنِبُ عَالِمًا يُقْتَدَى بِهِ فَإِذَا عَلِمَ مِنْهُ الذَّنْبُ كَبُرَ ذَنْبُهُ، كَلَبَسَ الْحَرِيرَ، وَذُخِرَ عَلَى الظُّلْمَةِ مَعَ تَرْكِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَاشْتِغَالِهِ مِنَ الْعُلُومِ مِمَّا لَا يُقْصَدُ مِنْهُ إِلَّا الْجَاهُ كَعِلْمِ الْجَدَلِ؛ فَهَذِهِ ذُنُوبٌ يَتَّبِعُ الْعَالِمُ عَلَيْهَا، فَيَمُوتُ وَيَبْقَى شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا...»^(١).

وَرُبَّمَا اخْتَجَّ بَعْضُ الْجُهَالِ بِفِعْلِهِ فَيَقُولُ: أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْ فُلَانٍ ۱٩ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

وإن شئت أن أدكر لك شيئاً من منظومة الجهالات التي لم يفتأ ينفذها الطغاة من عامة المسلمين، فمثلاً: قول بعضهم؛ إذا أنكرت عليه خلق اللحية أو الربا، أو الإِسْبَالَ مثلاً، قال لك: أأنت أعلم من فُلَانٍ العالمِ ۱٩! أو أنكرت عليه الغناء المأجور قال لك: أأنت أعلم من فُلَانٍ العالمِ الذي صرح في فتاويه (الفصائية): أنه من عشاق الغناء ۱٩^(٢)

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) لقد ابتليت الأمة الإسلامية هذِهِ الأيَّامَ ببعض الرؤوس الجهال من المتعالمين المخدئين؛ الذين يدعون فقه التيسير، وفقه الواقع - زعموا - الذين هم في الحقيقة متفهبون معسرون، منهزمون، متهمون للإسلام: بأن أحكامه معسرة نحتاج إلى تيسير يتماشى مع الواقع! فعند ذلك خرجوا من جحورهم وأوكارهم يحملون معهم حبار الثيو، وعشاوة الأبصار! فعند ذلك تسلفوا القنوات الفضائية، ليبتوا في المسلمين مواقفهم الانهزامية، وأحكامهم العقلائية، وأهواءهم الخرقاء إلى غير ذلك مما أملاهم عليه الواقع الذي عرفوا في أحواله، والحضارة الغربية التي ركعوا عندها وقسوها؛ كلُّ هذا - للأسف - على حساب شريعة الإسلام، ولا أباغ =

وَقَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْفَضْلِ كَانَ لَنَا أَنْ نَذْكُرَ مَا تَقَدَّمَ مَعَنَا آيَافاً مِنْ
كَلَامِ الْغَزَالِيِّ رحمته فِي «الْإِحْيَاءِ»^(١) حَيْثُ ذَكَرَ عِلَّةَ أَشْيَاءَ تَصِيرُ الصَّغِيرَةُ بِهَا
كَبِيرَةً، فَقَدْ قَالَ مَا مُلَخَّصُهُ:

اعْلَمْ أَنَّ الصَّغِيرَةَ تَكْبُرُ بِأَسْبَابٍ: مِنْهَا الْإِضْرَارُ وَالْمُوَاطَبَةُ، وَمِنْهَا أَنْ
يَسْتَضِعِرَ الذَّنْبَ، فَإِنَّ الذَّنْبَ كُلَّمَا اسْتَعْظَمَهُ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ صَغُرَ عِنْدَ اللَّهِ
تَعَالَى، وَكُلَّمَا اسْتَضَعَّرَهُ كَبُرَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اسْتِعْظَامَهُ يَضْدُرُّ عَنْ نُفُورِ
الْقَلْبِ عَنْهُ، وَكَرَاهِيَّتِهِ لَهُ، وَاسْتِضْعَارُهُ يَضْدُرُّ عَنِ الْإِلْفِ بِهِ^(٢).

وَمِنْهَا السُّرُورُ بِالصَّغِيرَةِ، وَالْفَرَحُ وَالتَّبَجُّحُ بِهَا، وَاعْتِنَادُ التَّمَكُّنِ مِنْ ذَلِكَ
نِعْمَةً، وَالْعَمَلَةُ عَنْ كَوْنِهِ سَبَبَ الشَّقَاوَةِ، فَكُلَّمَا غَلَبَتْ حَلَاوَةُ الصَّغِيرَةِ عِنْدَ
الْعَبْدِ كَبُرَتْ الصَّغِيرَةُ، وَعَظُمَ أَثَرُهَا فِي تَسْوِيدِ قَلْبِهِ^(٣).

= إِذْ أَقُولُ: إِنَّ أَكْثَرَهُمْ قَدْ ابْتَلِيَ بِإِسْهَالٍ فِي الْفَتَاوَى؛ يَوْمَ نَرَاهُمْ لَا يَتَوَرَّعُونَ فِي صَغِيرٍ
وَلَا كَبِيرٍ مِنْ قَذْفِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ جَزَافاً... قَوْلُهُ وَيَا لَإِنِّي لَا أَشْكُ طَرَفَةَ عَيْنٍ
أَنْ هُوَ لَا الْقَوْمَ مِنَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً
يَنْتَرِهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ، أَخَذَ
النَّاسُ رُؤُوسَهُمْ جَهَالاً، فَسُئِلُوا فَأَلْتَقَوْا بِمَنْ يَنْبَغِي عِلْمُ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، انْظُرْ:
الْبُخَارِيُّ (١/١٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٣).

(١) انْظُرْ: «الْإِحْيَاءُ» لِلْغَزَالِيِّ (٤/٣٢ - ٣٣).

(٢) اسْتِضْعَارُ الذَّنْبِ مِنْ صِفَاتِ الْمُتَأَفِّقِينَ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ،
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى نَفْسَهُ عِنْدَ الذَّنْبِ كَأَنَّهُ تَحْتَ جَبَلٍ يُرِيدُ أَنْ
يَسْقُطَ عَلَيْهِ، وَالْمُتَأَفِّقُ يَرَى ذَنْبَهُ كَأَنَّهُ ذُبَابَةٌ وَقَعَتْ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ بِهَا هَكَذَا، يَغْنِي
أَزَالَهَا.

(٣) أَمَّا السُّرُورُ بِالْمَغْصِيَةِ فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ أَيْضاً، وَلَا مِنْ عُلَمَائِهِ، فَقَدْ قَالَ رحمته:
«مَنْ سَرَّاهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَ لَهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّسَائِي فِي الْكُبْرَى =

وَمِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الذَّنْبُ، وَيُظْهِرَهُ بِأَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ إِتْيَانِهِ، أَوْ يَأْتِيَهُ فِي مَشْهَدٍ غَيْرِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جِنَايَةٌ مِنْهُ عَلَى سِرِّ اللَّهِ الَّذِي سَدَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَتَحْرِينِكَ لِرَغْبَةِ الشَّرِّ فَيَمْنُ أَسْمَعُهُ ذَنْبَهُ، أَوْ أَشْهَدُهُ فِعْلَهُ، فَهُمَا جِنَايَتَانِ انْضَمَّتَا إِلَى جِنَايَتِهِ فَعَلَّظَتْ بِهِمَا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُذْنِبُ عَالِمًا يُقْتَدَى بِهِ، فَإِذَا فَعَلَهُ بِحَيْثُ يَرَى ذَلِكَ مِنْهُ كِبَرُ ذَنْبِهِ، كَلْبَسَ الْعَالِمِ الْإِبْرَيْسِمَ - نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ - وَرُكُوبِهِ مَرَائِبَ اللَّحَبِ، وَأَخَذَهُ مَالَ الشُّبْهَةِ مِنْ أَمْوَالِ السَّلَاطِينِ، وَدُخُولِهِ عَلَى السَّلَاطِينِ، وَتَرُدُّوهِ عَلَيْهِمْ، وَمُسَاعَدَتِهِ إِيَّاهُمْ بِتَرْكِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَإِطْلَاقِ اللِّسَانِ فِي الْأَعْرَاضِ، وَتَعَدِّيهِ بِاللِّسَانِ فِي الْمُنَاطَرَةِ وَقَضْدِ الْأَسْتِخْفَافِ، قَالَ: وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارُ قَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ: لَا صَغِيرَةٌ؛ بَلْ كُلُّ مُخَالَفَةٍ فَهِيَ كَبِيرَةٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لِلتَّائِبِينَ: إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ فِي أَعْيُنِكُمْ أَدْقُ مِنَ الشُّعْرَةِ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ الْمُؤَبَّاتِ!

قَالَ: إِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ بِجَلَالِ اللَّهِ أَتَمَّ، فَكَانَتْ الصَّغَائِرُ عِنْدَهُمْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْكَبَائِرِ، وَبِهَذَا السَّبَبِ يَعْظُمُ مِنَ الْعَالِمِ مَا لَا يَعْظُمُ مِنَ الْجَاهِلِ.... إلخ.



= عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي أَمَانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْمُهَنَّبِيُّ: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

فَالْمُؤْمِنُ يُسِرُّ بِالْحَسَنَةِ، وَيَسْتَبْشِرُ بِهَا، وَيَرَاهَا نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَنْتَمُّ مِنَ السَّيِّئَةِ، وَيَرَاهَا مُصِيبَةً فَيَتُوبُ مِنْهَا، وَيُطْلُبُ مِنْ رَبِّهِ الْعَفْوَ عَنْهَا.

الفصل السابع

تَعْرِيفُ الْمُجَاهَرَةِ بِالدُّنُوبِ، وَإِسَاعَتِهَا

* جَهَرَ لَفَةً:

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «مَضَرُّ قَوْلِهِمْ: جَاهَرُ يُجَاهِرُ مُجَاهَرَةً، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ مَادَّةٍ (ج ه ر) الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِغْلَانِ الشَّيْءِ وَكَشْفِهِ وَعُلُوِّهِ، يُقَالُ: جَهَرْتُ بِالْكَلَامِ، أَغْلَنْتُ بِهِ، وَرَجَلُ جَهِيرِ الصَّوْتِ، أَيُّ عَالِيَهُ»^(١).

وَكَذَا فِي «اللِّسَانِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ وَغَيْرِهِ: الْجَهْرَةُ: مَا ظَهَرَ. وَرَأَى جَهْرَةً: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوَلَا اللَّهُ جَهْرَةٌ...» [النساء: ١٥٣] قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: أَيُّ: غَيْرُ مُخْتَجَبٍ عَنَّا، وَقِيلَ: أَيُّ عِيَانًا يَكْشِفُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ.

وَجَاهَرَهُمْ بِالْقَوْلِ مُجَاهَرَةً وَجَهَارًا: عَالَنَهُمْ. وَيُقَالُ: جَاهَرَنِي فُلَانٌ جِهَارًا أَيُّ: عَلَانِيَةً. وَفِي الْحَدِيثِ: «كُلُّ أَمْرٍ مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ...»، قَالَ: «هُمْ الَّذِينَ جَاهَرُوا بِمَعَاصِيهِمْ، وَأَظْهَرُوا مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا فَبَيَّحَتْهُمْ بِهِ...»^(٢).

(١) «مَقَائِيسُ اللَّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (١/٤٨٧).

(٢) انْظُرْ: «اللِّسَانُ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (٢/٣٩٧ - ٣٩٨)، كَلِمَةُ (جَهْرٌ)، وَ«الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ (٢/٤٩)، وَ«مُخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ ص (٤٨).

* وَشَرْعًا:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أَمْنِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتَرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ» ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَقِيَ هَذَا الْحَدِيثَ النَّبِيُّ الْعَظِيمُ؛ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ جَدًّا مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الْعُثَيْمِينُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُلُّ أَمْنِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ»، يَغْنِي: بِكُلِّ الْأُمَّةِ أُمَّةِ الْإِجَابَةِ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلرَّسُولِ ﷺ، «مُعَافَى» يَغْنِي: قَدْ عَافَاهُمُ اللَّهُ ﷻ، إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ: وَالْمُجَاهِرُونَ هُمُ الَّذِينَ يُجَاهِرُونَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ﷻ، وَهُمْ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْمَلَ الْمَعْصِيَةَ وَهُوَ مُجَاهِرٌ بِهَا، فَيَعْمَلُهَا أَمَامَ النَّاسِ، وَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَافَى، وَهُوَ مِنَ الْمُجَاهِرِينَ؛ لِأَنَّهُ جَرَّ عَلَى نَفْسِهِ الْوَيْلَ، وَجَرَّهَ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا.

أَمَّا جَرُّهُ عَلَى نَفْسِهِ؛ فَلِأَنَّهُ ظَلَمَ نَفْسَهُ حَيْثُ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَكُلَّ إِنْسَانٍ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ فَإِنَّهُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، وَالنَّفْسُ أَمَانَةٌ عِنْدَكَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَرَعَاهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، وَكَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ تَتَخَيَّرُ لَهَا الْمَرَاعِي الطَّيِّبَةَ، وَتُبْعِدُهَا عَنِ الْمَرَاعِي الْخَبِيثَةِ الضَّارَّةِ، فَكَذَلِكَ نَفْسُكَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَحَرَّى لَهَا الْمَرَاتِعَ الطَّيِّبَةَ، وَهِيَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، وَأَنْ تُبْعِدَهَا عَنِ الْمَرَاتِعِ الْخَبِيثَةِ، وَهِيَ الْأَعْمَالُ السَّيِّئَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٦٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٩٠).

وَأَمَّا جَرُّهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَلِأَنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْهُ قَدْ عَمِلَ الْمَعْصِيَةَ هَانَتْ فِي نَفْسِهِمْ، وَفَعَلُوا مِثْلَهُ، وَصَارَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنَ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ آيَةً يَكْفُورُ إِلَى الْكَافِرِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُصْبِرُونَ ۝﴾ [الفصص: ٤١].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزُرْهَا، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

فَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ، لَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ.

الثَّانِي: لِكَيْتَهُ ذَكَرَ أَمْرًا آخَرَ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فَقَالَ: «وَمِنْ الْمُجَاهِرَةِ، أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ، أَيْ: يَعْمَلُ الْإِنْسَانُ الْعَمَلَ السَّيِّئَ فِي اللَّيْلِ فَيَسْتُرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، يَعْمَلُ الْعَمَلَ فِي بَيْتِهِ فَيَسْتُرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَوْ تَابَ فَنِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَكَيْتَهُ إِذَا قَامَ فِي الصَّبَاحِ وَاخْتَلَطَ بِالنَّاسِ قَالَ: عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا، وَعَمِلْتُ كَذَا، وَعَمِلْتُ كَذَا، فَهَذَا لَيْسَ مُعَافَى، هَذَا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ قَدْ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَصْبَحَ يَقْضِي نَفْسَهُ!

وَهَذَا الَّذِي يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ أَيْضًا يَكُونُ لَهُ أَسْبَابٌ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ غَافِلًا سَلِيمًا لَا يَهْتَمُّ بِشَيْءٍ، فَتَجِدُهُ يَعْمَلُ السَّيِّئَةَ ثُمَّ يَتَحَدَّثُ بِهَا عَنْ طَيِّبِ قَلْبٍ لَا عَنْ حُبِّ قَصْدٍ.

وَالسَّبَبُ الثَّانِي: أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا تَبَجُّحًا بِالْمَعَاصِي، وَاسْتِهْتَارًا بِعَظَمَةِ الْخَالِقِ، فَيُضْبِحُونَ يَتَحَدَّثُونَ بِالْمَعَاصِي مُتَبَجِّحِينَ بِهَا؛ كَأَنَّمَا نَالُوا غَنِيمَةً، فَهَؤُلَاءِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ شَرُّ الْأَقْسَامِ!

وَيُوجَدُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَفْعَلُ هَذَا مَعَ أَصْحَابِهِ، يَغْنِي أَنَّهُ يَتَحَدَّثُ بِهَا مَعَ أَصْحَابِهِ فَيُحَدِّثُهُمْ بِأَمْرِ خَفِيٍّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ لِأَحَدٍ؛ لَكِنَّهُ لَا يَهْتَمُّ بِهَذَا الْأَمْرِ فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُعَافِينَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُجَاهِرِينَ!

وَالْحَاصِلُ؛ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَسَتَّرَ بِسِتْرِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ، وَأَنْ يَتُوبَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ مِنَ الْمَعَاصِي الَّتِي قَامَ بِهَا، وَإِذَا تَابَ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَابَ إِلَى اللَّهِ سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(١) انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ... وَمُحْصَلُ الْكَلَامِ (عَلَى رَوَايَةِ النَّصَبِ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ يُغْفَى عَنْ ذَنْبِهِ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقُ الْمُغْلِبُ».

وَأَخْتَصَرَهُ مِنْ كَلَامِ الطَّيْبِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: كُتِبَ فِي نُسْخَةِ (الْمَصَابِيحِ) الْمُجَاهِرُونَ بِالرَّفْعِ وَحَقُّهُ النَّصَبُ، وَأَجَابَ بَعْضُ شُرَاحِ الْمَصَابِيحِ بِأَنَّهُ مُسْتَنَى مِنْ قَوْلِهِ مُعَافَى، وَهُوَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ؛ أَيُّ: كُلُّ أُمَّتِي لَا ذَنْبَ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ، وَقَالَ الطَّيْبِيُّ: وَالْأَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ الْمَعْنَى: كُلُّ أُمَّتِي يُتْرَكُونَ فِي الْعِيبَةِ إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ، وَالْعَفْوُ بِمَعْنَى التَّرْكِ، وَفِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ كَقَوْلِهِ: «وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّرَ نُورُهُ» [النوبة: ٣٢] وَالْمُجَاهِرُ الَّذِي أَظْهَرَ مَعْصِيَتَهُ، وَكَشَفَ مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَيُحَدَّثُ بِهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّوَوِيُّ: «أَنَّ مَنْ جَاهَرَ بِفِسْقِهِ، أَوْ بِذَنْبِهِ جَارَ ذِكْرُهُ بِمَا جَاهَرَ بِهِ، دُونَ مَا لَمْ يُجَاهَرْ بِهِ» اهـ^(٢).

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَلَانَ الدِّمَشْقِيُّ كَلَامَ ابْنِ حَجَرٍ هَذَا مُخْتَصَرًا فِي كِتَابِهِ

(١) «شَرْحُ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» لِلْمُعْتَمِدِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ (١٦/٥ - ١٨).

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٠/٥٩٧ - ٥٩٨).

الْمُتَيْبِ «دَلِيلُ الْفَالِحِينَ لَطُرُقِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (٣/ ٣٣ - ٣٤):

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]. نَحْوُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعَانِي الْمُجَاهِرَةِ بِالْمَعَاصِي وَإِسَاعَتِهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عِبَادًا بِاللَّهِ.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ^(١) كَقَوْلِهِ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ: «أَيُّ: الْأُمُورُ الشَّنِيعَةُ الْمُسْتَشْبَعَةُ، وَيُحِبُّونَ أَنْ تَشْتَهَرَ الْفَاحِشَةُ ﴿فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أَيُّ: مُوجِعٌ لِلْقَلْبِ وَالْبَدَنِ، وَذَلِكَ لِغَيْبِهِ لِإِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَحَبَّةِ الشَّرِّ لَهُمْ، وَجَرَائِهِ عَلَى أَغْرَاضِهِمْ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَعِيدُ بِمُجَرَّدِ مَحَبَّةٍ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ، وَاسْتِخْلَافِ ذَلِكَ بِالْقَلْبِ، فَكَيْفَ يَمَّا هُوَ أَغْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؛ مِنْ إِظْهَارِهِ، وَنَقْلِهِ ١١؟ وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْفَاحِشَةُ صَادِرَةً، أَوْ غَيْرَ صَادِرَةٍ.

وَكُلُّ هَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَصِبَاغَةِ أَغْرَاضِهِمْ، كَمَا صَانَ دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَأَمْرَهُمْ بِمَا يَقْتَضِي الْمَصَافَاةَ، وَأَنْ يُحِبَّ أَحْلُهُمْ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَيَكْرَهُ لَهُ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ. ﴿وَاللَّهُ يَسْلُمُ وَأَنْتُمْ لَا تَسْلُمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦] فَلِذَلِكَ عَلَّمَكُمْ، وَبَيَّنَّ لَكُمْ مَا تَجْهَلُونَ^(٢).

(١) قُلْتُ: «السَّعْدِيُّ» بِفَتْحِ السِّينِ الْمُشَدَّدَةِ؛ لَا بِكَسْرِهَا؛ خِلَافًا لِمَا نَسَمَعُهُ مِنْ أَقْوَاءِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّ النِّسْبَةَ هُنَا إِلَى سَعْدٍ لَا سَعْدِيَا وَقَدْ سَأَلْتُ شَيْخَنَا الْفَقِيهَ الْمُعَمَّرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَسَامِ كَقَوْلِهِ عَنْ ضَبِطِ اسْمِ شَيْخِهِ السَّعْدِيِّ؟ فَقَالَ: نَحْوُ مَا ذَكَرْتُ، وَكَذَا سَأَلْتُ شَيْخَنَا الرَّخْلَةَ الْبَهَّائَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سُلَيْمَانَ الْعُثَيْمِيَّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَّا ذِكْرُ صِحَّةِ مَا ذَكَرْتُهُ أَيْضًا، وَقَالَ: أَمَّا الْكُسْرُ فَهِيَ لَهُجَةٌ دَارِجَةٌ فِي بِلَادِ الْقَصِيمِ، لَا غَيْرَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(٢) «يُبَيِّنُ الْكَرِيمُ الرَّحْمَنُ» لِابْنِ سَعْدٍ (٣/ ٣٨٩).

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «الْقَاتِلُ الْفَاجِشَةُ، وَالَّذِي يُشْبِعُ بِهَا فِي الْإِثْمِ سَوَاءً»^(١).

وَقَالَ أَيْضاً ابْنُ عَادِلٍ الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله فِي مَعْنَى الْآيَةِ: «لِيَعْلَمَ أَنَّ مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ فَقَدْ شَارَكَ فِي هَذَا كَمَا شَارَكَ فِيهِ مَنْ فَعَلَهُ».

وَالِإِسَاعَةُ: الْإِنْتِشَارُ... وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَنْ كَانَ بِهِذِهِ الصُّفَةُ.

وَالْآيَةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي قَلْبَةِ عَائِشَةَ إِلَّا أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَزَمَ عَلَى الذَّنْبِ الْعَظِيمِ ذَنْبٌ، وَأَنَّ إِرَادَةَ الْفِسْقِ فِسْقٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَلَّقَ الرَّعِيدَ بِمَحَبَّةِ إِسَاعَةِ الْفَاجِشَةِ^(٢).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله أَيْضاً فِي مَعْنَى الْآيَةِ: «أَيُّ: تَنْفُسُو؛ يُقَالُ: شَاعَ الشَّيْءُ شَيْئَوْعاً وَشَيْعاً وَشَيْعَاناً وَشَيْئَوْعَةً؛ أَيُّ ظَهَرَ وَتَفَرَّقَ»^(٣). «فِي الْإِثْمِ مَأْمُوتاً» [النور: ١٩] أَيُّ: فِي الْمُخَصَّنِينَ وَالْمُخَصَّنَاتِ.

وَالْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْعَامِ عَائِشَةُ، وَصَفْوَانُ عليهما السلام.

وَالْفَاجِشَةُ: الْفِعْلُ الْقَبِيحُ الْمُفْرِطُ الْقُبْحِ.

وَقِيلَ: الْفَاجِشَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْقَوْلُ السَّيِّئُ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ «الْأَدَبُ الْمُفْرَدُ» (٣٢٤)، وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» ص (١٣٣).

(٢) «الَّتَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ» لِابْنِ عَادِلٍ الْحَنْبَلِيِّ (٣٢٩/١٤).

(٣) انْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، مَادَّةُ (شَبَعَ).

(٤) انْظُرْ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٢١/٤).

﴿لَمْ عَذَابُ أَلِيمٍ فِي الدُّنْيَا﴾ [النور: ١٩]، أي: الحد. وفي الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ، أَيِ لِلْمُنَافِقِينَ، فَهُوَ مَخْصُوصٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْحَدَّ لِلْمُؤْمِنِينَ كَفَّارَةٌ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ^(١): «مَعْنَاهُ: إِنْ مَاتَ مُصِرّاً غَيْرَ تَائِبٍ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضاً: «وَهَذَا تَأْدِيبٌ ثَالِثٌ لِمَنْ سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الْكَلَامِ السَّيِّئِ، فَقَامَ بِذَهْنِهِ شَيْءٌ مِنْهُ وَتَكَلَّمَ بِهِ فَلَا يُكْثِرُ مِنْهُ، وَلَا يُشِيعُهُ وَلَا يُذِيعُهُ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ أَيِ: يَخْتَارُونَ ظُهُورَ الْكَلَامِ عَنْهُمْ بِالْقَبِيحِ، ﴿لَمْ عَذَابُ أَلِيمٍ فِي الدُّنْيَا﴾ أَيِ: بِالْحَدِّ، وَفِي الْآخِرَةِ بِالْعَذَابِ، ﴿وَاللَّهُ بِسَكْمِ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، أَيِ: قَرُّدُوا الْأُمُورَ إِلَيْهِ تَرْشُدُوا»^(٣).

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ أَيْضاً: «نَهَى اللَّهُ عَنْ إِسَاعَةِ الْفَاحِشَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ عَذَابُ أَلِيمٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، وَكَذَلِكَ أَمَرَ بِسْتِرِ الْفَوَاحِشِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ)»^(٤).

وَقَالَ: «كُلُّ أَمْنِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ؛ وَالْمُجَاهِرَةُ أَنْ يَبْيَتْ الرَّجُلُ

(١) «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (٨٠/١٧).

(٢) «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٢٠٩/١٢).

(٣) «الْمُضْبَاحُ الْمُتَيَّرُ» مُخْتَصَرُ تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ (٧٤٤ - ٧٤٥).

(٤) أَخْرَجَهُ تَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٧٦٩) بِرَوَايَةِ أَبِي مِصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ الْمَدَنِيِّ، بِلَفْظٍ: «... فَمَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئاً فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ».

عَلَى الذَّنْبِ قَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَيُضَيِّحُ يَتَحَدَّثُ بِهِ، فَمَا دَامَ الذَّنْبُ مَسْئُورًا فَمُصِيبَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ خَاصَّةً، فَإِذَا أَظْهَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ كَانَ ضَرَرُهُ عَامًّا، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ فِي ظُهُورِهِ تَحْرِيقُ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ أَشْكَالَ الشُّعْرِ الْعَزَلِيِّ الرَّقِيقِ؛ لِأَنَّهُ تَتَحَرَّكُ الثَّفُوسُ إِلَى الْفَوَاحِشِ، فَلِهَذَا أَمَرَ مَنْ ابْتُلِيَ بِالْعَشَقِ أَنْ يَعِفَّ وَيَكْتُمَ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿إِنَّكُمْ مَنْ بَتَقَ وَبَصُرَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَمَا أَحْسَنَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ لِهَذِهِ الْآيَةِ فِي كِتَابِهِ الْمُسْتَطَابِ «شَرْحُ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»: «... هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُجِبُونَ أَنْ تَشِيعَ، فَكَيْفَ يَمَنْ أَشَاعَ الْفَاحِشَةَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؟!

وَلِمَحَبَّةِ شُيُوعِ الْفَاحِشَةِ فِي الَّذِينَ آمَنُوا مَعْنِيَانِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: مَحَبَّةُ شُيُوعِ الْفَاحِشَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَنْ يَبْثُونَ الْأَفْلَامَ الْخَلِيعَةَ، وَالصُّحُفَ الْخَبِيثَةَ الدَّاعِرَةَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ يُجِبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَفْتَتِنَ الْمُسْلِمَ فِي دِينِهِ بِسَبَبِ مَا يُشَاعُ مِنْ هَذِهِ الْمَجَلَّاتِ الْخَلِيعَةِ الْفَاسِدَةِ، وَالْأَفْلَامِ الْخَلِيعَةِ الْفَاسِدَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ تَمَكِّنُ هَؤُلَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مَنَعِهِمْ دَاخِلٌ فِي مَحَبَّةِ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا، فَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِ هَذِهِ الْمَجَلَّاتِ، وَهَذِهِ الْأَفْلَامِ الْخَلِيعَةِ، وَيُمْكِنُ مِنْ شُيُوعِهَا فِي الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، هُوَ مِمَّنْ يُحِبُّ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا!!

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢١٥).

﴿لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]. أي: عَذَابٌ مُؤَلَّمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

الْمَعْنَى الثَّانِي: مَحَبَّةٌ أَنْ تَشِيْعَ الْفَاحِشَةُ فِي شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَلَيْسَ فِي الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ كُلِّهِ، فَهَذَا أَيْضاً لَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ تَشِيْعَ الْفَاحِشَةُ فِي زَيْدٍ مِنَ النَّاسِ بِسَبَبِ مَا، هَذَا أَيْضاً لَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لَا سِيَّما فِيمَنْ نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي سِيَاقِ الدَّفْعِ عَنْهُ، وَهِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي سِيَاقِ آيَاتِ الْإِفْكَ، وَالْإِفْكَ: هُوَ الْكَذِبُ الَّذِي افْتَرَاهُ مَنْ يَكْذِبُ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَامٌ، وَمَنْ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَدَنَّسَ فِرَاشُهُ، وَمَنْ يُحِبُّونَ أَنْ يُعَيَّرَ بِأَهْلِهِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَأَمْثَالِهِمْ^(١).

* * *

* الإِغْلَانُ:

وَكَذَا مِنْ مَعَانِي الْمُجَاهِرَةِ: الإِغْلَانُ.
وَالِإِغْلَانُ: هُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي الْإِظْهَارِ وَالْمُجَاهِرَةِ!
يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله: لَا يَجُوزُ إِغْلَانُ الْبِدْعِ وَالْمُنْكَرَاتِ، فَإِذَا أُغْلِنَتْ وَجَبَ إِنكَارُهَا عَلَانِيَةً، وَعُقُوبَةُ مُغْلِنِهَا عَلَانِيَةً^(٢).

□ □ □

(١) «شَرْحُ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» لِلْمُعْتَمِدِينَ (٧/٥ - ٨).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٢١٧، ٢١٥، ٢٠٥).

الإِضْرَارُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ

نَعَمْ؛ لِلإِضْرَارِ عَلَى الْمَعَاصِي قَرَائِنٌ، وَحَالَاتٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَعْصِيَةِ مُصِرٌّ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، وَمُتَهَاوِنٌ بِهَا!
وَمِنْ ذَلِكَ:

- الْمَدَاوِمُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ الْوَاحِدَةِ.

- فِعْلُ الْمَعْصِيَةِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ الْأُخْرَى.

- عَدَمُ الْعَزِيمَةِ عَلَى التَّوْبَةِ.

- الظَّمَأُنِينَةُ، وَالْاسْتِثْنَاءُ بِالْمَعْصِيَةِ.

- الْمُجَاهَرَةُ بِالْمَعْصِيَةِ.

- الْإِعْلَانُ بِالْمَعْصِيَةِ.

- التَّهَاوُنُ بِالْمَعْصِيَةِ.

- التَّجَاهُلُ بِعَوَاقِبِ الْمَعْصِيَةِ.

- عَدَمُ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْمَعْصِيَةِ.

- الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ.

- ذَوْقُ حَلَاوَةِ أَوْ طَعْمِ فِي الْمَعْصِيَةِ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الِإِضْرَارُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ أُخْرَى، وَالْقُعُودُ عَنْ تَدَارِكِ الْفَارِطِ فِي الْمَعْصِيَةِ إِضْرَارٌ وَرِضًا بِهَا، وَظَمَأُنِينَةٌ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ

عَلَامَةُ الْهَلَاكِ»^(١).

وَكَذَا يَقُولُ الْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ كَلْفَةً فِي مَعْنَى الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ:
«أَنْ تَبْقَى فِي الْقَلْبِ حَلَاوَةٌ الْمَعْصِيَةِ»^(٢).

وَهَذَا الْمَاوَرَدِيُّ يَقُولُ أَيْضاً: «صَاحِبُ مُعْتَرِفٍ بِلَنْبِهِ خَيْرٌ مِنْ بَالِكٍ مُدِلٍّ
عَلَى رَبِّهِ، وَبَالِكٍ عَلَى ذَنْبِهِ خَيْرٌ مِنْ صَاحِبِ مُعْتَرِفٍ بِلَهْوِهِ»^(٣).



(١) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ، (١/٣٣٨).

(٢) «التَّوْبَةُ» لِلْمُحَاسِبِيِّ ص (٥٥).

(٣) «أَدَبُ النَّبَا وَالذَّنْبِ» لِلْمَاوَرَدِيِّ، ص (١٠٥).

الفصل الثامن

الفرق بين المجاهر بالمعاصي، والمستتر بها

لَا شَكَّ أَنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْمَعَاصِي أَكْبَرُ جُرْماً، وَأَمَقَّتْ سَبِيلاً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُسْتَرِّ بِهَا، وَهَذَا مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةٌ فِي الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ.

فَإِذَا عَلِمَ هَذَا، كَانَ هُنَالِكَ بَعْضُ الْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا الْمُجَاهِرُ بِالْمَعَاصِي دُونَ الْمُسْتَرِّ بِهَا، فَمِنْ ذَلِكَ^(١).

أولاً: أَنَّهُ صَاحِبُ مَعْصِيَةٍ مُتَوَعَّدٌ بِالْعِقَابِ عَلَيْهَا.

ثانياً: أَنَّهُ مُجَاهِرٌ بِهَا.

ثالثاً: أَنَّهُ مَا جَنَّ أَثِمٌ.

يَقُولُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الَّذِي يُجَاهِرُ بِالْمَعْصِيَةِ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَانِّ، وَالْمَجَانَّةُ مَذْمُومَةٌ شَرْعاً وَعُرْفاً، فَيَكُونُ الَّذِي يُظْهِرُ الْمَعْصِيَةَ قَدْ ارْتَكَبَ مَعْدُورَيْنِ: إِظْهَارَ الْمَعْصِيَةِ، وَتَلَبُّسَهُ بِفِعْلِ الْمُجَانِّ»^(٢).

رابعاً: أَنَّهُ مُتَهَاوِنٌ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمُجَاهِرَةَ بِهَا لَهَا أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى التَّهَاقُوتِ بِهَا، وَلَا شَكَّ! مَعَ مَا فِيهِ مِنْ اسْتِمْرَاءٍ وَتَهَوُّنٍ عِنْدَ النَّاسِ.

(١) نَعَمْ؛ هُنَالِكَ بَعْضُ الْأُمُورِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُجَاهِرُ بِالْمَعَاصِي وَالْمُسْتَرِّ بِهَا، وَمِنْهُ قَدْ يَشْتَرِكَانِ أَحْيَاناً فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا.

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٥٠٢/١٠).

خَامِسًا: أَنَّهُ مِمَّنْ يَسْعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا؛ لِأَنَّ الْمُجَاهِرَةَ بِالْمَعَاصِي أَمَامَ الْخَلْقِ لَهَا دَلِيلٌ كَثِيرٌ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَيْهَا، وَتَزْيِينُهَا فِي أَغْيُنِ النَّاسِ، وَلَا شَكَّ! كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

سَادِسًا: أَنَّهُ مِمَّنْ آمَنَ مَكْرَ اللَّهِ تَعَالَى، يَوْمَ جَاهَرَ بِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِهَا، وَمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِصَاحِبِهَا! قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَقَامُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

سَابِعًا: أَنَّهُ مِمَّنْ خَلَعَ جِلْبَابَ الْحَيَاءِ - عِيَاذًا بِاللَّهِ - لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» ^(١) الْبُخَارِيُّ.

ثَامِنًا: أَنَّهُ مِمَّنْ رَضِيَ بِالْمُؤَاخَذَةِ وَالْعِقَابِ عَلَى الْمُعَافَاةِ الَّتِي كَتَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ اسْتَتَرَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَاْفَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنْ مِنْ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يَصْبُحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذًا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيَصْبُحُ يَكْشِفُ مِثْرَ اللَّهِ عَنْهُ» ^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ بَقَّالٍ: «فِي الْجَهْرِ بِالْمَعْصِيَةِ اسْتِخْفَافٌ بِحَقِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَبِصَالِحِي الْمُؤْمِنِينَ، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِنَادِ لَهُمْ، وَفِي السُّتْرِ بِهَا السَّلَامَةُ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِي تُذِلُّ أَهْلَهَا، مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِيهِ حَدٌّ، وَمِنْ التَّعْزِيرِ إِنْ لَمْ يُوجِبْ حَدًّا، وَإِذَا تَمَحَّضَ حَقُّ اللَّهِ فَهُوَ أَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ، رَحْمَتُهُ سَبَقَتْ غَضَبُهُ، فَلِلَّذَلِكَ إِذَا سَتَرَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَفْضَحْهُ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٥/٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٦٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٩٠).

الْآخِرَةِ، وَالَّذِي يُجَاهِرُ بِقُوَّتِهِ جَمِيعُ ذَلِكَ»^(١).

قَاسِمًا: أَنَّهُ مِنَ الَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي مَنَعِ اسْتِجَابَةِ دُعَاءِ الصَّالِحِينَ وَالْأَخْيَارِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيَسْلُطَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ، فَيُلْغُوا خِيَارَكُمْ، فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ»^(٢) الْبَزَّازُ.

عَاشِرًا: أَنَّهُ مِمَّنْ يَسْتَدْعِي الْهَلَكَ، وَحُلُولَ غَضَبِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَبِئْسَ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ افْتَرَبَ، فَتُحِجُّ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ بِأَجُوجٍ وَمَاجُوجٍ مِثْلَ هَذَا (وَحَلَقَ بِأَصْبُعِهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا)، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَهْلَكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ إِذَا كَثَرَ الْخَبْثُ»^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَسْفٌ، وَمَسْخٌ، وَقَذْفٌ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَهْلَكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا ظَهَرَ الْخَبْثُ»^(٤) التِّرْمِذِيُّ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ تَتْلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَإِنَّكُمْ تَصْعُقُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَعْمَلُوا فَعْلًا مِّنْ ضَلَّ إِذَا آمَنْتُمْ» [المائدة: ١٠٥]، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٥٠٢).

(٢) أخرجه البزاز (٣٣٠٧)، وهو صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٩/٤)، ومسلم (٢٢٠٧).

(٤) أخرجه الترمذي (٢١٨٥)، وأبو يعلى (٤٦٩٣)، وهو صحيح، انظر: «صحيح

الترمذي، للألباني (١٧٧٦).

رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يُعَمِّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْ عِنْدِهِ»^(١) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

الْحَادِي عَشَرَ: أَنَّهُ مِنَ الَّذِينَ يَسْعُونَ فِي حُلُولِ الْهَوَانِ بِالْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَسْلِيْبِ الْأَعْدَاءِ عَلَيْهَا، لِقَوْلِهِ ﷺ، «إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَتَرَكُوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً، فَلَا يَرْفَعُهُ عَنْهُمْ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِيْنَهُمْ»^(٢) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

الثَّانِي عَشَرَ: أَنَّهُ مِنَ الَّذِينَ يَسْعُونَ فِي حُلُولِ الْأَمْرَاضِ وَالطَّاعُونَ بِالْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُنْتُ عَاشِرَ عَشْرَةِ رَهْطٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، خَمْسُ خِصَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُذْرَكُوهُمْ: مَا ظَهَرَتْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ حَتَّى أَهْلَتُوا بِهَا إِلَّا ابْتَلَوْا بِالطَّوَاعِينِ وَالْأَوْجَاعِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَا نَقَصَ قَوْمَ الْمَكِّيَّالِ وَالْمِيزَانَ إِلَّا ابْتَلَوْا بِالسُّنَيْنِ، وَشِدَّةِ الْمُؤَنَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ، وَمَا مَنَعَ قَوْمَ زَكَاةِ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطَرَ مِنَ السَّمَاءِ، فَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُنْطَرُوا، وَلَا خَفَرَ قَوْمُ الْعَهْدِ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخْلَوْا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَعْمَلْ أَيْمَنُتُهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمِ بَيْنَهُمْ»^(٣) ابْنُ مَاجَهَ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٣٨)، وَتَقَرَّرُهَا، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠١٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٤٠/٤)، وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا

فِي «السَّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ» لِلْإِسْلَامِيِّ كَلَّاهُ (١٠٦).

الثَّالِثُ عَشَرَ: أَنَّهُ مُحَقَّرٌ مِنَ النَّاسِ مَهْجُورٌ، لَا يُكَلِّمُهُ الصَّالِحُونَ، وَلَا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: أَنَّهُ يَجِلُّ عَرْضُهُ بِحَدِيثِ النَّاسِ عَنْهُ، وَعَنْ جَرَائِمِهِ.

الخَامِسُ عَشَرَ: أَنَّهُ مَفْضُوحٌ بَيْنَ الْخَلْقِ حَيًّا وَمَيِّتًا، إِذَا لَا يَشْتَرِكُ الصَّالِحُونَ فِي تَشْيِيعِ جَنَازَتِهِ، خَاصَّةً إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ رَذَعٌ لِمِثَالِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ السَّيِّئَةِ.

* سَبَبُ الْمَعَاصِي:

لَا شَكَّ أَنَّ الشَّرَّ كُلَّ الشَّرِّ مِنَ الْعُقْلَةِ الْمُطْبِقَةِ، وَالشَّهْوَةِ الْجَامِحَةِ يَوْمَ تَكْتَنِفُ صَاحِبَهَا بِحِبَالِهَا، وَشِرَاكِهَا حَتَّى لَا يَقْدِرَ بَعْدَهَا عَلَى شَيْءٍ سِوَى الْجَرِيِّ وَرَاءَ كُلِّ مَعْصِيَةٍ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ عِيَادًا بِاللَّهِ.

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْجَهْلَ وَالشَّهْوَةَ لَا يَسْتَقِلَّانِ بِنَفْسَيْهِمَا؛ بَلْ أَضْلُهُمَا وَأُسْهُمَا هُوَ: الْجَهْلُ الْمُسْتَحْكِمُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَغْلَمِ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ صَاحِبَ الْمَعْصِيَةِ يَخْذُوهُ فِي ذَلِكَ الْعُقْلَةُ وَالشَّهْوَةُ وَهِيَ أَضَلُّ الشَّرِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]، وَالْهَوَى لَا يَسْتَقِيلُ بِفِعْلِ السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَعَ الْجَهْلِ، وَإِلَّا فَصَاحِبُ الْهَوَى إِذَا عَلِمَ قَطْعًا أَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ ضَرَرًا رَاجِحًا انْصَرَفَتْ نَفْسُهُ عَنْهُ بِالطَّبْعِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: كُلُّ مَنْ عَصَى اللَّهَ فَهُوَ جَاهِلٌ»^(١).

□ □ □

الْقِصْلُ التَّاسِعُ

التَّحْذِيرُ مِنَ الذُّنُوبِ

وَبَعْدَ مَا ذَكَّرْنَاهُ مِنْ تَعْرِيفِ كُلِّ مِنَ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ صَادِقِ الْإِيمَانِ الْمُرَاقِبِ لِلذَّنْبَانِ تَعَالَى - أَنْ يَجْتَنِبَ وَيَتَّعِدَ أَشَدَّ التَّعَدُّ عَنْ الْكَبَائِرِ وَالْمُوبِقَاتِ، وَيَحْذَرُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْمُحَقَّرَاتِ؛ فَإِنَّهَا تُهْلِكُ صَاحِبَهَا مَا لَمْ يَنْتَبِهْ لَهَا... وَيَجْتَنِبِ التَّمَادِي فِيهَا، وَالتَّسَاهُلَ فِي شَأْنِهَا. فَإِذَا ابْتُلِيَ فِي الْوُقُوعِ فِيهَا فَلَا يُصِرُّ عَلَيْهَا؛ بَلْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَيَتُوبُ مِنْهَا سَوَاءَ كَانَتْ صَغَائِرَ، أَوْ كَبَائِرَ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَقَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: «لَا كَبِيرَةٌ مَعَ الْاسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْإِضْرَارِ».

فَالصَّغِيرَةُ مَعَ الْإِضْرَارِ عَلَيْهَا، أَوْ الْمُدَاوَمَةِ عَلَى فِعْلِهَا كَبِيرَةٌ، وَهِيَ تُهْلِكُ صَاحِبَهَا، وَتُبَيِّنُ هَذَا مَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّمَا مَثَلُ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَمَثَلِ قَوْمٍ تَزَلُّوا بَطْنَ وَادٍ، فَجَاءَ ذَا بِعُودٍ، وَجَاءَ ذَا بِعُودٍ حَتَّى حَمَلُوا مَا أَنْضَجُوا بِهِ خُبْزَهُمْ، وَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤْخَذَ بِهَا صَاحِبُهَا تُهْلِكُهُ» أَخْمَدُ^(١).

فَإِنَّكَ إِذَا كَانَ صَغَائِرُ الذُّنُوبِ يَقُولُ الْعَرَالِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَكَبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ تَنْصَرِمُ وَلَا يَتَّبَعُهَا مِثْلُهَا كَانَ الْعَفْوُ عَنْهَا أَرْجَى مِنْ صَغِيرَةٍ يُوَاطِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهَا، وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ: قَطْرَاتٌ مِنَ الْمَاءِ تَقَعُ عَلَى الْحَجَرِ عَلَى تَوَالٍ فَتَوُثِّرُ فِيهِ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٣١/٥)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «السُّلَيْسَةُ الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٨٩).

وَذَلِكَ الْقَدَرُ مِنَ الْمَاءِ لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يُؤْثَرْ^(١)، وَلِذَلِكَ قَالَ
الرَّسُولُ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْهَا وَإِنْ قَلَّ»^(٢).

وَقَدْ سُئِلَ وَهَبُ بْنُ مُنْبِهِ، فَقِيلَ: هَلْ يَجِدُ لَذَّةَ الطَّاعَةِ مَنْ يَعْصِي؟ فَقَالَ
رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا مِنْ هَمٍّ»^(٣)، أَيْ: هَمٌّ بِالْمَعْصِيَةِ.

وَوَصَفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقُوعَ الْعَبْدِ فِي الْمَعْصِيَةِ حِينَمَا كَانَ يَمْشِي
فِي الْوَحْلِ، وَتَوَقَّى، فَقَاصَتْ رِجْلُهُ، فَنَاصَرَ، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «وَهَكَذَا الْعَبْدُ
لَا يَزَالُ يَتَوَقَّى الذُّنُوبَ؛ فَإِذَا وَاقَعَهَا خَاضَهَا»^(٤).

وَيُوضِّحُ هَذَا أَيْضاً مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوا
مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ...»^(٥) مُتَّقٍ عَلَيْهِ.

فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»، وَفِي رِوَايَةٍ:
«فَلْعَوُهُ»، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ كَبِيرَةٍ وَصَغِيرَةٍ؛ بَلِ الْإِيتَادُ عَنْهَا كُلِّهَا.

وَلَأَنَّ السَّيِّئَةَ وَإِنْ صَغُرَتْ تَجُرُّ أَخْتَهَا؛ حَتَّى تُوقِعَ فَاعِلَهَا فِي مَا هُوَ أَكْبَرُ
مِنَ الْكَبَائِرِ، وَلِهَذَا كَانَ دَفْعُ السَّيِّئَةِ بِالْحَسَنَةِ لَا بِالسَّيِّئَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «ادْفَعْ
بِأَلْيِ هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ» [المؤمنون: ٩٦].

وَفِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ، وَأَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقِ اللَّهَ

(١) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَزَالِيِّ (١٩٥/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٦٥).

(٣) انظر: «صَيِّدُ الْخَاطِرِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ ص (٥١).

(٤) انظر: «تَذْكِرَةُ السَّامِعِ وَالْمُتَكَلِّمِ» لِلْكَتَانِيِّ ص (٦٨).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٩/١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧).

حَبِطَ مَا كُنْتُمْ، وَأَتَبَعَ السَّيِّئَةُ الْحَسَنَةُ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِي حَسَنٍ،
أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١).

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: «الذُّنُوبُ جِرَاحَاتٌ، وَرُبَّ جُرْحٍ وَقَعَ فِيهِ
مَقْتَلٌ»^(٢).

فَيَا أَسِيرَ دُنْيَاهُ، يَا عَابِدَ هَوَاهُ، وَيَا مَوْطِنَ الْخَطَايَا، يَا مُسْتَوْدَعَ الرِّزَايَا،
تَذَكَّرْ مَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ، قَبْلَ أَنْ تَقِفَ بَيْنَ يَدَيِ مَوْلَاكَ!
نَعَمْ؛ الدُّنْيَا سُمُومٌ قَاتِلَةٌ، وَالنَّفْسُ عَنْ مَكَائِدِهَا غَافِلَةٌ، فَتَذَكَّرْ وَاعْتَبِرْ
فِي الْآجِلَةِ، قَبْلَ أَنْ تَحُونَكَ الْعَاجِلَةُ!

فَيَا أَيُّهَا الْعَاصِي الْمُجَاهِرُ: كَمْ هَذِهِ الْعَقْلَةُ، وَأَنْتَ مُطَالَبٌ بِغَيْرِ مُهْلَةٍ؟
فَبِاللهِ عَلَيْكَ تَعَاهُذْ أَيَّامَكَ بِتَخَصُّيلِ الْعَدَدِ، وَأَصْلِحْ مِنْ أَعْمَالِكَ مَا فَسَدَ؛ فَقَدْ
أَذْنُوكَ الدُّنْيَا بِالذَّهَابِ، وَبَيَّنَّ يَدَيْكَ عَمَّا قَرِيبَ الْحِسَابِ!

فَيَا أَيُّهَا الْعَاصِي الْمُجَاهِرُ: لَا يَبِيعُ الْبَاقِي بِالدُّنْيَا إِلَّا خَاسِرٌ، وَلَا
يَسْتَهْوِي الْمَعَاصِي إِلَّا مَيِّتٌ حَائِرٌ، يَبِيتُ الطَّاعَةُ عَالٍ عَامِرٌ، وَبِيتُ الْمَعْصِيَةِ
خَرَابٌ دَائِرٌ، رَفِيقُ التَّقْوَى صَادِقٌ، وَرَفِيقُ الشُّوْءِ غَادِرٌ!

□ □ □

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٣/٥، ١٥٨، ١٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٨٧)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ:

«صَحِيحُ الْجَامِعِ» (٩٦).

(٢) «الْفَوَائِدُ» لابْنِ الْقَيِّمِ ص (٧٠).

الفصل العاشر

آثار ترك الذنوب في الحياة وبعد الممات

أما آثار ترك الذنوب والمعاصي على العبد فكثيرة لا تُحصى ولا تُعد؛ فعندما شرعت في البحث عما سأكتبه، وزورت في نفسي ما سأرفقه هنا؛ إذ بي أقع على ما طعن على قلبي، وفاق قلبي، ووافق ما أردته وفوقه؛ بل أراه خير من تكلم فيها - حسب علمي - ألا وهو ما سطرته يد شيخ الإسلام ورباني الأنام؛ الإمام الهمام ابن القيم رحمه الله في كتابه المستطاب «الفوائد»^(١) فهناك ما قاله:

«سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ! لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي إِلَّا: إِقَامَةُ الْمَرْوَةِ، وَصَوْنُ الْعَرْصِ، وَحِفْظُ الْجَاهِ، وَصِيَانَةُ الْمَالِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ قَوَامًا لِمَصَالِحِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَحَبَّةُ الْخَلْقِ، وَصَلَاحُ الْمَعَاشِ، وَرَاحَةُ الْبَدَنِ، وَقُرَّةُ الْقَلْبِ، وَطِيبُ النَّفْسِ، وَنَعِيمُ الْقَلْبِ، وَانْشِرَاحُ الصَّدْرِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَخَافِ الْفُسَاقِ وَالْفُجَّارِ، وَقَلَّةُ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَعِزُّ النَّفْسِ عَنِ احْتِمَالِ الدَّلِّ، وَصَوْنُ نُورِ الْقَلْبِ أَنْ تُظْلَفَ ظُلُمَةُ الْمَعْصِيَةِ، وَحُصُولُ الْمَخْرَجِ لَهُ مِمَّا ضَاقَ عَلَى الْفُسَاقِ وَالْفُجَّارِ، وَتَيْسِيرُ الرِّزْقِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُهُ، وَتَيْسِيرُ مَا عَسَرَ عَلَى أَرْبَابِ الْفُسُوقِ وَالْمَعَاصِي، وَتَسْهِيلُ الطَّاعَاتِ عَلَيْهِ، وَتَيْسِيرُ الْعِلْمِ، وَالشَّائِءِ الْحَسَنُ فِي النَّاسِ، وَكَثْرَةُ الدُّعَاءِ لَهُ، وَالْحَلَاوَةُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا وَجْهُهُ، وَالْمَهَابَةُ

(١) «الفوائد» لابن القيم ص (١٥١، ١٥٢).

الَّتِي تُلْقَى لَهُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ، وَانْتِصَارُهُمْ لَهُ، وَحَمِيَّتُهُمْ لَهُ إِذَا أُوذِيَ أَوْ ظَلِمَ، وَذَبُّهُمْ عَنْ عِزِّهِ إِذَا اغْتَابَهُ مُغْتَابٌ، وَسُرْعَةُ إِجَابَةِ دُعَائِهِ، وَزَوَالُ الْوَحْشَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَقُرْبُ الْمَلَائِكَةِ مِنْهُ، وَبُعْدُ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ مِنْهُ، وَتَنَافُسُ النَّاسِ عَلَى خِدْمَتِهِ، وَخِطْبَتُهُمْ لِمَوَدَّتِهِ وَصُحْبَتِهِ، وَعَدَمُ خَوْفِهِ مِنَ الْمَوْتِ؛ بَلْ يَفْرَحُ بِهِ لِقُدُومِهِ عَلَى رَبِّهِ وَلِقَائِهِ لَهُ وَمَصِيرِهِ إِلَيْهِ، وَصِغَرُ الدُّنْيَا فِي قَلْبِهِ، وَكِبَرُ الْآخِرَةِ عِنْدَهُ، وَحِرْصُهُ عَلَى الْمُلْكِ الْكَبِيرِ وَالْفُوزِ الْعَظِيمِ فِيهَا، وَذَوْقُ حَلَاوَةِ الطَّاعَةِ، وَوُجْدَانُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ، وَدُعَاءُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَهُ، وَفَرَحُ الْكَاتِبِينَ لَهُ، وَدُعَائُهُمْ لَهُ كُلَّ وَفْتٍ، وَالزِّيَادَةُ فِي عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَإِيمَانِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَحُصُولُ مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُ، وَإِقْبَالُهُ عَلَيْهِ، وَفَرَحُهُ بِتَوْبَتِهِ.

- آثَارُ تَرْكِ الذُّنُوبِ، وَالْمَعَاصِي إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ:

تَلَقَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ بِالْبُشْرَى مِنْ رَبِّهِ بِالْجَنَّةِ، وَبِأَنَّهُ لَا خَوْفَ عَلَيْهِ وَلَا يَحْزَنُ، وَيَسْتَقْبَلُ مِنْ مَسْجِنِ الدُّنْيَا، وَضِيْقِهَا إِلَى رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، يَنْعَمُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

- آثَارُ تَرْكِ الذُّنُوبِ، وَالْمَعَاصِي فِي الْآخِرَةِ:

إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَانَ النَّاسُ فِي الْحَرِّ وَالْعَرَقِ، وَهُوَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَإِذَا انْصَرَفُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ أَخَذَ بِهِ ذَاتُ الْيَمِينِ مَعَ أَوْلِيَائِهِ الْمُتَّقِينَ، وَحِزْبِهِ الْمُفْلِحِينَ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، انْتَهَى.

فَقُطِبَ لِمَنْ تَرَكَ الذُّنُوبَ، كَمَا قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا ابْنَ آدَمَ تَرَكَ الْخَطِيئَةَ أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ»^(١).

اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا آثَارَ نِعْمَتِكَ، وَآثَارَ تَرْكِ الذُّنُوبِ يَا عَلَّامَ الْغُيُوبِ!



(١) انظر: «الزُّعْمَةُ لِلْإِسْلَامِ أَحْمَدُ (٢/٢٤٢).

البَابُ الثَّالِثُ

مَصَادِرُ الْكِبَائِرِ

مَصَادِيرُ الْكَبَائِرِ

لَا شَكَّ أَنَّ كَبَائِرَ الذُّنُوبِ كَثِيرَةٌ جِدًّا يَغُشُّ عَلَى الْمُسْتَقْصِي عَدُّهَا، أَوْ
حَدُّهَا كَمَا مَرَّ مَعَنَا أَيْفَاءً، غَيْرَ أَنَّنَا نَجِدُ بَغْضًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ بَدَّلُوا جُهْدًا
كَبِيرًا فِي تَتَبُعِ الْكَبَائِرِ بِقَدْرِ مَا آذَاهُمْ إِلَيْهِ اجْتِنَاهُ؛ لِذَا كَانَتْ كُتُبُهُمْ مُتَفَارِقَةً
فِي ذِكْرِ الْكَبَائِرِ مَا بَيْنَ مُسْتَكْثِرٍ، وَمُسْتَقِلٍّ لَهَا، فَلَهُمْ مِنَّا الشُّكْرُ - بَعْدَ اللَّهِ
تَعَالَى - عَلَى مَا بَدَّلُوهُ مِنْ اسْتِقْرَاءٍ وَاسِعٍ، وَتَتَبُعٍ كَبِيرٍ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: بِأَنَّ الْكَبَائِرَ لَا تَخْرُجُ عَنْ سِتَّةِ
مَصَادِيرَ، كَمَا يَلِي:

المَصْدَرُ الْأَوَّلُ: كُلُّ مَعْصِيَةٍ نَهَى الشَّارِعُ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَهَذَا لَا
خِلَافَ فِيهِ، وَالْأَمِثَلَةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ مِنْهَا: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ،
وَقَتْلُ الْوَلَدِ... إلخ.

المَصْدَرُ الثَّانِي: كُلُّ ذَنْبٍ خُتِمَ بِلَعْنَةٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ نَارٍ، أَوْ عَذَابٍ،
وَهَذَا مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَالْأَمِثَلَةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ مِنْهَا: الزِّنَا،
وَالرِّبَا، وَالغَيْبَةُ، وَجَرُّ الثُّوبِ خِيَلَاءَ، وَالْغِنَاءُ الْمُحَرَّمُ، وَالظُّلْمُ... إلخ.

المَصْدَرُ الثَّلَاثُ: كُلُّ ذَنْبٍ تُوعَدُ صَاحِبُهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، أَوْ لَا

يُسْمُ رَائِحَتَهَا، أَوْ تُفِي عَنْهُ الْإِيمَانُ، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ قِيلَ فِيهِ: «مَنْ فَعَلَهُ فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

فَنُفِي الْإِيمَانِ، أَوْ عَدِمَ دُخُولُ الْجَنَّةِ، أَوْ كَوْنُهُ لَيْسَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ كِبِيرَةٍ، فَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَلَا تُفِي هَذَا الْأَسْمَ (الْإِيمَانِ)، وَلَا يُحْكَمُ عَلَى صَاحِبِهَا بِمُجَرَّدِهَا؛ فَيَعْرِفُ أَنَّ النَّفْيَ لَا يَكُونُ لِتَرْكِ مُسْتَحَبٍّ، وَلَا لِفِعْلِ صَغِيرَةٍ؛ بَلْ لِتَرْكِ وَاجِبٍ^(٢).

مِثَالُهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ عَشَنَّا فَلَيْسَ مِنَّا»^(٥) مُسْلِمٌ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً، ثُمَّ لَمْ يُحِطْهَا بِتُصْحٍ؛ يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ عَاشِرٌ لِرَعِيَّتِهِ؛ لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»^(٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ»، قِيلَ: وَمَنْ

(١) أَمَّا قَوْلُهُ: «لَيْسَ مِنَّا» فَمَعْنَاهُ: لَيْسَ مِنْ أَتْبَاعِنَا، وَأَتْبَاعُ شَرْعِنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، لَا كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ كَالْمُرْجَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خِيَارِنَا، أَوْ الْخَوَارِجِ: أَنَّهُ صَارَ كَافِرًا، أَوْ الْمُعْتَرِلَةِ: أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ؛ بَلْ هُوَ مُسْتَحِقٌّ لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ. فَهَذِهِ كُلُّهَا أَقْوَالٌ بَاطِلَةٌ!

(٢) انظر: «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ» لِلْبَهْلَوِيِّ ص (٤٩٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٧/١٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٥٦)، مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٣/١٢)، وَمُسْلِمٌ (٩٨)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٥٠)، وَمُسْلِمٌ (١٤٢) بِأَلْفَاظٍ مُتَّحَابَةٍ.

يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْبَوَائِقُ: جَمْعُ بَائِقَةٍ، وَهِيَ: الظُّلْمُ، وَالشَّرُّ، وَالشَّيْءُ الْمُهْلِكُ، فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ.

المَصْنَعُ الرَّابِعُ: كُلُّ صَغِيرَةٍ أَصَرَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا، كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا سِيَّمَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ: «... غَيْرَ أَنَّهُ لَا كَبِيرَةَ مَعَ الْاِسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ الْإِضْرَارِ»^(٢). وَكَذَا مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه.

وَبِهَذَا قَالَ جَمْعُ كَبِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ؛ لَا سِيَّمَا النَّوَوِيُّ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالسَّخَاوِيُّ، وَشَيْبَرُ أَحْمَدُ الْعُثْمَانِيُّ^(٣).

وَقَدْ اغْتَرَضَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ «إِرْشَادُ الْفُحُولِ» عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ بِأَنَّ الْإِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ يُصِيرُهَا كَبِيرَةً، بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْإِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ حُكْمُهُ حُكْمُ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ، وَلَيْسَ عَلَى هَذَا دَلِيلٌ يَضِلُّحُ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ؛ وَإِنَّمَا هِيَ مَقَالَةٌ لِبَعْضِ الصُّوفِيَّةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا صَغِيرَةَ مَعَ إِضْرَارٍ»، وَقَدْ رَوَى بَعْضُ مَنْ لَا يَعْرِفُ عِلْمَ الرُّوَايَةِ هَذَا اللَّفْظَ، وَجَعَلَهُ حَدِيثًا وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ بَلْ الْحَقُّ أَنَّ الْإِضْرَارَ حُكْمُهُ حُكْمُ مَا أَصَرَ عَلَيْهِ، فَلَا إِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ صَغِيرَةً، وَالْإِضْرَارُ عَلَى الْكَبِيرَةِ كَبِيرَةً»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٧٠)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (٤٦).

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لابْنِ حَجَرٍ (١٨٣/١٢)، وَتَشْبِيهُ الْعَافِلِينَ، لابْنِ النَّحَّاسِ ص (١٢٣).

(٣) انْظُرْ: ص (٧٥ - ٧٦) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٤) انْظُرْ: «إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ، ص (٥٣).

قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ سِوَى اسْتِثْقَاءِ ظَنِّهِ
تَامًا، بَلِ السُّؤَالُ الَّذِي نَظَرَحُهُ هُنَا لِلشُّوْكَانِيِّ: مِنَ الصُّوفِيِّ الَّذِي عَوَّلْتُ عَلَيْهِ
أَوَّلًا؟ وَأَيْنَ سَنَدُهُ ثَانِيًا؟

عِلْمًا أَنَّ الْقَوْلَ: «لَا صَغِيرَةً مَعَ إِضْرَارٍ» قَالَ بِهِ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛
لَا سِيَّامَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَكِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ! فَأَيْنَ لَكَ بَعْدَ
هَذَا إِسْقَاطِ مَا هُوَ نَائِبٌ بِمَا هُوَ مَظْنُونٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؟!

كَمَا أَنَّهُ لَا يَخْفَى؛ أَنَّ الصَّغِيرَةَ مَعْصِيَةٌ بِمُفْرَدِهَا، وَالْإِضْرَارُ عَلَيْهَا مَعْصِيَةٌ
أُخْرَى؛ وَلَوْ لَمْ تُفْعَلِ الْمَعْصِيَةُ! بَلِ الْإِضْرَارُ يُعَدُّ أَعْظَمُ ذَنْبًا مِنْ كَوْنِهَا مَعْصِيَةً
مُجَرَّدَةً مِنَ الْإِضْرَارِ.

يُوضِّحُهُ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَصْرَّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَعَلَى فِعْلِهَا رَيْنَمًا تَتَّخِذُ لَهُ؛
فَهُوَ حِينِيذٌ لَا شَكَّ أَنَّهُ آثِمٌ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْهَا أَوْ يَبَاشِرْهَا!
فَتَأْمَلْ.

وَهَذَا أَيْضًا ابْنُ عَادِلٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُقَرِّرُ مَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَا الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي
الَّذِينَ وَالْآخِرَةُ﴾ [النور: ١٩]: «لِيَعْلَمَ أَنَّ مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ فَقَدْ شَارَكَ فِي هَذَا كَمَا
شَارَكَ فِيهِ مَنْ فَعَلَهُ... وَالْآيَةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي قَذْفَةِ عَائِشَةَ، إِلَّا أَنَّ الْعِبْرَةَ
يَعْمُومُ اللَّفْظُ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ. وَهَذِهِ الْآيَةُ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَزَمَ عَلَى
الذَّنْبِ الْعَظِيمِ ذَنْبٌ، وَأَنَّ إِرَادَةَ الْفُسْقِ فِسْقٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَلَّقَ الْوَعِيدَ بِمَحَبَّةِ
إِسَاءَةِ الْفَاحِشَةِ»^(١).

(١) «الْبَابُ فِي غُلُومِ الْكِتَابِ» لابن عَادِلٍ الْحَنْبَلِيُّ (٣٢٩/١٤).

وَكَلَّمَا مَا قَالَهُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: «الإِضْرَارُ عَلَى الْمَغْصِبَةِ مَغْصِبَةٌ أُخْرَى...» (١).

وَقَالَ أَيْضاً: «الإِضْرَارُ: هُوَ الْإِسْتِفْزَارُ عَلَى الْمُخَالَفَةِ، وَالْعَزْمُ عَلَى الْمُعَاوَدَةِ، وَذَلِكَ ذَنْبٌ آخَرٌ لَعَلَّهُ أَكْثَمُ مِنَ الذَّنْبِ الْأَوَّلِ بِكَثِيرٍ، وَهَذَا مِنْ عُقُوبَةِ الذَّنْبِ: أَنَّهُ يُوجِبُ ذَنْباً أَكْبَرَ مِنْهُ، ثُمَّ الثَّانِي كَذَلِكَ، ثُمَّ الثَّالِثُ كَذَلِكَ، حَتَّى يَسْتَحْكِمَ الْهَلَاكُ» (٢).

لِذَا نَقُولُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ حَقٌّ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَمَا ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ هُنَا مِنْ اغْتِرَاضٍ لَيْسَ بِوَجِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ رحمته فِي «الْإِحْيَاءِ» (٣) أَنَّ الصَّغِيرَةَ تَصِيرُ كَبِيرَةً إِذَا اقْتَرَنْتَ بِعِدَّةٍ أَشْيَاءَ فَلَذَكَرَ مِنْهَا الْإِضْرَارَ، حَيْثُ قَالَ: اَعْلَمْ أَنَّ الصَّغِيرَةَ تَكْبُرُ بِأَسْبَابٍ: مِنْهَا الْإِضْرَارُ وَالْمُوَاطَّئَةُ، وَمِنْهَا أَنْ يَسْتَضْفِرَ الذَّنْبَ.

الْمَصْنُوعُ الْخَامِسُ: مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كُتُبِهِمْ مِنَ الْكَبَائِرِ لَا سِوَمَا النَّبِيِّ اسْتَقَلَّتْ بِذِكْرِ الْكَبَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ كَ «الرَّوَاكِحِ عَنِ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ» لِلْهَيْتَمِيِّ، وَكِتَابِي «الْكَبَائِرِ» لِلذَّهَبِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَغَيْرُهُمْ. وَهَذِهِ الْكُتُبُ لَا تَخْلُو كَبَائِرُهَا مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: مَعَاصِي دَلَّتِ الشَّرِيعَةُ عَلَى كَوْنِهَا كَبَائِرَ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي كَوْنِهِ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَأَمِثْلُهُ مَرَّتَ مَعَنَا.

(١) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» لابن الْقَيْمِ (١/٣٣٨).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٣) «الْإِحْيَاءُ» لِلْغَزَالِيِّ (٤/٣٢ - ٣٣).

الثَّانِي: مَعَاصِي نَفَثَ الشَّرِيعَةُ كَوْنَهَا كَبَائِرَ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا مِنْ الصَّغَائِرِ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكْتَفِئْهَا: التَّهَاقُوتُ بِهَا، أَوْ الِاسْتِمْرَارُ عَلَيْهَا... وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ مَرَّتَ مَعَنَا.

الثَّالِثُ: مَعَاصِي ذَكَرَهَا أَصْحَابُهَا بِطَرِيقِ الاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ؛ فَهَذِهِ لَا خِلَافَ أَنَّهَا مَحَلُّ نَظَرٍ؛ فَقَبُولُهَا أَوْ عَدَمُ مَحَلِّ اجْتِهَادِ الْعُلَمَاءِ الْآخَرِينَ، وَالْأَمِثْلُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ مِنْهَا: التَّنْبَاكُ (الدُّخَانُ)، وَجَرُّ الثَّوبِ دُونَ خِيَلَاءٍ، وَأَخْذُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ مِنَ اللَّحْيَةِ، وَصَبْعُ شَعْرِ الرَّأْسِ بِالسَّوَادِ... إلخ.

المَصْدَرُ السَّادِسُ: كُلُّ مَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى الْكَبَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ. وَدَلِيلُنَا الْقَاعِدَةُ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا سِيَّمَا الْفُقَهَاءَ مِنْهُمْ وَالْأَصُولِيَّونَ، وَهِيَ: «الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ»^(١).

قَالَ الْقَرَفِيُّ رحمته الله: «حُكْمُهَا (بِغْنَى الْوَسَائِلِ) حُكْمُ مَا أَفْضَتْ إِلَيْهِ»^(٢). وَمَعْنَى الْقَاعِدَةِ: هُوَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى الْمَقَاصِدِ، يَخْتَلِفُ حُكْمُهَا بِاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمَقَاصِدِ، فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مُحَرَّمًا فَوَسِيلَتُهُ مُحَرَّمَةٌ، وَهَكَذَا يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ: (الْوَاجِبِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْمُحَرَّمِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَالْمُبَاحِ).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: «لَمَّا كَانَتِ الْمَقَاصِدُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِأَسْبَابٍ وَطُرُقٍ تُفْضِي إِلَيْهَا، كَانَ طُرُقُهَا وَأَسْبَابُهَا تَابِعَةً لَهَا مُعْتَبَرَةً بِهَا، فَوَسَائِلُ

(١) انْظُرْ: «الْأَمُّ» لِلشَّافِعِيِّ (٤/٤٩)، وَ«قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلْعَزْزِيِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ص (١/

٤٦)، وَ«الْقَوَاعِدُ الْجَامِعَةُ» لِلشَّافِعِيِّ ص (١٠).

(٢) «الْفُرُوقُ» (٢/٣٣)، وَ«شَرْحُ تَفْخِيقِ الْفُضُولِ» ص (٤٤٩) كِلَاهُمَا لِلْقَرَفِيِّ.

الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَعَاصِي فِي كَرَاهَتِهَا وَالْمَنْعِ مِنْهَا بِحَسَبِ إِفْضَائِهَا إِلَى غَايَاتِهَا وَارْتِبَاطَاتِهَا بِهَا.

وَوَسَائِلُ الطَّاعَاتِ وَالْقُرْبَاتِ فِي مَحَبَّتِهَا وَالإِذْنِ فِيهَا بِحَسَبِ إِفْضَائِهَا إِلَى غَايَاتِهَا، فَوَسِيلَةُ الْمَقْصُودِ تَابِعَةٌ لِلْمَقْصُودِ، وَكِلَاهُمَا مَقْصُودٌ، لَكِنَّهُ مَقْصُودٌ قَصْدُ الْغَايَاتِ، وَهِيَ مَقْصُودَةٌ قَصْدُ الْوَسَائِلِ^(١).

فَعِنْدَ هَذَا نَقُولُ: مَا كَانَ وَسِيلَةً مُفْضِيَةً إِلَى الْمُحَرَّمِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَمِنْهُ مَا كَانَ وَسِيلَةً لِلْكَبَائِرِ فَهُوَ مُنْضَمٌّ فِي عَقْدِ الْكَبَائِرِ!

وَأَمِثْلُهُ هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا قَدْ تَفُوقُ الْحَضَرَ، مِثْلُ:

- مَا يُسَمَّى مَقَاهِي (الْإِنْتِزِثُ): وَهَذَا لَا نَشْكُ طَرَفَةَ عَيْنٍ أَنَّهَا أَوْكَارٌ لِلْفَسَادِ، وَمَجْمَعٌ لِلرَّعَاعِ (السَّاقِطِينَ وَالسَّفَلَةَ)، وَالْعُثْرِ (الْجُهَالِ وَالْأَغْيَابِ)، فَكَمْ وَكَمْ سَمِعَ وَرَأَى الصَّالِحُونَ مَا يَحْدُثُ فِيهَا، وَمَنْ يَرْتَاذُ إِلَيْهَا؟! وَالْحُكْمُ لِلْأَعْمِ الْأَغْلَبِ، وَالشَّادُّ لَا حُكْمَ لَهُ^(٢).

(١) «إِغْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (٣/ ١٣٥).

(٢) إِنَّ قَضِيَّةَ (الْإِنْتِزِثُ)، وَحُكْمَهُ وَحَقِيقَتَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ النَّازِلَةِ بِسَاحَةِ الْمُسْلِمِينَ، لَإِذَا كَانَتْ فِي حَاجَةٍ إِلَى كَثِيرٍ تَفْصِيلٍ وَتَذْلِيلٍ، وَحَتَّى سَاعَتِي هَذِهِ - لِلْأَسَفِ - لَمْ تَقْعْ عَيْنِي عَلَى كِتَابٍ أَوْ كُتَيْبٍ خَارٍ لِأَبْحَاطِ هَذِهِ النَّازِلَةِ، اللَّهُمَّ مَا كَانَ مِنْ أَحْكَامٍ عَامَّةٍ، وَإِحْصَائِيَّاتٍ رَقْمِيَّةٍ، وَقَصَصٍ وَاقِعِيَّةٍ... لَا غَيْرَ، وَإِنْ كَانَ فِي هَذَا خَيْرٌ كَثِيرٌ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَاجَةَ مَا زَالَتْ قَائِمَةً لِدِرَاسَةِ الْمَوْضُوعِ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ، لِذَا نَهَيْتُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً أَنْ يَقُومُوا بِدِرَاسَةِ الْمَوْضُوعِ دِرَاسَةً جَادَّةً... فِي حِينٍ أَنْتِي - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - قَائِمٌ عَلَى إِخْرَاجِ رِسَالَةٍ فِي بَيَانِ أَبْعَادِ وَخُطُورَةِ (الْإِنْتِزِثُ) تَذْلِيلًا وَتَغْلِيلًا، نَحْتُ غَوَاثِنَ «الْإِنْتِزِثُ»، تَوْجِيْدًا لَا تَبْيِيدًا، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُسَرَّ إِتِمَامُهَا، وَخُرُوجُهَا!

لِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْمَقَامِي مِنَ الْخَفَاءِ بِمَكَانٍ، أَوْ مِنَ الْحَاجَةِ الْمُلِحَّةِ
لِبَيَانِ حُكْمِهَا وَمَا يَخْدُثُ فِيهَا، فَقَدْ غَدَتْ سِمَةً وَمَيِّزَةً لِأَهْلِ الْفَسَادِ وَعُشَاقِ
الرَّدَائِلِ، وَلَا يُخَالِفُ فِي هَذَا إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ مُعَانِدٌ

وَالْأَدِلَّةُ عَلَى تَحْرِيمِهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا، حَسْبُنَا مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَا
عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ﴾ [المائدة: ٢٢].

وَقَدْ قَالَ بِتَحْرِيمِ (الْإِنْتِرِزْتِ) شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ ابْنُ جَبْرِينَ، فِي جَوَابِ
سُؤَالٍ عَرَضَ عَلَيْهِ، كَمَا يَلِي:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، سَمَّاحَةِ الْوَالِدِ الشَّيْخِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِينَ... وَفَقَّهَ اللَّهُ لِكُلِّ خَيْرٍ.

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

تَعْلَمُونَ حَفَظَكُمُ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ انْتَشَرَ فِي الْآوِيَةِ الْأَخِيرَةِ مَا يُسَمَّى بِمَقَامِي
(الْإِنْتِرِزْتِ) وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَجْهَرَةِ كُمْبُوتَرٍ مُتَّصِلَةٍ عَنْ طَرِيقِ الْهَاتِفِ بِشَبَكَةٍ
(الْإِنْتِرِزْتِ) الْعَالَمِيَّةِ، يَرْتَادُهَا مِنَ الشَّبَابِ الْمُرَاهِقِ وَبَعْضِ الْمُقِيمِينَ الَّذِينَ
يَسْتَعْدِمُونَ هَذِهِ الْمَوَاقِعَ بِمَا لَا يُرْضِي اللَّهُ تَعَالَى، مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْمَوَاقِعِ الَّتِي
تَعْرِضُ الصُّورَ الْخَالِعَةَ الْمُثِيرَةَ لِلْجَنَسِ، وَالَّتِي وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ تَكْفِي
فِي هَذَا أُمَّةٍ بِأَكْمَلِهَا، عِلَاوَةً عَلَى مَا يُعْرِضُ فِيهَا مِنَ الدَّغْوَةِ إِلَى الشَّرِّ
وَالْإِنْحَادِ.

وَقَدْ قُمْنَا بِدَوْرِنَا بِمُنَاصَحَةِ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمَحَلَّاتِ، وَبَيَانِ مَا بِهَا مِنْ
أَخْطَارٍ عَلَى الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، وَكَانَ رَدُّهُمْ عَلَيْنَا: بِأَنَّ فِيهَا فَائِدَةً مِنْ مُتَابَعَةِ
الْأَخْبَارِ، وَمُرَاسَلَةِ الْجَامِعَاتِ فِي أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ.

سُؤَالُنَا يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ: هَلْ يَجُوزُ فَتْحُ هَذِهِ الْمَحَلَّاتِ، وَارْتِيَادُهَا؟ وَمَا حُكْمُ الْمَالِ الْعَائِدِ لِأَصْحَابِ تِلْكَ الْمَحَلَّاتِ؟ مَا نَصِيحَتُكُمْ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ؟ وَجَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ عَنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ.

الْجَوَابُ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَبَعْدُ:

أَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمَقَاهِي الَّتِي يَهْدِيهِ الصَّفَقَةُ بُورَةُ فُسَادٍ، وَمِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ لِانْتِشَارِ الدُّعَارَةِ، وَتَمَكُّنِ فِعْلِ الْفَاحِشَةِ مِنَ الزُّنَا وَفِعْلِ قَوْمٍ لُوطٍ، وَفُسَادِ الْأَخْلَاقِ، وَالْانْحِرَافِ فِي الْأَعْمَالِ، وَالْوُقُوعِ فِي الْإِلْحَادِ وَالْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي.

وَعَلَى هَذَا نَرَى تَخْرِيمَ تَأْجِيرِ الْمَنَازِلِ لِفَتْحِ هَذِهِ الْأَجْهَرَةِ الَّتِي يَقْصِدُهَا كَثِيرٌ مِنَ الشَّبَابِ وَالشَّبَابَاتِ؛ لِلنَّظَرِ فِي تِلْكَ الصُّورِ الَّتِي تُبَيِّرُ الْعَرَامَ، وَتَبْعَثُ عَلَى اقْتِرَافِ الْمُحَرَّمَاتِ، فَإِنَّ الشَّبَابَ مَتَى شَاهَدُوا تِلْكَ الْأَفْلَامَ الْخَلِيعَةَ، وَفِيهَا الْعَرِيُّ وَالتَّفْسُخُ وَبُذُو الْعَوْرَةِ، وَاخْتِكَائُ الذُّكُورِ بِالْإِنَاثِ؛ فَإِنَّهُمْ عَادَةً يَنْدَفِعُونَ إِلَى فِعْلِ مَا أَمَكْنَهُمْ مِنَ الْوَطْءِ وَالتَّقْيِيلِ، وَلَوْ لِيَبْغِضَ الْمَحَارِمَ!

فَالَّذِي يُؤْجَرُ عَلَيْهِ الْأَمَاكِنَ عَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ يَكُونُ مُسَاعِدًا لَهُمْ عَلَى الْحَرَامِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَدُوا عَلَى الْإِنْتِهَى وَالْمُدُونِ﴾ [المائدة: ٢٧]. وَأَرَى أَنَّ الْكَسْبَ الَّذِي يُؤْخَذُ كَأَجْرَةٍ لِهَذِهِ الْمَقَاهِي عَلَى هَذِهِ الصَّفَقَةِ يَكُونُ كُلُّهُ أَوْ جُلُّهُ حَرَامًا.

فَتَنْصَحُ الْمُسْلِمَ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَخْرِصَ عَلَى الْكَسْبِ الْحَلَالِ، فَيُغْنِيَهُ عَنْ الْحَرَامِ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ أَنْ يُغْنِيَنَا بِحَلَالِهِ عَنْ حَرَامِهِ، وَيَفْضِلَهُ عَمَّنْ سِوَاهُ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

كَتَبَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبْرِينَ

١٤٢٠/١٢/٢٦ هـ

* وَكَذَا الطَّبَقُ الْفَضَائِي، وَهُوَ مَا يُسَمَّى (الدُّش).

وَهَذَا لَا يَقِلُّ أَثَرًا وَشَرًّا مِنَ (الْإِنْتِزِث)، فَهُوَ وَسِيلَةٌ قَوِيَّةٌ لِبَثِّ الْفَسَادِ، وَالْمُحَرَّمَاتِ، وَالْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ، وَالرَّدَائِلِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا... إلخ.

وَدَلِيلُ تَحْرِيمِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ قَالَ بِتَحْرِيمِ (الدُّش) جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخَانِ: مُحَمَّدُ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْجَبَرِينِ.

وَهَذَا نَصُّ كَلَامِ شَيْخِنَا الْعُثَيْمِينِ حَوْلَ (الدُّش) مِنْ خِلَالِ خُطْبَةٍ جُمُعَةٍ بِتَارِيخِ (١٤١٧/٣/٢٥ هـ): «قَالَ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ عَاشِرٌ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»... وَعَلَى هَذَا فَمَنْ مَاتَ وَقَدْ خَلَّفَ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا مِنْ صُحُونِ الْاسْتِقْبَالِ (الدُّش) فَإِنَّهُ قَدْ مَاتَ وَهُوَ عَاشِرٌ لِرَعِيَّتِهِ، وَسَوْفَ يُحَرَّمُ مِنَ الْجَنَّةِ. كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَلِهَذَا نَقُولُ إِنَّ أَيَّ مَعْصِيَةٍ تَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا (الدُّش) الَّذِي رَكِبَهُ الْإِنْسَانُ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ وَرْثَهَا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ وَكَثُرَتِ الْمَعَاصِي.

فَاخْذَرِ أَخِي الْمُسْلِمُ؛ اخْذَرِ أَنْ تُخْلَفَ بَعْدَكَ مَا يَكُونُ إِثْمًا عَلَيْكَ فِي قَبْرِكَ، وَمَا كَانَ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ (الدُّشُوشِ)، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ أَنْ تَكْسِرَهُ، (تُحْطِمَهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ، لَا يُمَكِّنُ بَيْنَهُ لِأَنَّكَ إِذَا بَعْتَهُ سَلَطْتَ الْمُشْتَرِيَّ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَجَبْتَنِيذَ تَكُونُ مِنْ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبْتَهُ فَأَنْتَ مُعَيَّرٌ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

وَلَا طَرِيقَ لِلتَّوْبَةِ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَوْتِ إِلَّا بِتَكْسِيرِ هَذِهِ الْآلَةِ (الدُّشِ)، الَّتِي يَحْضُلُ فِيهَا مِنَ الشَّرِّ وَالْبَلَاءِ، مَا هُوَ مَعْلُومٌ الْيَوْمَ لِلْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

اخْذَرْ يَا أَخِي أَنْ يُفَاجِئَكَ الْمَوْتُ وَفِي بَيْتِكَ هَلِ الْآلَةُ الْحَبِيشَةُ،
اخْذَرْ... اخْذَرْ... اخْذَرْ... فَإِنَّ إِيْمَهَا سَتَبُوءُ بِهِ، وَسَوْفَ يَجْرِي عَلَيْكَ
بَعْدَ مَوْتِكَ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ، وَأَنْ يَهْدِيَنَا وَإِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ
صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَنَائِيهِ، وَيَحْفَظَنَا مِنَ الذُّلِّ بِرِعَائِيهِ، إِنَّهُ جَوَادٌ
كَرِيمٌ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ^(١).
انْتَهَى.

أَمَّا نَصُّ كَلَامِ شَيْخِنَا الْجَبَرِينِ فَكَمَا يَلِي:

السُّؤَالُ: بَدَأَ يَظْهَرُ جِهَارُ اسْتِقْبَالِ تِلْفِزِيُونِي يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ مِنْ خِلَالِهِ
اسْتِقْبَالَ بَثِّ مَحَطَّاتِ التِّلْفِزِيُونِ الْعَالَمِيَّةِ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ مَا تَبَثُّهُ تِلْكَ
الْمَحَطَّاتُ مِنْ سُومٍ وَحَرْبٍ لِدِينِ اللَّهِ، حَيْثُ إِنَّ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا مِنْ أَعْدَاءِ
الْإِسْلَامِ، وَيُعْرِفُ هَذَا الْجِهَارُ فِي أَوْسَاطِ النَّاسِ بِاسْمِ الدُّشِّ... فَمَا رَأَى
فَضِيلَتِكُمْ فِي بَيْعِ هَذَا الْجِهَارِ أَوْ شِرَائِهِ، أَوْ الدُّعَايَةِ لَهُ، مَعَ تَوَجُّهِهِ النَّصِيحَةِ
لِلْمُسْلِمِينَ.

أَقْتُونَا جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا... وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

الْجَوَابُ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ...

وَيَعْدُ: فَهَذَا الْجِهَارُ إِذَا حَصَلَ بِهِ اسْتِقْبَالُ مَا تَبَثُّهُ الدُّوَلُ الْكَافِرَةُ

(١) وَقَالَ تَعَالَى فِي آخِرِ كَلَامِهِ هَذَا مُصَدِّقًا لَهَا: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هَذَا
الْمَكْتُوبُ حَوْلَ الدُّشِّ جُزْءٌ مِنَ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي أَلْفَيْتُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْخَامِسِ
وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ عَامِ ١٤١٧ هـ وَلَا مَانِعَ عِنْدِي مِنْ نَشْرِهَا لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى
يَنْفَعُ بِهَا. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِيُّ فِي ٢٨/٣/١٤١٧ هـ).

كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالرَّافِضَةِ، وَحَصَلَ بِسَبَبِ بَيْتِهِ فِتْنَةٌ وَشَرٌّ وَمِيلٌ إِلَى الْحَرَامِ، وَفَعَلَ الْجَرَائِمَ مِنَ الزُّنَا وَنَحْوِهِ، وَمِنَ السَّرِقَةِ، وَالْاِخْتِلَاسِ وَمِنَ إِفْسَادِ الْمَالِ فِي سَبِيلِ الْحُصُولِ عَلَى الْحَرَامِ مِنَ الْمُسْكِرَاتِ وَمِنَ الْمُخَذَّرَاتِ، وَمِنَ الشُّكُوكِ فِي الْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَنَشَرَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي تُوقِعُ الْمُسْلِمَ فِي خَيْرَةٍ مِنْ دِينِهِ، وَمِنَ تَعْظِيمِ دِينِ الْكُفَّارِ، وَتَمْجِيدِ أَعْمَالِهِمْ، وَإِتْنَاجِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ، وَالِدَّعَايَةُ لَهُ وَإِيرَاؤُهُ وَنَشْرُهُ، لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَلِكَوْنِهِ يَتَعَاطَى فِعْلًا يَجْرُ إِلَى الْفَسَادِ، فَتَنْهَيْ بِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَّبِعَهُ عَنِ الشُّرُورِ وَأَسْبَابِهَا وَيَنْجُو بِنَفْسِهِ. انْتَهَى.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبَرِيُّ عَضُوُ الْإِقْتَاءِ.
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ.

تَارِيخُ ١٤١٢/١١/١٥ هـ

* وَكَذَا مَجَلَّاتُ الْجِلَافَةِ (الصَّالُونَاتِ) الَّتِي تَخَصَّصَتْ فِي: حَلْقِ لِحَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَصِّ شَعْرِ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى طَرَائِقَ وَسَنَنِ قَصَّاتِ الْكُفَّارِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَعْدَاءِ الدِّينِ^(١).

وَالْأَدِلَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ حَلْقِ اللَّحْيَةِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

(١) لِلْأَسَفِ؛ إِنَّ أَغْلَبَ الَّذِينَ يَغْبِثُونَ بِرُؤُوسِ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِ التَّوْحِيدِ عِنْدَنَا (الْجَزِيرَةِ)، هُمْ غَالِيَاً مِنْ مَخَانِيثِ الْعَجَمِ، وَالْفُرْسِ، وَالنَّوْثِيِّينَ! وَفَوْقَ هَذَا أَنَّ أَشْهَرَ مَجَلَّاتِهِمْ مَوْسُومَةٌ بِأَسْمَاءِ أَجْنَبِيَّةٍ (لَا تُبِينُ) تُحْمَلُ فِيْمَنْهَا مَعَانٍ لَا تَلِيْقُ بِالإِسْلَامِ، وَالْمُسْلِمِينَ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا مِنْ رَجُلٍ رَشِيدٍ، يَا أَهْلَ التَّوْحِيدِ؟!

قَوْلُهُ ﷺ: «جُزُوا السَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحَى، وَخَالِفُوا الْمَجُوسَ»^(١) مُسْلِمٌ، وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ جِدًّا.

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ خَلْقَ اللَّحَى مُحَرَّمٌ شَرْعًا، وَفِيهِ خُرُوجٌ عَنْ هَذِي الْمُسْلِمِينَ إِلَى هَذِي الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ، فَكَانَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَحْذَرَ التَّلَاُعَ بِلَحْيَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْمُسْلِمِينَ الظَّاهِرَةِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ حُرْمَتُهُ أَعْظَمَ وَأَكْبَرَ.

تَبَيَّنَ: هُنَا مَسْأَلَتَانِ:

الأُولَى: خَلْقُ اللَّحْيَةِ فِيمَا دُونَ الْقَبْضَةِ.

وَهَذَا حَرَامٌ بِإِتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَبِيرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ بِنَصِّ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِعْلِ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ أَيْمَةِ الدِّينِ.

الثَّانِيَةُ: الْأَخْذُ مِنَ اللَّحْيَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ.

وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَيُقَرَّرُ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ فَاحِشَةً، وَإِنْ كَانَ الرَّاجِعُ عِنْدَنَا تَحْرِيمَ خَلْقِهَا فِيمَا دُونَ الْقَبْضَةِ مَا لَمْ تَكُنْ فَاحِشَةً، أَمَّا وَفِيهَا فُحْشٌ فَلَا مَرَّ فِي سَعَةِ.

وَقَدْ نَصَّ الْأَئِمَّةُ الْأَخْنَاثُ عَلَى أَنَّ الْأَخْذَ مِنَ اللَّحْيَةِ دُونَ الْقَبْضَةِ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْمَعَارِبَةِ، وَمُخَنَّثَةِ الرُّجَالِ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِ يَهُودِ الْهِنْدِ، وَمَجُوسِ الْأَعَاجِمِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/١٥٣).

(٢) انْظُرْ: «وَجُوبُ إِغْيَاءِ اللَّحْيَةِ» لِلْمُحَدِّثِ مُحَمَّدِ زَكَرِيَّا الْكَانْدَهْلَوِيِّ، وَهِيَ رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ جَمَعَ فِيهَا صَاحِبُهَا جُمْلَةً جَيِّدَةً مِنْ أَدِلَّةِ وَأَحْكَامِ اللَّحْيَةِ، وَقَدْ قَدَّمَ لَهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَيَدْخُلُ فِي التَّحْرِيمِ هُنَا أَيْضاً مَا يُسَمَّى بِـ(الْكُوفِيرَاتِ) النَّسَائِيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ جَاهِدَةً عَلَى رَسْمٍ وَتُنَشِرُ قِصَّاتِ الْكَافِرَاتِ الْمُبْتَدَلَاتِ بَيْنَ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

* وَكَذَا الْمَحَلَّاتُ الَّتِي تَهْتَمُّ بِبَيْعِ مَلَابِسِ التَّهْتُكِ، وَالتَّعَرِّيِّ، وَأَهْلِ الْمُجُونِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِمْ.

وَهَذَا مَائِلٌ فِي بَيْعِ الْمَلَابِسِ النَّسَائِيَّةِ، الَّتِي فِيهَا عُرْيٌ سَافِرٌ، وَتَقْلِيدٌ بَلِيدٌ لِنِسَاءِ أَهْلِ الْكُفْرِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَهُنَاكَ الْكَثِيرُ وَالْكَثِيرُ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالطَّرَائِقِ الَّتِي تَدْعُو صَرَاحَةً إِلَى فِعْلِ الْكَبَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ، فَكُنْ عَلَى حَذَرٍ!

□ □ □

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٠/٢، ٩٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠١٢)، وَهُوَ حَسَنٌ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ»، وَالْإِزْوَاءَ (١٢٦٩) كَلَامُهُمَا لِلْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

البَابُ الرَّابِعُ

- الفَصْلُ الأوَّلُ: جَرِيدَةُ الْكَبَائِرِ.
- الفَصْلُ الثَّانِي: آثَارُ الْمَعَاصِي.

الفصل الأول

جريدة الكبائر (١)

ومن خلال ما ذكرناه آنفاً، أخبئنا أن نذكر بعض أسماء الكبائر التي اتفق أهل العلم على حرمتها على وجه الاختصار دفعاً للإطالة^(٢)؛ علماً أننا

(١) اعلم؛ وفقني الله وإياك لما يحبُّه ويرضاه: أنني هنا لم أتكلّف في استيفاء وتبّع كل الكبائر بل اكتفيت بذكر ما وقفت عليه عند بعض أهل العلم، وما جادت به الناحية وقتئذ؛ علماً أن كل كبيرة ذكرتها هنا نذكرك بما حولها، وما قاربها، وما لازمها، وما قيس عليها... وهكذا.

في حين أن السعي في جمع كل ما هو في عقد الكبائر يحتاج منا إلى وقت ليس بالقليل، وجهد مضن، وعمل ذؤوب؛ هذا إذا علمنا أنه يحتاج إلى استقراء تام للكتاب، والسنة الصحيحة، وإجماع أهل العلم، والقياس الصحيح، وهذا - للأسف - سيخرجنا عن مقياسنا وشرطنا هنا، وهو الاختصار؛ لذا فإنني من خلال ذلك أرفع هذا البحث لطلبة العلم كي يقوموا به، سواء في رسالة جامعية، أو غيرها، كما ذكرنا في المقدمة.

(٢) نعم؛ لقد قُمت بجرد بعض الكبائر مع ذكر أوليتها؛ وبينما أنا في مرحلة إعداد ذلك وكتابته إذ بالبحث قد طال، وخرج بي عن شرط كتابتي، ولا أبلغ لزو قُلت: إن الشروع في استيفاء جرد الكبائر بأوليتها سيأخذ مني مجلداً كبيراً بمفرده! وهذا في حد ذاته يشق لنا: بأن نقطع النظر عن مجازاة تنبئها؛ لذا اكتفينا بعزو وإحالة القارئ الكريم إلى الكتب التي اعتنت بذكر الكبائر بأوليتها، فتأمل.

ذَكَرْنَا أَيْفًا بَعْضَ الْكُتُبِ الَّتِي اعْتَنَتْ بِذِكْرِ الْكَبَائِرِ مَعَ أدْلَتِهَا^(١)؛ فَذَوْنُكَ!

وَهَذَا أَوَانُ بَيَانِ جَرِيدَةِ بَعْضِ الْكَبَائِرِ عَلَى اخْتِصَارٍ:

الشُّرْكُ الْأَكْبَرُ، الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ، الرِّبَاءُ، صَرْفُ أَيِّ عِبَادَةٍ لِغَيْرِ اللَّهِ^(٢)،
الْإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ^(٣).

الْعُصْبُ بِالْبَاطِلِ، الْحِفْدُ، الْحَسَدُ، الْكِبْرُ، الْعُجْبُ، الْخِيَلَةُ، الْغِشُّ،
النَّفَاقُ^(٤)، الْبَغْيُ، الْحُبُّ وَالْبُغْضُ فِي غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، الْإِعْرَاضُ عَنِ الْخَلْقِ
اسْتِكْبَارًا وَاحْتِقَارًا لَهُمْ، الْحَمِيَّةُ لِغَيْرِ دِينِ اللَّهِ، عَدَمُ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ، هَوَانُ
حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَوَامِرِهِ عَلَى الْإِنْسَانِ، اتِّبَاعُ الْهَوَى، الْإِعْرَاضُ عَنِ الْحَقِّ،
الْمَكْرُ، الْخِدَاعُ، إِرَادَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، مُعَانَدَةُ الْحَقِّ، سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ، سُوءُ
الظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ، عَدَمُ قَبُولِ الْحَقِّ إِذَا جَاءَ بِمَا لَا تَهْوَاهُ النَّفْسُ أَوْ جَاءَ عَلَى يَدِ
مَنْ تَكْرَهُهُ وَتُبْغِضُهُ، فَرَحُ الْعَبْدِ بِالْمَعْصِيَةِ، الْإِصْرَارُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، التَّهَاوُّنُ
بِالدُّنُوبِ الصَّغِيرَةِ، الْحَوْضُ فِيَمَا لَا يَغْنِي، الطَّمَعُ.

خَوْفُ الْفَقْرِ، سَخَطُ الْمَقْدُورِ، النَّظَرُ إِلَى الْأَغْنِيَاءِ وَتَعْظِيمُهُمْ لِغِنَاهُمْ،

(١) انْظُرْهَا فِي «الزَّوْاجِرِ» لِلْهَيْتَمِيِّ، وَ«الْكَبَائِرِ» لِلذَّهَبِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَغَيْرِهِمْ.

(٢) وَيَدْخُلُ فِي هَذَا: كُلُّ مَا كَانَ شِرْكًا أَكْبَرَ، أَوْ أَصْغَرَ، وَكَذَا مَا كَانَ شِرْكًا بِنَفْسِهِ، أَوْ
وَسِيلَةً إِلَى الشِّرْكِ.

(٣) وَيَدْخُلُ فِي هَذَا: كُلُّ مَا فِيهِ تَحْرِيفٌ، أَوْ تَكْيِيفٌ، أَوْ تَمَثِيلٌ، أَوْ تَغْيِيلٌ لِأَسْمَاءِ اللَّهِ
تَعَالَى وَصِفَاتِهِ.

(٤) وَيَدْخُلُ فِي هَذَا: النَّفَاقُ الْإِعْطَادِيُّ، وَالْعَمَلِيُّ

الاستهزاء بالفقراء لفقرهم، الحرص، التأنس في الدنيا والمباهاة بها، التزئ للخلقين بما يخرم التزئ به، المداينة بالباطل، حب المدح بما لا يفعله، الاشتغال بعبود الخلق عن عبود النفس، نسيان النعمة، ترك شكر النعم، استعمال النعم في منغصية الله، طلب الحمد لما يفعله من الطاعات، الرضا بالحياة الدنيا والطمأنينة إلیها، نسيان الله تعالى والدار الآخرة، الغضب للنفس والانتصار لها بالباطل.

* * *

الأمن من مكر الله بالاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة، اليأس من رحمة الله، القنوط من رحمة الله، تعلم العلم للدنيا، كتم العلم، عدم العمل بالعلم، الفتوى بغير علم، الاستخفاف بالعلماء، الكذب على الله تعالى، الكذب على رسول الله ﷺ، الكذب بعامة.

* * *

من سن سنة سيئة، ترك السنة النبوية، فعل البدعة، التكذيب بالقدر، عدم الوفاء بالعهد، محبة الظلمة أو الفسقة، بغض الصالحين، أذية أولياء الله ومعاداتهم، حب الكفار، بغض المسلمين، سب الدهر، التكلم بالكلمة من سخط الله ولا يلقي لها قائلها بآلا، كفران نعمة المحسن، الإعانة على الإثم والعذوان، بيع كتب أهل الأهواء والبدع، أو طبعها^(١).

(١) لا شك أن بيع أو طبع أو توزيع كتب أهل الأهواء والبدع الضالّة، يعد من التعاون على الإثم والعذوان، كما قال تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا عَلَى الْأَمْرِ وَالْمَنَافَةِ»، لذا فليحذر أولئك القوم - أصحاب المطابع والمكتبات - الذين استهوتهم التجارة، وحب الذم والذبتار في توزيع وطبع كتب أهل الباطل؛ لأن في ذلك صدا عن سبيل الله =

أَوْ مُطَالَعَتُهَا لِغَيْرِ قَصْدٍ شَرْعِيٍّ^(١)، بَيْعُ كُتُبِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالرَّذِيلَةِ، أَوْ طَبْعُهَا^(٢)، أَوْ مُطَالَعَتُهَا لِغَيْرِ قَصْدٍ شَرْعِيٍّ^(٣)، مُلَازِمَةُ الشَّرِّ وَالْفُحْشِ حَتَّى يَخْشَاهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ، الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بِالشَّمَالِ اسْتِكْبَاراً، التَّعَوُّطُ فِي ظِلِّ النَّاسِ وَطَرِيقِهِمْ، عَدَمُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبُؤْسِ أَوْ الْغَائِطِ.

تَعَالَى، وَمُصَادَمَةٌ لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، اللَّهُمَّ بَلِّغْتُ، اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ.

- تَبَيَّنَ: مِنَ الْمُسَيِّفِ بِمَكَانٍ أَنَّ هُنَالِكَ بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ قَدْ وَقَعُوا فِي أَخْطَاءٍ شَنِيعَةٍ (ذُرْنُ قَصْدٍ)، وَهَذَا عِنْدَ طَبَاعَةِ كُتُبِهِمُ السَّلَفِيَّةِ فِي مَطَابِعِ أَهْلِ الْكُفْرِ، أَوْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ كَالْبَاطِنِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ! هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مَطَابِعَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَائِمٌ سَوْفُهَا بِالْجُودَةِ وَالْإِمْتِنَانِ عَلَى نَحْوِ غَيْرِهِمْ أَوْ قَوْفِهِمْ... وَمَنْ أَرَادَ جَلِيَّةَ الْقَوْلِ؛ فَلْيَسْأَلْ عَنِ مِلِّي وَعَقَائِدِ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الْمَطَابِعِ الَّتِي ارْتَمَى فِي اخْضَاعِهَا أَكْثَرُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، فَلْيَحْذَرْ بَعْدَ هَذَا طَلَبَةَ الْعِلْمِ مِنَ الْمَبْلِيِّ أَوْ الرُّكُودِ إِلَى هَذِهِ الْمَطَابِعِ ذَاتِ الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ الْفَاسِدَةِ... وَفَقَّ اللَّهُ الْجَمِيعَ لِمَا يُجِبُّهُ وَيَرْضَاهُ.

(١) مُطَالَعَةُ كُتُبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ لَا يَجُوزُ مُطَالَعَتُهَا وَالنَّظَرُ فِيهَا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلْفِهَا؛ أَمَّا مَنْ أَرَادَ مِنْ مُطَالَعَتِهَا مَعْرِفَةً مَا عِنْدَ أَصْحَابِهَا مِنَ الشُّبُهَةِ وَالْإِيزَادَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَقُومَ بِالرَّدِّ عَلَيْهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنَ الْجِهَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعاً عَلَى الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ قَطُّ.

(٢) لَا شَكَّ أَنَّ بَيْعَ أَوْ طَبْعَ أَوْ تَوْزِيعَ كُتُبِ أَوْ صُحُفِ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالرَّذِيلَةِ يُعَدُّ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا عَلَى الْإِلَهِ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾، أَمَّا إِنْ سَأَلْتَ عَنْ تِلْكَمُ الْكُتُبِ الَّتِي تَسْعَى فِي نَشْرِ الْفَسَادِ وَالرَّذِيلَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَهِيَ كَثِيرَةٌ جِدّاً مَا بَيْنَ مَجَلَّةٍ، وَصَحِيفَةٍ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعْنَانُ عَلَى مَا يَصِفُونَ.

(٣) أَمَّا مُطَالَعَتُهَا وَالنَّظَرُ فِيهَا إِذَا كَانَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، وَبَيَانِ فَسَادِهَا وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا أَيْضاً مِنَ الْجِهَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعاً عَلَى الْعُلَمَاءِ وَطُلَّابِ الْعِلْمِ قَطُّ.

تَرَكَ شَيْءٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْوُضُوءِ، تَرَكَ شَيْءٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْغُسْلِ، كَشَفَ الْعَوْرَةَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، تَرَكَ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، تَعَمَّدُ تَرَكَ صَلَاةً مِنْ الصَّلَوَاتِ، تَرَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوَنًا، تَعَمَّدُ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ.

الْوَشْمُ وَطَلْبُ عَمَلِهِ، الْوَضْلُ وَطَلْبُ عَمَلِهِ، وَشَرُّ الْأَسْنَانِ وَطَلْبُ عَمَلِهِ، التَّمْيِضُ وَطَلْبُ عَمَلِهِ، الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي وَسُتْرِهِ، إِمَامَةُ الْإِنْسَانِ لِقَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، قَطْعُ الصَّفِّ، عَدَمُ تَسْوِيَةِ الصَّفِّ، مُسَابَقَةُ الْإِمَامِ، رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، إِنْقَادُ الشَّرْحِ عَلَى الْمَسَاجِدِ، اتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ أَوْثَانًا، سَفَرُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا بِطَرِيقٍ غَيْرِ مَأْمُونٍ، تَغْلِيقُ التَّمَائِمِ الْمُحَرَّمَةِ، تَرَكَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً مَعَ الْمُسْلِمِينَ، تَخْطِي الرِّقَابَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

لَيْسَ الْحَرِيرُ الصَّرْفُ لِلرَّجُلِ لِغَيْرِ عَذْرِ، لَيْسَ الرَّجُلُ الْخَاتَمَ مِنَ الذَّهَبِ، تَشَبُّهُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَتَشَبُّهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ، لَيْسَ الْمَرْأَةُ ثَوْبًا رَقِيقًا يَصِفُ بَشَرَتَهَا، لَيْسَ الْبُرْقُوعُ لِلْمَرْأَةِ كَزِينَةٍ وَافْتِنَانٍ^(١)، مِثْلُ الْمَرْأَةِ فِي مَشْيِهَا

(١) قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ أَكْثَرَ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ هَذِهِ الْأَيَّامِ - لِلْأَسَفِ - أَصْبَحْنَ الْعَوْنَةَ وَأَدَاءَ فِي أَيْدِي دُعَاةِ الْفَسَادِ وَالرَّذِيلَةِ (عُبَادِ الشَّهْوَةِ) يَوْمَ تَرَاهُنَّ يَتَسَابَقْنَ مُسْتَشْرِقَاتٍ بِلَا رِيَّةٍ أَوْ تَعْقِلُ لِكُلِّ مُوجِبَةٍ عَارِمَةٍ مَرْقُودَةٍ... فَهَآكَ مَثَلًا: لَيْسَ الْبُرْقُوعُ الْفَاتِنُ ١١، هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ رَجَالًا لِلْأَسَفِ لَا يَسْتَأْجِرُونَ فِي تَسْرِيبِ نِسَائِهِمْ وَبَنَاتِهِمْ فِي الْأَسْوَاقِ وَالطَّرِيقَاتِ وَهُنَّ مَتَزَيِّنَاتٌ بِعِبَائَاتٍ سَافِرَةٍ، وَبَرَاقِعَ وَاسِعَةٍ فَاتِنَةٍ. اللَّهُمَّ اهْدِ ضَالِّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ!

وإِمَائِهَا، طَوْلُ الإِزَارِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ خِيَلَاءَ، التَّبَحُّثُ فِي الْمَشْيِ.

قَوْلُ الْإِنْسَانِ إِثْرَ الْمَطَرِ مُطَرَّنًا يَنْوِي كَذَا، حَمْسٌ أَوْ لَفْظٌ أَوْ شَيْءٌ لِلْجَنِبِ
إِثْرٌ مُصِيبَةٌ، النَّبَاحَةُ عَلَى الْمَيْتِ، حَلَقٌ أَوْ نَتْفُ الشَّعْرِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، فِعْلٌ
الرَّقَى الشُّرْكِيَّةَ وَطَلَّهَا، كَرَاهَةُ لِقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

تَرَكُ الرِّكَاعَةَ، تَأْخِيرُ الرِّكَاعَةِ بَعْدَ وُجُوبِهَا لِغَيْرِ عُذْرٍ، جِبَايَةُ الْمُكُوسِ،
سُؤَالُ الْغَنِيِّ الصَّدَقَةَ طَمَعًا وَتَكْثُرًا، الْمَنُّ بِالصَّدَقَةِ، الْإِفْطَارُ فِي رَمَضَانَ بِغَيْرِ
عُذْرٍ، صَوْمُ الْعِبْدَيْنِ، تَرَكُ الْحَجِّ مَعَ الْقُدْرَةِ، فِعْلٌ مَحْظُورٌ مِنْ مَحْظُورَاتِ
الْحَجِّ، تَرَكُ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، قَتْلُ الْمُحْرِمِ الصَّيْدَ عَمْدًا، اسْتِحْلَالُ
الْبَيْتِ الْحَرَامِ، الْإِلْحَادُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ، قَطْعُ شَجَرِهَا، إِخَافَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
النَّبَوِيَّةِ، أَوْ إِزَادَةُ السُّوءِ بِهِمْ، إِخْدَاتٌ حَدِيثٌ فِيهَا، إِيْوَاءٌ مُخْدِتٌ فِيهَا، قَطْعُ
شَجَرِهَا.

الْمُثَلَّةُ بِالْحَيَوَانِ، اتِّخَاذُ الْحَيَوَانِ عَرَضًا، قَتْلُ الْحَيَوَانِ لِغَيْرِ الْأَكْلِ،
الدَّبْحُ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ، تَسْنِيْبُ السَّوَائِبِ، التَّسْمِيَةُ بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ، أَكْلُ الدَّمِ
الْمَسْفُوحِ، أَكْلُ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، أَكْلُ الْمَيْتَةِ، بَيْعُ الْحَرَامِ، أَكْلُ الرِّبَا، كِتَابَتُهُ،
شَهَادَتُهُ، الْإِعَانَةُ عَلَيْهِ^(١)، الْاِخْتِكَارُ، بَيْعُ الْعَنْبِ وَنَحْوِهِ مِنْ عُلِمَ أَنَّهُ يَغْضُرُ

(١) وَمِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الرِّبَا تَأْخِيرُ الْمَحَلَّاتِ أَوْ الْمَبَانِي لِلْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ، أَوْ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ
الْعَقَارَاتِ لِمَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهَا لِلرِّبَا.

خَنَرًا، بَيْعُ الرُّقِيقِ الْأَمْرَدِ مِمَّنْ عُلِمَ أَنَّهُ يَفْجُرُ بِهِ، وَيَبِيعُ الْأَمَةَ مِمَّنْ يَخْمِلُهَا عَلَى الْبِغَاءِ، بَيْعُ الْحَشَبِ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ آلَةً لَهُوَ، بَيْعُ جِهَازِ التَّلْفَازِ أَوْ الْمِذْيَاحِ أَوْ الْأَطْبَاقِ الْقَضَائِيَّةِ (الدُّشُر) مِمَّنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهَا فِي مُحَرَّمٍ^(١)، يَبِيعُ السِّلَاحَ وَقَتَ الْفِتْنَةِ، يَبِيعُ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي مُحَرَّمٍ.

النَّجَسُ، الْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، الشِّرَاءُ عَلَى شِرَاءِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، السَّوْمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، إِنْتَاقُ السَّلْعَةِ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ، الْبَحْسُ فِي الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا، الْقَرْضُ الَّذِي يَجُرُّ نَفْعًا، الْاسْتِدَانَةُ مَعَ يَبَّةٍ عَدَمِ الْوَفَاءِ، مَظْلُ الْعَنِيِّ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، إِنْتَاقُ مَالٍ وَلَوْ فِلْسًا فِي

(١) وَقَدْ قَالَ بِتَحْرِيمِ (الدُّشُر) جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخَانِ: مُحَمَّدُ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْجَبْرِينُ.

وَهَذَا بَعْضُ نَصِّ كَلَامِ شَيْخِنَا الْعُثَيْمِينِ حَوْلَ (الدُّشُر): قَالَ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ...» وَعَلَى هَذَا فَمَنْ مَاتَ وَقَدْ خَلَّتْ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا مِنْ صُحُونِ الْاسْتِقْبَالِ (الدُّشُر) فَإِنَّهُ قَدْ مَاتَ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، وَسَوْفَ يُحَرَّمُ مِنَ الْجَنَّةِ. كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَلِهَذَا نَقُولُ إِنَّ أَيَّ مَعْصِيَةٍ تَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا (الدُّشُر) الَّذِي رَكِبَهُ الْإِنْسَانُ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ وَرَعًا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ وَكَثُرَتِ الْمَعَاصِي... اخَذَ... اخَذَ... اخَذَ... فَإِنَّ إِيَّاهَا سَتَبُوهُ بِهِ، وَسَوْفَ يَجْعَلُ عَلَيْكَ بَعْدَ مَوْتِكَ... انْتَهَى. كَتَبَهُ الْعُثَيْمِينُ بِتَارِيخِ ١٤١٧/٣/٢٨ هـ.

وَهَذَا بَعْضُ نَصِّ كَلَامِ شَيْخِنَا الْجَبْرِينِ: «... فَإِنَّهُ حَرَامٌ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ، وَالِدَّاعِيَةُ لَهُ وَإِزَادَةُ وَنَشْرُهُ، لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَلِكُونِهِ يَتَعَاطَى فِعْلًا يَجُرُّ إِلَى الْفَسَادِ، فَتَهْبُطُ بِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَّبِعَهُ عَنِ الشُّرُورِ وَأَسْبَابِهَا وَيَنْجُو بِتَقْوَاهُ. انْتَهَى. وَكَتَبَهُ الْجَبْرِينُ بِتَارِيخِ ١٤١٢/١١/١٥ هـ.

مُحَرَّمٍ، إِذْءَاءِ الْجَارِ، تَغْيِيرُ مَنَارِ الْأَرْضِ، خِيَانَةُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ لِشَرِيكِهِ أَوْ الْوَكِيلِ لِمَوْكِلِهِ، الْإِفْرَارُ لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ كَذِباً أَوْ جَحْدُهُ كَذَلِكَ.

تَرَكُ إِفْرَارِ الْمَرِيضِ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدُّيُونِ، الْإِفْرَارُ بِنَسَبِ كَذِباً أَوْ جَحْدُهُ كَذَلِكَ، الْعَضْبُ، تَأْخِيرُ أَجْرَةِ الْأَجِيرِ أَوْ مَنَعُهُ مِنْهَا، الْبِنَاءُ بِعَرَفَةٍ أَوْ مُزْدَلِفَةٍ أَوْ مَنَى مِنْ غَيْرِ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، الْاسْتِيْلَاءُ عَلَى مَاءٍ مُبَاحٍ وَمَنَعُهُ ابْنَ السَّبِيلِ، الْاسْتِيْلَاءُ عَلَى الْأَرْضِ الْمَوَاتِ عُنْوَةً لِيُغْرَضَ بِبَيْعِهَا لِلنَّاسِ^(١)، مُخَالَفَةُ شَرْطِ الْوَاقِفِ، التَّصَرُّفُ فِي اللَّقْظَةِ قَبْلَ اسْتِنْفَاءِ شَرَائِطِ تَعْرِيفِهَا، الْإِضْرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ.

التَّبَلُّ، إِدَامَةُ النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّاتِ^(٢)، النَّظَرُ إِلَى الْمَحَارِمِ بِشَهْوَةٍ، النَّظَرُ إِلَى الْأُمُودِ بِشَهْوَةٍ، الْخُلُوءُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ مُحَرَّمٍ، الْخُلُوءُ بِالْأُمُودِ مَعَ خَوْفِ فِتْنَةٍ، الْغَيْبَةُ، التَّنَازُلُ بِالْأَلْقَابِ، السُّخْرِيَّةُ وَالِاسْتِهْزَاءُ بِالْمُسْلِمِ، النَّيْمَةُ، كَلَامُ ذِي الْوَجْهَيْنِ، الْبَهْتُ، عَضْلُ الْوَلِيِّ مُوَلِّيَّتُهُ عَنِ النِّكَاحِ، الْخِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، تَخْيِيبُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، عَقْدُ الرَّجُلِ عَلَى مُحَرَّمٍ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ وَإِنْ لَمْ يَطَأْ، الْمُحَلَّلُ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ، إِفْشَاءُ الرَّجُلِ سِرَّ

(١) وَذَلِكَ مَا نِئِلَ فِيمَنْ يَمُدُّ يَدَ الظُّلَمِ إِلَى أَرْضِي اللَّهِ الشَّاسِعَةِ، ثُمَّ يَقُومُ بِإِحْيَائِهَا - رَعَمُوا - فَمَا يَلْبَثُ جِنًا حَتَّى يَقُومَ بِبَيْعِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى صُورَةِ مُحْطَطَاتٍ!! نَعَمْ؛ إِنَّهُمْ يَفْعَلُهُمْ هَذَا لَمْ يُحْيُوا مَوَاتًا؛ بَلْ أَمَاتُوا الْأَحْيَاءَ وَالْحَيَاءَ (حَيَاةُ الْمُسْلِمِينَ، وَحَيَاءُ الْغَاصِبِينَ)!

(٢) وَهَذَا مَا نِئِلَ أَيْضًا فِي مُشَاهَدَةِ الْأَقْلَامِ الَّتِي يَتَخَلَّلُهَا النِّسَاءُ سَوَاءً فِي (التَّنْفَارِ) أَوْ غَيْرِهَا

زَوْجَتِهِ، إِيْتَانُ الزَّوْجَةِ أَوْ السَّرِيَّةِ فِي دُبْرِهَا، فَعَلُ قَوْمٍ لَوْطٌ، إِيْتَانُ الْبَهَائِمِ، عَدَمُ الْوَفَاءِ بِصَدَاقِ الْمَرْأَةِ، تَصْوِيرُ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ، تَرْجِيحُ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ عَلَى الْأُخْرَى ظُلْمًا وَعُدْوَانًا، مَنَعَ الزَّوْجَ حَقًّا مِنْ حُقُوقِ زَوْجَتِهِ الْوَاجِبَةِ لَهَا، ضَرَبَ الزَّوْجَةَ ضَرْبًا مُبْرَحًا.

التَّهَاجُرُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِعَبْرِ عَرَضٍ شَرْعِيٍّ، التَّدَابُّرُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، التَّشَاخُصُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

خُرُوجُ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِهَا مُتَعَطِّرَةً مُتَزَيَّنَةً وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ، خُرُوجُ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِهَا بِلِبَاسٍ زَيْنَةٍ وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ^(١)، نُسُورُ الْمَرْأَةِ، الدِّيَانَةُ^(٢)، الْقِيَادَةُ بَيْنَ

(١) أَيُّ: خُرُوجُهَا مِنْ مَنْزِلِهَا وَقَدْ سَتَرَتْ زَيْنَتَهَا الدَّاخِلِيَّةَ بِزَيْنَةٍ خَارِجِيَّةٍ! مِثْلُ لِبَاسِ الْعَبَائِدِ الْمُطْرَزَةِ وَالْمُرْكَشَةِ، وَالضَّبَقَةِ، وَالْمُمُوجَةِ بِالْأَلْوَانِ، وَالْبَرَاقِعِ الْفَاتِنَةِ فِي تَقْطِيعِهَا وَأَحْجَامِهَا كُلُّ هَذَا مِنْهَا يَلْقَبُ الْأَنْظَارَ وَإِنَارَةَ الْفِتْنَةِ... إلخ.

(٢) وَلِلدِّيَانَةِ صُورٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: رَضَى الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ الرُّنَا، أَوْ الْإِخْتِلَاطَ بِالرُّجَالِ، أَوْ خُرُوجَهَا مِنْ بَيْتِهَا بِزَيْنَةٍ كَلْبَسِ عِبَاءَةٍ أَوْ بُرْقِعٍ فَاتِنَيْنِ، أَوْ رِضَاهُ بِخُرُوجِهَا مُتَعَطِّرَةً بَيْنَ الرُّجَالِ، أَوْ خُرُوجِهَا بَيْنَ الرُّجَالِ كَاشِفَةً شَعْرَهَا أَوْ ذِرَاعَيْهَا أَوْ سَاقَيْهَا، أَوْ مَا فِيهِ فِتْنَةٌ، أَوْ رَضَى الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ الْغِنَاءَ بَيْنَ الرُّجَالِ، وَكَذَا الرُّقْصَ، أَوْ جَلْبَ آلَاتِ الْفَتَنِ وَالْمُجُونِ فِي بَيْتِهِ كَتَلْفَازٍ، أَوْ مُسْحَلٍ، أَوْ مِذْيَاحٍ، أَوْ فِلْدُوٍّ، أَوْ طَبَقِ قَصَائِيٍّ، أَوْ إِنْزِنَتْ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَهُ يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي (غِنَاءِ سَائِرٍ، أَوْ تُمَثِيلَاتٍ مَا جِنَةٍ) يُتْرَانِ الشُّهُوةَ.

وَكَذَا مِنْ صُورِ الدِّيَانَةِ مَنْ لَهُ وَلَدٌ أَمْرَدٌ: فَبَرَضَى لَهُ الْخَلْوَةَ مَعَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ فَاجِرٌ، أَوْ يَرْضَى بِظُهُورِهِ عَلَى زَيْنَةٍ فَاتِنَةٍ كَلْبَسِ ضَبَقٍ، أَوْ لِبَاسٍ مُبْهَرَجٍ، أَوْ قَصَاصٍ فَاتِنَةٍ، أَوْ حَرَكَاتٍ مُكْسَرَةٍ، أَوْ مَا فِيهِ إِتَارَةٌ لِلشُّهُوةِ.

الرَّجَالِ، الْقِيَادَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ، الْقِيَادَةُ بَيْنَ الْمُردِّ، الْإِيْلَاءُ مِنَ الزَّوْجَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، الظَّهَارُ.

قَذْفُ الْمُحْصَنِ أَوْ الْمُحْصَنَةِ، سَبُّ الْمُسْلِمِ، الْاِسْتِطَالَةُ فِي عِرْضِ الْمُسْلِمِ، لَعْنُ الْوَالِدَيْنِ بِتَسْبِيبِ أَوْ غَيْرِهِ، لَعْنُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ، تَبَرُّؤُ الْإِنْسَانِ مِنَ الْاِنْتِسَابِ إِلَى وَالِدِهِ، الْاِنْتِسَابُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، الطُّعْنُ فِي النَّسَبِ الثَّابِتِ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ، خُرُوجُ الْمُعْتَدَةِ مِنَ الْمَسْكَنِ الَّذِي يَلْزُمُهَا مُلَازِمَتُهُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِغَيْرِ عُدْرٍ شَرْعِيٍّ، عَدَمُ إِحْدَادِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَطْعُ الْأَمَةِ قَبْلَ اسْتِبْرَاقِهَا، إِضَاعَةُ الرَّجُلِ أَهْلَ بَيْتِهِ، عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، قَطْعُ الرَّحِمِ، تَوَلَّى الْإِنْسَانُ غَيْرَ مَوَالِيهِ، إِفْسَادُ الْقِرْنِ عَلَى سَيِّدِهِ، إِبَاقُ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ، اسْتِخْدَامُ الْحُرِّ وَجَعْلُهُ رَقِيقًا، امْتِنَاعُ الْقِرْنِ مِمَّا يَلْزُمُهُ مِنْ خِدْمَةِ سَيِّدِهِ، امْتِنَاعُ السَّيِّدِ مِمَّا يَلْزُمُهُ مِنْ مُؤَنَةِ قَنْهَ، تَكْلِيفُ السَّيِّدِ رَقِيقَهُ عَمَلًا لَا يُطِيقُهُ، الضَّرْبُ عَلَى الْوَجْهِ.

التَّخْرِيشُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ، التَّخْرِيشُ بَيْنَ بَنِي آدَمَ^(١)، قَتْلُ الْمُسْلِمِ الذَّمِّيِّ الْمَغْضُومِ عَمْدًا، قَتْلُ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ، الْإِعَانَةُ عَلَى الْقَتْلِ الْمَحْرَمِ، إِيْدَاءُ

(١) وَهَذَا صَائِرٌ فِي إِقَامَةِ مَا يُسَمَّى بِـ «الْمُصَارَعَةِ الْحُرَّةِ»، سَوَاءَ كَانَتْ مُصَارَعَةً حُرَّةً، أَوْ كَرَانِيَةً، أَوْ نِيْكَوْنُلُو... أَوْ كُلُّ مَا فِيهِ إِيْدَاءُ لَيْسَ لَهُ مُبَرَّرٌ شَرْعِيٌّ؛ خِلَافًا لِمُصَارَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِرُكَاثَةٍ، فَهَذَا فِيهِ مَصَالِحُ شَرْعِيَّةٌ مَغْلُومَةٌ لَا تَحْفَى، أَمَّا مَا يَخْصُلُ فِي تِلْكَ الْمُصَارَعَاتِ آفَةُ الذَّكْرِ فَلَا يَحْفَى: ضَرْبٌ مُبْرَحٌ، وَجَعْدٌ ذَوِيْنٌ، وَتَنَافُسٌ مَنْقُوتٌ، وَيَغْضَاءُ نِتْنَةٌ، وَنَعْرَاتٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَغُرْيٌ سَافِرٌ، وَصِيَاحٌ لِلْأَمْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ، وَصَدٌّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَهْوٌ قَاسِدٌ، وَشَجَاعَةٌ بَارِدَةٌ، وَعُلُوٌّ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقٍّ... إلخ.

المُسْلِمِينَ، تَرْوِغَ الْمُسْلِمِ، الْإِشَارَةُ بِسِلَاحٍ عَلَى الْمُسْلِمِ.

فَعَلُ السُّحْرِ وَطَلْبُهُ، الْكُهَانَةُ وَطَلْبُهَا، الْعِرَافَةُ وَطَلْبُهَا، الطَّيْرَةُ وَطَلْبُهَا،
الطَّرِيقُ وَطَلْبُهُ، التَّنَجِّيمُ وَطَلْبُهُ، الْعِيَافَةُ وَطَلْبُهَا، إِيْيَانُ الْكُهَّانِ وَالْعَرَّافِينَ
وَنَحْوِهِمْ.

الْبَغْيُ، نَكْتُ بِنَعَةِ الْإِمَامِ، تَوَلَّى جَائِرٌ أَوْ قَاسِىٌ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ
الْمُسْلِمِينَ، عَزَلَ الصَّالِحِ وَقَوْلِيَّةٌ مَنْ هُوَ دُونُهُ، جَوْرُ الْإِمَامِ وَنَحْوِهِ وَغَشُّهُ
لِرَعِيَّتِهِ، اخْتِجَابُ الْإِمَامِ عَنْ قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ، الظُّلْمُ، خُذْلَانُ
الْمَظْلُومِ مَعَ الْمَقْدِرَةِ عَلَى نُصْرَتِهِ، التَّعَاوُنُ عَلَى الظُّلْمِ، إِيْوَاءُ الْمُخْذِلِينَ.

قَوْلُ إِنْسَانٍ لِمُسْلِمٍ يَا كَافِرُ وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لِيَذَلِكَ، الشَّفَاعَةُ فِي حَدٍّ مِنْ
حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، هُنَاكَ الْمُسْلِمُ أَوْ تَتَّبِعْ عَوْرَاتِهِ، انْتِهَاكُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي
الْخُلُوةِ، الْمُدَامَتُ فِي إِقَامَةِ الْحُلُودِ.

الزَّنا، مُسَاحَقَةُ النِّسَاءِ، نِكَاحُ الْمُتَنَعَةِ، الشُّغَارُ، السَّرِقَةُ، قَطْعُ الطَّرِيقِ،
شُرْبُ الْخَمْرِ، حَمْلُهُ وَطَلْبُ حَمْلِهِ لِنَحْوِ شَارِيهِ، سَقْيُهُ وَطَلْبُ سَقْيِهِ، بَيْعُهُ،
شِرَاؤُهُ، أَكْلُ الْحَشِيشَةِ، تَعَاطِي الْمُخْذِرَاتِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، الصِّيَالُ عَلَى
مَغْصُومٍ، النَّظَرُ مِنْ نَحْوِ ثَقْبٍ ضَيِّقٍ فِي دَارٍ غَيْرِهِ، التَّسْمُعُ إِلَى حَدِيثِ
قَوْمٍ يَكْرَهُونَ الْإِطْلَاعَ عَلَيْهِ، التَّجَسُّسُ، تَرْكُ خِتَانِ الرَّجُلِ.

تَرْكُ الْجِهَادِ عِنْدَ تَعْيِيهِ، تَرْكُ الْمُسْلِمِ الْعَزِيمَةَ عَلَى الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ، تَرْكُ النَّاسِ الْجِهَادَ مِنْ أَضْلَاهِ، تَرْكُ أَهْلِ الْإِفْلِيمِ تَحْصِينَ ثُغُورِهِمْ، تَرْكُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، تَرْكُ رَدِّ السَّلَامِ، مَحَبَّةُ الْإِنْسَانِ أَنْ يَقُومَ النَّاسُ لَهُ افْتِخَارًا أَوْ تَعَاظُمًا، الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ، الْفِرَارُ مِنَ الطَّاعُونِ، الْغُلُولُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، الْعَذْرُ، الدَّلَالَةُ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، اتِّخَاذُ نَحْوِ الْخَيْلِ تَكْبَرًا، الْمُقَامَرَةُ، تَرْكُ الرَّمْيِ بَعْدَ تَعْلِيمِ رَغْبَةٍ عَنْهُ.



الاسْتِهْزَاءُ بِالذِّنِّ^(١)، الْيَمِينُ الْعَمُوسُ، الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ، الْحِلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢)، قَوْلُ بَعْضِ الْمُجَازِفِينَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا كَافِرٌ أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، عَدَمُ الْوَفَاءِ بِالتَّنْذِرِ، تَوَلِيَةُ الْقَضَاءِ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْجَوْرَ، الْقَضَاءُ

(١) اِخْلَمَ مَدَائِي اللَّهِ وَإِيَّاكَ؛ أَنَّ الاسْتِهْزَاءَ بِشَيْءٍ مِنَ الدِّينِ كُفْرٌ بِاللَّهِ، وَخُرُوجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يُعَذَّرُ صَاحِبُهُ سَوَاءً كَانَ قَاصِدًا أَوْ هَازِلًا؛ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ كَافَّةً، خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ الْجَهْمِيَّةُ وَغَلَاةُ الْمُرْجِيَّةِ، فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ؛ لِذَا لَا تَقْتَرِ أَخِي الْمُسْلِمُ مِمَّا يَنْفَعُهُ وَيُرَوِّجُهُ أَعْدَاءُ الدِّينِ أَوْ أَقْرَابُ الْإِغْلَامِ وَقَرَابَتُهُ الْفَضَائِلَاتِ؛ بِأَنَّ الاسْتِهْزَاءَ لَا يَظُنُّ فِي عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِ وَلَا يَكْفُرُ بِسَبَبِهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ صَاحِبٌ صَلَوةٍ وَحَيَاةٍ...

وَالْإِسْتِهْزَاءُ بِالذِّنِّ صَوْرٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: التَّغَنِّي بِالْقُرْآنِ عَلَى أَنْعَامِ الْمُوسِيقَى، أَوْ مَسَارِحِ الْغِنَاءِ - عِيَادًا بِاللَّهِ - وَهَذَا لِلْأَسَفِ قَدْ انْتَشَرَ فِي عَصْرِنَا عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنْ أَتْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَكَلَّا التُّكْتُ وَالطَّرْفُ عَلَى الصَّالِحِينَ، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ إِلَى خَيْرٍ مَا ذُكِرَ.

(٢) مِثَالُهُ: الْحِلْفُ بِالْأَمَانَةِ، أَوْ بِالشَّرَفِ، أَوْ بِحَيَاةٍ فُلَانٍ، أَوْ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَنَحْوِهَا، أَوْ بِالطَّلَاقِ، أَوْ بِالْحَرَامِ، أَوْ بِرَأْسِ فُلَانٍ، أَوْ بِالنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ بِجَاهِهِ... إلخ.

بِجَهْلٍ، إِعَانَةُ الْمُبْطِلِ عَلَى بَاطِلِهِ، إِرْضَاءُ النَّاسِ بِمَا يُسْخِطُ اللَّهَ تَعَالَى، أَخْذُ الرُّشُوءِ وَإِعْطَاؤُهَا بِبَاطِلٍ، السَّعْيُ فِيهَا بَيْنَ الرَّأْسِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ، قَبُولُ هَدَايَا الْعَمَالِ، الْخُصُومَةُ بِبَاطِلٍ، الْمِرَاءُ وَالْجِدَالُ الْمَذْمُومُ، جَوْرُ الْقَاسِمِ فِي قِسْمَتِهِ، شَهَادَةُ الزُّورِ وَقَبُولُهَا، كَتَمُ الشَّهَادَةِ بِلاَ حُذَرٍ، الْكَذِبُ الَّذِي فِيهِ إِضْرَارٌ.

الْجُلُوسُ مَعَ أَهْلِ الْفُسْقِ حَالٌ فَسَقِهِمْ إِنْسَاساً لَهُمْ، اللَّعِبُ بِالنُّزْدِ، اللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ وَالْقِمَارِ، الْأَلْعَابُ الرِّيَاضِيَّةُ إِذَا صَدَّتْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ لَا سِبَّماً كُرَّةُ الْقَدَمِ^(١).

ضَرْبٌ وَتَرٍ وَاسْتِمَاعُهُ، تَرْمِيرٌ بِمِرْمَارٍ وَاسْتِمَاعُهُ، ضَرْبٌ أَوْ سَمَاعٌ

(١) لَا شَكَّ أَنَّ كُرَّةَ الْقَدَمِ فِي طَرِيقِهَا الْأَخِيرِ، قَدْ أَخَذَتْ مَنَعَى وَاصِحاً، لَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ ذِي عَيْنٍ، حَيْثُ اكْتَنَفَتْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ مَا بَيْنَ وَلَايَ وَبَرَاءِ لِعَبْرِ اللَّهِ، وَحُبُّ وَتَغَضُّ لَأَجْلِ أَلْوَانِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَتَبْيِيدُ لِلْأَوْقَاتِ وَالطَّلَاقَاتِ، وَإِشْغَالِ النَّاشِئَةِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَايِدَةٌ، وَإِضَاعَةُ لِلْأَمْوَالِ، وَصَدُّ عَنْ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ اللَّهِ، وَزَرْعُ الْبَغْضَاءِ وَالْعَدَاوَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِثَارَةُ التُّغْرَاتِ الْوَلَطِيَّةِ، وَهَبِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالتَّشْبِيهِ بِرِجَالِ الْكُفْرِ، وَالتَّصْفِيَةِ، وَالتُّغْرِيدِ، وَالصَّنِيحَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَغِشُّ النَّاشِئَةِ بِتَحْمِيلِ الْفَوْرِ وَالظُّهْرِ وَالشُّهُرَةِ عَنْ طَرِيقِ الْكُرَّةِ... إلخ.

لَفَائِدَةٌ: كَمَا أَنَّ هُوَ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ قَدْ قُتِمَتْ بِإِخْرَاجِ كِتَابٍ وَأَفِ مَسْتَقْصٍ لِمَبَاحِثِ كُرَّةِ الْقَدَمِ، وَالْأَلْعَابِ الرِّيَاضِيَّةِ، سَوَاءٌ فِي ذِكْرِ الْأَوَّلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِهَا، أَوْ تَارِيخِ نَشُوءِهَا، أَوْ كُتُبِ الشُّبُوهِ الَّتِي يَتَعَمَّدُ أَصْحَابُهَا عَلَيْهَا، وَتَحْمِيلِ ذَلِكَ مِنَ الْمَبَاحِثِ التَّحْقِيقِيَّةِ تَحْتَ هُنَوَانِ «حَقِيقَةُ كُرَّةِ الْقَدَمِ»، وَاللهُ أَسْأَلُ الْإِخْلَاصَ فِي

الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ

المُوسِيقَى بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا^(١)، التَّشْبُثُ بِغُلَامٍ وَلَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، التَّشْبُثُ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ بِفَحْشٍ، الشَّعْرُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى هَجْوِ الْمُسْلِمِ، الشَّعْرُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى فُحْشٍ أَوْ كَذِبٍ، الشَّعْرُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْإِطْرَاءِ بِمَا لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِهِ، الدَّعْوَةُ إِلَى الشَّعْرِ النَّبِطِيِّ^(٢)، تَرْكُ التَّوْبَةِ مِنَ الْكَبِيرَةِ، بُغْضُ الْأَنْصَارِ، شَتْمُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَنْظُومَةِ الْكَبَائِرِ.



(١) انْظُرْ كِتَابَ «الرَّيْحَ الْقَاصِفَ عَلَى أَهْلِ الْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ» لِلْمَوْلَفِ فَقَبْلَهُ أَدْلَةٌ تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى.

(٢) مَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى نُسُوءِ الشَّعْرِ النَّبِطِيِّ، وَخُطُوبَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَثَارِهِ عَلَى النَّاسِ، مَعَ كَشْفِ سَبِّهِ عُنَاقِ النَّبِطِيِّ، فَلْيَنْظُرْ كِتَابَ «كَفِّ الْمُخْطِئِ عَنِ الدَّعْوَةِ إِلَى الشَّعْرِ النَّبِطِيِّ» لِلْمَوْلَفِ.

الفصل الثاني

آثار المعاصي

لَا شَكَّ أَنَّ لِلْمَعَاصِي آثَارًا وَخِيَمَةً كَثِيرَةً عَلَى مُرْتَكِبِهَا، وَعَلَى أَهْلِهِ، وَأُمَّتِهِ، وَكَذَا عَلَى الْأَرْضِ، وَالسَّمَاءِ، وَالْدُّوَابِّ، وَالْأَنْعَامِ، وَالطَّيْرِ، وَالْوُحُوشِ وَغَيْرِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١].

وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ فَقَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاحُ مِنْهُ؟ قَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ، وَالْبِلَادُ، وَالشَّجَرُ، وَالذُّوَابُ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَالْمَعَاصِي إِذَا فُعِلَتْ أَفْسَدَتْ عَلَى الْعَاصِي كَثِيرًا مِنْ أُمُورِهِ، وَأَفْسَدَتْ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا رُبِّيتْ وَلَمْ تُنْكَرْ وَلَمْ تُغَيَّرْ، كَمَا سَبَّهَ الرَّسُولُ ﷺ الْجَمَاعَةَ الْمُسْلِمَةَ بِالسَّفِينَةِ الَّتِي يُرِيدُ بَعْضُ أَهْلِهَا أَنْ يَخْرِقُوا فِي نَصِيبِهِمْ خَرْقًا حَتَّى لَا يُؤْذُوا غَيْرَهُمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ تَرَكُوهُمْ وَشَأْنَهُمْ هَلَكُوا وَهَلَكُوا جَمِيعًا! وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا جَمِيعًا^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٢/١١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (٩٥٠).

(٢) هَذَا مَعْنَى حَدِيثِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٤/٥)، ٢١٦.

وَقَبْلَ الشُّرُوعِ فِي ذِكْرِ بَعْضِ هَذِهِ الْأَثَارِ السَّيِّئَةِ هُنَا؛ أَحَبُّبُنَا أَنْ نَقِفَ مَعَ
بَعْضِ حَالِ السَّلَفِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تُجَاهَ الْمَعَاصِي!

فَهَاكَ أَخَا الْإِسْلَامِ: نَتَمَّا مِنْ سَبْرِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مَعَ خَوْفِهِمْ مِنْ اللَّهِ
تَعَالَى وَمِنْ سُوءِ عِقَابِهِ مَعَ عِلْمِكَ أَنَّ هُمْ الْقَوْمُ^(١)!

كَانَ يَقُولُ أَبُو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: «إِنْ أَشَدَّ مَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
أَنْ يُقَالَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ قَدْ عَلِمْتَ فَكَيْفَ عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟».

(١) قُلْتُ: إِنَّ الْكَلَامَ عَنِ الذُّنُوبِ وَأَخْطَارِهَا، وَالْعُقُوبَاتِ وَأَثَارِهَا، وَالْقُلُوبِ وَأَقْسَامِهَا،
وَالْأَدْوَاءِ وَأَدْوَانِهَا... مِنَ الْمَكَانَةِ بِعَظِيمٍ؛ كَيْفَ لَا؟ وَهِيَ مَوْتُ الْقُلُوبِ إِذَا
اسْتَحْكَمَتْ، وَالْحَوَظُ بَعْدَ الْكَوْرِ إِذَا أَظْلَمَتْ! فَعِنْدَ هَذَا كَانَ الْكَلَامُ عَنْهَا لَيْسَ مِنَ
السَّهْلِ بِمَكَانٍ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْحَدِيثَ عَنْهَا لَا يُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ وَلَوْ غَلَا شَأْنُهُ؛
بَلْ دُونَهَا خَرَطَ الْفِتَادُ؛ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ وَاصْطَفَاهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْجَهَادَةِ الَّذِينَ هُمْ
أَطْبَاءُ الْقُلُوبِ، وَبَلَسَمُ الْجِرَاحِ، يَوْمَ تَرَاهُمْ يَدْخُلُونَ بِكَلَامِهِمْ إِلَى الْقُلُوبِ بِلا
اسْتِثْنَاءٍ، وَيَعْرِفُونَ الدَّاءَ قَبْلَ الدَّوَاءِ، فَعِنْدَ هَذَا أَجَلْتُ بِصِرِّي هُنَا وَمَتَاكَ عَسَانِي أَقْعُ
عَلَى مَنْ يَكْفِيْنِي فَتَحَ الْبَابَ، وَمَوْوَنَةَ الْفِتَادِ، فَلَيْسَ لِي مِنَ الْخَوْلِ وَالْقُوَّةِ شَيْءٌ مِنَ
الْخَبِيرَةِ وَالْإِزْشَادِ؛ حَتَّى إِذَا أَحَدَثَنِي الْخَبِيرَةُ وَالْإِزْدَادُ؛ عِنْدَهَا كَانَ مَا كَانَ يَوْمَ فَتَحَ اللَّهُ
عَيْنِي عَلَى عِلْمٍ مِنَ الْأَعْلَامِ؛ كَانَ اللَّهُ اصْطَفَاهُ لِعَلْبِ الْقُلُوبِ، وَمَعْرِفَةِ مَدَاخِلِ
الذُّنُوبِ، فَمَنْ قَرَأَ كُتُبَهُ عِلِمَ مَا أَقُولُ، إِنَّهُ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ، صَاحِبُ الْقَلَمِ الْإِيمَانِيِّ،
شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَتَلْمِيزُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْفَيْمِ ابْنِ الْفَيْمِ، مَنْ قَامَتْ سُوقُ كُتُبِهِ فِي كُلِّ
مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَتَنَاقَلَهَا الْأَصَاغِرُ عَنِ الْأَكَابِرِ إِنَّهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ فَيْمِ
الْحَوْزِيِّ رحمته الله (٧٥١)، وَعِنْدَمَا نَظَرْتُ فِي مَجْمُوعِ كُتُبِهِ كُنِي اسْتَحْلِصَ مِنْهَا مَا نَحْنُ
بِصَدِيدِهِ؛ تَحَبَّرْتُ لِكَثْرَتِهَا وَنَفَاسَتِهَا! فَعِنْدَ ذَلِكَ اكْتَفَيْتُ بِكِتَابِ «الدَّاءِ وَالْدَّوَاءِ» لَهُ،
حَيْثُ أَخَذْتُ مِنْهُ مَا يَغْنِينُنَا فِي هَذَا الْبَابِ، مَعَ الْخِصَارِ، وَتَصَرُّفِ، وَزِيَادَاتِ فَرَضَهَا
الْبَحْثُ!

وَكَانَ يَقُولُ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَنْتُمْ لَأَقُونَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَمَّا أَكَلْتُمْ طَعَامًا عَلَى شَهْوَةٍ، وَلَا شَرِبْتُمْ شَرَابًا عَلَى شَهْوَةٍ، وَلَا دَخَلْتُمْ بَيْتًا تَسْتَظِلُّونَ فِيهِ، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى الصَّعِيدِ تَضْرِبُونَ صُدُورَكُمْ، وَتَبْكُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي شَجَرَةٌ تُغْضَدُ، ثُمَّ تُؤْكَلُ»^(١) أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ.

وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﷺ كَانَ أَسْفَلَ عَيْنَيْهِ مِثْلُ الشَّرَاكِ الْبَالِي مِنَ الدَّمْعِ^(٢)!

وَكَانَ أَبُو دَرٍّ ﷺ يَقُولُ: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ شَجَرَةً تُغْضَدُ، وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أُخْلَقْ، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ فَقَالَ: عِنْدَنَا عِزٌّ نَحْلِبُهَا، وَحُمْرٌ نَنْقُلُ عَلَيْهَا، وَمُحَرَّرٌ يَخْلُمُنَا، وَفَضْلٌ عَبَاءَةٌ، وَإِنِّي أَخَافُ الْحِسَابَ فِيهَا»^(٣) أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ.

وَقَرَأَ تَمِيمُ الدَّارِيُّ ﷺ لَيْلَةَ سُورَةِ الْجَانِيَةِ فَلَمَّا أَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْزِلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الجانية: ٢١]، جَعَلَ يَرُدُّدُهَا، وَيَبْكِي حَتَّى أَضْبَحَ^(٤) أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ﷺ: «وَدِدْتُ أَنِّي كَبِشٌ فَذَبَحَنِي أَهْلِي، وَأَكَلُوا لَحْمِي، وَحَسَوَا مَرَقِي»^(٥).

وَهَذَا بَابٌ يَطْلُونَ تَتَبَعُهُ، قَالَ الْبُخَارِيُّ ﷺ فِي صَحِيحِهِ: «بَابُ خَوْفِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ (٤٨/٢)، وَ«الْحِلْيَةُ» لِأَبِي نُعَيْمٍ (٦٠/١).

(٢) انْظُرْ: «صِفْوَةُ الصَّفْوَةِ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (٧٥٦/١).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ ص (١٨٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ ص (٢٣٠).

(٥) انْظُرْ: «الدَّاءُ وَاللَّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١١١).

الْمُؤْمِنِ أَنْ يَخْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ^(١).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التِّيمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا»^(٢) أَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيْمَانٍ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ»^(٣).

وَيُذَكِّرُ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا خَافَهُ - أَيُّ اللَّهِ - إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»^(٤).

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ لِحَدِيقَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنْشُدْكَ اللَّهَ هَلْ سَمَّانِي لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ بَعْغِي: فِي الْمُنَافِقِينَ! فَيَقُولُ: لَا، وَلَا أَرْكِي بَعْدَكَ أَحَدًا»^(٥).

فَلَنَرْجِعَ إِلَى مَا كُنَّا فِيهِ مِمَّا ذَكَّرْنَا مِنْ ذِكْرِ دَوَاءِ الدَّاءِ الَّذِي إِنْ اسْتَمَرَّ أَفْسَدَ دُنْيَا الْعَبْدِ وَآخِرَتَهُ.

فَمِمَّا يَتَبَغَى أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ الذُّنُوبَ وَالْمَعَاصِي تَضُرُّ وَلَا بُدَّ، وَأَنَّ ضَرَرَهَا فِي الْقَلْبِ كَضَرَرِ السُّمُومِ فِي الْأَبْدَانِ عَلَى اخْتِلَافِ دَرَجَاتِهَا فِي الضَّرَرِ. وَهَلْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ شَرٌّ دَاءً إِلَّا سَبَبُهُ الذُّنُوبُ وَالْمَعَاصِي؟

(١) الْبُحَارِيُّ (١٠٩/١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ» ص (٤٣٤).

(٣) الْبُحَارِيُّ (١٠٩/١).

(٤) انْظُرْ: «الدَّاءُ وَالِدُّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١١٢).

(٥) انْظُرْ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

• فَمَا الَّذِي أَخْرَجَ الْإِبْرَاهِيمَ - آدَمَ وَحَوَّاءَ - مِنَ الْجَنَّةِ دَارِ اللَّذَّةِ،
وَالنَّعِيمِ، وَالبَهْجَةِ، وَالشُّرُورِ إِلَى دَارِ الْآلَامِ، وَالْأَحْزَانِ، وَالْمَصَائِبِ؟

• وَمَا الَّذِي أَخْرَجَ إِبْلِيسَ مِنْ مَلَكُوتِ السَّمَاءِ وَطَرَدَهُ وَلَعَنَهُ، وَمَسَخَ
ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ فَجَعَلَ صُورَتَهُ أَقْبَحَ صُورَةٍ وَأَشْنَعَهَا، وَبَاطِنُهُ أَقْبَحَ مِنْ صُورَتِهِ
وَأَشْنَعُ، وَبُدِّلَ بِالْقُرْبِ بُعْدًا، وَبِالرَّحْمَةِ لَعْنَةً، وَبِالْجَمَالِ قُبْحًا، وَبِالْجَنَّةِ نَارًا
تَلْقَى، وَبِالْإِيمَانِ كُفْرًا، وَبِمُوَالَاةِ الْوَلِيِّ الْحَمِيدِ أَغْطَمَ عِدَاوَةً وَمَشَاقَّةً، وَبِزَجْلِ
التَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّهْلِيلِ، زَجَلَ الْكُفْرِ، وَالشُّرْكِ، وَالْكَذِبِ، وَالزُّورِ،
وَالْفُحْشِ، وَبِإِلْسَابِ الْإِيمَانِ لِيَأْسَ الْكُفْرِ، وَالْفُسُوقِ، وَالْعِصْيَانِ؟ فَهَانَ عَلَى اللَّهِ
غَايَةُ الْهَوَانِ، وَحَلَّ عَلَيْهِ غَضَبُ الرَّبِّ تَعَالَى فَأَهْوَاهُ، وَمَقَتَهُ أَكْبَرَ الْمَقَاتِ فَأَرَادَهُ
فَصَارَ قَوَادًا لِكُلِّ فَاسِقٍ وَمُجْرِمٍ، رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِالْقِيَادَةِ بَعْدَ تِلْكَ الْعِبَادَةِ
وَالسِّيَادَةِ، فَوَيْبَادًا بِكَ اللَّهُمَّ مِنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِكَ، وَازْتِكَابِ نَهْيِكَ.

• وَمَا الَّذِي أَهْرَقَ أَهْلَ الْأَرْضِ كُلَّهُمْ حَتَّى عَلَا الْمَاءُ فَوْقَ رَأْسِ
الْجِبَالِ؟

• وَمَا الَّذِي سَلَطَ الرِّيحَ الْعَقِيمَةَ عَلَى قَوْمٍ عَادٍ حَتَّى أَلْقَتْهُمْ مَوْتَى عَلَى
وَجْهِ الْأَرْضِ كَأَنَّهُمْ أَهْجَارُ نَخْلٍ خَاوِيَةٌ، وَدَمَّرَتْ مَا مَرَّتْ عَلَيْهِ مِنْ دِيَارِهِمْ،
وَحُرُوبِهِمْ، وَزُرُوعِهِمْ، وَدَوَابِّهِمْ حَتَّى صَارُوا عِبْرَةً لِلْأُمَمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟

• وَمَا الَّذِي أَرْسَلَ عَلَى قَوْمِ نُمُودِ الْعَصِيحَةَ حَتَّى قَطَعَتْ قُلُوبَهُمْ فِي
أَجْوَانِهِمْ، وَمَاتُوا عَنْ آخِرِهِمْ؟

• وَمَا الَّذِي رَفَعَ قُرَى اللُّوطِيَّةِ حَتَّى سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ نَبِيحَ كِلَابِهِمْ، ثُمَّ
قَلَبَهَا عَلَيْهِمْ فَجَعَلَ عَلَيْهَا سَاقِلَهَا فَاهْلَكَهُمْ جَمِيعًا، ثُمَّ أَتْبَعَهُمْ حِجَارَةً مِنَ
السَّمَاءِ أَنْظَرَهَا عَلَيْهِمْ، فَجَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا لَمْ يَجْمَعُهُ عَلَى أُمَّةٍ

غَيْرِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ أَمْثَالُهَا، وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ؟

* وَمَا الَّذِي أَرْسَلَ عَلَى قَوْمِ شُعَيْبٍ سَحَابَ الْعَذَابِ كَالظُّلُلِ، فَلَمَّا صَارَ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ أَمْطَرَ عَلَيْهِمْ نَارًا تَلْطَّى؟

* وَمَا الَّذِي أَغْرَقَ فِرْعَوْنَ، وَقَوْمَهُ فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ نَقَلَتْ أَرْوَاحُهُمْ إِلَى جَهَنَّمَ، فَالْأَجْسَادُ لِلْفِرْقِ، وَالْأَرْوَاحُ لِلْحَرَقِ؟

* وَمَا الَّذِي خَسَفَ بِقَارُونَ، وَدَارِهِ، وَمَالِهِ، وَأَهْلِهِ؟

* وَمَا الَّذِي أَهْلَكَ الْقُرُونَ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ بِأَنْوَاعِ الْعُقُوبَاتِ، وَدَمَرَهَا تَدْمِيرًا؟

* وَمَا الَّذِي أَهْلَكَ قَوْمَ صَاحِبِ يَسَ بِالصَّبِيحَةِ حَتَّى خُمِدُوا عَنْ آخِرِهِمْ؟

* وَمَا الَّذِي بَعَثَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمًا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ، فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ، وَقَتَلُوا الرِّجَالَ، وَسَبُّوا الذَّرِّيَّةَ وَالنِّسَاءَ، وَأَخْرَقُوا الدِّيَارَ، وَنَهَبُوا الْأَمْوَالَ، ثُمَّ بَغَتْهُمْ عَلَيْهِمْ مَرَّةً ثَانِيَةً فَأَهْلَكُوا مَا قَدِرُوا عَلَيْهِ، وَتَبَرَّوْا مَا عَلَوْ تَتَبِيرًا؟

* وَمَا الَّذِي سَلَطَ عَلَيْهِمْ بِأَنْوَاعِ الْعَذَابِ، وَالْعُقُوبَاتِ مَرَّةً بِالنَّقْلِ، وَالسَّبِي، وَخَرَابِ الْبِلَادِ، وَمَرَّةً بِجَوْرِ الْمُلُوكِ، وَمَرَّةً بِمَسْخِهِمْ قِرْدَةً، وَخَنَازِيرَ، وَأَخْرَجُ ذَلِكَ أَفْسَمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الاعراف: ١٦٧].

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَمَّا فُتِحَتْ قُبْرُصُ فُرِقَ بَيْنَ أَهْلِهَا، فَبَكَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَرَأَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءَ جَالِسًا وَحْدَهُ يَبْكِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ مَا يُبْكِيكَ فِي يَوْمٍ أَعَزَّ اللَّهُ فِيهِ الْإِسْلَامَ، وَأَهْلَهُ؟ فَقَالَ: وَيْحَكَ يَا جُبَيْرُ! مَا أَهْوَنَ الْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ ﷻ إِذَا أَضَاعُوا أَمْرَهُ! يَتَنَمَّ

هِيَ أُمَّةٌ فَاهِرَةٌ ظَاهِرَةٌ لَهُمْ الْمُلْكُ تَرَكُّوا أَمْرَ اللَّهِ فَصَارُوا إِلَى مَا تَرَى^(١) أَحْمَدُ فِي «الرُّفْدِ».

وَعَنْهُ رحمه الله أَنَّهُ قَالَ: «لَنْ يَهْلِكَ النَّاسُ حَتَّى يُعْذَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ»^(٢) أَحْمَدُ، وَمَعْنَاهُ، أَيُّ: لَا يَهْلِكُونَ حَتَّى تَكْثُرَ ذُنُوبُهُمْ وَعُيُوبُهُمْ، فَيَسْتَوْجِبُونَ الْعُقُوبَةَ، وَيَكُونُ لِمُعَذِّبِهِمْ عُذْرٌ، كَأَنَّهُمْ قَامُوا بِعُذْرِهِمْ فِيهِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْمُعَاصِي فِي أُمَّتِي عَمَّهُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ أَنَاسٌ صَالِحُونَ؟ قَالَ: «بَلَى»، قُلْتُ: كَيْفَ يُصْنَعُ بِأُولَئِكَ؟ قَالَ: «يُصِيبُهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ، ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ»^(٣) أَحْمَدُ.

وَفِي «الْمُسْتَدْرَكِ» أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَحْرُمَ الرِّزْقَ بِالدُّنْبِ بُصِيئَةٍ»^(٤).

وَفِيهِ - أَيْضاً - عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يُوشِكُ أَنْ تَدَايَ عَلَيْكُمُ الْأُمَمُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ، كَمَا تَدَايَ الْأَكَلَةُ عَلَى قَصْعَتِهَا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمِنْ قَلَّةٍ مِنَّا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غَنَاءَ كَفَنَاءِ السَّبِيلِ، تَنْزِعُ الْمَهَابَةُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الرُّفْدِ» ص (١٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٦٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٤٧) وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٠٤)، وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ (٧/ ٢٧١)، وَقَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادَيْنِ، رِجَالٌ أَحَبُّهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ، انْظُرْ: «السَّلِيلَةُ الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٣٧٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٧٧)، وَالْحَاكِمُ (١/ ٤٩٣)، وَابْنُ جِبَّانٍ فِي «الْإِحْسَانِ» (٢/ ١١٦)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٣/ ٦)، وَهُوَ حَسَنٌ.

مِنْ قُلُوبِ عَدُوِّكُمْ، وَيُجْعَلَ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنُ، قَالُوا: وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُّ الْحَيَاةِ، وَكَرَاهَةُ الْمَوْتِ^(١) أَحْمَدُ.

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمَّا عُرِجَ بِي مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نَحَاسٍ يَخْمِشُونَ بِهَا وُجُوهَهُمْ، وَصُدُورَهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لَحْمَ النَّاسِ، وَيَقْمُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ^(٢) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا ظَهَرَ الرَّبَا، وَالرَّنَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ ﷻ بِهَلَاكِهَا»^(٣).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُنْتُ عَاشِرَ عَشْرَةِ رَهْطٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، خَمْسُ خِصَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: مَا ظَهَرَتِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ حَتَّى أَعْلَنُوا بِهَا إِلَّا ابْتَلُوا بِالطَّوَاعِينِ وَالْأَوْجَاعِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَا نَقَصَ قَوْمُ الْمَكِّيَّالِ، وَالْمِيزَانَ إِلَّا ابْتَلُوا بِالسُّنَيْنِ، وَشِدَّةِ الْمُؤُونَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ، وَمَا مَنَعَ قَوْمَ زَكَاةِ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِمُوا الْقَطَرَ مِنَ السَّمَاءِ، فَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمَطَّرُوا، وَلَا خَفَرَ قَوْمُ الْعَهْدِ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَعْمَلْ أَيْمَنُتُهُمْ بِمَا

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٨/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٩٧)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٧٨)، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَانْظُرْ: «الصَّحِيحَةُ لِلْأَلْبَانِيِّ» (٥٣٣).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٤٩٨١) مَوْقُوفًا، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٣٢٩)، وَانْظُرْ: «صَفْوَةُ الصَّفْوَةِ» لابن الجوزي (٤٢٠/١)، وَ«غَايَةُ الْمَرَامِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٤٤).

أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمَ يَتَنَّهُمْ^(١) ابْنُ مَاجَةَ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو الصَّنَعَانِي قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ إِلَى يُوشَعَ بْنِ نُونٍ أَنِّي مُهْلِكٌ مِنْ قَوْمِكَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا مِنْ خِيَارِهِمْ، وَسِتِّينَ أَلْفًا مِنْ شِرَارِهِمْ» قَالَ: يَا رَبِّ هَؤُلَاءِ الْأَشْرَارُ فَمَا بَالُ الْأَخْيَارِ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَغْضَبُوا لِعَظَمِي، وَكَانُوا يُؤَاكِلُونَهُمْ، وَيُشَارِبُونَهُمْ^(٢).

وَذَكَرَ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ قَالَ: «بَعَثَ اللَّهُ ﷺ مَلَكَينِ إِلَى قَرْيَةٍ أَنْ دَمَرَاهَا بِمَنْ فِيهَا فَوَجَدَا فِيهَا رَجُلًا قَائِمًا يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ، فَقَالَا يَا رَبِّ: إِنَّ فِيهَا عَبْدَكَ فَلَنَّا يُصَلِّي، فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: دَمَرَاهَا وَدَمَرَاهُ مَعَهُمْ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَمَعَّرْ وَجْهَهُ فِي قَطْعٍ^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالْذِّنَارِ، وَالذَّرْهَمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَتَرَكُوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً فَلَا يَرْفَعُهُ عَنْهُمْ حَتَّى يُرَاجِعُوا وَيَتَنَّهُمْ^(٤) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠١٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤/٥٤٠)، وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا فِي «السُّلَيْلَةِ الصَّحِيحَةِ» لِلْأَلْبَانِيِّ كَقَوْلِهِ (١٠٦).

(٢) أَخْرَجَهُ التَّيْهِي فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٩٤٢٨).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٣٩٠) وَ«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الاسْتِغْنَى فِي الْكُنَى» (٩٨١/٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٨/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَقَوَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٠/٢٩).

أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ تَتْلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَإِنَّكُمْ تَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرَّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَمْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا رَأَوْا الْمُتَكَبِّرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَمُتَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْ عِنْدِهِ»^(١) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْ جَرِيرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ بِالْمَعَاصِي هُمْ أَهَرُ وَأَكْثَرُ مِمَّنْ يَعْمَلُهُ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ إِلَّا عَنْهُمْ اللَّهُ بِعِقَابٍ»^(٢) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ فَإِنَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُهْلِكْنَهُ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ لَهُنَّ مَثَلًا، كَمَثَلِ الْقَوْمِ نَزَلُوا أَرْضَ فَلَاةٍ، فَحَضَرَ صَنِيعُ الْقَوْمِ فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْطَلِقُ قَبِيحِيٍّ بِالْعُودِ، وَالرَّجُلُ يَحْيِيٍّ بِالْعُودِ حَتَّى جَمَعُوا سَوَادًا وَاجْتَبَحُوا نَارًا، وَأَنْضَجُوا مَا قَذَفُوا فِيهَا»^(٣) أَحْمَدُ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشُّعْرِ! وَإِنَّا كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَى زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُؤَيَّقَاتِ»^(٤) الْبُخَارِيُّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٣٨)، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ صَحِيحٌ، انظر: «السُّلَيْلَةُ الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٥٦٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٦/٤، ٣٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٣٨)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٢/١)، وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٣/١١)، وَهُوَ حَسَنٌ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٣/١١).

وَمِنْ هَا هُنَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: الْمَعَاصِي بَرِيدُ الْكُفْرِ، كَمَا أَنَّ الْقُبْلَةَ
بَرِيدُ الْجَمَاعِ، وَالْغِنَاءُ بَرِيدُ الزُّنَا، وَالنُّظَرُ بَرِيدُ الْعِشْقِ، وَالْمَرَضُ بَرِيدُ
الْمَوْتِ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ» حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ
يَقُولُ: سَمِعْتُ هَلَالَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: لَا تَنْظُرْ إِلَى صِغَرِ الْخَطِيئَةِ، وَلَكِنْ انْظُرْ
إِلَى مَنْ عَصَيْتَ^(٢).

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: «يَقْدِرُ مَا يَصْغُرُ الذَّنْبُ عِنْدَكَ يَعْظُمُ عِنْدَ اللَّهِ،
وَيَقْدِرُ مَا يَعْظُمُ عِنْدَكَ يَصْغُرُ عِنْدَ اللَّهِ».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ
ذَنْبًا نَكَبَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، فَإِذَا قَابَ وَتَزَعَّ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ زَادَ
زَادَتْ حَتَّى تَعْلُو قَلْبَهُ. فَذَلِكَ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ ﷻ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ
مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]^(٣) أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ غَامِرٍ قَالَ: كَتَبْتُ عَائِشَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ: «أَمَّا بَعْدُ:
فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَمِلَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ عَادَ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ دَامًا»^(٤) أَحْمَدُ فِي
«الرُّهْدِ».

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: لِيَحْذَرُ امْرُؤٌ أَنْ تَلْعَنَهُ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ

(١) انْظُرْ: «الدَّاءُ وَاللَّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١٣٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ» ص (٤٦٠).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٣١)، وَهُوَ حَسَنٌ، كَمَا حَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله
فِي «صَحِيحِ ابْنِ مَاجَةَ» (٣٤٢٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ» ص (١٦٥).

حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، ثُمَّ قَالَ: تَذَرِي مِمَّ هَذَا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ يَخْلُو بِمَعَاصِي اللَّهِ، فَيُلْقِي اللَّهُ بَعْضَهُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ^(١).

وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي كِتَابِ «الرُّهْدِ»^(٢) لِأَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ لَمَّا رَكِبَهُ الدَّيْنُ اخْتَمَ لِلذَّلِكِ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَعْرِفُ هَذَا النِّعَمَ بِذَنْبٍ أَصَبْتُهُ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ كَلَامِ ابْنِ سِيرِينَ: وَمَا هُنَا نُكْتَةٌ دَقِيقَةٌ يَغْلُظُ فِيهَا النَّاسُ فِي أَمْرِ الذَّنْبِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ تَأْيِيرَهُ فِي الْحَالِ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ تَأْيِيرُهُ فَيَنْسَى، فَيُظَنُّ الْعَبْدُ أَنَّهُ لَا يُعْبَرُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَأَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ:

إِذَا لَمْ يُعْبَرْ حَاطِطٌ فِي وَقُوعِهِ فَلَيْسَ لَهُ بَعْدَ الْوُقُوعِ عُبَارٌ وَسُبْحَانَ اللَّهِ! كَمْ أَهْلَكْتَ هَذِهِ الْبَلِيَّةُ مِنَ الْخَلْقِ؟ وَكَمْ أَرَاكَ مِنْ نِعْمَةٍ؟ وَكَمْ جَلَبْتَ مِنْ نِقْمَةٍ؟ وَمَا أَكْثَرَ الْمُعْتَرِّينَ بِهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ فَضْلًا عَنِ الْجُهَالِ! وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُعْتَرُّ أَنَّ الذَّنْبَ يُنْقَضُ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ كَمَا يُنْقَضُ السُّمُّ، وَكَمَا يُنْقَضُ الْجُرْحُ الْمُتَدَمِّلُ عَلَى الْغِشِّ وَالِدَّغْلِ.

وَنَظَرَ بَعْضُ الْعِبَادِ إِلَى صَبِيٍّ فَتَأَمَّلَ مَحَاسِنَهُ، فَأَتَيْ فِي مَنَامِهِ وَقِيلَ لَهُ: لَتَجِدَنَّ غَيْبًا بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً^(٣).

هَذَا مَعَ أَنَّ لِلذَّنْبِ نَقْدًا مُعْجَلًا لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ، قَالَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصِيبُ الذَّنْبَ فِي السَّرِّ، فَيُصْبِحُ وَعَلَيْهِ مَذَلَّتُهُ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مُعَاذٍ الرَّازِي: عَجِبْتُ مِنْ ذِي عَقْلٍ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ:

(١) انظر: «حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ» (١/٢١٥).

(٢) أخرجه أحمد «الرُّهْدِ» (٢/٢٨٢)، و«الحِلْيَةُ» لِأَبِي نَعِيمٍ (٢٨٢٧١).

(٣) انظر: «الدَّاءُ وَالذَّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٣٩).

اللَّهُمَّ لَا تُسَمِّتْ بِي الْأَعْدَاءَ! ثُمَّ هُوَ يُسَمِّتُ بِنَفْسِهِ كُلَّ عَدُوٍّ لَهُ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بَعْصِي اللَّهَ فَيُسَمِّتُ بِهِ فِي الْقِيَامَةِ كُلَّ عَدُوٍّ.

قَالَ ذُو الثَّنُونِ: مَنْ خَانَ اللَّهَ فِي السِّرِّ، هَتَكَ اللَّهَ سِتْرَهُ فِي الْعَلَانِيَةِ^(١).

وَبَعْدَ هَذَا فَلَا شَكَّ أَنَّ لِلْمَعَاصِي مِنَ الْآثَارِ الْقَبِيحَةِ الْمَلُومَةِ الْمُضِرَّةِ بِالْقَلْبِ وَالْبَدَنِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ:

• فَمِنْهَا: حِرْمَانُ الْعِلْمِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ نُورٌ يَقْدِفُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ، وَالْمَعْصِيَةُ تُظْلِمُ ذَلِكَ النُّورَ.

وَلَمَّا جَلَسَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ يَدَيِ مَالِكٍ وَقَرَأَ عَلَيْهِ أَعْجَبَهُ مَا رَأَى مِنْ وَفُورِ فِعْلَانِيَّتِهِ، وَتَوَقَّعَ ذِكَايَتَهُ، وَكَمَالَ فَهْمِهِ! فَقَالَ: إِنِّي أَرَى اللَّهَ قَدْ أَلْقَى عَلَى قَلْبِكَ نُورًا فَلَا تُظْفِئُهُ بِظُلْمَةِ الْمَعْصِيَةِ! وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:

شَكَوْتُ إِلَى وَكِيعٍ سُوءَ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي

وَقَالَ اغْلَمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ فَضْلٌ وَفَضْلُ اللَّهِ لَا يُؤْتَاهُ عَاصِي

• وَمِنْهَا: حِرْمَانُ الرِّزْقِ، وَفِي «الْمُسْنَدِ» قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَحْرَمُ الرِّزْقَ بِالدُّنْبِ يَصِيْبُهُ»^(٢) أَحْمَدُ.

وَكَمَا أَنَّ تَقْوَى اللَّهَ مَجْلِبَةٌ لِلرِّزْقِ فَتَرْكُ التَّقْوَى مَجْلِبَةٌ لِلْفَقْرِ، فَمَا اسْتَجْلَبَ رِزْقُ اللَّهِ بِمِثْلِ تَرْكِ الْمَعَاصِي.

• وَمِنْهَا: وَخْشَةُ بَجْدِهَا الْعَاصِي فِي قَلْبِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ لَا تُوَارِنُهَا، وَلَا

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٧/٥)، وابن ماجه (٤٠٢٢)، وفيه جهالة.

تُقَارِنُهَا لَذَّةَ أَضْلَاءَ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ لَهُ لَذَاتُ الدُّنْيَا بِأَسْرِهَا لَمْ تَفِ بِتِلْكَ
الْوَحْشَةِ! وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُحْسَرُ بِهِ إِلَّا مَنْ فِي قَلْبِهِ حَيَاءٌ، أَمَّا مَيِّتُ الْقَلْبِ فَلَا
يُحْسَرُ بِهِ وَلَا بُدَّ!

مَنْ يَهْنُ يَسْهُلُ الْهَوَانُ عَلَيْهِ وَمَا لُجْرَحٍ بِمَيِّتٍ إِسْلَامٌ
فَلَوْ لَمْ تُتْرَكِ الذُّنُوبُ إِلَّا حَذَرًا مِنْ وَقُوعِ تِلْكَ الْوَحْشَةِ، لَكَانَ الْعَاقِلُ
حَرِيًّا بِتَرْكِهَا.

وَلَيْسَ عَلَى الْقَلْبِ أَمْرٌ مِنْ وَحْشَةِ الذَّنْبِ عَلَى الْمُذْنِبِ، قَالَهُ الْمُسْتَعَانُ.
* وَمِنْهَا: الْوَحْشَةُ الَّتِي تَحْضُلُ لَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّمَا أَهْلُ
الْخَيْرِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّهُ يَجِدُ وَحْشَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ! وَكُلَّمَا قَرِيتَ تِلْكَ الْوَحْشَةُ بَعْدَ مِنْهُمْ
وَمِنْ مُجَالَسَتِهِمْ، وَحَرَمَ بَرَكَةَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمْ، وَقَرَّبَ مِنْ حِزْبِ الشَّيْطَانِ بِقَدْرِ مَا
بَعْدَ مِنْ حِزْبِ الرَّحْمَنِ.

وَتَقْوَى هَذِهِ الْوَحْشَةُ حَتَّى تَسْتَحْكِمَ فَتَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرَائِهِ، وَوَلَدِهِ،
وَأَقَارِبِهِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، فَتَرَاهُ مُسْتَوْحِشًا مِنْ نَفْسِهِ!
وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِنِّي لَأَعْصِي اللَّهَ، فَأَرَى ذَلِكَ فِي خُلُقِ دَابَّتِي،
وَأَمْرَائِي^(١)

* وَمِنْهَا: تَعْسِيرُ أُمُورِهِ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَتَوَجَّهُ لِأَمْرِ إِلَّا يَجِدُهُ مُغْلَقًا دُونَهُ، أَوْ
مُتَعَسِّرًا عَلَيْهِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ جَعَلَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا؛ فَمَنْ عَطَلَ
التَّقْوَى جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ عُسْرًا!

وَيَا اللَّهَ الْعَجَبُ! كَيْفَ يَجِدُ الْعَبْدُ أَبْوَابَ الْخَيْرِ وَالْمَصَالِحِ مَسْدُودَةً عَنْهُ
مُتَعَسِّرَةً عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ أَتَتْ؟

(١) انظر: «الجليّة» لأبي نعيم (١٠٩/٨) للمقارنة.

* وَمِنْهَا: ظُلْمَةٌ يَجِدُهَا فِي قَلْبِهِ حَقِيقَةً، يُحَسُّ بِهَا كَمَا يُحَسُّ بِظُلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ إِذَا اذْلَهَمَ، فَتَصِيرُ ظُلْمَةُ الْمَعْصِيَةِ لِقَلْبِهِ كَالظُّلْمَةِ الْحَسِيَّةِ لِبَصَرِهِ!
فَإِنَّ الطَّاعَةَ نُورٌ، وَالْمَعْصِيَةَ ظُلْمَةٌ، وَكُلَّمَا قَوَّيْتَ الظُّلْمَةَ ازْدَادَتْ خَيْرَتُهُ؛ حَتَّى يَقَعَ فِي الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْأُمُورِ الْمُهْلِكَةِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، كَأَعْمَى خَرَجَ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ يَمْشِي وَخَدَهُ، وَتَقْوَى هَذِهِ الظُّلْمَةُ حَتَّى تَظْهَرَ فِي الْعَيْنِ، ثُمَّ تَقْوَى حَتَّى تَعْلُوَ الْوَجْهَ، وَتَصِيرَ سَوَادًا فِيهِ حَتَّى يَرَاهُ كُلُّ أَحَدٍ!
* وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَعَاصِيَ تُؤْهِنُ الْقَلْبَ، وَالْبَدَنَ.

أَمَّا وَهْنُهَا لِلْقَلْبِ فَأَمْرٌ ظَاهِرٌ؛ بَلْ لَا تَزَالُ تُؤْهِنُهُ حَتَّى تُزِيلَ حَيَاتَهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَأَمَّا وَهْنُهَا لِلْبَدَنِ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ قُوَّتُهُ مِنْ قَلْبِهِ، وَكُلَّمَا قَوَّى قَلْبُهُ قَوَّى بَدَنُهُ، وَأَمَّا الْفَاجِرُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ قَوَّى الْبَدَنَ فَهُوَ أَوْعَفُّ شَيْءٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَتَحْوُتُهُ قُوَّتُهُ أَخْوَجَ مَا يَكُونُ إِلَى نَفْسِهِ.

فَتَأْمَلُ قُوَّةَ أَبْدَانِ قَارِسٍ وَالرُّؤْمِ كَيْفَ خَانَتْهُمْ أَخْوَجَ مَا كَانُوا إِلَيْهَا، وَقَهَرَهُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ بِقُوَّةِ أَبْدَانِهِمْ، وَقُلُوبِهِمْ؟!

* وَمِنْهَا: حِرْمَانُ الطَّاعَةِ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلذَّنْبِ عُقُوبَةٌ إِلَّا إِنَّهُ يَصُدُّ عَنِ طَاعَةٍ تَكُونُ بَدَلَهُ، وَيَقْطَعُ طَرِيقَ طَاعَةٍ أُخْرَى، فَيَنْقَطِعُ عَلَيْهِ بِالدَّنْبِ طَرِيقُ نَائِلَتِهِ، ثُمَّ رَابِعَةٌ وَهَلَمْ جَرَأَ، فَتَنْقَطِعُ عَلَيْهِ بِالدَّنْبِ طَاعَاتٌ كَثِيرَةٌ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا خَيْرٌ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا!

وَهَذَا كَرَجُلٍ أَكَلَ أَكْلَةً أَوْجَبَتْ لَهُ مَرَضَةً طَوِيلَةً مَنَعَتْهُ مِنْ عِدَّةِ أَكَلَاتٍ أَطْلَبَ مِنْهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَعَاصِيَ تُقْصِرُ الْعُمْرَ، وَتَمَحَقُ بَرَكَتَهُ وَلَا بُدَّ، فَإِنَّ الْبِرَّ كَمَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ، فَالْفُجُورُ يَقْصِرُ الْعُمْرَ!

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ :

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : تُقْصَانُ عُمْرِ الْعَاصِي هُوَ ذَهَابُ بَرَكَهَ عُمْرِهِ وَمَنْقُصُهَا عَلَيْهِ ،
وَهَذَا حَقٌّ ، وَهُوَ بَعْضُ تَأْثِيرِ الْمَعَاصِي .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : بَلْ يَنْقُصُ حَقِيقَةُ ، كَمَا تَنْقُصُ الرِّزْقُ ، فَجَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
لِلْبَرَكَهَ فِي الرِّزْقِ أَسْبَاباً كَثِيرَةً تُكْثِرُهُ وَتَزِيدُهُ ، وَلِلْبَرَكَهَ فِي الْعُمْرِ أَسْبَاباً تُكْثِرُهُ
وَتَزِيدُهُ ، قَالُوا : وَلَا تَمْنَعُ زِيَادَةُ الْعُمْرِ بِأَسْبَابٍ كَمَا يَنْقُصُ بِأَسْبَابٍ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى : تَأْثِيرُ الْمَعَاصِي فِي مَحَقِّ الْعُمْرِ إِنَّمَا هُوَ بِأَنْ تَقُوتَهُ
حَقِيقَةُ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ حَيَاةُ الْقَلْبِ !

وَلِهَذَا جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْكَافِرَ مَيِّتاً غَيْرَ حَيٍّ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَمُوتْ
غَيْرَ أَحْيَا ﴾ [النحل : ٢١] .

فَالْحَيَاةُ فِي الْحَقِيقَةِ حَيَاةُ الْقَلْبِ ، وَعُمْرُ الْإِنْسَانِ مُدَّةُ حَيَاتِهِ ، فَلَيْسَ عُمْرُهُ
إِلَّا أَوْقَاتُ حَيَاتِهِ بِاللَّهِ ، فَبِلَكَ سَاعَاتُ عُمْرِهِ ، فَالْبِرُّ وَالتَّقْوَى وَالطَّاعَةُ تَزِيدُ فِي
هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ عُمْرِهِ ، وَلَا عُمْرَ لَهُ سِوَاهَا .

وَبِالْجُمْلَةِ ؛ فَالْعَبْدُ إِذَا أَعْرَضَ عَنِ اللَّهِ ، وَاشْتَغَلَ بِالْمَعَاصِي ضَاعَتْ عَلَيْهِ
أَيَّامُ حَيَاتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي يَجِدُ غَيْبَ إِضَاعَتِهَا يَوْمَ يَقُولُ : ﴿ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِلْيَقِينِ ﴾
[الفجر : ٢٤] .

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ عُمْرَ الْإِنْسَانِ مُدَّةُ حَيَاتِهِ ، وَلَا حَيَاةَ لَهُ إِلَّا بِإِقْبَالِهِ عَلَى
رَبِّهِ ، وَالتَّوَكُّلِ بِهِ ، وَذِكْرِهِ ، وَإِثَارِ مَرْضَاتِهِ .

قُلْتُ : وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى يَتَرَجَّحُ لَدَيْنَا أَنَّ الْأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ مُتَدَاخِلَةٌ
مُتَكَامِلَةٌ ، وَعِنْدَهُ نَقُولُ : إِنَّ الْعُمْرَ يَنْقُصُ حَقِيقَةً ، وَمَعَ هَذَا يَكُونُ نُفْصَانُهُ أَيْضاً
بِذَهَابِ الْبَرَكَهَ ، وَفَوَاتِ حَقِيقَةِ الْحَيَاةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• ومنها: أَنَّ الْمَعَاصِي تَزْرَعُ أَمْثَالَهَا، وَيُولَّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ حَتَّى يَعْرِ عَلَى الْعَبْدِ مُفَارَقَتُهَا وَالخُرُوجُ مِنْهَا، كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «إِنَّ مِنْ عُقُوبَةِ السَّيِّئَةِ السَّيِّئَةُ بَعْدَهَا، وَإِنْ مِنْ ثَوَابِ الْحَسَنَةِ الْحَسَنَةُ بَعْدَهَا».

وَهَكَذَا! حَتَّى تَصِيرَ الطَّاعَاتُ وَالْمَعَاصِي هَيْئَاتٍ رَاسِخَةً، وَصِفَاتٍ لَازِمَةً، وَمَلَكَاتٍ ثَابِتَةً، فَلَوْ عَطَّلَ الْمُحْسِنُ الطَّاعَةَ لَضَاعَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ، وَضَاعَتْ عَلَيْهِ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، وَأَحْسَرَّ مِنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ كَالْحَوِثِ إِذَا فَارَقَ الْمَاءَ حَتَّى يُعَاوِدَهَا، فَتَسْكُنَ نَفْسُهُ وَتَقَرَّ عَيْنُهُ.

وَلَوْ عَطَّلَ الْمُجْرِمُ الْمَعْصِيَةَ، وَأَقْبَلَ عَلَى الطَّاعَةِ لَضَاعَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ، وَضَاقَ صَدْرُهُ، وَأَغِيثَ عَلَيْهِ مَذَاهِبُهُ حَتَّى يُعَاوِدَهَا؛ حَتَّى إِنْ كَثُرَ مِنَ الْفُسَاقِ لِيُؤَاقِعَ الْمَعْصِيَةَ مِنْ غَيْرِ لَذَّةٍ يَجِدُهَا، وَلَا دَاعِيَةٍ إِلَيْهَا؛ إِلَّا لِمَا يَجِدُ مِنَ الْأَلَمِ بِمُفَارَقَتِهَا، عِيَادًا بِاللَّهِ!

وَلَا يَزَالُ الْعَبْدُ الطَّائِعُ يُعَانِي الطَّاعَةَ وَيَأْلَفُهَا، وَيُحِبُّهَا، وَيُؤَثِّرُهَا حَتَّى يُرْسِلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةَ تَوْرُهُ إِلَيْهَا أَرَا، وَتُحَرِّضُهُ عَلَيْهَا، وَتُزَعِّجُهُ عَنْ فِرَاشِهِ وَمَجْلِسِهِ إِلَيْهَا.

وَلَا يَزَالُ الْعَبْدُ الْعَاصِي يَأْلَفُ الْمَعَاصِي، وَيُحِبُّهَا، وَيُؤَثِّرُهَا حَتَّى يُرْسِلَ اللَّهُ إِلَيْهِ الشَّيَاطِينَ فَتَوْرُهُ إِلَيْهَا أَرَا!

• ومنها: وَهُوَ مِنْ أَخْوَفِهَا عَلَى الْعَبْدِ؛ أَنَّهَا تُضْعِفُ الْقَلْبَ عَنْ إِرَادَتِهِ فَتَقْوَى إِرَادَةُ الْمَعْصِيَةِ، وَتَضْعَفُ إِرَادَةُ التَّوْبَةِ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ تَنْسَلِخَ مِنْ قَلْبِهِ إِرَادَةُ التَّوْبَةِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَيَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ بِالِاسْتِغْفَارِ وَتَوْبَةِ الْكَذَّابِينَ بِالسَّانِ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، وَقَلْبُهُ مَعْفُودٌ بِالْمَعْصِيَةِ، مُصِرٌّ عَلَيْهَا، عَازِمٌ عَلَى مُوَاقَعَتِهَا مَتَى أَمَكَنَهُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَمْرَاضِ، وَأَقْرَبِهَا إِلَى الْهَلَاكِ!

* ومنها: أَنَّهُ يَنْسَلِخُ مِنَ الْقَلْبِ اسْتِقْبَاحُ الْمَعْصِيَةِ، فَتَصِيرُ لَهُ عَادَةً، فَلَا يَسْتَقْبِحُ مِنْ نَفْسِهِ رُؤْيَا النَّاسِ لَهُ، وَلَا كَلَامَهُمْ فِيهِ، وَهَذَا عِنْدَ أَرْبَابِ الْفُسُوقِ هُوَ غَايَةُ التَّهْتِكِ، وَتَمَامُ اللَّذَّةِ؛ حَتَّى يَفْتَحِرَ أَحَدُهُمْ بِالْمَعْصِيَةِ، وَيُحَدِّثَ بِهَا مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَمِلَهَا، فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ! عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ النَّاسِ لَا يُعَاقُونَ، وَتُسَدُّ عَلَيْهِمْ طَرِيقُ التَّوْبَةِ، وَتُعْلَقُ عَنْهُمْ أَسْوَأُهَا فِي الْغَالِبِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ أَمْنِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْإِجْهَارِ: أَنْ يَسْتُرَ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ ثُمَّ يُصْبِحُ يَفْضَحُ نَفْسَهُ، وَيَقُولُ: يَا فَلَانُ عَمِلْتُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا، فَتُهْتَكُ نَفْسُهُ، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

* ومنها: أَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ مِنَ الْمَعَاصِي فَهِيَ مِيرَاثٌ عَنْ أُمِّهِ مِنَ الْأُمَمِ الَّتِي أَهْلَكَهَا اللَّهُ ﷻ.

فَاللُّوْطِيَّةُ مِيرَاثٌ عَنْ قَوْمِ لُوطٍ، وَأَخْذُ الْحَقِّ بِالزَّائِدِ وَدَفْعُهُ بِالنَّاقِصِ مِيرَاثٌ عَنْ قَوْمِ شَعْبٍ، وَالْعُلُوُّ فِي الْأَرْضِ وَالْفَسَادُ مِيرَاثٌ عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، وَالتَّكَبُّرُ وَالتَّجَبُّرُ مِيرَاثٌ عَنْ قَوْمِ هُودٍ، وَهَكَذَا.

فَالْعَاصِي حِينَئِذٍ قَدْ لَابَسَ ثِيَابَ بَعْضِ هَذِهِ الْأُمَمِ، وَهُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ! وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الدَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٢) أَحْمَدُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٢١)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٩٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/٢، ٩٢)، وَقَدْ جَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «اِفْتِضَاءِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (٩٤)، وَكَذَا حَسَنُ بْنُ حَجَرٍ، فِي «الْفَتْحِ» (٢٧١/١٠)، وَضَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ

• وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ سَبَبٌ لِهَوَانِ الْعَبْدِ عَلَى رَبِّهِ، وَسُقُوطِهِ مِنْ عَيْنِهِ.
كَمَا قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَانُوا عَلَيْهِ - أَيِ عَلَى اللَّهِ - فَعَصَوْهُ،
وَلَوْ عَزَّوْا عَلَيْهِ لَعَصَمَهُمْ».

وَإِذَا هَانَ الْعَبْدُ عَلَى اللَّهِ، لَمْ يُكْرِمْهُ أَحَدٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ
يُؤْنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨]، وَإِنْ عَظَّمَهُمُ النَّاسُ فِي الظَّاهِرِ
لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِمْ، أَوْ خَوْفًا مِنْ شَرِّهِمْ؛ فَهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ أَحَقَرُ شَيْءٍ وَأَهْوَنُ!
• وَمِنْهَا: أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَزَالُ يَزْكِبُ الذُّنُوبَ حَتَّى يَهْوَنَ عَلَيْهِ، وَيَصْغُرَ
فِي قَلْبِهِ، وَذَلِكَ عَلَامَةُ الْهَلَاكِ! فَإِنَّ الذَّنْبَ كُلَّمَا صَغُرَ فِي عَيْنِ الْعَبْدِ عَظُمَ
عِنْدَ اللَّهِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ
كَأَنَّهَا فِي أَصْلِ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ وَقَعَ
عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا فَطَارَ»^(١) مُتَقَيِّقٌ عَلَيْهِ.

• وَمِنْهَا: أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ النَّاسِ وَالذُّوَابِ يَعُودُ عَلَيْهِ شَوْمُ ذَنْبِهِ، فَيَحْتَرِقُ
هُوَ وَغَيْرُهُ بِشَوْمِ الذُّنُوبِ وَالظُّلْمِ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ الْحُبَارَى لَتَمُوتُ فِي وَكْرِهَا مِنْ ظُلْمِ
الظَّالِمِ!».

وَقَالَ مُجَاهِدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ الْبَهَائِمَ تَلْعَنُ عُصَاةَ بَنِي آدَمَ، إِذَا أَشْتَدَّتْ
السَّنَةُ، وَأَمْسَكَ الْمَطَرُ، وَتَقُولُ: هَذَا بِشَوْمِ مَعْصِيَةِ ابْنِ آدَمَ!».

- فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (٢٨٣١)، وَ«الْإِرْوَاءِ» (١٢٦٩).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٨/١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٤٤).

وَقَالَ عِكْرِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دَوَابُّ الْأَرْضِ، وَهَوَامُّهَا حَتَّى الْحَنَافِسُ، وَالْعَقَارِبُ يَقُولُونَ: مُنِعْنَا الْقَطَرَ بِذُنُوبِ بَنِي آدَمَ!».

فَالْعَاصِي لَا يَكْفِيهِ عِقَابُ ذَنْبِهِ؛ حَتَّى يَبُوءَ بِلَعْنَةِ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ!

* وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ تُورِثُ الذَّلَّ وَلَا بُدَّ؛ فَإِنَّ الْعِرْ كُلَّ الْعِرِّ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْغَزَاَ فَلِلَّهِ الْغَزَاُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، أَي: فَلْيُعْطَلِبْهَا بِطَاعَةِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِدُهَا إِلَّا فِي طَاعَتِهِ.

وكَانَ مِنْ دُعَاءِ بَعْضِ السَّلَفِ: اللَّهُمَّ أَعِزَّنِي بِطَاعَتِكَ، وَلَا تُذِلَّنِي بِمَعْصِيَتِكَ.

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «إِنَّهُمْ وَإِنْ طَفِطَقَتْ بِهِمُ الْبَغَالُ، وَهَنَلَجَتْ بِهِمُ الْبَرَازِينُ إِنَّ ذُلَّ الْمَعْصِيَةِ لَا يُقَارِقُ قُلُوبَهُمْ، أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُذِلَّ مَنْ عَصَاهُ».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ:

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ وَقَدْ يُورِثُ الذَّلَّ إِذْمَانُهَا
وَتَرَكْتُ الذُّنُوبَ حَيَاءَ الْقُلُوبِ وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِضَانُهَا
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَخْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا؟
* وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَعَاصِي تَفْسِدُ الْعَقْلَ، فَإِنَّ لِلْعَقْلِ نُورًا، وَالْمَعْصِيَةَ تُظْفِئُ نُورَ الْعَقْلِ وَلَا بُدَّ، وَإِذَا طُفِئَ نُورُهُ ضَعُفَ وَنَقَصَ.

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا عَصَى اللَّهُ أَحَدٌ حَتَّى يَبْغِبَ عَقْلُهُ». وَهَذَا ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ لَوْ حَضَرَ عَقْلُهُ لَحَجَزَهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَهُوَ فِي قَبْضَةِ الرَّبِّ تَعَالَى، وَتَحْتَ قَهْرِهِ، وَهُوَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ! وَوَاعِظُ الْقُرْآنِ يَنْهَاهُ، وَوَاعِظُ الْإِيمَانِ يَنْهَاهُ، وَوَاعِظُ الْمَوْتِ يَنْهَاهُ، وَوَاعِظُ النَّارِ يَنْهَاهُ، وَالَّذِي يُفَوِّتُهُ بِالْمَعْصِيَةِ مِنْ خَيْرٍ

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ مَا يَخْصُلُ لَهُ مِنَ الشُّرُورِ، وَاللَّذَّةُ بِهَا، فَهَلْ
بَعْدَ هَذَا يُقَدِّمُ عَلَى الْاسْتِهَانَةِ بِذَلِكَ كُلِّهِ وَالْاسْتِخْفَافِ بِهِ دُوَّ عَقْلِ سَلِيمٍ ۱۹
* ومنها: أَنَّ الذُّنُوبَ إِذَا تَكَاثَرَتْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِ صَاحِبِهَا، فَكَانَ مِنَ
الْغَافِلِينَ.

كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ كَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَاءٌ كَاذِبًا
يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، قَالَ: هُوَ الذُّنْبُ بَعْدَ الذُّنْبِ.
وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رحمته الله: «هُوَ الذُّنْبُ عَلَى الذُّنْبِ حَتَّى يَغْمَى
الْقَلْبُ»^(١).

وَأَضْلُ هَذَا: أَنَّ الْقَلْبَ يَضْدُ مِنَ الْمَغْصِيَةِ، فَإِذَا زَادَتْ غَلَبَ الصَّدَأُ
حَتَّى يَصِيرَ رَانًا، ثُمَّ يَغْلِبُ حَتَّى يَصِيرَ طَبْعًا وَقَفْلًا وَخَثْمًا، وَعِنْدَهَا يَصِيرُ
الْقَلْبُ فِي غِشَاوَةٍ وَغِلَافٍ؛ فَحِينَئِذٍ يَتَوَلَّاهُ عَدُوُّهُ، وَيَسُوْقُهُ حَيْثُ أَرَادَا
* ومنها: أَنَّ الذُّنُوبَ تُدْخِلُ الْعَبْدَ تَحْتَ لَعْنَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ صلوات الله عليهم
فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَّا عَلَى مَعَاصِي، وَالَّتِي غَيْرُهَا أَكْبَرُ مِنْهَا، فَهِيَ أَوْلَى بِدُخُولِ
فَاعِلِهَا تَحْتَ اللَّعْنَةِ.

فَقَدْ وَقَعَ اللَّعْنُ - عِيَاذًا بِاللَّهِ - عَلَى مَعَاصِي كَثِيرَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ: الْوَاسِمَةُ،
وَالْمُسْتَوْشِمَةُ، وَالْوَاصِلَةُ، وَالْمَوْضُولَةُ، وَالنَّامِصَةُ، وَالْمُتَنَمِّصَةُ، وَالْوَاشِرَةُ،
وَالْمُسْتَوْشِرَةُ، وَلَعَنَ أَكِلَ الرُّبَا، وَمُؤْكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ، وَشَاهِدُهُ، وَلَعَنَ الْمُحْلَلَّ،
وَالْمُحْلَلَّ لَهُ، وَلَعَنَ شَارِبَ الْخَمْرِ، وَسَاقِيَهَا، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا،
وَبَائِعَهَا، وَمُسْتَرِنَهَا، وَآكِلَ ثَمَرِهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَلَعَنَ مَنْ غَيَّرَ

(١) رَوَاهُ عَنْهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كَمَا فِي «الْذِّكْرِ الْمَشْهُورِ» لِلْسَّيُوطِيِّ (٤٤٧/٨).

مَنَارَ الْأَرْضِ، وَمَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمَنْ اتَّخَذَ شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً يَزِمِيهِ بِسَهْمٍ، وَلَعَنَ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَمَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَمَنْ أَخَذَ حَدَثاً، أَوْ آوَى مُخَدَّئاً، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ، وَمَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، وَلَعَنَ مَنْ سَبَّ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، وَمَنْ كَمَعَ أَعْمَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَلَعَنَ مَنْ أَتَى بِبَهِيمَةٍ، وَلَعَنَ مَنْ وَسَمَ دَابَّةً فِي وَجْهِهَا، وَلَعَنَ زَوَارِبَ الْقُبُورِ، وَالْمُتَخَلِّينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ، وَلَعَنَ مَنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، أَوْ مَمْلُوكاً عَلَى سَيِّدِهِ، وَلَعَنَ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي ذُبْرِهَا، وَلَعَنَ مَنْ بَاتَتْ مُهَاجِرَةً لِفِرَاشِ زَوْجِهَا حَتَّى تُصْبِحَ، وَلَعَنَ مَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، وَلَعَنَ مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ، وَلَعَنَ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُخَصَّنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ بِالْفَاحِشَةِ، وَلَعَنَ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ، وَلَعَنَ الرَّاشِيَّ، وَالْمُرْتَشِيَّ، وَالرَّائِشَ، وَلَعَنَّا عَلَى أَشْيَاءَ أُخَرَ غَيْرَ مَا ذُكِرَ.

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ إِلَّا رِضَاءُ قَاعِلِهِ بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَلْعَنُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَلَائِكَتُهُ لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَا يَدْعُو إِلَى مُجَانَبَتِهِ وَتَرْكِهِ

* وَمِنْهَا: جَزْمَانُ دَعْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَعْوَةُ الْمَلَائِكَةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ نَبِيَّهٖ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْلُونَ الْكُرْسِ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۝ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ ۝﴾ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُمْ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١﴾ [غافر: ٧ - ٩].

فَهَذَا دُعَاءُ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ الثَّائِبِينَ الْمُتَّبِعِينَ لِكِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الَّذِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ فَيْزُهُمَا، فَلَا يَقْطَعُ غَيْرُ هَؤُلَاءِ بِإِجَابَةِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ إِذَا لَمْ يَتَّصِفَ بِصِفَاتِ الْمَذْعُورِ لَهُ بِهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

• ومنها: أَنَّ الْمُعَاصِي تُحْدِثُ فِي الْأَرْضِ أَنْوَاعاً مِنَ الْفَسَادِ فِي الْمِيَاءِ، وَالْهَوَاءِ، وَالزَّرْعِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْمَسَاكِينِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

قَالَ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا وَلِيَ الظَّالِمُ سَعَى بِالظُّلْمِ وَالْفَسَادِ فَيَحْبُسُ بِذَلِكَ الْقَطَرُ، فَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ، ثُمَّ قَرَأَ الْآيَةَ السَّابِقَةَ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَّا وَاللَّهُ مَا هُوَ بِخَرَكُم هَذَا، وَلَكِنْ كُلُّ قَرْيَةٍ عَلَى مَاءٍ جَارٍ فَهُوَ بِخَرٍّ».

وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قُلْتُ: وَقَدْ سَمِعْتُ اللَّهَ تَعَالَى الْمَاءَ الْعَذْبَ بَحْرًا، فَقَالَ: «وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ وَهَذَا وَلَحٌ لُجَّاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَجِجْرًا تَحْجُورًا» [الفرقان: ٥٣]، وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ بَخَرٌ حُلُوٌّ وَاقِفًا، وَإِنَّمَا هِيَ الْأَنْهَارُ الْجَارِيَةُ، وَالْبَخَرُ الْمَالِحُ هُوَ السَّاكِنُ، فَسَمَى الْقَرْيَ الَّتِي عَلَيْهَا الْمِيَاءُ الْجَارِيَةُ بِاسْمِ تِلْكَ الْمِيَاءِ»^(١).

• ومنها: أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي الْأَرْضِ، وَذَلِكَ بِمَا يَحِلُّ بِهَا مِنَ الْخَسْفِ، وَالزَّلَازِلِ، وَيَمْحَقُ بَرَكَّتَهَا، وَقَدْ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى دِيَارٍ تَمُودَ فَمَنَعَهُمْ مِنْ دُخُولِ دِيَارِهِمْ إِلَّا وَهُمْ بَاكُونَ، وَمِنْ شُرْبِ مِيَاهِهِمْ، وَمِنْ الْاسْتِيقَاءِ مِنْ

(١) «الدَّاءُ وَاللَّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١٦٩).

أَبَارِهِمْ؛ حَتَّى أَمَرَ أَنْ يُغْلَفَ الْعَجِينُ الَّذِي عُجِنَ بِمِيَاهِهِمْ لِنَوَاضِحِ الْإِبِلِ،
لِتَأْثِيرِ سُؤْمِ الْمَغْصِيَةِ فِي الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ سُؤْمُ تَأْثِيرِ الذُّنُوبِ فِي نَقْصِ الثَّمَارِ،
وَمَا تُرْمَى بِهِ مِنَ الْأَقَاتِ!

وَيَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيْضاً: «أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ شُبُوحِ الصَّخَرَاءِ: أَنَّهُمْ
كَانُوا يَعْهَدُونَ الثَّمَارَ أَكْبَرَ مِمَّا هِيَ الْآنَ، وَكَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقَاتِ الَّتِي تُصِيبُهَا
لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهَا، وَإِنَّمَا حَدَّثْتُ مِنْ قُرْبٍ»^(١).

قُلْتُ: أَمَّا نَحْنُ فِي زَمَانِنَا هَذَا! فَحَدَّثْتُ وَلَا حَرَجَ؛ فَقَدْ شُوهِدَتْ مُعْظَمُ
الْفَاكِهَةِ فِي أَرْضِنَا قَدْ تَغَيَّرَتْ طَعْمًا وَحُجْمًا، وَاجْتَاخَتْهَا أَمْرَاضٌ لَا عِلْمَ
لِأَبَائِنَا بِهَا! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَمَّا تَأْثِيرُ الذُّنُوبِ فِي الصُّورِ، وَالْخَلْقِ؛ فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ فِي السَّمَاءِ سِتُّونَ ذِرَاعًا، وَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى
الْآنَ...»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُظَهِّرَ الْأَرْضَ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَالْخَوْنَةِ، وَالْفَجَرَةِ - يُخْرِجُ
عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ فَيَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا كَمَا مِلَّتْ جَوْرًا،
وَيَقْتُلُ الْمَسِيحَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَيُقِيمُ الدِّينَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ،
وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَرَكَاتِهَا، وَتَعُودُ كَمَا كَانَتْ؛ حَتَّى إِنَّ الْعِصَابَةَ (الْجَمَاعَةَ) مِنْ
النَّاسِ لَيَأْكُلُونَ الرُّمَانَةَ، وَيَسْتَظِلُّونَ بِقَشْرِهَا، وَيَكُونُ الْعُنْفُودُ مِنَ الْعِنَبِ وَقَرَّ
(جَمَلٍ) بَعِيرٌ، وَإِنَّ اللَّفْحَةَ (النَّاقَةَ قَرِيبَةَ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ) الْوَاحِدَةَ لَتَكْفِي الْفِتَامَ
(الْجَمَاعَةَ الْكَثِيرَةَ) مِنَ النَّاسِ.

(١) «الدَّاءُ وَالذُّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/١١)، وَتُسَلِّمُ (٢٨٤١) بِلَفْظِ طَوِيلٍ.

وَهَذَا لِأَنَّ الْأَرْضَ لَمَّا ظَهَرَتْ مِنَ الْمَعَاصِي ظَهَرَتْ فِيهَا آثَارُ الْبَرَكَاتِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي مَحَقَّتْهَا الذُّنُوبُ وَالْكُفْرُ.

• ومنها: أَنَّهَا تُظْفِرُ مِنَ الْقَلْبِ نَارَ الْغَيْرَةِ الَّتِي هِيَ لِحَيَاتِهِ وَصَلَاحِهِ كَالْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ لِحَيَاةِ جَمِيعِ الْبَدَنِ.

فَإِنَّ الْغَيْرَةَ هِيَ حَرَارَتُهُ وَنَارُهُ الَّتِي تُخْرِجُ مَا فِيهِ مِنَ الْحَبَثِ، وَالصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، كَمَا يُخْرِجُ الْكَبِيرُ حَبَثَ اللَّذَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَشْرَفُ النَّاسِ وَأَعْلَاهُمْ قَدْرًا وَهَمَّةً أَشَدُّهُمْ غَيْرَةً عَلَى نَفْسِهِ، وَخَاصَّةً أَهْلِهِ، وَعُمُومِ النَّاسِ.

وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْيَرَ الْخَلْقِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَاللهُ مُبْحَاهُ أَشَدُّ غَيْرَةً مِنْهُ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي الصَّحِيحِ - أَيْضاً - عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْعَدُوِّ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَالغَيُورُ حِينَئِذٍ قَدْ وَافَقَ رَبَّهُ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَمَنْ وَافَقَ اللَّهَ فِي مَعْنَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ قَادَتْهُ تِلْكَ الصِّفَةُ إِلَيْهِ بِزَمَانِهَا، وَأَدْخَلَتْهُ عَلَى رَبِّهِ، وَأَدْنَتْهُ مِنْهُ، وَقَرَّبَتْهُ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَصَيَّرَتْهُ مَحْبُوباً لَهُ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ رَجِيمٌ يُحِبُّ الرَّحَمَاءَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكِرَمَاءَ، عَلِيمٌ يُحِبُّ الْعُلَمَاءَ... إلخ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢/١٥٤، ١٥٥)، وَمُسْلِمٌ (١٤٩٩)، مِنْ حَلِيلِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦/٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٨/١٠٠)، مِنْ حَلِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي إِلَّا أَنَّهَا تُزَجَّبُ لِصَاحِبِهَا ضِدَّ هَذِهِ
الْصِّفَاتِ، وَتَمْنَعُهُ مِنَ الْإِتِّصَافِ بِهَا لَكَفَى بِهَا عُقُوبَةً!

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ كُلَّمَا اشْتَدَّتْ مُلَابَسَتُهُ لِلذُّنُوبِ أَخْرَجَتْ مِنْ قَلْبِهِ الْغَيْرَةَ
عَلَى نَفْسِهِ، وَأَهْلِهِ، وَعُمُومِ النَّاسِ. وَقَدْ تَضَعُفَتْ فِي الْقَلْبِ جِدًّا حَتَّى لَا
يَسْتَقْبَحُ بَعْدَ ذَلِكَ الْقَبِيحَ لَا مِنْ نَفْسِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ
فَقَدْ دَخَلَ فِي بَابِ الْهَلَاكِ!

وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِقْبَاحِ؛ بَلْ يُحَسِّنُ الْفَوَاحِشَ،
وَالظُّلْمَ لِغَيْرِهِ، وَيُزَيِّنُهُ لَهُ، وَيَدْعُوهُ إِلَيْهِ، وَيَحْتُمُّ عَلَيْهِ، وَيَسْمَى لَهُ فِي تَخْصِيلِهِ،
وَلِهَذَا كَانَ الدُّيُوتُ أَحَبَّ خَلْقِ اللَّهِ، وَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ، فَاَنْظُرْ مَا الَّذِي
حَمَلَتْ عَلَيْهِ قَلَّةُ الْغَيْرَةِ؟!

وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَضْلَ الدِّينِ الْغَيْرَةُ، وَمَنْ لَا غَيْرَةَ لَهُ لَا دِينَ لَهُ.
فَالْغَيْرَةُ تَحْمِي الْقَلْبَ فَتَحْمِي لَهُ الْجَوَارِحَ، فَتَدْفَعُ الشُّوْءَ وَالْفَوَاحِشَ، وَعَدَمُ
الْغَيْرَةِ تُبَيِّتُ الْقَلْبَ فَتُمُوتُ الْجَوَارِحُ، فَلَا يَبْقَى عِنْدَهَا دَفْعُ الْبُتَّةِ!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُذْهِبُ الْحَيَاءَ الَّذِي هُوَ مَادَّةُ حَيَاةِ الْقَلْبِ، وَهُوَ أَضَلُّ كُلِّ
خَيْرٍ، وَذَهَابُهُ ذَهَابُ كُلِّ خَيْرٍ أَجْمَعٍ، وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْحَيَاءُ
خَيْرٌ كُلِّهِ» ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ - أَيْضاً - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ
النَّبِيِّ الْأَوَّلَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» ^(٢) الْبُخَارِيُّ. وَفِيهِ تَفْسِيرَانِ،
وَالَّذِي يَهْمُنَا مِنْهُمَا، مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَنَّهُ عَلَى التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ، وَالْمَعْنَى:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٣/١٠)، وَمُسْلِمٌ (٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٤/١٠).

مَنْ لَمْ يَسْتَحِ فَإِنَّهُ يَصْنَعُ مَا شَاءَ مِنَ الْقَبَائِحِ؛ إِذِ الْحَامِلُ عَلَى تَرْكِهَا الْحَيَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَيَاءٌ يَرُدُّهُ مِنَ الْقَبَائِحِ فَإِنَّهُ يُوَاقِعُهَا^(١).

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الذُّنُوبَ تُضْعِفُ الْحَيَاءَ مِنَ الْعَبْدِ؛ حَتَّى رُبَّمَا انْسَلَخَ مِنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ؛ حَتَّى إِنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتَأَثَّرُ بِعِلْمِ النَّاسِ بِسُوءِ حَالِهِ، وَلَا بِاطْلَاعِهِمْ عَلَيْهِ؛ بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُخْبِرُ عَنْ حَالِهِ، وَتُبْحِحَ مَا يَفْعَلُهُ، وَالْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ انْسِلَاخُهُ مِنَ الْحَيَاءِ، وَإِذَا وَصَلَ الْعَبْدُ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَبْقَ فِي صَلَاحِهِ مَقْطَعٌ، عِيَادًا بِاللَّهِ!

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ اسْتَحَى مِنَ اللَّهِ عِنْدَ مَعْصِيَتِهِ، اسْتَحَى اللَّهُ مِنْ عُقُوبَتِهِ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَحِ مِنْ مَعْصِيَتِهِ، لَمْ يَسْتَحِ مِنْ عُقُوبَتِهِ»^(٢).

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُضْعِفُ فِي الْقَلْبِ تَعْظِيمَ الرَّبِّ ﷻ، وَتُضْعِفُ وَقَارَهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ وَلَا بُدَّ؛ شَاءَ أَمْ أَيْ! وَلَوْ تَمَكَّنَ وَقَارُ اللَّهِ، وَعَظَمَتُهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ لَمَا تَجَرَّأَ عَلَى مَعَاصِيهِ، فَإِنَّ عَظَمَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَجَلَالَهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ وَتَعْظِيمَ حُرْمَاتِهِ تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الذُّنُوبِ.

وَالْمُتَجَرِّثُونَ عَلَى مَعَاصِيهِ مَا قَدَرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ! وَكَيْفَ يَقْدَرُهُ حَقَّ قَدْرِهِ، أَوْ يُعْظِمُهُ، أَوْ يُكَبِّرُهُ، أَوْ يَرْجُو وَقَارَهُ وَيُجِلُّهُ مَنْ يَهُونُ عَلَيْهِ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ؟ هَذَا مِنْ أَمَحْلِ الْمُحَالِ، وَأَبْيَنِ الْبَاطِلِ.

وَكَفَى بِالْعَاصِي عُقُوبَةً أَنْ يَضْمَحِلَّ مِنْ قَلْبِهِ تَعْظِيمُ اللَّهِ ﷻ، وَتَعْظِيمُ حُرْمَاتِهِ، وَيَهُونُ عَلَيْهِ حَقُّهُ!

(١) انْظُرْ: «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (٣/٣١)، وَ«الْفَائِقَ» لِلزُّمَخْشَرِيِّ (١/٣١٦)، وَ«النَّهْيَةَ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (١/٣١١).

(٢) «الدَّاءُ وَالِدُّوَاءُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٨٠).

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تَرْفَعُ مَهَابَةَ الْعَاصِي مِنْ قُلُوبِ الْخَلْقِ، وَيَهُونُ عَلَيْهِمْ، وَيَسْتَحْفِظُونَ بِهِ، كَمَا هَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ رَبِّهِ، وَاسْتَحَفَّتْ بِهِ، فَعَلَى قَدْرِ مَحَبَّةِ الْعَبْدِ لِلَّهِ يُحِبُّهُ النَّاسُ، وَعَلَى قَدْرِ خَوْفِهِ مِنَ اللَّهِ يَخَافُهُ النَّاسُ، وَعَلَى قَدْرِ تَعَظُّمِهِ اللَّهُ وَخُرُمَاتِهِ يُعَظِّمُ النَّاسُ خُرُمَاتِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ سُبْحَانَهُ إِلَى هَذَا فِي كِتَابِهِ عِنْدَ ذِكْرِ عُقُوبَاتِ الذُّنُوبِ، وَأَنَّهُ أَرْكَسَ أَرْيَابَهَا بِمَا كَسَبُوا، وَعَظَى عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَطَبَعَ عَلَيْهَا بِذُنُوبِهِمْ، وَأَنَّهُ نَسِيَهُمْ كَمَا نَسَوْهُ، وَأَهَانَهُمْ كَمَا أَهَانُوا دِينَهُ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤِنِ اللَّهُ فَمَا لَمْ يَنْ مَكْرُومٍ﴾ [الحج: ١٨]، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ مُكْرِمٍ بَعْدَ أَنْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ، وَمَنْ ذَا يُكْرِمُ مَنْ أَهَانَهُ اللَّهُ، أَوْ يُهِنُ مَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ؟

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تَسْتَدْعِي نِسْيَانَ اللَّهِ لِعَبْدِهِ، وَتَرْكُهُ وَتَخْلِيَّتُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ وَشَيْطَانِهِ، وَهَذَا الْهَلَاكُ الَّذِي لَا يُرْجَى مَعَهُ نَجَاةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٨﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسُهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الحشر: ١٨ - ١٩].

فَأَمَرَ سُبْحَانَهُ بِتَقْوَاهُ، وَنَهَى أَنْ يَنْشَبَةَ عِبَادَةُ الْمُؤْمِنُونَ بِمَنْ نَسِيَهُ بِتَرْكِ تَقْوَاهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ عَاقِبَ مَنْ تَرَكَ التَّقْوَى بِأَنْ أَنْسَاهُ نَفْسَهُ، أَيَّ: أَنْسَاهُ مَصَالِحَهَا، وَمَا يُنَجِّيْهَا مِنْ عَذَابِهِ، وَمَا يُوجِبُ لَهُ الْحَيَاةَ الْأَبَدِيَّةَ، وَكَمَالَ لَتِّيَّهَا، وَسُرُورَهَا، وَنَعِيمَهَا فَأَنْسَاهُ اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ جَزَاءً لِمَا نَسِيَهُ مِنْ عَظَمَتِهِ، وَخَوْفِهِ، وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ.

فَتَرَى الْعَاصِيَّ مُهْمِلًا لِمَصَالِحِ نَفْسِهِ، مُضَيِّعًا لَهَا، قَدْ أَغْفَلَ اللَّهُ قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِهِ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا، وَقَدْ انْفَرَطَتْ عَلَيْهِ مَصَالِحُ دُنْيَاهُ

وَأَخْرَجَهُ، وَقَدْ فُرِطَ فِي سَعَادَتِهِ الْأَبَدِيَّةِ، وَاسْتَبْدَلَ بِهَا أَذْنَى مَا يَكُونُ مِنَ لَذَّةٍ؛
إِنَّمَا هِيَ سَحَابَةٌ صَيْفٍ، أَوْ خِيَالٌ طَيِّفٌ!

وَأَعْظَمُ الْعُقُوبَاتِ: نِسْيَانُ الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ، وَإِهْمَالُهُ لَهَا، وَإِضَاعَتُهُ حَظَّهَا،
وَنَصِيئَتُهَا مِنَ اللَّهِ، وَيَبْتَغِي ذَلِكَ بِالْعَبَنِ وَالْهَوَانِ، وَابْتِخَاسِ الثَّمَنِ، فَضَيَّعَ مَنْ لَا غِنَى
لَهُ عَنْهُ، وَلَا عِوَضَ لَهُ مِنْهُ، وَاسْتَبْدَلَ بِهِ مَنْ عَنْهُ كُلُّ الْغِنَى، أَوْ مِنْهُ كُلُّ الْعِوَضِ.
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِذَا ضَيَّعَتْهُ عِوَضُ وَلَيْسَ فِي اللَّهِ إِنْ ضَيَّعَتْهُ عِوَضُ

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ مِنْ دَائِرَةِ الْإِحْسَانِ، وَتَمْنَعُهُ مِنْ ثَوَابِ
الْمُحْسِنِينَ! فَإِنَّ الْإِحْسَانَ إِذَا بَاسَرَ الْقَلْبَ مَنَعَهُ عَنِ الْمَعَاصِي، فَإِنَّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ
كَأَنَّهُ يَرَاهُ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لَاسْتِئْثْلَاءِ ذِكْرِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَخَوْفِهِ، وَرَجَائِهِ عَلَى
قَلْبِهِ بِحَيْثُ يَضِيرُ كَأَنَّهُ يُشَاهِدُهُ، وَذَلِكَ سَيَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِرَادَةِ الْمَعَاصِي؛
فَضْلًا عَنْ مُوَاقَعَتِهَا.

فَإِذَا خَرَجَ مِنْ دَائِرَةِ الْإِحْسَانِ - عِبَادًا بِاللَّهِ - فَاتَهُ صُحْبَتُهُ وَرِفْقَتُهُ
الْخَاصَّةُ، وَعَيْشُهُمُ الْهَنِيءُ، وَنَعِيمُهُمُ الثَّامُ، فَإِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا أَقَرَّهُ فِي
دَائِرَةِ عُمُومِ الْمُؤْمِنِينَ.

فَإِنْ عَصَاهُ بِالْمَعَاصِي أَخْرَجَهُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ، أَوْ كَمَالِهِ^(١)، كَمَا قَالَ

(١) نَفَى الْإِيمَانِ عَنِ الرَّائِي، وَالشَّارِبِ، وَالسَّارِقِ... فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَقْيِ
الْإِيمَانِ الَّذِي يَقَابِلُ الْكُفْرَ؛ بَلْ يَنْفَى عَنْهُ: الْإِيمَانُ وَيَتَقَي مَعَهُ الْإِسْلَامُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ
الْحَدِيثِ، أَوْ يَنْفَى عَنْهُ كَمَالُ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَيَتَقَي مَعَهُ أَصْلُهُ، وَبِهَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ
وَعَيْرِهَا قَالَ بِهَا السَّلَفُ، لَيْسَ هَذَا مَحِلَّ بَسْطِهَا، أَمَّا الْقَوْلُ: بِأَنْ صَاحِبَهَا كَافِرٌ لَيْسَ
مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ يُنَجِّيه مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَهَذَا قَوْلٌ قَاسِدٌ دَعَبَ إِلَيْهِ الْحَوَارِجُ،
وَكَلَّمَا الْمُعْتَرِثَةُ الْقَائِلُونَ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمُتَرَلِّينِ!

النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، لِإِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ، وَالثَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قَانَهُ رِفْقَةً الْمُؤْمِنِينَ، وَخَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ فَاتَهُ حُسْنُ دِفَاعِ اللَّهِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا، وَقَاتَهُ كُلُّ خَيْرٍ رَبَّهٗ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَهُوَ نَحْوُ مِائَةِ خَصْلَةٍ، كُلُّ خَصْلَةٍ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

فَمِنْ ذَلِكَ: الْأَجْرُ الْعَظِيمُ: «وَمَوْتُ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا» [النساء: ١٤٦]، وَمِنْهَا: الدَّفْعُ عَنْهُمْ شُرُورَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: «إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا» [الحج: ٣٨]، وَمِنْهَا: اسْتِعْفَاؤُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ لَهُمْ: «الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ» [٧] [غافر: ٧]، وَمِنْهَا: مُوَالَاةُ اللَّهِ لَهُمْ، وَلَا يَذِلُّ مَنْ وَالَاهُ اللَّهُ: «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا» [البقرة: ٢٥٧]، وَمِنْهَا: أَمْرُهُ مَلَائِكَتُهُ بِتَسْبِيحِهِمْ: «إِذَا يُحْيِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَلَّا مَعَكُمْ فَتَبَيَّنَّا أَلَلِ الَّذِينَ آمَنُوا» [الأنفال: ١٢]، وَمِنْهَا: أَنَّ لَهُمُ الدَّرَجَاتِ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَالْمَغْفِرَةَ، وَالرُّزْقَ الْكَرِيمَ: «لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ» [الأنفال: ٤]، وَمِنْهَا: الْعِزَّةُ: «وَلِلَّهِ الْكِبَرُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُتَّقِينَ لَا يَعْلَمُونَ» [المناقون: ٨]، وَمِنْهَا: مَعِيَّةُ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ: «وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ» [الأنفال: ١٩]، وَمِنْهَا: الرُّفْعَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: «يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٦/٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٧)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَنَوْنَكُمْ ﴿[المجادلة: ١١]، وَمِنْهَا: إِعْطَاؤُهُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَإِعْطَاؤُهُمْ نُورًا يَمْشُونَ بِهِ، وَمَغْفِرَةٌ ذُنُوبِهِمْ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامَنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٨﴾ [الحديد: ٢٨]، وَمِنْهَا: الْوَدُّ الَّذِي يَجْعَلُهُ سُبْحَانَهُ لَهُمْ، وَهُوَ أَنَّهُ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّهُمْ إِلَى مَلَائِكَتِهِ، وَأَنْبِيَائِهِ، وَعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا وَسِعًا ﴿١١﴾ [مريم: ٩٦]، وَمِنْهَا: أَمَانُهُمْ مِنَ الْخَوْفِ يَوْمَ يَشْتَدُّ الْخَوْفُ: ﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، وَمِنْهَا: أَنَّهُمُ الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمْ، الَّذِينَ أُمِرْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ أَنْ يَهْدِيَنَا إِلَى صِرَاطِهِمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا هُوَ هُدًى لَهُمْ، وَشِفَاءٌ: ﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام: ٤٨].

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الْإِيمَانَ سَبَبٌ جَالِبٌ لِكُلِّ خَيْرٍ، وَكُلُّ خَيْرٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَسَبَبُهُ الْإِيمَانُ، فَكَيْفَ يَهْوَى عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَرْتَكِبَ شَيْئًا يُخْرِجُهُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ، وَيَحْوُلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ؟! وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ دَائِرَةِ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا هُوَ إِجْمَاعُ السَّلَفِ؟! وَهَذَا لَا يَغْنِي النَّجَاةَ الثَّامَةَ مِنَ الْكُفْرِ؛ بَلْ قَدْ يَرِينُ الذَّنْبُ عَلَى قَلْبِهِ وَيُحِيطُ بِهِ فَيُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ - عِيَادًا بِاللَّهِ -!

لَكِنْ؛ إِذَا اسْتَمَرَّ الْعَبْدُ عَلَى الذُّنُوبِ، وَأَصَرَّ عَلَيْهَا خِيفَ عَلَيْهِ أَنْ يَرِينَ عَلَى قَلْبِهِ فَيُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ، عِيَادًا بِاللَّهِ!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُضْعِفُ سَيْرَ الْقَلْبِ إِلَى اللَّهِ وَالْدَّارِ الْآخِرَةِ، أَوْ تُعَوِّقُهُ، أَوْ تُوقِفُهُ وَتَقْطَعُهُ عَنِ السَّيْرِ! فَلَا تَدْعُهُ يَخْطُو إِلَى اللَّهِ خُطْوَةً، هَذَا إِنْ لَمْ تَرُدَّهُ عَنْ وَجْهِهِ إِلَى وَرَائِهِ.

فَالذَّنْبُ إِمَّا يُمِيتُ الْقَلْبَ، أَوْ يُمْرِضُهُ مَرَضًا مَخُوفًا، أَوْ يُضْعِفُ قُوَّتَهُ وَلَا بُدَّ حَتَّى يَنْتَهِيَ ضَعْفُهُ إِلَى الْأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي اسْتَعَاذَ مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهِيَ: «الْهَمُّ، وَالْحَزَنُ، وَالْكَسَلُ، وَالْعَجْزُ، وَالْجُبْنُ، وَالْبُخْلُ، وَضَلَعُ الدِّينِ، وَغَلَبَةُ الرِّجَالِ»^(١) أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَكُلُّ اثْنَيْنِ مِنْهَا قَرِينَانِ، قَالَهُمُ وَالْحَزَنُ قَرِينَانِ: فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ الْوَارِدَ عَلَى الْقَلْبِ إِنْ كَانَ مِنْ أَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ يَتَوَقَّعُهُ أَحَدُكَ الْهَمُّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْرِ مَاضٍ قَدْ وَقَعَ أَحَدُكَ الْحَزَنُ.

وَالْعَجْزُ وَالْكَسَلُ قَرِينَانِ: فَإِنَّ تَخَلُّفَ الْعَبْدِ عَنْ أَسْبَابِ الْخَيْرِ وَالْفَلَاحِ؛ إِنْ كَانَ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ فَهُوَ الْعَجْزُ، وَإِنْ كَانَ لِعَدَمِ إِرَادَتِهِ فَهُوَ الْكَسَلُ. وَالْجُبْنُ وَالْبُخْلُ قَرِينَانِ: فَإِنَّ عُدَمَ النَّفْعِ مِنْهُ إِنْ كَانَ بِبَدَنِهِ فَهُوَ الْجُبْنُ، وَإِنْ كَانَ بِمَالِهِ فَهُوَ الْبُخْلُ.

وَضَلَعُ الدِّينِ وَقَهْرُ الرِّجَالِ قَرِينَانِ: فَإِنَّ اسْتِثْلَاءَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ بِحَقِّ فَهُوَ مِنْ ضَلَعِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ بِبَاطِلٍ فَهُوَ مِنْ قَهْرِ الرِّجَالِ.

وَالْمَقْصُودُ؛ إِنَّ الذُّنُوبَ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ الْجَالِبَةِ لِهَذِهِ الثَّمَانِيَةِ، كَمَا أَنَّهَا مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ الْجَالِبَةِ: «لِجَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ الْجَالِبَةِ لِزَوَالِ نِعَمِ اللَّهِ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِهِ، وَفُجَاءَةِ يَقَمَّتِهِ، وَجَمِيعِ سَخَطِهِ!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُزِيلُ النِّعَمَ، وَتَحُلُّ النِّقَمَ، فَمَا زَالَتْ عَنِ الْعَبْدِ نِعْمَةٌ إِلَّا

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٨٠)، وَكَذَا أَخْرَجَهَا مُتَّفَرِّقَاتُ الْبُخَارِيِّ (١٥٠/١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٠٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٩/١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٠٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَذْنِبُ، وَلَا حَلْتُ بِهِ نِقْمَةٍ إِلَّا يَذْنِبُ، كَمَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «مَا تَزَلْ بَلَاءٌ إِلَّا يَذْنِبُ، وَلَا رُفَعَ بَلَاءٌ إِلَّا بِتَوْبَةٍ».

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُعْصِيَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ۖ﴾ [الشورى: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغْتِرًا بِنِعْمَةِ آتَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُفْتِنُوا مَا بَأْسُفِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣].

فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ نِعْمَتَهُ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى أَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هُوَ الَّذِي يُغَيِّرُ مَا يَنْفُسُوهُ، فَيُغَيِّرُ طَاعَةَ اللَّهِ بِمَعْصِيَتِهِ، وَشُكْرَهُ بِكُفْرِهِ، وَأَسْبَابَ رِضَاهُ بِأَسْبَابِ سَخَطِهِ؛ فَإِذَا غَيَّرَ غَيْرَ عَلَيْهِ جَزَاءً وَفَاقًا، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ.

فَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْصِيَةَ بِالطَّاعَةِ غَيَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ بِالْعَافِيَةِ، وَالذَّلَّ بِالْعِزِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بَأْسُهُمْ ۖ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

• وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُلْقِي الرُّعْبَ وَالْخَوْفَ فِي قَلْبِ الْعَاصِي، فَلَا تَرَاهُ إِلَّا خَائِفًا مَرْعُوبًا؛ فَإِنَّ الطَّاعَةَ حِصْنُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ الَّذِي مَنْ دَخَلَهُ كَانَ مِنَ الْآمِنِينَ مِنْ عُقُوبَاتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْهُ أَحَاطَتْ بِهِ الْمَخَافَةُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ!

فَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ انْقَلَبَتِ الْمَخَافَةُ فِي حَقِّهِ أَمَانًا، وَمَنْ عَصَاهُ انْقَلَبَتْ مَأْمَنُهُ مَخَافًا، فَلَا تَجِدُ الْعَاصِيَّ إِلَّا وَقَلْبُهُ كَأَنَّهُ بَيْنَ جَنَاحَيْ طَائِرٍ، إِنْ حَرَّكَتِ الرِّيحُ الْبَابَ قَالَ: جَاءَ الطَّلَبُ، وَإِنْ سَمِعَ وَفَعِ قَدِمَ خَافَ أَنْ يَكُونَ نَذِيرًا بِالْعَطَبِ! يَخْسِبُ كُلُّ صَبِيحَةٍ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَكْرُوهٍ قَاصِدًا إِلَيْهِ.

فَمَنْ خَافَ اللَّهَ أَمِنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَنْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ أَخَافَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

* ومنها: أَنَّهَا تُوقِعُ الْوَحْشَةَ الْعَظِيمَةَ فِي الْقَلْبِ! فَيَجِدُ الْمَذْنِبُ نَفْسَهُ مُسْتَوْحِشًا، قَدْ وَقَعَتْ الْوَحْشَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، وَكُلَّمَا كَثُرَتْ الذُّنُوبُ اشْتَدَّتِ الْوَحْشَةُ، وَأَمْرُ الْعَيْشِ عَيْشُ الْمُسْتَوْحِشِينَ الْخَافِينَ، وَأَطْلَبُ الْعَيْشِ عَيْشُ الْمُسْتَأْنِسِينَ الْآمِنِينَ.

وسِرُّ الْمَسْأَلَةِ؛ أَنَّ الطَّاعَةَ تُوجِبُ الْقُرْبَ مِنَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَكُلَّمَا اشْتَدَّ الْقُرْبُ قَوِيَ الْأَنْسُ، وَالْمَعْصِيَةُ تُوجِبُ الْبُعْدَ مِنَ الرَّبِّ، وَكُلَّمَا زَادَ الْبُعْدُ قَوِيَتْ الْوَحْشَةُ، وَلِهَذَا يَجِدُ الْعَبْدُ وَحْشَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ لِلْبُعْدِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ مُلَاسًا لَهُ قَرِينًا مِنْهُ، وَيَجِدُ أَنْسًا قَرِيبًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يُحِبُّ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنْهُ!

وَلَا تَجِدُ أَحَدًا يُلَاسُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي إِلَّا وَيَعْلُوهُ مِنَ الْوَحْشَةِ بِحَسَبِ مَا لَا يَسُهُ مِنْهُ، فَتَعْلُو الْوَحْشَةُ وَجْهَهُ وَقَلْبَهُ، فَيُسْتَوْحِشُ وَيُسْتَوْحِشُ مِنْهُ!

* ومنها: أَنَّهَا تَضْرِبُ الْقَلْبَ عَنْ صِحَّتِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ إِلَى مَرَضِهِ وَانْحِرَافِهِ فَلَا يَزَالُ مَرِيضًا مَعْلُولًا، لَا يَنْتَفِعُ بِالْأَعْلِيَةِ الَّتِي بِهَا حَيَاتُهُ وَصَلَاتُهُ، فَإِنَّ تَأْيِيرَ الذُّنُوبِ فِي الْقُلُوبِ كَتَأْيِيرِ الْأَمْرَاضِ فِي الْأَبْدَانِ؛ بَلِ الذُّنُوبُ أَمْرَاضُ الْقُلُوبِ وَدَاوَاهَا، وَلَا دَوَاءَ لَهَا إِلَّا تَرْكُهَا!

وَقَدْ أَجْمَعَ السَّائِرُونَ إِلَى اللَّهِ: أَنَّ الْقُلُوبَ لَا تُعْطَى مَنَاهَا حَتَّى تَصِلَ إِلَى مَوْلَاهَا، وَلَا تَصِلَ إِلَى مَوْلَاهَا حَتَّى تَكُونَ صَحِيحَةً سَلِيمَةً، وَلَا يَصِحُّ لَهَا ذَلِكَ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ هَوَاهَا، وَهَوَاهَا مَرَضُهَا، وَشِفَاؤُهَا مُخَالَفَتُهَا، فَإِنْ اسْتَحْكَمَ الْمَرَضُ قَتَلَ أَوْ كَادَ.

وَكَمَا أَنَّ مَنْ نَهَى نَفْسَهُ عَنِ الْهَوَى كَانَتْ الْجَنَّةُ مَأْوَاهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَعَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾ ﴿إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۝﴾ ﴿

فَكَذَلِكَ يَكُونُ قَلْبُهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ فِي جَنَّةٍ عَاجِلَةٍ لَا يُشْبِهُ نَعِيمَ أَهْلِهَا نَعِيمَ الْبَتَّةِ؛ بَلِ التَّفَاوُتُ الَّذِي بَيْنَ النَّعِيمَيْنِ كَالْتَّفَاوُتِ الَّذِي بَيْنَ نَعِيمِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَصْدُقُ بِهِ إِلَّا مَنْ بَاشَرَ قَلْبُهُ هَذَا وَهَذَا.

وَلَا تَحْسِبُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَثَرَارَ لَئِي نَعِيمٍ ۝ وَلَئِنَّ الْفُجَّارَ لَئِي نَجِيمٍ ۝﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٤]، مَقْصُورٌ عَلَى نَعِيمِ الْآخِرَةِ وَجَحِيمِهَا فَقَطْ؛ بَلْ فِي دُورِهِمُ الثَّلَاثَةُ كَذَلِكَ - أَغْنِي: دَارَ الدُّنْيَا، وَدَارَ الْبَرْزَخِ، وَدَارَ الْقَرَارِ - فَهَؤُلَاءِ فِي نَعِيمٍ، وَهَؤُلَاءِ فِي جَحِيمٍ، وَهَلِ النَّعِيمُ إِلَّا نَعِيمُ الْقَلْبِ؟ وَهَلِ الْعَذَابُ إِلَّا عَذَابُ الْقَلْبِ؟

وَأَيُّ عَذَابٍ أَشَدُّ مِنَ الْخَوْفِ، وَالْهَمِّ، وَالْحُزْنِ، وَضِيقِ الصَّدْرِ، وَإِعْرَاضِهِ عَنِ اللَّهِ، وَالدَّارِ الْآخِرَةِ، وَتَعَلُّقِهِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَانْقِطَاعِهِ عَنِ اللَّهِ، يَكُلُّ وَادٍ مِنْهُ شُعْبَةً؟

وَكُلُّ شَيْءٍ تَعَلَّقَ بِهِ وَأَحَبَّهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَسُوءُهُ سُوءُ الْعَذَابِ.

وَأَمَّا فِي الْبَرْزَخِ فَعَذَابٌ يُقَارِنُهُ أَلَمُ الْفِرَاقِ الَّذِي لَا يُرْجَى عَوْدُهُ، وَأَلَمُ قَوَاتِ مَا فَاتَهُ مِنَ النَّعِيمِ الْعَظِيمِ بِاشْتِغَالِهِ بِصُدُوهِ، وَأَلَمُ الْحِجَابِ عَنِ اللَّهِ، وَأَلَمُ الْحَسْرَةِ الَّتِي تُقَطِّعُ الْأَكْبَادَ، فَالْهَمُّ، وَالْعَمَلُ، وَالْحَسْرَةُ، وَالْحُزْنُ تَعْمَلُ فِي نَفُوسِهِمْ نَظِيرَ مَا تَعْمَلُ الْهَوَامُّ وَالذُّبْدَانُ فِي أَبْدَانِهِمْ؛ بَلْ عَمَلُهَا فِي النَّفُوسِ دَائِمٌ مُسْتَمِرٌّ حَتَّى يَرُدَّهَا اللَّهُ إِلَى أَجْسَادِهَا فَعِجْزٌ يَسْتَقِلُّ الْعَذَابُ إِلَى نَوْحٍ؛ هُوَ أَذْمَى وَأَمْرٌ!

فَإِنَّ هَذَا مِنْ نَعِيمٍ مَنْ يَرْقُصُ قَلْبُهُ طَرِبًا، وَفَرَحًا، وَأَنْسًا بِرَبِّهِ، وَاشْتِيَاقًا إِلَيْهِ، وَازْتِيَاحًا بِحُبِّهِ، وَطَمَأْنِينَةً بِذِكْرِهِ؟ حَتَّى يَقُولَ بَعْضُهُمْ فِي حَالِ تَرْعِهِ: وَاطْرَبَاهُ!

وَيَقُولُ الْآخَرُ: مَسَاكِينُ أَهْلِ الدُّنْيَا خَرَجُوا مِنْهَا، وَمَا ذَاقُوا لَذِيذَ الْعَيْشِ فِيهَا، وَمَا ذَاقُوا أَطْيَبَ مَا فِيهَا!

وَيَقُولُ الْآخَرُ: لَوْ عَلِمَ الْمُلُوكُ، وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ مَا نَحْنُ فِيهِ لَجَالَدُونَا عَلَيْهِ بِالسُّيُوفِ!

وَيَقُولُ الْآخَرُ: إِنَّ فِي الدُّنْيَا جَنَّةً مَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا لَمْ يَدْخُلْ جَنَّةَ الْآخِرَةِ! فَيَا مَنْ بَاعَ حَقَّهُ الْعَالِي بِأُبْحَسِ الثَّمَنِ - وَغَبِنَ كُلَّ الْغَبَنِ فِي هَذَا الْعَقْدِ، وَهُوَ بَرَى أَنَّهُ قَدْ غَبِنَ - إِذَا لَمْ يَكُنْ لَكَ خَبْرَةٌ بِقِيَمَةِ السِّلَعَةِ فَسَلِ الْمُقَوِّمِينَ؟!

* ومنها: أَنَّهَا تُعْمِي بَصَرَ الْقَلْبِ، وَتُظْمِسُ نُورَهُ، وَتُسُدُّ طُرُقَ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَتَحْجُبُ مَوَادَّ الْهِدَايَةِ عَنْهُ.

وَلَا يَزَالُ هَذَا النُّورُ يَضَعْفُ وَيَضْمَحِلُّ، وَظِلَامُ الْمَعْصِيَةِ يَقْوَى؛ حَتَّى يَصِيرَ الْقَلْبُ فِي مِثْلِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ.

ثُمَّ تَقْوَى تِلْكَ الظُّلْمَةُ، وَتَفِيضُ مِنَ الْقَلْبِ إِلَى الْجَوَارِحِ فَيَغْشَى الْوَجْهَ مِنْهَا سَوَادٌ بِحَسَبِ قُوَّتِهَا وَتَرَايِدِهَا، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ ظَهَرَتْ فِي الْبَرَزِخِ قَامِتًا الْقَبْرِ ظُلْمَةً، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مُمْتَلِئَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللَّهَ مُنَوِّرُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْمَعَادِ، وَخَشِرُ الْعِبَادِ عَلَتِ الظُّلْمَةُ الرُّجُورَةَ عُلُوقًا ظَاهِرًا يَرَاهُ كُلُّ أَحَدٍ؛ حَتَّى يَصِيرَ الْوَجْهَ أَسْوَدَ مِثْلِ الْحَمَمَةِ؛ فَيَا لَهَا مِنْ عُقُوبَةٍ لَا تُوَازِنُ لَذَاتِ الدُّنْيَا بِأَجْمَعِهَا، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣/١٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٩٥٦).

* ومنها: أَنَّهَا تُصَغِّرُ النَّفْسَ، وَتَقْمَعُهَا، وَتُدَسِّسُهَا، وَتُحَقِّرُهَا؛ حَتَّى تَكُونَ أَصْغَرَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَأَخْفَرَهُ، كَمَا أَنَّ الطَّاعَةَ تُنْمِيهَا وَتُزَكِّيهَا وَتُكَبِّرُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۖ ﴿١﴾ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ۖ ﴿٢﴾﴾ [الشمس: ٩ - ١٠]، وَالْمَعْنَى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ كَبَّرَهَا وَأَعْلَاهَا بِطَاعَةِ اللَّهِ وَأَظْهَرَهَا، وَقَدْ خَسِرَ مَنْ أَخْفَاهَا وَحَقَّرَهَا وَصَغَّرَهَا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ!

فَالْعَاصِي يَدُسُّ نَفْسَهُ فِي الْمَعْصِيَةِ وَيُخْفِي مَكَانَهَا، يَتَوَارَى مِنَ الْخَلْقِ مِنْ سُوءِ مَا يَأْتِي بِهِ، قَدْ انْقَمَعَ عِنْدَ نَفْسِهِ، وَانْقَمَعَ عِنْدَ اللَّهِ، وَانْقَمَعَ عِنْدَ الْخَلْقِ؛ فَالطَّاعَةُ وَالْبِرُّ تُكَبِّرُ النَّفْسَ، وَتُعِزُّهَا، وَتُعْلِيهَا، حَتَّى تَصِيرَ أَشْرَفَ شَيْءٍ وَأَكْبَرَهُ، وَأَزْكَاةً وَأَعْلَاهُ؛ وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ أَذَلُّ شَيْءٍ وَأَخْفَرُهُ وَأَصْغَرُهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَبِهَذَا الذَّلُّ حَصَلَ لَهَا هَذَا الْعِزُّ، وَالشَّرَفُ، وَالتَّمُؤُّ!

* ومنها: أَنَّ الْعَاصِي دَائِمًا فِي أَسْرِ شَيْطَانِهِ، وَسِجْنِ شَهَوَاتِهِ، وَقُبُورِ هَوَاهُ؛ فَهُوَ: أَسِيرٌ مَسْجُونٌ مُقَيَّدٌ!

وَلَا أَسِيرٌ أَسْوَأَ حَالًا مِنْ أَسِيرٍ أَسْرَهُ أَعْدَى عَدُوًّا لَهُ، وَلَا سِجْنٌ أَضْيَقُ مِنْ سِجْنِ الْهَوَى، وَلَا قَيْدٌ أَضْعَبُ مِنْ قَيْدِ الشَّهْوَةِ؛ فَكَيْفَ يَسِيرُ إِلَى اللَّهِ وَالْدارِ الْآخِرَةِ قَلْبٌ مَأْسُورٌ مَسْجُونٌ مُقَيَّدٌ؟! وَكَيْفَ يَخْطُو خُطْوَةً وَاحِدَةً؟!!

وَإِذَا قُيِّدَ الْقَلْبُ طَرَقَتْهُ الْآفَاتُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ بِحَسَبِ قُبُورِهِ، وَمَثَلُ الْقَلْبِ مَثَلُ الطَّائِرِ: كُلَّمَا عَلَا بَعْدَ عَنِ الْآفَاتِ، وَكُلَّمَا نَزَلَ اخْتَوَشَتْهُ الْآفَاتُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا مِنْ ثَلَاثَةِ فِي قَرْيَةٍ، وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ؛ إِلَّا اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَمَلَكَبِكِ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّنُوبَ الْقَاصِيَةَ»^(١) أَخْمَدُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩٦/٥)، وَابْنُ دَاوُدَ (٥٤٧)، وَمَوْحِدُ حَدِيثِ حَسَنَ،

انْظُرْ: «صَحِيحُ التَّرْغِيبِ» لِلْأَبَانِيِّ (٤٢٧).

وَأَضِلْ هَذَا كُلَّهُ: أَنَّ الْقَلْبَ كُلَّمَا كَانَ أَبْعَدَ مِنَ اللَّهِ كَانَتْ الْآفَاتُ إِلَيْهِ أَسْرَعَ، وَكُلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ مِنَ اللَّهِ بَعُدَتْ عَنْهُ الْآفَاتُ، وَالْبُعْدُ مِنَ اللَّهِ مَرَاتِبُ بَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، فَالْعَقْلُ تَبَعُ الْعَبْدِ عَنِ اللَّهِ، وَبُعْدُ الْمَعْصِيَةِ أَعْظَمُ مِنْ بُعْدِ الْعَقْلِ، وَهَكَذَا.

* ومنها: سُقُوطُ الْجَاهِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالْكَرَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ، وَعِنْدَ خَلْقِهِ؛ فَإِنَّ أَكْرَمَ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ، وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ مَنْزِلَةً أَطْوَعُهُمْ لَهُ، فَإِذَا عَصَاهُ وَخَالَفَ أَمْرَهُ سَقَطَ مِنْ عَيْنِهِ، فَاسْقَطَهُ مِنْ قُلُوبِ عِبَادِهِ؛ وَعِنْدَهَا يَعِيشُ بَيْنَ النَّاسِ أَسْوَأُ عَيْشٍ: حَامِلُ الذِّكْرِ، سَاقِطُ الْقَدْرِ، زَرِيَّ الْحَالِ... فَإِنَّ حُمُولَ الذِّكْرِ، وَسُقُوطَ الْقَدْرِ وَالْجَاهِ جَالِبٌ كُلُّ غَمٍّ وَهَمٍّ، وَحُزْنٍ...!

وَمِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ: أَنْ يَرْفَعَ لَهُ بَيْنَ الْعَالَمِينَ ذِكْرُهُ. وَيُعْلِي قَدْرَهُ، وَلِهَذَا خَصَّ أَنْبِيََاءَهُ وَرُسُلَهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِيَ الْأَيْدِي وَالْأَنْصَارِ ۖ إِنَّا أَخْلَقْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ۖ﴾ [ص: ٤٥ - ٤٦]، أَي: خَصَّصْنَاهُمْ بِخَصِيصَةٍ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْجَمِيلُ الَّذِي يُذَكِّرُونَ بِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ.

فَأَتَّبَاعُ الرُّسُلِ: لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ؛ بِحَسَبِ مِثْرَائِهِمْ مِنْ طَاعَتِهِمْ وَمُتَابَعَتِهِمْ، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَهُمْ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ ذَلِكَ بِحَسَبِ مُخَالَفَتِهِمْ وَمَعْصِيَتِهِمْ لَهُمْ!

* ومنها: أَنَّهَا تَسْلُبُ صَاحِبَهَا أَسْمَاءَ الْمَدْحِ وَالشَّرَفِ، وَتَكْسُوهُ أَسْمَاءَ الذَّمِّ وَالصَّغَارِ، فَتَسْلُبُهُ: اسْمُ الْمُؤْمِنِ، وَالْبَارِّ، وَالْمُحْسِنِ، وَالْمُتَّقِي، وَالْمُطِيعِ، وَالْمُنِيبِ، وَالْوَلِيِّ، وَالْوَرَعَ، وَالْمُصْلِحِ، وَالْعَابِدِ، وَالْحَائِفِ، وَالْأَوَّابِ، وَالطَّيِّبِ، وَالْمُرْضِيِّ وَنَحْوَهَا.

وَتَكْسُوهُ: اسْمُ الْفَاجِرِ، وَالْعَاصِي، وَالْمُخَالِفِ، وَالْمُسِيءِ، وَالْمُفْسِدِ،
وَالْخَبِيثِ، وَالْمَسْخُوطِ، وَالزَّانِي، وَالسَّارِقِ، وَالْقَاتِلِ، وَالْكَاذِبِ، وَالخَائِنِ،
وَاللُّوْطِيِّ، وَالْعَادِرِ، وَقَاطِعِ الرَّحِمِ وَأَمْثَالِهَا، فَهَذِهِ أَسْمَاءُ الْفُسُوقِ ﴿يَقْسُ
الْأَنْتُمْ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١]، الَّتِي تُوجِبُ غَضَبَ الدَّيَّانِ،
وَدُخُولَ النَّارِ، وَعَيْشَ الْخِزْيِ وَالْهَوَانِ.

وَتِلْكَ أَسْمَاءُ تُوجِبُ رِضَى الرَّحْمَنِ، وَدُخُولَ الْجَنَّةِ، وَتُوجِبُ شَرَفَ
الْمُسَمَّى بِهَا عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ الْإِنْسَانِ.

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي عُقُوبَةِ الْمَعْصِيَةِ إِلَّا اسْتِحْقَاقُ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ وَمُوجِبَاتِهَا
لَكَانَ فِي الْعَقْلِ نَاقُصٌ عَنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ثَوَابِ الطَّاعَةِ إِلَّا الْفَوْزُ بِتِلْكَ
الْأَسْمَاءِ وَمُوجِبَاتِهَا لَكَانَ فِي الْعَقْلِ آمِرٌ بِهَا!

• وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُؤَثِّرُ بِالْخَاصِيَّةِ فِي تَقْصَانِ الْعَقْلِ؛ فَلَا تَجِدُ عَاقِلَيْنِ:
أَحَدُهُمَا مُطِيعٌ لِلَّهِ، وَالْآخَرُ عَاصٍ؛ إِلَّا وَعَقْلُ الْمُطِيعِ مِنْهُمَا أَوْفَرُ وَأَكْمَلُ،
وَفِكْرُهُ أَصَحُّ، وَرَأْيُهُ أَسَدُّ، وَلِهَذَا تَجِدُ خِطَابَ الْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ مَعَ أُولِي
الْأَلْبَابِ وَالْعُقُولِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَتَاوَلِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]،
وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَاوَلِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠]،
وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَزْوَاجُ الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ
كَثِيرَةٌ.

وَكَيْفَ يَكُونُ عَاقِلًا وَافِرَ الْعَقْلِ مَنْ يَعْصِي مَنْ هُوَ فِي قَبْضَتِهِ وَفِي دَارِهِ،
وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَرَاهُ وَيُشَاهِدُهُ؟

فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! مَا أَنْقَصَ عَقْلَ مَنْ بَاعَ الدُّرَّ بِالْبَعْرِ، وَالْمِسْكَ بِالرَّجِيعِ
(الرَّوْثِ)، وَمَرَاقَةَ الذَّيْنِ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّسِينِ، وَالصَّدِيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ،

وَالصَّالِحِينَ بِمُرَافَقَةِ الَّذِينَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلَعَنَهُمْ، وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ
وَسَاءَتْ مَصِيرًا!

* وَمِنْهَا: بَلْ مِنْ أَعْظَمِهَا؛ أَنَّهَا تُوجِبُ الْقَطِيعَةَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى! وَإِذَا وَقَعَتِ الْقَطِيعَةُ انْقَطَعَتْ عَنْهُ أَسْبَابُ الْخَيْرِ، وَاتَّصَلَتْ بِهِ
أَسْبَابُ الشَّرِّ قَائِي فَلَاحٍ، وَأَيُّ رَجَاءٍ، وَأَيُّ عَيْشٍ لِمَنْ انْقَطَعَتْ عَنْهُ
أَسْبَابُ الْخَيْرِ؟ وَقُطِعَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلِيِّهِ وَمَوْلَاهُ الَّذِي لَا غِنَى لَهُ عَنْهُ طَرَفَةٌ
عَيْنٍ، وَلَا بَدَلُ لَهُ مِنْهُ، وَلَا عِوَضَ لَهُ عَنْهُ؟ وَاتَّصَلَتْ بِهِ أَسْبَابُ الشَّرِّ،
وَوَصَلَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْدَى عَدُوِّ لَهُ، فَتَوَلَّاهُ عَدُوَّهُ، وَتَخَلَّى عَنْهُ وَلِيُّهُ؟ فَلَا
تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا فِي هَذَا الانْقِطَاعِ وَالِاتِّصَالِ مِنْ أَنْوَاعِ الْآلَامِ، وَأَنْوَاعِ
الْعَذَابِ!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تَمْحَقُ بَرَكَاتِ الْعُمْرِ، وَبَرَكَاتِ الرِّزْقِ، وَبَرَكَاتِ الْعِلْمِ، وَبَرَكَاتِ
الْعَمَلِ، وَبَرَكَاتِ الطَّاعَةِ... وَبِالْجُمْلَةِ تَمْحَقُ بَرَكَاتِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا! فَلَا تَجِدُ أَقْلًا
بَرَكَاتٍ فِي عُمْرِهِ، وَدِينِهِ، وَدُنْيَاهُ مِنْ عَصَى اللَّهِ!

وَمَا مُحِيطَ الْبَرَكَاتِ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا بِمُعَاصِي الْخَلْقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾
[الأعراف: ٩٦].

وَلَيْسَتْ سِعَةُ الرِّزْقِ، وَالْعَمَلِ بِكَثْرَتِهِ، وَلَا طُولُ الْعُمْرِ بِكَثْرَةِ الشُّهُورِ
وَالْأَعْوَامِ؛ وَلَكِنَّ سِعَةَ الرِّزْقِ وَالْعُمْرِ بِالْبَرَكَاتِ!

وَلِهَذَا مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعِيشُ فِي هَذِهِ الدَّارِ مِائَةَ سَنَةٍ أَوْ نَحْوَهَا، كَمَا أَنَّ
مِنْهُمْ مَنْ يَمْلِكُ الْقَنَاطِيرَ الْمُقَنْطَرَةَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَيَكُونُ مَالُهُ فِي الْحَقِيقَةِ
لَا يَبْلُغُ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ نَحْوَهَا، وَهَكَذَا الْجَاهُ، وَالْعِلْمُ.

وَعِنْدَ الثَّرَمِذِيِّ وَغَيْرِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ ﷻ وَمَا وَالَاهُ، وَهَالِكٌ، أَوْ مُتَعَلِّمٌ»^(١)، فَهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ الْبَرَكَةُ خَاصَّةً، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

• وَمِنْهَا: أَنَّهَا نَجَعَلُ صَاحِبَهَا مِنَ السُّفْلَةِ؛ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُهَيِّئًا لِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْعِلْيَةِ!

فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ قِسْمَيْنِ: عَلِيَّةً، وَسِفْلَةً، وَجَعَلَ عَلِيَّتَيْنِ مُسْتَقَرَّ الْعِلْيَةِ، وَأَسْفَلَ سَافِلَيْنِ مُسْتَقَرَّ السُّفْلَةِ!

وَجَعَلَ أَهْلَ طَاعَتِهِ الْأَعْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَهْلَ مَعْصِيَتِهِ الْأَسْفَلَيْنِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَمَا جَعَلَ أَهْلَ طَاعَتِهِ أَكْرَمَ خَلْقِهِ عَلَيْهِ، وَأَهْلَ مَعْصِيَتِهِ أَهْوَنَ خَلْقِهِ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ الْعِزَّةَ لِهَؤُلَاءِ، وَالذُّلَّةَ وَالصَّغَارَ لِهَؤُلَاءِ، كَمَا فِي «مُسْنَدِ» أَحْمَدَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٢).

وَكُلُّمَا عَمِلَ الْعَبْدُ مَعْصِيَةً نَزَلَ إِلَى أَسْفَلِ دَرَجَةٍ، وَلَا يَزَالُ فِي نُزُولٍ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْأَسْفَلَيْنِ، وَكُلُّمَا عَمِلَ طَاعَةً ارْتَفَعَ بِهَا دَرَجَةً، وَلَا يَزَالُ فِي ارْتِفَاعٍ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْأَعْلَيْنِ.

وَقَدْ يَجْتَمِعُ لِلْعَبْدِ فِي أَيَّامِ حَيَاتِهِ الصُّعُودُ مِنْ وَجْهِ، وَالتُّزُولُ مِنْ وَجْهِ،

(١) أَخْرَجَهُ الثَّرَمِذِيُّ (٢٣٢٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤١١٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ الثَّرَمِذِيِّ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٨٩١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٠/٢، ٩٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» لِلْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٨٣١).

وَأَيُّهُمَا كَانَ أَغْلَبَ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ مَنْ صَعَدَ مِائَةً دَرَجَةً وَنَزَلَ دَرَجَةً وَاحِدَةً كَمَنْ كَانَ بِالْعَكْسِ.

وَلَكِنْ يَعْزُضُ هَا هُنَا لِلنَّفُوسِ غَلَطٌ عَظِيمٌ وَهُوَ: أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَنْزِلُ نُزُولًا بَعِيدًا أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَمِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ فَلَا يَفِي صُعُودُهُ أَلْفَ دَرَجَةٍ بِهَذَا النُّزُولِ الْوَاحِدِ! كَمَا فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَأَيُّ صُعُودٍ يُوَازِنُ هَذِهِ النَّزْلَةَ؟!

وَالنُّزُولُ أَمْرٌ لَا زِمَ لِلْإِنْسَانِ؛ وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ نُزُولُهُ إِلَى عَقْلِهِ، فَهَذَا مَتَى اسْتَيْقَظَ مِنْ عَقْلَتِهِ عَادَ إِلَى دَرَجَتِهِ، أَوْ إِلَى أَرْفَعَ مِنْهَا بِحَسَبِ يَقْظَتِهِ، وَهَكَذَا كُلُّ نُزُولٍ يَحْتَاجُ مِنَ الصُّعُودِ بِحَسَبِهِ.

هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ نُزُولُهُ إِلَى مَعْصِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ نُزُولُهُ إِلَى أَمْرِ يَقْدَحُ فِي أَضَلِّ إِيْمَانِيهِ؛ مِثْلَ الشُّكُوكِ، وَالرَّيْبِ، وَالتَّفَاقُ فَذَلِكَ نُزُولٌ لَا يُرْجَى لِصَاحِبِهِ صُعُودٌ إِلَّا بِتَجَلِيدِ إِسْلَامِهِ مِنْ رَأْسِهِ، عِيَاذًا بِاللَّهِ!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُجَرِّئُ عَلَى الْعَبْدِ مَا لَمْ يَكُنْ يَتَجَرَّأُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْنَافِ الْمَخْلُوقَاتِ!

فَتَجَرِّئُ عَلَيْهِ الشَّيَاطِينُ بِالْأَذَى، وَالْإِغْوَاءِ، وَالْوَسْوَسَةِ، وَالتَّخَوُّفِ، وَالتَّحْزِينِ، وَإِنْسَائِهِ مَا بِهِ مَضْلَحَتُهُ فِي ذِكْرِهِ، وَمَضَرَّتُهُ فِي نِسْيَانِهِ، فَتَجَرِّئُ عَلَيْهِ الشَّيَاطِينُ؛ حَتَّى تُوَرِّدُهُ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ أَرَا، وَتَجَرِّئُ عَلَيْهِ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ

بِمَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَذَى فِي عَيْتِهِ وَحُضُورِهِ، وَيَجْتَرِئُ عَلَيْهِ أَهْلُهُ، وَخِدْمَتُهُ، وَأَوْلَادُهُ، وَجِيرَانُهُ؛ حَتَّى الْخَيَّانُ الْبَيْهِيْمُ!

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِنِّي لِأَعْصِي اللَّهَ فَأَعْرِفُ ذَلِكَ فِي خُلُقِي أَمْرَاتِي وَدَائِبِي.

وَكَذَلِكَ تَجْتَرِئُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ فَتَتَأَسَّدُ عَلَيْهِ، وَتَسْتَضِعِبُ عَلَيْهِ؛ فَلَوْ أَرَادَهَا لِخَيْرٍ لَمْ تُطَاوِعْهُ، وَلَمْ تَتَقَدَّ لَهُ، وَتَسُوْقُهُ إِلَى مَا فِيهِ هَلَاكُهُ شَاءَ أَمْ أَيْ!

وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّاعَةَ حِصْنُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِي مَنْ دَخَلَهُ كَانَ مِنَ الْأَمِينِينَ، فَإِذَا فَارَقَ الْحِصْنَ اجْتَرَأَ عَلَيْهِ قُطَاعُ الطَّرِيقِ وَغَيْرُهُمْ، وَعَلَى حَسَبِ اجْتِرَائِهِ عَلَى مَعَاصِي اللَّهِ يَكُونُ اجْتِرَاءُ هَذِهِ الْأَفَاتِ، وَالنَّفُوسِ عَلَيْهِ.

• وَمِنْهَا: أَنَّهَا تَخُونُ الْعَبْدَ أَخَوَجَ مَا يَكُونُ إِلَى نَفْسِهِ!

فَالْمَعَاصِي تَخُونُ الْعَبْدَ أَخَوَجَ مَا كَانَ إِلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا وَقَعَ مَكْرُوهٌ وَاحْتِيَاجٌ إِلَى التَّخَلُّصِ مِنْهُ خَانَهُ قَلْبُهُ، وَنَفْسُهُ، وَجَوَارِحُهُ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مَعَهُ سَيْفٌ قَدْ غَشِيَهُ الصَّدَأُ وَلَزِمَ قِرَابَهُ (غِلَافُ السَّيْفِ) بِحَيْثُ لَا يَنْجَذِبُ مَعَ صَاحِبِهِ إِذَا جَذَبَهُ، فَعَرَضَ لَهُ عَدُوٌّ يُرِيدُ قَتْلَهُ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَائِمِ سَيْفِهِ، وَاجْتَهَدَ لِيُخْرِجَهُ؛ فَلَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ فَدَهَمَهُ الْعَدُوُّ، وَظَفَرَ بِهِ! كَذَلِكَ الْقَلْبُ يَصْدَأُ بِالذُّنُوبِ، وَيَصِيرُ مُنْخَنَأً بِالْمَرَضِ؛ فَإِذَا اخْتِيَاجٌ إِلَى مُحَارَبَةِ الْعَدُوِّ لَمْ يَجِدْ مَعَهُ مِنْهُ شَيْئاً، وَالْعَبْدُ إِنَّمَا يُحَارِبُ وَيُصَاوِلُ وَيُقَدِّمُ بِقَلْبِهِ، وَالْجَوَارِحُ تَبِعٌ لِلْقَلْبِ، فَالْقَلْبُ كَالْمَلِكِ لِلْجَوَارِحِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ مَلِكِهَا قُوَّةٌ يَنْفَعُ بِهِ فَمَا الظَّنُّ بِهَا؟

وَكَذَلِكَ النَّفْسُ فَإِنَّهَا تَخْبِثُ بِالشَّهَوَاتِ وَالْمَعَاصِي وَتَضَعُفُ - أَغْنِي: النَّفْسَ الْمُظْمِئَتَةَ - وَإِنْ كَانَتْ الْأَمَارَةُ تَقْوَى وَتَتَأَسَّدُ، وَكُلَّمَا قَوِيَ هَذِهِ ضَعُفَتْ نَفْسُكَ؛ فَيَبْقَى الْحُكْمُ وَالتَّصَرُّفُ لِلْأَمَارَةِ.

وَالْمَقْصُودُ؛ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَقَعَ فِي شِدَّةٍ أَوْ كُرْبَةٍ أَوْ بَلِيَّةٍ خَانَهُ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ وَجَوَارِحُهُ عَمَّا هُوَ أَنْفَعُ شَيْءٍ لَهُ؛ فَلَا يَنْجَذِبُ قَلْبُهُ لِلتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّذَلُّلِ وَالانكِسَارِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ لِذَمِّهِ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بِلِسَانِهِ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ! وَهَذَا كُلُّهُ؛ مِنْ أَثَرِ الذُّنُوبِ وَالْمُعَاصِي.

هَذَا؛ وَتَمَّ أَمْرُ أَخَوْفٍ مِنْ ذَلِكَ وَأَذْهَى مِنْهُ وَأَمْرٌ، وَهُوَ: أَنْ يَخُونَهُ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ عِنْدَ الْاِحْتِضَارِ وَالانْتِقَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَرُبَّمَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ النُّطْقُ بِالشَّهَادَةِ، كَمَا شَاهَدَ النَّاسُ كَثِيرًا مِنَ الْمُحْتَضِرِينَ أَصَابَهُمْ ذَلِكَ؛ حَتَّى قِيلَ لِيَعْضِهِمْ، قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقَالَ: آه آه، لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَهَا!

وَقِيلَ لآخر قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقَالَ: شَاه، رَخ^(١)، غَلَبَتْكَ ثُمَّ قَضَى!

وَقِيلَ لآخر قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَأَنْشَدَ يَقُولُ:

يَا رَبِّ قَائِلَةٍ يَوْمًا وَقَدْ تَعَبْتُ كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى حَمَامٍ مُنْجَابٍ؟^(٢)
ثُمَّ قَضَى!

وَقِيلَ لآخر قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقَالَ: فَجَعَلَ يَهْدِي بِالْغِنَاءِ، وَيَقُولُ:
تَأْتِنَا نَسْنَا... حَتَّى مَاتَ!

وَقِيلَ لآخر ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا يَنْفَعُنِي مَا تَقُولُ، وَلَمْ أَدْعَ مَعْصِيَةً إِلَّا رَكِبْتُهَا، ثُمَّ قَضَى، وَلَمْ يَقُلْهَا!

(١) شاه، رخ: أسماء لِحَجَرَيْنِ مِنْ أَحْجَارِ الشُّطْرَنْجِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مَقْشُورًا بِلَعِبِ الشُّطْرَنْجِ فِي حَيَاتِهِ!

(٢) وَهَذَا رَجُلٌ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِحُبِّ امْرَأَةٍ قَدْ هَامَ بِهَا، وَقِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ!

وَقِيلَ لِأَخَرَ ذَلِكَ فَقَالَ: وَمَا يُغْنِي عَنِّي، وَمَا أَعْلَمُ أَنِّي صَلَّيْتُ لِلَّهِ تَعَالَى
صَلَاةً، ثُمَّ قَضَى، وَلَمْ يَقُلْهَا!

وَقِيلَ لِأَخَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ: هُوَ كَافِرٌ بِمَا تَقُولُ، وَقَضَى!

وَقِيلَ لِأَخَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ: كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَهَا، وَلِسَانِي يُمْسِكُ عَنْهَا!

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَخْبَرَنِي مَنْ حَضَرَ بَعْضَ الشَّحَاضِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ
فَجَعَلَ يَقُولُ: اللَّهُ فُلْسٌ، اللَّهُ فُلْسٌ، حَتَّى قَضَى!

وَقَالَ أَيْضًا: «أَخْبَرَنِي بَعْضُ التُّجَّارِ عَنْ قَرَابَةٍ لَهُ: أَنَّهُ اخْتَضَرَ وَهُوَ عِنْدَهُ
فَجَعَلُوا يُلَقُّونَهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَهُوَ يَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ رَخِيصَةٌ، هَذَا
مُشْتَرَى جَيِّدٌ، هَذِهِ كَذَا، حَتَّى قَضَى^(١)!

وَسُبْحَانَ اللَّهِ! كَمْ شَاهَدَ النَّاسُ مِنْ هَذَا عِبْرًا، وَالَّذِي يَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنْ
أَحْوَالِ الْمُخْتَضِرِينَ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ! وَلَوْ أَرَدْنَا نَحْنُ أَنْ نَذْكُرَ شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ
الْمُخْتَضِرِينَ عِنْدَ أَهْلِ زَمَانِنَا لَانْقَضَى الْعَجَبُ، وَانْصَدَعَ الْقَلْبُ^(٢)!!

فَكَيْفَ يُوقَفُ لِحُسْنِ الْحَاثِمَةِ مَنْ أَغْفَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ قَلْبُهُ عَنْ ذِكْرِهِ، وَاتَّبَعَ
هَوَاهُ، وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطَافًا!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا مَدَدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَمُدُّ بِهِ عَدُوَّهُ عَلَيْهِ، وَجَيْشٌ يُقَوِّيه بِهِ
عَلَى حَرِبِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ ابْتَلَى هَذَا الْإِنْسَانَ بِعَدُوٍّ لَا يُفَارِقُهُ طَرَفَةً
عَيْنٍ، وَصَاحِبٍ لَا يَنَامُ عَنْهُ، وَلَا يَعْقِلُ عَنْهُ، يَرَاهُ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا

(١) انظر هذه القصص جميعها، في «الداء والدواء» لابن القيم ص (٢٢٦ - ٢٢٧).

(٢) هنالك مجموعة من الكتب، والرسائل، والقصص المسجلة - عبر الأشرطة - قد
اغتنت بذكر أخبار المختصرين من أهل زماننا، فهي متوفرة لمن أراكم.

يَرَاهُ، يَبْذُلُ جُهْدَهُ فِي مُعَادَاةِهِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَا يَدْعُ أَمْرًا يَكِيدُهُ بِهِ يَقْدِرُ عَلَى
إِنصَالِهِ إِلَيْهِ إِلَّا أَوْصَلَهُ إِلَيْهِ، وَيَسْتَعِينُ عَلَيْهِ بِبَنِي أَبِيهِ مِنْ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ
وغيرِهِمْ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ فَقَدْ نَصَبَ لَهُ الْحَبَائِلَ، وَبَعَى لَهُ الْغَوَائِلَ، وَمَدَّ
حَوْلَهُ الْأَشْرَاكَ، وَنَصَبَ لَهُ الْفِتَاحَ وَالشُّبَاكَ!

وَقَالَ لِأَعْوَانِهِ: دُونَكُمْ عَدُوَّكُمْ، وَعَدُوَّ أَبِيكُمْ لَا يَقُوتُكُمْ، وَلَا يَكُونُ
حِطَّةَ الْجَنَّةِ، وَحِطُّكُمْ النَّارَ، وَنَصِيئَةُ الرَّحْمَةِ، وَنَصِيئُكُمْ اللَّعْنَةُ!

وَقَدْ عَلِمْتُمْ: أَنَّ مَا جَرَى عَلَيَّ وَعَلَيْكُمْ مِنَ الْخِزْيِ، وَاللُّعْنِ، وَالْإِنْعَادِ
مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِسَبِيهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ، فَأَبْذُلُوا جُهْدَكُمْ أَنْ يَكُونُوا شُرَكَاءَنَا فِي هَذِهِ
الْيَلِيَّةِ، إِذْ قَدْ فَاتَنَا شِرْكَةُ صَالِحِيهِمْ فِي الْجَنَّةِ...!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُنْسِي الْعَبْدَ نَفْسَهُ؛ فَإِذَا نَسِيَ نَفْسَهُ أَهْمَلَهَا، وَأَفْسَدَهَا،
وَأَهْلَكَهَا!

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ
الْفَاسِقُونَ﴾ [الحشر: ١٩].

فَلَمَّا نَسُوا رَبَّهُمْ سُبْحَانَهُ؛ نَسِيَهُمْ، وَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:
﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، فَعَاقَبَ سُبْحَانَهُ مَنْ نَسِيَهُ عَقُوبَتَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ نَسِيَهُ.
وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ أَنْسَاهُ نَفْسَهُ.

فَأَمَّا نِسْيَانُهُ سُبْحَانَهُ لِلْعَبْدِ: إِهْمَالُهُ، وَتَرْكُهُ، وَتَخْلِيهِ عَنْهُ، وَإِضَاعَتُهُ،
قَالَهُ لَاكُ أَذْنَى إِلَيْهِ مِنَ الْيَدِ لِلْقَمِ.

وَأَمَّا إِنْسَاؤُهُ نَفْسَهُ: فَهُوَ إِنْسَاؤُهُ لِحُظُوظِهَا الْعَالِيَةِ، وَأَسْبَابِ سَعَادَتِهَا،
وَفَلَاحِهَا، وَإِصْلَاحِهَا، وَمَا تَكْمُلُ بِهِ نَفْسُهُ، يُنْسِيهِ ذَلِكَ جَمِيعُهُ!

وَأَيْضاً يُنْسِيهِ غُيُوبَ نَفْسِهِ، وَنَقْصَهَا، وَأَقَاتِهَا؛ فَلَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ إِزَالَتُهَا وَإِضْلَاحُهَا.

وَأَيْضاً يُنْسِيهِ أَمْرَاضَ نَفْسِهِ وَقَلْبِهِ، وَالْأَمَهَا؛ فَلَا يَخْطُرُ بِقَلْبِهِ مُدَاوَاتُهَا، وَلَا السَّعْيُ فِي إِزَالَةِ عِلَلِهَا، وَأَمْرَاضِهَا الَّتِي تَزُولُ بِهِ إِلَى الْفَسَادِ وَالْهَلَاكِ، فَهُوَ مَرِيضٌ مُتَخَنٍّ بِالْمَرَضِ، وَمَرَضُهُ مُتَرَامٍ بِهِ إِلَى التَّلَفِ؛ وَلَا يَشْعُرُ بِمَرَضِهِ، وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ مُدَاوَاتُهُ، وَهَذَا مِنْ أَكْثَرِ الْعُقُوبَةِ لِلْعَامَّةِ، وَالْخَاصَّةِ!

وَالْمَقْصُودُ؛ أَنَّ الذُّنُوبَ تُنْسِي الْعَبْدَ حَقَّهُ مِنْ هَذِهِ التَّجَارَةِ الرَّابِعَةِ، وَتُشْغِلُهُ بِالتَّجَارَةِ الْخَاصِرَةِ؛ وَكَفَى بِذَلِكَ عُقُوبَةً، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُزِيلُ النِّعَمَ الْحَاضِرَةَ، وَتَقْطَعُ النِّعَمَ الْوَاصِلَةَ، فَتُزِيلُ الْحَاصِلَ وَتَمْنَعُ الْوَاصِلَ؛ فَإِنَّ نِعَمَ اللَّهِ مَا حِفْظَ مَوْجُودِهَا بِمِثْلِ طَاعَتِهِ، وَلَا اسْتُجِلِبَ مَفْقُودُهَا بِمِثْلِ طَاعَتِهِ؛ فَإِنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ لَا يُنَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبِيلاً، وَأَقَّةً تُبْطِلُهُ.

فَجَعَلَ أَسْبَابَ نِعَمِهِ الْجَالِيَةِ لَهَا طَاعَتَهُ، وَأَقَاتِهَا الْمَانِعَةَ مِنْهَا مَعْصِيَتَهُ! وَمِنْ الْعَجَبِ! عِلْمُ الْعَبْدِ بِذَلِكَ مُشَاهِدَةٌ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَسَمَاعاً لِمَا عَابَ عَنْهُ مِنْ أَخْبَارِ مَنْ أُرِيزَتْ نِعَمُ اللَّهِ عَنْهُمْ بِمَعَاصِيهِ، وَهُوَ مُقَيِّمٌ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ كَأَنَّهُ مُسْتَنَى مِنْ هَلِوِ الْجُمْلَةِ، أَوْ مَخْصُوصٌ مِنْ هَذَا الْعُومِ! فَأَيُّ جَهْلٍ أَبْلَغَ مِنْ هَذَا؟ وَأَيُّ ظُلْمٍ لِلنَّفْسِ فَوْقَ هَذَا؟! فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ.

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُبَاعِدُ عَنِ الْعَبْدِ وَلِيِّهِ، وَأَنْفَعَ الْخَلْقِ لَهُ، وَأَنْصَحَهُمْ لَهُ، وَمَنْ سَعَادَتُهُ فِي قُرْبِهِ مِنْهُ؛ وَهُوَ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ، وَتُنْذِيهِ مِنْهُ عَدُوَّهُ، وَأَعَشَّ الْخَلْقَ لَهُ، وَأَعْظَمَهُمْ ضَرراً لَهُ؛ وَهُوَ الشَّيْطَانُ!

فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَصَى اللَّهَ تَبَاعَدَ مِنْهُ الْمَلَكُ بِقَدْرِ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ! وَلَا يَزَالُ الْمَلَكُ يَقْرُبُ مِنَ الْعَبْدِ؛ حَتَّى يَصِيرَ الْحُكْمُ، وَالطَّاعَةُ، وَالْعَلَبَةُ لَهُ، فَتَتَوَلَّاهُ الْمَلَائِكَةُ فِي حَيَاتِهِ، وَعِنْدَ مَوْتِهِ، وَعِنْدَ مَبْعَثِهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقْسَمُوا عَلَىٰ نَفْسِهِمُ الْمَلَايِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ مَعَنَ أَوْلِيَائِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [فصلت: ٣٠ - ٣١]، وَإِذَا تَوَلَّاهُ الْمَلَكُ تَوَلَّاهُ أَنْصَحُ الْخَلْقِ لَهُ وَأَنْقَعُهُمْ، وَأَبْرُهُمْ لَهُ فَتَبَّتْهُ، وَعَلِمَهُ، وَقَوَّى جَنَانَهُ، وَأَيَّدَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَايِكَةِ إِلَىٰ مَعَكُمْ فَتُنَادُوا أَلِيَّتَ مَأْمُورًا﴾ [الأنفال: ١٧٢].

فَمِنْ عُقُوبَةِ الْمَعَاصِي: أَنَّهَا تُبْعِدُ مِنَ الْعَبْدِ وَلِيَّهُ الَّذِي سَعَادَتُهُ فِي قُرْبِهِ، وَمُجَاوَرَتِهِ، وَمُوَالَاتِهِ، وَتُذْنِبِي مِنْهُ عَدُوَّهُ الَّذِي شَقَاؤُهُ، وَهَلَاكُهُ، وَفَسَادُهُ فِي قُرْبِهِ، وَمُوَالَاتِهِ.

* وَمِنْهَا: أَنَّهَا تَسْتَجْلِبُ مَوَادَّ هَلَاكِ الْعَبْدِ فِي دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ!

فَإِنَّ الذُّنُوبَ هِيَ أَمْرَاضُ الْقُلُوبِ؛ مَتَى اسْتَحْكَمَتْ قَتَلَتْ وَلَا بُدَّ، وَكَمَا أَنَّ الْبَدْنَ لَا يَكُونُ صَحِيحًا إِلَّا بِغِذَاءٍ يَحْفَظُ قُوَّتَهُ، وَاسْتِفْرَاجٍ يَسْتَفْرِغُ الْمَوَادَّ الْفَاسِدَةَ، وَالْأَخْلَاطَ الرَّدِيَّةَ الَّتِي مَتَى غَلَبَتْ عَلَيْهِ أَفْسَدَتْهُ جَمِيعَةً، وَحِمِيَّةً يَمْتَنِعُ بِهَا مِنْ تَنَاوُلِ مَا يُؤْذِنِيهِ، وَيُخْشَى ضَرَرَهُ؛ فَكَذَلِكَ الْقَلْبُ لَا تَجِيءُ حَيَاتُهُ إِلَّا بِغِذَاءٍ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ تَحْفَظُ قُوَّتَهُ، وَاسْتِفْرَاجٍ بِالتَّوْبَةِ النَّصُوحِ يَسْتَفْرِغُ الْمَوَادَّ الْفَاسِدَةَ، وَالْأَخْلَاطَ الرَّدِيَّةَ مِنْهُ، وَحِمِيَّةً تُوجِبُ لَهُ حِفْظَ صِحَّتِهِ، وَتَجَنُّبَ مَا يُضَادُّهَا، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ اسْتِعْمَالِ مَا يُضَادُّ الصِّحَّةَ، وَالتَّقْوَى اسْمٌ مُتَنَاوِلٌ لِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ؛ فَمَا قَاتَ مِنْهَا قَاتَ مِنَ التَّقْوَى بِقَدْرِهِ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، فَالذُّنُوبُ مُضَادَّةٌ لِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ؛ فَإِنَّهَا تَسْتَجِلِبُ
الْمَوَادَّ الْمُؤَيَّدَةَ، وَتَسْتَوْجِبُ التَّخْلِيْطَ الْمُضَادَّ لِلْجَمِيعِ، وَتَمْنَعُ الْاسْتِفْرَاجَ بِالتَّوْبَةِ
النَّصُوحِ؛ فَانْظُرْ إِلَى بَدَنِ غَلِيْلٍ قَدْ تَرَكَتْ عَلَيْهِ الْأَخْلَاطُ وَمَوَادُّ الْمَرَضِ وَهُوَ
لَا يَسْتَفْرِغُهَا، وَلَا يَخْتَمِيْ لَهَا؛ كَيْفَ تَكُونُ صِحَّتُهُ، وَبِقَاوَةِ؟ وَلَقَدْ أَحْسَنَ
الْقَائِلُ:

جِسْمُكَ بِالْجِنْمَةِ حَصْنَتُهُ مَخَافَةٌ مِنْ أَلَمِ طَارِي
وَكَانَ أَوْلَى بِكَ أَنْ تَحْتَمِي مِنَ الْمَعَاصِي خَشْيَةُ الْبَارِي

* * *

• وَمِنْهَا: الْعُقُوبَاتُ الشَّرْعِيَّةُ.

اعْلَمْ يَا رَعَاكَ اللَّهُ! أَنَّ عُقُوبَاتِ الذُّنُوبِ نَوْعَانِ: شَرْعِيَّةٌ وَقَدَرِيَّةٌ.
فَإِنْ لَمْ تُرْعَكَ هَذِهِ الْعُقُوبَاتُ - أَيُّ الَّتِي مَرَّتْ آيَفَاً - وَلَمْ تَجِدْ لَهَا تَأْثِيراً
فِي قَلْبِكَ فَاسْتَحْضِرِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى
الْمَعَاصِي:

فَقَطَعَ السَّارِقِ فِي ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ، وَقَطَعَ الْبَدِ وَالرَّجُلِ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ
عَلَى مَعْصُومِ الْمَالِ وَالنَّفْسِ، وَشَقَّ الْجِلْدَ بِالسَّوِطِ عَلَى كَلِمَةٍ قَذَفَ بِهَا
الْمُحْضَنَ، أَوْ قَطَرَةَ خَمَرٍ يُذْجِلُهَا جَوْفَهُ، وَقَتَلَ بِالْحِجَارَةِ أَشْنَعَ قَتْلَهُ فِي إِبْلَاجِ
الْحَشَقَةِ فِي فَرْجِ حَرَامٍ، وَخَفَّتْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ عَمَّنْ لَمْ تَيَّمْ عَلَيْهِ نِعْمَةُ الْإِحْصَانِ
بِعَائَةِ جَلْدَةٍ، وَتَنَفَّى سَنَةً عَنْ وَطَنِهِ وَبَلَدِهِ إِلَى بِلَادِ الْعُرْبَةِ، وَفُرِّقَ بَيْنَ رَأْسِ
الْعَبْدِ وَبَدْنِهِ إِذَا وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ، أَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، أَوْ تَكَلَّمَ
بِكَلِمَةٍ كُفْرٍ، وَأَمَرَ بِقَتْلِ مَنْ وَطِئَ ذَكَراً مِثْلَهُ، وَقَتَلَ الْمُقْعُولَ بِهِ، وَأَمَرَ بِقَتْلِ مَنْ
أَتَى بِهِيمَةً، وَقَتَلَ الْبَيْهِيْمَةَ مَعَهُ، وَعَزِمَ عَلَى تَحْرِيقِ بُيُوتِ الْمُتَحَلِّفِينَ عَنِ الصَّلَاةِ

فِي الْجَمَاعَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي رَتَّبَهَا اللَّهُ عَلَى الْمَعَاصِي، وَجَعَلَهَا بِحُكْمَتِهِ عَلَى حَسَبِ الدَّوَاعِي إِلَى تِلْكَ الْجَرَائِمِ، وَحَسَبِ الْوَازِعِ عَنْهَا!

فَمَا كَانَ الْوَازِعُ عَنْهَا طَبْعِيًّا، وَلَيْسَ فِي الطَّبَاعِ دَاعٍ إِلَيْهِ اكْتَفَى بِالتَّعْزِيرِ مَعَ التَّعْزِيرِ، وَلَمْ يُرْتَبْ عَلَيْهِ حَدًّا: كَأَكْلِ الرِّجِيعِ، وَشُرْبِ الدَّمِ، وَأَكْلِ الْمَيْتَةِ... إلخ.

وَمَا كَانَ فِي الطَّبَاعِ دَاعِيًّا إِلَيْهِ؛ رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ بِقَدْرِ مَفْسَدَتِهِ، وَبِقَدْرِ دَاعِيِ الطَّبْعِ إِلَيْهِ.

وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ دَاعِيِ الطَّبَاعِ إِلَى الزُّنَا مِنْ أَقْوَى الدَّوَاعِي؛ كَانَتْ عُقُوبَتُهُ الْعُظْمَى مِنْ أَشْنَعِ الْقِتْلَاتِ وَأَعْظَمِهَا، وَعُقُوبَتُهُ السَّهْلَةُ أَعْلَى أَنْوَاعِ الْجَلْدِ مَعَ زِيَادَةِ التَّعْزِيرِ، وَلَمَّا كَانَ جَرِيمَةُ اللَّوَاطِ فِيهَا الْأَمْرَانِ، كَانَ حَدُّهُ الْقَتْلَ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَمَّا كَانَ دَاعِيِ السَّرِقَةِ قَوِيًّا، وَمَفْسَدَتُهَا كَذَلِكَ قُطِعَ فِيهَا الْيَدُ.

• ومنها: الْعُقُوبَاتُ الْقَدَرِيَّةُ.

فَإِذَا أُقِيمَتِ الْعُقُوبَاتُ الشَّرْعِيَّةُ؛ رُفِعَتِ الْعُقُوبَاتُ الْقَدَرِيَّةُ أَوْ خَفَّتْهَا، وَلَا يَكَادُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَجْمَعُ عَلَى عَبْدِهِ بَيْنَ الْعُقُوبَتَيْنِ؛ إِلَّا إِذَا لَمْ يَفِ أَحَدُهُمَا بِرَفْعِ مُوجِبِ الذَّنْبِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي زَوَالِ دَائِهِ. وَإِذَا عَطَلَتِ الْعُقُوبَاتُ الشَّرْعِيَّةُ اسْتَحَالَتْ قَدَرِيَّةً! وَرُبَّمَا كَانَتْ أَشَدَّ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ، وَرُبَّمَا كَانَتْ دُونَهَا، وَلَكِنَّهَا تَعْمُ، وَالشَّرْعِيَّةُ تَخْصُ، فَإِنَّ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يُعَاقِبُ شَرْعًا إِلَّا مَنْ بَاشَرَ الْجَنَایَةَ، أَوْ تَسَبَّبَ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ الْقَدَرِيَّةُ فَإِنَّهَا تَقَعُ عَامَّةً وَخَاصَّةً، فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ إِذَا خَفِيَتْ لَمْ تَضُرَّ إِلَّا صَاحِبَهَا، وَإِذَا أُغْلِنَتْ ضُرَّتِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ، وَإِذَا رَأَى النَّاسُ

الْمُنْكَرَ فَاشْتَرَكُوا فِي تَرْكِ إِنْكَارِهِ أَوْشَكَ أَنْ يُعْهَمُ اللَّهُ تَعَالَى بِعِقَابِهِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعُقُوبَةَ الشَّرْعِيَّةَ شَرَعَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى قَدْرِ مَفْسَدَةِ الذَّنْبِ، وَتَقَاضِي الطَّنَبِ لَهَا، وَجَعَلَهَا سُبْحَانَهُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ: الْقَتْلَ، وَالْقَطْعَ، وَالْجَلْدَ، وَجَعَلَ الْقَتْلَ بِإِزَاءِ الْكُفْرِ، وَمَا يَلِيهِ وَيَقْرُبُ مِنْهُ: وَهُوَ الزُّنَا، وَاللُّوَاطُ، فَإِنَّ هَذَا يُفْسِدُ الْأَذْيَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْإِنْسَانَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا أَعْلَمُ بَعْدَ الْقَتْلِ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنَ الزُّنَا»، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ مُتَّقِي عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعْلِيلَهَا فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٤٦٨]، وَالنَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ أَعْلَاهُ لِيُطَاقِيَ جَوَابَهُ سُؤَالَ السَّائِلِ، فَإِنَّهُ سَأَلَ عَنْ أَعْظَمِ الذَّنْبِ، فَأَجَابَهُ بِمَا تَضَمَّنَ ذِكْرَ أَعْظَمِ أَنْوَاعِهَا، وَمَا هُوَ أَعْظَمُ كُلِّ نَوْعٍ.

فَأَعْظَمُ أَنْوَاعِ الشُّرْكِ أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدُ لِلَّهِ نَدَاءً، وَأَعْظَمُ أَنْوَاعِ الْقَتْلِ أَنْ يَقْتُلَ وَلَدَهُ خَشْيَةً أَنْ يُشَارِكَهُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ، وَأَعْظَمُ أَنْوَاعِ الزُّنَا أَنْ يَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِهِ، فَإِنَّ مَفْسَدَةَ الزُّنَا تَضَاعَفُ بِتَضَاعُفِ مَا انْتَهَكَهُ مِنَ الْحَقِّ، فَالزُّنَا بِالْمَرْأَةِ الَّتِي لَهَا زَوْجٌ أَعْظَمُ إِنَّمَا وَعُقُوبَةُ مِنَ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا؛ إِذْ فِيهِ انْتِهَاكُ حُرْمَةِ الزَّوْجِ، وَإِفْسَادُ فِرَاشِهِ، وَتَغْلِيظُ نَسَبٍ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ آذَائِهِ؛ فَهُوَ أَعْظَمُ إِنَّمَا وَجُزْأً مِنَ الزُّنَا بِغَيْرِ ذَاتِ الْبَغْلِ؛ فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا جَارًا لَهُ انْصَافٌ إِلَى ذَلِكَ سُوءِ الْجَوَارِ، وَأَدَى جَارِهِ بِأَعْلَى أَنْوَاعِ الْأَدَى، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْبَوَاقِي.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَالِقَتِهِ»^(١) مُسْلِمٌ، وَلَا بِأَقْبَتِهِ أَعْظَمَ مِنَ الزَّنا بِامْرَأَةِ الْجَارِ، قَالَ الزَّنا بِمِائَةِ امْرَأَةٍ لَا زَوْجَ لَهَا أَيْسَرُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الزَّنا بِامْرَأَةِ الْجَارِ، فَإِنْ كَانَ الْجَارُ أَخًا لَهُ أَوْ قَرِيبًا مِنْ أَقَارِبِهِ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قِطِيعَةُ الرَّحِمِ، فَيَتَضَاعَفُ الْإِثْمُ، فَإِنْ كَانَ الْجَارُ غَائِبًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ كَالصَّلَاةِ، وَطَلَبِ الْعِلْمِ، وَالْجِهَادِ تَضَاعَفَ الْإِثْمُ؛ حَتَّى إِنْ الرَّائِي بِامْرَأَةِ الْعَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوقَفُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُ: خُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ! قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَا ظَنُّكُمْ؟»، أَيْ: مَا ظَنُّكُمْ أَنَّهُ يَتْرُكُ لَهُ مِنْ حَسَنَاتٍ قَدْ حُكِمَ فِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا شَاءَ؟ عَلَى شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى حَسَنَةٍ وَاحِدَةٍ حَيْثُ لَا يَتْرُكُ الْأَبُ لِابْنِهِ، وَلَا الصَّدِيقُ لَصَدِيقِهِ حَقًّا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ رَجِمًا مِنْهُ انْصَافَ إِلَى ذَلِكَ قِطِيعَةُ رَجِيمِهَا، فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ الرَّائِي مُحْصَنًا كَانَ الْإِثْمُ أَعْظَمَ، فَإِنْ كَانَ شَيْخًا كَانَ أَعْظَمَ إِثْمًا وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٢)، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي شَهْرِ حَرَامٍ، أَوْ بَلَدٍ حَرَامٍ، أَوْ وَقْتٍ مُعَظَمٍ عِنْدَ اللَّهِ؛ كَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ^(٣)، وَأَوْقَاتِ الْإِجَابَةِ تَضَاعَفَ الْإِثْمُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٦). (٢) كَمَا فِي مُسْلِمٍ (١٠٧).

(٣) وَلِهَذَا صُوِّرَ كَثِيرَةً مِنْهَا: مَا يَحْصُلُ لِلْأَسَفِ فِي أَكْثَرِ أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَيْثُ يَتَجَمَّعُونَ جُمُوعًا مِنْ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَسْوَاقِ وَقَدْ إِقَامَتِ الصَّلَاةَ لِيَسْعَوْا فُسَادًا فِي الْأَرْضِ، وَذَلِكَ فِي مُعَاكَسَاتِهِمْ الْفَاجِرَةَ، وَتَرْكِهِمْ لِلصَّلَاةِ طُلْمًا وَعُذْوَانًا. وَمِنْهَا: مَا نَرَاهُ مِنْ بَعْضِ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ كُرَةِ الْقَدَمِ صَدًا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ! حَيْثُ نَجَلُّهُمْ يَلْعَبُونَ وَخُدَانًا وَزَرَافَاتٍ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ!

وَعَلَى هَذَا؛ فَاغْتَبِرْ أَهْلَهَا الْعَاصِي! مِنْ مَقَاصِدِ الذُّنُوبِ وَتَضَاعُفِ دَرَجَاتِهَا فِي الْإِثْمِ وَالْعُقُوبَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَاسْتَخْصِرْ يَا رَعَاكَ اللَّهُ! آثَارَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي رَتَّبَهَا اللَّهُ ﷻ عَلَى الذُّنُوبِ، وَجَوُزَ وُضُوعِهَا إِلَيْكَ، وَاجْعَلْ ذَلِكَ دَاعِيًا لِلنَّفْسِ إِلَى هِجْرَانِهَا. لِذَلِكَ امْتَدَّتْ حَاجَةُ الْعَبْدِ؛ بَلْ صَرُورَتُهُ إِلَى أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَهُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ؛ فَلَيْسَ الْعَبْدُ أَخْرَجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ إِلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَنْفَعَ لَهُ مِنْهَا.

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَانْظُرْ يَا رَعَاكَ اللَّهُ! إِلَى الْآخِرَةِ كَأَنَّهَا رَأْيٌ عَيْنٍ، وَتَأَمَّلْ حِكْمَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي الدَّارَيْنِ تَعَلَّمَ حِينَئِذٍ عِلْمًا يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّ الدُّنْيَا مَرْزَعَةُ الْآخِرَةِ، وَعِنَاؤُهَا، وَأَنْمُودُجُهَا، وَأَنَّ مَنَازِلَ النَّاسِ فِيهَا مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ عَلَى حَسَبِ مَنَازِلِهِمْ فِي هَذِهِ الدَّارِ فِي الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَضِدِّهِمَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

فَمِنْ أَكْثَرِ عُقُوبَاتِ الذُّنُوبِ؛ الْخُرُوجُ عَنِ الصِّرَاطِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَقَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْفَضْلِ؛ أَحْبَبْنَا أَنْ نَذْكُرَ حَدِيثًا نَبَوِيًّا جَامِعًا نَحْنُمُ بِهِ آثَارَ الذُّنُوبِ:

وَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ؛ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ الْبَارِحَةَ رُلْيَا؟ فَيَقْصُصُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُرَ. وَأَنَّهُ قَالَ لَنَا ذَاتَ هَذَا: أَنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي

بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ فَيَنْلَعُ (يَشْدُخُ) رَأْسُهُ فَيَتَدَهَّدُهُ (يَتَدَخَّرُجُ) الْحَبْرُ مَا هُنَا، فَيَتَبَّعُ الْحَبْرَ، فَيَأْخُذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصِيحَ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ، فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى. قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا هَذَا؟ قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا؛ فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حديدٍ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شِقَاقِي وَجْهِهِ فَيَسْرِشِرُ (يَقْطَعُ) شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَمِنْ خَرَفِهِ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ، فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ، فَمَا يَفْرُغُ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَصِيحَ ذَلِكَ الْجَانِبُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى. قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا هَذَا؟ فَقَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ النَّثُورِ - قَالَ: وَأَحْسِبُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - وَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ وَأَصْوَاتٌ، قَالَ: فَاطْلَعْنَا فِيهِ، فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَنَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ ضَوْضَوْا (صَاحُوا) قَالَ: قُلْتُ: مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ - حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - أَحْمَرٌ مِثْلَ الدَّمِ، فَإِذَا فِي النَّهْرِ سَابِغٌ يَسْبِغُ، وَإِذَا عَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةً كَثِيرَةً، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِغُ يَسْبِغُ مَا يَسْبِغُ، ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ الَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةَ فَيَقْفِرُ لَهُ فَاهُ فَيُلْقِيهِمْ حَجَرًا، فَيَنْطَلِقُ فَيَسْبِغُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كُلَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ؛ فَفَرَّ لَهُ فَاهُ، فَالْقَمَهُ حَجَرًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرَاةَ (سَيِّئِ الْمَنْظَرِ)، أَوْ كَأَكْرَهٍ مَا أَنْتَ

رَأَوْ رَجُلًا مَرَّأَى، وَإِذَا هُوَ جِنَّةُ نَارٍ بَحْثُهَا (يُوقِدُهَا) وَيَسْتَمِي حَوْلَهَا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتَمَةٍ (وَافِيَةِ النَّبَاتِ، كَثِيرَةِ الْخَضْبِ) فِيهَا مِنْ كُلِّ لَوْنِ الرِّبْعِ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرَانِي الرَّوْضَةِ رَجُلٌ طَوِيلٌ، لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طَوَلًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وَلَدَانٍ رَأَيْتُهُمْ قَطُ، قَالَ: قُلْتُ: مَا هَذَا؟ وَمَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا فَاتَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ أَرِ رَوْضَةً قَطُ أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ، قَالَ: قَالَا لِي: إِزِقْ (اصْعَدْ) فِيهَا، فَارْتَقَبْنَا فِيهَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَةٍ بِلَبَنِ ذَهَبٍ، وَلَبَنِ فِضَّةٍ، قَالَ: فَاتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ، فَاسْتَفْتَحْنَا فَقُيِّحَ لَنَا، فَدَخَلْنَا مَا قَتَلَقْنَا رِجَالًا، شَطَرٌ مِنْ خَلْفِهِمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَوْ، وَشَطَرٌ مِنْهُمْ كَأَقْبَحِ مَا أَنْتَ رَأَوْ، قَالَ: قَالَا لَهُمْ: ادْهَبُوا فَقْعُوا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ، قَالَ: وَإِذَا نَهْرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي كَأَنَّ مَاءَهُ الْمَحْضُ (الْخَالِصُ، وَالْمُرَادُ هُنَا اللَّبَنُ) فِي الْبَيَاضِ، فَذَهَبُوا فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا، وَقَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءَ عَنْهُمْ، قَالَ: قَالَا لِي: هَلِوْ جَنَّةُ عَدْنٍ، وَهَذَاكَ مَنَزْلُكَ.

قَالَ: فَسَمَا بَصْرِي صُعْدًا (صَعَدْتُ بِبَصْرِي إِلَى فَوْقِ) فَإِذَا قَصْرٌ مِثْلُ الرَّبَابِيَةِ (السَّحَابَةِ) الْبَيْضَاءِ، قَالَ: قَالَا لِي: هَذَا مَنَزْلُكَ، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْمَا، فَلَرَانِي (اِثْرَكَانِي) فَادْخُلُهُ، قَالَا: أَمَّا الْآنَ فَلَا، وَأَنْتَ دَاخِلُهُ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا، فَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟ قَالَ: قَالَا لِي: أَمَّا إِنَّا سَتُخْبِرُكَ.

أَمَّا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَتَيْ عَلَيْهِ يُثْلَغُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ، وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُشْرَسِرُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ وَمِنْخَرُهُ إِلَى قَفَاهُ،
وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِهِ فَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ تَبْلُغُ الْآفَاقَ.
وَأَمَّا الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُورِ، فَإِنَّهُمْ الرُّنَاةُ
وَالزَّوَانِي.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يَسْبُحُ فِي النَّهْرِ، وَيُلْقِمُ الْحِجَارَةَ؛ فَإِنَّهُ أَكَلَ
الرُّبَا.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَرِيمُ الْمِرَاةُ الَّذِي عِنْدَ النَّارِ يَحْشُهَا وَيَسْمَى حَوْلَهَا؛ فَإِنَّهُ
مَالِكٌ خَازِنٌ جَهَنَّمَ.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ؛ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ.

وَأَمَّا الْوَلَدَانِ الَّذِينَ حَوْلَهُ؛ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ - وَفِي رِوَايَةٍ
الْبَرْقَانِي - وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَأَوْلَادُ
الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ.

وَأَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطَرٌ مِنْهُمْ حَسَنًا، وَشَطَرٌ مِنْهُمْ قَبِيحًا، فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ
خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا، وَآخَرَ سَيِّئًا تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(١) انْتَهَى.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٤٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٧٥).

البَابُ الْخَامِسُ

أَحْكَامُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ
فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ

أَحْكَامُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ

وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْكَبِيرَةَ: هِيَ كُلُّ ذَنْبٍ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ وَعِبْدٌ فِي الْآخِرَةِ،
أَوْ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ لَعْنَةٌ^(١)، وَكَذَا كُلُّ صَغِيرَةٍ أَصَرَّ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا، أَوْ تَهَاوَنَ
بِهَا؛ فَلَمَّا أَنْ نَذَكَّرَ حِينَئِذٍ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تَجَاءَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ فِي
حَيَاتِهِمْ وَبَعْدَ مَمَاتِهِمْ تَبْصِرَةً لِلصَّالِحِينَ، وَتَحْذِيرًا لِلْعَاصِينَ؛ فَهَآكَ بَعْضُهَا عَلَى
اِخْتِصَارٍ غَيْرِ مُخِلٍّ، وَاللَّهُ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.



(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الطَّلْحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ (٣٧١)، وَ«شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٨٥/٢)،
وَالزَّوْاجِرَ لِلْهَيْثَمِيِّ (٩/١)، وَ«أَحْكَامُ الْفُرَّانِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (١٦١/٥، ١٦٠).

الحُكْمُ الْأَوَّلُ

إِنَّ الْمَجَاهِرَ بِالْكَبَائِرِ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، عَاصٍ بِمَعْصِيَتِهِ،
دَاخِلٌ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَذْبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ^(١)

فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ لَا يُكْفَرُ؛ وَلَكِنَّهُ يُعَسَّقُ بِتَعَمُّدِهَا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كُلُّ آثَارِ
الْفِسْقِ عِيَاذًا بِاللَّهِ.

وَهَذَا اغْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَافَّةً، وَقَدْ ذَكَرَ إِجْمَاعُهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيَّانُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّ أَيْمَةَ الْمُسْلِمِينَ،
وَأَهْلَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرَهُمْ مَعَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ
مُتَّفِقُونَ عَلَى: أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُكْفَرُ بِمَجْرَدِ الذَّنْبِ كَمَا تَقُولُ الْخَوَارِجُ.

فَإِنَّهُ ثُبَّتَ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ: أَنَّ الزَّانِيَ غَيْرَ الْمُحْصَنِ
يُجْلَدُ وَلَا يُقْتَلُ، وَالشَّارِبُ يُجْلَدُ، وَالْقَاذِفُ يُجْلَدُ، وَالسَّارِقُ يُقَطَّعُ؛ وَلَوْ كَانُوا
كُفَّارًا لَكَانُوا مُرْتَدِّينَ، وَوَجَبَ قَتْلُهُمْ؛ وَهَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ
السَّلَفِ»^(٢).

وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ لَهُ أَنَّنَا: «إِذَا قُلْنَا: أَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا

(١) أي: المعاصي غير المكفرة، أما المعاصي المكفرة فليست في شيء من أحكامنا
هنا، فتأمل.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/٤٧٩)، (٤/٣٠٧)، و«منهاج السنة النبوية» (٥/٢٣٩) كلها
لا يثبت تيمية.

يُكْفَرُ بِالذَّنْبِ، فَإِنَّمَا تُرِيدُ بِهِ الْمَعَاصِيَ كَالزُّنَا، وَالشُّرْبِ، أَمَّا مَبَانِي الْإِسْلَامِ: كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصُّوْمِ؛ فَهِيَ تَكْفِيرٌ تَارِكٌ لَهَا زِنَاعٌ مَشْهُورٌ^(١).

وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ، فِي النَّارِ لَا يُخْلَتُونَ؛ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحَّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَاقِضِينَ^(٢)».

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَحَلُّ إِجْمَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى طَرِيقِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى الْيَوْمِ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِيهَا إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ: كَالْمُحَوَّارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ فِرْقِ الشَّيْعَةِ^(٣).

وَمِنْ السُّنَّةِ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي سَأَبْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأَمْرِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! أَعَيَّرْتُهُ بِأَمْرِهِ؟ إِنَّكَ أَمَرُوا فَبِكَ الْجَاهِلِيَّةُ...»^(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّكْفِيرِ بِالذُّنُوبِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَقَدْ أوردَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَحْتَ التَّرْجَمَةِ الْآتِيَةِ: «بَابُ الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِأَرْكَانِهَا إِلَّا بِالشُّرْكِ»^(٥).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِ التَّرْجَمَةِ: «أَيُّ: أَنْ كُلَّ مَعْصِيَةٍ تُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ؛ فَهِيَ مِنْ أَخْلَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالشُّرْكَ أَكْبَرُ الْمَعَاصِي، وَلِهَذَا اسْتَنْثَاهُ، وَمَحَلُّ التَّرْجَمَةِ: أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ يُطْلَقُ

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةٍ (٣٠٢/٧).

(٢) «شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ» لابن أبي العزِّ (٥٢٤/٢).

(٣) انظر: «كِتَابُ الْإِيمَانِ» لِلْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ص (٥٠).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤/١)، وَمُسْلِمٌ (١٦٦١).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤/١).

عَلَيْهَا (الْكُفْرُ) مُجَازًا عَلَى إِرَادَةِ كُفْرِ النُّعْمَةِ لَا الْجَحْدِ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ كُفْرٌ لَا يُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ خِلَافًا لِلْمَخَارِجِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِالذُّنُوبِ^(١).

وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ كَذَلِكَ عَلَى: أَنَّ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَدَمُ التَّكْفِيرِ بِكُلِّ ذَنْبٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله: «وَلَا تُكْفَرُ مُسْلِمًا بِذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً إِذَا لَمْ يَسْتَحِلِّهَا، وَلَا تُزِيلُ عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ، وَتُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا قَاسِقًا غَيْرَ كَافِرٍ»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ رحمته الله: «وَالَّذِي عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبَ لَا تُزِيلُ إِيْمَانًا، وَلَا تُوجِبُ كُفْرًا، وَلَكِنَّهَا إِنَّمَا تُنْقِي مِنَ الْإِيمَانِ حَقِيقَتَهُ، وَإِخْلَاصَهُ الَّذِي نَعَتَ اللَّهُ بِهِ أَهْلَهُ»^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله: «وَلَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلِّهِ، وَلَا تَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ»^(٤).

(١) «فَتْحُ الْبَارِي» لابن حجر (١/٨٥).

(٢) انظر: «الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ» لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ شَرْحِهِ لِلْمَلَا عَلِيِّ الْقَارِي ص (١٠٢).

- تَبَيَّنَ: لَا شَكَّ أَنْ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ هُنَا: «وَتُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً» لَيْسَ بِصَحِيحٍ! بَلْ هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ قَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَلَا تُكْفَرُ مُسْلِمًا بِذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ»، لَيْسَ بِصَحِيحٍ! بَلْ هُنَاكَ مِنَ الذُّنُوبِ مَا هُوَ مُكْفَرٌ بِنَفْسِهِ بِالْإِجْمَاعِ، لَا سِوَمَا سَبَّ اللَّهِ وَالرُّسُولِ، أَوْ الِاسْتِهْزَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ.

(٣) انظر: «كِتَابُ الْإِيمَانِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ص (٤٠).

(٤) «شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ ص (٣٣٨).

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يُخْصَوْنَ؛ نَذَرُوا مِنْهُمْ الْإِمَامَ ابْنَ بَطَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ: أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمُغْصِيَةٍ، تَرْجُو لِلْمُخْسِنِ، وَتَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ»^(١).

وَكَذَا الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذَهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ»^(٢).

وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْوَاسِطِيَّةِ»^(٣) عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَقُولُونَ: «وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ (أَيُّ: أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) لَا يُكْفَرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكِبَائِرِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ؛ بَلِ الْأُخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ الْمَعَاصِي، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي آيَةِ الْقَصَاصِ: ﴿فَمَنْ عَفَى لَمْ مِنْ أَمْرِ شَيْءٍ﴾ قَالِيعٌ بِالْمَعْرُوفِ [البقرة: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَعِّلُوا الْآيَةَ الَّتِي تَبَىٰ عَنْهَا يَفْعَى إِلَهُ أَمْرُ اللَّهِ

= - تَنْبِيْهُ: أَمَّا قَوْلُ الْقَدْحَاوِيِّ: «وَلَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحْلِهِ» لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ! بَلْ هُنَاكَ مِنَ الذُّنُوبِ يُكْفَرُ صَاحِبُهَا مُطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَسْتَحْلَهَا، كَسَبَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ الرَّسُولُ، أَوْ الْأَسْتِغْثَاءُ بِشَيْءٍ مِنَ دِينِ الْإِسْلَامِ... إلخ، لَإِذَا كَانَ قَبْدُ الْأَسْتِغْثَاءِ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ فِي التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِغْثَاءَ مُكْفَرٌ بِنَفْسِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَأَثَّرِ الْعَبْدُ الْفِعْلُ!

(١) «الشَّرْحُ وَالْإِتَابَةُ» الصُّغْرَى ص (٢٦٥).

(٢) «شَرْحُ مُسَيِّمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١/١٥٠).

- تَنْبِيْهُ: وَالْقَوْلُ هُنَا بِشَرْطٍ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَيَانِ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. انْظُرْهُ ص (١٨٥). حَاشِيَةٌ (١).

(٣) «شَرْحُ الْوَاسِطِيَّةِ» لِمُحَمَّدٍ خَلِيلٍ هَرَّاسٍ ص (٢٣٣).

إِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْضُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿١١﴾ [المعجرات: ٩ - ١٠].

وأهل السنة مع هذا: «لَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْعِلْمَ الْإِسْلَامَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخْلِدُونَهُ فِي النَّارِ، كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزِلَةُ! بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَحَرَّوْا رِجْسَ الْمُؤْمِنَةِ﴾ [النساء: ٩٢].

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الْوَسَطَ (قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) فِي الْفَاسِقِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلُ الرَّانِي، وَالسَّارِقِ، وَالشَّارِبِ، وَنَحْوِهِمْ... وَمَنْ لَهُ طَاعَاتٌ وَمَعَاصٍ، وَحَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ وَمَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَا يُخْلَدُ مَعَهُ فِي النَّارِ، وَلَهُ مِنَ الْكَبَائِرِ مَا يَسْتَوْجِبُ دُخُولَ النَّارِ - إِنَّهُمْ لَا يَسْلُبُونَهُ الْاسْمَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَا يُعْطَوْنَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ بَلْ يَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ غَاصٍ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَثِيرَتِهِ. وَيُقَالُ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ حَقًّا، أَوْ لَيْسَ بِصَادِقٍ حَقًّا.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ سُلِبَ كَمَالُ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ فَرَأَى بَعْضُ إِيْمَانِهِ الْوَاجِبِ لِكُنْهِ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ^(١).

وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (مَسْأَلَةُ الْأَسْمَاءِ، وَالْأَحْكَامِ) هُوَ: «أَوَّلُ خِلَافٍ حَدَثَ فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ حَيْثُ كَفَّرَتْ الْخَوَارِجُ بِالنُّبِّ فَجَعَلُوا صَاحِبَ الْكِبِيرَةِ كَافِرًا»^(٢).

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٥٨/٧ - ٤٧٩، ٦٧٠، ٦٧٣).

(٢) انظر: «شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الْأَصْفَهَانِيَّةِ» ص (١٧٥)، وَ«مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٢٣٩/٥)، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٨٢/٣)، (٢٢٢/٧، ٢٤٢، ٢٥٧، ٥٠١)، (٢٧٠/١٨)، (١٩/٧٥، ١٥١) مَجْمُوعُهَا لِابْنِ تَيْمِيَّةَ كَلَامُهُ.

«وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: بَلْ يُنَزَّلُ مَنَزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنَزِلَتَيْنِ، فَنُسَمِّيهِ قَاسِقًا لَا مُسْلِمًا، وَلَا كَافِرًا»^(١)، «فَهُوَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاسْمِ الْإِيمَانِ»^(٢). هَذَا مِنْ حَيْثُ الْأَسْمُ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحُكْمِ: «فَأَهْلُ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثِ، وَأَيْمَةُ الْإِسْلَامِ الْمُتَّبِعُونَ لِلصَّحَابَةِ لَا يَقُولُونَ بِتَخْلِيدِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي النَّارِ كَمَا تَقُولُهُ الْخَوَارِجُ، وَالْمُعْتَرِلَةُ، لِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ»^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَإِخْرَاجُهُ مِنَ النَّارِ مَنْ يَخْرُجُ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنَا ﷺ، فَيَمْنُ يَشْفَعُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَهَلِهِ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ»^(٤).

وَالْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَرِلَةُ يَقُولُونَ: صَاحِبُ الْكَبَائِرِ الَّذِي لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا مُخْلَدٌ فِي النَّارِ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ الْخَوَارِجُ تَقُولُ: هُوَ كَافِرٌ، وَالْمُعْتَرِلَةُ تَوَافِقُهُمْ عَلَى الْحُكْمِ لَا عَلَى الْأَسْمِ»^(٥)، فَإِنَّهُمْ نَارَعُوا غَيْرَهُمْ فِي الْأَسْمِ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْإِيمَانِ عَلَى الْقَاسِقِ هُوَ الصَّحِيحُ. فَإِذَا سُئِلَ عَنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا كَعِتْقِهِ فِي الْكُفَّارَةِ، قِيلَ: هُوَ مُؤْمِنٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا سُئِلَ عَنْ دُخُولِهِ فِي خِطَابِ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) انظر: «التبوات» ص (٢٠٠)، و«مجموع الفتاوى» (٤٨٤/٧) كلاهما لابن تيمية.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦٧٠/٧).

(٣) أخرجه البخاري (٩٥/١، ٩٧)، ومسلم (١٩٣، ٣٢٥).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢٢/٧، ٦٧٩)، و«منهاج السنة النبوية» (٥/٢٩٤ -

٢٩٥) كلاهما لابن تيمية.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤٢/٧، ٣٢١/١٠)، و«منهاج السنة النبوية» (٥/٢٨٤)

كلاهما لابن تيمية.

وَأَمَّا إِذَا سُئِلَ عَنْ حُكْمِهِ فِي الْآخِرَةِ، قِيلَ: لَيْسَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمَوْعُودِينَ بِالْجَنَّةِ؛ بَلْ مَعَهُ إِيْمَانٌ يَمْنَعُهُ الْحُلُودَ فِي النَّارِ، وَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ بَعْدَ أَنْ يُعَذَّبَ فِي النَّارِ، إِنْ لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ، وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ، قَاسِقٌ بِكَيْبَرِيَّتِهِ، أَوْ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيْمَانِ^(١).

وَأَمَّا إِعْطَاءُ الْقَاسِقِ اسْمَ الْإِيْمَانِ الْمُطْلَقِ فَهِيَ طَرِيقَةُ الْمُرْجِئَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، فَصَاحِبُ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ تَامٌ الْإِيْمَانِ^(٢).

وَأَصْلُ نِزَاجِ هَذِهِ الْفِرَقِ فِي الْإِيْمَانِ مِنَ الْحَوَاجِجِ، وَالْمُرْجِئَةِ، وَالْمُعْتَرِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِيْمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا إِذَا زَالَ بَعْضُهُ زَالَ جَمِيعُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ بَعْضُهُ ثَبَتَ جَمِيعُهُ، فَلَمْ يَقُولُوا بِذَهَابِ بَعْضِهِ، وَبَقَاءِ بَعْضِهِ.

وخالَفُوا بِذَلِكَ مَا تَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ، فَإِنَّ نُّصُوصَ الرُّسُولِ، وَأَصْحَابِهِ تَدُلُّ عَلَى ذَهَابِ بَعْضِهِ، وَبَقَاءِ بَعْضِهِ^(٣)، كَقَوْلِهِ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَثَقَالٌ ذَرَّةً مِنْ إِيْمَانٍ»^(٤).

فَأَهْلُ السُّنَّةِ، وَأَثَمَتُهَا مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْفُسَّاقَ الَّذِينَ لَيْسُوا مُتَأَفِّقِينَ مَعَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْإِيْمَانِ يَخْرُجُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ، هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ، وَالْمُتَأَفِّقِينَ^(٥)، وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ النُّصُوصُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(١) انظر: «الثبوت» ص (٢٠٠)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥٤/٧ - ٣٥٥) كِلَاهُمَا لَا بِنِ تَبِيَّةٍ.

(٢) انظر: المرجع السابق (٥٠/١٣) (٢٥٨/٧).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» لَا بِنِ تَبِيَّةٍ (٥١٠/٧، ٢٢٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٩٨)، وَهَذِهِ الْقِطْعَةُ مِنَ الْحَدِيثِ أَخْرَجَهَا الشَّيْخَانِ.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» لَا بِنِ تَبِيَّةٍ (٢٥٧/٧).

وَلَمْ يَزِدِ التَّحْرِيرِ فِي مَا ذَكَرْنَاهُ يُنْظَرُ مَا كَتَبَهُ شُرَاحُ الْوَاسِطِيَّةِ؛ لَا سِيَّمَا مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الْعُنَيْنِيُّ (٨/ ٥٨٠ - ٥٨٦)، وَشَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ الْجَبْرِينُ (٢/ ١٩٦).

وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً مِنْ تَقْرِيرِ مَسْأَلَةِ «إِيمَانِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ» هُوَ مَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَخَلَفُهَا، وَلَمْ يُخَالِفْهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ

- الْمُرْجِئَةُ؛ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ.

- الْحَوَارِجُ؛ يَقُولُونَ: إِنَّهُ كَافِرٌ.

- الْمُعْتَزَلَةُ؛ يَقُولُونَ: إِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ، أَيْ: لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مُؤْمِنٌ، وَلَا كَافِرٌ فِي الدُّنْيَا، أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ وَبِهَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ لَمْ يُخَالِفُوا الْحَوَارِجَ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يَأْتُوا أَيْضاً بِجَدِيدٍ إِلَّا سَفْسَظَةً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً.

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا؛ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى النَّاسِ فِي الدُّنْيَا إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

□ □ □

الحُكْمُ الثَّانِي

أَنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْكَبَائِرِ يُبْعَضُ عَلَى قَدْرِ مَعَاصِيهِ

إِنَّ قَضِيَّةَ الْحُبِّ وَالْبُغْضِ - الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ - مِنْ أَصُولِ هَذَا الدِّينِ؛ فَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْطَى لِلَّهِ، وَمَنْعَ لِلَّهِ، وَأَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَنْكَحَ لِلَّهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»^(١) أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَتَفْرِيضُ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ؛ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ؛ وَلَوْ ذَهَبْتُ أَذْكَرُ كُلَّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَتَفْصِيْلَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَحْكَامِهِ لَطَالَ بِنَا الْمَقَامُ، وَلَرُبَّمَا خَرَجْنَا عَنْ الْمَقْصُودِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٤٠/٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥٢١)، وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

(٢) انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: سَبِيلَ النُّجَاةِ وَالْفِكَالِ مِنْ مُوَالَاةِ الْمُتَدَلِّينَ وَأَهْلِ الْإِشْرَاكِ، وَ«أَوْتَقِ عُرَى الْإِيمَانِ، كَلَامًا لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ، وَتُخَفَّةَ الْإِخْوَانِ بِمَا جَاءَ فِي الْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ وَالْهَجْرَانِ» لِلشَّيْخِ حُمُودِ التُّوَيْجِرِيِّ، وَ«الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ فِي الْإِسْلَامِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْقَحْطَانِيِّ، وَهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ فِي بَابِهِ، وَ«حَقِيقَةُ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ» لِسَيِّدِ سَعِيدِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ كِتَابٌ قِيمٌ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَأَقِيعَةُ وَالْوُضُوحُ فِي طَرَحِ الْمَسَائِلِ وَالذَّلَائِلِ، وَ«الْمُوَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ» لِلشَّيْخِ مِخْنَسِ الْجَلْعُودِ، وَهَذَا الْأَخِيرُ يُعْتَبَرُ مِنْ أَجْمَعِهَا وَأَوْسَعِهَا، فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُهُ فِيهِ مَبَاحِثَ وَمَسَائِلَ غَزِيرَةً فِي قَضِيَّةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ، كَمَا أَنَّهُ نَاقَشَ بَعْضَ الْقَضَايَا الْعَصْرِيَّةِ الْمُهِّمَةِ، فَكِتَابُهُ هَذَا وَإِنْ كَانَ سَبَقَ إِلَّا أَنَّهُ لَحِقَ أَوْ فَاقَ.

وَعِنْدَ هَذَا فَإِنِّي أَوْصِي كُلَّ مُسْلِمٍ لَا سِيَّمَا طَلَبَةَ الْعِلْمِ بِقِرَاءَتِهِ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ أَكْثَرَ =

لِذَا وَجِبَ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ حُبُّهُ وَبُغْضُهُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَيَزِدَادُ حُبُّهُ
لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَبُغْضُهُ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَرُبَّمَا يَجْتَمِعُ فِي الْعَبْدِ الْوَاحِدِ حُبُّ
وَبُغْضٍ؛ بِحَيْثُ يُحِبُّ مِنْ وَجْهِ وَيُبْغِضُ مِنْ وَجْهِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا فِي
الشَّخْصِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، وَالشَّرِّ

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الرَّجُلِ الْوَاحِدِ
خَيْرٌ وَشَرٌّ وَقُجُورٌ، وَطَاعَةٌ وَمَعْصِيَةٌ، وَسُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ: اسْتَحَقَّ مِنَ الْمَوَالَاةِ بِقَابِ
مَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَاسْتَحَقَّ مِنَ الْمُعَادَاةِ وَالْعِقَابِ بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ،
فَيَجْتَمِعُ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ مُوجِبَاتُ الْإِكْرَامِ وَالْإِهَانَةِ، فَيَجْتَمِعُ لَهُ مِنْ هَذَا
وَهَذَا، كَاللَّصِّ الْفَقِيرِ تُقَطَّعُ يَدُهُ لِسَرِقَتِهِ، وَيُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكْفِي
حَاجَتَهُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَخَالَفَهُمُ
الْحَوَارِجُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجْعَلُوا النَّاسَ لَا مُسْتَحِقًّا
لِلثَوَابِ فَقَطْ، وَلَا مُسْتَحِقًّا لِلْعِقَابِ فَقَطْ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ بِالنَّارِ مَنْ أَهْلُ الْكِبَايِرِ مَنْ يُعَذِّبُهُ، ثُمَّ
يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ مَنْ يَأْذَنُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ كَمَا اسْتَفَاضَتْ
بِذَلِكَ السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

وَهَذَا شَيْخُنَا الْعُتَيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، عِنْدَمَا قَاسَ بَعْضَ

= الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ قَدْ اِكْتَنَفَهُمْ ضَعْفٌ وَانْهَزَامٌ أَمَامَ الْوَاقِعِ وَدَوَلِ الْكُفْرِ، وَمِنْهُ
ثَلَاثَتُ أَزْ عِدَمَتِ هَلِو الْقَضِيَّةِ (الْوَلَاءُ وَالْبِرَاءُ) عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ لِلْأَسَفِ!! وَأَخِيرًا أَخْتُمُ
بِكِتَابِ «التَّنْبِيهِ الْوَاقِعِي مِنَ التَّنْبِيهِ بِالْكَفَّارِ» لِلشَّيْخِ عُثْمَانَ ثَو كُورِي، وَهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ
يَضَلُّحُ أَنَّ يَكُونُ تَزِيمةً، وَمِنْهَجًا عَمَلِيًّا، وَتَطْلِيغًا وَاقِعِيًّا لِكِتَابِ الْجُلْعُودِ، لِذَا كَانَ
يَتَنَهَمَا تَلَاوُزٌ قَوِيٌّ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢٠٩ - ٢١٠).

أَهْلُ الْبِدْعِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُهُ: «وَالْمُرَادُ: تَرَكُ مَحَبَّتِهِمْ، وَمَوَالِيَتِهِمْ... وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، وَصَاحِبِيهِ حِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ»^(١).

وَيَقُولُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْحُبُّ وَالْبُغْضُ بِحَسَبِ مَا فِيهِمْ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَجْتَمِعُ فِيهِ سَبَبُ الْوِلَايَةِ وَسَبَبُ الْعَدَاوَةِ، وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ، فَيَكُونُ مَحْبُوباً مِنْ وَجْهِ، وَمَبْغُوضاً مِنْ وَجْهِ، وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ»^(٢).

* * *

تَنْبِيْهُ: بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ لَدَيْنَا أَنَّ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ رُبَّمَا يَجْتَمِعُ فِيهِ حُبٌّ وَبُغْضٌ؛ كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَذْكُرَ مَسْأَلَةً مُهِمَّةً لَهَا تَعَلُّقٌ كَبِيرٌ بِمَا نَحْنُ بِصَلْدِهِ إِخَالُهَا تَغْيِيبٌ كَثِيراً عَلَى بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ هَذِهِ الْأَيَّامَ، وَهِيَ: مَسْأَلَةُ تَغْلِيْبِ ظُهُورِ الْحُبِّ عَلَى الْبُغْضِ، أَوْ الْعَكْسُ، هَلْ لَهَا ضَابِطٌ مُسْتَقِيمٌ؟

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّهَا مُنَاطَلَةٌ بِقِيُودِ شَرْعِيَّةٍ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا فِي الشَّخْصِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ.

فَالْحُبُّ مَثَلًا؛ قَدْ لَا تَظْهَرُ آثَارُهُ عَلَى الْجَوَارِحِ إِنْ كَانَتْ خِصَالُ الشَّرِّ فِي ذَلِكَ الشَّخْصِ طَاغِيَةً عَلَى خِصَالِ الْخَيْرِ، أَمَّا أَضَلُّ الْمَحَبَّةِ وَالْبُغْضِ فَمَوْجُودَانِ فِي الْقَلْبِ لَا يُلْغِي أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ مَا دَامَ أَضَلُّ الْإِيمَانِ مَوْجُوداً فِي الشَّخْصِ.

(١) «شَرْحُ لَمَعَةِ الْاِغْتِقَادِ» لِابْنِ عُثَيْمِينَ، (١١٠)، وَسَيَأْتِي قَرِيباً كَلَامُهُ كَامِلاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) «شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ، ص (٤٣٤).

يُوضِّحُهُ: أَنَّا إِذَا وَجَدْنَا - مَثَلًا - مُعْتَبِيًا مُسْلِمًا مُجَاهِرًا بِمُجَوِّنِهِ؛ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نُظْهِرَ لِلنَّاسِ حُبَّنَا لَهُ بِمَا عِنْدَهُ مِنَ أَصْلِ الْإِيمَانِ، أَوْ بَعْضِ طَاعَاتِهِ كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ... لِأَنَّ فِي هَذَا غِشًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَتَلْيِيسًا لِلْحَقَائِقِ، وَتَرْوِيجًا لِلْبَاطِلِ؛ بَلْ كَانَ مِنَ النُّضْحِ الْمُبِينِ، وَالْإِنْتِصَارِ لِأُصُولِ الدِّينِ أَنْ نَذْكُرَهُ بِمَعَاصِيهِ وَفُسْقِهِ تَحْذِيرًا مِنْهُ، وَمُجَانِبَةً لِمُطَرِّقِهِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَوْ ذَكَّرْنَا حُبَّنَا لِأَهْلِ الْفَسَادِ وَالْمُجَوِّنِ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنْ طَاعَاتٍ مَعْمُورَةٍ، وَتَجَاهَلْنَا مَا عِنْدَهُمْ مِنْ شَرِّ ظَاهِرٍ وَفَسَادٍ عَرِيضٍ؛ لَعَطَلْنَا قَضِيَّةَ (الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ) فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَبَسْنَا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَعِنْدَهَا سَتَنْدَرِسُ كُتُبَرِيَّاتُ قَضَايَا أُصُولِ الدِّينِ! عِيَادًا بِاللَّهِ، فَتَأْمَلْ يَا رَعَاكَ اللَّهُ.

وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رحمته الله: «أَتَرَعَّبُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ؟! اذْكُرُوهُ بِمَا فِيهِ كَيْ يَحْذَرَهُ النَّاسُ»، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ: «وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُعَلِّينَ بِالْبِدْعِ وَالْفُجُورِ غِيْبَةٌ، كَمَا رُويَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَعْلَنَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ عُقُوبَةَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ، وَأَذْنَى ذَلِكَ أَنْ يُذَمَّ عَلَيْهِ؛ لِيُنْزَجَرَ وَيَكُفَّ النَّاسُ عَنْهُ وَعَنْ مُخَالَطَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يُذَمَّ وَيُذَكَّرَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْفُجُورِ وَالْمَعْصِيَةِ أَوْ الْبِدْعَةِ لَاغْتَرَّ بِهِ النَّاسُ، وَرَبَّمَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ يَرْتَكِبَ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيَزْدَادَ أَيْضًا هُوَ جُرْأَةً وَفُجُورًا وَمَعْصِيَةً، فَإِذَا ذُكِرَ بِمَا فِيهِ انْكَفَتْ، وَانْكَفَتْ غَيْرُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَعَنْ صُحْبَتِهِ وَمُخَالَطَتِهِ، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: «أَتَرَعَّبُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ؟! اذْكُرُوهُ بِمَا فِيهِ كَيْ يَحْذَرَهُ النَّاسُ»^(١).

وَبِمَا ذَكَّرْنَاهُ هُنَا قَالَ بِهِ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا سِيَّمَا ابْنُ أَبِي الْعِزِّ،

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٥ - ٢٨٦).

والمُزْدَاوِيَّ، وابنُ مُفْلِحٍ، والعَنِينُ^(١).

أَمَّا إِنْ سَأَلْتَ أَخِي الْمُسْلِمَ عَنْ قَضِيَّةِ (الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ) هَذِهِ الْأَيَّامِ - فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ -: فَقَدْ ذَابَتْ، وَتَلَاشَتْ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ؛ حَتَّى أَنَّكَ تَجِدُ بَعْضَهُمْ يُصْرِّحُ مِنْ خِلَالِ الصُّحُفِ، أَوْ عِبْرِ الْقَنَوَاتِ: بِأَنَّهُ يُحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُ؛ لِأَجْلِ مَغْصِيَّتِهِ!

فَهَلْ سَمِعْتُمْ مَعَاشِيرَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ هَذَا: بِأَنَّ حُبَّ الْمَغْصِيَّةِ وَأَهْلِهَا وَلَا يُشْكِرُ عَلَيْهِ، أَوْ قَوْلُ يُحْمَدُ عَلَيْهِ؟!

نَعَمْ؛ فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ شَاهِدَةٌ، وَلِقَاءُ أَتُهُمْ سَائِدَةٌ؛ يَوْمَ نَادَوْا بِأَنْفُسِهِمْ عِبْرَ الصُّحُفِ وَالْإِدَاعَاتِ: أَنَّهُمْ يُجِبُونَ فَلَانًا مِنَ النَّاسِ لِأَنَّهُ (مُعْنٍ!)^(٢)، أَوْ لِأَنَّهُ (مُمَثِّل!)، أَوْ لِأَنَّهُ (لَاعِبٌ مُخْتَرِف!)، أَوْ لِأَنَّهُ (رَاقِص!)، أَوْ لِأَنَّهُ (إِبَاحِي!)، أَوْ لِأَنَّهُ (عَضْرَانِي مُتَحَرِّرًا) ﴿سَتَكُتُبُ شَهَدَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]

(١) انظر: «الْفُرُوع» لابن مفلح (٢/٢١٧)، و«الإنصاف» للمزداوي (٢/٥٠٦)، و«الشرح المنيع» للعنيني (٥/٣٧٧)، و«كشف القناع» للبهنوي (٢/٢١٢)، و«المطالب» للرخياني (١/٨٦٥).

(٢) ليس يحاف أن مسألتني (الغناء والمعازيب) من المسائل العظيمة التي عمت وطئت، وتهاون بها كثير من المسلمين، فعند ذلك تناقش أهل العلم في بيان الحكم الشرعي في حقيقة الغناء والمعازيب، وفي الرد على أهل الباطل ومن يروج إباحة الغناء الماجن، وكان من هذه الكتب الرائدة على أهل الباطل كتابنا «الزنج القاصد على أهل الغناء والمعازيب»؛ حيث كشفنا ما انتهى إليه أخذ المنتسبين إلى قيل العلم! من إباحة الغناء، والمعازيب، والرقص، والتضييق، والتغريد... في كتابه المظلم «أحكام الغناء والمعازيب»...

وَقَوْلُهُ ﷺ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ^(١) مُتَّقٍ عَلَيْهِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: هُوَ بَيَانُ أَنَّ الْبُغْضَ فِي اللَّهِ مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ بَلَغَ مَنْزِلَةَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ مَا يَحْصُلُ مِنْ تَهَاوُنِ النَّاسِ فِي هَذَا الْأَضْلِ الْعَظِيمِ إِنَّمَا هُوَ نَتِيجَةُ لِضَعْفِ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِهِمْ. وَالوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ مُجَاهَدَةُ نَفْسِهِ، حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُبْغِضًا لِأَعْدَاءِ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَذَلِكَ بِالْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَالِابْتِعَادِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْجَالِيَةِ لِمَوَدَّتِهِمْ، وَمَحَبَّتِهِمْ.

□ □ □

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٣/١٠، ٤٦٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٣٩).

الْحُكْمُ الثَّانِي

لَا نَشْهَدُ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْكَتَائِبِ بِجَنَّةٍ، وَلَا نَارٍ
إِلَّا مَا شَهِدَ لَهُ الشَّرْعُ

يَقُولُ شَيْخُنَا الْعَلِيمُ رحمته الله: «وَالشَّهَادَةُ بِالْجَنَّةِ نَوْعَانِ:

شَهَادَةٌ مُعَلِّقَةٌ بِوَصْفٍ، وَشَهَادَةٌ مُعَلِّقَةٌ بِالشَّخْصِ.

- أَمَّا الْمُعَلِّقَةُ بِالْوَصْفِ، فَإِنَّا نَشْهَدُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، وَكُلُّ مُتَّقٍ
أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، بِدُونِ تَعْيِينِ شَخْصٍ، أَوْ أَشْخَاصٍ.

وَهَذِهِ شَهَادَةٌ عَامَّةٌ، يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَشْهَدَ بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِهِ،
فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَمْ يَجْعَلْ أَلَيْمٌ ۝٨ خَلِيلِينَ فِيهَا
وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْمَكِينُ ۝٩﴾ [القسمان: ٨ - ٩]، وَقَالَ: ﴿وَسَارِعُوا
إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٣﴾ [آل
عمران: ١٣٣].

- وَأَمَّا الشَّهَادَةُ الْمُعَلِّقَةُ بِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، فَإِنَّا نَشْهَدُ لِفُلَانٍ، أَوْ لِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ
أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَهَذِهِ شَهَادَةٌ خَاصَّةٌ، فَتَشْهَدُ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ، سِوَاءٍ
شَهِدَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ، أَوْ لِأَشْخَاصٍ مُعَيَّنِينَ^(١).

مِثْلُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، وَأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ،

(١) «شَرْحُ الْوَاسِطِيَّةِ» لِلْعَلِيمِينَ (٨/٦٠١).

لَا تَشْهَدُ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْكُتَابِ بِجَنَّةٍ، وَلَا نَارٍ...

وِبِلَالٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَعُكَّاشَةُ بْنُ مُحَصِّنٍ، وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَتَكِلْ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلَا تَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ أَوْ نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ؛ لِأَنَّا نَجْهَلُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِ، وَمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ قَلْبُهُ، وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا نُحِيطُ بِهِ. وَلَكِنْ تَرْجُو لِلْمُحْسِنِ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ. وَلَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: مِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَقِيقَةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ نَصْرٌ. وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَالثَّالِثُ: يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ، وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «تَوْشِكُونَ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِالنَّشَاءِ الْحَسَنِ، وَالنَّشَاءِ السَّيِّئِ»^(٢) أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ.

فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ. وَكَانَ أَبُو ثَوْرٍ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي الْجَنَّةِ، وَيَحْتَجُّ بِهَذَا^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٦٧)، وَ(٢٦٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٩٤٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٦/٣)، وَ(٤٦٦/٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٢١)، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

(٣) انْظُرْ: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (٧٥/٣)، وَ«مَرْجُ الطَّحَاوِيَّةِ» لابْنِ أَبِي الْعَزَّ

وَقَدْ اخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ: جَوَازُ الشَّهَادَةِ عَلَى مَنْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى النَّتَاءِ، أَوْ الْإِسَاءَةِ عَلَيْهِ^(١).

وَنَصْرُ الْاِخْتِيَارَاتِ كَذَا: «وَلَا يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى النَّتَاءِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ، وَتَوَاطَوْا الرُّؤْيَا كَتَوَاطَوْا الشَّهَادَاتِ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ»: «قَالَ شَيْخُنَا (أَبِي: ابْنُ تَيْمِيَّةَ): «أَوْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى النَّتَاءِ - أَوْ الْإِسَاءَةِ - عَلَيْهِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ: الْأَكْثَرُ، وَأَنَّهُ الْأَكْثَرُ دِيَانَةً، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: وَلَوْ لَمْ تَكُنْ أَفْعَالُ الْمَيِّتِ مُوَافِقَةً لِقَوْلِهِمْ؛ وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ عَلَامَةً مُسْتَعْلَةً»^(٣)، وَنَقَلَهُ أَيْضاً الْبُهَوِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (١٢١/٢).

* * *

وَبِهَذَا يَتَقَرَّرُ لَدَيْنَا أَنَّ صَاحِبَ الْكِبِيرَةِ إِذَا مَاتَ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِمَّا هُوَ فِيهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ: أَلَّا نَشْهَدَ لَهُ بِجَنَّةٍ، أَوْ نَارٍ؛ بَلْ هُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذِّبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ؛ وَمَعَ هَذَا التَّغْيِيرِ أَيْضاً فَإِنَّا نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ إِدْخَالَهُ فِي النَّارِ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ^(٤).

□ □ □

(١) انظر: «الْاِخْتِيَارَاتِ» لابن تيمية ص (١٢٩) تحقيق أحمد الخليل، و«كشاف القناع» للبهوتي (١٢١/٢).

(٢) انظر: «الْاِخْتِيَارَاتِ الْفُقهِيَّةَ» لابن تيمية، للبعلي ص (١٢٩)، طبعة العاصمة الجديدة.

(٣) «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٢١٧/٢)، وينحوي نقله البهوتي في «كشاف القناع» (١٢١/٢).

(٤) انظر: «شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ» لابن أبي العز (٥٣٧/٢ - ٥٣٨).

الْحُكْمُ الرَّابِعُ

أَنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْكِبَائِرِ إِذَا مَاتَ عَلَى مَعْصِيَتِهِ؛
فَإِنَّ حَاتِمَتَهُ حَاتِمَةٌ سُوءٌ!

وَهَذَا لَا يَغْنِي أَنَّهُ كَافِرٌ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهَا، أَوْ يَأْتِ بِمُكْفَرٍ مِنَ الْأَقْوَالِ،
أَوْ الْأَفْعَالِ! لَذَا كَانَ مِنَ الْخِزْيِ وَالْخُسْرَانِ، وَالْحَسْرَةِ وَالتَّوَدُّمَةِ أَنْ يَمُوتَ
الْمُسْلِمُ عَلَى سُوءِ حَاتِمَةٍ - عِيَادًا بِاللَّهِ - لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ
عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ»^(١) مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ مَاتَ عَلَى شَيْءٍ بَعَثَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ»^(٢) أَبُو يَغْلَى، فَهَكَذَا؛ الْحَاجُّ يُبْعَثُ مُلَبِّيًا، وَالشَّهِيدُ يُبْعَثُ وَجْرُحُهُ يَتَعَجَّرُ
دَمًا، وَالسَّكْرَانُ يُبْعَثُ مَخْمُورًا، وَالْمُغْنِي يُبْعَثُ مُغْنِيًا وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا بَعْضُ مَنْ
مَاتَ عَلَى سُوءِ حَاتِمَةٍ عِيَادًا بِاللَّهِ^(٣).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا»^(٤) الْبُخَارِيُّ، وَعِنْدَ ابْنِ جِبَّانَ
بِلَفْظٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا، كَالْوِعَاءِ إِذَا طَابَ أَعْلَاهُ طَابَ أَسْفَلُهُ، وَإِذَا
خَبُثَ أَعْلَاهُ خَبُثَ أَسْفَلُهُ»^(٥) ابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ جِبَّانَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: حَبْنَمَا مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَقَالَ: «مُسْتَرَبِّحٌ، وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ»، قَالُوا: يَا
رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا الْمُسْتَرَبِّحُ، وَمَا الْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرَبِّحُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٧٨).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يَغْلَى (٢٢٦٩).

(٣) انْظُرْ: ص (١٧٦).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٩٣) وَ (٦٦٠٧).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانَ (٣٣٩) بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ (٤١٩٩).

مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ، وَالْبِلَادُ، وَالشَّجَرُ،
وَالدَّوَابُّ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٢/١١)، وَمُسْلِمٌ (٩٥٠) وَاللَّفْظُ لَهُ.

الحُكْمُ الخامس

أَنَّ الْمُتَجَاهِرَ بِالْكِبَائِرِ إِذَا مَرِضَ لَا يُعَادُ هَجْرًا لَهُ، وَزَجْرًا لغيره،
لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ ثَمَّةَ مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ فِي ذَلِكَ

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ عِيَادَةَ الْمَرَضَى مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ،
وَلَدًا انْعَقَدَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ عِيَادَةِ الْمَرَضَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَمُؤَاسَاتِهِمْ^(١)، وَقَالَ بِوُجُوبِهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَمَلًا بِمَذْهَبِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ
ظَاهِرُ قَوْلِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ تَرَجَّمَ لِبَعْضِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ بِقَوْلِهِ:
(بَابُ وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ)^(٢).

وَنَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ: وَالْجُمْهُورُ عَلَى
أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ^(٣).

* * *

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَسِّمَ الْعِيَادَةَ إِلَى أَقْسَامٍ:
الْأَوَّلُ: عِيَادَةُ الْكُفَّارِ الْأَضْلِيِّينَ سَوَاءً كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ مِنْ
غَيْرِهِمْ كَالْمُشْرِكِينَ، وَالْبُودِيزِيِّينَ... إلخ.
فَهَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ عِيَادَتُهُمْ قَطْعًا، إِلَّا لِتَحْقِيقِ أَمْرَيْنِ:

(١) انظر: «شرح مُسْلِم» لِلنَّوَوِيِّ (٣١/١٤).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» مَعَ الْفَتْحِ (١١٢/١٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١٢/١٠ - ١١٣).

الأول: رجاء إسلامهم.

الثاني: مصلحة شرعية أخرى كصلة رحم، أو إحسان، أو غير ذلك من المصالح الشرعية!

وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من عبادة النبي ﷺ بغض المشركين، وعرضه للإسلام عليهم.

فعن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه أخبره: أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل ابن هشام، وعبد الله بن أبي أمية ابن المغيرة. فقال رسول الله ﷺ لأبي طالب: «يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله!»، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعودان بتلك المقالة؛ حتى قال أبو طالب آخراً ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب! وأبى أن يقول: لا إله إلا الله...»^(١) متفق عليه.

وعن أنس رضي الله عنه: أن غلاماً يهودي كان يخدم النبي ﷺ فمرض فأتاه النبي ﷺ يعوده فقال: «أسلم»، فأسلم^(٢). البخاري، قدال الحديثان على جواز عبادة المشرك إذا غلب على الظن تحقيق مصلحة دينية؛ كإسلامه مثلاً.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تقييد هذه المصلحة برجاء إسلامه فقط، أخذاً بظاهر الحديثين:

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢/٣)، ومسلم (٥٤/١).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩/١٠).

أَنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْكِبَائِرِ إِذَا مَرِضَ لَا يُعَادُ هَجْرًا لَهُ...

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: «قِيلَ يُعَادُ الْمُشْرِكُ لِيُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ إِذَا رُجِيَ إِجَابَتُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْيَهُودِيَّ أَسْلَمَ جِئْنَ عَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ؟ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْمَعْ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُرْجَى إِجَابَتُهُ فَلَا يَنْبَغِي عِبَادَتُهُ»^(١).

وَهَكَذَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: «إِنَّمَا تُشْرَعُ عِبَادَتُهُ إِذَا رُجِيَ أَنْ يَجِيبَ إِلَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْمَعْ فِي ذَلِكَ فَلَا»^(٢).

وَأَمَّا ابْنُ حَجَرٍ فَيَرَى أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ عِبَادَتِهِ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِمَصْلَحَةِ إِسْلَامِهِ؛ بَلْ قَدْ تَتَحَقَّقُ بِعِبَادَتِهِ مَصْلَحَةٌ أُخْرَى، فَتُشْرَعُ عِبَادَتُهُ، قَالَ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ ابْنِ بَطَّالٍ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ، فَقَدْ يَقَعُ بِعِبَادَتِهِ مَصْلَحَةٌ أُخْرَى.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْمُتَرَجِّحُ: فَقَدْ تَبَيَّنَتْ عِبَادَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ الْمُشْرِكِينَ، وَمِثْلُ هَذَا الْفِعْلِ لَا يَقَعُ مِنْهُ ﷺ، إِلَّا طَلَبًا لِتَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ، أَمَّا تَقْيِيدُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ بِرَجَائِهِ إِسْلَامَ مَنْ عَادَاهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَاحْتِمَالُ قَضَائِهِ ﷺ تَحْقِيقَ بَعْضِ الْمَصَالِحِ الْأُخْرَى بِالإِضَافَةِ إِلَى تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ: كَصَلَاةِ رَحِمٍ، أَوْ إِحْسَانٍ إِلَى خَادِمٍ أَمْرٌ وَارِدٌ فِي عِبَادَتِهِ ﷺ لِعَمِّهِ، وَخَادِمِهِ^(٣).

وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا رَوَاهُ الْمَرْوُذِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ قَرَابَةٌ نَصْرَانِيٌّ: يَعُودُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٤).

(١) انظر: «نيل الأوطار» للشُّوكَانِي (٦٩/٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حَجَرٍ (١١٩/١٠).

(٣) انظر: «موقف أهل السنة والجماعة...» لِلرُّخَيْلِيِّ (٤١٠/١).

(٤) انظر: «أحكام أهل الذمة» لابن الْقَيْمِ (٢٠٠/١).

وَعَنِ الْأَثَرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ لَهُ قَرَابَةٌ نَصْرَانِيَّةٌ يَعُودُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ لَهُ: نَصْرَانِي! قَالَ: أَرْجُو أَلَّا تَضِيقَ الْعِبَادَةَ^(١).

أَمَّا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِعِبَادَةِ الْمُشْرِكِ تَحْقِيقَ مَضْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ مَشْرُوعَةٍ، كَأَنْ يَكُونَ مَبْنَعًا عِبَادَةِ الْمُشْرِكِ وَالِدَافِعِ عَلَيْهَا حُبَّ ذَلِكَ الْمُشْرِكِ، وَمَوَدَّتِهِ، وَالْأَنْسِ بِزِيَارَتِهِ فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ عِبَادَتُهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَنِ الرَّجُلِ يَعُودُ شَرِيكًا لَهُ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا؟ قَالَ: لَا، وَلَا كَرَامَةً»^(٢).

الثَّانِي: عِبَادَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمَخْكُومِ بِكُفْرِهِمْ كَالْجَهَنَّمِيَّةِ، وَالْبَاطِنِيَّةِ، وَالْعُلَمَائِيِّينَ... إلخ! فَهَؤُلَاءِ حُكْمُهُمْ يَأْخُذُ حُكْمَ الْكُفَّارِ دَلِيلًا، وَتَغْلِيلًا كَمَا مَرَّ مَعَنَا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

الثَّالِثُ: أَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلُ الْبِدْعِ - غَيْرُ الْمُكَفَّرَةِ -.

فَهَؤُلَاءِ حُكْمُهُمْ كَمَا ذَكَرْنَا آتِفًا: أَنَّ عِبَادَتَهُمْ مَشْرُوعَةٌ، وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْيِيتُ

(١) انظر: «أحكام أهل الذمّة لابن القيم» (١/٢٠٠).

(٢) انظر المرجع السابق (١/٢٠١).

القاطبي^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَالْفَاسِقُ هُنَا لَهُ حَقُّ الْعِبَادَةِ، مَا دَامَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الْحَقُّ
فُسْقُهُ بِالْمَعْصِيَةِ، أَوْ بغيرِهَا، وَإِلَّا لَبِثَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ فَضْلُ اللَّهِ الْجِيلَانِي: «وَجَازَ عِبَادَةُ الْفَاسِقِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ
مُسْلِمٌ، وَالْعِبَادَةُ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ»^(٢).

وَهَذَا؛ إِنْ كَانَ الْفَاسِقُ غَيْرَ مُغْلَبٍ لِفُسْقِهِ، أَمَا إِنْ كَانَ مُغْلَبًا لَهَا فَلَا بُدَّ
مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ تَرَكُّ عِبَادَتِهِ هَجْرًا لَهُ لِيَتُوبَ.

وَقَدْ نَصَّ أَيْمُنُ الْحَنَابِلَةُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: «يَحْرُمُ عِبَادَةُ مُجَاهِرٍ بِمَعْصِيَةٍ
إِذَا مَرِضَ، بَلْ يُسَنُّ هَجْرُهُ لِيُرْتَدِعَ وَيَتُوبَ.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ: «قَالَ الْحَلَّالُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُهَجَّرُ أَصْحَابُ
الْمَعَاصِي، وَمَنْ قَارَفَ الْأَعْمَالِ الرَّدِيئَةَ، أَوْ تَعَدَّى حَدِيثَ الرَّسُولِ ﷺ، عَلَى
مَعْنَى الْإِقَامَةِ عَلَيْهِ، أَوْ الْإِضْرَارِ، وَأَمَا مَنْ سَكِرَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ فَعَلَ فِعْلًا مِنْ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَحْظُورَةِ ثُمَّ لَمْ يُكَاشِفْ بِهَا، وَلَمْ يَلْقَ فِيهَا جَلَبَابَ الْحَيَاءِ؛
فَالْكَفُّ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ، وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِمْسَاكُ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ، وَعَنِ
الْمُسْلِمِينَ أَسْلَمَ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَذَكَرَ غَيْرُهُ فِي عِبَادَةِ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ
رَوَايَتَيْنِ، وَتَرَكَّ الْعِبَادَةَ مِنَ الْهَجْرِ»^(٣).

وَقَالَ الْبُهُوتِيُّ فِي شَرْحِهِ لِعِبَارَةِ صَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»: «وُتِّسَتْ عِبَادَةُ
الْمَرِيضِ غَيْرِ الْمُبْتَدِعِ، وَمِثْلُهُ مَنْ جَهَرَ بِمَعْصِيَةٍ. نَقَلَ حَنْبَلٌ: «إِذَا عَلِمَ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٢/٣)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٢).

(٢) «فَضْلُ اللَّهِ الصَّدِيدِ» لِفَضْلِ اللَّهِ الْجِيلَانِي (٦٢٦/١).

(٣) انْظُرْ: «الْآذَانَ الشَّرْعِيَّةَ» لابْنِ مُفْلِحٍ (٢٣٣/١).

رَجُلٍ أَنَّهُ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ؛ لَمْ يَأْتُمْ إِنْ هُوَ جَفَاهُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَإِلَّا كَيْفَ يَبِينُ لِلرَّجُلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرِ مِنْكَراً عَلَيْهِ! وَلَا جَفْوَةٌ مِنْ صَدِيقٍ، وَخَرَجَ بِهِ مَنْ لَا يَجْهَرُ بِالْمَعْصِيَةِ قُبْعَادُ^(١).

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ الْعُتَيْمِيَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا قَاسَ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ عَلَى أَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: «وَالْمُرَادُ بِهَجْرَانِ أَهْلِ الْبِدْعِ: الْإِبْتِعَادُ عَنْهُمْ، وَتَرْكُ مُحَبَّتِهِمْ، وَمُؤَالَاتِيهِمْ، وَالسَّلَامُ عَلَيْهِمْ، وَزِيَارَتِهِمْ، وَعِيَادَتِهِمْ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ حِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ^(٢).

وَنَقَلَ الشَّاطِبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَمَنَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ نُصُوصِ السَّلَفِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْبِدْعِ: تَرْكُ عِيَادَتِهِمْ هَجْرًا لَهُمْ. قَالَ: «الثَّالِثُ عَشَرَ: تَرْكُ عِيَادَةِ مَرْضَاهُمْ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الرَّجْرِ، وَالْعُقُوبَةِ»^(٣).

فَظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَيِّمَةَ كَانُوا يَتْرُكُونَ عِيَادَةَ الْمُغْلِبِينَ لِلْمَعَاصِي، وَالْبِدْعِ غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ؛ وَذَلِكَ مِنْ بَابِ الْهَجْرِ، وَالْعُقُوبَةُ لَهُمْ؛ لِلرُّجُوعِ بِهِمْ إِلَى جَادَّةِ الدِّينِ بَعْدَ انْجِرَافِهِمْ عَنْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَنَا أَنَّ السَّلَفَ

(١) انظر: «الإنصاف» لِمُرْزَدَاوِي (١٠/٦)، و«الكشاف» (٦٠/٢)، ومطالِبِ أُولَى النُّهَى لِلرُّجَيْبَانِي (٨٢٩/١).

(٢) «شرح لمعة الاعتقاد» لابن عُثَيْمِينَ، ص (١١٠).

(٣) «الاعتصام» لِلشَّاطِبِيِّ (١٧٧/١).

مُجْمِعُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ عِيَادَةِ مَرَضَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَا وَجْهَ لِتَرْكِ عِيَادَتِهِمْ هُنَا
غَيْرَ مُجْبِرِهِمْ وَزَجْرِهِمْ عَنِ الْبِدْعِ وَالْمَعَاصِي.

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي عِيَادَتِهِمْ مَضْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ رَاجِحَةٌ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ
أَوْ مَنْدُوبَةٌ بِحَسَبِ الْحَاطِلِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَتْ عِيَادَةُ الْكَافِرِ لِمَضْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ؛
فَأَهْلُ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ شَيْخُنَا
الْعُثَيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «وَأَمَّا الْفَاجِرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَغْنَى بِكِبِيرَةٍ مِنَ الْكِبَايِرِ، أَوْ
بِصَغِيرَةٍ مِنَ الصَّغَائِرِ وَأَصْرٌ عَلَيْهَا فِيهِ تَفْصِيلٌ أَيْضًا: فَإِذَا كُنَّا نَعُودُهُ مِنْ أَجْلِ
أَنْ نَعْرِضَ عَلَيْهِ التَّوْبَةَ، وَنَرْجُو مِنْهُ التَّوْبَةَ فَعِيَادَتُهُ مَشْرُوعَةٌ، إِمَّا وَجُوبًا، وَإِمَّا
اسْتِحْبَابًا، وَإِلَّا فَإِنَّ الْأَفْضَلَ إِلَّا نَعُودُهُ»^(١).

* * *

تَنْبِيْهٌ:

إِنَّ مَسْأَلَةَ عِيَادَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي أَوْ تَرْكِهَا لَيْسَتْ عَلَى إِظْلَاقِهَا؛ بَلْ فِي
الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ بِحَسَبِ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَظُرُوفِ الْوَقَاعِ؛ فَإِنْ كَانَ يُعْلَمُ أَنَّ فِي
تَرْكِهِ لِعِيَادَةِ عَاصٍ زَجْرًا لَهُ عَنْ مَعْصِيَتِهِ؛ فَإِنَّهُ يَتْرُكُ عِيَادَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ عِيَادَتُهُ
فِي الْأَصْلِ مَشْرُوعَةً لِتَحْقِيقِ مَضْلَحَةٍ أَعْظَمَ مِنَ الْمَضْلَحَةِ الْمُتَحَقِّقَةِ بِعِيَادَتِهِ.

وَإِنْ كَانَ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ ارْتِدَاعِ الْعَاصِي بِتَرْكِ عِيَادَتِهِ وَهَجْرِهِ؛ فَإِنَّهُ
لَا يَتْرُكُ عِيَادَتَهُ، وَإِلَّا يَكُونُ فَرَطٌ فِي أَمْرِ مَشْرُوعٍ دُونَ تَحْقِيقِ مَضْلَحَةٍ،
فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ إِذَا يَخْتَلَفُ مِنْ شَخْصٍ لآخَرَ؛ فَقَدْ يَكُونُ الْهَجْرُ مَشْرُوعًا
لِشَخْصٍ دُونَ مَا سِوَاهُ^(٢).

(١) «الْفَرْخُ الْمُتَمِّعُ» لِلْعُثَيْمِيِّ (٢٣٨/٥).

(٢) أَمَّا الْعُلَمَاءُ وَالْأَمْرَاءُ وَالْقُضَاةُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ وَجْهَاءِ الْبَلَدِ؛ فَلأَوْلَى فِي حَقِّهِمْ تَرْكُ =

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى نَجِدُ أَنَّ النَّاسَ عَلَى قِسْمَيْنِ تُجَاهِ أَهْلِ الْمَعَاصِي:
قِسْمٌ هَجَرَهُ وَجَفَاهُ، وَقِسْمٌ تَأَلَّفَهُ وَوَادَعَهُ، وَكُلًّا يَدْعُوهُ إِلَى السُّنَّةِ، وَهَذَا
مِمَّا لَهُ أَعْظَمُ الْأَثَرِ فِي نَفْسِهِ، وَاسْتِجَابَتُهُ لِلْحَقِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَكَ مَعَهُ
الْجَمِيعُ مَسْلُكًا وَاحِدًا، مِنَ الْهَجْرِ أَوْ التَّأْلِيفِ؛ فَإِنَّ الْفَائِدَةَ مِنْ ذَلِكَ تَكُونُ
أَقْلَ وَلَا شَكَّ، وَلِهَذَا قَامَتْ دَعْوَةُ اللَّهِ لِخَلْقِهِ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ مَسْلَكَيِ التَّرْغِيبِ
وَالتَّرْهِيبِ، وَبَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ لِمَا لِلْأَمْرَيْنِ مِنْ أَثَرٍ كَبِيرٍ فِي اسْتِقَامَةِ
النُّفُوسِ، وَخُضُوعِهَا لِلْحَقِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= عِبَادَةُ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْمُجَاهِرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ (الْعُلَمَاءُ وَغَيْرُهُمْ) مَحَلُّ نَظَرٍ وَافْتِدَاءٍ عِنْدَ
سَوَادِ الْمُسْلِمِينَ، لِذَا كَانَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ تَرْجِيحُ تَرْكِ زِيَارَتِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ لِأَهْلِ
الْفُسُقِ الْمُجَاهِرِينَ، وَسَيَأْتِي مَعَنَا بَعْضُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيْمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ فِي الْحُكْمِ
السَّابِعِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

الْحُكْمُ السَّادِسُ

إِنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْكَبَائِرِ إِذَا مَاتَ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَلِي الْأَمْرِ، وَإِمَامُ كُلِّ بَلَدٍ، وَأَئِمَّةُ الدِّينِ، وَالْوُجُهَاءُ مِنْ عَلَيْهِ الْقَوْمِ، عُقُوبَةٌ لَهُ، وَزَجْرًا لِعَظِيمِهِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ نَمَّةً مَصْلَحَةً رَاجِحَةً فِي هَذَا التَّرَكِ

إِنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَمْوَاتِ أَيَّا كَانُوا لَا يَخْرُجُ عَنْ أَرْبَعِ حَالَاتٍ:
الْأُولَى: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُسْلِمًا مَسْتُورَ الْحَالِ، وَلَوْ كَانَ مُنَافِقًا فِي الْبَاطِنِ، فَهَذَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَشْرُوعَةٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.
يَقُولُ الْإِمَامُ النَّخَعِيُّ: «لَمْ يَكُونُوا (بِعَنِي أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ) يَحْجُبُونَ الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ»^(١).

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: «صَلَّ عَلَى مَنْ صَلَّى إِلَى قِبْلَتِكَ»^(٢).
وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: «إِذَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَلِّيْ عَلَيْهِ»^(٣).
وَعَنْ رِبِيعَةَ الرَّأْيِ: «إِذَا عَرَفَ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ حَقٌّ»^(٤).
وَمُرَادُهُ ﷺ: أَيُّ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا يُشْهَدُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ؛ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، لَا يَمُنُّ عَرَفَهُ بِقَلْبِهِ مُجَرَّدًا!

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للإكثاني (٣/١٠٦٠).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) انظر المرجع السابق.

وَعَنْ مَالِكٍ: «أَنْ أَضُوبَ ذَلِكَ، وَأَعْدَلُهُ عِنْدِي إِذَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ هَلَكَ؛ أَنْ يُغْسَلَ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ»^(١).

وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ هَلْ تُتْرَكُ الصَّلَاةُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ؟ قَالَا: لَا^(٢). وَعَنْ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي عُبَيْدٍ مِثْلَهُ^(٣).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُظْهِراً لِلْفِسْقِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ: كَأَهْلِ الْكِبَايِرِ، فَهَؤُلَاءِ لَا بُدَّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ»^(٤).

وَيَقُولُ أَيْضاً: «وَكَذَلِكَ الْمُتَنَاقِقُونَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهِرُوا نِفَاقَهُمْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ إِذَا مَاتُوا، وَيُذَفَّنُونَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَقْبَرَةُ الَّتِي كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ فِي حَيَاتِهِ، وَحَيَاةِ خُلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ يُذَفَّنُ فِيهَا كُلُّ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، وَإِنْ كَانَ مُتَنَاقِفاً فِي الْبَاطِنِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَنَاقِقِينَ مَقْبَرَةٌ يَتَمَيَّزُونَ بِهَا عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ دِيَارِ الْإِسْلَامِ، كَمَا تَكُونُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مَقْبَرَةٌ يَتَمَيَّزُونَ بِهَا، وَمَنْ ذُفِنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ صَلَّى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ»^(٥).

وَيَقُولُ أَيْضاً فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ»: «لَكِنْ بِكُلِّ حَالٍ الْمُسْلِمُونَ الْمُظْهِرُونَ لِلْإِسْلَامِ فَيَسْمَانُ: إِمَّا مُؤْمِنٌ وَإِمَّا مُتَنَاقِقٌ، فَمَنْ عَلِمَ نِفَاقَهُ لَمْ تَجُزِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِذَا عَلِمَ شَخْصٌ نِفَاقَ

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» لإلتهامي (٣/١٠٦٠).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨٦/٢٤).

(٥) «كتاب الإيمان» ص (٢٠٤)، و«مجموع الفتاوى» (٧/٢١٦) كلاهما لابن تيمية.

شَخْصٍ لَمْ يُصَلِّ هُوَ عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ نِفَاقَهُ، وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه لَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ حُذْبَةً؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي غُرُورٍ تَبَوَّكَ قَدْ عَرَفَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ عَزَمُوا عَلَى الْفَتَنِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١).

وَقَالَ أَيْضاً: «وَأَمَّا مَنْ شُكَّ فِي حَالِهِ فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ ظَاهِرَ الْإِسْلَامِ، كَمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَا لَمْ يَنْتَهُ عَنْهُ، وَكَانَ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ نِفَاقَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَغَفِّلُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْإِنْفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ حَتَّىٰ تَعْلَمَهُمُ﴾ [التوبة: ١١٠] ^(٢).

الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ كَافِرًا أَصْلِيًّا، سَوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ كَالْمُشْرِكِينَ... إلخ، أَوْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الْمُغْلِبِينَ لِنِفَاقِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَابَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (٨٤) [التوبة: ٨٤].

وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ دُعَاءٌ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَالِاسْتِغْفَارُ لِلْكَافِرِ مِنْهُي عَنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَاللَّيْلِ أَمْتُونَ أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (١١٣) [التوبة: ١١٣].

قَالَ الْفَرُطِيُّ: «هَذِهِ الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ قَطْعَ مَوْلَاةِ الْكُفَّارِ حَيْثُهم وَمَيِّتِهِم»

(١) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٥/٢٣٦، ٢٣٧).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَنَائِي» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٤/٢٨٧).

فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ، فَطَلَبَ الْغُفْرَانَ لِلْمُشْرِكِ لَا يَجُوزُ^(١).

الثالثة: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمَكْفُورَةِ، كَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْبَاطِنِيَّةِ، وَالْعَلَمَانِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَغَلَاةِ الصُّوفِيَّةِ... إلخ.

فَهُوَ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ قَطْعًا؛ لِغُيُوبِ الْأَدِلَّةِ الْعَامَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ.

وَلَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ، إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُهُمْ»^(٢) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا أُتِيَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ نَهْيِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى بَعْضِ أَمْوَاتِ تِلْكَ الْفِرَقِ بِمَا فِيهِمْ الْقَدَرِيَّةُ، وَمُبَاشَرَتِهِمْ تَرْكَ الصَّلَاةِ عَلَى بَعْضِ أَعْيَانِ تِلْكَ الْفِرَقِ.

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْقَدَرِيَّةَ فَقَالَ: «أُولَئِكَ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ، وَلَا تُصَلُّوا عَلَى مَوْتَاهُمْ...»^(٣).

وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْقَدَرِيَّةِ وَالْإِبَاضِيَّةِ: لَا يُصَلَّى عَلَى مَوْتَاهُمْ، وَلَا تُتَّبَعُ جَنَائِزُهُمْ، وَلَا تُعَادُ مَرْضَاهُمْ^(٤).

(١) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٢٧٣/٨).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٥/٢)، (٤٠٧/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٩١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٩٢)، وَهُوَ حَسَنٌ بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ. انْظُرْ: «صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ» لِلْأَلْبَانِيِّ ص (٢٢).

(٣) انْظُرْ: «مَشْرِحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْإِسْكَانِيِّ (٦٤٣/٢).

(٤) انْظُرْ: «الْمُدَوَّنَةُ» (١٨٢/١)، وَ (٤٨/٢).

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّافِضِيِّ: أَنَا لَا أَشْهَدُهُ، يَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ، قَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ذَا: الدِّينِ، وَالْعُلُوفِ، وَالْقَتِيلِ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ... وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ فِي قَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا نَصَارَى مَنْ يَشْهَدُهُ؟ قَالَ: أَنَا لَا أَشْهَدُهُ، يَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ^(١).

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: «الْقَدَرِيَّةُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ أَفَاعِيلَ الْعِبَادِ، وَإِنَّ الْمَعَاصِيَ لَمْ يُقْدَرْهَا عَلَى الْعِبَادِ، وَلَمْ يَخْلُقْهَا، فَهَؤُلَاءِ قَدَرِيَّةٌ، لَا يُصَلَّى خَلْفَهُمْ، وَلَا يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، وَلَا تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ...»^(٢).

وَعَنْ يَشْرِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَهْمِيَّةِ: «لَا تُجَالِسُوهُمْ، وَلَا تُكَلِّمُوهُمْ، وَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تُعَوِّذُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تُشْهَدُوهُمْ»^(٣).

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَكِنْ مَنْ عَلِمَ مِنْهُ النِّفَاقَ وَالرَّدَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُظْهِراً لِلْإِسْلَامِ، فَإِنَّ اللَّهَ نَهَى نَبِيَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١٨٤]^(٤).

وَيَقُولُ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ بِأَحْكَامِ التَّصْيِيرِيَّةِ: «وَلَا يَجُوزُ دَفْنُهُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ نَهَى نَبِيَّهُ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَنَحْوِهِ، وَكَانُوا يَنْظَاهِرُونَ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّبَامِ، وَالْجِهَادِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُظْهِرُونَ مَقَالَهَ تُخَالِفَ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» (٤٩٩/١).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْإِسْكَانِيِّ (٧٢٠/٢).

(٣) انْظُرْ: «السُّنَّةُ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (١٢٦/١).

(٤) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢١٥/٢٤).

الإسلام؛ لِيَكُنْ يُسِرُّونَ ذَلِكَ، فَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَا صَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَهْلًا وَلَا قَتَمَ عَلَى قَتْرَةٍ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا تَوْفِيقِي لَهُمْ فَتَسِفُونَ﴾ (١٨٤) [التوبة: ١٨٤]، فَكَيفَ بِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ مَعَ الزُّنْدَقَةِ وَالنِّفَاقِ يُظْهِرُونَ الْكُفْرَ وَالْإِلْحَادَ؟ (١).

قُلْتُ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُنَا كَانَ ظَاهِرًا فِي حَقِّ النُّصَيْرِيَّةِ الَّذِينَ هُمْ مِنَ الْكُفْرِ «أَشْهَرُ مِنْ نِفَاقِ ابْنِ أَبِي» (٢)، فَهُمْ زُنَادِقَةٌ مُنَافِقُونَ لَا يَخْفُونَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَضْلًا عَنْ عُلَمَائِهِمْ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَيْفَ بِمَنْ هُمْ يَتَّظَاهَرُونَ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ... وَهُمْ مَعَ هَذَا يُظْهِرُونَ الْكُفْرَ الْبَوَاحَ، وَالنِّفَاقَ الصَّرَاحَ؛ فَتَارَةً يَسْتَهْزِئُونَ بِالَّذِينَ، وَتَارَةً يَسُبُّونَ اللَّهَ وَالرُّسُلَ، وَتَارَةً يَتَغَنَّوْنَ بِالْقُرْآنِ، وَتَارَةً يَتَّبَجِّحُونَ بِالزُّنْدَقَةِ وَالْكُفْرِ؛ كُلُّ هَذَا - لِلْأَسَفِ - عَبْرَ صُحُفٍ وَإِعْلَامٍ الْمُسْلِمِينَ، وَفَوْقَ هَذَا وَأَكْثَرَ أَنََّّهُمْ مِنْ أَبْنَاءِ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسُّبْتَانِ، وَيَسْتَظِلُّونَ تَحْتَ رَايَتِنَا، وَيَعِيشُونَ فِي جَزِيرَةِ التَّوْحِيدِ!

الرَّابِعَةُ: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَايِرِ الْمُجَاهِرِينَ، أَوْ أَهْلِ الْبِدْعِ غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ.

فَهَؤُلَاءِ لَهُمْ خَالَتَانِ:

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٥٥/٣٥).

(٢) لَقَدْ ضَرَبَتِ الْعَرَبُ أَمْثَالًا كَثِيرَةً فِي مَعْنَى الشُّهُرَةِ؛ فَهِيَ أَتَنِي لَمْ أَجِدْ مِنْهَا مَا يَصْلُقُ عَلَى الْبَاطِنِيَّةِ كَالنُّصَيْرِيَّةِ، وَالنُّرُوزِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، وَالْجَعْفَرِيَّةِ وَالْعُلَمَائِيَّةِ... لِذَا اجْتَمَعَتْ فِي صِنَاعَةِ مَقَلِّ رَأْيَتُهُ أَقْرَبَ إِلَى حَقِيقَةِ أَمْرِهِمْ، وَاللهُ أَسْأَلُ أَنْ أَكُونُ قَدْ وَفَّقْتُ فِيهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

الأولى: جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مِنْ عُمومِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عُمومِ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِعَامَّةٍ، وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، مَقْتُولٌ فِي حَدٍّ أَوْ فِي حِرَابَةٍ أَوْ فِي بَغْيٍ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ؛ وَلَوْ أَنَّهُ أَشْرَ مَنْ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ، إِذَا مَاتَ مُسْلِمًا لِعُمومِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»^(٢)، وَالْمُسْلِمُ صَاحِبٌ لَنَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الْحُجُرَات: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ١٧١]، فَمَنْ مَنَعَ الصَّلَاةَ عَلَى مُسْلِمٍ قَالَ قَوْلًا عَظِيمًا، وَأَنَّ الْفَاسِقَ لَاخُوجُ إِلَى دُعَاءِ إِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْفَاضِلِ الْمَرْحُومِ»^(٣).

(١) قُلْتُ: يُصَلَّى عَلَيْهِ عُمومُ الْمُسْلِمِينَ عَدَا الْإِمَامِ وَائِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) حَدِيثُ تَرْكِ الرُّسُولِ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ فِي الصَّحَابَةِ، فَقَدْ أَبِي مُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينَ فَيَسْأَلُ: «مَلَّ تَرَكَ فَضْلًا؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَقَاءَ صَلَّيْ، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» الْحَدِيثُ. الْبُخَارِيُّ (٥١٥/٩)، وَمُسْلِمٌ (١٢٣٧/٣).

وَأَمَّا حَدِيثُ تَرْكِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ (٣/٦٦)، وَنُصُّهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ». وَأَمَّا حَدِيثُ تَرْكِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ الصَّلَاةَ عَلَى الْعَالِ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٥/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٩٥٠/٢) وَنُصُّهُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَوَفَّى يَوْمَ خَيْبَرَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ هَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ» (٣/١٧٤، ١٧٥)، وَقَدْ حَسَنَهُ مُحَقِّقُو «الْمُسْنَدِ» (٢٥٧/٢٨) الرُّسَالَةَ.

(٣) «الْمَحَلَّى» لابْنِ حَزْمٍ (٢٤٩/٥).

قُلْتُ: أَمَّا قَوْلُهُ: «وَيُصَلِّي عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ...»، فِيهِ نَظَرٌ بَيْنٌ! كَيْفَ هَذَا مِنْهُ ﷺ وَقَدْ ذَكَرَ هُنَا قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» (١)، فَالدَّلِيلُ هُنَا قَائِمٌ قَاطِعٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ هُنَا عَلَى الْغَالِ وَكَذَا غَيْرِهِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ؛ لِذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ هُنَا مُسْتَدْرَكٌ، فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ نَقَلَ ﷺ جُمْلَةً مِنَ الْأَثَارِ عَنِ السَّلَفِ تُؤَيِّدُ مَا دَعَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ بِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَإِنْ كَانَ قَاسِقًا^(٢).

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ ﷺ: «وَيُصَلِّي عَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَالْمَرْجُومِ فِي الزَّنَا وَغَيْرِهِمْ، قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ اسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى بِصَلَاتِنَا نُصَلِّي عَلَيْهِ، وَنُدْفُهُ»^(٣).

وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْعَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً: الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَمُخْدُودٍ، وَمَرْجُومٍ، وَقَاتِلٍ نَفْسِهِ، وَوَلَدٍ الزَّنَا»^(٤).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى مَنْ يَمُوتُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُنَافِقِينَ حَتَّى تُهَيَّ عَنْ ذَلِكَ، فَكُلُّ مُسْلِمٍ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ مُنَافِقٌ جَازَ الْاسْتِغْفَارُ لَهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بِذَعَةٌ أَوْ فَسَقٌ، لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ»^(٥).

الثَّانِيَّةُ: عَدَمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِمَامِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَيْمَةِ الدِّينِ

(١) انْظُرْ: «المُحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ (٢٥١/٥ - ٢٥٣).

(٢) «المُغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (٥٠٨/٣). (٣) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٤٧/٧).

(٤) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣٥/٥).

خَاصَّةً! وَلِذَلِكَ لِنَحْفِيقِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ كَالزُّجْرِ لِعَیْبِهِ، وَهَجْرًا لَهُ، وَالْأَدْلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جَدًّا مِنْهَا:

مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمَطَالِبِ»: «وَلَا يُسَنُّ لِلْإِمَامِ، الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَلَا إِمَامٍ كُلِّ قَرَبَةٍ وَهُوَ وَالْيَهَا فِي الْقَضَاءِ: الصَّلَاةُ عَلَى عَالٍ نَصًّا... لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِمْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»؛ فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَفَتَشْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا فِيهِ خَرَزًا مِنْ خَرَزِ الْيَهُودِ مَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(١)، وَلَا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ عَمْدًا؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ؛ فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ»^(٣)، فَاِمْتَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْعَالِ، وَقَاتِلِ نَفْسِهِ، وَهُوَ الْإِمَامُ، وَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا، وَالْحَقُّ بِهِمَا مَا سِوَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ ثَبَتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ دَلِيلٌ^(٤).

وَقَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَاخْتَارَ الْمَجْدُ، أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَنْ مَاتَ عَلَى مَعْصِيَةٍ ظَاهِرَةٍ بِلَا تَوْبَةٍ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَهُوَ مُتَّجِهٌ»^(٥).

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَارِكُ الصَّلَاةِ أَحْيَانًا وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْمُتَطَاهِرِينَ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٥٢/٤)، وَأَحْمَدُ (١١٤/٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٤٨)، وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ التَّحْسِينَ كَمَا ذَكَرَهُ مُحَقِّقُو «الْمُسْنَدِ» (٢٥٧/٢٨) مُؤَسَّسَةُ الرُّسَالَةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٦/٣) (٣١٨٥). (٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦٦/٤).

(٤) «مَطَالِبُ أَوْلَى النَّهْيِ» لِلرُّحَيَّانِيِّ (٨٩٢/١).

(٥) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْذَاوِيِّ (١٨٦/٦ - ١٨٧).

بِالْفِسْقِ، فَأَهْلُ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ إِذَا كَانَ فِي هَجْرٍ هَذَا، وَتَرْكِهِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَنَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ بِحَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ بَاعِثًا لَهُمْ عَلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ: هَجْرُوهُ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ، كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَالْعَالِ، وَالْمَدِينِ الَّذِي لَا وَقَاءَ لَهُ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْهُمْ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: «إِذَا كَانَ قَدْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَدِينِ الَّذِي لَا قَضَاءَ لَهُ، فَعَلَى فَاعِلِ الْكَبَائِرِ أَوَّلَى، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ قَاتِلُ نَفْسِهِ وَالْعَالُ: لَمَّا لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمَا».

وَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِذَوِي الْفَضْلِ: تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى ذَوِي الْكَبَائِرِ الظَّاهِرَةِ، وَالِدُّعَاةِ إِلَى الْبِدْعِ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ جَائِزَةً فِي الْجُمْلَةِ^(٢).

* * *

وَقَالَ الْعُثَيْمِيُّ: «وَلَوْ قَالَ قَاتِلٌ: أَفَلَا يَتَّبِعُنِي أَنْ يُعَذِّبَ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى أَمِيرِ كُلِّ قَرْيَةٍ، أَوْ قَاضِيهَا، أَوْ مُفْتِيهَا، أَيْ: مَنْ يَحْصُلُ بِامْتِنَاعِهِ النَّكَالَ، هَلْ يَتَعَذِّبُ الْحُكْمُ إِلَيْهِمْ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ يَتَعَذِّبُ الْحُكْمُ إِلَيْهِمْ؛ فَكُلُّ مَنْ فِي امْتِنَاعِهِ عَنِ الصَّلَاةِ نِكَالٌ فَإِنَّهُ يُسَرُّ لَهُ أَنْ لَا يُصَلَّى عَلَى الْعَالِ، وَلَا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣).

وَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، هَلْ تَنَكَّرَ الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ الْعَالِ؟ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ؟

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٤/٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٣) «الشَّرْحُ الْمُنْتَعِبُ» لِلْعُثَيْمِيِّ (٥/٣٥١) وَ«الْاخْتِيَارَاتُ» لِلْبَغْلِيِّ (٨٧).

فَأَجَابَ: الصَّلَاةُ تُكْرَهُ عَلَى غَيْرِ الْعَالِ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ، مِثْلُ الْمَجَاهِرِ بِالْفِسْقِ وَالْكَبَائِرِ، وَقَالَ - أَيْضاً -: «وَالْمُرَادُ بِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى أَهْلِ الْكَبَائِرِ لِلْإِمَامِ خَاصَّةً، أَوْ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، وَالَّذِينَ الْمُقْتَدَى بِهِمْ»^(١).

قَالَ الْعُتَيْمِيُّ: «مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُلْحَقُ بِالْعَالِ، وَقَاتِلِ النَّفْسِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُمْ، أَوْ أَشَدُّ مِنْهُمْ أَذِيَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، كَقَطَاعِ الطَّرِيقِ مَثَلًا؟

فَقَالَ: ... إِنْ مَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ، أَوْ أَشَدُّ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِذَا جَاءَ فِي الْعُقُوبَةِ عَلَى جُزْمٍ مِنَ الْمَعَاصِي، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ مَا يُمَازِلُهُ، أَوْ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ»^(٢).

وَكَذَا يَقُولُ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْفَاجِرُ الْمُنْبَعِثُ فِي الْمَعَاصِي وَالْمَحَارِمِ: مِثْلُ تَارِكِ الصَّلَاةِ»^(٣)، وَالرَّكَاءَ مَعَ اغْتِرَافِهِ بِوُجُوبِهِمَا،

(١) «الدَّرَرُ السَّيِّئُ» لِابْنِ قَاسِمٍ (٨٣/٥ - ٨٤).

(٢) «الشَّرْعُ الْمُنْتَبِغُ» لِلْعُتَيْمِيِّ (٣٥١/٥ - ٣٥٢).

(٣) لَا شَكَّ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ بِالْكُلِّيَّةِ تَهَاوُنًا أَوْ مُتَعَمِّدًا كَافِرٌ - عِيَادًا بِاللهِ - وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ يَقُولُ: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كُفْرًا غَيْرَ الصَّلَاةِ»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (١٠/١)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «إِسْنَادُهُ ضَالِحٌ»، وَكَذَا صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّوْهِيْبِ» (٢٩٩/١).

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ أَيُّوبُ السُّخَيْيَانِيُّ: «تَرَكَ الصَّلَاةَ كُفْرًا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ»، وَكَذَا حَكَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، انْظُرْ: «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» لِابْنِ رَجَبٍ ص (٤٣)، وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَكْفِيرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَأْثُورُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ»، انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْمَنَآوِي» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ

وَالزَّانِي، وَمُذْمِنِ الْحُمْرِ، وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْفُسَاقِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ أَنْ يَدْعُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ عُقُوبَةً وَتَأْدِيبًا لِأَمْنَالِهِمْ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى؛ نَقُولُ: تَرَكُ الصَّلَاةَ وَالِدُعَاءَ لِلْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ، وَكَذَا أَهْلَ الْبِدْعِ (غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ) مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الشُّنَّةِ عَمَلًا بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَرْكِهِ الصَّلَاةَ عَلَى بَعْضِ الْعَصَاةِ مِنَ الْأُمَّةِ زَجْرًا لِأَمْنَالِهِمْ عَنْ فِعْلِهِمْ، وَاسْتِنَادًا لِمَا اسْتُشْهِرَ عَنْ أُنْمَةِ السَّلَفِ (قَوْلًا وَعَمَلًا) مِنْ تَرْكِهِمْ الصَّلَاةَ عَلَى دُعَاةِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ تَحْفِيفًا لِلتَّكْلِيفِ الْمَصْلَحَةِ.

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ نَصْرُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ: «وَبَلَّغَنِي أَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ كَانَا بِمَكَّةَ فَمَاتَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ - وَكَانَ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ، وَكَانَ يُنْسَبُ إِلَى الْإِرْجَاءِ - فَلَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِ»^(٢).

فَتَرَكُ سُفْيَانَ وَمَالِكُ الصَّلَاةَ عَلَى ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ مَعَ مَا عُرِفَ بِهِ مِنْ الْفَضَائِلِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ عَلَى مَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ

- (٢٠/٩٧)، وَكَذَا نَقَلَ إِجْمَاعُهُمْ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ فِي كَلَامٍ يَطُولُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِكَلَامِ بَعْضِ السَّلَفِ: «الاسْتِزْلَالُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ... هَذَا يَمْتَحَضِرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ». انْظُرْ كِتَابُ: «الصَّلَاةُ وَحُكْمُ تَارِكِهَا» لِابْنِ الْقَيِّمِ (٣٢ - ٣٣). وَلِلْمَسْأَلَةِ بَسْطَ غَيْرَ مَا ذَكَرَ يُرْجَى مُرَاجَعَتُهُ.

(١) «أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ» لِلْأَلْبَانِيِّ ص (٨٣).

(٢) انْظُرْ: «مُخْتَصَرُ الْحُجَّةِ» لِأَبِي الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيِّ ص (٥٧٣)، وَ«تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ ص (١٨).

بِالْإِجْمَاعِ، لَا لِأَنَّهُمَا يَرَيَانِ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ! وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا نَقَلَهُ الذَّهَبِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ أَنَّهُ قَالَ: «أَرَدْتُ أَنْ أَرِي النَّاسَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى بِدْعَةٍ»^(١).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ عَنْ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ دُعِيَ إِلَى غَسْلِ مَيِّتٍ، فَخَرَجَ مَعَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا كَشَفَ عَنْ وَجْهِ الْمَيِّتِ عَرَفَهُ، فَقَالَ: «أَقْبِلُوا قَبْلَ صَاحِبِكُمْ، فَلَسْتُ أَغْسِلُهُ رَأَيْتُهُ يَمَاشِي صَاحِبَ بِدْعَةٍ»^(٢).

* * *

وَإِذَا مَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلْيُعَلِّمُ أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُجَاهِرِينَ بِالْمَعَاصِي مُقَبَّدٌ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ شَرْعِيَّةٍ سَلَفِيَّةٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقْصِدَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُجَاهِرِ بِالْمَعَاصِي الرَّجْرَ، وَالتَّأْدِيبَ لِغَيْرِهِ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ؛ لَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزَةٍ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتْرَكُوا الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ لِغَيْرِ الرَّجْرِ وَالتَّأْدِيبِ، قَالَ ابْنُ سِينِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ تَرَكُوا الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ تَأْتِمًا»^(٣).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ النَّارِكِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ تَحَقُّقُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ: وَهِيَ الْإِزْدَاعُ، وَالْإِنْجَارُ عَنْ مِثْلِ فِعْلِ الْمَيِّتِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا لَهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ؛ فَإِنَّ فِي تَرْكِهِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقِ الْمَصْلَحَةِ الْمَرْجُوءَةِ مِنْ ذَلِكَ تَغْطِيلًا لِأَمْرِ مَشْرُوعٍ، وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَهَذَا

(١) انظر: «مِيزَانُ الْاِغْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (٦٢٩/٣).

(٢) انظر: «الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى» لِابْنِ بَطَّةَ (٤٧٦/٢).

(٣) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨٦/٢٤).

مُخَالِفَ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ تَحْصِيلِ أَكْثَرِ الْمَصَالِحِ، وَدَرْءِ أَكْثَرِ قَدَرٍ مِنَ الْمَقَاصِدِ مَا أَمَكَنَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ فِي حَالَةِ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُجَاهِرِ بِالْمَعَاصِي، لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيَدْفَعُهُ مِنْ غَيْرِ التَّارِكِينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ بِذَلِكَ التَّرْكِ مَضْلَحَةٌ الزُّجَرِ وَالْعُقُوبَةُ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، فَإِنَّ الْمَفْسَدَةَ هُنَا فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَدَفْعِهِ أَعْظَمُ مِنْ مَفْسَدَةِ تَرْكِ الزُّجَرِ وَالتَّأْدِيبِ عَنِ الْمَعَاصِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْخَاصَّةِ^(١).



(١) انظر: «موقف أهل السنة والجماعة...» للرحبيلي (١/٤٣٢).

الْحُكْمُ السَّابِعُ

أَنَّ أَهْلَ الْكِبَايِرِ الْمُجَاهِرِينَ لَا يُدْعَى لَهُمْ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ؛
إِذَا كَانَ نَمَّةً مُصْلِحَةً رَاجِحَةً فِي هَذَا التَّرِكِ

وَالْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، قَدْ مَضَى مَعَنَا بَعْضُهَا آنِفًا، وَمِنْهَا:

مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَرَحَّمَهُ عَلَى مَنْ مَاتَ كَافِرًا أَوْ مَنْ مَاتَ مُظْهِرًا لِلْفُسْقِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ كَأَهْلِ الْكِبَايِرِ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى أَحَدِهِمْ زَجْرًا لِأَمثَالِهِ عَنْ مِثْلِ فَعْلِهِ؛ كَانَ حَسَنًا، وَمَنْ صَلَّى عَلَى أَحَدِهِمْ يَرْجُو رَحْمَةَ اللَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي امْتِنَاعِهِ مُصْلِحَةً رَاجِحَةً؛ كَانَ حَسَنًا، وَلَوْ امْتَنَعَ فِي الظَّاهِرِ وَدَعَا لَهُ فِي الْبَاطِنِ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْمُصْلِحَتَيْنِ كَانَ أَوْلَى مِنْ تَقْوِيَتِ إِحْدَاهُمَا»^(١).

وَإِذَا مَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلْيُعْلَمَ أَنَّ تَرْكَ الدُّعَاءِ لِلْمُجَاهِرِينَ بِالْمَعَاصِي مُقْبَدٌ أَيْضًا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ كَمَا مَضَى، وَهِيَ بِإِخْتِصَارٍ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقْصِدَ بِتَرْكِ الدُّعَاءِ لِلْمُجَاهِرِ بِالْمَعَاصِي الزَّجْرَ،
وَالْتَّأْدِيبَ لِغَيْرِهِ عَنْ مِثْلِ فَعْلِهِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ التَّارِكِ لِلدُّعَاءِ لَهُمْ تَحَقُّقُ تِلْكَ

(١) «الْإِخْتِيَارَاتُ»، ص (١٣١)، وَالْمُنَهْجِيُّ، لِابْنِ قُدَامَةَ (٣/٥٠٤).

الْمُضْلَحَةُ: وَهِيَ الْإِزْدَاعُ، وَالْإِنْزَجَارُ عَنْ مِثْلِ فِعْلِ الْمَيِّتِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعاً لَهُ تَرْكُ الدُّعَاءِ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ فِي حَالَةِ تَرْكِ الدُّعَاءِ لِلْمُجَاهِرِ بِالْمَعَاصِي؛ لَا بُدَّ أَنْ يُوْجَدَ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيَدْعُو لَهُ، وَيُدْفِنُهُ مِنْ غَيْرِ التَّارِكِينَ لِلصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ لَهُ.



الحُكْمُ الثَّامِنُ

عَدَمُ سِتْرِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ

لَا شَكَّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَهْلِ الْمَعَاصِي بِعُمُومٍ هُوَ: السِّتْرُ، وَإِخْفَاءُ دُنُوبِهِمْ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سِتِيرٌ يُجِبُّ السِّتْرَ»^(١) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَسْتُرُ عَبْدٌ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢) مُسْلِمٌ.

وَكَذَا قَالَ أَحَدُ الْوُزَرَاءِ لِبَعْضِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ: «اجْتَهِدْ أَنْ تَسْتُرَ الْمُضْأَةَ، فَإِنَّ ظُهُورَ مَعَاصِيهِمْ عَيْبٌ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَأَوَّلَى الْأُمُورِ سِتْرُ الْغُيُوبِ»^(٣).

وَفِي مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ: دَلِيلٌ عَلَى التَّرَغُّيبِ الشَّدِيدِ فِي السِّتْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَعَدَمِ إِظْهَارِ غُيُوبِهِمْ.

وَكَذَا فَلْيُعْلَمَ أَنَّ مَا قَرَّرْنَاهُ هُنَا: مِنْ سِتْرِ غُيُوبِ أَهْلِ الْمَعَاصِي؛ لَيْسَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠١٣، ٤٠١٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «الْإِزْوَاء» لِلْأَلْبَانِيِّ (٢٣٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٩٠).

(٣) انْظُرْ: «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» لِابْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ (٢٩٢/٢).

عَلَى إِطْلَاقِهِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَأَدِلَّةُ السِّرِّ هُنَا وَغَيْرِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي الَّذِينَ لَمْ يُجَاهِرُوا بِذُنُوبِهِمْ، وَلَمْ يَكْشِفُوا سِتْرَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَلْقُوا جَلْبَابَ الْحَيَاءِ، أَمَّا مَنْ جَاهَرَ بِذَنْبِهِ فَهَذَا لَيْسَ مِمَّنْ دَلَّتْ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى سِتْرِهِ، وَلَا مِمَّنْ يَتَشَوَّفُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ عَلَى غَضِّ الظَّرْفِ عَنْ عُيُوبِهِ.

وَالْحَالَةُ هَذِهِ؛ فَكُلُّ مَنْ أَبْدَى لَنَا صَفْحَتَهُ، وَجَاهَرَ بِمَعَاصِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَيْسَ لَنَا إِلَّا أَنْ نَكْشِفَ أَمْرَهُ، وَنُظْهِرَ حَقِيقَتَهُ؛ عُقُوبَةً لَهُ، وَزَجْرًا لِبَعِيرِهِ... كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفًا وَخَلَفًا.

يَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَى مُدَارَاةٍ، وَرَفَقٍ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، بِلا غِلْظَةٍ، إِلَّا رَجُلًا مُبَايِنًا، مُغْلَبًا بِالْفِسْقِ وَالرَّذَى، فَيَجِبُ عَلَيْكَ نَهْيُهُ وَإِعْلَامُهُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: لَيْسَ لِفَاسِقٍ حُرْمَةٌ، فَهَذَا لَا حُرْمَةَ لَهُ»^(١).

قَالَ التَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثٍ (مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ...): «وَأَمَّا السِّرُّ الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ هُنَا، فَالْمُرَادُ بِهِ السِّرُّ عَلَى ذَوِي الْهَيْئَاتِ (أَهْلُ السُّودَدِ وَالْفَضْلِ الَّذِينَ لَا يُعْرِفُونَ بِالشَّرِّ وَالْفَسَادِ) وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ لَيْسَ مَعْرُوفًا بِالْأَدَى وَالْفَسَادِ، فَأَمَّا الْمَعْرُوفُ بِذَلِكَ فَيُسْتَحَبُّ إِلَّا يُسْتَرَّ عَلَيْهِ؛ تَرْفَعُ قَضِيَّتُهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، إِنْ لَمْ يَخَفْ مِنْ ذَلِكَ مَفْسَدَةً، لِأَنَّ السِّرَّ عَلَى هَذَا يُطْمِعُهُ فِي الْإِثْدَاءِ وَالْفَسَادِ، وَانْتِهَاكِ الْحُرْمَاتِ، وَجَسَارَةِ غَيْرِهِ عَلَى مِثْلِ فِعْلِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي سِتْرِ مَعْصِيَةٍ وَقَعَتْ وَانْقَضَتْ.

(١) انظر: «الأمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِلْخَلَّالِ ص (٣٥).

أَمَّا مَعْصِيَةُ رَأَاهُ عَلَيْهَا هُوَ بَعْدُ مُتَلَبِّسٌ بِهَا، فَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِإِنْكَارِهَا عَلَيْهِ، وَمَنْعُهُ مِنْهَا عَلَى مَنْ قَدِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَحِلُّ تَأْخِيرُهَا، فَإِنْ عَجَزَ لَزِمَتْ رَفْعُهَا إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ.

وَأَمَّا جَرْحُ الرِّوَاةِ وَالشُّهُودِ وَالْأَمْنَاءِ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالْأَوْقَافِ وَالْإِيْتَامِ وَنَحْوِهِمْ، فَيَجِبُ جَرْحُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَلَا يَحِلُّ السُّتْرُ عَلَيْهِمْ إِذَا رَأَى مِنْهُمْ مَا يَفْدُحُ فِي أَهْلِيَّتِهِمْ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ؛ بَلْ مِنَ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي يُسْتَرُّ فِيهِ: هَذَا السُّتْرُ مَنُذُوبٌ، فَلَوْ رَفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَأْتُمْ بِالْإِجْمَاعِ، لَكِنَّ هَذَا خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ...^(١).

وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ أَيْضاً عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي (رِيَاضِ الصَّالِحِينَ) تَحْتَ: بَابِ مَا يُبَاحُ مِنَ الْغَيْبَةِ، فَقَالَ بَعْدَ سَرِّهِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُبَيِّحُ إِظْهَارِ الْمَسْتُورِ: «... الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُجَاهِراً بِفُسْقِهِ أَوْ بِدَعْوَتِهِ، كَالْمُجَاهِرِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ...»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ اللَّهُ...»: «وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْ كَانَ مَسْتُوراً لَا يُعْرَفُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي، فَإِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ هَفْوَةٌ أَوْ زِلَّةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَشْفُهَا وَلَا هَتْكُهَا، وَلَا التَّحَدُّثُ بِهَا...

(١) «شرح مُسْلِمٍ» لِلتَّوَوِيِّ (١٣٥/١٦).

(٢) «رِيَاضُ الصَّالِحِينَ» لِلتَّوَوِيِّ ص (٥٧٥).

والثاني: مَنْ كَانَ مَشْهُورًا بِالْمَعَاصِي مُغْلَبًا بِهَا، لَا يُبَالِي بِمَا ارْتَكَبَ مِنْهَا، وَلَا بِمَا قِيلَ لَهُ، فَهَذَا هُوَ الْفَاجِرُ الْمُغْلَبُ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْبَةٌ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَمِثْلُ هَذَا لَا بَأْسَ بِالْبَحْثِ عَنْ أَمْرِهِ لِتَقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ، صَرَّحَ بِذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَاخْذُ يَا أَتَيْسَ عَلَى أَمْرٍ هَذَا، فَإِنْ اِهْتَرَفْتَ فَارْجُئْهَا»^(١).

وَمِثْلُ هَذَا لَا يُشْفَعُ لَهُ إِذَا أُخِذَ، وَلَوْ لَمْ يَتْلُغِ السُّلْطَانُ، بَلْ يَتْرَكَ حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لِيَتَكَفَّ شَرُّهُ، وَيَرْتَدِّعَ بِهِ أَمثَالُهُ»^(٢).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: تُبَاحُ الْغَيْبَةُ فِي كُلِّ غَرَضٍ صَحِيحٍ شَرْعًا، حَيْثُ يَتَعَيَّنُ طَرِيقًا لِلْوُضُوءِ إِلَيْهِ بِهَا، كَالْتَّظْلُمِ، وَالْإِسْتِعَانَةِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُتَكَبِّرِ... - ثُمَّ قَالَ - وَمِمَّنْ تَجُوزُ غَيْبَتُهُمْ مَنْ يَتَجَاهَرُ بِالْفُسْقِ أَوْ الظُّلْمِ، أَوْ الْبِدْعَةِ»^(٣).

وَهَذَا أَيْضًا الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقُرْطُبِيُّ، يَقُولُ فِي شَرْحِهِ لِحَدِيثِ (السَّيْرِ): «هَذَا خَصُّ عَلَى سِتْرِ مَنْ سَتَرَ نَفْسَهُ، وَلَمْ تَدْعُ الْحَاجَةَ الدِّينِيَّةَ إِلَى كَشْفِهِ، فَأَمَّا مَنْ اشتهَرَ بِالْمَعَاصِي، وَلَمْ يُبَالِ بِفِعْلِهَا، وَلَمْ يَنْتَهَ عَمَّا نَهَى عَنْهُ، فَوَاجِبٌ رَفْعُهُ لِلْإِمَامِ، وَتَنْكِيلُهُ، وَإِشْهَارُهُ لِلْأَنَامِ لِيَرْتَدِّعَ بِذَلِكَ أَمثَالُهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى كَشْفِ حَالِهِمْ مِنَ الشُّهُودِ الْمَجْرُوجِينَ، فَيَجِبُ أَنْ يُكْشَفَ مِنْهُمْ مَا يَقْتَضِي تَجْرِيحَهُمْ، وَيَحْرُمُ سِتْرُهُمْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٢٧)، وَمُسْلِمٌ (١٦٩٧).

(٢) «جَامِعُ الْمُلُومِ وَالْحَكَمِ» لِابْنِ رَجَبٍ الْحَنَبَلِيِّ ص (٢٩٢/٢ - ٢٩٣).

(٣) «دَقِيقُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٧٢/١٠).

مَخَافَةً تَغْيِيرِ الشَّرْعِ وَإِبْطَالِ الْحُقُوقِ^(١). وَهُنَاكَ كَثِيرٌ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ الدَّالَّةُ عَلَى تَقْرِيرِ مَا ذَكَرْنَاهُ، غَيْرَ أَنَّنَا تَجَاوَزْنَا ذِكْرَهَا رَغْبَةً لِلِاخْتِصَارِ.

ثُمَّ اُعْلِمَ أَخِي الْمُسْلِمُ؛ أَنَّ كَشْفَ ذُنُوبِ الْمُجَاهِرِينَ، وَعَدَمَ سِتْرِ مَعَاصِيهِمْ لَيْسَ مُخْتَصَصًا بِحَيَاتِهِمْ! بَلْ يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَوْتِهِمْ عِيَادًا بِاللَّهِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا تَحْذِيرًا مِنْهُمْ وَمِنْ مَعَاصِيهِمْ، وَرَدْعًا لِغَيْرِهِمْ مِنْ أَمْثَالِهِمْ.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِذَا ظَهَرَ لِقَاعِيهِمْ شَرٌّ لَهُ أَنْ يُظْهِرَهُ، وَلَا يَسْتُرُهُ لِيَرْتَدِّعَ غَيْرُهُمْ، وَيَغْتَبِرَ مُقَلِّدُوهُمْ.

قَالَ صَاحِبُ «الْكُشَافِ»، وَغَيْرُهُ: «وَعَلَى غَايِلِ سِتْرُ شَرِّ رَأَى؛ لِأَنَّ فِي إِظْهَارِهِ إِذَاعَةً لِلْفَاحِشَةِ... ثُمَّ قَالَ: «قَالَ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ: إِلَّا عَلَى مَشْهُورٍ بِبِدْعَةٍ، أَوْ فُجُورٍ وَنَحْوِهِ كَكُذِبٍ، فَيُسْنُ إِظْهَارُ شَرِّهِ، وَسِتْرُ خَيْرِهِ لِيَرْتَدِّعَ نَظِيرُهُ»^(٢).

وَقَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ: إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَعْرُوفًا بِبِدْعَةٍ، أَوْ قِلَّةٍ دِينٍ، أَوْ فُجُورٍ وَنَحْوِهِ؛ فَلَا بَأْسَ بِإِظْهَارِ الشَّرِّ عَنْهُ، وَسِتْرِ الْخَيْرِ عَنْهُ لِتُجَنَّبَ طَرِيقَتُهُ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ: «وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِلَّا مَشْهُورٌ بِفُجُورٍ، أَوْ بِدْعَةٍ فَيُسْتَحَبُّ ظُهُورُ شَرِّهِ، وَسِتْرُ خَيْرِهِ»^(٤).

وَبِنَحْوِهِ قَالَ الْعُنَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَاحِبِ الْبِدْعَةِ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِلَّا إِذَا

(١) «الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٥٥٨/٦).

(٢) «كُشَافُ الْفِتَنِ» لِلْبُهَوِيِّ (١٢١/٢)، وَ«الْمَطَالِبُ» (٨٦٥/١).

(٣) «الْإِنْصَافُ» (٥٠٦/٢). (٤) «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (٢١٧/٢).

كَانَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، وَدَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ، وَرَأَى عَلَى وَجْهِهِ مَكْرُوهًا، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ حَتَّى يَحْذَرَ النَّاسُخَ مِنْ دَعْوَتِهِ إِلَى الْبِدْعَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا عَلِمُوا أَنَّ خَاتِمَتَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ؛ فَإِنَّهُمْ يَنْفَرُونَ مِنْ مَنَهِجِهِ وَطَرِيقِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ قَوْلٌ جَيِّدٌ وَحَسَنٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَرَةِ الْمَفْسَدَةِ الَّتِي تَحْصُلُ بِاتِّبَاعِ هَذَا الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ^(١).

وَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الْعُنَيْنِيُّ هُنَا قَائِمٌ فِي حَقِّ الْمُجَاهِرِ بِالْكَبَائِرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَرَةِ الْمَفْسَدَةِ الَّتِي تَحْصُلُ بِاتِّبَاعِ هَذَا الْعَاصِي الَّذِي خَلَعَ ثَوْبَ الْحَيَاءِ، وَانْبَعَثَ فِي فُجُورِهِ وَسُقُورِهِ دُونَ مَبَالَاةٍ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ ارْتِدَاعٍ مِنْ وَلِيِّ أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ!

تَنْبِيْهُ: وَبَعْدَ مَا قَرَّرْنَاهُ هُنَا: مِنْ أَنَّ الْأَضْلَ فِي الْمُسْلِمِينَ سِتْرُ عُيُوبِهِمْ، وَإِخْفَاءُ مَعَاصِيهِمْ، إِلَّا مَا كَانَ مُجَاهِرًا مِنْهُمْ بِذَنْبِهِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُسْتَرُّ لَهُمْ ذَنْبٌ، وَلَا يُشْفَعُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ مُفْسِدُونَ مُتَطَاوِلُونَ عَلَى أَحْكَامِ الشَّرْعِ، فَكَانَ فِي كُفُوفِهِمْ عُقُوبَةٌ لَهُمْ وَزَجْرٌ لِبَغِيهِمْ.

وَبَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ لَنَا هَذَا الْأَضْلُ؛ نَجِدُ بَعْضًا مِنَ الْمُتَنَبِّئِينَ إِلَى قَبِيلِ الْعِلْمِ مَنْ يَتَعَرَّضُ بِقَوْلِهِ: إِنَّا إِذَا سَلَّمْنَا بِعُمُومِ هَذَا (الْأَضْلِ) فِي الْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ وَنَحْوِهَا؛ إِلَّا أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِذِي الْهَيْئَاتِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ»^(٢) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ: عَدَمُ

(١) «الشَّرْحُ الْمُتَمِّمُ» لِلْعُنَيْنِيِّ (٢٩٨/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨١/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٥)، وَهُوَ صَحِيحٌ، كَمَا حَسَنَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٨٨/١٢)، وَكَذَلِكَ صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «السَّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٦٣٨).

كَشَفِ ذُنُوبِ أَهْلِ الشَّرَفِ وَالْجَاهِ بَيْنَ النَّاسِ، وَسَتَرَهُمْ عِنْدَ افْتِرَافِهِمُ الْمَعَاصِي.

قُلْتُ: إِنَّ الْجَوَابَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْمُعْتَرِضُ؛ بَلْ مَعْنَى الْحَدِيثِ هُوَ: عَدَمُ كَشَفِ ذُنُوبِ أَهْلِ الشَّرَفِ وَالْفَضْلِ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ ظَهَرَ لَنَا خَيْرُهُمْ وَبِرُّهُمْ، وَكَانَ شَرُّهُمْ وَمُنْكَرُهُمْ مَسْتُورًا.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: قَوْلُهُ رحمته الله: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ»، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْمُرَادُ بِهِمُ الَّذِينَ دَامَتْ طَاعَاتُهُمْ وَعَدَالَتُهُمْ، فَزَلَّتْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَقْدَامُهُ بِوَرَطَةٍ.

قُلْتُ (ابْنُ الْقَيِّمِ): لَيْسَ مَا ذَكَرَهُ بِالْبَيِّنِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَا يُعْبَرُ عَنْ أَهْلِ التَّقْوَى وَالطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ بِأَنَّهُمْ ذَوُوا الْهَيْئَاتِ وَلَا عُهِدَ بِهِذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِلْمُطِيعِينَ الْمُتَّقِينَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ ذَوُوا الْأَقْدَارِ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْجَاهِ، وَالشَّرَفِ، وَالسُّودِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّهُمْ بِنَوْعِ تَكْرِيمٍ وَتَفْضِيلٍ عَلَى بَنِي جَنْسِهِمْ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَسْتُورًا مَشْهُورًا بِالْخَيْرِ، حَتَّى كَبَا بِهِ جَوَادُهُ، وَنَبَا عَضْبُ صَبْرِهِ، وَأَدْبَلَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَلَا تُسَارِعْ إِلَى تَأْيِينِهِ وَعُقُوبَتِهِ؛ بَلْ تَقَالَ عَثْرَتُهُ، مَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا مِنْ حُدُودِهِ اللَّهُ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي اسْتِنْفَاؤُهُ مِنَ الشَّرِيفِ... إلخ^(١).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ رحمته الله: «ذَوُوا الْهَيْئَاتِ: هُمُ الَّذِينَ لَا يُعْرَفُونَ بِالشَّرِّ، فَيَزِلُّ أَحَدُهُمُ الرَّلَّةَ»^(٢)، وَهَذَا لَا يَغْنِي: اقْتِصَارَ «ذَوُوا الْهَيْئَاتِ» عَلَى أَهْلِ

(١) «بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (٣/١٣٨). (٢) «النَّهَائَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٥/٢٨٥).

الشَّرَفِ وَالْفَضْلِ دُونَ سِوَاهُمْ؛ بَلْ يَدْخُلُ فِيهِمْ أَهْلُ الطَّاعَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَبَعْدَ هَذَا؛ كَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْيَبَانَ أَنْ نَسْتَرَّ ذَوِي الْهَيْئَاتِ مِنْ أَهْلِ الشَّرَفِ وَالْفَضْلِ وَالطَّاعَةِ مِمَّنْ اشتهرَ خَيْرُهُمْ، وَخُفِيَ شَرُّهُمْ، وَأَلَّا نَكْشِفَ سِتْرَهُمْ، وَنَعَجَلَ فِي عُقُوبَتِهِمْ لِعُمُومِ الْمَصْلَحَةِ الْعَائِلَةِ لَهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا بَعْدَ تَحَقُّقِ أَرْبَعَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ.

الثَّانِي: أَنْ يُشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ خَيْرُهُمْ وَصَلَاتُهُمْ.

الثَّالِثُ: أَلَّا يَكُونُوا مِنَ الْمُجَاهِرِينَ بِمَعَاصِيهِمْ.

الرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ ذَنْبُهُمْ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ مَا لَمْ تُرْفَعْ لِلسُّلْطَانِ.

وَبَعْدَ هَذَا؛ كَانَ عَلَيْنَا أَنْ نُذَرِكَ مَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ، وَأَلَّا نَخْلِطَ بَيْنَ مَعْنَى وَآخَرٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، مَعَ اشتهاره بِالشَّرِّ وَالْفَسَادِ فَحَرَامٌ عَلَيْنَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَنْ نَسْتَرَهُ أَيًّا كَانَ حَالُهُ أَمِيرًا كَانَ أَوْ سَفِيرًا أَوْ نَحْوَهُمْ مَعَ مُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِي إِشْهَارِهِ وَإِظْهَارِ أَمْرِهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَجَبَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ فَسَادٌ ظَاهِرٌ فَسْتَرَهُ حِينَئِذٍ أَسْلَمَ، لَا إِعْمَالًا بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دَلِيلًا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ بَلْ مِنْ بَابِ تَحْقِيقِ قَاعِدَةٍ: «دَرَأَ الْمَقَاسِدِ مُقَدِّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ». وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

الحُكْمُ التَّاسِعُ

لَا يَجُوزُ تَلَقِّي الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ!

إِنَّ تَلَقِّي الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْفُسُقِ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِي السَّلَفِ، وَلَا مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ؛ بَلْ فِيهِ غَضَاضَةٌ بِقَدَاسَةٍ وَهَيْبَةٍ دِينِ الْإِسْلَامِ يَوْمَ تُؤْخَذُ أَحْكَامُ الدِّينِ مِنْ فَسَقَةِ الْمُسْلِمِينَ، لِذَا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يُحَذِّرُونَ مِنْ أَخْذِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَصَاغِرِ وَهُمْ: شِرَارُ النَّاسِ (أَهْلُ الْفُسُقِ)، وَالْبِدْعَ عَامَّةً.

فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ حِينَ سُئِلَ عَنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ثَلَاثًا: إِحْدَاهُنَّ أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ»^(١) ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ فِي «الرُّهْدِ».

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَخَذُوا الْعِلْمَ مِنْ أَكَابِرِهِمْ، فَإِذَا أَخَذُوهُ عَنْ أَصَاغِرِهِمْ وَشِرَارِهِمْ هَلَكُوا»^(٢) ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَكَانَ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ، وَالْعَايِدِ الْجَاهِلِ؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ»^(٣) ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

(١) انظر: «الرُّهْدُ» لابنِ الْمُبَارَكِ ص(٦١)، و«جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/٦١٢)، و«الرُّهْدُ» لِأَحْمَدَ ص(١٨٩) وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) انظر: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/٦١٦)، وَهُوَ أَثَرٌ صَحِيحٌ.

(٣) انظر: «الرُّهْدُ» لابنِ الْمُبَارَكِ ص(١٨)، و«جَامِعُ بَيَانِ فَضْلِ الْعِلْمِ» لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/٦٦٦)، وَهُوَ أَثَرٌ صَحِيحٌ.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ فِي قَوْلِهِ، وَتُرَوَّى لِلْعَرَزَمِيِّ:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّغْلِيمِ
أَتَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا صِفَةً، وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ
لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
وَابْتَدَأَ بِنَفْسِكَ فَانْهَاهَا عَنْ غِيهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهَنَّاكَ تُقْبَلُ إِنْ وَعَظْتَ وَتُقْتَدَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّغْلِيمُ^(١)

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى يُمَكِّنُ أَنْ نَحْضَرَ الْكَلَامَ هُنَا فِي أَمْرَيْنِ بِاخْتِصَارٍ،
كَيْ تَسْتَبِينَ لَنَا طَرِيقَ الْحُكْمِ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ الَّذِينَ يَرْكَبُونَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ،
مَعَ جُرْأَةٍ وَحِمَاقَةٍ فِي إِصْدَارِ الْفَتَاوَى، وَالتَّصَدُّرِ لِلتَّدْرِيسِ لِعُلُومِ الْإِسْلَامِ، كَمَا
يَلِي:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ وَآدَابُ الْعَالِمِ الْمُجْتَهِدِ (الْمُفْتِي).

إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ لَدَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ، أَنَّهُ يَجِبُ لِكُلِّ عَالِمٍ رَامٍ
التَّصَدُّرَ لِلْفَتَاوَى، وَالتَّغْلِيمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يَكُونَ مُتَحَلِّياً بِبَعْضِ الشُّرُوطِ، فَمِنْهَا:

١ - أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ قَصَرَ فِي أَحَدِهِمَا
فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ وَالْفَتَاوَى، وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ بِجَمِيعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛
بَلْ بِمَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُمَا بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

٢ - أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ؛ حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ
الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/٦٧٤).

٣ - أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ تَفْسِيرُهُ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنَ الْغَرِيبِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ حَافِظًا لَهَا؛ بَلِ الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْ اسْتِخْرَاجِهَا مِنْ مَظَانِّهَا.

٤ - أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ.

٥ - أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ^(١).

٦ - أَنْ يَكُونَ نَزِيهًا، تَقِيًّا، ذَا مَرْوَةِ، مُجَانِبًا لِلْكَبَائِرِ، وَالْإِضْرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ، بَعِيدًا عَنْ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ... وَالْحَالَةُ هَذِهِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ أَنْ يُفْتِيَ أَحَدًا فِي دِينِ اللَّهِ، مَعَ تَوَافُرِ الْعُلَمَاءِ الْأَتْقِيَاءِ وَوُجُودِهِمْ.

وَهَلْ بَعْدَ هَذَا يَحِلُّ لِمَنْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي، أَنْ يُفْتِيَ لِخَاصَّةِ نَفْسِهِ أَمْ لَا؟ عَلَى خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ!! وَالصَّحِيحُ حَوَازُهُ.

وَهَذَا ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقَرُّرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَائِلًا: «لَا تَصِحُّ فُتْيَا الْفَاسِقِ، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مُسْتَقِيلًا، غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَتْ لَهُ فِي نَفْسِهِ وَاقِعَةٌ عَمِلَ فِيهَا بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَسْتَفْتِ غَيْرَهُ»^(٢)، وَبِهَذَا الشَّرْطِ السَّدِيدِ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَمْنَعَ كُلَّ مُجَاهِرٍ بِالْفُسْقِ - وَلَوْ كَانَ عَالِمًا - مِنَ التَّجَاسُرِ عَلَى الْفُتْيَا الشَّرْعِيَّةِ (الْحَلَالِ، وَالْحَرَامِ... إلخ).

وَهَذَا ابْنُ حَمْدَانَ لِحَنْبَلِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا يَقَرُّرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَائِلًا: «أَمَّا اشْتِرَاطُ إِسْلَامِهِ وَتَكْلِيلِهِ وَعَدَالَتِهِ فَبِالْإِجْمَاعِ»، ثُمَّ بَيَّنَّ مَعْنَى الْعَدَالَةِ بِقَوْلِهِ:

(١) انْظُرْ: «إِرْشَادُ الْقُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (٢/٢٩٥ وَمَا بَعْدَهَا)، وَ«الْمُسْتَضْفَى» لِلنَّوْزَلِيِّ (٢/

٣٥٤، ٣٥٥)، وَ«شَرْحُ الْكَوَكِبِ الْمُتَنِيرِ» لِابْنِ التَّجَارِ (٤/٤٥٧ وَمَا بَعْدَهَا).

(٢) «أَدَبُ الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتَى» لِابْنِ الصَّلَاحِ ص (١٠٧).

«وَالْعَدْلُ مِنَ اسْتَمَرَ عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْمَنْدُوبَاتِ، وَالصَّدَقِ، وَتَرْكِ الْحَرَامِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَالْكَذِبِ مَعَ حِفْظِ مَرْوَعَتِهِ، وَمُجَانِبَةِ الرَّيْبِ، وَالتَّهْمِ بِجَلْبِ نَفْعٍ وَدَفْعِ ضَرَرٍ...»^(١). وَمُنَاكَ شُرُوطٌ، وَأَدَابٌ عَلَى خِلَافِ فِيهَا، تَجَاوَزْنَا ذِكْرَهَا.

وَقَالَ ابْنُ مَفْلِحٍ رحمته الله: «وَإِنْ كَانَ مَنْ يُفْتِي يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْفَتْوَى لِقَوَاتِ شَرْطٍ، أَوْ وُجُودِ مَانِعٍ، وَلَا يَعْلَمُ النَّاسُ ذَلِكَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِفْتَاءُ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِلَا إِشْكَالٍ، فَهُوَ سَاعٍ إِلَى مَا يَحْرُمُ، لَا سَبَبًا إِنْ كَانَ الْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ غَرَضُ الدُّنْيَا. وَأَمَّا السَّلَفُ فَكَانُوا يَتْرَكُونَ ذَلِكَ خَوْفًا، وَلَعَلَّ غَيْرَهُ يَخْفِيهِ، وَقَدْ يَكُونُ أَذْنَى، لِيُجُودَ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «الَّذِي يُحَدِّثُ بِالْبَلَدَةِ، وَبِهَا مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحَدِيثِ فَهُوَ أَحَقُّ».

وَقَالَ مَالِكٌ: «مَا أَفْتَيْتُ حَتَّى شَهِدَ لِي سَبْعُونَ أَهْلًا لِذَلِكَ»^(٢).

وَبِالرَّجُوعِ إِلَى الْمَأْثُورِ عَنِ السَّلَفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَجِدُ أَنَّ أَقْوَالَهُمْ جَاءَتْ مُحَذَّرَةً مَنْ تَلَقَّى الْعِلْمَ عَنْ أَهْلِ الْفُسْقِ، وَالْبِدْعِ وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ.

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «انْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذَا الْعِلْمَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ دِينٌ»^(٣).

وَقَدْ نُقِلَ هَذَا الْأَثَرُ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ السَّلَفِ مِنْهُمْ: ابْنُ سِيرِينَ،

(١) «صِفَةُ الْفَتْوَى وَالْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ الْحَرَانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، ص (١٣).

(٢) انْظُرْ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مَفْلِحٍ (٢/٦٦).

(٣) انْظُرْ: «الْكِنَايَةُ» لِلْمُحَاطِبِ الْبَغْدَادِيِّ ص (١٢١).

وَالضَّحَّاكِ بْنِ مَرْجَمٍ وَغَيْرِهِمَا^(١).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «دِينُكَ دِينُكَ؛ إِنَّمَا هُوَ لَحْمُكَ وَدَمُكَ، فَانْظُرْ عَمَّنْ تَأْخُذُ: خُذْ عَنِ الَّذِينَ اسْتَقَامُوا، وَلَا تَأْخُذْ عَنِ الَّذِينَ مَالُوا»^(٢).

فَقَدْ أَرْشَدَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّابِعُونَ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَى اخْتِذِ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالِاسْتِقَامَةِ، وَحَذَرُوا مِنْ اخْتِذِهِ عَنْ أَهْلِ الْجَوْرِ وَالزُّيغِ.

وَمِنَ الْأَثَارِ عَنِ السَّلَفِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَلَقِّي الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِ الْفِسْقِ، وَالْبِدْعِ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْ أَرْبَعَةٍ: سَفِيهِ مُغْلِبِ السَّفَةِ، وَصَاحِبِ هَوًى يَدْعُو إِلَيْهِ، وَرَجُلٍ مَعْرُوفٍ بِالْكَذِبِ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ؛ وَإِنْ كَانَ لَا يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَجُلٍ لَهُ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُ بِهِ»^(٣).

وَكَذَا هَذِهِ أَقْوَالُ مَنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ (الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعِينَ) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ جَاءَتْ مُصَرَّحَةً بِالنَّهْيِ عَنْ اخْتِذِ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ أَنْوَاعِ الْغِيْبَةِ الْمُبَاحَةِ: «وَمِنْهَا إِذَا رَأَى مُتَفَقِّهًا (طَالِبَ عِلْمٍ) يَتَرَدَّدُ إِلَى مُبْتَدِعٍ أَوْ فَاسِقٍ يَأْخُذُ عَنْهُ الْعِلْمَ، وَخَافَ أَنْ يَتَضَرَّرَ الْمُتَفَقِّهُ بِذَلِكَ، فَعَلَيْهِ نَصِيحَتُهُ بَيَانِ خَالِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ النَّصِيحَةَ»^(٤).

(١) انظر: «سُنَنُ الدَّارِمِيِّ» (١/٢٢٤)، و«المُقَدِّمَةُ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ (١/١٤).

(٢) انظر: «الْكَفَايَةُ» لِلْحَاطِطِ ص (١٢١).

(٣) انظر: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ص (٣٤٨).

(٤) انظر: «رِيَاضُ الصَّالِحِينَ» ص (٥٣٠)، و«الْأَذْكَارُ» ص (٣٠٤) كِلَاهُمَا لِلنَّوَوِيِّ.

تَنْبِيْهٌ: وَهَذَا الَّذِي تَقَرَّرَ هُنَا مِنْ عَدَمِ تَلْقَى الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ
إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ السَّعَةِ، أَمَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ فَاسْتِخْدَامُهُمْ جَائِزٌ.

كَأَن يَتَعَدَّرَ التَّغْلِيمُ الشَّرْعِيُّ، - إِلَّا بِأَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ
فَلَا تُعْطَلُ مَصْلَحَةُ التَّغْلِيمِ لِعَدَمِ وُجُودِ مَنْ يَقُومُ بِهَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ بَلْ يُوَكَّلُ
التَّدْرِيسُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَيْهِمْ مَعَ الْحَذَرِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ - هَذَا إِنْ لَمْ يَتَرْتَبْ
عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ أَعْظَمُ مِنْ مَفْسَدَةِ تَرْكِ التَّغْلِيمِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُقَرَّرًا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: «إِذَا تَعَدَّرَ إِقَامَةُ
الْوَاجِبَاتِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ
تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ، كَانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ مَعَ مَفْسَدَةِ مَرْجُوءَةٍ خَيْرًا مِنَ
الْعَكْسِ، وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ»^(١).

وَيَقُولُ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ: «وَمِنْ أَهَمِّ الْمُهَمَّاتِ هُنَا إِذَا كَانَتِ الْوَاجِبَاتُ
لَدَى أَهْلِ السُّنَّةِ مِثْلَ التَّغْلِيمِ، وَالْجِهَادِ، وَالطَّبِّ، وَالْهَنْدَسَةِ وَنَحْوِهَا يَتَعَدَّرُ
إِقَامَتُهَا إِلَّا بِوَاسِطَتِهِمْ (أَهْلِ الْبِدْعِ) فَإِنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى مَصْلَحَةِ الْجِهَادِ وَالتَّغْلِيمِ،
وَهَكَذَا مَعَ الْحَذَرِ مِنْ بِدْعَتِهِ، وَاتِّقَاءِ الْفِتْنَةِ بِهِ وَبِهَا مَا أُمُكِّنَ وَيَقْدَرُ الضَّرُورَةُ؛
فَإِنْ زَالَتْ عَادَ أَهْلُ السُّنَّةِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْهَجْرِ وَأُبْعِدَ الْمُبْتَدِعُ»^(٢).

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ السَّلَفَ وَأَهْلَ الْعِلْمِ مِنْ بَعْدِهِمْ إِنَّمَا نَهَوْا عَنْ تَلْقَى
الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِ الْفِسْقِ الْمُعْلِنِينَ وَالْبِدْعِ، وَاسْتِخْدَامِهِمْ فِي التَّدْرِيسِ لِمَقْصِدَيْنِ:

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢١٢).

(٢) «مَنْجَرُ الْمُبْتَدِعِ» لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ ص (٤٦).

الْمَقْصِدُ الْأَوَّلُ: حِمَايَةُ لِلْمُتَعَلِّمِينَ وَالدَّارِسِينَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَسَادِ الْعَمَلِيِّ وَالْإِعْتِقَادِيِّ عَنْ طَرِيقِ التَّأَثُّرِ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ.

الْمَقْصِدُ الثَّانِي: الْهَجْرُ لِأَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ بِقَصْدِ زَجْرِهِمْ وَتَأْدِيبِهِمْ لَا سِيَّمَا إِذَا مَا كَانُوا مُغْلِبِينَ يَفْسِدُفِهِمْ وَيَبْدَعُهُمْ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ إِنَّ الدُّعَاةَ إِلَى الْبِدْعِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُمْ، وَلَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْعِلْمُ، وَلَا يُنَاكَحُونَ؛ فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ لَهُمْ حَتَّى يَنْتَهُوا، وَلِهَذَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَةَ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَاتِ فَاسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ بِخِلَافِ الْكَاتِمِ»^(١).

وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِاسْتِخْدَامِهِمْ فِي التَّدْرِيسِ مَضَرَّةٌ عَلَى الطُّلَابِ الدَّارِسِينَ عَلَيْهِمْ؛ كَأَنْ تَكُونَ الْعُلُومُ الَّتِي يُدْرَسُونَهَا غَيْرَ شَرْعِيَّةٍ: مِثْلُ الطَّبِّ، أَوْ الْهَنْدَسَةِ، أَوْ بَعْضِ الْعُلُومِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي تَضَنُّيَةِ الْآلَاتِ، وَالْمُعِدَّاتِ الْحَدِيثَةِ، فَهَذِهِ لَا يُخْشَى عَلَى الدَّارِسِينَ لَهَا التَّأَثُّرُ بِعَقِيدَةٍ مَنْ يُدْرَسُونَهَا عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ وَغَيْرِهِمْ لِبُعْدِهَا عَنِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي قَدْ يَجِدُ الْمُدْرَسُ فِيهَا مَجَالاً لِبَثِّ فِسْقِهِ وَيُدْعِيهِ بَيْنَ الطُّلَابِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَيَجُوزُ اسْتِخْدَامُهُمْ حِينَئِذٍ مَعَ اِغْتِبَارِ الْفِتْنَةِ وَالضَّرَرِ^(٢) أَمَا إِذَا وَجَدَ مِنْهُمْ ضَرَرَ فَلَا، وَلَا كَرَامَةً!

الْأَمْرُ الثَّانِي: التَّرْهِيْبُ مِنَ الْفَتَوَى بِغَيْرِ عِلْمٍ.

إِذَا عُلِمَ فِيمَا سَبَقَ شُرُوطُ أَهْلِيَّةِ الْمُفْتِي، وَصَرَامَةُ الْقِيُودِ الْعِلْمِيَّةِ، كَانَ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢٠٥).

(٢) انْظُرْ: «مَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرُّخَيْلِيِّ (٢/٦٩٤).

مِنَ الْخَطَا الْقَادِحِ، وَالْمَقْتِ الْقَاضِحِ، أَنْ يَرْكُضَ أَحَدٌ (لَا سِيَّمًا أَهْلُ الْفِسْقِ) فِي هَذَا الْمَضْمَارِ، لِخَطُورَةِ زَلَّاتِهِ، وَعَظِيمِ هَفَوَاتِهِ.

لِذَا نَجِدُ أَهْلَ الْعِلْمِ يُحَذِّرُونَ مِنْ مَعْبَةِ الْوُلُوجِ فِيهِ، وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ يَهَابُونَ الْفُتْيَا، وَيَتَذَفَعُونَهَا بَيْنَهُمْ، وَيَذْمُونَ مَنْ يُسَارِعُ إِلَيْهَا، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ آثَارٌ كَثِيرَةٌ.

فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ سِئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ، فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدَهُ عِلْمٌ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ﴾ (٨١) [ص: ٨٦].

وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: «أَذْرَكْتُ عِشْرِينَ وَمِائَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَرَاهُ قَالَ: فِي الْمَسْجِدِ - فَمَا كَانَ مِنْهُمْ مُحَدِّثٌ إِلَّا وَدَّ أَنْ أَخَاهُ قَدْ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلَا مُفْتٍ إِلَّا وَدَّ أَنْ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا»^(١).

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ، فَكَيْفَ بِأَهْلِ زَمَانِنَا؟ فَإِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ لِلْأَسَفِ لَا يَتَوَرَّعُونَ عَنِ الْفُتْيَا بِغَيْرِ عِلْمٍ... ١.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَنَّتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «جامع العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١١٢٠)، و«الطبقات» لابن سعد (٦/

١١٠)، و«الزهد» لابن المبارك ص (٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ إِلَّا وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، أَمَّا إِنِّي لَا أَقُولُ عَامًا أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرًا خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، وَلَكِنْ عُلَمَاءُكُمْ وَخِبَارُكُمْ يَذْمَبُونَ، ثُمَّ لَا تَجِدُونَ مِنْهُمْ خَلَفًا، وَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقْسُونَ الْأُمُورَ بِآرَائِهِمْ، فَيَهْدُمُ الْإِسْلَامَ وَيُهْلِكُونَ^(١).

فَالْفَتْوَى بِغَيْرِ عِلْمٍ مَزَلَّةٌ أَقْدَامٍ، وَيَابُثٌ مِنْ أَبْوَابِ الضَّلَالِ وَالْإِضْلالِ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَلْيَحْذَرِ الْمُؤْمِنُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ مِنْ تَتَبُعِ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، وَالْأَخْذِ بِرُخَصِهِمْ، فَإِنَّ زَلَّاتِهِمْ مِنْ هَوَادِمِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ أَخَذَ بِرُخَصِهِمْ، اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرُّ كُلُّهُ.

وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ خَالِدِ بْنِ حَارِثٍ، قَالَ: قَالَ لِي سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ «لَوْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ، اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ»، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا إِجْمَاعٌ لَا أَغْلَمُ فِيهِ خِلَافًا^(٢).

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مُتَافِقٌ عَلَيْهِمُ اللِّسَانُ مُجَادِلٌ بِالْقُرْآنِ»^(٣) أَحْمَدُ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: «مَا أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ

(١) انظر: «جامع العلم وفضله» لابن عبد البر (١/٥٩١)، و«سنن الدارمي» (١/٥٤).

(٢) انظر: «جامع العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/٩٢٧)، و«تغليظ الملام على المسترعين إلى الفتيا وتغيير الأحكام»، ليعمود التوينجري، فقد جمع فيه جملة من الأدلة الشرعية، والآثار السلفية، التي تحذر من الفتيا بغير علم، ففيه غنبة لمن أراد الحق من المسلمين.

(٣) أخرجه أحمد (١/٤٤، ٢٢)، والبرز (١٦٨، ١٦٩)، وابن جبان (٨٠)، وهو حديث صحيح.

مُؤْمِنٍ بِنَهَائِهِ إِيمَانُهُ، وَلَا مِنْ فَاسِقٍ بَيْنَ نَفْسِهِ، وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا رَجُلًا
قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى أَذْلَعَهُ بِلِسَانِهِ، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ» (١) ابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ لِبَعْضِ أَهْلِ زَمَانِهِ: إِنَّ أَحَدَهُمْ يُفْتِي
بِالْمَسْأَلَةِ لَوْ حُرِضَتْ عَلَى عُمَرَ لَجَمَعَ لَهَا أَهْلًا بَذَرًا

قُلْتُ: كَيْفَ لَوْ رَأَى عُلَمَاءُ السَّلَفِ بَعْضُ مَنْ يُفْتِي فِي زَمَانِنَا فِي قَضَايَا
الدِّينِ الْكُبْرَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

بَلْ لَمْ تُفْسِدِ الْأَدْيَانُ السَّابِقَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ بِسَبَبِ الْجُهَالِ بِحَقَائِقِهَا،
بِقَوْلِ مَا فَسَدَتْ مِنْ عُلَمَاءِ السُّوءِ. وَمِنْ أَشَدِّ الْمَزَالِقِ خَطَرًا عَلَى الْمُفْتِي أَنْ
يَتَّبِعَ الْهَوَى فِي قِتْوَاهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمْ جَعَلْنَكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ
الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝ إِنَّمَا لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بِمَعْزِمِهِمْ
أُولَئِكَ ۝ بَعْضُ اللَّهِ وَلَكِنَّ الْمُنْفِقِينَ ۝ هَذَا يَصْنَعُ الْنَّاسُ وَهَذِهِ لِقَوْمٍ يُؤْفِكُونَ
۝﴾ [البقرة: ١٨ - ٢٠].

كُلُّ هَذَا التَّشْدِيدُ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْهَوَى؛ لِأَنَّهُ - كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ -
شَرُّ إِلَهٍ عِبَدَ فِي الْأَرْضِ.

لِهَذَا يَكْمُنُ الْخَطَرُ فِي ضِعَافِ النَّفْسِ، وَمَرْضَى الْقُلُوبِ، الَّذِينَ يُزَيِّنُونَ
لِلنَّاسِ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ فَيَرَوْنَهُ حَسَنًا، وَهَذَا الصَّنْفُ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ؛ عَادَةٌ يُحَاطَ

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/١٢٠٤) وفيه انقطاع.

بِهَالَةٍ مِنَ الدَّعَايَةِ تَسْتُرُ جَهْلَهُ، وَتُغْطِي انْحِرَافَهُ، وَتَنْفُخُ فِيهِ لِيَكُونَ شَيْئًا مَذْكُورًا،
وَتُعَدِّثُ حَوْلَهُ ضَجِيجًا تَلَفَّتْ إِلَيْهِ الْأَسْنَاعُ، وَتُلَوِّي إِلَيْهِ الْأَغْنَاقُ؛ وَلَكِنْ:

كَمِثْلِ الطَّبْلِ يُسْمَعُ مِنْ بَعِيدٍ وَبَاطِنُهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ خَالِي

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي اتِّبَاعِ الْهَوَى التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْآرَاءِ
الْمُتَبَايِنَةِ بِغَيْرِ مُرْجِحٍ إِلَّا مُجَرَّدُ الْهَوَى، وَالْحُطُوطُ النَّفْسِيَّةُ^(١).

«وَعَلَى آيَةِ حَالٍ قَوْلِكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ وَبِأَعْمَالِهَا اِزْتَهَتْ؛ لَكِنْ وَنَحْنُ فِي
الْوَقْتِ الَّذِي نُعَاشِ فِيهِ عُلُومَ الْاِسْتِمَاعِ بِالْحَلَاقِ مِنَ الطَّبِيعِيَّاتِ،
وَالْمَعْدَنِيَّاتِ، وَالْكِيمِيَّاتِ وَغَيْرِهَا، وَانْصِرَافِ النَّاسِ إِلَيْهَا كَالْعُنُقِ الْوَاحِدِ:
اِنْدَلَعَتْ قَضِيَّةُ التَّعَالَمِ فِي الْوُجُودِ لَا سِيَّمَا فِي صُفُوفِ الْمُسْلِمِينَ وَهِيَ رَمَزٌ
لِلْعُدُولِ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَضْوَاءُ التَّنْزِيلِ، وَوَسِيلَةُ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ
الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ، فَتَجَسَّدَتْ أَمَامَنَا أُدْلَةُ مَادِيَّةٌ قَامَتْ فِي سَاحَةِ الْمُعَاصِرَةِ عَلَى مَا
دَرَّ قَرْنُهُ مِنَ الْخَوْصِ فِي الشَّرِيعَةِ بِالْبَاطِلِ، وَمَا تَوَلَّدَ عَنْهُ مِنْ فَتَنِ تَغْلِي
مَرَاجِلُهَا عَلَى أَنْقَاصِ ظَهْرِ الرُّكَاالَةِ، لِلْعَلَابِ الْعُلَمَاءِ وَقُعُودِ الْمُتَاهَلِينَ عَنِ
التَّحْمَلِ وَالْبَلَاغِ، وَتَوَلَّى أَلْسِنَتِهِمْ وَأَفْلَامِهِمْ يَوْمَ الرُّخْفِ عَنْ كَرَامَتِهِ.

فَتَبَدَّتْ مِنْ وَرَاءِ أَوْلَاءِ أُمُورٍ ذَوَابِيَّةٌ، وَضُدُودٌ عَنْ مَنَاسِجِ النُّبُوَّةِ
وَالصَّدِيقِيَّةِ، إِذْ دَرَجُوا فِي الطَّرِيقِ الْجَائِرَةِ، وَتَصَيَّدُوا مِنَ الرَّخْصِ كُلَّ طَرِيقَةٍ
وَنَالِدَةٍ، وَتَسَرَّوْا بِلِسَانِ الشَّرِيعَةِ الْخَالِدَةِ»^(٢).

(١) قُلْتُ: أَكْثَرَ مَا عَنَيْتُ هُنَا هُمْ أَصْحَابُ الْفَضَائِلِ الَّذِينَ حَرَقَتْهُمْ الشُّهُرَةُ، وَغَيْرُهُمْ

مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ الطَّلَامِ مُخَرَفِي الْفَتَاوَى!

(٢) انْظُرْ: «التَّعَالَمِ» لِلشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ ص (٢١، ٢٢).

يُوضِّحُهُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْوَقَائِعِ النَّازِلَةِ فِي زَمَانِنَا نَجِدُهَا تُعْرَضُ عَلَى الْغَنَاءِ وَالطَّغَامِ مِنْ جَهْلَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ كُلُّ هَذَا عَبْرَ خَضِرَاءِ الدَّمَنِ (الصُّحُفِ)، يَوْمَ نَرَاهَا لَا تَقْتَرُ مِنْ طَرَحٍ قَضَايَا الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بَيْنَ أَيْدِي كُلِّ مَنْ هَبَّ وَدَبَّ! وَالْأَمثلةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا؛ حَسْبُنَا مِنْهَا (قِيَادَةُ الْمَرْأَةِ لِلسَّيَّارَةِ)، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُحَكِّمُونَ أَذْوَاقَهُمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضَايَا الْمَصِيرِيَّةِ؛ يَعِيشُونَ فِي مَنَآيَ وَيُعَدُّ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ؛ حَيْثُ اسْتَهْوَاهُمُ الْحَدِيثُ عَنْ (قِيَادَةِ الْمَرْأَةِ لِلسَّيَّارَةِ)، وَنَظَرُوا إِلَيْهَا بِقُصُورِ نَظَرٍ، وَقِلَّةِ عِلْمٍ، وَعَقْلِيَّةٍ عَنِ الشَّبَكَةِ الْعَنْكَبُوتِيَّةِ - الْعِلْمَانِيَّةِ - الَّتِي لَا يَقَعُ فِي جِبَالِهَا - غَالِيًا - إِلَّا أَضْعَفُ الْحَشَرَاتِ نَظَرًا، وَأَوْهَاهَا قُوَّةً، حَيْثُ قَامُوا - لِلْأَسَفِ - يَتَسَابَقُونَ فِي كُلِّ دَرْبٍ، وَيَتَرَاهَنُونَ رَجْمًا بِالْغَيْبِ؛ عَلَى قَضِيَّةِ (قِيَادَةِ الْمَرْأَةِ لِلسَّيَّارَةِ) بِجَمِيعِ طَبَقَاتِهِمُ الْفِكْرِيَّةِ، وَالثَّقَافِيَّةِ، وَالذُّوقِيَّةِ! فَكَأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ أَصْبَحَتْ لَدَيْهِمْ حَقًّا مُشَاعًا لِكُلِّ مَنْ هَبَّ وَدَبَّ، أَوْ قَضِيَّةٌ تَحْكُمُهَا الْأَذْوَاقُ، وَالْأَهْوَاءُ، وَالْعَادَاتُ فَحَسْبُ، وَهُوَ مَا يُسَمُّونَهُ (اسْتِظْلَاحُ الرَّأْيِ الْعَامِ) تَغْلِيْفًا لِلْبَاطِلِ بِأَسْمَاءٍ، وَعِبَارَاتٍ مُفْخَمَةٍ - مُلَغَمَةٍ - يَحْسِبُهَا الظُّمَأُنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَجَدَهَا سَرَابًا، وَهَذَا - الْاسْتِظْلَاحُ الْعَامُ - هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ (دِيْمُقْرَاطِيَّةٌ) أَيْ: حُكْمُ الشَّعْبِ بِالشَّعْبِ، لَا شَرِيعَةَ الرَّبِّ! لِنَا أَلْبَسُوهَا لُبُوسَ الضَّانِ، وَمَرَّرُوهَا عَلَى الصُّمِّ وَالْعُمَيَّانِ^(١)!



(١) انْظُرْ كِتَابَنَا: «قِيَادَةُ الْمَرْأَةِ لِلسَّيَّارَةِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ»، فَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ أُدْلَةَ تَحْرِيمِ (قِيَادَةِ الْمَرْأَةِ لِلسَّيَّارَةِ) بِمَا لَا يَدْعُ شَكًّا عِنْدَ الْمُسْلِمِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَعَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ كُتُفٍ لِلشُّعْبِ الَّتِي اتَّكَأَ عَلَيْهَا أَذْغِيَاءُ الْمَرْأَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُرْضِ وَالنَّقْدِ الْعِلْمِيِّ.

الحُكْمُ العَاشِرُ

عَدَمُ تَوَلِّيَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ الْمَنَاصِبَ الدُّنْيِيَّةِ أَوْ الدُّنْيَوِيَّةِ!

إِنَّ مِنْ وَاجِبِ التَّصِيحَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ عَدَمُ تَوَلِّيَةِ أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْفَسَادِ وَالظُّلْمِ عَلَى أَهْلِ الْبِرِّ وَالطَّاعَةِ وَالْعَدْلِ، لِذَا كَانَ مِنَ الْغَشْرِ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَوَلَّى أَهْلُ الْفُسْقِ عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ بَعَامَةً؛ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ حَاجَةٌ أَوْ ضَرُورَةٌ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ!

فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَغْشَى الْمُسْلِمِينَ فِي ضَبْرَةِ طَعَامٍ لَا غَيْرَ! فَكَيْفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ مَنْ أَرَادَ تَوَلِّيَةَ نَفْسِهِ عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الْفُسْقَ وَالْمُجَاهَرَةَ بِالْمَعْصِيَةِ فَلَيْسَ أَهْلًا أَنْ يَكُونَ نَاصِحًا أَمِينًا عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَكُلُّ مَنْ حَالُهُ هَذِهِ فَهُوَ مَظَنَّةٌ لِلتَّهَمِ وَالْغَشْرِ، وَلَا بُدَّ!

وَقَدْ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَوَلِّيَةِ الْفَسَقَةِ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، بِقَوْلِهِ: «إِنَّ أَمَامَ الدَّجَالِ سِتِينَ خَدَاعَةً، يُكَذِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُخَوِّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتِمِنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهَا الرُّوَيْصَةُ»، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْصَةُ؟ قَالَ: «الْفَوَيْسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ»^(١) أَحْمَدُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٢٢٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٣٢٨٢)، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَقَالَ أَيْضاً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عَصَابَةِ وَفِي نِلْكَ الْعَصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ، وَخَانَ رَسُولَهُ، وَخَانَ الْمُؤْمِنِينَ»^(١) الْحَاكِمُ.

وهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ يُقَرِّرُ مَسْأَلَتَنَا بِقَوْلِهِ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَلَّى فِي الْإِمَامَةِ بِالنَّاسِ مَنْ يَأْكُلُ الْحَشِيشَةَ، أَوْ يَفْعَلُ مِنَ الْمُتَكْرَرَاتِ الْمُحَرَّمَةِ، مَعَ إِمْكَانِ تَوَلِيَةِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ...»^(٢)، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَدِلَّةَ فِي تَقْرِيرِ هَذَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَعُنْيَةٌ.

وَعَلَيْهِ فَلَا يُعَيَّنُ الْفَاسِقُ مُوَظَّفًا رَاتِبًا فِي جِهَةٍ دِينِيَّةٍ: كَتَدْرِيسِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فِي مَدْرَسَةٍ، وَالْوِلَايَةِ عَلَى الْوَقْفِ، وَالْأَذَانِ، وَالْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ جَائِزَةً.

كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَلَّى وَلَايَةً عَامَّةً وَلَا خَاصَّةً: كَالْإِمَامَةِ الْعَظْمَى، فَإِنْ وَلَّوْهُ فَاسِقًا، أَوْ وَلَّوْهُ عَدْلًا ثُمَّ فَسَقَ: صَحَّتْ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، وَوَجِبَتْ طَاعَتُهُ إِذَا أَمَرَ بِخَيْرٍ، وَنَفَذَ حُكْمَهُ فِيمَا يَسُوعُ، وَلَا يَجُوزُ قِتَالُهُ، وَكَالْقَضَاءِ، فَإِنْ كَانَ فَسَقَهُ مِنْ جِهَةٍ جَهْلِهِ وَظُلْمِهِ فَلَا تُنَفَّذُ أَحْكَامُهُ وَلَا عُقُودُهُ، وَكَالْوِلَايَةِ عَلَى الْوَقْفِ، وَكَالْوِلَايَةِ فِي النِّكَاحِ، وَيُضْمُّ إِلَى الْوَلِيِّ الْفَاسِقِ فِي النِّكَاحِ أَمِينٌ كَالْوَصِيِّ وَنَحْوِهِ^(٣).

□ □ □

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٧١٠٥)، وَقَالَ عَنْهُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ» (٥٤٠٩).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣/٣٥٦ - ٣٥٧).

(٣) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٦/٢٢، ٦١)، (٢٣/٣٥٦)، (٢٩/٢٥١)، (٣٠/٢٣٤)،

وَالْإِخْتِبَارَاتِ الْفِقْهِيَّةِ ص (٧١ - ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٥١)، وَ«مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى»

ص (٣٠٢، ٥٥٣)، نَقْلًا مِنْ «مُعْجَمِ فَهْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» لِلْقُلَنْجِيِّ (٢/١٠٧٧ - ١٠٧٨).

الْحُكْمُ الْحَادِي عَشَرَ

لَا يَجُوزُ تَوَلِيَةُ الْقَضَاءِ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ^(١)

لَا شَكَّ أَنَّ الْقَضَاءَ مِنْ أخطرِ الْمَنَاصِبِ، وَأَسْمَاها فِي النُّظَامِ الإسلامي، وَلَهُ أَهْمِيَّةٌ كَبِيرَةٌ، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ حُقُوقِ النَّاسِ، وَصِيَانَةِ أَنْفُسِهِمْ، وَأَعْرَاضِهِمْ، وَأَمْوَالِهِمْ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَكُنِ الْقَضَاءُ سَهْلَ الْمَنَالِ، قَرِيبَ التَّوَالٍ؛ بَلْ مَرَلَةٌ أَقْدَامَ، وَمَضَلَّةٌ أَفْهَامَ، حَيْثُ خَافَهُ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ، وَكُلُّ مَنْ يَرْجُو رَحْمَةَ اللَّهِ وَيَخَافُ عِقَابَهُ، لِذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ»^(٢) أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ.

وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ، فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَجَارَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ»^(٣) التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ.

تَنْبِيْهُ: لَا شَكَّ أَنَّ مَشْرُوعَ الْقَلْفَجِي هَذَا جَيِّدٌ مُؤَيَّدٌ قَرَّبَ بِهِ الْبَعِيدَ وَسَهَّلَ الْعَصِيبَ، إِلَّا أَنَّهُ صَاغَ عِبَارَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِالْمَعْنَى وَالْإِخْتِصَارِ! فَعَسَاهُ أَنْ يَقُومَ بِبَيَاغَةِ الْكِتَابِ مَرَّةً أُخْرَى كَمَا كَتَبَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧١٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٠٨)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ، لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٣/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٢٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٣)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ، لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٠٥١).

وَالْإِسْلَامُ عُنِيَ بِالْقَضَاءِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَايَةُ الْعِنَايَةِ، كَمَا بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ كَثِيرًا مِنْ شُرُوطِ وَأَدَابِ الْقَضَاءِ، حَيْثُ تَبَارَوْا فِي التَّالِيفِ وَالتَّصْنِيفِ فِي أَحْكَامِ وَأَدَابِ الْقَضَاءِ، وَهَكَذَا مَا زَالَتْ أَثَارُهُمْ بَاقِيَةً إِلَى وَفْتِنَا هَذَا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَكَانَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لَا كُلُّهَا: الْعَدَالَةُ.

فَأَمَّا عَدَالَةُ الْقَاضِي فَمَحَلُّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَاصِرِ الطَّبْرِيُّ رحمته الله بِقَوْلِهِ: «قَالَ: أَجْمَعَ الشَّافِعِيُّ، وَالْكُوفِيُّ عَلَى أَنَّ لَا يُؤَلَّى الْقَضَاءُ إِلَّا فَقِيهًا، عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ، وَعَلَى أَنَّ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ لَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا قَضَاءُ صَغِيرٍ لَمْ يَبْلُغْ... وَالْكَافِرُ، وَالْقَاسِي»^(١) انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْرَازِيُّ: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي كَافِرًا، وَلَا فَاسِقًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صَغِيرًا، وَلَا مَعْتُوهًا»^(٢)؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ شَاهِدًا، فَلَا أَنْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا أُولَى»^(٣).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: «الشَّرْطُ الثَّانِي: الْعَدَالَةُ، فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَةُ قَاسِيٍّ، وَلَا مَنْ فِيهِ نَقْصٌ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ»^(٤).

(١) «أَدَبُ الْقَاضِي» لِابْنِ الْقَاصِرِ (١/١٠١).

(٢) الْعَتَّةُ: نَقْصَانُ الْعَقْلِ مِنْ غَيْرِ جُنُونٍ، وَالْمَعْتُوهُ: بَيْنُ الْعَتَةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَهْدَبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: «الْمَعْتُوهُ: الْمَذْهُوْسُ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَلَا جُنُونٍ» (٢/٥).

(٣) «الْمَهْدَبُ» لِلشَّيْرَازِيِّ (٥/٤٧١). (٤) «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَّامَةَ (١٤/١٣).

وَبِهَذَا؛ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ الْقُضَاءَ الَّذِينَ رَامُوا الْقَضَاءَ بَيْنَ النَّاسِ، وَتَصَدَّرُوا
مَجَالِسَ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ؛ بَلْ ظَاهِرُ حَالِهِمْ
الْفُسُقُ: كَحَلْقِ اللَّحَى، أَوْ الْإِسْبَالِ، أَوْ سَمَاعِ الْغِنَاءِ الْمُحَرَّمِ... وَالْحَالَةُ
هَذِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَتَسَنَّمُوا مَرَاتِبَ الْقَضَاءِ، لَا سِيَّمَا وَالْأَمْرُ فِي سَبْعَةٍ
فِي وُجُودِ مَنْ فِيهِ الْكِفَايَةُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ لِتَوَلَّى الْقَضَاءُ^(١)!



(١) قَنِيَّةٌ: إِنَّ مَا تُشَاهِدُهُ مِنْ بَعْضِ طُلَّابِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَتَذَاقُمُونَ عَلَى أَقْسَامِ الْقَضَاءِ فِي
الْجَامِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَمْنُنُ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ ظَاهِرًا، خَطِيزٌ جِدًّا عَلَيْهِمْ وَعَلَى
أُمْتِهِمْ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمْ السَّغْيُ الْحَثِيثُ فِي مَنَازِلِ
مَنَاصِبِ الْقَضَاءِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْفَائِزِينَ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَنْ يَمْنَعُوا وَمَنْ خَالَه
هَذِهِ أَنْ يَدْخُلَهَا!

الحُكْمُ الثَّانِي عَشَرَ

لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُنْصَبَ قَاسِمًا لِيُقْسِمَ بَيْنَ النَّاسِ!

لَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ الْقِسْمَةِ، وَلَأنَّ بِالنَّاسِ حَاجَةً إِلَيْهَا، لِيَتِمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى إِثْرِهِ، وَيَتَخَلَّصَ مِنْ سُوءِ الْمَشَارَكَةِ وَكَثْرَةِ الْأَيْدِي.

فَالْقَاسِمُ ^(١) الَّذِي يُنْصَبُ الْحَاكِمُ بَيْنَ النَّاسِ لَهُ شُرُوطٌ، مِنْهَا: الْعَدَالَةُ.

وَعَلَى هَذَا يَقُولُ ابْنُ قُدَّامَةَ رحمته الله: «وَيَجُوزُ لِلشَّرِيعِيِّ أَنْ يَقْتَسِمَا بِأَنْفُسِهِمَا، وَأَنْ يُنْصَبَا قَاسِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ نَصَّبَ الْحَاكِمُ قَاسِمًا لَهُمَا، فَمِنْ شَرْطِهِ: الْعَدَالَةُ، وَمَعْرِفَةُ الْحِسَابِ، وَالْقِسْمَةُ؛ لِيَصِلَ إِلَى ذِي حَقٍّ حَقَّهُ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ يَشْتَرِطُ كَوْنَهُ حُرًّا» ^(٢).

وَيَقُولُ صَاحِبُ (الْمُهَذَّبِ): «فَإِنْ كَانَ الْقَاسِمُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ قَاسِمًا، وَلَا عَبْدًا؛ لِأَنَّهُ نَصَبُهُ لِلْإِزَامِ الْحُكْمِ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ قَاسِمًا، وَلَا عَبْدًا كَالْحَاكِمِ» ^(٣).

وَإِنْ نَصَبَا قَاسِمًا بَيْنَهُمَا، لَمْ تُشَرَطِ الْعَدَالَةُ عَلَى قَوْلِ ^(٤).

(١) الْقَاسِمُ هُنَا: الَّذِي يَقْسِمُ الْأَشْيَاءَ بَيْنَ النَّاسِ.

(٢) «الْمُعْنِي» لِابْنِ قُدَّامَةَ (١١٤/١٤).

(٣) انْظُرْ: «الْمُهَذَّبُ» لِلشَّرِيعِيِّ (٥٢٨/٥).

(٤) انْظُرْ: «الْمُعْنِي» لِابْنِ قُدَّامَةَ (١١٤/١٤)، وَ«الْمُهَذَّبُ» لِلشَّرِيعِيِّ (٥٢٩/٥).

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا؛ كَانَ حَرَامًا عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يُؤَلِّيَ فَاسِقًا لِقِسْمَةِ بَيْنِ
الْمُسْلِمِينَ، وَتَزِيدُ الْحُرْمَةُ إِذَا مَا كَانَ الْقَاسِمُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ!



الحُكْمُ الثَّالِثُ عَشَرَ

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ فِي الْجُمُعَةِ!

لَا شَكَّ أَنَّ الصَّلَاةَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، وَآكِدُهَا بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِذَا كَانَ النَّظَرُ فِي أَحْكَامِهَا، وَأَدَائِهَا مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ بِمَكَانٍ، وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ لَيْسَ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْوَرَعِ عَقْدُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ مَعَ إِمْكَانِ أَدَائِهَا وَرَاءَ الْعَدْلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ!

وَحَسْبُكَ أَسَى وَحَسْرَةً أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَغْنِيهِمْ أَمْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ! بَلْ تَهَاوَنُوا بِهَا حَتَّى عَدَّتْ أَمْرًا مَنْسِيًّا فِي حَيَاتِهِمْ، فَلَا يَهْمُهُمْ إِذَنْ مَنْ يَوْمُهُمْ سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا، أَوْ فَاسِقًا مُجَاهِرًا، أَوْ مُتَبَدِّعًا...

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ طَوِيلَةُ الدَّلِيلِ، عَظِيمَةُ النَّيْلِ؛ لِأَجْلِ هَذَا لَوْ تَتَّبَعْنَا أَحْكَامَهَا، وَصُورَهَا، وَفُرُوعَهَا لَخَرَجْنَا عَنْ رَغْبَةِ الْإِخْتِصَارِ! فَكَانَ لَنَا حِينَئِذٍ أَنْ نَقِفَ مَعَ مَا هُوَ مِنْهُمْ يَخْدُمُ مَوْضُوعَنَا لَا غَيْرَ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَخْصُرَ الْقَوْلَ: بِأَنَّ حَالَاتِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَخْرُجُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ كَافِرًا سَوَاءً بِفِعْلِهِ أَوْ بِإِغْتِيَادِهِ، أَوْ بِإِدْعَاةٍ مُكْفَرَةٍ وَهَذَا لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ فَلَمْ

تَصِحَّ صَلَاتُهُ^(١).

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، أَي: مَشْهُودٌ لَهُ بِالْخَيْرِ، وَالصَّلَاحِ، وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الدِّينِ، وَهَذَا الصَّلَاةُ خَلْفَهُ تَجُوزُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَسْتُورَ الْحَالِ، أَي: مَنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ بِذَعَةٍ وَلَا فِسْقٍ، وَلَمْ يُشْتَهَرْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِصَلَاحٍ وَاسْتِقَامَةٍ، وَهَذَا الصَّنْفُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَدَمِ السُّوَالِ عَنْ مُعْتَقِدِهِ، أَوْ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ.

* * *

وَمِنْ الْمَوْسِفِ أَنْ نَابِتَةً مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا مِمَّنْ يَدْعُونَ (السَّلَفِيَّةَ) قَدْ مَدَّتْ لَهُمْ أَعْنَاقُ فِي تَنْظِيرِ (تَلْمِيزِ) مَنَهِجِ السَّلَفِ - زَعَمُوا - يَوْمَ تَكَلَّفُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ، وَتَقَوَّلُوا عَلَى السَّلَفِ مَا هُمْ مِنْهُ بِرَاءٌ، فَلَهُمْ إِزْجَافَاتٌ، وَتَخْرِيجَاتٌ وَتَنْظِيرَاتٌ لَيْسَ لِلْسَّلَفِ مِنْهَا شَيْءٌ سِوَى الْإِدْعَاءِ! وَمِنْ (زَبَدِهِمْ) أَنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يُصَلِّي إِلَّا خَلْفَ مَنْ يَعْلَمُونَ حَالَهُ، أَمَّا مَسْتُورُ الْحَالِ عِنْدَهُمْ فَلَا يُصَلُّونَ خَلْفَهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ لَدَيْهِمْ بِأَنَّهُ عَلَى مَسَارِبِهِمْ، أَوْ رَاضٍ سَبِيلَهُمْ!

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَالْجُمُعَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ خَلْفَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ بِذَعَةٍ، وَلَا فِسْقٍ، بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِتِمَامِ أَنْ يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ اغْتِقَادَ إِمَامِهِ، وَلَا أَنْ يَمْتَحِنَهُ، فَيَقُولَ: مَاذَا تَعْتَقِدُ؟ بَلْ يُصَلِّي خَلْفَ مَسْتُورِ الْحَالِ»^(٢).

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة المقدسي (٣/ ٢٢ - ٣٣)، و«البحر الرائق» لابن نجيم (٣٧٠/١).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣/ ٣٥١).

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله: «وإن لم يُعْلَمَ حاله، ولم يَظْهَرْ مِنْهُ مَا يَمْنَعُ الْإِيْتِمَامَ بِهِ فَصَلَاةُ الْمَأْمُومِ صَحِيحَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْلِمِينَ السَّلَامَةُ»^(١).

الرَّابِعَةُ: أَنَّ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْفِسْقِ، أَوْ الْبِدْعِ - غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ - وَهَذَا الصَّنْفُ هُمْ مَحَلُّ بَحْثِنَا، وَدَرِسَتَا هُنَا.

أَقُولُ: إِنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْقِسْمِ لَا يَخْرُجُونَ أَيْضاً عَنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ غَالِيًا، وَعَلَى ضَوْءِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ سَنَبَيِّنِي أَحْكَامَنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَلَّا يُوجَدَ عَنْهُمْ مَنُذُوحَةٌ^(٢) مِنْ الصَّلَاةِ وَرَاءَ هَذَا الْإِمَامِ الْفَاسِقِ، أَوْ الْمُتَّبِعِ.

فَالصَّلَاةُ وَرَاءَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَاجِبَةٌ، وَتَرْكُ الْجَمْعِ وَالْجَمَاعَةِ خَلْفَهُ مِنْ عِلَامَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «تُصَلِّي الْجُمُعَةُ وَالْعِيدُ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا إِمَامٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهَا تُصَلِّي خَلْفَهُ الْجَمَاعَاتُ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَخَدَهُ؛ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فَاسِقًا.

هَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا؛ بَلِ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَغْيَانِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ. وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْفَاجِرِ، فَهُوَ مُتَّبِعٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ»^(٣).

(١) «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ الْمَقْلِسِيِّ (٢٧/٢).

(٢) التَّدْحُ: الْكَثْرَةُ، وَالْمَنُذُوحَةُ: السَّعَةُ وَالْفُسْعَةُ. انْظُرْ: «اللِّسَانُ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، كَلِمَةُ (تَدَح).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥٣/٢٣).

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ: «إِذَا لَمْ تَجِدْ إِمَامًا غَيْرَهُ كَالْجُمُعَةِ الَّتِي لَا تُقَامُ إِلَّا بِمَكَانٍ وَاحِدٍ كَالْعَيْدَيْنِ وَصَلَوَاتِ الْحَجِّ خَلْفَ إِمَامِ الْمَوْسِمِ، فَهَذِهِ تَفْعَلُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ»^(١).

* * *

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ تُوجَدَ مَسْدُوحَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَرَاءَ هَذَا الْإِمَامِ، وَبِمَكَانِنَا الصَّلَاةَ وَرَاءَ غَيْرِهِ، وَلَكِنَّا نَخْشَى الْفِتْنَةَ، فَإِنْ تَرَكْنَا الصَّلَاةَ وَرَاءَهُ بَطَشَ بِنَا، وَلِحَقِّقًا ضَرَرٌ، كَأَنْ يَكُونَ أَمِيرَ الْبَلَدَةِ، كَالْحِجَاجِ بْنِ يَوْسُفَ، وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَالْوَلِيدَ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مَثَلًا فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْوُجُوبِ، وَعَلَى هَذَا تَنْزُلُ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، وَالْآثَارُ الْكَثِيرَةُ عَنِ السَّلَفِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ وَرَاءَ أَئِمَّةِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ.

وَالْأَدَلَّةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَاوَا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(٢) الْبُخَارِيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «... (وَلِنْ أَخْطَئُوا) أَيِ ارْتَكَبُوا الْخَطِيئَةَ، وَلَمْ يُرِدِ الْخَطَأَ الْمُقَابِلَ لِلْعَمْدِ لِأَنَّهُ لَا إِثْمَ فِيهِ. قَالَ الْمُهَلَّبُ: فِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ إِذَا خِيفَ مِنْهُ. وَوَجَّهَ غَيْرُهُ قَوْلَهُ (إِذَا خِيفَ مِنْهُ) بِأَنَّ الْفَاجِرَ إِنَّمَا يُؤْمَرُ إِذَا كَانَ صَاحِبَ شَوْكَةٍ»^(٣).

أَمَّا الْآثَارُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ يَعْقِدُونَ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمُبْتَدِعِ، وَالْفَاسِقِ إِذَا خَشَوْا بَطْشَهُ فَكَثِيرَةٌ جَدًّا، مِنْهَا:

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٣/٣٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/١٧٠). (٣) «فَتْحُ الْبَارِي» (٢/١٨٨).

مَا جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ حَبَارٍ رضي الله عنه: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عُمَانَ رضي الله عنه وَهُوَ مَخْضُورٌ فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ، وَنَزَلَ بِكَ مَا نَرَى، وَبُصِّلِي لَنَا إِمَامٌ فَنَتَنَزَّحُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ» ^(١) الْبُخَارِيُّ.

وَقَدْ بَوَّابُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله بَاباً يُفِيدُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ مَأْمُوماً فِي الْحَجِّ وَكَانَ أَمِيرَ الْحَجِّ الْحَجَّاجُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: «بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثاً عَنْ سَالِمٍ رضي الله عنه: «إِنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ عَامَ نَزْلِ بَابِنِ الرَّبِيرِ رضي الله عنه، سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السُّنَّةِ، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ تَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ؟» ^(٢) الْبُخَارِيُّ.

وَعَنْ نَافِعٍ رضي الله عنه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه: اعْتَزَلَ بِمَنْى فِي قِتَالِ ابْنِ الرَّبِيرِ وَالْحَجَّاجِ بِمَنْى فَصَلَّى مَعَ الْحَجَّاجِ ^(٣).

وَهَذَا الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله يَنْقُلُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «قَدْ ثَبَتَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ مِنْ بَقِيَّةِ الصُّحَابَةِ وَمَنْ مَعَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ إِجْمَاعاً فِعْلِيّاً، وَلَا يَتُّعَدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلِيّاً: عَلَى الصَّلَاةِ خَلْفَ الْجَائِرِينَ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَاءَ فِي تِلْكَ الْأَعْصَارِ كَانُوا أَيْمَةً الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، فَكَانَ النَّاسُ لَا يُؤْمِنُهُمْ إِلَّا أَمْرَاؤُهُمْ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ فِيهَا أَمِيرٌ، وَكَانَتْ الدَّوْلَةُ إِذْ ذَاكَ لِبَنِي أُمَيَّةٍ وَحَالُهُمْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧١/١). (٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٤/٢).

(٣) انظر: «الأم» للشافعي (١٨٥/١).

وَحَالَ أَمْرَانِهِمْ لَا يَخْفَى^(١).

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُوجَدَ مَنْدُوحَةٌ (أَي: أَيْمَةٌ عُدُولٌ فِي مَسَاجِدَ أُخَرَ)، وَلَا نَخْشَى مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ وَرَاءَهُ ضَرَرًا، وَلَا بَلَاءً، وَلَا عُقُوبَةً، فَهَذَا تَجِبُ الصَّلَاةُ وَرَاءَ الْعَدْلِ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ، وَأَقْوَالُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:
فَمِنْ السُّنَّةِ مَا يَلِي:

حَدِيثُ أَبِي سَهْلَةَ السَّائِبِ بْنِ خَلَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا، فَبَصَقَ فِي الْقِبْلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَغَ: «لَا يُصَلِّي لَكُمْ»، فَأَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّيَ لَهُمْ فَمَنْعُوهُ وَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «نَعَمْ»، وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكَ آذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ:

* عَزَلَ الرَّسُولُ ﷺ لَهُ، وَمَنْعَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ.

* مَنَعَ الصَّحَابَةَ لَهُ مِنْ إِمَامَتِهِمْ مَرَّةً أُخْرَى.

(١) «بَيْلُ الْأَوْطَارِ» (١٦٣/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٦/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨١)، وَابْنُ حِبَّانَ (٧٧/٣)، وَرِجَالُهُ يُقَاتُ خَلَا صَالِحَ ابْنِ خَيْثَانَ، وَقَبِيلُ: ابْنِ خَيْثَانَ، وَثَقَّةُ ابْنِ حِبَّانَ، وَالْمَجْلِيُّ، وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْطَيْلِيُّ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَالْحَدِيثُ فِي الْجُمُعَةِ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ، وَقَدْ صَحَّحَ ابْنُ الْقَطَّانِ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْتَشْهِدًا لَهُ بِحَدِيثِ أُخَرَ، وَكَذَا حَسَنَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٩٥/١).

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رحمته الله: لَا يُنْكَحُ أَهْلُ الْبِدْعِ، وَلَا يُنْكَحُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ؟ وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُمْ، وَلَا تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ^(١).

قَالَ الزُّهْرِيُّ رحمته الله: «لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ الْمُخَنَّثِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا»^(٢).

وُسئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله: عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَمَنْ يُرْبِي^(٣)، فَقَالَ: «لَا يُصَلَّى خَلْفَهُ»^(٤).

وُسئِلَ عَمَّنْ يَقُولُ: لَقِظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقًا، أَيْصَلَّى خَلْفَهُ؟

قَالَ: لَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، وَلَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِ^(٥).

وُسئِلَ عَنِ الَّذِي يَشْتُمُ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، أَيْصَلَّى خَلْفَهُ؟

قَالَ: «لَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، وَلَا كَرَامَةً»^(٦).

قَالَ صَاحِبُ «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «وَأَمَّا الْفَاسِقُ مِنْ جِهَةِ الْأَعْمَالِ؛

كَالزَّانِي، وَالَّذِي يَشْرَبُ مَا يُسْكِرُهُ، فَرُوي عَنْهُ: أَنَّهُ لَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا تُصَلِّ خَلْفَ فَاجِرٍ، وَلَا فَاسِقٍ»^(٧).

(١) انظر: «المُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى» رِوَايَةُ سُخْرُونَ، وَمَعَهَا مُقَدِّمَاتُ ابْنِ رُشْدٍ (١/٨٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/١٧١).

(٣) أَيُّ: يَفْعَلُ بِالزَّانِي، سَوَاءٌ كَانَ مُرَائِيًّا، أَوْ شَاهِدًا، أَوْ كَاتِبًا، أَوْ خَارِسًا، أَوْ مُسَاهِمًا؛ وَهَذَا كُلُّهُ - لِلْأَسَفِ - خَالَ كَثِيرٍ مِنْ أَتْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

(٤) انظر: مَسَائِلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رِوَايَةُ ابْنِ هَانِي (١/٥٩ - وما بعدها).

(٥) انظر الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١/٦٠). (٦) انظر الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١/٦٠).

(٧) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْقَرَجِ ابْنِ قُدَّامَةَ (٤/٣٥٨).

أَمَّا مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ خَلْفَ هَذَا الصَّنْفِ فَكَمَا يَلِي:
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: جَوَازُ إِمَامَةِ الْفَاسِقِ، وَأَصْحَابِ الْبِدْعِ غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ
بِإِطْلَاقٍ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ.
- قَوْلُ الْأَحْنَافِ:

فَقِي شَرْحِ «فَتْحِ الْقَدِيرِ»: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَدَى بِالْفَاسِقِ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ»
لِأَنَّ فِي غَيْرِهَا يَجِدُ إِمَامًا غَيْرَهُ... وَلَوْ صَلَّى خَلْفَ فَاسِقٍ، أَوْ مُبْتَدِعٍ آخَرَ
تَوَابَ الْجَمَاعَةِ، لَكِنْ لَا يَخْرُجُ ثَوَابُ الْمُصَلِّي خَلْفَ تَقِيٍّ... وَيُكْرَهُ الْاِقْتِدَاءُ
بِالْمَشْهُورِ بِأَكْلِ الرِّبَا، هَذَا فِي الْفَاسِقِ.

أَمَّا الْمُبْتَدِعُ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قِبَلَتِنَا، وَلَمْ يَغْلُ حَتَّى يُحْكَمَ بِكُفْرِهِ
تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ وَتُكْرَهُ، رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ
- رَحِمَهُمَا اللَّهُ -: أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ الْأَفْوَاءِ لَا تَجُوزُ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ
أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ وَإِنْ تَكَلَّمَ بِحَقٍّ^(١).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ النَّسْفِيُّ صَاحِبُ «كَتَرِ الدَّقَائِقِ»: «وَكُرِّهَ إِمَامَةُ
الْعَبْدِ، وَالْأَعْرَابِيِّ، وَالْفَاسِقِ، وَالْمُبْتَدِعِ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي شَرْحِهِ: «... فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُؤُلَاءِ التَّقَدُّمُ،
وَيُكْرَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمْ كِرَاهَةً تَنْزِيهِيَّةً؛ فَإِنْ أَمَكَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ غَيْرِهِمْ فَهُوَ
أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَلَا اقْتِدَاءَ أَوْلَى مِنَ الْاِنْفِرَادِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ كِرَاهَةِ
الْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ عِنْدَ وُجُودِ غَيْرِهِمْ، وَإِلَّا فَلَا كِرَاهَةَ كَمَا لَا يَحْفَى»^(٣).

(١) «شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَيْثَمِ (١/ ٣٥٠ - وَمَا بَعْدَهَا).

(٢) «كَتَرُ الدَّقَائِقِ مَعَ الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (١/ ٣٦٩).

(٣) «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (١/ ٣٧٠).

- قَوْلُ الشَّافِعِيِّ:

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ أَصْحَابُنَا: الصَّلَاةُ وَرَاءَ الْفُسَّاقِ صَحِيحَةٌ، لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً؛ لَكِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، وَكَذَا تُكْرَهُ وَرَاءَ الْمُبْتَدِعِ الَّذِي لَا يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ... فَإِنْ كُفِّرَ بِبِدْعَتِهِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ وَرَاءَ الْكُفَّارِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ، وَالْمُبْتَدِعِ فَإِنْ فَعَلَهَا صَحَّتْ»^(١)، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَعَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢)، وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صَلَّى خَلْفَ الْحَجَّاجِ مَعَ فِسْقِهِ»^(٣).

وَنَقَلَ نَصْرُ الْمُقْدِسِيِّ مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيِّ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ: «وَأُكْرَهُ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ، وَالْمُظْهِرِ لِلْبِدْعَةِ»^(٤).

وَسَيَأْتِي بَيَانُ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَتَخْرِيجُ فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ عَامٌّ فِي مَوْطِنٍ مَخْصُوصٍ فَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

الْقَوْلُ الثَّانِي: مَنْ رَدَّهَا بِإِطْلَاقٍ:

قَالَ الْمَالِكِيُّ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَرَاءَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ الْأَيْمَةِ بَاطِلَةٌ لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَأَوَّلًا بِفِسْقِهِ، فَإِنْ صَلَّى وَرَاءَهُ أَعَادَ إِنْ بَقِيَ وَقْتُهَا، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ اسْتَحَبَّ لَهُ الْقَضَاءُ.

(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٢٥٣/٤).

(٢) أخرجه الدارقطني (١٨٤) وغيره، وهو حديث واه لا يصح بسره! وانظره في: «إرواء الغليل» للألباني (٣٠٥/٢).

(٣) «المجموع شرح المهذب» للنووي (٢٥٣/٤).

(٤) «مختصر الحجج على تارك المحبة» للنضر المقدسي ص (٥٧٠).

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: «إِنْ كَانَ فِسْقُهُ مَقْطُوعاً بِهِ أَعَادَ الْمُصَلِّي الصَّلَاةَ وَرَأَاهُ أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ مَظْنُونًا اسْتَجَبَتْ لَهُ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَقْطُوعاً بِهِ فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُورٍ فِي تَأْوِيلِهِ، وَقَدْ رَأَى أَهْلُ الظَّاهِرِ أَنْ يُجِيزُوا إِمَامَةَ الْفَاسِقِ بِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ»، قَالُوا: فَلَمْ يَسْتَنْ مِنْ ذَلِكَ فَاسِقًا مِنْ غَيْرِ فَاسِقٍ، وَالِاخْتِجَاجُ بِالْعُمُومِ فِي غَيْرِ الْمَقْصُودِ ضَعِيفٌ»^(١).

وَقَالَ خَلِيلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيُطْلَقُ (الصَّلَاةُ) بِإِفْتِدَاءِ بِمَنْ بَانَ كَافِرًا وَفَاسِقًا بِجَارِحَةٍ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ: «قَالَ مَالِكٌ: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِمَامَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَلَا تُصَلِّ خَلْفَهُ، وَلَا يُصَلِّي خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ»^(٣).

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: «وَأَرَى فِي ذَلِكَ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ»^(٤)

الْقَوْلُ الثَّالِثُ:

رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قَالَ صَاحِبُ «الْمُعْنِيِّ»^(٥): التُّصُوصُ (عَنْ أَحْمَدَ) تَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي خَلْفَ الْفَاسِقِ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى.

(١) «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنِهَايَةُ الْمُفْتَصِّدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (١/١٧٤).

(٢) «مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ» ص (٤٠).

(٣) «الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى» وَمَعَهَا مُقَدِّمَاتُ ابْنِ رُشْدٍ (١/٨٣).

(٤) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقُ (١/٨٣).

(٥) «الْمُعْنِيُّ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» (٢/٢٥) بِإِخْتِصَارٍ.

وَفِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «مَسْأَلَةٌ: هَلْ تَصِيحُ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ وَالْأَقْلَفِ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ: وَالْفَاسِقُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

١ - فَاسِقٌ مِنْ جِهَةِ الْإِعْتِقَادِ (ثُمَّ ذَكَرَ كَلَاماً طَوِيلًا) ثُمَّ قَالَ:

٢ - فَاسِقٌ مِنْ جِهَةِ الْأَعْمَالِ، كَالزَّانِي وَالَّذِي يَشْرَبُ مَا يُسْكِرُ. فِيهَا رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ: الْأَوَّلَى: لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُصَلِّي خَلْفَ فَاجِرٍ، وَلَا فَاسِقٍ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ جَائِزَةٌ، مُسْتَدِلًّا بِحَدِيثٍ: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَفَعَلَ ابْنُ عُمَرَ فَقَدْ كَانَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَفَعَلَ الصَّحَابَةُ عِنْدَمَا كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ فَصَارَ هَذَا إِجْمَاعًا.

وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَثِقَتِهَا؟».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟

قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قِفَتْهَا، فَإِنْ أَذْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»^(١).

وَبَعْدَ هَذَا الْعَرَضِ السَّرِيعِ لِحُكْمِ إِمَامَةِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ فِي الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ (عِنْدَ وُجُودِ مُنْذُوْحَةٍ، وَلَا نَخْشَى ضَرَرًا): يَتَرَجَّحُ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٤٨/١).

(٢) انْظُرْ: «حُكْمُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ» لِأَحْمَدَ الْغَامِدي، فِيهِ رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أَجَادَ صَاحِبُهَا فِي عَرَضِ الْمَسْأَلَةِ وَأَدْلِيَّتِهَا فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

تَبَيَّنَ: وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَهَلْ تُعَادُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ أَمْ لَا؟
قَالَ بِالْإِعَادَةِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهِيَ رِوَايَةٌ لِأَحْمَدَ، وَفِي رِوَايَةٍ: مَنْ
أَعَادَهَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ^(١).

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُعَادُ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ هَذِهِ
الصَّلَوَاتِ خَلْفَ أَهْلِ الْبِدْعِ وَلَا يُعِيدُونَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمُهورُ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالتَّحْقِيقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ ضَمِنَ تَحْقِيقَهُ لِمَوْقِفِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ خَلْفَ أَهْلِ الْبِدْعِ: «قَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا الْجُمُعَةُ فَيَنْبَغِي
شُهُودُهَا، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يُصَلِّي مِنْهُمْ أَعَادَ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَعَادَهَا
فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَهَذَا يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى أَنَّهَا لَا تُعَادُ خَلْفَ فَاسِقٍ، وَلَا مُبْتَدِعٍ؛
لِأَنَّهَا صَلَاةُ أَمْرٍ بِهَا، فَلَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ»^(٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي الْمَسْأَلَةِ،
وَأَنَّهُمْ يَرَوْنَ إِقَامَةَ الْجُمُعَةِ، وَمَا فِي حُكْمِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ خَلْفَ أَهْلِ الْبِدْعِ:
«وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيُهَا وَلَا يُعِيدُهَا، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ
وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْأَيْمَةِ الْفُجَّارِ، وَلَا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ
الْحَجَّاجِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمْ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، وَكَانَ يَشْرَبُ
الْخَمْرَ حَتَّى أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ مَرَّةً الصُّبْحَ أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: أَرِيزُكُمْ؟ فَقَالَ ابْنُ
مَسْعُودٍ: مَا زِلْنَا مَعَكَ مُنْذُ الْيَوْمِ فِي زِيَادَةٍ، وَلِهَذَا رَفَعُوهُ إِلَى عُثْمَانَ...»^(٣).

(١) انْظُرْ: «طَلَفَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِأَبِي يَعْلَى (١/٢٤١)، وَشَرَحَ أَصُولَ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ
لِلْأَلْكَانِيِّ (١/١٦١).

(٢) «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (٣/٢٢).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣/٣٥٣).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الصَّلَاةُ إِلَّا خَلْفَهُ كَالْجُمُعَةِ، فَهُنَا لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ، وَإِعَادَتُهَا مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْبِدْعِ»^(١).

وَهَذَا ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاجِرِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُصَلِّيَهَا، وَلَا يُعِيدُهَا»^(٢)، وَهَذَا التَّحْقِيقُ إِنَّمَا هُوَ فِي حُكْمِ الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ خَالَتِ الصَّلَاةُ خَلْفَ الدُّعَاةِ مِنْ أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ: وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنِ الشَّخْصُ مِنْ آدَاءِ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ إِلَّا خَلْفَهُمْ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ ضَمَنَ نَقْلَهُ لِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ، قَالَ: «وَأَنَّ الْأَئِمَّةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهَا، فَقِيلَ: لَا تَصِحُّ، كَقَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُمَا، وَقِيلَ: بَلْ تَصِحُّ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُمَا، وَلَمْ يَتَنَازَعُوا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي تَوَلِّيَتُهُ»^(٣).

ثُمَّ ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ الْقَوْلُ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ، وَالْمُبْتَدِعِ الْمُعْلَنِ، مَعَ إِمْكَانِ آدَائِهَا خَلْفَ غَيْرِهِمَا، قَالَ: «وَلَكِنْ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْمُصَلِّي بِدْعَةٌ أَوْ فُجُورٌ، وَأَمَكَنَ الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ أَوْ فَاسِقٌ، مَعَ إِمْكَانِ الصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ: فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُصَحِّحُونَ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَدُ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣/٣٤٤).

(٢) «شَرْحُ الْعَيْلَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ (٤٢٠).

(٣) «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (١/١٢٩)، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» كِلَا مِمَّا لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣/٣٥١).

الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ^(١).

وَيَقُولُ أَيْضًا: «تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَسْتُوِرِ الْحَالِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْفِسْقُ»^(٢).

الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يُوجَدَ مَنُذُوْحَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاسِقِ، وَلَا نَحْشَى ضَرَرًا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَرَاءَهُ مَضْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَهِيَ عَزْلُ الْإِمَامِ الْفَاسِقِ، أَوْ الْمُتَبَدِّعِ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَحْرُمُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، وَتَأْتِي لِعَدَمِ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِعَقْدِنَا لِلصَّلَاةِ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، فَإِذَا صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ فَتَحْنُ أَثْمُونَ، لِأَنَّا نَتَسَبَّبُ فِي إِنْقَاءِ الْمُنْكَرِ الَّذِي سَبَّهَ بَقَاءَ الْإِمَامِ الْفَاسِقِ أَوْ الْمُتَبَدِّعِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٣) مُسْلِمٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «إِنَّ تَقْلِيدَ الْوَاحِدِ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الْإِمَامَةِ لَا يَجُوزُ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣/ ٢٨٠).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٣/ ٢٨٠ - ٢٨٦)، وَ (٤/ ٥٤٢)، وَ (٢٣/ ٣٤١ - ٣٥١)، وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ مِنْ كُتُبِهِ رحمته الله.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/ ٦٩).

مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ مَنْ كَانَ مُظْهِراً لِلْفُجُورِ، وَالْبِدْعِ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، وَنَهْيُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَقْلُ مَرَاتِبِ الْإِنْكَارِ هَجْرُهُ لِيَسْتَهَيَّ عَنْ فُجُورِهِ وَيُدْعَتْهُ.

وَلِهَذَا فَرَّقَ جُمْهُورُ الْأُئِمَّةِ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ فَإِنَّ الدَّاعِيَةَ إِذَا أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ اسْتَحَقَّ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ السَّائِكَةِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَسَرَّ الذَّنْبَ فَهَذَا لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ فِي الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ الْخَطِيئَةَ إِذَا خَفِيَ لَمْ تَضُرْ إِلَّا صَاحِبَهَا، وَلَكِنْ إِذَا أُعْلِنَتْ فَلَمْ تُنْكَرْ ضَرَّتْ الْعَامَّةَ^(١).

تَنْبِيْهُ: وَإِنْ مِمَّا يَجْدُرُ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ قَبْلَ إِنْهَاءِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ لَيْسَ مَقْصُوداً لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَسِيْلَةٌ لِتَحْقِيقِ مَطْلَبٍ شَرْعِيٍّ، وَهُوَ زَجْرُ الْفَاسِقِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَرَدُّعُهُ عَنْ فُسْيقِهِ، وَالرُّجُوعُ بِهِ إِلَى السُّنَّةِ وَالطَّاعَةِ، وَالْإِقْلَاعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ؛ فَإِنْ حُقِّقَ ذَلِكَ الْمَطْلَبُ الشَّرْعِيُّ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعاً؛ بَلْ قَدْ يُشْرَعُ التَّأْلِيْفُ لِلْعَاصِي أحياناً بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُ وَغَيْرِهَا إِنْ كَانَ فِيهِ تَحْقِيقُ ذَلِكَ الْمَطْلَبِ.

فَالتَّأْلِيْفُ وَالْهَجْرُ مَوْجِبَانِ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ الْمَطْلَبِ يَمْتَلِي الْفَقِيْهُ الْحَاضِرُ مَا يَرَى أَنَّهُ أَنْجَعُ وَأَجْدَى لِتَحْقِيقِ غَرَضِهِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ أَحْوَالِ الْفَاسِقِ، وَاجْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَنْهَجِ: «وَكَذَلِكَ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْفُجُورِ: مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ الْمَنْعَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ لَا يُنْهَى عَنْهَا لِطَوْلَانِ

(١) «الْمَسَائِلُ الْمَارُونِيَّة» لابن تيمية ص (٦٢).

صَلَاتِهِمْ فِي نَفْسِهَا؛ لَكِنْ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُنْكَرَ اسْتَحَقُّوا أَنْ يُهَجَّرُوا، وَأَنْ لَا يُقْلَمُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَرْكُ عِبَادَتِهِمْ، وَتَشْيِيعُ جَنَائِزِهِمْ، كُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الْهَجْرِ الْمَشْرُوعِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ.

وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عَلِمَ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ مِنْ قِلَّةِ الْبِدْعَةِ وَكَثَرَتِهَا، وَظُهُورِ السُّنَّةِ وَخَفَائِهَا، وَأَنَّ الْمَشْرُوعَ قَدْ يَكُونُ هُوَ التَّالِيَةُ تَارَةً وَالْهَجْرَانُ أُخْرَى، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَلَّفُ أَقْوَاماً مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَمِنْ هُوَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، وَمَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةَ، فَيُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ مَا لَا يُعْطِي غَيْرَهُمْ... وَكَانَ يَهْجُرُ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا هَجَرَ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خَلَفُوا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَعْوَةَ الْخَلْقِ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ بِأَقْوَمِ طَرِيقٍ؛ فَيَسْتَعْمِلُ الرُّغْبَةَ حَيْثُ تَكُونُ أَصْلَحُ، وَالرُّهْبَةَ حَيْثُ تَكُونُ أَصْلَحُ^(١).

وَيَقُولُ أَيْضاً ﷺ مُقَرَّراً هَذَا الْمَنْهَجَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ وَالتَّرَمُّهُ السَّلَفُ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ حُكْمِ تَقْدِيمِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ فِي الْإِمَامَةِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ.

«فَإِذَا أَمَكَنَّ الْإِنْسَانُ أَنْ لَا يُقَدَّمَ مُظْهِراً لِلْمُنْكَرِ فِي الْإِمَامَةِ وَجَبَ ذَلِكَ؛ لَكِنْ إِذَا وَلَّاهُ غَيْرُهُ وَلَمْ يُمْكِنَهُ صَرْفُهُ عَنِ الْإِمَامَةِ، أَوْ كَانَ هُوَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ صَرْفِهِ إِلَّا بِشَرٍّ أَعْظَمُ ضَرراً مِنْ ضَرَرِ مَا أَظْهَرَ مِنَ الْمُنْكَرِ، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْفَسَادِ الْقَلِيلِ بِالْفَسَادِ الْكَثِيرِ، وَلَا دَفْعُ أَحَفِّ الضَّرَرَيْنِ بِتَحْصِيلِ أَعْظَمِ الضَّرَرَيْنِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ الْمَقَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَمَطْلُوبُهَا تَرْجِيحُ خَيْرِ الْخَيْرَيْنِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ

(١) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» لابن تَيْمِيَّةَ (١/٦٣ - ٦٥).

يَجْتَمِعَا جَمِيعًا، وَدَفَعَ شَرُّ الشَّرِّينِ إِذَا لَمْ يَنْدَفِعَا جَمِيعًا، فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ مَنَعُ الْمَظْهَرِ لِلْبِدْعَةِ وَالْفُجُورِ إِلَّا بِضَرَرٍ زَائِدٍ عَلَى ضَرَرِ إِمَامِيهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ؛ بَلْ يُصَلِّي خَلْفَهُ مَا لَا يُمَكِّنُ فِعْلَهَا إِلَّا خَلْفَهُ كَالْجَمْعِ، وَالْأَعْيَادِ، وَالْجَمَاعَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ غَيْرُهُ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْحَجَّاجِ، الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيِّ وَغَيْرِهِمَا الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ تَقَوُّيَتِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَعْظَمُ إِفْسَادًا مِنَ الْاِقْتِدَاءِ فِيهِمَا بِإِمَامٍ فَاجِرٍ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ التَّخَلُّفُ عَنْهُمَا لَا يَدْفَعُ فُجُورَهُ فَيَتَّقَى تَرَكَ الْمَضْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِدُونِ دَفْعِ تِلْكَ الْمَفْسَلَةِ^(١).

* * *

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي الْحِكْمَةِ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ أَهْلِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكِبَايِرِ: هُوَ رَدُّعُهُمْ وَزَجْرُهُمْ لِيَنْتَهَوْا عَمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الْفُسْقِ وَالضَّلَالِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ كَالْأَجْرِيِّ^(٢)، وَصَرَّحَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٣)، وَالشَّاطِئِيُّ^(٤)، وَابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ^(٥)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

□ □ □

(١) «الْمَسَائِلُ الْمَارُونِيَّةُ» لابن تَيْمِيَّةَ ص (٦٣ - ٦٤).

(٢) انْظُرْ: «الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ ص (٩١).

(٣) انْظُرْ: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لابن تَيْمِيَّةَ (١/٦٣ - ٦٤).

(٤) انْظُرْ: «الْاِعْتِصَامُ» لِلشَّاطِئِيِّ (١/١٧٧).

(٥) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الظَّاهَوِيَّةِ» لابن أَبِي الْعِزِّ ص (٤٢٠).

الْحُكْمُ الرَّابِعُ عَشَرَ

إِنَّ الْكَبَائِرَ تُحْبِطُ أَجْرَ مَا يُقَابِلُهَا مِنْ حَسَنَاتِ الْعَاصِي
عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ بِالدَّنْبِ

فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا يُقْبَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا إِذَا
اسْتَوْفَى شَرْطَيْنِ:

١ - الْإِخْلَاصُ. ٢ - وَالْمُتَابَعَةُ.

أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ؛ وَلَا أَيُّ عَمَلٍ وَإِنْ كَانَ
صَالِحاً؛ لِأَنَّ تَحْقِيقَ الْإِيمَانِ شَرْطٌ فِي قَبُولِ الْعَمَلِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ
أَهْلِ الْعِلْمِ قَاطِبَةً.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ سَلَفاً وَخَلَفاً، يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنْ ذَكَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْفَعُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ ٥٣ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ
وِرَسُولِهِ. وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهِونَ
﴿٥٤﴾ [التوبة: ٥٣، ٥٤]: «أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ: وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يُتَقَبَّلُ
مِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْأَعْمَالُ إِنَّمَا تَصِحُّ بِالْإِيمَانِ»^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْأَعْمَالُ كُلُّهَا شَرْطٌ

(١) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢/ ٣٦٢).

(٢) قُلْتُ: «السَّعْدِيُّ» يَفْتَحُ السِّينَ الْمُشَدَّدَةَ؛ لَا يَكْسِرُهَا؛ خِلَافاً لِمَا نَسَمِعُهُ مِنْ أَفْوَاهِ =

قَبُولَهَا: الْإِيمَانُ، فَهَؤُلَاءِ لَا إِيمَانَ لَهُمْ، وَلَا عَمَلَ صَالِحٍ^(١).

وَبِهَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْكُفْرَ وَالشُّرْكَ عِبَادًا بِاللَّهِ مُحِبِّطٌ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ!

أَمَّا أَهْلُ الْمَعَاصِي لَا سِيَّمَا أَصْحَابُ الْكَبَائِرِ فَلَا تُحْبِطُ الْأَعْمَالُ كُلُّهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَعْضُ الْمَعَاصِي تُبْطِلُ بَعْضَ الطَّاعَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ، أَمَّا الْعَمَلُ كُلُّهُ فَلَا يُبْطِلُهُ إِلَّا الْكُفْرُ فَقَطْ؛ كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

وَهَذَا خِلَافُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ فَالْحَوَارِجُ وَالْمُعْتَرِلَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَبَائِرَ تُحْبِطُ الْحَسَنَاتِ، وَصَاحِبُهَا خَالِدٌ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «وَلَا يُحْبِطُ الْأَعْمَالُ غَيْرُ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَيَخْرُجَ مِنَ النَّارِ إِنْ دَخَلَهَا، وَلَوْ حَبِطَ عَمَلُهُ كُلُّهُ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ قَطْ، وَلِأَنَّ الْأَعْمَالُ إِنَّمَا يُحْبِطُهَا مَا يُنَافِيهَا، وَلَا يُنَافِي الْأَعْمَالُ مُطْلَقًا إِلَّا الْكُفْرُ، وَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ أَصُولِ السُّنَّةِ»^(٢).

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْاِخْتِلَافَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْمَعْمُرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»^(٣)، فَقَالَ: «وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَنُتَوَلَّوْا الْحَدِيثَ

= بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ! لِأَنَّ النُّسْبَةَ هُنَا إِلَى سَعْدٍ لَا سَعْدٍ! وَقَدْ سَأَلْتُ شَيْخَنَا الْفَقِيهَ الْمُعَمَّرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَسَّامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ صَبْطِ اسْمِ شَيْخِهِ السَّعْدِيِّ، فَقَالَ: نَحْوُ مَا ذَكَرْتُ، وَكَذَا سَأَلْتُ شَيْخَنَا الرَّخْلَةَ الْبَحَاثَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُتَمِيمِينَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عَنْ ذَلِكَ فَأَقَادَنِي صِحَّةُ مَا ذَكَرْتُهُ أَيْضًا، وَقَالَ: أَمَّا الْكُسْرُ فَبِهِيْ لِهَجَّةٍ دَارِجَةٍ فِي بِلَادِ الْقَصِيمِ، لَا غَيْرَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) «تَفْسِيرُ السَّعْدِيِّ» (١١٨/٣).

(٢) «الضَّارِمُ الْمَسْئُولُ» لابن تَيْمِيَّةٍ ص (٥٥). (٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١/٢).

فَافْتَرَقُوا فِي تَأْوِيلِهِ فِرْقًا: فَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَ سَبَبَ التَّرْكِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَ الْحَبْطِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَ الْعَمَلِ، فَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنْ تَرْكِهَا جَاحِدًا لَوْجُوبِهَا، أَوْ مُعْتَرِفًا لَكِنْ مُسْتَحْفًا مُسْتَهْزَأًا بِمَنْ أَقَامَهَا، وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنْ تَرْكِهَا مُتَكَايِلًا لَكِنْ خَرَجَ الْوَعِيدُ مَخْرَجَ الرَّجْرِ الشَّدِيدِ وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُرَادٍ كَقَوْلِهِ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١).

وَقِيلَ: هُوَ مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ؛ كَأَنَّ الْمَعْنَى فَقَدْ أَشْبَهَ مَنْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ كَأَنَّ أَنْ يُحْبَطَ عَمَلُهُ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْحَبْطِ نَقْصَانُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي تُرْفَعُ فِيهِ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْحَبْطِ الْإِبْطَالُ، أَيْ يَبْطُلُ انْتِصَاعُهُ بِعَمَلِهِ وَقَتٍ مَا، ثُمَّ يَنْتَفِعُ بِهِ^(٢).

فَإِذَا عَلِمْنَا هَذَا الْاِخْتِلَافَ؛ بِحُسْنِ بَيِّنَةٍ أَنْ نَقِفَ مَعَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَوْجِيهِ مَسَالِكِ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ فِيمَا نَحْنُ بِصَدِّهِ.

وَمِنْ تِلْكَ الْأَدِلَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَسْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله: «أَيُّ: حَلَزَ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ، أَوْ خَشِيَةَ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ، أَوْ كَرَاهَةً أَنْ تُحْبَطَ، أَوْ مَنَعَ أَنْ تُحْبَطَ، هَذَا تَقْدِيرُ الْبَصْرِيِّينَ، وَتَقْدِيرُ الْكُوفِيِّينَ لِئَلَّا تَحْبَطَ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الشَّحَارِيُّ (٣٠/١٠)، وَمُسْلِمٌ (٧٦/١).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٢/٢).

(٣) «الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ص (٥٤).

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله: «أَيُّ: إِنَّمَا يَنْهَأَكُمْ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَهُ خَشْيَةً أَنْ يَغْضَبَ، فَيَغْضَبُ اللَّهُ تَعَالَى لِغَضَبِهِ فَيَحْبِطُ عَمَلَ مَنْ أَغْضَبَهُ»^(١).

وَكُنَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: أَيُّ لَا تُبْطِلُوا حَسَنَاتِكُمْ بِالْمَعَاصِي، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: بِالْكَبَائِرِ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ: بِالرِّيَاءِ وَالسُّنْعَةِ، وَقَالَ مُقَاتِلٌ: بِالْمَنْ^(٢).

وَمِنَ السَّلَفِ مَنْ فَسَّرَ الْإِبْطَالَ: بِالرَّدَّةِ^(٣)، وَهَذَا لَا يَغْنِي خَضَرَ الْإِبْطَالِ فِيهَا، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ حَيْثُ قَالَ: «وَتَفْسِيرُ الْإِبْطَالِ هَا هُنَا بِالرَّدَّةِ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ الْمُبْطَلَاتِ؛ لَا لِأَنَّ الْمُبْطَلَ يَنْحَصِرُ فِيهَا»^(٤).

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ بَعْدَ أَنْ سَاقَ أَقْوَالَ الْمُفَسِّرِينَ فِي الْآيَةِ: «وَالظَّاهِرُ التَّهْيِ عَنْ كُلِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُوصِلُ إِلَى بُطْلَانِ الْأَعْمَالِ كَاتِبًا مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ تَحْصِيصٍ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ»^(٥).

خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ:

لَقَدْ ذَكَرْنَا الْآيَةَ، وَأَقْوَالَ السَّلَفِ عَلَى بُطْلَانِ بَعْضِ الْحَسَنَاتِ بِالْمَعَاصِي!

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٤/٢٠٧).

(٢) انْقُرَظَا: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١/٦٣٩)، وَفَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوْكَانِيِّ (٥/٤١).

(٣) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٤/١٨١).

(٤) مَذَارِجُ السَّالِكِينَ لِابْنِ الْقَيْمِ (١/٢٧٨). (٥) فَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوْكَانِيِّ (٥/٤١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فَمَا ذُكِرَ عَنِ الْحَسَنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعَاصِيَ وَالْكَبَائِرَ تُخْبِطُ الْأَعْمَالَ»^(١).

وَمِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُطْلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: «فَهَذَانِ سَبَبَانِ عَرَضَا بَعْدَ لِلصَّدَقَةِ فَأَبْطَلَاهَا؛ شَبَّةٌ سُبْحَانَهُ يُطْلَانَهَا - بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - بِحَالِ الْمُتَصَدِّقِ رِيَاءً فِي بُطْلَانِ صَدَقَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «فَأُخْبِرَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَبْطُلُ بِمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ الْمَنِّ وَالْأَذَى، فَمَا بَقِيَ ثَوَابُ الصَّدَقَةِ بِخَطِيئَةِ الْمَنِّ وَالْأَذَى»^(٣).

وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ دَلَّتْ عَلَى بُطْلَانِ بَعْضِ الْحَسَنَاتِ بِبَعْضِ الذُّنُوبِ مِثْلُ حَدِيثِ: «إِنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ قَدْ عَفَرْتُ لِفُلَانٍ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»^(٤).

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً أَقْوَالُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها لِأُمِّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: «أَبْلِغِي زَيْدًا أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»^(٥).

وَقَدْ دَعَبَ إِلَى تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّحْقِيقِ: مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حِينَ يَقُولُ: «وَإِذَا كَانَتِ السَّيِّئَاتُ لَا تُخْبِطُ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٠/٦٣٩).

(٢) «مَنَْارُجُ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (١/٢٧٨).

(٣) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١/٣١٨). (٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢١).

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارُقُطْنِيُّ (٣/٥٢).

جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ؛ فَهَلْ تُحِبُّ بِقَدَرِهَا؟ وَهَلْ يُحِبُّ بَعْضُ الْحَسَنَاتِ بِذَنْبِ دُونَ الْكُفْرِ فِيهِ؟

قَوْلَانِ لِلْمُتَسَيِّئِينَ لِلشَّيْءِ:

مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُثَبِّتُهُ، فَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التَّصَوُّصُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ السَّيِّئَةَ تُبْطِلُ الصَّدَقَةَ، وَضَرَبَ مَثَلَهُ بِالْمُرَائِي، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «أَبْلَغِي زَيْدًا أَنَّ جِهَادَهُ بَطْلٌ»^(١).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «الْكَبِيرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تُحِبُّ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ، وَلَكِنْ قَدْ تُحِبُّ مَا يُقَابِلُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الشَّيْءِ»^(٢).

وَهَذَا ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْقُلُ لَنَا أَيْضًا الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِذَا اسْتَقَرَّتْ قَاعِدَةُ الشَّرِيعَةِ: إِنَّ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا يُحِبُّ الْحَسَنَاتِ بِالْإِجْمَاعِ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّهَا بِالنَّصِّ جَازٍ أَنْ تُحِبُّ سَيِّئَةُ الْمُعَاوَذَةِ حَسَنَةَ التَّوْبَةِ...»^(٣).

فَقَبَّتْ بِهَذَا بُظْلَانِ بَعْضِ الْحَسَنَاتِ بِبَعْضِ الْكِبَائِرِ وَالْمَعَاصِي، عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التَّصَوُّصُ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْحُبُّوَاطَ لَيْسَ كُلِّيًّا، كَحُبُّوَاطِ الْأَعْمَالِ كُلِّهَا بِالْكَفْرِ؛ بَلْ تُحِبُّ كُلُّ مَعْصِيَةٍ مَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ، وَكُلَّمَا زَادَتْ الْمَعَاصِي زَادَ حُبُّوَاطُ الْحَسَنَاتِ الْمُقَابِلِ لَهَا؛ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْكِبَائِرَ مَهْمَا بَلَغَتْ فَإِنَّهَا لَا يُمَكِّنُ أَنَّ تُحِبُّ سَائِرَ أَعْمَالٍ صَاحِبِهَا إِذَا كَانَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ أَضْلَ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ إِنَّمَا يُبْطِلُهُ مَا يُضَادُّهُ مِنَ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ.

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٦٣٨/١٠).

(٢) «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مَوْجِبٍ الْحَبْلِيِّ (١٢٤/١).

(٣) «مَنْذَرُجُ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (٢٧٨/١).

وَلِهَذَا كَانَ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْمُسْلِمَ مَهْمَا ارْتَكَبَ مِنَ الْمَعَاصِي فَإِنَّ مَالَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَى الْجَنَّةِ، مَا دَامَ مَعَهُ أَصْلُ الْإِيمَانِ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ، كَحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟! قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟! قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ» ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: فِي الرَّابِعَةِ: «عَلَى رُغْمِ أَنِّي أَبِي ذَرٍّ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

* الْفَرْقُ بَيْنَ عَدَمِ قَبُولِ الْعَمَلِ، وَبَيْنَ بُطْلَانِهِ^(٢):

هُنَا لَا بُدَّ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ عَدَمِ قَبُولِ الْعَمَلِ وَبَيْنَ بُطْلَانِهِ بِسَبَبِ الْبِدْعَةِ، أَوْ الْمَعْصِيَةِ: فَرُدُّهُ نَوْعٌ، وَبُطْلَانُهُ بِالْبِدْعَةِ أَوْ الْمَعْصِيَةِ نَوْعٌ آخَرُ. فَالْعَمَلُ الْمَرْدُودُ لَيْسَ لَهُ ثَوَابٌ أَصْلًا.

وَأَمَّا الْعَمَلُ الْبَاطِلُ بِالْبِدْعَةِ، أَوْ الْمَعْصِيَةِ، فَلَهُ ثَوَابٌ لِكَيْتَهُ بَطَلَ بِالْبِدْعَةِ، أَوْ الْمَعْصِيَةِ، فَبُطْلَانُهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُقُوبَةِ لِصَاحِبِهِ، وَيُظْهِرُ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّوَاعِينَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْجَزَاءِ الْآخَرِيِّ، فَإِنَّ الْعَمَلَ الْبَاطِلَ بِمَعْصِيَةٍ يَذْفَعُ عَنْ صَاحِبِهِ عُقُوبَةَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ إِذَا كَانَتْ مُسَاوِيَةً لِلْحَسَنَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ عَلَى عَبْدٍ عُقُوبَتَيْنِ فِي مَعْصِيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْعَمَلِ الْمَرْدُودِ فَإِنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ فِي رَدِّ عُقُوبَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ثَوَابٌ أَصْلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨/١٠)، وَمُسْلِمٌ (٩٤)، وَ(١٥٤).

(٢) انْظُرْ: «مَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ» لِلرُّخْلِيِّ (١/٣٠٦-٣٠٧).

وَمِنْ خِلَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنفَاءً كَانَ مِنَ الْبَيَانِ وَالتَّبَيُّانِ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ مَا هُوَ مُكْفَّرٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَمَا هُوَ غَيْرُ مُكْفَّرٍ.

لَا شَكَّ أَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُضَادَّةً لِلْإِيمَانِ، أَوْ غَيْرَ مُضَادَّةٍ، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُضَادَّةٍ لِلْإِيمَانِ كَالزُّنَا، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالسَّرِقَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَعَاصِي فَهِيَ قَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهَا فِي الْحُكْمِ السَّابِقِ، وَأَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ شَيْئًا مِنْهَا فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ بِهَا وَذَلِكَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مُضَادَّةً لِلْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَهَا يُكْفَرُ بِهَا كُفْرًا أَكْبَرَ؛ لِأَنَّهَا تَتَنَافَى مَعَ أَصْلِ الْإِيمَانِ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: «وَأَمَّا كُفْرُ الْعَمَلِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُضَادُّ الْإِيمَانِ، وَإِلَى مَا لَا يُضَادُّهُ، فَالسُّجُودُ لِلصَّنَمِ، وَالاسْتِهَانَةُ بِالْمُضْحَفِ، وَقَتْلُ النَّبِيِّ وَسَبُّهُ، يُضَادُّ الْإِيمَانِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ فَهُوَ مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ قَطْعًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفِي عَنْهُ اسْمُ الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أُظْلِقَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، فَالْحَاكِمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ كَافِرٌ، وَتَارِكُ الصَّلَاةِ كَافِرٌ بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ هُوَ كُفْرُ عَمَلٍ لَا كُفْرُ اعْتِقَادٍ...»^(١). أَيْ: أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا كُفْرٌ يُخْرِجُ مِنَ الْإِمْلَةِ؛ وَإِنْ كَانَ هَذَا مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ فَتَآمَلْ.

وَقَالَ الشَّيْخُ حَافِظُ الْحَكَمِيِّ رحمته الله: «إِذَا قِيلَ لَنَا: هَلِ السُّجُودُ لِلصَّنَمِ، وَالاسْتِهَانَةُ بِالْكِتَابِ، وَسَبُّ الرُّسُولِ ﷺ، وَالْهَزْلُ بِالذِّنِّ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ، فَلَمْ كَانَ مُخْرَجًا مِنَ الدِّينِ، وَقَدْ عَرَفْتُمْ الْكُفْرَ الْأَصْغَرَ بِالْعَمَلِيِّ؟

(١) «الصَّلَاةُ وَحُكْمُ تَارِكِهَا» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (٣٦).

ثُمَّ قَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ وَمَا شَاكَلَهَا لَيْسَتْ هِيَ مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهَا وَاقِعَةً بِعَمَلِ الْجَوَارِحِ فِيمَا يَظْهَرُ لِلنَّاسِ؛ وَلَكِنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا مَعَ ذَهَابِ عَمَلِ الْقَلْبِ مَعَ نِيَّتِهِ، وَإِخْلَاصِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَانْقِيَادِهِ لَا يَبْقَى مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ عَمَلِيَّةً فِي الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِلْكَفْرِ الْاِعْتِقَادِيِّ وَلَا بُدَّ، وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ لِقَعَةٍ إِلَّا مِنْ مُنَافِقٍ مَارِقٍ، أَوْ مُعَانِدٍ مَارِدٍ»^(١).

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمُحَرَّمَاتِ إِذَا كَانَتْ مُنَافِيَةً لِلْإِيمَانِ تَكُونُ مُكْفَرَةً كُفْرًا أَكْبَرَ يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ إِلَّا أَنَّهَا مُسْتَنَاءَةٌ مِنْ قَاعِدَةِ عَدَمِ التَّكْفِيرِ بِالذُّنُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ^(٢).



(١) ٢٠٠٠ سؤَالِ وَجَوَابٍ فِي الْقَائِدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْحَكِيمِيِّ ص (٩٩).

(٢) انظر: «مَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرُّحَيْلِيِّ (١/ ١٨٣ - ١٨٤).

الحُكْمُ الْخَامِسُ عَشَرَ

لَا يَجُوزُ مُنَاكَحَةُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ فِي الْجُمْلَةِ

لَا شَكَّ أَنَّ مُنَاكَحَةَ أَهْلِ الْفُسْقِ لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْكِبَائِرِ مِنْهُمْ مَنُوبٌ عَنْهَا فِي الْجُمْلَةِ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مَقَابِدَ عَظِيمَةٍ وَخِيَمَةٍ، وَهَذَا كُلُّهُ يَخْتَلِفُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَسْأَلَةِ الْكِفَاءَةِ فِي الزَّوْاجِ، كَمَا سَيَأْتِي بَسْطُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

نَعَمْ؛ هُنَالِكَ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ مَنْ لَا يَقْصُرُ فِي الْمُبَادَرَةِ إِلَى تَرْوِيجِ مُوَلِّيَّتِهِ، وَلَكِنَّهُ يَقْصُرُ فِي اخْتِيَارِ الزَّوْجِ الْمُنَاسِبِ، فَتَرَاهُ لَا يَخْتَارُ لَهَا الْكُفْرَ الَّذِي يَرْضَى دِينَهُ وَخُلُقَهُ، إِنَّمَا قِلَّةَ اهْتِمَامٍ بِأَمْرِ مُوَلِّيَّتِهِ، وَإِنَّمَا رَغْبَةً مِنَ التَّخَلُّصِ مِنْ تَبِعَتِهَا وَبَقَائِهَا عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا ظَمْعًا فِي الْمَالِ الَّذِي سَيَأْتِيهِ إِذَا زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِي، وَإِنَّمَا رَغْبَةً فِي الْوَجَاهَةِ، وَالْمَنْصِبِ، وَالشُّمْعَةِ إِذَا تَقَدَّمَ لَهَا مَنْ هُوَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا رَغْبَةً فِي زَوْجٍ ذِي شَهَادَةٍ، أَوْ حُسْنِ هِنْدَامٍ، أَوْ حَسَبٍ رَفِيعٍ، أَوْ تَرْفٍ وَاسِعٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْيَارَاتِ.

أَمَّا الدِّينُ الْقَوِيمُ، وَالْخُلُقُ الْكَرِيمُ فَلَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ، وَلَا يَدُورُ بِخَيَالِهِ، وَلِهَذَا رُبَّمَا زَوَّجَهَا بِتَارِكٍ لِلصَّلَاةِ، أَوْ بِسَيِّئِ الْأَخْلَاقِ، أَوْ بِمُذْمَنٍ مُخَلَّاتٍ

وَقَبْلَ الشَّرُوعِ فِي تَحْقِيقِ مَسْأَلَتِنَا: كَانَ لَنَا أَنْ نَقِفَ مَعَ أَنْوَاعِ عُقُودِ الْأَنْكَاحَةِ، كَيْ نَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ مَتَرَجِ الْخِلَافِ فِي أَصْلِ التَّكَاحِ وَأَقْسَامِهِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ النَّاسِجِ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى كَانَتْ أَقْسَامُ الْأَنْكِحَةِ خَمْسَةً:

الأول: مُنَاقَحَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ (الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)، وَهَذَا جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

الثاني: مُنَاقَحَةُ الْمُشْرِكِينَ كَمَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَالْأَحْجَارَ، وَالشُّجَرَ، وَالْحَيَوَانَاتِ؛ وَهَذَا لَا يَجُوزُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

أَمَّا تَحْرِيمُ تَزْوِيجِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ بِالْمَرْأَةِ الْكَافِرَةِ الْمُشْرِكَةِ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةً مُؤْمِنَةً حَتَّى مِنْ مُشْرِكَةٍ وَكَلَّوْا أَعْيَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصَمِ الْكَافِرِ﴾ [المتحنة: ١٠] فَهَاتَانِ الْآيَتَانِ قَدْ دَلَّتَا عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ عَامَّةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا اسْتَثْنَى اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِ تَحْرِيمِ الْآيَةِ الْأُولَى: «هَذَا تَحْرِيمٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَزَوَّجُوا الْمُشْرِكَاتِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ عُمُومًا مُرَادًا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مُشْرِكَةٍ مِنْ كِتَابِيَّةٍ وَوَتَنِيَّةٍ فَقَدْ خَصَّ مِنْ ذَلِكَ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ لِجَوْرِهِنَّ مَحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ﴾ [المائدة: ٥]»^(١).

وَقَدْ نَقَلَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ الْكِتَابِيَّاتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ:

(١) «تفسير ابن كثير» (١/٢٥٧).

يَقُولُ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَسَائِرُ الْكُفَّارِ غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ كَمَنْ عَبْدَ مَا اسْتَحْسَنَ مِنَ الْأَصْنَامِ، وَالْأَخْجَارِ، وَالشَّجَرِ، وَالْحَيَوَانِ؛ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ نِسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ»^(١).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي ضَمَنِ حَدِيثِهِ عَنِ الْقَدْرِيِّ، وَأَحْكَامِهِمْ: «وَأَمَّا الْمُشْرِكُونَ فَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ وَطَعَامِهِمْ»^(٢).

الثَّالِثُ: مُنَاقَحَةُ الْمَحْكُومِ بِكُفْرِهِمْ وَارْتِدَادِهِمْ؛ كَالْجَهَنَّمِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَغُلَاةِ الصُّوفِيَّةِ، وَطَوَائِفِ الْبَاطِنِيَّةِ؛ كَالنَّصِيرِيَّةِ، وَالذُّرُوزِ، وَغُلَاةِ الْعِلْمَانِيَّةِ، وَالْحَدَّاثَةِ... وَهَلُمَّ جَرَاءَ مَنْ حُكِمَ بِكُفْرِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ نِكَاحُهُمْ بِحَالٍ، كُلُّ هَذَا تَحْتَ عُمُومِ الْأَدْلَةِ السَّابِقَةِ الْقَاطِعَةِ بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ عُمُومِ الْمُشْرِكِينَ.

فَقَدْ رَوَى ابْنُ بَطَّةَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الرَّافِضَةُ لَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ رِدَّةٍ»^(٣).

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُعْتَرِزَةِ، وَالنِّكَاحِ مِنْهُمْ، وَتَرْوِجِهِمْ فَقَالَ: «لَا، وَلَا كَرَامَةً هُمْ كُفَّارٌ»^(٤).

وَنَقَلَ الْبَغْدَادِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِهِ: «الْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ» أَقْوَالَ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ

(١) «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (٥٤٨/٩).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٨/١٠٠).

(٣) «الْإِبَانَةُ الصُّغْرَى» لِابْنِ بَطَّةَ ص (١٦١).

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (٧/١٤١).

مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْفِرَقِ:

فَذَكَرَ: الْعَلَاءَ مِنَ الرَّافِضَةِ السَّبْيِيَّةِ، وَالْبَيَانِيَّةِ، وَالْمُنِيرِيَّةِ، وَالْمَنْصُورِيَّةِ،
وَالجَنَاحِيَّةِ، وَالْخَطَّابِيَّةِ، وَالْحُلُولِيَّةِ، وَالْبَاطِنِيَّةِ، وَالْيَزِيدِيَّةِ مِنَ الْخَوَارِجِ،
وَالْمَيْمُونِيَّةِ مِنْهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ حُكِمَ مِنْهُ الطَّوَائِفُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا حُكْمَ الْمُرْتَدِّينَ عَنِ
الدِّينِ، وَلَا يَحِلُّ ذُبَابُهُمْ، وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ مِنْهُمْ»^(١).

وَيَقُولُ الْغَزَالِيُّ فِي سِيَاقِ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْبَاطِنِيَّةِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ مَذْهَبَهُمْ مُفْصَلًا
فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ الْبَاطِنِيَّةِ»: «وَأَمَّا أَبْضَاعُ (مُنَآكِحَةُ) نِسَائِهِمْ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ،
فَكَمَا لَا يَحِلُّ نِكَاحُ مُرْتَدَّةٍ، لَا يَحِلُّ نِكَاحُ بَاطِنِيَّةٍ مُعْتَقِلَةٍ لِمَا حَكَمْنَا بِالتَّكْفِيرِ
بِسَبِّهِ، مِنَ الْمَقَالَاتِ الشَّيْعَةِ الَّتِي فَضَّلْنَاهَا، وَلَوْ كَانَتْ مُتَدَيِّنَةً ثُمَّ تَلَفَّقَتْ
مَذْهَبَهُمْ أَنْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْحَالِ قَبْلَ الْمَيْسِرِ، وَيُوقَفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
بَعْدَ الْمَيْسِرِ...»^(٢).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ غَلَاةِ الرَّافِضَةِ،
وَبَعْضِ الطَّوَائِفِ الْعَالِيَةِ فِي عِلِّيٍّ عليه السلام مِنَ التَّصَوُّفِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ: «فَإِنْ جَمِيعُ
مَوْلَاءِ الْكُفَّارِ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ عَنْ أَحَدِهِمْ ذَلِكَ كَانَ
مِنَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ هُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ كَانَ
أَشَدَّ مِنَ الْكَافِرِينَ كُفْرًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَى بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا بِجَزِيَّةٍ وَلَا ذِمَّةٍ،
وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ نِسَائِهِمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذُبَابُهُمْ لِأَنَّهُمْ مُرْتَدُونَ مِنْ شَرِّ
الْمُرْتَدِّينَ»^(٣).

(٢) ص (١٥٧).

(١) ص (٣٥٧).

(٣) (مَجْمُوعُ الْقَوَايِ) لابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٤٧٤، ٤٧٥).

وَيَقُولُ عَنِ النَّصِيرِيَّةِ أَيْضاً: «وَقَدْ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا تَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْكَحَ الرَّجُلُ مَوْلَانَهُ مِنْهُمْ، وَلَا يَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ امْرَأَةٌ، وَلَا تُبَاحُ ذَبَائِحُهُمْ»^(١).

وَأَمَّا تَحْرِيمُ إِنْكَاحِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ لِرَجُلٍ مُشْرِكٍ؛ فَالْحُجَّةُ فِيهِ صَرِيحُ الْكِتَابِ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

قَالَ تَعَالَى: «وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا» [البقرة: ٢٢١]، وَقَالَ: «فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْحُمُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلٍّ لَمَنَ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَمَنَ» [الممتحنة: ١٠].

فَقَدْ صَرَّحَتِ الْآيَتَانِ بِتَحْرِيمِ تَزْوِيجِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ لِلْكَافِرِ، وَالْمُشْرِكِ مُظْلَقاً سِوَاهُ أَكَانَ كِتَابِيّاً، أَمْ وَثَنِيّاً لَا كِتَابَ لَهُ. وَعَلَى ذَلِكَ اتَّعَقَدَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، كَمَا نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِهِ: «وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُشْرِكَ لَا يَطَأُ مُؤْمِنَةً بِوَجْهِهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَضَاظَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ»^(٢).

وَكَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَزْوِيجِ الْقَدْرِيِّ فَقَرَأَ: «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١]^(٣).

وَعَنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الْقَدَرِ أَيْكَفَ عَنْ كَلَامِهِمْ، أَوْ خُصُومَتِهِمْ أَفْضَلُ؟

(١) «مَجْمُوعُ الْقَوَايِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٥٤/٣٥).

(٢) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٧٢/٣).

(٣) «السُّنَّةُ» لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ ص (٨٨)، وَ«الْإِبَانَةُ الشَّعْرَى» لِابْنِ بَطَّةَ ص (١٥١).

قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَانَ عَارِفًا بِمَا هُوَ عَلَيْهِ...» قَالَ: وَلَا أَرَى أَنْ يُنَاقَحُوا^(١).

وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ: «نَسِيبٌ (قَرَابَةٌ) لِي قَدَرِي أَرْوُجُهُ؟» قَالَ: لَا، وَلَا كَرَامَةٌ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ شَرٌّ مِنْ أَصْحَابِ جَهَنَّمَ يَدُورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ: أَرَى وَاللَّهِ إِلَّا يُنَاقَحُوا، وَلَا يُوَارِثُوا»^(٣).

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ وَقَفَ (أَي: تَوَقَّفَ عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ) فَهُوَ شَرٌّ مِنْ مَنْ قَالَ: مَخْلُوقٌ. لَا يُصَلِّي خَلْفَهُمْ، وَلَا يُنَاقِحُونَ...»^(٤).

وَيَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْكِحَ مُؤَلَّتَهُ رَافِضِيًّا، وَلَا مَنْ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ، وَمَنْ رَوَّجُوهُ عَلَى أَنَّهُ سُتِّي فَصَلَّى الْخَمْسَ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ رَافِضِيٌّ، أَوْ عَادَ إِلَى الرُّفُضِ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ؛ فَإِنَّهُمْ يَفْسُخُونَ النِّكَاحَ»^(٥).

الرَّابِعُ: مُنَاقَحَةُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَالْبِدْعِ غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ.

وَكَمَا أَسْلَفْنَا أَنَّ مَنَعَ حُكْمِ مُنَاقَحَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً فِي أَصْلِ

(١) «الْإِبَانَةُ الصُّغْرَى» لِابْنِ بَطَّة ص (١٥٠).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْإِسْكَنْدَرِيِّ (٢/٧٣٥).

(٣) انْظُرْ: «السُّنَّةُ» لِأَحْمَدَ، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (١/١٥٧).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْإِسْكَنْدَرِيِّ (٢/٣٢٥).

(٥) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٢/٦١).

الْعَقْدِ! بَلْ لَهَا تَعَلُّقٌ بِمَسَائِلَ أُخَرَ، مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْكَفَاءَةِ، وَالْمَصَالِحِ... إلخ.
فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَنْتُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ، وَدِينَهُ فَرُوجُهُ،
إِلَّا تَفْعَلُوا نَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ، وَفَسَادَ عَرِيضٍ»^(١) ابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُلا عَلِيُّ الْقَارِي فِي «مَرْقَاةِ الْمَفَاتِيحِ» عِنْدَ شَرْحِهِ لِهَذَا
الْحَدِيثِ: «أَيُّ: طَلَبَ مِنْكُمْ أَنْ تُزَوِّجُوا امْرَأَةً مِنْ أَوْلَادِكُمْ، وَأَقَارِبِكُمْ (مَنْ
تَرْضَوْنَ): أَيُّ: تَسْتَحْسِنُونَ (دِينَهُ): أَيُّ دِينَانْتُمْ (وَحُلُقَهُ): أَيُّ: مُعَاشِرَتُهُ
(فَرُوجُهُ): أَيُّ: إِيَّاهَا (إِلَّا تَفْعَلُوا): أَيُّ: لَا تُزَوِّجُوهُ (تَكُنْ): أَيُّ: تَقَعُ (فِتْنَةً
فِي الْأَرْضِ وَفَسَادَ عَرِيضٍ): أَيُّ: ذُو عَرَضٍ أَيُّ كَثِيرٍ، لِأَنَّكُمْ إِنْ لَمْ تُزَوِّجُوها
إِلَّا مِنْ ذِي مَالٍ، أَوْ جَاءَ رُبَّمَا يَبْقَى أَكْثَرُ نِسَائِكُمْ بِلَا أَزْوَاجٍ، وَأَكْثَرُ رِجَالِكُمْ
بِلَا نِسَاءٍ، فَيَكْثُرُ الْاِفْتِتَانُ بِالزُّنَا، وَرُبَّمَا يَلْحَقُ الْأَوْلِيَاءَ عَارٌ فَتَهْتِكُ الْفِشَنُ
وَالْفَسَادُ، وَيَتَرْتَبُ عَلَيْهِ قَطْعُ النَّسَبِ وَقِلَّةُ الصَّلَاحِ وَالْعِفَّةِ.

قَالَ الطَّبْطَبِيُّ رحمته الله: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَا يُرَاعَى فِي
الْكَفَاءَةِ إِلَّا الدِّينُ وَحَدَهُ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يُرَاعَى أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الدِّينُ،
وَالْحُرِّيَّةُ، وَالنَّسَبُ، وَالصَّنْعَةُ، فَلَا تُزَوِّجُ الْمُسْلِمَةُ مِنْ كَافِرٍ، وَلَا الصَّالِحَةُ مِنْ
فَاسِقٍ، وَلَا الْحُرَّةُ مِنْ عَبْدٍ، وَلَا الْمَشْهُورَةُ النَّسَبُ مِنَ الْخَاطِلِ، وَلَا بِنْتُ
تَاجِرٍ أَوْ مَنْ لَهُ حِرْقَةٌ طَيِّبَةٌ مِمَّنْ لَهُ حِرْقَةٌ خَبِيثَةٌ، أَوْ مَكْرُوهَةٌ، فَإِنْ رَضِيَتْ
الْمَرْأَةُ أَوْ وَلِيَّهَا بِغَيْرِ كَفْوٍ صَحَّ النِّكَاحُ»^(٢).

وَكَذَا ذَكَرَهُ عَنْهُ مُخْتَصِراً الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَا الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٧٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «مُتَهَذِّبِ الْكَمَالِ» (٩/

٣٥٥)، وَهُوَ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ» (١٨٦٨).

(٢) «مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لِمُلا عَلِيِّ الْقَارِيِّ (٦/٢٧١).

الْأَخُوذِيِّ^(١).

وَقِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ: «فَلَانٌ يَخْطُبُ فُلَانَةً»، قَالَ: أُمُوسِرٌ مِنْ عَقْلٍ، وَدِينٍ؟
قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَزَوَّجُوهُ^(٢).

وَقَالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ: «إِنَّ لِي بَنِيَّةً، وَإِنَّمَا تُخْطَبُ؛ فَمَنْ أَرْوَّجُهَا؟»
فَقَالَ: زَوَّجْهَا مِمَّنْ يَتَّقِي اللَّهَ؛ فَإِنْ أَحَبَّهَا أَكْرَمَهَا، وَإِنْ أَبْغَضَهَا لَمْ
يُظْلِمْنَهَا^(٣).

وَبَنِيُوهُ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٤): مَنَعَ الزَّوَاجِ مِمَّنْ كَسَبَهُ حَرَامٌ؛ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَمْنَعَ
مَوْلَاتَهُ مِمَّنْ كَانَ كَسَبُهُ حَرَامًا.

وَقَالَ أَيْضًا كَلَّاهُ: كَفَاءَةُ الزَّوْجِ: الْكَفَاءَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي النِّكَاحِ: هِيَ الْكَفَاءَةُ
فِي الدِّينِ، وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يُصَاهِرَ إِلَّا أَهْلَ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي السُّنَنِ: «لَا تُصَاحِبِ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامُكَ إِلَّا تَقِيًّا»^(٥)،
وَفِيهَا أَيْضًا: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»^(٦).

(١) انظر: «مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لِغُلِيِّ الْقَارِي (٦٢٧١)، وَتُحْفَةُ الْأَخُوذِيِّ (٢٠٧/٤)،
وَشَرْحُ شَيْخِ ابْنِ مَاجَةَ لِأَبِي الْحَسَنِ السُّنْدِيِّ (٤٧٣/٢).

(٢) انظر: «عُيُونُ الْأَخْبَارِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ (١١/٤).

(٣) انظر: التَّرْجَمَ السَّابِقَ (١٧/٤).

(٤) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٦٠/٣٢، ٥٧).

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٢)، وَأَحْمَدُ (٣٨/٣)، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْحَاكِمُ (٤/١٢٨) وَقَالَ عَنْهُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَوَافَقَهُ اللَّعْمِيُّ، انظر: «آدَابُ الزُّفَافِ» لِلْأَلْبَانِيِّ
ص (١٤٦).

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٧٩)، وَأَحْمَدُ (٣٠٣/٢)، وَهُوَ حَدِيثٌ
صَحِيحٌ، انظر: «الْمَشْكَاتُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٥٠١٩).

وَقَدْ أَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ عَلَى سُؤَالٍ مَضْمُونُهُ أَنَّ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ عَلَى رَجُلٍ لَا يُعْلَمُ حَالُهُ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ صَاحِبُ فَسَادٍ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ مُصِرًّا عَلَى الْفِسْقِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْوَلِيِّ تَزْوِيجُهَا لَهُ، كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ فَاجِرٍ فَقَدْ قَطَعَ رَجِمَهَا...»^(١).

* مَسْأَلَةُ اشْتِرَاطِ الْكَفَاءَةِ:

أَمَّا مَسْأَلَةُ اشْتِرَاطِ الْكَفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الشُّعْبَةِ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكَفَاءَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا لِصِحَّةِ الزَّوَاجِ، وَلَا لُزُومِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَبِهِ قَالَ الْكُرْخِيُّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ^(٢).

الثَّانِي: أَنَّ الْكَفَاءَةَ شَرْطٌ فِي لُزُومِ الزَّوَاجِ، لَا شَرْطُ صِحَّةٍ فِيهِ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

فَالْكَفَاءَةُ فِي الزَّوَاجِ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَلِوَلِيِّهَا، وَبُيِّنَتْ هَذَا الْحَقُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ؛ بِحَيْثُ لَوْ أَسْقَطَ أَحَدُهُمَا حَقَّهُ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْآخَرِ إِلَّا بِإِسْقَاطِهِ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى إِسْقَاطِ هَذَا الْحَقِّ سَقَطَ وَلَزِمَ الْعَقْدُ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَتْ الْكَفَاءَةُ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ؛ فَإِنَّ عَقْدَ الزَّوَاجِ مِنْ غَيْرِ الْكُفَاءِ لَا يَصِحُّ؛ حَتَّى وَلَوْ أَسْقَطَ الْأُولِيَاءُ وَالْمَرْأَةُ حَقَّهُمْ فِي الْاِغْتِرَاضِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الصُّحَّةِ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْقَاطِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ شَرْطِ اللَّزُومِ،

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣٢/٦٠ - ٦١).

(٢) انظر: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (٢/٣١٧)، وَ«الْفِقْهُ الْإِسْلَامِيُّ» لِوَهْبَةِ الرَّحِيلِيِّ (٧/٢٣٠)، وَ«الزَّوَاجُ وَالطَّلَاقُ فِي الْإِسْلَامِ» لِإِبْرَاهِيمَ أَبِي الْعَيْتِينَ ص (١٦٠).

وَشَرَطِ الصَّحَّةِ^(١).

ثُمَّ إِنَّ الْجُمْهُورَ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى اخْتِبَارِ الْكَفَاءَةِ شَرْطاً فِي لُزُومِ النِّكَاحِ، اخْتَلَفُوا فِي تَعْدَادِ الْخِصَالِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْكَفَاءَةِ، وَلَسْنَا بِصَدِّ تَفْصِيلِ اخْتِلَافَاتِهِمْ فِي ذَلِكَ لِعَدَمِ ارْتِبَاطِهِ بِمَوْضُوعِنَا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَعْنِينَا هُنَا هُوَ اخْتِبَارُ (الدِّيَانَةِ) مِنْ خِصَالِ الْكَفَاءَةِ فِي الزَّوَاجِ، وَهِيَ مَحَلُّ إِجْمَاعِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِ نَقْلِ مَذْهَبِهِمْ، عَدَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ فِي الدِّينِ، قَالَ: «لِأَنَّ هَذَا مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ، وَالْكَفَاءَةُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا»^(٢).

عَلَى أَنَّهُ يَجْدُرُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ مِنَ الدِّيَانَةِ هُنَا كَمَا فَسَّرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ هِيَ: (النَّفَقَى وَالْوَرَعَ) بِأَلَّا يَكُونَ الرَّجُلُ فَاسِقاً، أَوْ مُبْتَدِعاً^(٣)، وَلَا يُقْصَدُ بِهَا الْمُوَافَقَةُ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّ هَذَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ أَحَدٌ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَحْثِ.

وَهَا هِيَ ذِي أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ فِي اخْتِبَارِ الْكَفَاءَةِ فِي الدِّيَانَةِ، كَمَا نَقَلْنَاهَا مُحَقِّقُوا الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةَ:

* فِيمَنِ الْحَنْفِيَّةِ:

قَالَ صَاحِبُ «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» تَحْتَ عُنْوَانِ (فِي مَا تُعْتَبَرُ بِهِ الْكَفَاءَةُ):

(١) انْظُرْ: «كَشَافُ الْقِتَاعِ» لِلْبُهْوتِيِّ (٥/٧٢)، وَ«الْفَهْمُ الْإِسْلَامِيُّ» لِلرُّحَيْلِيِّ (٧/٢٣٤).

(٢) «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (٢/٣٢٠)، وَ«شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَيْثَمِ (٢/٤٢٣).

(٣) «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَيْثَمِ (٢/٤٢٢)، وَ«تَقْرِيرَاتُ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» لِلدُّسُوقِيِّ (٢/٢٤٩).

«وَمِنْهَا: الدِّينُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، حَتَّى لَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ الصَّالِحِينَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ فَاسِقٍ كَانَ لِلْأُولِيَاءِ حَقُّ الِاعْتِرَاضِ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ التَّفَاخُرَ بِالدِّينِ أَحَقُّ مِنَ التَّفَاخُرِ بِالنَّسَبِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَالْمَالِ، وَالتَّغْيِيرِ بِالْفَسَقِ أَشَدُّ وَجُوهُ التَّغْيِيرِ»^(١).

وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ بَرْهَانَ الدِّينِ الْمَرْغِبَانِي صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» قَالَ: «وَهُوَ الصَّحِيحُ»^(٢) أَي: «مِنْ مَذْهَبِهِمَا» عَلَى مَا بَيَّنَّهُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي شَرْحِ «فَتْحِ الْقَدِيرِ»^(٣).

• وَمِنْ الْمَالِكِيَّةِ:

يَقُولُ أَحْمَدُ الدَّرْدِيرُ صَاحِبُ «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: وَالْكَفَاءَةُ: الدِّينُ وَالْحَالُ، وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُهَا»^(٤)، وَقَدْ ارْتَضَى ذَلِكَ الدُّسُوقِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّرْحِ»^(٥)، وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ بْنُ تَقْرِيرَاتِهِ»^(٦).

• وَمِنْ الشَّافِعِيَّةِ:

يَقُولُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ الشَّيْرَازِيُّ صَاحِبُ «الْمُهَذَّبِ»: «وَالْكَفَاءَةُ فِي الدِّينِ وَالنَّسَبِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَالصَّنْعَةِ، فَأَمَّا الدِّينُ: فَهُوَ مُعْتَبَرٌ، فَالْفَاسِقُ، لَيْسَ يَكْفِيهِ لِلْعَقِيقَةِ»^(٧).

(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (٣٢٠/٢).

(٢) «الْهِدَايَةُ مَعَ شَرْحِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٤٢٢/٢).

(٣) «شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٤٢٢/٢).

(٤) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ مَعَ حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ» (٢٤٩/٢).

(٥) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٦) «تَقْرِيرَاتُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» (٢٤٩/٢).

(٧) «الْمُهَذَّبُ» لِلشَّيْرَازِيِّ (٥٠/٢).

وَيَقُولُ النَّوَوِيُّ فِي مَعْرِضِ تَعْدَادِهِ لِخِصَالِ الْكُفَّاءِ: «وَعَقَّةٌ: فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفَّاءٌ عَفِيفَةً»^(١)، وَيَقُولُ مُحَمَّدُ الشَّرِيفِيُّ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ: «رَابِعُهَا عَقَّةٌ: وَهِيَ الدِّينُ وَالصَّلَاحُ، وَالْكَفُّ عَمَّا لَا يَحِلُّ، فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفَّاءٌ عَفِيفَةً، لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ الْمُسَاوَاةِ... قَالَ: وَالْمُبْتَدِعُ مَعَ السُّنِّيَةِ كَالْفَاسِقِ مَعَ الْعَفِيفَةِ»^(٢).

• وَمِنَ الْحَنَابِلَةِ:

يَقُولُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي شَرْحِهِ لِكَلَامِ الْخِرَقِيِّ: «وَالْكَفَّاءُ ذُو الدِّينِ وَالْمَنْصِبِ».

اِخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي شُرُوطِ الْكُفَّاءِ فَقَعَتْ: هُمَا شَرْطَانِ الدِّينُ وَالْمَنْصِبُ لَا غَيْرَ، وَعَنْهُ: أَنَّهَا خَمْسَةٌ هَذَانِ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالصَّنَاعَةُ، وَالْيَسَارُ، قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى اخْتِبَارِ الدِّينِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوِينَ﴾ [السجدة: ١٨]، وَلِأَنَّ الْفَاسِقَ مَرْدُودٌ، مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ وَالرُّوَايَةِ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى النَّفْسِ، وَالْمَالِ، مَسْلُوبُ الْوِلَايَاتِ، نَاقِصٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ خَلْقِهِ، قَلِيلُ الْحِظِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا لِلْعَفِيفَةِ، وَلَا مُسَاوِيًا لَهَا، لَكِنْ يَكُونُ كُفْرًا لِحِثِّهِ^(٣).

فَقَبَّتْ بِهَذَا الْعَرَضِ لِأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْكُفَّاءِ فِي الزَّوْاجِ: اشْتِرَاطُ الْكُفَّاءِ فِي الدِّينِ فِي لُزُومِ الزَّوْاجِ، كَمَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(١) الْمُنْهَاجُ مَعَ مُتْنِي الْمُنْهَاجِ (١٦٦/٣).

(٣) «الْمُنْهَاجُ» (٣٩١/٩).

(٢) «الْمُنْهَاجُ» (١٦٦/٣).

وَأَمَّا زَوَاجُ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْمَرْأَةِ الْفَاسِقَةِ، أَوْ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ
بِبَذْعِهَا حَدَّ الْكُفْرِ: فَإِنَّ زَوَاجَهُ مِنْهَا صَحِيحٌ، ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَفَاءَةَ إِنَّمَا تُشْتَرَطُ
فِي جَانِبِ الرَّجُلِ: بِأَنْ يَكُونَ كُفُوءًا لِلْمَرْأَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ كُفُوءًا
لِلرَّجُلِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُنْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ:
أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُعَيَّرُ بِزَوْجَةِ أَدْنَى مِنْهُ حَالًا، وَلَا يَتَضَرَّرُ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ،
فَإِنَّهَا تُعَيَّرُ بِزَوْجٍ أَقْلَ مِنْهَا، وَتَتَضَرَّرُ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الرَّجُلَ بِيَدِهِ الطَّلَاقُ فِي كُلِّ
وَقْتٍ فَيَسْتَطِيعُ دَفْعَ الْمَغَبَّةِ عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ^(١).

وَهُنَا لَا بُدَّ مِنْ تَنْبِيهِ مُهِمٍ: وَهُوَ أَنَّ تَقْرِيرَ صِحَّةِ زَوَاجِ الْفَاسِقِ أَوْ
الْمُبْتَدِعِ بِامْرَأَةٍ صَالِحَةٍ سُنِّيَّةٍ فِي الشَّرْعِ، بَعْدَ مُوَافَقَتِهَا وَأَوْلِيَائِهَا عَلَيْهِ؛ وَصِحَّةُ
زَوَاجِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْفَاسِقَةِ أَوْ بِالْمُبْتَدِعَةِ كَذَلِكَ لَا يَغْنِي تَأْيِيدَ أَهْلِ
السُّنَّةِ لِمُنَاكَحَةِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَمُوَافَقَةِ الْمُفَرِّطِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
بِمُنَاكَحَتِهِمْ عَلَى فِعْلِهِمْ وَصَنِيعِهِمْ ذَلِكَ!

فَالْحُكْمُ بِصِحَّةِ عُقُودِ مُنَاكَحَتِهِمْ بَعْدَ اسْتِيفَائِهَا لِشُرُوطِ الصَّحَّةِ أَمْرٌ، وَالرَّضَا
بِصَنِيعِ الْمَنَاحِكِ لَهُمْ أَمْرٌ آخَرُ؛ بَلْ إِنَّ مُنَاكَحَتَهُمْ مِنْهُي عَنْهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ نَهْيٌ
تَنْزِيهِ وَكَرَاهَةٌ وَذَلِكَ لِلضَّرَرِ الْحَاصِلِ لِلْمُنَاكِحِينَ لَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٢).

وَقَدْ عَلَّلَ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَدَمَ تَزْوِيجِ الْفَاسِقِ، بِمَا يَلِي:
يَقُولُ السُّبْكِيُّ رحمته الله: «الْفَاسِقُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَحْمِلَهُ فُسْقُهُ عَلَى أَنْ يَجْنِي
عَلَى الْمَرْأَةِ»^(٣).

(١) «المُعْنَى، لِأَنَّهُ قَدْ نَامَتْ (٣٩٧/٩)، وَ«الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ» لِلرُّخَيْلِيِّ (٢٣٩/٧).

(٢) انْظُرْ: «مَوَاقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرُّخَيْلِيِّ (٣٨٦/١).

(٣) «كُتُبُ الْمَجْمُوعِ» لِلْسُّبْكِيِّ (١٨٨/١٦).

وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ عُمَرَ الشَّيْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْفَاسِقُ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ، وَالرَّوَايَةُ، وَذَلِكَ نَقْصٌ فِي إِنْسَانِيَّتِهِ، فَلَا يَكُونُ كُفْوَاً لِلْعَدْلِ»^(١).

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ ابْنِ قُدَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْفَاسِقُ مَرْدُودٌ مَرْدُودُ الرَّوَايَةِ، وَالشَّهَادَةِ، غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ، مَسْلُوبُ الْوِلَايَاتِ، نَاقِصٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَعِنْدَ خَلْقِهِ، قَلِيلُ الْحِطِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُفْوَاً لِلْعَفِيفَةِ، وَلَا مُسَاوِياً لَهَا، لَكِنْ يَكُونُ كُفْوَاً لِمِثْلِهِ»^(٢).

وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «مَا لَا يُرْضَى دِينُهُ فَلَا يُزَوَّجُ، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْكَفَاءَةِ فِي الدِّينِ، وَالْمُجَاهِرُ بِالْفِسْقِ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ الدِّينِ»^(٣).



(١) «حَاشِيَةُ الصَّوَابِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» (٢/٤٠١).

(٢) «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَّامَةَ (٩/٣٩١).

(٣) «السَّيْلُ الْجَرَّارُ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٢/٢٩١ - ٢٩٢).

الْحُكْمُ السَّادِسُ صَرَر

لَيْسَ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمَجَاهِرِينَ وَلَايَةٌ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ الْعَدَالَهَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْوَلَايَةِ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَالْحَالَةُ مَلِيَّةٌ لَا وَلَايَةَ لِأَهْلِ الْفُسْقِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَه.

أَمَّا كَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي شَرْطِ الْعَدَالَه عَنْ أَهْلِ الْفُسْقِ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ فَكَثِيرٌ جِدًّا، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا فِي الْحُكْمِ السَّابِقِ، وَحَسَبْنَا مِنْهَا مَا قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّة رحمته الله: «يُشْتَرَطُ فِي الْوَلِيِّ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، فَإِنْ كَانَ فَاسِقًا ضُمَّ إِلَى شَخْصٍ آخَرَ أَمِينٍ»^(١).

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الْوَلِيُّ) فَاسِقًا عَلَى الْمَنْصُوصِ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ فَلَمْ تَتَّبَعْ مَعَ الْفُسْقِ كَوَلَايَةِ الْمَالِ»^(٢).



(١) «الْاِخْتِيَارَاتُ الْفِقْهِيَّةُ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٣٥١).

(٢) «الْمُهَذَّبُ» لِلشَّيرَازِيِّ (١٢٢/٤).

الحُكْمُ السَّابِعُ عَشَرَ

وَجُوبُ تَعْزِيرِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ،
وَلَوْ بِالْقَتْلِ دَرءًا لِفَسَادِهِمْ

إِنَّ الْأَضْلَ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المائدة: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْتَدُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾﴾ [النور: ١٩].

والتعزير: هو التأديب، وهو واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة^(١)، قاله ابن قدامة، وأبو المَرْجِ ابن قدامة، والمرداوي وغيرهم من أهل العلم.

والتعزير له عقوبات كثيرة ما بين القتل، ودونه، كما سيأتي - إن شاء الله -.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات، وفعل المحرمات كتارك الصلاة، والزكاة، والتظاهر بالمظالم، والقواحش، والداعي

(١) انظر: «المقنع» لابن قدامة، و«الشرح الكبير» لأبي المَرْجِ ابن قدامة، و«الإنصاف» للمرداوي (٢٦/٤٤٧)، تحقيق التركي.

إِلَى الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ، الَّتِي ظَهَرَ أَنَّهَا بِدْعٌ... (١).

• أَمَّا الرَّدْعُ عَنِ الْمَعَاصِي فَيَكُونُ بِأَسْلُوبَيْنِ:
الْأَوَّلُ: الْوَعْظُ وَالتَّذْكِيرُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَبَيَانُ مَضَارِّ الْمَعْصِيَةِ.
الثَّانِي: الْعُقُوبَةُ.

كَمَا أَنَّ الْمَعَاصِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:
الْأَوَّلُ: نَوْعٌ فِيهِ عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الشَّرْعِ، كَالزُّنَا، وَشُرْبِ الْخَمْرِ،
وَالْقَذْفِ وَهَذَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا الشَّرْعُ، وَتُسَمَّى حُدُودًا.
الثَّانِي: نَوْعٌ أَوْجَبَ فِيهِ الشَّرْعُ الْكَفَّارَةَ، كَالْحِنْثِ بِالْيَمِينِ، وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ.

الثَّلَاثُ: نَوْعٌ لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ، وَيَجِبُ فِيهِ التَّعْزِيرُ، وَقَدْ تُعْلَظُ
الْعُقُوبَةُ التَّعْزِيرِيَّةُ كُلَّمَا غُلِظَتِ الْمَعْصِيَةُ.

• فَأَمَّا عُقُوبَةُ الْفَاسِقِ الْمُجَاهِرِ الدَّاعِي إِلَى مَعْصِيَتِهِ وَقُجُورِهِ، وَكَذَا
الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ: بِالْقَتْلِ؛ فَتَأْتِي بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَفِعْلِ سَلَفِ الْأُمَّةِ.
وَلِقَتْلِهِ مَقْصِدَانِ: (قَتْلُهُ رِدَّةً، أَوْ تَعْزِيرًا).

الْمَقْصِدُ الْأَوَّلُ: أَمَّا قَتْلُهُ رِدَّةً فَإِذَا اعْتَمَدَ مَا يُكْفِّرُ بِهِ، أَوْ صَدَرَ مِنْهُ قَوْلٌ أَوْ
فِعْلٌ مُكْفِّرٌ وَبَيَّنَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِذَلِكَ: كَمَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ الرُّسُولَ ﷺ،
أَوْ اسْتَحَفَّ بِالْقُرْآنِ - كَمَا عَلَيْهِ بَعْضُ زَنَادِقَةِ أَهْلِ الْغِنَاءِ الْيَوْمَ - أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا
هُوَ مُكْفِّرٌ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ إِجْمَاعًا، وَكَذَا مَنْ قُطِعَ بِكُفْرِهِ وَزَنَدَقِهِ كَبَعْضِ الْعُلَوَافِ مِنْ

أَهْلُ الْبِدْعِ كَالْبَاطِنِيَّةِ، وَأَصْحَابِ الْإِتِّحَادِ وَالْحُلُولِ، وَمَلَاحِدَةِ الْفَلَاسِفَةِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ، وَكَذَلِكَ مَنْ حَكَمَ بِكُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ كَالْجَهْمِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ الْغُلَاةِ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ يُقْتَلُونَ لِكُفْرِهِمْ وَرِدْيَتِهِمْ. ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَهْدِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثِّبُوبُ الزَّانِي، وَالْمُفَارِقُ لِدِينِهِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ»^(٢).

وَعَلَى قَتْلِ الْمُتَرَدِّ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ قُدَامَةَ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِ قَتْلِ الْمُتَرَدِّينَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَمَعَاذٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَخَالِدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ فَكَانَ إِجْمَاعًا»^(٣).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «وَتَحْرِيرُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ السَّابَّ (أَيَّ سَابَّ الرُّسُولِ) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، وَيُقْتَلُ بِغَيْرِ خِلَافٍ»^(٤).

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا عَلَى قَتْلِ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ، ابْنُ الْمُنْذِرِ، حَيْثُ قَالَ: «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَى مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ الْقَتْلَ»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠١٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٦٧٦).

(٣) «الْمُعْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (٣٦٤/١٢).

(٤) «الضَّارِمُ الْمَسْئُولُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ص (٣ - ٤).

(٥) «الْإِجْمَاعُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ ص (١٥٣).

فَدَلَّتِ الْأَثَارُ عَلَى اتِّفَاقِ السَّلَفِ عَلَى قَتْلِ كُلِّ مَنْ كَفَرَ بِقَوْلٍ، أَوْ فَعَلَ،
أَوْ اعْتَقَادَ - كَمَا سَبَقَ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ - وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي
اسْتِثْنَائِهِمْ مِنْ عَدَمِهَا: وَهَلْ يُقْتَلُونَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ؟ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِثْنَائِهِمْ
وَقَتْلِهِمْ إِنْ أَصْرُوا؟ وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ سَبِّ الرَّسُولِ ﷺ، فَهَذَا
لَيْسَ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ بِالْإِجْمَاعِ! بَلْ تُقْتَلُ بِمَجْرَدِ سَبِّهِ.

فَدَعَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى اسْتِثْنَائِهِمْ، وَدَعَبَ الْآخَرُ مِنْهُمْ إِلَى عَدَمِ اسْتِثْنَائِهِمْ،
كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَثَارُ السَّابِقَةُ.

وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ، هَاكِنَا بِاخْتِصَارٍ كَمَا يَلِي^(١):

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: تَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَهِيَ
رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهَذَا الْقَوْلُ
أَظْهَرُهَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: تُسْتَعَبُّ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: يَجِبُ قَتْلُهُ فِي الْحَالِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ
وَطَاوُوسٍ، وَيُوْ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ مَعَاذٍ، وَحُبَيْدِ بْنِ
عُمَيْرٍ، وَعَلَيْهِ تَصَرُّفُ الْبُخَارِيِّ، فَإِنَّهُ اسْتَظْهَرَ الْآيَاتِ الَّتِي لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهَا.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَضْلِيًّا لَمْ يُسْتَبَّ، وَإِنْ كَانَ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ
يُسْتَبَّ، وَيُوْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ.

الْقَوْلُ الْخَامِسُ: إِنْ ذَلِكَ رَاجِعٌ لِلْإِمَامِ عَلَى حَسَبِ الْمَصْلَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ

(١) انظر: «المُنْي» (٢٦٦/١٢ - ٢٦٧)، و«نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ» (٤١٩/٧)، وَنَقْلُ الْأَوْطَارِ،

(٧/٨)، وَفَتْحُ الْقَلْبِ (٦٨/٦ - ٦٩)، وَالشَّرْحُ الْمُنْعَجُ (٤٤/٢ - ٤٦).

جَمْعاً بَيْنَ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ شَيْخُنَا مُحَمَّدُ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالثَّارِكُ لِذِيْنِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» فَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ مُرْتَدٍّ عَنِ الْإِسْلَامِ بِأَيِّ رِدَّةٍ كَانَتْ، فَيَجِبُ قَتْلُهُ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيَتَنَاوَلُ أَيْضاً كُلَّ خَارِجٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِبِدْعَةٍ، أَوْ بَغْيٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا، وَكَذَا الْخَوَارِجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

الْمَقْصِدُ الثَّانِي: أَمَّا قَتْلُهُ تَغْزِيراً، فَلِدَفْعِ فْسَادِهِ، وَحِمَايَةِ النَّاسِ مِنْ فِتْنَتِهِ وَشُرِّهِ، إِذَا لَمْ يُمْكِنْ دَفْعُ شُرِّهِ إِلَّا بِالْقَتْلِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَيُقْتَلُ كَافِراً كَانَ أَوْ غَيْرَ كَافِرٍ مَا دَامَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى فِسْقِهِمْ وَفُجُورِهِمْ وَيَدْعِيهِمْ، وَيُخْشَى الْاِفْتِتَانُ بِهِمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ رَادِعٌ إِلَّا الْقَتْلُ! وَعَلَى ذَلِكَ ذَلِكَ أَقْوَالُ السَّلَفِ.

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ يُقَرِّرُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ لَمْ يَنْدَفِعْ فْسَادُهُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِالْقَتْلِ قُتِلَ، مِثْلُ الْمُفْرِقِ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالِدَّاعِي إِلَى الْبِدْعِ فِي الدِّينِ...»^(٢).

وَقَالَ أَيْضاً: «وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُفْسِدَ مَتَى لَمْ يَنْقُطِعْ شُرُّهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ...»^(٣).

وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّهُ قَالَ فِي الْإِبَاضِيَّةِ، وَالْحَرُورِيَّةِ، وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ كُلِّهِمْ: أَرَى أَنَّ يُسْتَأْبَوُا، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا»^(٤).

وَقَتْلَ ابْنِ أَبِي زَمَيْنٍ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّهُ قَالَ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١١/١٦٥).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٠٨/٢٨ - ١٠٩).

(٣) انْظُرِ التَّرْجِعَ السَّابِقَ (٢٨/٣٤٦).

(٤) انْظُرِ: «الْمُلَوَّنَةُ الْكُبْرَى» لِلْإِمَامِ مَالِكٍ (٢/٤٧).

مِثْلِ الْقَدَرِيَّةِ، وَالْإِبَاضِيَّةِ، مَا أَشْبَهُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ هُوَ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْبِدْعِ، وَالتَّحْرِيفِ لِكِتَابِ اللَّهِ وَتَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، فَإِنْ أُولَئِكَ يُسْتَتَابُونَ أَظْهَرُوا ذَلِكَ أَوْ أَسْرَوْهُ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضَرَبْتَ رِقَابَهُمْ لِتَحْرِيفِ كِتَابِ اللَّهِ، وَخِلَافِهِمْ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، التَّائِبِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَبِهَذَا عَمِلْتُ أَيْمَةُ الْهُدَى^(١).

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ أَبِي زَمَنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ إِفْتَاءَهُمْ بِقَتْلِ مَنْ لَا يَتَّقِدُونَ كُفْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ بَابِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ.

قَالَ: «اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ مُحَلَّدُونَ فِي النَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَبْلُغُ بِهِمُ الْكُفْرُ، وَلَا يُخْرِجُهُمْ عَنْ الْإِسْلَامِ، وَيَقُولُ: إِنَّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ فُسُوقٌ وَمَعَاصٍ إِلَّا أَنَّهَا أَشَدُّ الْمَعَاصِي وَالْفُسُوقِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَشَايِخِنَا بِالْأَنْدَلُسِ، وَالَّذِي يَتَّقِدُونَهُ فِيهِمْ، وَكَانُوا يَقُولُونَ لَا يُوَاضِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْكَلَامَ وَالْاِخْتِجَاجَ، وَلَكِنْ يُعَرَفُ بِرَأْيِهِ رَأْيَ الشُّوءِ، وَيُسْتَتَابُ مِنْهُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ»^(٢).

وَنَقَلَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ، وَأَنَّ قَتْلَهُمْ لِبَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ إِمَّا رَدَّةً لِكُفْرِهِمْ، وَإِمَّا لِأَجْلِ إِفْسَادِهِمْ فِي الْأَرْضِ بِقَصْدِ حِمَايَةِ النَّاسِ مِنْهُمْ قَالَ: «وَالْأَيْمَةُ الَّذِينَ أَمَرُوا بِقَتْلِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، وَيَقُولُونَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ، قِيلَ: إِنَّهُمْ أَمَرُوا بِقَتْلِهِمْ لِكُفْرِهِمْ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ إِذَا دَعَا النَّاسَ إِلَى بِدْعَتِهِمْ أَصْلَحُوا النَّاسَ، فَقَتَلُوا

(١) «أُصُولُ الشُّعْبَةِ» لِابْنِ أَبِي الزُّمَيْنِ (٣/١٠٨٤).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٣/١٠٨١).

لَأَجْلِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ. وَحِفْظاً لِدِينِ النَّاسِ أَنْ يُضِلُّوهُمْ»^(١)، ومثله مَنْ كَانَ فِي بَقَائِهِ شَرٌّ مُسْتَطِيرٌّ، وَافْتِتَانٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِفْسَادٌ فِي الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ الْفِسْقِ الْمُغْلِبِينَ، الدَّاعِينَ إِلَى فُجُورِهِمْ وَفَسَادِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ وَكُلُّ مَنْ لَا يَكْفُ أَذَاهُ وَشَرُّهُ إِلَّا بِالْقَتْلِ؛ فَقَتْلُهُ يُعَدُّ قُرْبَةً لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَدَبّاً عَنِ الدِّينِ. وَإِنْكَاراً لِبُضَائِنِ الْمُضِلِّينَ، نُصْرَةً لِأَهْلِ الْحَقِّ الطَّائِعِينَ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَيْضاً أَنَّ الْقَوْلَ يَقْتُلِ الدَّاعِيَةَ إِلَى الْبِدْعَةِ لِأَجْلِ إِفْسَادِهِ سِوَاهُ أَكَانَ كَافِراً، أَوْ لَيْسَ كَافِراً: هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّلَفِ، قَالَ: «وَلِهَذَا أَكْثَرُ السَّلَفِ يَأْمُرُونَ بِقَتْلِ الدَّاعِي إِلَى الْبِدْعَةِ الَّذِي يُضِلُّ النَّاسَ لِأَجْلِ إِفْسَادِهِ فِي الدِّينِ. سِوَاهُ قَالُوا: هُوَ كَافِرٌ، أَوْ لَيْسَ كَافِراً»^(٢)، وَهَذَا صَدِيقٌ فِي أَهْلِ الْفِسْقِ الدَّاعِينَ إِلَى فِسْقِهِمْ وَفُجُورِهِمْ، كَمَا أَسْلَفْنَا قَرِيباً.

* وَأَمَّا عُقُوبَةُ أَهْلِ الْفِسْقِ، وَالْبِدْعِ بِمَا دُونَ الْقَتْلِ فَثَابِتٌ أَيْضاً عَنِ السَّلَفِ، وَهَذِهِ الْعُقُوبَاتُ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّعْزِيرِ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ لَا جَنْسُهُ وَلَا صِفَتُهُ، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، وَوُلاَةِ الْأُمُورِ مِنَ الْقَضَاةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُقَرَّرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَيْهَا كَثِيرَةٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَفَعَلَ السَّلَفُ وَمَوْضِعُ بَسْطِهَا فِي كُتُبِ «أَحْكَامِ الْإِمَامَةِ، وَالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ».

وَهَذِهِ بَعْضُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقْرِيرِهَا:
يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ التَّعْزِيرِ ضَمْنِ حَدِيثِهِ عَنْ أَنْوَاعِ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٢/٥٢٤).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١٢/٥٠٠).

الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ: «فَمِنْهَا عُقُوبَاتٌ مُقَدَّرَةٌ، مِثْلُ جَلْدِ الْمُفْتَرِي ثَمَانِينَ، وَقَطْعِ السَّارِقِ، وَمِنْهَا عُقُوبَاتٌ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ قَدْ تَسَمَّى (التَّعْزِيرُ) وَتَخْتَلِفُ مَقَادِيرُهَا، أَوْ صِفَاتُهَا بِحَسَبِ كِبَرِ الذَّنُوبِ وَصِغَرِهَا، وَبِحَسَبِ حَالِ الذَّنْبِ فِي قَلْبِهِ وَكَثْرَتِهِ.

والتَّعْزِيرُ أَجْنَاسٌ: فَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالتَّوْبِخِ وَالزَّجْرِ بِالْكَلَامِ: وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالْحَبْسِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالنَّفْيِ عَنِ الْوَطَنِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالصَّرْبِ^(١). وَيُنْصَحُ ذَكَرَهُ أَيْضاً ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ «الطَّرِيقُ الْحَكِيمِيَّةُ»^(٢).

وَكَذَا قَالَهُ ابْنُ فَرْحُونَ فِي «تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ»: «وَالْتَّعْزِيرُ لَا يَخْتَصُّ بِفِعْلٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا قَوْلٍ مُعَيَّنٍ»^(٣).

وَلِذَا تَعَلَّدَتْ عُقُوبَاتُ السَّلَفِ لِأَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَكَانَ مَرْجِعُ هَذِهِ الْأَخْتِلَافَاتِ اسْتِنَاداً مِنْهُمْ لِتَنْوُوعِ الْمَعَاصِي، وَالْبِدْعِ، وَتَفَاوُثِهَا فِي الْإِثْمِ، وَمُرَاعَاةَ لِأَحْوَالِ الْعَصَاةِ: مِنْ حَيْثُ انْزَجَارِهِمْ بِنُغْضِ الْعُقُوبَاتِ دُونَ بَعْضِ.

• فَمِنْ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ:

١ - ضَرْبُهُمْ وَجَلْدُهُمْ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمِنْ ذَلِكَ جَلْدُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِصَبِيحِ الْعِرَاقِيِّ؛ حِينَ سَأَلَ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَقَدْ ضَرَبَهُ مِائَةَ سَوْطٍ، ثُمَّ جَعَلَهُ فِي بَيْتٍ حَتَّى بَرَأَ، ثُمَّ دَعَا بِهِ فَضَرَبَهُ مِائَةَ سَوْطٍ أُخْرَى، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى الْأُمْصَارِ بِأَلَّا يُجَالِسُوهُ حَتَّى تَابَ، وَظَهَرَ صِدْقُ تَوْبَتِهِ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ رَوَاهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ^(٤).

(١) «مَجْمُوعُ الْفَنَائِي» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٠٧/٢٨).

(٢) «الطَّرِيقُ الْحَكِيمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (٢٦٥).

(٣) «تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ» لِابْنِ فَرْحُونَ (٢٩٦/٢).

(٤) أَخْرَجَهُ النَّازِمِيُّ (٦٦/١)، وَهُوَ الشَّرِيعَةُ لِلْأَجْرِيِّ ص (٧٣).

وَبِتَّ أَيْضاً ضَرْبُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِقَوْمٍ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ فَيَدْعُونَ لِلْمُسْلِمِينَ لَمَّا أَخَذُوا هَذِهِ الْبِدْعَةَ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ وَضَّاحٍ أَنَّ عَامِلاً لِعُمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ هَهُنَا قَوْمًا يَجْتَمِعُونَ فَيَدْعُونَ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْأُمِيرِ، نَكَتَبُ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَقْبِلْ بِهِمْ مَعَكَ، فَأَقْبَلَ، وَقَالَ عُمَرُ لِلْبَوَّابِ أَعِدْ سَوْطًا، فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى عُمَرَ عَلَا أَمِيرُهُمْ ضَرْبًا بِالسَّوْطِ^(١).

وَبِتَّ أَيْضاً ضَرْبُ عُمَرَ (لِلرَّجِيِّينَ) الَّذِينَ كَانُوا يَصُومُونَ رَجَبَ كُلَّهُ - رَوَى ذَلِكَ ابْنُ وَضَّاحٍ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ^(٢).

وَبِتَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَرَبَ (قَاصًّا) كَانَ بِمَسْجِدِ الْكُوفَةِ: رَوَى ابْنُ وَضَّاحٍ بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا إِلَى مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، وَرَجُلٌ يَقْصُ حَوْلَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، فَضَرَبَهُ بِالْذُّرَّةِ^(٣).

وَنَقَلَ اللَّالِكَايُيُّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى لَهُ بِرَجُلٍ سَبَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَلَدَهُ ثَلَاثِينَ سَوْطًا، وَضَرَبَ آخَرَ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ لِسَبِّهِ عُثْمَانَ، فَلَمْ يَزَلْ يَسْبُهُ حَتَّى ضَرَبَهُ سَبْعِينَ سَوْطًا^(٤).

٢ - سَجَنُهُمْ: وَقَدْ أَشَارَ السَّلَفُ إِلَيْهِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَعَاصِي، وَالْبِدَعِ تَأْدِيبًا لَهُمْ: فَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكَانَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ: يُوجَعُ ضَرْبًا، وَيُحْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ»^(٥).

(١) انظر: «البدع والنهي عنها» لابن وضاح، ص (١٩).

(٢) انظر المرجع السابق ص (٤٤). (٣) انظر المرجع السابق ص (١٦).

(٤) انظر الآثار في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للإلكنائي (٤/ ١٢٦٥).

(٥) انظر: «الشریعة» للإلكنائي ص (٧٩).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ ابْتَدَعَ بِدْعَةً يَدْعُو إِلَيْهَا، وَلَهُ دُعَاءٌ عَلَيْهَا، هَلْ تَرَى أَنْ يُخْبَسَ؟

قَالَ: «نَعَمْ أَرَى أَنْ يُخْبَسَ، وَتُكَفَّ بِدْعَتُهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ بَدْرَانَ رحمته الله: «يَجُوزُ حَبْسُ الْمَشْهُورِينَ بِالذُّعَارَةِ وَالْفَسَادِ؛ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِمْ جُرْمٌ مُعَيَّنٌ بِطَرِيقِ قَضَائِي دَفْعًا لِسَرِّهِمْ»^(٢).

٣ - نَفْيُهُمْ وَتَغْزِيرُهُمْ: وَهَذِهِ الْعُقُوبَةُ ثَابِتَةٌ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْبِدَعِ، يَفْعَلُ الصُّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ السَّلَفِ: فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ تَحْتَ (بَابِ نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخْتَلِئِينَ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخْتَلِئِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ أَخْرَجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ، وَأَخْرَجَ فُلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا^(٣).

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» تَحْتَ (بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّفْيِ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ^(٤).

وَقَدْ نَصَّ عَلَى (النَّفْيِ) الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَابِ الْعُقُوبَاتِ، وَعَدَّوْهُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّغْزِيرِ.

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبد الله ص (٤٣٩).

(٢) «المدخل» إلى منتخب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران (٢/ ٩٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٣٤). (٤) أخرجه الترمذي (١٤٣٨).

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله: «والتَّعْزِيرُ مِنْهُ مَا يَكُونُ بِالتَّوْبِخِ وَبِالزُّجْرِ، وَالكَلَامِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالحَبْسِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوَطَنِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالصَّرْبِ»^(١)، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً ابْنُ قَرُحُونَ فِي «تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ»^(٢).

٤ - تَعْزِيرُهُمْ بِمَا فِيهِ إِهَانَتُهُمْ: وَلِذَلِكَ عِدَّةُ صُورٍ ثَابِتَةٌ عَنِ السَّلَفِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ بَعْدِهِمْ.

فَمِنْ ذَلِكَ: مَا ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي الْقَدَرِيَّةِ: «لَوْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ لَأَخَذْتُ بِشَعْرِهِ»^(٣)، وَقَالَ أَيْضاً: «لَوْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ لَعَضَضْتُ أَنْفَهُ»^(٤).

وَقِيلَ لِنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رحمته الله: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدْرِ... فَأَخَذَ كَفّاً مِنْ حَصَى فَضَرَبَ بِهَا وَجْهَهُ^(٥).

وَيُرَوَّى عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ جَاءَهُ فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ زَنَى، فَقَالَ سَالِمٌ: يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَيَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: اللَّهُ قَدْرُهُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: نَعَمْ. ثُمَّ أَخَذَ قَبْضَةً مِنَ الْحَصَى، فَضَرَبَ بِهَا وَجْهَهُ

(١) «الطَّرِيقُ الْمُحْكِمَةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (٢٦٥).

(٢) «تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ» لِابْنِ قَرُحُونَ (٢/٢٩٦).

(٣) انْظُرْ: «الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ ص (٢١٤).

(٤) انْظُرْ: «الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ ص (٢١٤)، وَشَرَحَ أَصُولَ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

لِلْإِسْلَامِيِّ (٢/٦٤٤).

(٥) انْظُرْ: «الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ ص (٢٢٤).

الرُّجُلِ، وَقَالَ: قُمْ^(١).

٥ - نَحْرِيقُ كُتُبِهِمْ وَإِتْلَافُهَا: فَإِنَّ فِيهِ تَعْزِيراً لَهُمْ، وَدَرْأً لِلْمَفْسَدَةِ الْحَاصِلَةِ بِاطِّلَاعِ النَّاسِ عَلَيْهَا وَقِرَاءَتِهَا وَتَضَرُّرِهِمْ بِهَا فِي دِينِهِمْ: أَمَرَ بِذَلِكَ السَّلَفُ وَحَثُّوا عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: «اسْتَعِزْتُ كِتَاباً فِيهِ أَشْيَاءُ رَدِيئَةٌ، تَرَى أَنْ أُحْرِقَهُ، أَوْ أُحْرِقَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَكُلُّ هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمُخَالَفَةِ الشُّئَةِ غَيْرُ مَاذُونٍ فِيهَا؛ بَلْ مَاذُونٌ فِي مُحَقِّقِهَا وَإِتْلَافِهَا، وَمَا عَلَى الْأُمَّةِ أَضَرُّ مِنْهَا، وَقَدْ حَرَّقَ الصُّحَابَةُ جَمِيعَ الْمَصَاحِفِ الْمُخَالَفَةِ لِمُصْحَفِ عُثْمَانَ، لَمَّا خَافُوا عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا هَذِهِ الْكُتُبَ الَّتِي أَوْقَعَتِ الْخِلَافَ وَالتَّفَرُّقَ بَيْنَ الْأُمَّةِ؟»^(٣).

وَهَذَا جَارٍ فِي حَرْقِ وَإِتْلَافِ كُلِّ مَا فِيهِ مَضَرَّةٌ وَفِتْنَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا مَا بُلَّ أَيْضاً فِي مَا يُسَمَّى بِالْمَجَالِاتِ النَّسَائِيَّةِ الَّتِي تَهْتَمُ بِإِظْهَارِ صُورِ النِّسَاءِ السَّافِرَةِ الْفَائِتَةِ، مَعَ مَا يَدْخُلُهَا مِنْ قَصَصِ غَرَامِيَّةٍ، وَعَلَاقَاتٍ مَاجِنَةٍ، وَمَقَالَاتٍ مُبْتَدَلَةٍ بَارِدَةٍ... إلخ.

٦ - هَذَا وَتَعْزِيرُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الَّتِي يَجْتَمِعُونَ فِيهَا لِفِعْلِ مَعَاصِيهِمْ

(١) انظر: «الشريعة» للأجري ص (٢٤٠).

(٢) انظر: «الطرق الحكيمة» لابن القيم ص (٢٧٥).

(٣) انظر المرجع السابق.

وَفُجُورِهِمْ، كُيُوتِهِمْ وَمَسَاجِدِهِمْ: وَقَدْ ذَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ، وَفَعَلَ السَّلَفُ مِنْ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ضَمَنِ ذِكْرِهِ لِفَوَائِدِ غَزْوَةِ بُنُوكَ: «وَمِنْهَا: تَحْرِيقُ أَمْكِنَةِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي يُعْصَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِيهَا، وَهَدمُهَا، كَمَا حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَسْجِدَ الضَّرَارِ، وَأَمَرَ بِهِدْمِهِ، وَهُوَ مَسْجِدٌ يُصَلَّى فِيهِ، وَيُذَكَّرُ اسْمُ اللَّهِ فِيهِ لَمَّا كَانَ بِنَاؤُهُ ضِرَاراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَأْوَى لِلْمُنَافِقِينَ، وَكُلُّ مَكَانٍ هَذَا شَأْنُهُ فَوَاجِبٌ عَلَى الْإِمَامِ تَغْطِيلُهُ، إِمَّا بِهِدْمٍ وَتَحْرِيقٍ، وَإِمَّا بِتَغْيِيرِ صُورَتِهِ وَإِخْرَاجِهِ عَمَّا وُضِعَ لَهُ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنُ مَسْجِدِ الضَّرَارِ! فَمَشَاهِدُ الشُّرْكِ الَّتِي تَدْعُو سَدَنَتَهَا إِلَى اتِّخَاذِ مَنْ فِيهَا أَنْدَاداً مِنْ دُونِ اللَّهِ أَحَقُّ بِذَلِكَ وَأَوْجَبُ، وَكَذَلِكَ مَحَالُّ الْمَعَاصِي وَالْفُسُوقِ كَالْحَانَاتِ، وَيُبُوتِ الْحَمَارَيْنِ، وَأَرْبَابِ الْمُتَكْرَاتِ، وَقَدْ حَرَّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَرْيَةً بِكَامِلِهَا يُبَاعُ فِيهَا الْخَمْرُ، وَحَرَّقَ حَانُوتَ (رُوَيْشِدِ الثَّقَفِيِّ) وَسَمَاءَهُ فُوَيْسَقًا، وَحَرَّقَ قَصْرَ سَعْدٍ عَلَيْهِ لَمَّا اخْتَجَبَ فِيهِ عَنِ الرَّعِيَّةِ»^(١).

وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْعَى جَاهِدًا فِي تَغْطِيلِ أَوْ هَدْمِ بُنُوكِ الرِّبَا، وَالذُّوْرِ الَّتِي تَدْعُو إِلَى اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ كَالْمَلَاهِي، وَالْحَدَائِقِ، وَالْمَسَارِحِ، وَالنَّوَادِي، وَكَذَا الْمَجَلَّاتِ الَّتِي أُعِدَّتْ لِبَيْعِ أَدْوَاتٍ وَأَشْرَطَةِ الْغِنَاءِ الْمُحَرَّمِ، وَمَجَلَّاتِ (الْفِذْيُوهَاتِ)، وَدُورِ السِّيمَا... إلخ.

وهُنَالِكَ أَنْوَاعٌ مِنَ التَّعْزِيرِ الَّتِي ذَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ، وَأَقْوَالُ السَّلَفِ،

وَأَفْعَالُهُمْ، وَعُمُوماً فَهَذَا الْبَابُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ فِي الشَّرْعِ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ فِي اخْتِيَارِ مَا يَرَاهُ مُنَاسِباً مِنْ أَنْوَاعِ الْعُقُوبَاتِ الْمُلَائِمَةِ لِحَالِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ، وَظُرُوفِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَمَدَى انْتِزَاجِ الْعَصَاةِ وَغَيْرِهِمْ يَتَلَكَّ الْعُقُوبَةُ مِنْ عَدَمِهَا.

* * *

تَنْبِيْهٌ: وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَإِنَّ مِمَّا يَجْدُرُ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ أَنَّ عُقُوبَةَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي بِمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُقُوبَاتِ، وَالتَّعْزِيرِ وَغَيْرِهَا، إِنَّمَا تَكُونُ شَرْعِيَّةً صَحِيحَةً بِشُرُوطٍ يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا عِنْدَ تَوْظِيْفِ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَعَاصِي، وَمِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ مَا يَلِي:

الْأَوَّلُ: الْإِخْلَاصُ فِي ذَلِكَ لِلَّهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُقَرَّرًا هَذَا الْأَصْلَ: «وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِمَنْ يُعَاقِبُ النَّاسَ عَلَى الذُّنُوبِ أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمْ، وَالرَّحْمَةَ لَهُمْ، كَمَا يَقْصِدُ الْوَالِدُ تَأْدِيبَ وَلَدِهِ، وَكَمَا يَقْصِدُ الطَّيِّبُ مُعَالَجَةَ الْمَرِيضِ»^(١).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْعُقُوبَةُ عَلَى قَلَرِ الْجِنَايَةِ، فَلَا يُعَاقَبُ صَاحِبُ الْجِنَايَةِ الصَّغِيرَةِ بِالْعُقُوبَةِ الْكَبِيرَةِ، وَلَا صَاحِبُ الْجِنَايَةِ الْكَبِيرَةِ بِالْعُقُوبَةِ الصَّغِيرَةِ؛ بَلْ يَكُونُ نَوْعُ الْعُقُوبَةِ مُلَائِمًا لِنَوْعِ الْجِنَايَةِ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ فَرُّحُونَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الطَّرْطُوشِيِّ فِي أَحْبَارِ الْخُلَفَاءِ

(١) «مَنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٥/٢٣٧).

الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعَامِلُونَ الرَّجُلَ عَلَى قَدَرِهِ وَقَدَرِ جَنَائِيهِ، وَلِهَذَا تَنَوَّعَتْ عُقُوبَاتُهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُضْرَبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْبَسُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنَزَّعُ الْعِمَامَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحْلُ الْإِرَارُ^(١).

الثَّالِثُ: أَنَّ يَقْتَصِرَ فِي الْعُقُوبَةِ عَلَى الْقَدَرِ الَّذِي يُظَنُّ أَنْزَجَارُ الْجَانِي بِهِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ - وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَدَرِ الْعُقُوبَةِ كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ السَّابِقَ مُتَعَلِّقٌ بِنَوْعِهَا - وَقَدْ نَصَّرَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ قَرْحُونٍ فِي «تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ» فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ ضَوَابِطِ التَّعْزِيرِ وَقَوَاعِيدِهِ^(٢).

وَجَاءَ فِي «الْمِغْيَارِ الْمُغْرِبِ» فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ عَنِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ مَا يَلِي:

«وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْجَرَائِمِ وَالذُّنُوبِ، وَمَا يُعْلَمُ مِنْ حَالِ الْمُعَاقَبِ وَصَبْرِهِ عَلَى يَسِيرِهَا أَوْ ضَعْفِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنْزَجَارِهِ إِذَا عُوقِبَ بِأَقْلَاهَا، وَتَكُونُ بِحَسَبِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَالْجِنَايَةِ»^(٣).

الرَّابِعُ: أَنَّ لَا يَلْجَأُ إِلَى الْعُقُوبَةِ أَضْلاً إِلَّا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَشْرُوعَةُ فِي حَقِّ ذَلِكَ الْعَاصِي، دُونَ التَّأْلِيْفِ - فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا تُصْلِحُهُمْ إِلَّا الْعُقُوبَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا التَّأْلِيْفُ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ بَعْضِ عُقُوبَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ كَتَرِكِ رَوَائِعِهِمْ، وَشَهَادَتِهِمْ، وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ: «وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، عَلِمَ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ مِنْ قِلَّةِ الْبِدْعَةِ

(١) انظر: «تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ مَعَ فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ» لابْنِ قَرْحُونٍ (٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٢) انظر المَرْجِعَ السَّابِقَ (٢/ ٣٠١).

(٣) «الْمِغْيَارُ الْمُغْرِبُ» لِلْوُثْرِيِّ (٢/ ٤١٧).

وَكَثَرَتْهَا، وَظُهُورِ السُّنَّةِ وَخَفَائِهَا، وَأَنَّ الْمَشْرُوعَ قَدْ يَكُونُ هُوَ التَّائِيْفُ تَارَةً،
وَالْهَجْرَانُ أُخْرَى^(١).



(١) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١/٦٤).

الْحُكْمُ الثَّامِنُ عَشَرَ

جَوَازُ إِهَانَةِ أَهْلِ الْكُتُبِ الْمَجَاهِرِينَ وَإِذْلَالِهِمْ،
وَذَلِكَ بِتَرْكِ تَعْظِيمِهِمْ، وَتَوْقِيرِهِمْ؛

إِنَّ إِهَانَةَ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْمَجَاهِرِينَ، وَوُجُوبَ اخْتِقَارِهِمْ وَإِذْلَالِهِمْ،
وَتَرْكُ تَعْظِيمِهِمْ وَتَوْقِيرِهِمْ مِنَ الْأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَابِ التَّعَامُلِ
مَعَ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْمَجَاهِرِينَ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى تَفْصِيلِ هَذَا الْأَصْلِ أُدْلَةٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ
سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ بَنِيهِمْ.

فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدًا، فَإِنَّهُ
إِنْ يَكُ سَيِّدًا فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ ﷻ»^(١)، فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ أَنْ يُظَلَّقَ عَلَى الْمُنَافِقِ (سَيِّدًا) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْظِيمِ لَهُ الْمُوجِبُ
سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ فَضْلُ اللَّهِ الْجِيلَانِي فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: (إِنْ يَكُ سَيِّدًا فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ
رَبَّكُمْ): «أَيُّ: إِنْ يَكُ سَيِّدًا وَجَبَتْ طَاعَتُهُ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِسَخَطِ اللَّهِ، وَقِيلَ:
أَرَادَ أَنْكُمْ يَهَذَا الْقَوْلِ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ فَوَضَعَ الْكُونَ مَوْضِعَ الْقَوْلِ.

وَقِيلَ: إِنْ وَقَرْتُمُوهُ فَقَدْ وَقَرْتُمْ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ التَّوْقِيرَ، وَبِذَلِكَ أَغْضَبْتُمْ

(١) الْحَرْجَةُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٧/٥)، وَالبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٧٦٠)، وَهُوَ صَحِيحٌ،
انْظُرْ: «السُّلَيْلَةُ الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٧١).

رَبِّكُمْ، وَإِنْ لَمْ تُوقِّرُوهُ بِالْقَلْبِ، وَلَكِنْ قُلْتُمْ إِنَّكَ سَيِّدٌ فَقَدْ كَذَبْتُمْ»^(١).

وَالْتَّهْيُ فِي الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِ أَنْ يُخَاطَبَ بِمَا يُوجِبُ تَعْظِيمَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ الْمُحَادِّثِينَ لِشَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَأَهْلِ الْبِدْعِ وَالْمَعَاصِي أَنْ يُخَاطَبُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَلِذَا تَرَجَّمَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»، بِقَوْلِهِ: (بَابُ التَّهْيِ عَنْ مُخَاطَبَةِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ وَنَحْوِهِمَا بِسَيِّدٍ وَنَحْوِهِ)^(٢).

فَثَبَتَ التَّهْيُ هُنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ مُخَاطَبَةِ الْمُنَافِقِينَ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ مِنَ الْعَصَاةِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ، بِلَفْظِ (سَيِّدٍ)، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَافِ الشَّرِيفَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّوْقِيرِ لَهُمْ.

وَقَدْ جَاءَتْ أَعْمَالُ السَّلَفِ أَيْضاً مُقَرَّرَةً لِهَذَا الْأَصْلِ: وَهُوَ تَرْكُ تَعْظِيمِ وَتَوْقِيرِ أَهْلِ الْفَسَادِ مِنَ الْعَصَاةِ وَنَحْوِهِمْ؛ بَلْ إِهَانَتِهِمْ وَإِذْلَالِهِمْ، وَذَلِكَ بِمَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنْ آثَارٍ فِي انْتِقَاصِهِمْ لِبَعْضِ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْمُجَاهِرِينَ وَالْبِدْعِ، وَوُصِفِهِمْ لَهُمْ بِبَعْضِ الصِّفَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِحَالِهِمْ، وَمَا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الدَّلَّةِ وَالصَّغَارِ.

فَقَدْ رَوَى اللَّائِلُكَائِيُّ: أَنَّهُ بَيْنَمَا كَانَ طَاوُوسٌ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ لَقِيَهُ مَعْبُدُ الْجَهَنِّيِّ، فَقَالَ لَهُ طَاوُوسٌ: «أَنْتَ مَعْبُدٌ؟

قَالَ: نَعَمْ.

(١) «فَضَّلَ اللَّهُ الصَّمَدَ» لِفَضْلِ اللَّهِ الْجِيلَانِيِّ (٢/٢٣٠).

(٢) ص (٥٩٦).

قَالَ: قَالَتَتْ إِلَيْهِمْ طَاوُوسٌ فَقَالَ: هَذَا مَعْبُدٌ فَأَهْيُنُوهُ^(١).

وَرَوَى أَيْضاً عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ جَاءَكُمْ ثَوْرٌ اتَّقُوا لَا يَنْطَحْنَكُمْ بِقَرْنَيْهِ - يَعْنِي: ثَوْرٌ بَنُ يَزِيدَ -»، قَالَ اللَّالِكَايْنِي: وَكَانَ قَدَرِيًّا^(٢).

يَقُولُ الْعِرَاقِيُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «وَيَنْبَغِي أَنْ تُهَانَ الْكُفْرَةُ وَالْفِسْقَةُ رَجْراً عَنْ كُفْرِهِمْ وَفُسُقِيَّتِهِمْ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ ﷻ»^(٣).

وَقَدْ تَرَجَّمَ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ»، (بَابُ جَوَازِ تَكْنِيَةِ الْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْفَاسِقِ إِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَا أَوْ خِيفَ مِنْ ذِكْرِهِ بِاسْمِهِ فَتَنَهُ).

وَقَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ مُسْتَدِلًّا لِصِحَّةِ مَا تُرْجِمَ لَهُ: «هَذَا كُلُّهُ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي التَّرْجِمَةِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْأَسْمِ، كَمَا رَوَيْنَا فِي صَحِيحَيْهِمَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ: مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ)^(٤)، فَسَمَّاهُ بِاسْمِهِ، وَلَمْ يُكْنِ وَلَا لَقَّبَهُ بِلَقَبِ مَلِكِ الرُّومِ، وَهُوَ قَيْصَرٌ»^(٥)، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِالِإِعْلَاطِ عَلَيْهِمْ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نُكْنِيَهُمْ، وَلَا نُرَفِّقَ لَهُمْ عِبَارَةً، وَلَا نُلَيِّنَ لَهُمْ قَوْلًا، وَلَا نَظْهَرُ لَهُمْ وِدَاً وَلَا مُؤَالَفَةً»^(٦).

(١) «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِللَّيْثَانِيِّ (٢/٦٣٨).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٣) «فَتَاوَى الْعِرَاقِيِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ» ص (٦٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٥٣)، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣).

(٥) لَمْ يَفْتَصِّرِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى اسْمِ «قَيْصَرَ» كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ؛ بَلْ ذَكَرَهُ بِهِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ. وَلَعَلَّ النَّوَوِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يُحَاطَبْ بِمَلِكِ الرُّومِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

(٦) «الْأَذْكَارُ» لِلنَّوَوِيِّ ص (٢٦٣).

وَيَقُولُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَيْسَ الصَّبْرُ الْمَحْمُودُ الْمَأْمُورُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مَعَ أَغْدَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَاءِ رَسُولِهِ وَدِينِهِ دَائِمًا فِي تَلَطُّفٍ وَتَمَلُّقٍ، مَعَ الْإِغْضَاءِ عَلَى رُكُوبِ الْمَحَارِمِ وَالْإِصْرَارِ عَلَيْهَا... مَعَ أَنْ هَذَا لَوْ سُلِّمَ كَانَ قَرْصُهُ فِي أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَعَ مُجَاهَدَتِهِمْ وَهَجْرِهِمْ، فَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ، وَالْإِبَاضِيَّةُ، وَعِبَادُ الْقُبُورِ فَالْرَفَقُ بِهِمْ، وَالشَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ، وَالْإِحْسَانُ، وَالتَّلَطُّفُ، وَالصَّبْرُ، وَالرَّحْمَةُ، وَالتَّبَشِيرُ لَهُمْ بِمَا يَنَافِي الْإِيمَانَ، وَيُوقِعُ فِي سَخَطِ الرَّحْمَنِ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ بَلَّغَتْهُمْ مُنْذُ أَرْمَانَ»^(١).

وَمَنْهُمُ كَلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ التَّلَطُّفَ وَالتَّمَلُّقَ وَالتَّبَشِيرَ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَضْلًا عَمَّنْ هُوَ خَارِجٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ كَالْجَهْمِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ... إلخ.

* * *

تَنْبِيْهُ: وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَلْيُعْلَمَ أَنَّ تَقْرِيرَ مَشْرُوعِيَّةِ إِذْلَالِ وَإِهَانَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْمُجَاهِرِينَ، وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لَا كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ مَنْ قَصَرَ بِهِمُ الْفَهْمُ عَنْ إِدْرَاكِ عَوْرِ مَقْصُودِهِمْ مِنْهُ، مِنْ أَنَّ الْحَامِلَ عَلَيْهِ وَالِدَّافِعَ لَهُ، هُوَ اخْتِفَارُهُمْ لِهَوَى فِي النَّفْسِ، أَوْ لِكِبْرِ وَاسْتِعْلَاءِ بِغَيْرِ حَقٍّ! وَإِنَّمَا جَاءَ تَأْصِيلُهُ لِمَقْصِدَيْنِ شَرْعِيَيْنِ، هُمَا:

الْمَقْصَدُ الْأَوَّلُ: اسْتِجَابَةُ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ، بِتَرْكِ تَعْظِيمِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ، وَوُجُوبِ إِذْلَالِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ٧٣]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: لِلْمُنَافِقِ سَيْدٌ»^(٢)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ

(١) «كَشَفُ الشُّبُهَاتِ» لِسُلَيْمَانَ بْنِ سَحْمَانَ ص (٥٦، ٦٠) أَي: يَنَافِي كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ!

(٢) قَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص (٣٢٨)، وَهُوَ خَلِيفَتٌ حَسَنٌ صَبِيحٌ.

النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَاتِّبَاعاً لِهَذِي السَّلَفِ مِنْ وَجُوبِ إِذْلَالِ وَإِهَانَةِ أَهْلِ
الْفَسَادِ وَالْبِدْعِ.

المَقْصِدُ الثَّانِي: دَرَأُ الْمَفَاسِدِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى تَعْظِيمِهِمْ.

يَقُولُ الشَّاطِئِيُّ: «إِنَّ تَوْقِيرَ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ (وَمِثْلَهُ الْفَاسِقِ) مَظْنَّةٌ
لِمُفْسِدَتَيْنِ تَعُودَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ بِالْهَنْمِ:

إِحْدَاهُمَا: التِّيَمَاتُ الْجُهَالِ وَالْعَامَّةِ إِلَى ذَلِكَ التَّوْقِيرِ، فَيَعْتَقِلُونَ فِي
الْمُبْتَدِعِ (وَالْفَاسِقِ) أَنَّهُ أَفْضَلُ النَّاسِ، وَأَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ خَيْرٌ مِمَّا عَلَيْهِ غَيْرُهُ،
فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى اتِّبَاعِهِ عَلَى بِدْعَتِهِ (وَمَعْصِيَتِهِ)، دُونَ اتِّبَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى
سُنَّتِهِمْ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ إِذَا وَقَّرَ مِنْ أَجْلِ بِدْعَتِهِ (وَمَعْصِيَتِهِ) صَارَ ذَلِكَ كَالْحَادِي
الْمُحَرِّضِ لَهُ عَلَى إِنْشَاءِ الْإِتْدَاعِ (وَالْمَعْصِيَةِ) فِي كُلِّ شَيْءٍ^(١).

* * *

فَلْيُعْلَمَ أَنَّ لِتَعْظِيمِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ صُوراً كَثِيراً، ذَلِكَ النُّصُوصُ عَلَى
بَعْضِهَا، وَنَبَهَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْآخَرِ مِنْهَا، فَمِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ:

١ - إِطْلَاقُ الْأَلْقَابِ الْحَسَنَةِ وَالْمُشْعِرَةِ بِالتَّعْظِيمِ عَلَيْهِمْ، فَقَدْ حَدَّرَ
الْعُلَمَاءُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ كَلَامِ الْعِرْزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: «وَأَمَّا إِكْرَامُهُمْ
بِالْأَلْقَابِ الْحَسَنَةِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، أَوْ حَاجَةٍ مَاسَةٍ، وَيَتَّبِعِي أَنْ تُهَانَ
الْكُفْرَةُ وَالْفِسْقَةُ»^(٢).

(١) «الْإِعْتِصَامُ» لِلشَّاطِئِيِّ (١/١١٤).

(٢) «تَقَاوَى الْعِرْزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ» ص (٦٢).

وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَيْمِ فِي وَصْفِ هَذَا النَّبِيِّ ﷺ: «وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ اللَّفْظُ الشَّرِيفُ الْمَصُونُ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ...»^(١).

وَمِنْ هَذِهِ الْأَلْقَابِ الَّتِي وَرَدَ النِّهْيُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ لَفْظُ (سَيِّدٍ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ لَقَبٍ، أَوْ لَفْظٍ مُشْعِرٍ بِالتَّعْظِيمِ لَا يَجُوزُ إِخْلَاقُهُ عَلَيْهِمْ: كَالْحَكِيمِ، وَالْعَبْقَرِيِّ، وَالسَّامِيِّ وَنَحْوِهَا، يَقُولُ الشَّيْخُ حُمُودُ التُّونِجَرِيُّ رحمته الله: «وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ: كَالسَّيِّدِ وَالْعَبْقَرِيِّ وَالسَّامِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(٢).

أَمَّا مَا يُظَلِّفُهُ أَهْلُ عَصْرِنَا مِنَ الْأَلْقَابِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُشْعِرَةِ بِالتَّعْظِيمِ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْمُجُونِ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا، كَالنَّجْمِ، وَالْفَنَانِ، وَ(الكَابِتِينَ)، وَشَهِيدِ الْفَنِّ، وَشَهِيدِ الرِّيَاضَةِ، وَشَهِيدِ الْمَسْرِحِ، وَرَجُلِ السَّلَامِ... وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا يَصِفُونَ!

٢ - تَكْنِيَتُهُمْ، فَإِنَّهَا مِنْ صُورِ تَعْظِيمِهِمْ وَتَكْرِيمِهِمْ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ: «وَأَمَّا الْكُنْيَةُ فَهِيَ نَوْعُ تَكْرِيمٍ لِلْمُكْنَى، وَتَنْوِيهِ بِهِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءُ اللَّقَبُ^(٣)
وَيَقُولُ الشَّيْخُ سَعِيدُ بْنُ حَجِّي رحمته الله: «وَأَمَّا الْأَلْقَابُ: فَكَانَتْ عَادَةً السَّلَفِ الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى، فَإِذَا أَكْرَمُوهُ كَنَوْهُ بِأَبِي فَلَانٍ، وَتَارَةً يُكْنُونَ الرَّجُلَ بِوَلَدِهِ، وَتَارَةً بِغَيْرِ وَلَدِهِ»^(٤).

(١) (رَأَى الْمَعَادُ) لِابْنِ الْقَيْمِ (٩/٢).

(٢) «نُحْطَةُ الْأَخْوَانِ» لِلتُّونِجَرِيِّ ص (٢٦).

(٣) (رَأَى الْمَعَادُ) لِابْنِ الْقَيْمِ (٧/٢).

(٤) «مَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ التَّجَلِّيَّةِ» (١/٧٢٥).

فَعَلَى هَذَا لَا تَجُوزُ تَكْنِيَةُ أَهْلِ الْفِسْقِ الْمُجَاهِرِينَ وَأَهْلِ الْبِدْعِ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّعْظِيمِ لَهُمْ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي تَرْجَمَتِهِ لِبَعْضِ مَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مِنْ تَكْنِيَتِهِ لِبَعْضِ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ كَأَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي: (بَابُ جَوَازِ تَكْنِيَةِ الْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْفَاسِقِ إِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَا، أَوْ خِيفَ مِنْ ذِكْرِهِ بِاسْمِهِ فَتَنَهُ^(١)).

وَقَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ: «هَذَا كُلُّهُ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي التَّرْجَمَةِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْاسْمِ»^(٢).

فَذَكَرَ هُنَا شَرْطَيْنِ لِجَوَازِ تَكْنِيَةِ الْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْفَاسِقِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِكُنْيَتِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يُخْشَى مِنْ ذِكْرِهِ بِاسْمِهِ فَتَنَهُ.

وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا فَهِمَهُ مِنْ أَنَّ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا: هُمَا الْعِلَّةُ مِنْ وَرَاءِ تَكْنِيَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِمَنْ ذَكَرَهُ.

وَقَدْ اغْتَرَضَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله عَلَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ (أَيُّ النَّوَوِيِّ) بِأَنَّهُ لَا حَظْرَ فِيمَا ذَكَرَ؛ بَلْ قِصَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فِي ذِكْرِهِ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ وَهُوَ بِاسْمِهِ أَشْهَرُ، لَيْسَ لِحُوفِ الْفِتْنَةِ، فَإِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ بِذَلِكَ عِنْدَهُ كَانَ قَوِيًّا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَا يُخْشَى مَعَهُ أَنْ لَوْ ذُكِرَ عَبْدُ اللَّهِ بِاسْمِهِ أَنْ يَجُرَّ بِذَلِكَ فَتَنَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْلِيفِ، كَمَا جَزَمَ ابْنُ بَطَّالٍ فَقَالَ: فِيهِ جَوَازُ تَكْنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى وَجْهِ التَّأْلِيفِ، إِنَّمَا رَجَاءُ إِسْلَامِهِمْ، أَوْ

(١) «الْأَذْكَارُ» لِلنَّوَوِيِّ ص (٢٦٢).

(٢) انْقُلِبْ: «الْأَذْكَارُ» لِلنَّوَوِيِّ ص (٢٦٢، ٢٦٣).

لِتَحْصِيلِ مَنْفَعَةٍ مِنْهُمْ، وَأَمَّا تَكْنِيَةُ أَبِي طَالِبٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْقَبِيلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ اشْتِهَارُهُ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ^(١).

فَالْحَاصِلُ جَوَازُ التَّكْنِيَةِ لِهَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ لِسَبَبٍ شَرْعِيِّ مَعْقُولٍ، سَوَاءً أَكَانَتِ التَّكْنِيَةُ لِمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ، أَوْ لِغَيْرِهَا؛ بَلْ مَتَى مَا تَحَقَّقَتْ بِتَكْنِيَتِهِ مَضْلَحَةٌ رَاجِعَةٌ عَلَى تَرْكِ تَعْظِيمِهِمْ، كَتَأْلِيْفِهِمْ مَثَلًا، أَوْ كَانَتْ لِحَاجَةٍ مَاسَّةٍ كَأَن لَا يُعْرَفَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِلَّا بِهَا، فَإِنَّ تَكْنِيَتَهُمْ حِينَئِذٍ تَكُونُ جَائِزَةً مُرَاعَاةً لِتِلْكَ الْمَقَاصِدِ وَالْأَسْبَابِ^(٢).

٣ - وَمِنْ صُورِ التَّعْظِيمِ لِأَهْلِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ: عَدَمُ دَعْوَتِهِمْ لِلطَّعَامِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ»^(٣) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

٤ - تَهْنِئَتُهُمْ بِمَا فِيهِ رِفْعَةٌ أَوْ تَعْظِيمٌ لَهُمْ، مِثْلُ: الْمُنَاسَبَاتِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ كَزَوَاجٍ، أَوْ وَلَادَةٍ مَوْلُودٍ، أَوْ قُدُومِ غَائِبٍ، أَوْ بِمَنْصِبٍ، أَوْ وِلَايَةٍ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا يَجُوزُ تَهْنِئَتُهُمْ بِهِ لِمَا فِيهِ تَعْظِيمٌ لَهُمْ، وَرَضِيَ بِهِمْ!

يَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ ﷺ: «وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْوَرَعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَجْتَنِبُونَ تَهْنِئَةَ الظُّلَمَةِ بِالْوِلَايَاتِ، وَتَهْنِئَةَ الْجُهَّالِ بِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ تَجَنُّبًا لِمَقْتِ اللَّهِ، وَسُقُوطِهِمْ مِنْ عَيْنِهِ»^(٤).

(١) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٠/٥٩٢).

(٢) انْظُرْ: «مَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرُّخَيْلِيِّ (٢/٥٨٤).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥/١٦٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٦٥)، وَالدَّارِمِيُّ (٢/١٤٠).

(٤) «صَحِيحُ الْجَامِعِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٢/١٢٢٦).

(٤) «أَحْكَامُ أَهْلِ الذُّمِّ» لِابْنِ الْقَيْمِ (١/٢٠٦).

٥ - اسْتِعْمَالُهُمْ فِي الْوِظَائِفِ الْهَامَّةِ: كَقَضَاءِ، أَوْ إِمَارَةٍ، أَوْ وَزَارَةٍ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ صُورِ الْإِكْرَامِ وَالْتَعْظِيمِ لَهُمْ!

وَهَذَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه لَمَّا اتَّخَذَ كَاتِباً نَضْرَانِيّاً، فَانْتَهَرَهُ عُمَرُ رضي الله عنه وَقَالَ: «أَلَا اتَّخَذْتَ حَتَفِيّاً؟» قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لِي كِتَابَتُهُ وَلَهُ دِينُهُ، فَقَالَ: لَا أَكْرِمُهُمْ إِذْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ، وَلَا أُعِزُّهُمْ إِذْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ، وَلَا أُذَيِّبُهُمْ إِذْ أَفْصَاهُمُ اللَّهُ^(١).

وَمُنَالِكُ صُورٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَا ذُكِرَ، وَفِي مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا أُمْلَةٌ تُنبِئُكَ عَلَى مَا وَرَائِهَا مِنْ صُورٍ لَا تَخْفَى عَلَى اللَّيِّبِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.



(١) «أَحْكَامُ أَهْلِ الذَّمِّ» لِابْنِ الْقَيْمِ (١/٢١١).

الحَكْمُ التَّاسِعُ عَشَرَ

لَا يَجُوزُ السَّلَامُ عَلَى الْمَجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ؛
هَجْراً وَزَجْراً وَعُقُوبَةً لَهُمْ

لَا شَكَّ أَنَّ السَّلَامَ مِنْ جُمْلَةِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِبْتِدَاءُ السَّلَامِ سُنَّةٌ، وَرَدُّهُ وَاجِبٌ»^(٢). وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ مَنْ لَا تُعْرِفُ عَنْهُ الْمَجَاهِرَةُ بِمَعْصِيَةٍ، أَوْ بِدَعْوَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ فَيَجُوزُ تَرْكُ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ إِبْتِدَاءً وَرَدًّا، عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ، وَأَقْوَالُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَفْعَالُهُمْ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

فَأَمَّا مِنَ السُّنَّةِ فَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ تَرْكُهُ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ الْعَصَاةِ حَتَّى يَتُوبُوا عَلَى مَا هُوَ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ. وَمِنْ ذَلِكَ تَرْكُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى كُفِّ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٢/٣)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٢).

(٢) «مَرْخُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٤٠/١٤).

مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جِئْتُ تَخْلَفَ عَنْ غُرُوزَةِ تَبُوكَ، كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ.
فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ - فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ - قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ
مَالِكٍ يُحَدِّثُ جِئْتُ تَخْلَفَ عَنْ تَبُوكَ: وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَلَامِنَا، وَآتَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَ عَلَيْهِ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: هَلْ حَرَكْتُ شَفَتَيْهِ بِرَدِّ السَّلَامِ،
أَمْ لَا؟

حَتَّى كُمَلْتُ خَمْسُونَ لَيْلَةً، وَأَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا جِئْتُ صَلَّى
الْفَجْرِ^(١).

وَهَذَا الْحَدِيثُ جُزْءٌ مِنْ قِصَّةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ هَكَذَا: فِي
كِتَابِ «الاسْتِثْنَانِ»، وَتُرْجِمَ لَهُ بِقَوْلِهِ: (بَابُ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ
ذَنْبًا، وَمَنْ لَمْ يَرُدِّ سَلَامُهُ حَتَّى تَتَبَيَّنَ تَوْبَتُهُ، وَإِلَى مَتَى تَتَبَيَّنَ تَوْبَةُ الْعَاصِي،
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «لَا تُسَلِّمُوا عَلَى شَرِيَةِ الْخَمْرِ»^(٢)).

وَلِهَذِهِ الْحَوَادِثِ نَظَائِرٌ كَثِيرَةٌ مِنَ السَّنَةِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي
كِتَابِ «السَّنَةِ» تَحْتَ (بَابِ تَرْكِ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ).
هُوَ تَرْكُهُ ﷺ رَدِّ السَّلَامِ عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جِئْتُ تَخْلُقُ
بِالزَّعْفَرَانِ^(٣).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَمَّا الْمُبْتَدِعُ، وَمَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا عَظِيمًا وَلَمْ يُتَبَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩).

(٢) انْظُرْ: «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٤٠/١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨/٥)، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ» لِلْأَلْبَانِيِّ

مِنْهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١).

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: «تَرَكُ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي سُنَّةٌ مَاضِيَّةٌ، وَبِهِ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ»^(٢).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَأَمَّا إِذَا أَظْهَرَ الرَّجُلُ الْمُتَكَرَّاتِ وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ عَلَانِيَةً، وَلَمْ يَنْقُ لَهُ غَيْبَةٌ، وَوَجَبَ أَنْ يُعَاقَبَ عَلَانِيَةً بِمَا يَرُدُّهُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ وَغَيْرِهِ، فَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ مُتَمَكِّنًا مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ»^(٣).

وَيَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي مَفْرُوضِ ذِكْرِهِ لِفَوَائِدِ عَزْوَةِ تَبُوكَ: «وَمِنْهَا: تَرَكُ الْإِمَامِ وَالْحَاجِمِ رَدُّ السَّلَامِ عَلَى مَنْ أَخَذَتْ حَدَثًا نَاقِضًا لَهُ وَزَجْرًا لغيرِهِ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ رَدَّ عَلَى كُفٍّ، بَلْ قَابَلَ سَلَامَهُ بِتَسْلِيمِ الْمُغْضَبِ»^(٤).

وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ عَلَى الْفَاسِقِ، وَلَا الْمُبْتَدِعِ»^(٥).

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَمَنْ عَرَفَ مِنْهُ التَّظَاهُرُ بِتَرَكِ الْوَاجِبَاتِ، أَوْ فِعْلُ الْمُحَرَّمَاتِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُهَجَرَ، وَلَا يُسَلَّمَ عَلَيْهِ»^(٦).

(١) «الْأَذْكَارُ لِلنَّوَوِيِّ ص (٢٢٨).

(٢) انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٠/١١).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢١٧، ٢١٨).

(٤) «رَأْدُ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (١٨/٣ - ١٩).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٠/١١).

(٦) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٣/٢٥٢).

وللمُشَيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰطِيفِ فَتَوَى فِي حُكْمِ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ
 الْمَعَاصِي، وَالْبِدْعِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ طَوِيلَةً مُهِمَّةً يَقُولُ فِيهَا: «... وَالسَّلَامُ تَحِيَّةٌ
 أَهْلَ الْإِسْلَامِ بَيْنَهُمْ، فَإِذَا سَلَّمَ عَلَى الرَّافِضَةِ، وَأَهْلِ الْبِدْعِ الْمُجَاهِرِينَ
 بِالْمَعَاصِي، وَتَلَقَّاهُمْ بِالْإِكْرَامِ وَالْبَشَاشَةِ، وَأَلَانَ لَهُمُ الْكَلَامَ، كَانَ ذَلِكَ مُوَالَاةً
 مِنْهُ لَهُمْ، فَإِذَا وَادَّاهُمْ وَانْبَسَطَ لَهُمْ - مَعَ مَا تَقَدَّمَ - جَمَعَ الشَّرَّ كُلَّهُ، وَزَوَّلَ مَا
 فِي قَلْبِهِ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ؛ لِأَنَّ إِفْشَاءَ السَّلَامِ سَبَبٌ لِحُلْبِ الْمَحَبَّةِ، كَمَا
 وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «... أَلَا أَذَلُّكُمْ عَلَى مَا تَعَابُونَ بِهِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ،
 قَالَ: «أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»، فَإِذَا سَلَّمَ عَلَى الرَّافِضَةِ، وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَفَسَّاقِ
 الْمُسْلِمِينَ خَلَصَتْ مَوَدَّتُهُ وَمَحَبَّتُهُ فِي حَقِّ أَغْدَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَاءِ رَسُولِهِ»^(١) انْتَهَى.

وَعَلَيْهِ؛ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ تَرَكَ النَّبِيِّ ﷺ السَّلَامَ عَلَى بَعْضِ الْمُخْدِعِينَ،
 وَالْمُخَالِفِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَا تَرَكَ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
 وَأَهْلِي الْعِلْمِ مِنْ بَعْدِهِمُ السَّلَامَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ؛ كَانَ كُلُّ هَذَا
 مِنْهُمْ لِأَجْلِ تَحْقِيقِ مَضْلَحَةِ (الْهَجْرِ، وَالزُّجْرِ، وَالْعُقُوبَةِ)، لَا لِأَنَّ السَّلَامَ عَلَى
 أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ! فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ
 السَّلَفِ وَلَا مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَنَا كَلَامُ ابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ لِلْفَوَائِدِ مِنْ غُرُورِ
 تَبُوكَ: «وَمِنْهَا: تَرَكَ الْإِمَامُ وَالْحَاكِمُ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى مَنْ أَخَذَتْ حَدَثًا تَأْذِيًا
 لَهُ، وَزَجَرَ لِبَعْضِهِ»^(٢).

(١) انظر: «الدرر السنية» لابن قاسم (٢٠٨/٧ - ٢٠٩).

(٢) مرآة المعاد لابن القيم (١٨/٣ - ١٩).

وَيَقُولُ الشَّاطِئِيُّ ضَمَنْ ذِكْرَهُ لِأَحْكَامِ أَهْلِ الْبِدْعِ (وَالْفُسْقِ أَيْضاً):
 «الثَّانِي: الْهَجْرَانُ وَتَرْكُ الْكَلَامِ وَالسَّلَامِ، حَسْبَمَا تَقَدَّمَ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ السَّلَفِ
 فِي هَجْرَانِهِمْ لِمَنْ تَلَبَّسَ بِبِدْعَتِهِ، وَمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ صَبِيغِ بْنِ
 عَسَلِ الْعِرَاقِيِّ^(١).

وَبَعْدَ ذِكْرِ مَا سَطَرْنَاهُ آتِفاً؛ فَلْيُعْلَمَ أَنَّ تَرْكَ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ
 الْمُجَاهِرِينَ ابْتِدَاءٌ وَرَدًّا، لَيْسَ مُحَرَّمًا لِذَاتِهِ؛ بِمَعْنَى تَرْكِ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ بِأَيِّ
 حَالٍ! كَلَّا: بَلْ تَرْكُهُ مِنْ بَابِ الْهَجْرِ وَالزُّجْرِ، وَالْعُقُوبَةِ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ
 السَّلَفُ وَأَيُّمَةُ الدِّينِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ، وَالْأَحَادِيثُ
 النَّبَوِيَّةُ، وَأَقْوَالُ وَأَفْعَالُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا.



(١) «الْاِغْتِصَامُ» لِلشَّاطِئِيِّ (١/١٧٥).

الْحُكْمُ الْعِشْرُونَ

لَا يَجُوزُ أَكْلُ طَعَامٍ مِّنْ عِلْمٍ أَنَّ طَعَامَهُ مِنْ حَرَامٍ!

إِنَّ مَسْأَلَةَ أَكْلِ ذَبَائِحِ النَّاسِ تَحْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمُذَكِّي، وَهُمْ عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ:

الأُولَى: عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ، وَهَؤُلَاءِ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

الثَّانِيَةُ: أَهْلُ الْكِتَابِ (الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى)، وَهَؤُلَاءِ أَيْضاً تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

الثَّالِثَةُ: الْمُشْرِكُونَ، وَالْمُرْتَدُّونَ، وَالْوَثْنِيُّونَ، وَالْمَجُوسُ، وَسَائِرُ الْكُفَرَةِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَهَؤُلَاءِ تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُمْ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

الرَّابِعَةُ: أَهْلُ الْبِدْعِ الْمَكْفُورَةِ، مِثْلُ: الْجَهْمِيَّةِ، وَالرَّافِضِيَّةِ، وَفِرْقِ الْبَاطِنِيَّةِ أَجْمَعٍ، وَالْعِلْمَانِيَّةِ، وَغَلَاةِ الْحَدَاثَةِ... إلخ! فَهَؤُلَاءِ أَيْضاً تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُمْ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

الخَامِسَةُ: أَهْلُ الْكِبَايِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْبِدْعِ غَيْرِ الْمَكْفُورَةِ.

* * *

أَمَّا الْأَدِلَّةُ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي: وَهِيَ ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ، وَالْكِتَابِيِّ، مَا يَلِي:

أَمَّا الْأَدِلَّةُ عَلَى حِلِّ ذَبِيحَةِ الْمُسْلِمِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُهُ

وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ لَيْعٍ أَلْفَرِ اللَّهُ بِهِ. وَالْمُنْخَفِقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُرْدِيَّةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴿المائدة: ٢٣﴾.

فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ جُمْلَةً مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، ثُمَّ اسْتَنَى مِنْ تِلْكَ الْمُحَرَّمَاتِ مَا ذَكَاهُ الْمُسْلِمُ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ إِلَّا مَا ذَبَحْتُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ وَفِيهِ رُوحٌ^(١)، أَيْ: «مِنَ الْمُنْخَفِقَةِ وَالْمَوْقُودَةِ وَالْمُرْدِيَّةِ وَالطَّيْحَةِ وَأَكِيلَةِ السَّبُعِ» نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(٢).

وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ هُنَا هُوَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَالْخَطَابُ فِي أَوَّلِ الْآيَاتِ بِ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ١] مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حِلِّ ذَبَائِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى حِلِّ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، فَالْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي حِلِّ طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ. (وَطَعَامُهُمْ): ذَبَائِحُهُمْ، كَمَا رَوَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٣).

وَحَكَى ذَلِكَ التَّفْسِيرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَنْ طَائِفَةٍ مِنْ كِبَارِ السَّلَفِ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَدَعَمَهُ بِقَوْلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى حِلِّ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ، قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَمَكْحُولٌ

(١) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١١/٢).

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْكُرْنِيِّ الرَّحْمَنِ» لِلْسَّعْدِيِّ (١١٤/٢).

(٣) انْظُرْ: الْبُخَارِيُّ (كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابُ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ)، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ

لَا يَجُوزُ أَكْلُ طَعَامٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْ طَعَامَهُ مِنْ حَرَامٍ!

وإبراهيمُ النَّحَيعِيُّ، والسُّدِّيُّ، ومُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ: يَعْنِي ذَبَائِحُهُمْ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، إِنَّ ذَبَائِحَهُمْ حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَ الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَا يَذْكُرُونَ عَلَى ذَبَائِحِهِمْ إِلَّا اسْمَ اللَّهِ^(١).

وَالدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى حِلِّ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ: مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «إِنَّ يَهُودِيَّةً أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا...»^(٢)، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حِلِّ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِلَّا لَمَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ.

وَأَمَّا أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهَا جَاءَتْ مُقَرَّرَةً لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التَّصَوُّصُ مِنْ حِلِّ ذَبَائِحِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَدْ نَقَلَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ، يَقُولُ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُمِكِنَهُ الذَّبْحُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا ذَبَحَ حَلَّ أَكْلُ ذَبِيحَتِهِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، بَالِغًا أَوْ صَبِيًّا، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا»^(٣).

وَيَقُولُ ابْنُ رُشْدٍ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ لِمَنْ تَجُوزُ تَذَكُّيَّتُهُ مِنَ الْأَصْنَافِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، وَغَيْرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا: «فَأَمَّا الصَّنْفُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَى ذَكَاتِهِ فَمَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ شُرُوطٍ: الْإِسْلَامَ، وَالذُّكُورِيَّةَ... وَالْبُلُوغَ، وَالْعَقْلَ، وَتَرَكَ

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٩/٢).

(٢) انظر: البخاري (كتاب الهبة - باب قبول الهدية من المشركين)، وفتح الباري (٢٣٠/٥).

(٣) «المغني» (٣١١/١٣).

تَضْيِيعُ الصَّلَاةِ^(١).

وَيَقُولُ نَاقِلًا لِإِجْمَاعٍ عَلَى جِلِّ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ «فَأَمَّا أَهْلُ الْكِتَابِ، فَالْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى جَوَازِ ذَبَائِحِهِمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ جِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وَمُخْتَلِفُونَ فِي التَّفْصِيلِ...»^(٢).

وَنَقَلَ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ جِلُّ طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ»^(٣).

وَقَالَ أَيْضًا: «لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى أَحَدٍ أَكْلَ مِنْ ذَبِيحَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَلَا يُحَرِّمُ ذَبِيحَهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ فَهُوَ جَاهِلٌ مُخْطِئٌ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ»^(٤).

وَهُنَا مَلْحُوظَةٌ أَفَادَهَا شَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ الْجَبْرِينُ حَفِظَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: أَنْ (أَكْثَرَ) أَهْلَ الْكِتَابِ (هَذِهِ الْأَيَّامِ) تَرَكُوا التَّمَسُّكَ بِكِتَابِهِمْ فَصَارُوا مُرْتَدِّينَ، ثُمَّ هُمْ لَا يُسَمُّونَ عِنْدَ الدَّبْحِ، وَيَذْبَحُونَ مِنَ الْخَلْفِ بِالصَّغْقِ الْكَهْرِبَائِيِّ، وَيُغْمَسُونَ الطَّيُورَ فِي مَاءٍ يَغْلِي لِأَجْلِ سَلْخِ الرِّيشِ فَتَخْرُجَ مَيِّتَةً قَبْلَ قَطْعِ الرَّأْسِ... إلخ.

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا حَفِظَهُ اللَّهُ هُنَا وَجِيهٌ لَا سِيَّمًا أَنَّ الْوَاقِعَ يَشْهَدُ بِهَذَا كَمَا اسْتَفَاضْتُ الْأَخْبَارَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَوْمَ. فَتَأَمَّلْ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ!

(١) «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (١/٤٤٩). (٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١/٤٤٩).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣٥/٢١٦).

(٤) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٣٥/٢١٢).

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: وَهِيَ تَحْرِيمُ ذَبَائِحِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَذَبَائِحِ الْمُرْتَدِّينَ، وَالْمَجُوسِ.

فَقَدْ دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَبَائِحِ الْمُشْرِكِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلُ لَيْعٍ لِلَّهِ بِهٖ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ عَلَى الْمُحَرَّمَاتِ فِي الْآيَةِ، فَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَبَائِحِ الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ^(١)، وَالْكَاسَانِيُّ^(٢)، عَلَى تَحْرِيمِ ذَبَائِحِ أَهْلِ الشِّرْكِ.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ ذَبَائِحِ الْمُرْتَدِّينَ فَلِأَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يُمَرُّ عَلَى الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٣) الْبُخَارِيُّ، فَلَمْ تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ لِذَلِكَ.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ ذَبَائِحِ الْمَجُوسِ، فَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَجُوسِ: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَمَرَّ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا أَكَلِي ذَبَائِحِهِمْ»^(٤) مَالِكٌ وَالْبَيْهَقِيُّ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، إِلَّا أَنَّ عَامَّةَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ اخْتَجَوْا بِهِ، كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ بَلْ نَقَلَ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى الْاِخْتِجَاجِ بِهِ فِي مَعْرِضِ تَحْقِيقِهِ لِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي ذَبَائِحِ الْمَجُوسِ، وَنِكَاحِ نِسَائِهِمْ،

(١) «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (١/٤٤٩).

(٢) انظر: «بِدَائِحِ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (٦/٢٧٧٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦/١٤٩) (٣٠١٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١/٢٧٨) (٤٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»

(١٨٩/٩)، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ عَنْهُ: وَهَذَا مُنْقَطِعٌ مَعَ ثِقَةِ رِجَالِهِ، انظر: «فَتْحُ

الْبَارِي» (٦/٢٦١)، وَضَعَتْهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٢٤٧).

حَيْثُ قَالَ: «وَأَيْضاً فِي حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِ مِنَ الثَّابِعِينَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، وَقَالَ: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَجَبَرْنَا كَيْفِي نِسَائِهِمْ وَلَا أَكَلِي ذَبَائِحِهِمْ»، وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَعَنْ خَمْسَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ تَوَافِقُهُ، وَلَمْ يُعْرِفْ عَنْهُمْ خِلَافٌ... وَقَدْ عَمِلَ بِهَذَا الْمُرْسَلِ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْمُرْسَلُ فِي أَحَدِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ حُجَّةٌ كَمَا نَهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدٌ فِي إِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَفِي الْآخِرِ هُوَ حُجَّةٌ إِذَا عَصَدَهُ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ، أَوْ أُرْسِلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، فَمِنْ هَذَا مُرْسَلٌ حُجَّةٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا مُرْسَلٌ نَصٌّ فِي خُصُوصِ الْمَسْأَلَةِ^(١).

وَمِمَّنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى تِلْكَ الْمَسَائِلِ:

ابْنُ رُشْدٍ^(٢): نَقَلَ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَبَائِحِ الْمُشْرِكِينَ، حَيْثُ قَالَ: «وَأَمَّا الَّذِينَ اتَّفَقَ عَلَى مَنَعِ تَذَكِّيَّتِهِ، فَالْمُشْرِكُونَ عَبْدَةُ الْأَضْنَامِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا ذُبَحَ عَلَى النَّصَبِ» [المائدة: ٣]، وَلِقَوْلِهِ: «وَمَا أَهْلُ لِقَاحِ اللَّهِ يَوْمَ» [المائدة: ٣].

وَنَقَلَ ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ أَيْضاً شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، إِذْ يَقُولُ: «أَمَّا الْمُشْرِكُونَ فَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ وَطَعَامِهِمْ»^(٣).

وَأَمَّا الْمَجُوسُ فَتَنَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِ ذَبَائِحِهِمْ ابْنُ قُدَّامَةَ، بِقَوْلِهِ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَجُوسِيِّ وَذَبِيحَتِهِ؛ إِلَّا مَا لَا ذَكَاةَ لَهُ،

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٢/١٨٩).

(٢) انظر: «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (١/٤٤٩).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٨/١٠٠).

كَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَتِهِ، غَيْرَ أَنْ مَالِكًا، وَاللَّيْثَ، وَأَبَا ثَوْرٍ شَذَّوا عَنِ الْجَمَاعَةِ، فَأَفْرَطُوا، فَأَمَّا مَالِكٌ وَاللَّيْثُ فَقَالَا: لَا نَرَى أَنْ يُؤْكَلَ الْجَرَادُ إِذَا صَادَ الْمَجُوسِيُّ، وَرَخَّصَا فِي السَّمَكِ، وَأَبُو ثَوْرٍ أَبَاحَ صِنْدَهُ وَذَيْبَحَتَهُ^(١).

وَأَمَّا ذَيْبَحَةُ الْمُرْتَدِّ، فَنَقَلَ ابْنُ رُشْدٍ: أَنَّ الْقَوْلَ بِحُرْمَةِ ذَيْبَحَتِهِ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، قَالَ: «وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَعَلَى أَنَّ ذَيْبَحَتَهُ لَا تُؤْكَلُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: ذَيْبَحَتُهُ جَائِزَةٌ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: مَكْرُوهَةٌ. وَسَبَبُ ذَلِكَ الْخِلَافُ، هَلْ الْمُرْتَدُّ لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا كَانَ لَيْسَ لَهُ حُرْمَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ يَتَنَاوَلُهُ»^(٢).

وَذَكَرَ ابْنُ قُدَّامَةَ أَنَّ الْقَوْلَ بِحُرْمَةِ ذَيْبَحَتِهِ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَأَنَّ إِسْحَاقَ أَبَاحَ ذَيْبَحَةَ الْمُرْتَدِّ إِنْ تَدَيَّنَ بِدِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَحَكَى ذَلِكَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^(٣).

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «ذَيْبَحَةُ الْمُرْتَدِّ حَرَامٌ عِنْدَنَا، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَكَرِهَهَا الثَّوْرِيُّ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَضَى قَوْلُ الْمُفْهَمِ إِنْ مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ ارْتَدَّ إِلَى التَّضَرَّائِيَّةِ حَلَّتْ ذَيْبَحَتُهُ»^(٤).

لَا يَخْفَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ هُنَا فِي حُكْمِ ذَيْبَحَةِ الْمُرْتَدِّ، إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ الْمُرْتَدِّ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَيْثُ قَالَ بِحِلِّ ذَيْبَحَتِهِ بَعْضُهُمْ كَالْأَوْزَاعِيِّ

(١) «الْمُعْنَى» لابن قُدَّامَةَ (٢٩٦/١٣). (٢) «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» لابن رُشْدٍ (٤٥٠/١).

(٣) «الْمُعْنَى» لابن قُدَّامَةَ (٢٧٧/١٢). (٤) «الْمَجْمُوعُ» لِلثَّوْرِيِّ (٦٩/٩).

وإِسْحَاقَ، وَكَرِمَهَا الثَّوْرِيُّ، وَذَلِكَ لِمَا يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ^(١)، قَالُوا: وَالْمُرْتَدُّ إِلَى دِينِهِمْ مِنْهُمْ، تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ كَمَا تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ، وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الْقَوْلِ بِحُرْمَةِ ذَبِيحَةِ الْمُرْتَدِّ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ ارْتِدَادُ الْمُرْتَدِّ إِلَى غَيْرِ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي حُرْمَةِ ذَبِيحَتِهِ لِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى تَحْرِيمِ ذَبَائِحِ عَامَةِ الْكُفَرَةِ، وَالْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

أَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَهْلُ الْبِدْعِ الْمُكْفَرَةِ، مِثْلُ: الْجَهْمِيَّةِ، وَالنَّصِيرِيَّةِ، وَالذُّرُوزِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْبَاطِنِيَّةِ، وَالْعَلَمَانِيِّينَ، وَعُلَاةِ الْحِدَاثَةِ... إلخ.

فَمَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ، وَكَلَّا كُلُّ مَنْ كَانَ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، فَلَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ لِكُفْرِهِ وَرِدْقِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُ الْحُكْمِ فِي ذَبَائِحِ الْكُفَرَةِ وَالْمُرْتَدِّينَ يَوْجِبُهُ عَامًّا، وَثُبُوتُ تَحْرِيمِهَا بِالنَّصُوصِ الشَّرْعِيِّ، وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ.

وَتَأْكِيداً لِهَذَا؛ نَنْقُلُ بَعْضَ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الْأَثَارِ فِي النَّصِّ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خَاصَّةً، وَنَضْرِبُحُمُ بِتَحْرِيمِ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُكْفَرَةِ.

فَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «الرَّافِضَةُ لَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ رِدَّةٍ»^(٢).

(١) هَذَا الْأَثَرُ عَزَاهُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمُعْنَى» (٢٧٧/١٢) إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ يَتَوَلَّكُمْ وَأَنْتُمْ كِلَاءُ مِثْلِهِمْ» [المائدة: ٥١].

(٢) انْظُرْ: «الْإِبَانَةُ الصُّغْرَى» لِابْنِ بَقْلَةَ ص (١٦١).

وَفِي «السُّنَّةِ»^(١) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ أَنَّ وَكِيعًا سُئِلَ عَنْ ذَبَائِحِ الْجَهْمِيَّةِ فَقَالَ: «لَا تُؤْكَلُ لِأَنَّهُمْ مُّرْتَدُونَ».

وَعَنِ الْفَضْلِ بْنِ عِيَّاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَكْلُ طَعَامِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، وَلَا أَكْلُ طَعَامِ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»^(٢).

وَجَاءَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا لَا نَأْكُلُ ذَبِيحَةَ رَجُلٍ رَافِضِيٍّ، فَإِنَّهُ عِنْدِي مُرْتَدٌ»^(٣).

وَيَقُولُ الْعَزَالِيُّ فِي حُكْمِ مَنْ قُضِيَ بِكُفْرِهِمْ مِنَ الْبَاطِنِيَّةِ: «وَالْقَوْلُ الْوَجِيزُ فِيهِ أَنَّهُ يُسَلَّكُ بِهِمْ مَسَلَّكَ الْمُرْتَدِّينَ فِي النَّظَرِ فِي الدِّمِّ، وَالْمَالِ، وَالنِّكَاحِ، وَالذَّبِيحَةِ، وَتَفْوِذِ الْأَقْصِيَّةِ، وَقَضَاءِ الْعِبَادَاتِ»، إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيَتَّصِلُ بِتَحْرِيمِ الْمُنَاكَحَةِ تَحْرِيمُ الذَّبَائِحِ، فَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، كَمَا لَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِّ، وَالزُّنْدَقِيِّ، فَإِنَّ الذَّبِيحَةَ وَالْمُنَاكَحَةَ تَتَحَادَيَانِ، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ فِي حَقِّ سَائِرِ أَصْنَافِ الْكُفَّارِ إِلَّا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى»^(٤).

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَقَدْ دَلَّتِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْآثَارُ الْمَنْقُولَةُ عَنِ السَّلَفِ الْأَوَّلِ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى: تَحْرِيمِ ذَبِيحَةِ كُلِّ مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنَ الشُّرُكِ الْأَكْبَرِ الْمُخْرِجِ مِنَ الْعِلَّةِ، أَوْ مُكْفَرًا مِنَ الْمُكْفَرَاتِ الْاِغْتِقَادِيَّةِ، أَوْ الْفِعْلِيَّةِ، وَالْقَوْلِيَّةِ لِكُفْرِهِ وَرِدَّتِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ.

* * *

(١) «السُّنَّةُ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (١/١١٧).

(٢) انْظُرْ: «الْإِبَانَةُ الصُّغْرَى» لِابْنِ بَقْلَةَ ص (١٦١).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ أَصُولِ اِغْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْإِسْكَنْدَرِيِّ (٤/١٤٥٩).

(٤) «فَصَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ» لِلْعَزَالِيِّ ص (١٥٦).

* أَمَّا الْقِسْمُ الْخَامِسُ: أَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَذَبِيحَتُهُمْ صَحِيحَةٌ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

يَقُولُ ابْنُ بَارٍ رحمته الله: «أَمَّا الْمَعَاصِي فَهِيَ لَا تَمْنَعُ مِنْ أَكْلِ ذَبِيحَةٍ مَّنْ يَتَعَاطَى شَيْئًا مِنْهَا إِذَا لَمْ يَسْتَحِلِّهَا؛ بَلْ هِيَ حَلَالٌ إِذَا ذَبَحَهَا عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ»^(١).

* * *

تَنْبِيْهُ: نَعَمْ؛ مَن عِلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ أَخْذِ الْحَرَامِ فِي جَلْبِ طَعَامِهِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ كَسْبِ حَرَامٍ قَطُّ؛ سَوَاءً كَانَ كَسْبُهُ بِنِعَا أَوْ تَأْجِيرًا؛ كَمَنْ مَالَهُ مِنَ الرِّبَا، أَوْ مِنْ بَيْعِ الدُّخَانِ، أَوْ مِنَ الْغِنَاءِ الْمُحَرَّمِ، أَوْ مِنْ بَيْعِ أَوْ تَأْجِيرِ الْمُحَرَّمَاتِ كَأَلَاتِ الْمُوسِيقَى، وَالْأَطْبَاقِ الْفَضَائِيَّةِ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهَا فِي الْحَرَامِ... إلخ، فَمَنْ حَالَهُ هَذِهِ فَلَا يَجُوزُ شَرْعًا لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُشَارِكَهُ فِي طَعَامِهِ، أَوْ يُجِيبَ لَهُ دَعْوَةً؛ لِأَنَّهُ عَيْنَ مَالِهِ حَرَامٌ، فَكَانَ جُنَيْدُ الْأَكْلِ مِنْهُ حَرَامًا! وَقَدْ ذَكَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢).

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: لَا يَجُوزُ قَبْضُ الْمَالِ الَّذِي تَمَحَّضَ حَرَامًا فِي مُعَاوَضَةٍ، وَلَا تَبَرُّعٍ، وَلَا وَقَاءِ دَيْنٍ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِ الْمَظْلُومِ... وَإِنْ وَرِثَ الْوَلَدُ عَنْ وَالِدِهِ الْمُرَابِي مَالًا وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْقَلْرِ الَّذِي يَعْتَقِدُ أَنَّهُ رِبَاً مِنَ التَّرِكَةِ، فَإِنْ عَرَفَ صَاحِبَهُ رَدَّهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهُ تَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِمِقْدَارِ الرِّبَا قَسَمَ الْمَالِ نِصْفَيْنِ، فَاعْتَبَرَ نِصْفُهُ حَلَالًا، وَنِصْفُهُ حَرَامًا.

فَإِذَا اخْتَلَطَ الْكَسْبُ الْحَرَامُ بِالْحَلَالِ، إِذَا عَرَفَ بِمِقْدَارِ الْحَرَامِ عَزَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِمِقْدَارِهِ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ مُنَاصَفَةً.

(١) انظر: «مَجَلَّةُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ» الْعَدَّة (٢٥)، ص (٨٩).

(٢) انظر: «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ ص (٢٠١).

فَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ مُعَامَلَةٌ مِّنْ كَانَ أَكْثَرُ كَسْبِهِ حَرَامًا: فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حِلِّ التَّعَامُلِ مَعَهُ، وَالْأَكْلِ مِنْ عِنْدِهِ، وَتَرَكُ ذَلِكَ أَحْسَنُ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمَالِ الْمُشْتَبِهِ حَلَالِهِ بِحَرَامِهِ: إِنْ كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا، أَخْرَجَ مِنْهُ قَدْرَ الْحَرَامِ، وَتَصَرَّفَ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا، اجْتَنَبَهُ كُلَّهُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْقَلِيلَ إِذَا تَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّهُ تَبَعْدُ مِنْهُ السَّلَامَةُ مِنَ الْحَرَامِ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ^(٢).

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، وَمَكْحُولٌ فِي الْمَالِ الْمُشْتَبِهِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ مَا لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ فِي مَالِهِ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ، وَلَكِنَّهُ عَلِمَ أَنَّ فِيهِ شُبْهَةً، فَلَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ مِنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَبَلٍ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَتَى عَلِمَ أَنَّ عَيْنَ الشَّيْءِ حَرَامٌ، أَخَذَ بِوَجْهِهِ مُحَرَّمٌ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ تَنَاوُلُهُ، وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ...»^(٤).



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٠٧/٢٩ - ٣٢٣)، و«الْاِخْتِيَارَاتِ الْفُقَهِيَّةُ» ص (٥٤٦) كِلَاهُمَا لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، بِتَصَرُّفٍ.

(٢) انظر: «جَامِعُ الْمُلُومِ وَالْحُكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ، ص (٢٠٠).

(٣) انظر المَرْجِعَ السَّابِقَ.

(٤) انظر المَرْجِعَ السَّابِقَ ص (٢٠١).

الحُكْمُ الحَادِي والعَشْرُونَ

جَوَازُ لَعْنِ أَهْلِ الْمُجَاهِرِينَ بِالكَبَائِرِ!

وَيَمَّا أَنَّ مَسْأَلَةَ اللَّعْنِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ الَّتِي اضْطَرَّتْ آرَاءُ النَّاسِ عِنْدَهَا، وَاخْتَلَفَتْ فِيهَا أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ نَقِفَ مَعَهَا بَعْضَ الشَّيْءِ كَمَا تَسْتَبِينَ أَبْعَادُ الْمَسْأَلَةِ تَغْرِيفًا، وَأَقْسَامًا، وَأَحْكَامًا.

* اللَّعْنُ لَعْنَةٌ: هُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: لَعَنَهُ، كَمَنَعَهُ: طَرَدَهُ، وَأَبْعَدَهُ، فَهُوَ لَعِينٌ وَمَلْعُونٌ^(١).

وَاللَّعْنُ مِنَ اللَّهِ: هُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ مِنْ رَحْمَتِهِ. وَمِنْ الْخَلْقِ: السَّبُّ، وَالذُّعَاءُ. ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهَائَةِ»^(٢).

* * *

* أَمَّا حُكْمُ اللَّعْنِ فَجَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ؛ إِذْ إِنَّ مُوجِبَاتِ اللَّعْنِ ثَلَاثَةٌ هِيَ: (الْكُفْرُ، وَالْفِسْقُ، وَالْبِدْعَةُ).

وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الْعَرَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ»^(٣)، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ:

(١) «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلْفَرُوزِ أَبَادِي (٤/٢٧٢).

(٢) «النَّهَائَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٤/٢٥٥).

(٣) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَرَالِيِّ (٣/١٢٣).

* أَمَّا اللَّعْنُ بِالْكَفْرِ: فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَمَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤].

وقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].

وقوله: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]، والأدلة على جَوَازِ لَعْنِ الْكُفَّارِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كَثِيرَةٌ.

* وَأَمَّا اللَّعْنُ بِالْفِسْقِ: فَالْأدلة عَلَيْهِ كَذَلِكَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعَ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعَ يَدُهُ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالْيَتِيمَ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُخْدِنًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ»^(٢) مُسْلِمٌ.

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»^(٣) الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى جَوَازِ لَعْنِ أَهْلِ الْفِسْقِ.

* وَأَمَّا اللَّعْنُ بِالْبِدْعَةِ: فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ فِيَمَا رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَفِيهِ: ... الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ غَيْرِ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَبِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢/٨١)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٧٨). (٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠/٣٣٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣/٢٧٥)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٠).

فَالْإِحْدَاثُ الْوَارِدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ مُتَّجِهَاً لِأَهْلِ الْفِسْقِ؛ فَهُوَ شَامِلٌ لِلْبِدْعَةِ لِأَنَّهَا إِحْدَاثٌ فِي الدِّينِ؛ بَلْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

وَقَدْ سُئِلَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْحَدِيثُ) الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ: «أَصْحَابُ الْفِتَنِ كُلُّهُمْ مُخْدِثُونَ، وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ كُلُّهُمْ مُخْدِثُونَ»^(١) ابْنُ بَظَّة.

وَدَوَّى ابْنُ وَضَّاحٍ عَنْ أَسَدِ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ قَالَ: «... قَدْ وَقَعَتِ اللَّغْنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، وَلَا قَرِيبَةً، وَلَا تَقْلُوعًا»^(٢).

وَقَالَ الشَّاطِئِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي سِيَاقِ الْعُمُومِ؛ فَيَشْمَلُ كُلَّ حَدِيثٍ أُخِذَتْ فِيهَا مِمَّا يُتَنَافَى الشَّرْعَ، وَالْبِدْعَ مِنْ أَقْبَحِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ مَالِكٌ فِي مَسْأَلَةٍ تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا بِحَوْلِ اللَّهِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُخْتَصًّا بِالْمَدِينَةِ فَغَيْرُهَا أَيْضًا يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى»^(٣)، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا هَذَا التَّقْرِيرُ آتِيًا.

تَنْبِيْهٌ: وَبَعْدَ هَذَا يُسْتَحْسَنُ بِنَا أَنْ تُنَبِّهَ عَلَى أَمْرِ مُهِمٍّ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْكَافِرِ، وَبَيْنَ لَعْنِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يَلِي:

• فَإِنَّ لَعْنِ الْكَافِرِ يَسْتَوْجِبُ إِفْصَاءَهُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِفْصَاءً مُؤَبَّدًا!

(١) «الْإِبَانَةُ الصُّغْرَى» لِابْنِ بَظَّة ص (١١٣).

(٢) «الْبِدْعُ وَالنَّهْيُ عَنْهَا» لِابْنِ وَضَّاحٍ، ص (٧).

(٣) «الْإِعْصَامُ» لِلشَّاطِئِيِّ (١/٧٢).

* وَأَمَّا لَعْنُ مُسْتَحِقِّ اللَّعْنَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ إِقْصَاؤُهُ عَنِ الرَّحْمَةِ إِقْصَاءً مُؤَقَّتًا.

وَعَلَى هَذَا؛ مَضَى أَهْلُ الْعِلْمِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِحَدِيثِ: «مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَلَعْنَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»: «وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ يَلْعَنُهُ، وَكَذَا تَلْعَنُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ، وَهَذَا مُبَالِغَةٌ فِي إِبْعَادِهِ عَنِ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّعْنَ فِي اللَّعْنَةِ هُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ، قَالُوا وَالْمُرَادُ بِاللَّعْنِ هُنَا: الْعَذَابُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ عَلَى ذَنْبِهِ، وَالطَّرْدُ عَنِ الْجَنَّةِ أَوَّلَ الْأَمْرِ. وَلَيْسَتْ كَلْعْنَةِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يُبْعَدُونَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّ الْإِبْعَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى كُفْرِ شَاتِمِ الرُّسُولِ ﷺ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]: «أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ لَعَنَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا، وَاللَّعْنُ: الْإِبْعَادُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَمَنْ طَرَدَهُ اللَّهُ عَنْ رَحْمَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَقْرُبُ إِلَيْهَا بَعْضَ الْأَوْقَاتِ... إِلَى أَنْ قَالَ -: فَبَيَّنَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَقْصَاءُ عَنْ رَحْمَتِهِ فِي الدَّارَيْنِ، وَسَائِرُ الْمَلْعُونِينَ إِنَّمَا قِيلَ فِيهِمْ: (لَعْنَةُ اللَّهِ)، أَوْ (عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِإِقْصَائِهِ عَنِ الرَّحْمَةِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ لَعْنَةِ اللَّهِ، أَوْ عَلَيْهِ لَعْنَةُ مُؤَبَّدَةٍ عَامَّةٍ، وَمَنْ لَعْنَهُ لَعْنًا مُطْلَقًا»^(٢).

(١) انظر: «شرح مسلم» للنَّوَوِيِّ (١/ ١٤٠ - ١٤١).

(٢) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لابن تيمية (٤٠ - ٤٢).

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّعْنَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ، ذَكَرَهَا الْعَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ»^(١).

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: اللَّعْنُ بِالْوَصْفِ الْأَعْمِ، كَقَوْلِكَ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ، وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَالْفَاسِقَةَ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: اللَّعْنُ بِأَوْصَافٍ أَخْصَرَ، كَقَوْلِكَ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: اللَّعْنُ لِلشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ لَعْنَةُ اللَّهِ؛ وَهُوَ (كَافِرٌ، أَوْ فَاسِقٌ، أَوْ مُبْتَدِعٌ).

وَقَدْ تَقَلَّمَتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى جَوَازِ اللَّعْنِ بِالْوَصْفِ الْأَعْمِ كَالْكَافِرِ، وَالْفَاسِقِ، وَالْبِدْعَةِ وَهَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنْ مَرَاتِبِ اللَّعْنِ الْمُطْلَقِ.

أَمَّا الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ اللَّعْنُ بِأَوْصَافٍ أَخْصَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ذَلَّ عَلَى اللَّعْنِ بِهَا الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَأَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَقْلُوبَةٌ عَلَتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَايَ يُفْعَلُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَالَ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ٧٨]، وَقَالَ: ﴿فَرَدَّهَا عَلَى أَذْبَارِهَا أَوْ تَلْمِزُهُمْ كَمَا لَمْنَا أَهْلَ السَّبْتِ﴾ [النساء: ٤٧].

وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَلُّوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَزَالِيِّ (١٢٣/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٢/١)، وَمُسْلِمٌ (٥٣١).

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا أُثِرَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ
أَتَى بَعْدَهُمْ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، مِنْ لَعْنِهِمْ تِلْكَ الْفِرْقُ، أَوْ تَضَرِّحِهِمْ بِجَوَازِ
لَعْنِهَا، وَتَنَاقُلِ الْعُلَمَاءِ لَهَا جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ لَهَا؛ بَلْ قَرَّرُوهَا
وَأَصْلُوهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ.

وَهَذِهِ بَعْضُ الْأَثَارِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ:

قَالَ الْإِمَامُ اللَّائِكَانِيُّ رحمته الله فِي سِيَاقِهِ لِلْمَأْثُورِ عَنِ السَّلَفِ فِي دَمِ
الْقَدِيرَةِ: «وَرَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَعَنَهُمْ، وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ»^(١).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَمْهَانَ قَالَ: «أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى وَهُوَ مَحْجُوبُ
الْبَصَرِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟

فَقُلْتُ: أَنَا سَعِيدُ بْنُ جَمْهَانَ.

قَالَ: فَمَا فَعَلَ وَالِدُكَ؟

قُلْتُ: قَتَلَهُ الْأَزَارِقَةُ!

قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَنَّهُمْ كِلَابُ النَّارِ»، قُلْتُ: الْأَزَارِقَةُ وَخَدَمُهُمْ، أَمْ الْخَوَارِجُ كُلُّهَا؟

قَالَ: بَلِ الْخَوَارِجُ كُلُّهَا»^(٢).

وَجَاءَ فِي رِسَالَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَى مُسَدِّدِ بْنِ مُسْرَهْدٍ: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ
الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَسَكَتَتْ؛ وَهِيَ الْوَاقِفَةُ الْمَلْعُونَةُ... وَأَمَّا الْمُعْتَزِّلَةُ الْمَلْعُونَةُ
فَقَدْ أَدْرَكْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِالذَّنْبِ»^(٣).

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للإلكاني (٧٠٦/٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣٨٢/٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» ص (٤٢٤).

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٣٤٣/١).

وَيَقُولُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ رحمته الله بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَوْقِفَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَإِنْكَارَهُمْ عَلَيْهِمْ: «وَكَذَلِكَ الثَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ سَبُّوا مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدْرِ، وَكَذَّبَ بِهِ وَلَعَنُوهُمْ، وَنَهَوْا عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ، وَكَذَلِكَ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ يَنْهَوْنَ عَنْ مُجَالَسَةِ الْقَدَرِيَّةِ، وَعَنْ مُنَاطَرَتِهِمْ»^(١).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «وَلِهَذَا اهْتَمَّ كَثِيرٌ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْعُلَمَاءِ بِأَمْرِ الْإِسْلَامِ، وَجِهَادِ أَعْدَائِهِ؛ حَتَّى صَارُوا يَلْعَنُونَ الرَّافِضَةَ، وَالْجَهْمِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ عَلَى الْمَنَابِرِ؛ حَتَّى لَعَنُوا كُلَّ طَائِفَةٍ رَأَوْا فِيهَا بِدْعَةً فَلَعَنُوا الْكُلَّيَّةَ، وَالْأَشْعَرِيَّةَ»^(٢).

* * *

فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْأَثَارِ وَالنُّقُولِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ جَوَازُ لَعْنِ فِرْقِ أَهْلِ الْبِدْعِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَنْبَغِي مُرَاعَاةُ أَنْ فِرْقَ الْبِدْعِ لَيْسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فِي اسْتِحْقَاقِهَا اللَّعْنَ، فَمَا كَانَ مِنْهَا أَكْثَرُ مُخَالَفَةً وَعِنَادًا لِلْسُّنَّةِ كَانَتْ أَكْثَرَ اسْتِحْقَاقًا لِلْعَنِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا أَقَلُّ كَانَتْ أَقَلَّ اسْتِحْقَاقًا لِلْعَنِ، وَهَكَذَا... فَلِهَذَا اشتهر كثيرًا عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ لَعْنُ كِبَارِ فِرْقِ أَهْلِ الْبِدْعِ، كَالْقَدَرِيَّةِ، وَالرَّافِضِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ... فِي حِينٍ نَجِدُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ نَهَى عَنْ لَعْنِ بَعْضِ فِرْقِ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّتِي هِيَ أَقَلُّ خِلَافًا كَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَهَذَا مَا قَالَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعِزُّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ: «وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ فِي فِتَاوَى الْقَفِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ فِتْوَى طَوِيلَةً فِيهَا أَشْيَاءُ حَسَنَةٌ، قَدْ سُئِلَ بِهَا عَنْ مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ قَالَ فِيهَا: ... وَأَمَّا لَعْنُ الْعُلَمَاءِ لِلْأَيْمَةِ الْأَشَاعِرَةِ فَمَنْ لَعَنَهُمْ عَزَّرَ،

(١) «الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ ص (١٥٠).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفِتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٤/١٥).

وَعَادَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ؛ فَمَنْ لَعَنَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْعَنْتِ وَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَالْعُلَمَاءُ أَنْصَارُ الدِّينِ؛ وَالْأَشْعَرِيَّةُ أَنْصَارُ أَصُولِ الدِّينِ». ثُمَّ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: «فَالْفَقِيهِ أَبُو مُحَمَّدٍ أَيْضًا إِنَّمَا مَنَعَ اللَّعْنَ، وَأَمَرَ بِتَغْيِيرِ اللَّاعِنِ لِأَجْلِ مَا نَصَرُوهُ مِنْ (أَصُولِ الدِّينِ)، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْحَدِيثِ، وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْحَدِيثَ...»^(١).

قُلْتُ: إِنَّ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، فِيهِ نَظَرٌ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ مِنْهُ أَنَّ مَنَعَ لَعْنِ الْأَشْعَرِيَّةِ: هُوَ نَصَرُهُمْ لِـ (أَصُولِ الدِّينِ) لَيْسَ بِوَجْهِهِ؛ بَلْ هُوَ مُتَّفَقٌ بِوُجُوهِ مِنْهَا:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِنْصَارَ لِأَصُولِ الدِّينِ لَهُ طَرِيقَانِ: (صَحِيحٌ، وَفَاسِدٌ)، وَعِنْدَ هَذَا يَكُونُ مِنَ الْخَطَأِ الْبَيِّنِ أَنْ نَنْظُرَ إِلَى مُجَرَّدِ الْإِنْصَارِ دُونَ اعْتِبَارِ لِلصَّحَةِ مِنَ الْفَسَادِ، فَهَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهُوَ مَا حَرَّرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِهِ.

ثَانِيًا: فَالْقَوْلُ بِهَذَا يُلْزِمُنَا بِمَا يَلِي: أَنَّ كُلَّ مَنْ نَصَرَ (أَصُولَ الدِّينِ) فَلَا يَجُوزُ لَعْنُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا مُعَارِضٌ وَمُخَالَفٌ لِفِعْلِ السَّلَفِ الَّذِينَ اشتهَر عنهم لَعْنُ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ فِي (أَصُولِ الدِّينِ) كَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَبَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ تَدَّعَى أَنَّهَا نَاصِرَةٌ لِـ (أَصُولِ الدِّينِ) رَعْمًا.

ثَالِثًا: بِالنَّظَرِ إِلَى أَصُولِ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي تَقْرِيرِهِمْ وَتَفْعِيلِهِمْ لِـ (أَصُولِ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٦/٤).

الَّذِينَ) نَجِلْهَا خَلِيطاً أَجْناً مِنْ شِبِّهِ مَنْ سَبَقَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ (الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَلَابِيَّةِ)، فَخُذْ مَثَلاً: مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، وَمَسْأَلَةُ الصِّفَاتِ أَجْمَعَ عِدَا السَّبْعِ مِنْهَا، وَمَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ، وَكَذَا الْأَلُوْهِيَّةِ، وَمَسْأَلَةُ تَقْرِيرِ تَوْجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَلْيِيسَاتٍ وَشُبُهَاتٍ أَهْلِ الْبَاطِلِ أَجْمَعَ!

رَابِعاً: لَا شَكَّ أَنَّ السَّلَفَ أَجْمَعُوا عَلَى ذَمِّ وَلَعْنِ مَنْ قَالَ: يَخْلُقِ الْقُرْآنُ كَالْجَهْمِيَّةِ مَثَلاً، أَوْ قَالَ: يَنْفِي بَعْضُ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ كُلُّهَا كَالْمُعْتَزِلَةِ مَثَلاً، وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالِ الشَّاعِرَةُ لَيْسُوا أَسْعَدَ حَالاً مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَهُمْ يَقُولُونَ: يَخْلُقِ الْقُرْآنُ الْمَقْرُوءُ^(١)، وَنَفِي سَائِرِ الصِّفَاتِ عِدَا السَّبْعِ الْعَقْلِيَّةِ! فَعِنْدَ هَذَا كَانَ لَعْنُهُمْ فِي الْعُمُومِ جَائِزاً ذُوْنَ تَرَدُّدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَامِساً: إِنَّ قَوْلَنَا بِجَوَازِ لَعْنِ الْأَشَاعِرَةِ هُنَا: مِنْ بَابِ اللَّعْنِ الْمُطْلَقِ، لَا الْمُعَيَّنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ مُسَلَّمٌ، فَتَأَمَّلْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَادِساً: إِنَّ لَعْنَ الْأَشَاعِرَةِ (عِنْدَ الْإِظْلَاقِ) فِعْلٌ أَكْثَرُ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ، وَعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا فِيهَا بَدْعاً كَثِيراً.

(١) نَعَمْ؛ الْأَشَاعِرَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ قَائِمٌ بِهِ، وَهُوَ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ وَاحِدٌ لَا يَتَبَعَضُ، وَلَا يَنْجَزُ... إِلَى آخِرِ السِّمَسَطَاتِ الْكَلَابِيَّةِ، وَمَعَ هَذَا يَقُولُونَ أَيْضاً إِنَّ الْحُرُوفَ الْمَنْظُومَةَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَهِيَ حِكَايَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ! وَمِنْهُ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مَخْلُوقاً!

• مَسْأَلَةٌ: إِبْرَازُ حُكْمِ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ يَكُونُ عَنْ طَرِيقِ مَسْأَلَتَيْنِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: أَنَّ اللَّعْنَ الْمُطْلَقَ لَا يَسْتَلْزِمُ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَقَدْ ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ (حِمَارًا)، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ! فَأَتَيْنِي بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فُجِلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١) الْبُخَارِيُّ.

فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَعْنِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي قَدْ تَكَرَّرَ مِنْهُ شُرْبُ الْخَمْرِ مَعَ مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ، وَلَعَنَ شَارِبَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَبَائِعَهَا، وَمُبْتَاعَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَآكِلَ ثَمَرِهَا»^(٢) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْقَرَقِ بَيْنَ اللَّعْنِ الْمُطْلَقِ بِالْأَفْعَالِ وَغَيْرِهَا، وَبَيْنَ اللَّعْنِ الْمُعَيَّنِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ دَلَّتْ الْأَدِلَّةُ عَلَى اللَّعْنِ بِفِعْلِهِ لَعْنًا مُطْلَقًا يَكُونُ فَاعِلُهُ مَلْعُونًا بِعَيْنِهِ.

وَقَدْ دَلَّتْ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّعْنَ الْمُطْلَقَ لَا يَسْتَلْزِمُ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥/١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٢/٤) مِنْ غَيْرِ (آكِلَ ثَمَرِهَا).

يَقُولُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ حَدِيثٍ: (لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ)^(١)، «هَذَا دَلِيلُ جَوَازِ لَعْنِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ مِنَ الْعَصَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَعْنٌ لِلْجِنْسِ لَا لِمُعَيَّنٍ، وَلَعْنُ الْجِنْسِ جَائِزٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وَأَمَّا الْمُعَيَّنُ فَلَا يَجُوزُ لَعْنُهُ»^(٢).

لَا شَكَّ أَنَّ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَيَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَكِنْ لَعْنُ الْمُطْلَقِ لَا يَسْتَلْزِمُ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ الَّذِي قَامَ بِهِ مَا يَمْنَعُ لِحُوقِ اللَّعْنَةِ لَهُ، وَكَذَلِكَ (التَّكْفِيرُ الْمُطْلَقُ)، (وَالْوَعِيدُ الْمُطْلَقُ)، وَلِهَذَا كَانَ الْوَعِيدُ الْمُطْلَقُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَشْرُوطاً بِثُبُوتِ شُرُوطٍ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعَ، فَلَا يَلْحَقُ الثَّابِتُ مِنَ الذَّنْبِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَلْحَقُ مَنْ لَهُ حَسَنَاتٌ تَمْحُو سَيِّئَاتِهِ، وَلَا يَلْحَقُ الْمَشْفُوعُ لَهُ، وَالْمَغْفُورُ لَهُ، فَإِنَّ الذُّنُوبَ تَزُولُ عُقُوبَاتُهَا الَّتِي هِيَ جَهَنَّمُ بِأَسْبَابِ التَّوْبَةِ، وَالْحَسَنَاتِ الْمَاجِيَةِ، وَالْمَصَائِبِ الْمُكَفِّرَةِ»^(٣).

وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَلَوْ كَانَ كُلُّ ذَنْبٍ لَعْنٌ فَاعِلُهُ يُلْعَنُ الْمُعَيَّنُ الَّذِي فَعَلَهُ لِلْعَنْ جُمْهُورُ النَّاسِ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْوَعِيدِ الْمُطْلَقِ، لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتُهُ فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ إِلَّا إِذَا وَجَدَتْ شُرُوطُهُ وَانْتَفَتْ مَوَانِعُهُ، وَهَكَذَا اللَّعْنُ»^(٤).

• أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢/٨١). (٢) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١١/١٨٥).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٠/٣٢٩ - ٣٣٠).

(٤) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٤/٣٧٣ - ٥٧٤) وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٤/٤٧٤، ٤٨٤ -

٤٨٥)، (٦٨ - ٦٦/٣٥) كِلَاهُمَا لِابْنِ تَيْمِيَّةَ.

بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ أَنَّ لَعْنَ الْمُظْلَقِ لَا يَسْتَلْزِمُ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي
حُكْمِ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ، أَمْ لَا؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: نَقَلَهَا شَيْخُ
الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ»^(١)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ
الشَّرْعِيَّةِ»^(٢)، وَغَيْرُهُمَا.

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّ لَعْنَ الْمُعَيَّنِ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ
أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْخَلَالِ أَنَّهُ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَأَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ بَعْضَ الرُّوَايَاتِ عَنِ السَّلَفِ فِي
اللُّعْنِ: «وَبَعْدَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنَ التَّوْقِي لِلْغَنَةِ فَيَنْبَغِي أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ
لَا تُخْفَى عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ إِذَا أَنْصَفَ فِي الْقَوْلِ، وَقَدْ
ذُكِرَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ؛
إِذَا ذُكِرَ لَهُمْ مِثْلُ الْحَجَّاجِ وَضَرْبِهِ، وَنَحْنُ نَتَّبِعُ الْقَوْمَ وَلَا نُحَالِفُ، وَنَتَّبِعُ مَا
قَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ فَهُمَا الْإِمَامَانِ الْعَدْلَانِ فِي زَمَانِهِمَا الْوَرَعَانِ الْفَقِيهَانِ
وَمِنْ أَفَاضِلِ التَّابِعِينَ، وَمِنْ أَعْلَمِهِمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَأَمْرِ الدِّينِ، وَلَا
نَجْهَلُ».

وَنَقُولُ: لَعْنُ اللَّهِ مَنْ قَتَلَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، وَلَعْنُ اللَّهِ مَنْ قَتَلَ عُمَرَ،
وَلَعْنُ اللَّهِ مَنْ قَتَلَ عُثْمَانَ، وَلَعْنُ اللَّهِ مَنْ قَتَلَ عَلِيًّا، وَلَعْنُ اللَّهِ مَنْ قَتَلَ
مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ فَكُلُّ هَؤُلَاءِ قُتِلُوا قَتْلًا، وَيُقَالُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ؛
إِذَا ذُكِرَ لَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْفِتَنِ، وَعَلَى مَا تَقَلَّدَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِنْ ذَلِكَ،

(١) «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٥٦٩/٤).

(٢) «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (٢٦٩/١).

وبالله التوفيق»^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ الَّذِي قَرَّرَهُ
الْحَلَالُ اللَّغْنُ الْمُطْلَقُ الْعَامُّ لَا الْمُعَيَّنُ... - إِلَى أَنْ قَالَ -: وَكَلَامُ
الْحَلَالِ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا يُلْعَنُ الْمُعَيَّنُ مِنَ الْكُفَّارِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ قَاتِلَ عُمَرَ وَكَانَ
كَافِرًا.

وَيَفْتَضِي أَنَّهُ لَا يُلْعَنُ الْمُعَيَّنُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ قَاتِلَ عَلِيٍّ
وَكَانَ خَارِجِيًّا»^(٢).

* * *

قُلْتُ: وَمَا قَرَّرَهُ الْحَلَالُ أَنَّ الْقَوْلَ: يَعْدَمُ جَوَازُ لُغْنِ الْمُعَيَّنِ (وَهُوَ قَوْلُ
الْأَيْمَةِ كَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ) مَحَلُّ نَظَرٍ، فَإِنْ تَوَقَّفَهُمْ فِي
لُغْنِ بَعْضِ الْمُعَيَّنِينَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا بَأْتِيَ
تَقْرِيرُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِعَدَمِ جَوَازِ لُغْنِ الْمُعَيَّنِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ
كِبَارِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ الْحَلَالُ إِذْ قَالَ: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ
عَبْدُ الْعَزِيزِ فِيمَا وَجَدْتُهُ فِي تَعَالِيْقِ أَبِي إِسْحَاقَ لَيْسَ لَنَا أَنْ نُلْعَنَ إِلَّا مَنْ لَعَنَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ»^(٣).

وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَبُو حَامِدٍ الْعَزَالِيُّ قَالَ ضَمَّنَ
حَدِيثَهُ عَنْ مَرَاتِبِ اللَّغْنِ: «الثَّلَاثَةُ: اللَّغْنُ لِلشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ، وَهَذَا فِيهِ خَطَرٌ،

(١) «الثَّلَاثَةُ» لِلْحَلَالِ ص (٥٢٢).

(٢) انْظُرْ: «الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مَقْلَبٍ (١/ ٢٧٢ - ٢٧٣).

(٣) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١/ ٢٧٢).

كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَهُوَ كَافِرٌ، أَوْ فَاسِقٌ، أَوْ مُبْتَدِعٌ...^(١).

وَيَمُنُّ دَهَبٌ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ النُّوَوِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ النَّقْلُ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، وَابْنُ الْمُنِيرِ كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ^(٢).

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّعْنَ يَجُوزُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ دُونَ الْفَاسِقِ.

وَيَمُنُّ دَهَبٌ إِلَى هَذَا الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى قَالَ: «مَنْ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِمْ مِنَ الْمُتَأَوَّلِينَ وَغَيْرِهِمْ فَجَائِزٌ لَعْنَتُهُمْ نَصْرٌ عَلَيْهِ - أَيْ أَحْمَدُ - وَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ فِي (الْلَفْظِيَّةِ) عَلَى مَنْ جَاءَ بِهَذَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ عَنْ قَوْمٍ مُعَيَّنِينَ: هَتَكَ اللَّهُ الْحَيْثَ، وَعَنْ قَوْمٍ: أَخْرَأَهُ اللَّهُ»^(٣).

ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْقَاضِي لِلْمَنْعِ مِنْ لَعْنِ الْمُعَيَّنِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا جَاءَ مِنْ دَمِّ اللَّعْنِ وَأَنَّ هَؤُلَاءِ تُرَجَى لَهُمُ الْمَغْفِرَةُ لَا تَجُوزُ لَعْنَتُهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ يَقْتَضِي الطَّرْدَ وَالْإِبْعَادَ بِخِلَافِ مَنْ حُكِمَ بِكُفْرِهِ مِنَ الْمُتَأَوَّلِينَ فَإِنَّهُمْ مُبْعَدُونَ مِنَ الرَّحْمَةِ كَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ^(٤).

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّعْنَ جَائِزٌ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ، قَالَ فِي لَعْنَةِ زَيْدٍ: «أَجَازَهَا الْعُلَمَاءُ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ»^(٥).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَأَمَّا أَبُو الْقَرَجِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فَلَهُ كِتَابٌ

(١) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَزَالِيِّ (٣/ ١٢٣ - ١٢٤).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٢/ ٧٦).

(٣) انْظُرْ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مَفْلُحٍ (١/ ٢٧١).

(٤) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١/ ٢٧٣). (٥) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (١/ ٣٦٩).

فِي إِبَاحَةِ لَعْنَةِ يَزِيدَ رَدًّا فِيهِ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُعِثِّ الْحَرْبِيِّ^(١).

وَسَبَبُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ هُنَا أَنَّ حُكْمَ لَعْنِ الْمُعِثِّ يَتَجَادَبُهُ نَوْعَانِ مِنَ الْأَدِلَّةِ؛ نَوْعٌ دَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ اللَّعْنِ بِالْكَفْرِ، وَالْفِسْقِ، وَالْإِبْتِدَاعِ، وَالْأَفْعَالِ الْمُوجِبَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ.

وَنَوْعٌ دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ اللَّعْنِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ، وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، وَقَوْلُهُ: «لَا يَنْبَغِي لِصِدِّيقٍ أَنْ يَكُونَ لَعَّانًا»^(٣)، وَقَالَ: «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»^(٤).

فَمَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ نُصُوصَ التَّحْرِيمِ وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنْ وَعِيدٍ أَنَّهَا فِي حَقِّ الْمُعِثِّ، وَأَنَّ نُصُوصَ الْإِبَاحَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُعِثِّ.

وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ نُصُوصَ الْإِبَاحَةِ جَاءَتْ فِي حَقِّ مُسْتَحِقِّ اللَّعْنِ مِنَ الْمُعِثِّ وَغَيْرِ الْمُعِثِّ، وَأَنَّ نُصُوصَ التَّحْرِيمِ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ لَعْنِ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ نَظَرَ إِلَى أَصْلِ مَعْنَى اللَّعْنِ الَّذِي هُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ مِنَ الرَّحْمَةِ، فَرَأَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ إِذْ تُرْجَى لَهُ الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الْكَافِرُ الْمُبْعَدُ عَنْهَا.

وَقَدْ رَجَعَ الشَّيْخُ الرَّخِيلِيُّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ؛ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ بِقَوْلِهِ: «وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةٌ، وَالْخِلَافُ فِيهَا سَائِعٌ؛ إِذِ الْأَقْوَالُ فِيهَا كُلُّهَا

(١) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٤/٥٧٤). (٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٩٨).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٩٧). (٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠/٤٦٥).

مَرْوِيَّةٌ عَنِ السَّلَفِ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي يَتَرَجَّحُ مِنَ الْأَقْوَالِ هُوَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ وَهُوَ:
الْقَوْلُ بِجَوَازِ لَعْنِ الْمُعْتَبِينَ إِذَا كَانَ مُسْتَحِقًّا لِذَلِكَ سَوَاءً كَانَ كَافِرًا، أَوْ مُسْلِمًا،
فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الَّذِي تَعَصَّدُ الْأَدِلَّةُ فِي مَجْمُوعِهَا، وَتُنَاصِرُهُ أَقْوَالُ الْأَثَمَةِ،
وَأَفْعَالُهُمْ^(١).

ثُمَّ قَالَ: وَتَرَجِّحُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي اتَّخَذْتُ جِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ
تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَذْبَنُ، شَتَمْتُهُ، لَعَنْتُهُ، جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ
صَلَاةً، وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً تَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢) مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ أَيْضًا: «إِنِّي اشْتَرَطْتُ عَلَى رَبِّي،
فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ، وَأَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ،
فَأَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ تَجْعَلَهَا لَهُ طَهُورًا،
وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً يَقَرَّبُ بِهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

فَدَلَّ الْحَدِيثَانِ عَلَى وَقَعِ اللَّعْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِيَعْضِرَ الْمُعْتَبِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
تَغْزِيرًا لَهُمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ اللَّعْنَ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ بِالْاجْتِهَادِ لَا بِالْوَحْيِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:
«إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، وَقَوْلِهِ: «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ»، وَهَذَا مِمَّا يُلْغُ الْتَفَضُّ عَلَى الدَّلِيلِ
مِنْ أَنَّ اللَّعْنَ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ بِنَصٍّ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَلْعَنَ إِلَّا بِنَصٍّ!

كَمَا أَنَّ دُعَاءَهُ ﷺ لِمَنْ دَعَا عَلَيْهِمْ، أَوْ لَعَنَهُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ
رَفْعُ اللَّعْنَةِ عَنْهُمْ إِنْ كَانُوا مُسْتَوْجِبِينَ لِذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ» مِمَّا
يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ الْحُكْمِ دُونَ النُّسْخِ.

(١) مَوْقِفُ أَهْلِ الشُّوْ وَالْجَمَاعَةِ... لِلرُّخْلِيِّ (١/٢٥٤ - وَمَا بَعْدَهَا).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠١). (٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠٣).

فَتَرَجَّحَ بِذَلِكَ جَوَازُ لَعْنِ مَنْ دَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى اللَّعْنِ بِفِعْلِهِ مِنْ الْمُعَيَّنِينَ الْمُسْلِمِينَ اجْتِهَاداً إِذَا تَحَقَّقَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْمُوجِبَةُ لِذَلِكَ، وَانْتَفَتْ فِيهِ الْمَوَانِعُ الْمَانِعَةُ مِنْ لَعْنِهِ، وَثُبُوتِ ذَلِكَ فِي الْكَافِرِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

الرَّوْجُ الثَّانِي: أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ لَعْنِ مُسْتَحَقِّي اللَّعْنَةِ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ هُوَ ظَاهِرٌ مِنْهُدِي عَامَّةِ السَّلَفِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَفْعَالُهُمْ بِمُبَاشَرَتِهِمْ لَعْنِ بَعْضِ الْمُعَيَّنِينَ الْمُسْتَوْجِبِينَ لِلَّعْنِ مِنْ أَيْمَةِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ بِالثَّقَلِ الصَّحِيحِ عَنْهُمْ.

رَوَى نَصْرُ الْمُقْدِسِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رضي الله عنه وَعِنْدَهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَالْقَدْرِ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنْ أَصْحَابِ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ، لَعَنَ اللَّهُ عَمْرَأَ فَإِنَّهُ ابْتَدَعَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ مِنَ الْكَلَامِ»^(١).

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ وَكِيعٌ: «عَلَى الْمَرْبِيسِيِّ لَعْنَةُ اللَّهِ، يَهُودِيٌّ هُوَ أَوْ نَصْرَانِيٌّ؟ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: كَانَ أَبُوهُ أَوْ جَدُّهُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا؟ قَالَ وَكِيعٌ: عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»^(٢).

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْجَهَنَّمَ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ»^(٣)، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ.

ثَبَتَ بِهَذَا أَنَّ تَوَقُّفَ بَعْضِ السَّلَفِ فِي لَعْنِ بَعْضِ الْمُعَيَّنِينَ لَيْسَ دَلِيلًا

(١) مُخْتَصَرُ الْحُجَّةِ عَلَى تَارِكِ الْمَحْجَةِ لِأَبِي الْقَتَنِجِ الْمُقْدِسِيِّ ص (٤٥٢).

(٢) «خَلَقُوا أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ لِلْبُخَارِيِّ، ضِمَّنَ مَجْمُوعَةً «عَقَائِدِ السَّلَفِ» تَحْقِيقُ الشَّارِ ص (١٢٤).

(٣) «السُّنَّةُ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (١/١٦٧)، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

عَلَى قَوْلِهِمْ بِحُرْمَتِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي حَقِّ مَنْ تَوَقَّعُوا فِيهِمْ - وَهُوَ لَمْ يَثْبُتْ - فَإِنَّ دَعْوَى اطِّرَادِهِ فِي كُلِّ مُعَيَّنٍ غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ.

وَعَلَى هَذَا فَمُحْصَلُ قَوْلِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مِنَ السَّلَفِ: وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يُبَاشِرُوا لَعْنِ الْمُعَيَّنِينَ هُوَ الْجَوَازُ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ مَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِحُرْمَتِهِ لَا مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ بَعِيدٍ، وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ رَأْيُ عَامَّةِ السَّلَفِ مِنَ الْمُبَاشِرِينَ لِلْعَنِ وَغَيْرِ الْمُبَاشِرِينَ لَهُ عَلَى الْقَوْلِ: بِجَوَازِ لَعْنِ مُسْتَحَقِّي اللَّعْنَةِ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ مِنْ أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ.

وَنَمَّ وَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ اِغْتِبَارُ الْفَرْقِ بَيْنَ لَعْنِ الْكَافِرِ، وَلَعْنِ الْفَاسِقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ بِأَنَّ لَعْنِ الْكَافِرِ يَسْتَوْجِبُ إِقْصَاءَهُ عَنِ رَحْمَةِ اللَّهِ إِقْصَاءً مُؤَبَّدًا.

أَمَّا لَعْنُ مُسْتَحَقِّي اللَّعْنَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ إِقْصَاءُهُ عَنِ الرَّحْمَةِ إِقْصَاءً مُؤَقَّتًا، كَمَا مَرَّ مَعَنَا آيَفًا.

قُلْتُ: وَبِهَذَا يَتَرَجَّحُ الْقَوْلُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ وَهُوَ: «الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ» لَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْوُجُوهِ السَّالِفَةِ: وَهِيَ دَلَالَةُ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ، وَمُوَافَقَتُهُ مَذْهَبَ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَإِذَا ثَبَتَ جَوَازُ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْعَنْتِ فَهَلْ لَعْنُهُ مَبَاحٌ، أَمْ مَكْرُوهٌ؟

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ حُكْمَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ يَتَفَاوَتْ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَذَلِكَ بِحَسَبِ قَصْدِ اللَّاعِنِ، وَحَالِ الْمَلْعُونِ.

فَإِنْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ اللَّعْنِ هُوَ تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ، وَتَنْفِيرِ النَّاسِ مِنْ فِعْلِهِ، وَكَانَ الْمَلْعُونُ مِمَّنْ يَتَعَدَّى ضَرَرُهُ إِلَى غَيْرِهِ كَحَالِ

دُعَاةِ الرِّذِيلَةِ كَالْمُعَيَّنِينَ، وَالرَّقَاصِينَ، وَالْمَاجِنِينَ، وَكَدُعَاةِ الْبِدْعِ الَّذِينَ يَدْعُونَ
النَّاسَ إِلَيْهَا، فَإِنَّ اللَّعْنَ هُنَا يَكُونُ مُبَاحًا؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ مَطْلُوبًا، وَيَكُونُ
اللَّاعِنُ مُثَابًا عَلَى ذَلِكَ لِدُخُولِ اللَّعْنِ هُنَا تَحْتَ دَائِرَةِ أَمْرِ مَطْلُوبٍ شَرْعًا
كَجِهَادِ أَغْدَاءِ الدِّينِ، أَوْ إِنكَارِ الْمُتَكْرِ بِالطَّنَنِ عَلَى أَصْحَابِهِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنَ اللَّعْنِ ذَلِكَ الْقَضْدُ، أَوْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ اللَّعْنِ
ضَرَرٌ أَكْبَرُ مِنْ مَصْلَحَةٍ مَا يَقُومُ بِهِ مِنْ أَمْرِ الْجِهَادِ، وَإِنكَارِ الْمُتَكْرِ، فَإِنَّ اللَّعْنَ
يَكُونُ هُنَا مَكْرُوهًا، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ تَرْكُ السَّلَفِ لَعْنِ بَعْضِ الْمُعَيَّنِينَ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ^(١).



(١) انظر: «مَوْفَقُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرُّخَيْلِيِّ (٢٥٥/١ - وما بعدها) بِتَضَرُّفٍ،
وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ بَحْثٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَصْلِ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ،
فَنَبِيهِ تَفْصِيلًا وَتَحْرِيرًا مُوَفِّقًا، فَعَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

الحكم الثاني والعشرون

جواز الدعاء على المجاهرين بالكبائر!

أما الدعاء على الفاسق بالكبيرة فإنه قريب من مسألة لغية، كما مر معنا آنفاً.

والدعاء على أهل الكبائر نوعان:

دعاء مطلق، ودعاء على معين.

وقد دل على جواز الدعاء على أهل الفسق والمبتدعة بنوعي الدعاء خصوص الكتاب، والسنة، وفعل السلف الصالح.

فمن الأدلة على جواز الدعاء المطلق ما أخبر به الله تعالى في كتابه من دعاء بعض الأنبياء على أقوامهم، يقول تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرَ﴾ [١١] فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَا هُمْ فِيهِ مُنْهَرُونَ [١٢] عَنْ دُعَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَوْمِهِ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ﴾ [١٣]. [الدخان: ٢٢].

وأما من السنة: فالأحاديث الدالة على الدعاء المطلق كثيرة، منها دعاء الرسول ﷺ على المشركين يوم الأحزاب على ما جاء في الصحيحين من رواية علي عليه السلام قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلَأَ اللَّهُ بَيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَقَلُوا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣١)، ومسلم (٤٣٦/١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَدْعُو فِي الْقُنُوتِ: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، اللَّهُمَّ سَيِّئِنَ كَسَيْتِي يُوسُفَ»^(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أَمْنِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْفُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أَمْنِي شَيْئًا فَزَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ»^(٢) مُسْلِمٌ.

وَأَرْشَدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الدُّعَاءِ عَلَى بَعْضِ الْمُخَالِفِينَ تَغْزِيرًا لَهُمْ فَقَالَ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ»^(٣) ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسْجِدَ لَمْ يَبْنِ لِهَذَا»^(٤) مُسْلِمٌ.

فَذَلَّتِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ الْمُطْلَقِ بِالْوَصْفِ الْأَعْمِ كَالدُّعَاءِ عَلَى الْكُفْرَةِ وَالْمُجْرِمِينَ، وَبِالْوَصْفِ الْأَخْصِ كَالدُّعَاءِ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي، وَبَعْضِ الْقَبَائِلِ وَالْأَقْوَامِ، وَالدُّعَاءِ هُنَا يَشْمَلُ الْكُفَّارَ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأَدِلَّةِ.

أَمَّا الدُّعَاءُ عَلَى الْمُعَيَّنِ: فَالْأَدِلَّةُ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا، مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ خَبَرِ دُعَاءِ مُوسَى وَهَارُونَ عليهما السلام عَلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُصَلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٦٧٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٢٨).

(٣) أَي: يَطْلُبُهَا. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٥٣/٥).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦٨).

الْمَذَابِ الْأَلِيمِ ﴿٣٧٤﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٨، ٨٩].

فَاسْتَمَلْتُ دَعْوَةَ نَبِيِّ اللَّهِ عَلَى نَوْعِي الدُّعَاءِ - الْمُعَيَّنِ وَالْمُطْلَقِ - قَالَ دُعَاءُ عَلَى فِرْعَوْنَ وَتَخْصِيصُهُ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ عَلَى الْمُعَيَّنِ، والدُّعَاءُ عَلَى مَلَأِهِ وَقَوْمِهِ مِنْ قِبَلِ الدُّعَاءِ الْمُطْلَقِ.

وَمِنْ السُّنَّةِ دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ الْمُعَيَّنِينَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَأَصْحَابِ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَعْبَةَ فَدَعَا عَلَى نَقَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى شَيْبَةَ بْنِ رَيْعَةَ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَيْعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأَبِي جَهْلٍ بْنَ هِشَامٍ، فَأَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَخُوا قَدْ غَيَّرْتَهُمُ الشَّمْسُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَمِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ الثُّغَاةِ، وَالْمُخَالِفِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشْمَالَهُ فَقَالَ: «كُلْ بِبَيْمِينِكَ»، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتَ، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ»^(٢) مُسْلِمٌ.

قَالَ التَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى مَنْ خَالَفَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ بِلَا عَذْرِ، وَفِيهِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي كُلِّ حَالٍ»^(٣).

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٤٢٠/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢١). (٣) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلتَّوَوِيِّ (١٩٢/١٣).

أَعْيَانِ الْمُسْلِمِينَ الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ آتِياً، وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِ: «... فَأَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ نَجْعَلَهَا لَهُ طَهُوراً، وَزَكَاةً، وَفَرْبَةً، يُقَرَّبُ بِهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) مُسْلِمٌ.

وَأَمَّا فِعْلُ الصَّحَابَةِ فَقَدْ دَلَّ عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى بَعْضِ الْمُعَيَّنِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ الْمَدْعُو عَلَيْهِ مُسْتَحِقّاً لِذَلِكَ، كَمَا جَاءَ فِي قِصَّةِ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ وَشَكْوَى أَهْلِ الْكُوفَةِ لَهُ عِنْدَ عُمَرَ وَفِيهَا: فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا - أَوْ رَجَالًا - إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِداً إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيَتَنَوَّنَ مَعْرُوفاً؛ حَتَّى دَخَلَ مَسْجِداً لِبَنِي عَبْسٍ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ لَهُ: أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يَكْنَى أَبَا سَعْدَةَ قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتُنَا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يُقْسِمُ بِالسُّوِيَّةِ، وَلَا يَغْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَّا وَاللَّهِ لَا دُعُونَ بِلَثَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَأَطْلُ عُمَرُ، وَأَطْلُ فَتْرُهُ، وَعَرِّضْهُ لِلْفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ أَصَابَتْهُ دَعْوَةُ سَعْدٍ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَلَئِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمُرُهُنَّ^(٢) الْبُخَارِيُّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ: أَنَّ امْرَأَةً ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا فَخَاصَمْتَهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: «أَنَا كُنْتُ أَخَذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئاً بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢/٢٣٦).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤/٢٠١٠).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طُوقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَاغْمِ بَصَرَهَا، وَاقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا، قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى دَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّا هِيَ تَمُشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ^(١) مُسْلِمٌ.

فَدَلَّتْ بِذَلِكَ الْأَدِلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَعَلَ السَّلَفُ، عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى أَهْلِ الضَّلَالِ كَالْفُسَّاقِ، وَالْمُبْتَدِعَةِ وَغَيْرِهِمْ بِنَوْعِي الدُّعَاءِ الْمُطْلَقِ، وَالدُّعَاءِ عَلَى الْمُعَيَّنِ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِتَأْمُلِ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ، وَتَلَمُّسِ الْحِكْمَةِ مِنْ تِلْكَ الْأَذْعِيَةِ، فَإِنَّ مِنْ أَمْزَجِ الْحُكْمِ وَالْأَسْبَابِ الْبَاعِثَةِ لِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَاتِّبَاعِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْأَذْعِيَةِ مَا يَلِي:

١ - تَحْقِيقُ مَصْلَحَةِ عَامَّةٍ لِلدِّينِ وَالْخَلْقِ، وَذَلِكَ بِدُعَاءِ اللَّهِ: أَنْ يُهْلِكَ مَنْ فِي بَقَائِهِ فَسَادٌ لِلْخَلْقِ، وَمِنْ فِي مَوْتِهِ صَلَاحٌ لَهُمْ كَدَعْوَةِ نُوحٍ ﷺ عَلَى قَوْمِهِ يَقُولُهُ: «رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا» [نوح: ٢٦]، فَإِنَّهُ أَغْقَبَ الدُّعَاءَ بِذِكْرِ الْحِكْمَةِ مِنْهُ فَقَالَ: «إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُعْسِدُوا عِبَادَكَ وَلَا يَلْتَدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّارًا» [نوح: ٢٧]، وَدَعَاؤُهُ أَيْضاً: «أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانصُرْ» [القمر: ١٠]، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ رَجَرُوهُ، وَهَدَّوْهُ بِالْقَتْلِ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ: «وَقَالُوا بَجْنُونٌ وَازْدُجِرْ» [القمر: ٩]، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: قَالَ مُجَاهِدٌ: (وَازْدُجِرَ) أَيِ اسْتَطِيرَ جُنُونُهُ، وَقِيلَ وَازْدُجِرَ: أَيِ انْتَهَرُوهُ، وَرَجَرُوهُ، وَتَوَاعَدُوهُ لَيْنَ لَمْ تَتَّوْ بِأَوْ نُوْحٍ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ قَالَهُ ابْنُ زَيْدٍ: وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ حَسَنٌ^(٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٤/٢٦٣).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣/١٢٣١).

وَقَالَ الشَّيْخُ الرَّحِيلِيُّ: «وَبِهَذَا يَظْهَرُ جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى كُلِّ مَنْ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ تَحْقِيقُ مَضْلَحَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، سَوَاءً كَانَ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ بِهَلَاكِهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَذْيَةِ، كَالدُّعَاءِ عَلَى أَيْمَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَدُعَائِهِمْ إِلَى الضَّلَالِ الَّذِينَ يَصْرِفُونَ الْخَلْقَ عَنْ دِينِ اللَّهِ إِلَى تِلْكَ الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ؛ بَلِ الدُّعَاءُ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ أَوْجِبِ الْوَاجِبَاتِ، وَمِنْ جَنْسِ رِسَالَةِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

* * *

٢ - الزَّجْرُ عَنِ التَّمَادِي فِي الْمَعْصِيَةِ وَالتَّعْزِيرُ لِصَاحِبِهَا:

وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ ظَاهِرَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّعَوَاتِ السَّابِقَةِ؛ حَتَّى إِنْ بَغَضَ أَهْلُ الْعِلْمِ ذَهَبَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَدُعَائِهِ لَهُمْ إِلَى أَنْ دُعَاءَهُ عَلَيْهِمْ مَحْمُولٌ عَلَى الزَّجْرِ لَهُمْ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَدُعَائِهِ لَهُمْ: «وَيَحْتَمِلُ التَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْجَوَازَ حَيْثُ يَكُونُ فِي الدُّعَاءِ مَا يَقْتَضِي زَجْرَهُمْ عَنْ تَمَادِيهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَالْمَنْعَ حَيْثُ يَقَعُ الدُّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِالْهَلَاكِ عَلَى كُفْرِهِمْ»^(٢).

فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْحِكْمَةُ ظَاهِرَةً فِي الْمُشْرِكِينَ كَمَا ذَكَرْنَا؛ إِلَّا أَنَّهَا أَظْهَرُ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ الْعَصَاةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا فِي دُعَائِهِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، كَدُعَائِهِ ﷺ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْأَكْلِ بِالْيَمِينِ لَمَّا اخْتَجَّ بِعَدَمِ الْإِسْطِطَاعَةِ، وَدُعَائِهِ عَلَى مَنْ شَقَّ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَنْ يَشُقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ،

(١) «مَوْقِفُ أَهْلِ الشُّنُو وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرَّحِيلِيِّ (١/٢٧١).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٢/١٩٦).

وَكَذَلِكَ إِرْشَادُهُ ﷺ إِلَى الدُّعَاءِ عَلَى مُنْشِدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّغْزِيرِ لَهُوْلَاءِ، وَالزُّجْرِ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ عَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ بَعْضِ رَوَايَاتِ أَحَادِيثِ إِرْشَادِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الدُّعَاءِ عَلَى مُنْشِدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ بِأَنْ قَالَ لَهُ: «لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ»: «...» وَأَمَرَ أَنْ يُقَالَ مِثْلَ هَذَا فَهُوَ عُقُوبَةُ لَهُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ وَعِصْيَانِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لِسَامِعِهِ: لَا وَجِدَتْ^(١).

٣ - وَمِنْ حِكْمِ الدُّعَاءِ وَأَسْبَابِهِ الْإِنْتِصَارُ لِلدِّينِ، أَوِ النَّفْسِ مِنَ الظَّالِمِ بِالدُّعَاءِ عَلَيْهِ، كَدُعَاءِ سَعْدٍ ﷺ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي كَذَبَ فِي شَهَادَتِهِ، وَاتَّهَمَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ دُعَاءُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي اتَّهَمَتْهُ بِأَنَّهُ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا، فَالْإِنْتِصَارُ لِلنَّفْسِ ظَاهِرٌ فِي هَاتَيْنِ الْحَادِثَتَيْنِ بِالدُّعَاءِ عَلَى الظَّالِمِ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ فِي دَعْوَةِ سَعْدٍ ﷺ إِنْتِصَاراً لِلدِّينِ.

كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ لِلْأَثَرِ: «... فَلَعَلَّهُ - أَيُّ سَعْدٍ - أَرَادَ الشَّفَقَةَ عَلَيْهِ بِأَنْ عَجَلَ لَهُ الْعُقُوبَةُ فِي الدُّنْيَا فَانْتَصَرَ لِنَفْسِهِ، وَرَاعَى حَالَ مَنْ ظَلَمَهُ لَمَّا كَانَ فِيهِ مِنْ وَفُورِ الدِّيَانَةِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ إِنَّمَا دَعَا عَلَيْهِ لِكُونِهِ أَنْهَكَ حُرْمَةَ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، وَكَأَنَّهُ انْتَصَرَ لِصَاحِبِ الشَّرِيعَةِ»^(٢).

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ الدُّعَاءَ عَلَى الْمُعَيَّنِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ جَائِزٌ؛ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي مُجَاهَرَتِهِمْ تَعَدُّ عَلَى غَيْرِهِمْ، أَوْ جُرْأَةً وَتَمَادٍ، أَوْ

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٥٥/٤).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢٤١/٢).

استخفاف بأهل الحُسْبَةِ، كَالْمُمَثِّلِينَ الْمَاجِنِينَ، وَالْمُعْتَنِينَ، وَدُعَاةِ الرَّذِيلَةِ، وَدُعَاةِ تَحْرِيرِ الْمَرْأَةِ... إلخ؛ لِأَنَّهُ فِي بَقَاءِ مِثْلِ هَؤُلَاءِ شَرًّا ظَاهِرًا، وَفِي وُجُودِهِمْ خَطَرًا سَائِرًا؛ بَلِ الدُّعَاءُ عَلَيْهِمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَدْ تَسْتَوْجِبُ وَلَا شَكَّ؛ لِقَطْعِ ذَابِرِهِمْ، وَرَدِّ عَادِيَّتِهِمْ، وَكَسْرِ جُرْأَتِهِمْ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا انْتِصَارًا لِحُرْمَةِ الشَّرِيعَةِ، وَبَيِّضَةً لِلْإِسْلَامِ.

تَقْبِيهٌ: وَقَبْلَ أَنْ نَخْرُجَ مِنْ بَحْثِنَا هَذَا؛ لَا بُدَّ لَنَا مِنْ تَنْبِيهِ مُهِمٍ يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَتِي: (لَعْنِ الْفَاسِقِ، وَالدُّعَاءِ عَلَيْهِ)، لِإِزَالَةِ مَا يُخْشَى مِنَ التَّبَاسُّ فِي قَهْمِهِمَا، أَوْ خَطِئٍ فِي تَقْرِيرِهِمَا فِي مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ لَعْنِ الْفَاسِقِ، وَالدُّعَاءِ عَلَيْهِ، لَا يَمْنَعُ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ، وَالتَّرْحُمِ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا.

فَلَعْنُهُ وَالدُّعَاءُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ، وَالتَّرْحُمُ عَلَيْهِ وَالدُّعَاءُ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا كَانَ فَاسِقًا يَجْتَمِعُ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مُوجِبُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، فَيُدْعَى لَهُ وَيُتَرَحَّمُ عَلَيْهِ بِإِسْلَامِهِ وَمَا فِيهِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، وَيُدْعَى عَلَيْهِ وَيُلْعَنُ بِفِسْقِهِ، وَمَا فِيهِ مِنْ خِصَالِ الشَّرِّ، كَمَا أَنَّهُ يُحِبُّ وَيُبْغِضُ بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا تَقْرِيرُ ذَلِكَ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ جَوَّزَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَعْنِ الْفَاسِقِ الْمُعَيَّنِ فَإِنَّهُ يَقُولُ يَجُوزُ أَنْ أُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَأَنْ أَلْعَنَهُ، فَإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلثَّوَابِ، مُسْتَحَقٌّ لِلْعِقَابِ، فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِاسْتِحْقَاقِهِ الثَّوَابِ، وَاللَّعْنَةُ لَهُ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْعِقَابِ، وَاللَّعْنَةُ الْبُعْدُ عَنِ الرَّحْمَةِ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ سَبَبٌ لِلرَّحْمَةِ، فَيُرْحَمُ مِنْ وَجْهِ وَيُبْعَدُ مِنْ وَجْهِ.

وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَذَهَبِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَمَسَائِرِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ...»^(١).

تَنْبِيْهٌ: وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا التَّغْرِيرُ (جَوَازُ الدُّعَاءِ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي)؛ كَانَ لَنَا
أَنْ نَعْتَبِرَ هُنَا مَا يَلِي:

أَنَّ الدُّعَاءَ لِلْمُجَاهِرِينَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ بَلْ مُقَيَّدٌ بِعَامَّةِ النَّاسِ، أَمَّا مَا
سِوَاهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْقُضَاةِ فَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ يَدْعُوا لِلْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ
فِي الْمَلَأِ إِذَا قُلْنَا جَوَازَ ذَلِكَ! لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَغْرِيراً بِالمُسْلِمِينَ، وَتَلْيِيساً
لِحَقَائِقِ الْأُمُورِ، وَإِلَّا فَفِي أَنْفُسِهِمْ جَمْعاً لِلْمُضْلِحَتَيْنِ إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ.

□ □ □

(١) «مَنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٥/٥٧٠).

الحُكْمُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ

جَوَازُ غَيْبَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ، نُصْحًا لِلْمُسْلِمِينَ!

وَقَدْ جَاءَتِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ السَّلَفِ بِجَوَازِ الطَّغْنِ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَذِكْرِ عَيْنِهِمْ وَمَسَاوِيهِمْ إِنْ كَانَ الْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ النَّصْحَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ فِرْقَةً مِنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُتَّصِدِيَةً لِهَذَا الشَّانِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِهِ، كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ...»^(١)، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٢) مُسْلِمٌ.

فَقَدْ أَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا تَغْيِيرَهُ؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِ الثَّلَاثِ؛ الَّتِي مِنْ آخِرِهَا: تَغْيِيرُهُ بِالْقَلْبِ وَهُوَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/٦٩).

(١) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١/٢٩٠).

والتَّصَوُّرُ فِي وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّنْهِي، عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّمَا اكْتَفَيْتُ بِمَا يَتِمُّ بِهِ تَقْرِيرُ الْحُكْمِ.

كَمَا دَلَّ عَلَى وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّنْهِي عَنِ الْمُنْكَرِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ تَطَابَقَ عَلَى وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّنْهِي عَنِ الْمُنْكَرِ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَهُوَ أَيْضًا مِنَ النَّصِيحَةِ الَّتِي هِيَ الدِّينُ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَعْضُ الرَّافِضَةِ وَلَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ»^(١).

أَمَّا بِخُصُوصِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الطَّعْنِ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَبَيَانِ حَالِهِمْ تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْهُمْ فَكَثِيرَةٌ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨].

رَوَى ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «قَالَ: ضَافَ رَجُلٌ رَجُلًا فَلَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهِ حَقَّ ضِيَافَتِهِ؛ فَلَمَّا خَرَجَ أَخْبَرَ النَّاسَ فَقَالَ: ضِيفْتُ فَلَانًا فَلَمْ يُؤَدِّ إِلَيَّ حَقَّ ضِيَافَتِي، قَالَ: فَذَلِكَ الْجَهْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ حَتَّى يُوَدِّي الْآخِرُ إِلَيْهِ حَقَّ ضِيَافَتِهِ»^(٢).

وَقَدْ صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ^(٣).

وَأَمَّا مِنَ السُّنَّةِ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ عَنِ

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١/٢٢).

(٢) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١/٥٧١).

(٣) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢٣٠).

النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَمِّ بَعْضِ أَهْلِ الْفَسَادِ تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْهُمْ.

فَقَدْ صَحَّ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اِذْنُوا لَهُ بِسَنَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، أَوْ ابْنِ الْعَشِيرَةِ»، فَلَمَّا دَخَلَ الْآنَ لَهُ الْكَلَامُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ، قَالَ: «أَيُّ عَائِشَةَ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ - أَوْ وَدَعَهُ»^(١) - اتَّقَاءَ فُحْشِهِ^(٢)، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ التَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ: قَالَ الْقَاضِي: هَذَا الرَّجُلُ هُوَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ حَالَهُ لِيَعْرِفَهُ النَّاسُ، وَلَا يَغْتَرُّ بِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ.

قَالَ: وَكَانَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ مَا دَلَّ عَلَى ضَعْفِ إِيمَانِهِ، وَارْتِدَائِهِ مَعَ الْمُرْتَدِّينَ، وَجِيءَ بِهِ أَسِيرًا إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَوُصِفَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ بِأَنَّهُ: «بِسَنَ أَخُو الْعَشِيرَةِ»: مِنْ أَعْلَامِ التَّبَوُّة؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ كَمَا وَصَفَ، وَإِنَّمَا الْآنَ لَهُ الْقَوْلُ تَأْلُفًا لَهُ، وَلِأَمثَالِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مُدَارَاةٌ مَنْ يُتَّقَى فُحْشُهُ، وَجَوَازُ غَيْبَةِ الْقَاسِقِ الْمُغْلِبِ فَسَقُهُ، وَمَنْ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى التَّحْذِيرِ مِنْهُ»^(٤).

وَنَظِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا

(١) وَدَعَ الشَّيْءَ يَدَعُهُ وَدَعَا: إِذَا تَرَكَهُ. انظر: «التهذيب» لابن الأثير (١٦٦/٥).

(٢) الْمُحْشُ: هُوَ كُلُّ مَا يَشْتَدُّ قُبْحُهُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالْمَعَاصِي، وَكُلُّ خِصْلَةٍ قَبِيحَةٍ فِيهِ فَاجِئَةٌ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ. انظر: «التهذيب» لابن الأثير (١٤٥/٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٥٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٩١).

(٤) «شرح مسلم» للتَّوَوِيُّ (١٦/١٤٤).

أَطْرُقُ فَلَانًا، وَفَلَانًا يَمْرُقَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا»^(١) الْبَحَارِيُّ.

قَالَ اللَّيْثُ - وَهُوَ أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ -: «كَانَا رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ»^(٢).

فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ لِهَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِنَّمَا لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُمَا، وَالْحُكْمُ جَارٍ عَلَى أَمْثَالِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْفَسَادِ، أَنْ يُحْدَرُ مِنْهُمْ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي سَرْحِ الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِثْلَ هَذَا الَّذِي وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ مِنَ الظَّنِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ التَّحْذِيرِ مِنْ مِثْلِ مَنْ كَانَ حَالُهُ كَحَالِ الرَّجُلَيْنِ»^(٣).

وَمِمَّا يُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ السُّنَنِ أَيْضًا مَا ثَبَتَ مِنْ قِصَّةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حِينَ شَاوَرَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِيمَنْ تَنْكِحُ؟ لَمَّا خَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبُو جَهْمٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَمُضِلُّوكَ لَا مَالَ لَهُ»^(٤) مُسْلِمٌ.

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَأَاهُ يُعْطِنَا صُورَةً أَكْمَلَ وَأَشْمَلَ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَيَقُولُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ هَذَا الْحَدِيثَ: «وَكَانَ هَذَا نُصْحًا لَهَا - وَإِنْ تَصَمَّنَ ذَكَرَ عَيْبِ الْخَاطِبِ - وَفِي مَعْنَى هَذَا نُصْحُ الرَّجُلِ فِيمَنْ يُعَامِلُهُ، وَمَنْ يُوَكِّلُهُ، وَيُوصِي إِلَيْهِ، وَمَنْ يَسْتَشِيرُهُ؛ بَلْ وَمَنْ يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي مَصْلَحَةٍ خَاصَّةٍ فَكَيْفَ بِالنُّصْحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُقُوقُ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ: مِنَ الْأَمْرَاءِ، وَالْحُكَّامِ، وَالشُّهُودِ، وَالْعُمَّالِ: أَهْلِ الدِّيَوَانِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ (٦٠٦٧).

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٨٥/١٠) ذَكَرَهُ الْبَحَارِيُّ بَعْدَ الْحَدِيثِ (٦٠٦٧).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٨٦/١٠). (٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٠).

وَعَبَرِهِمْ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ النُّصْحَ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ^(١).

وَكَذَا يَقُولُ تَلْمِيزُهُ الْبَارُّ، وَالْعَالِمُ الَّذِي لَا يُشْقُ لَهُ عُبَارُ ابْنِ الْقَيْمِ رحمته الله فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ عَزَاوَةِ تَبُوكَ: «وَمِنْهَا جَوَازُ الطَّعْنِ فِي الرَّجُلِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى اجْتِهَادِ الطَّاعِنِ حَمِيَّةً، أَوْ ذَبًّا عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمِنْ هَذَا طَعْنُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِيمَنْ طَعَنُوا فِيهِ مِنَ الرُّوَاةِ، وَمِنْ هَذَا طَعْنُ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ لِلَّهِ لَا لِحُطُوطِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ!»^(٢).

وَقَدْ ذَكَرْتُ أَيْضاً عَلَى جَوَازِ الطَّعْنِ عَلَى أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ أَقْوَالَ السَّلَفِ:

فَقَدْ ثَبَتَ إِظْلَاقُ السَّلَفِ لَفْظَ الْغَيْبَةِ عَلَى الطَّعْنِ عَلَى أَهْلِ الْفُسْقِ، وَالْبِدْعِ فِي غَيْرِ مَا آثَرَ.

فَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رحمته الله أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ لِأَهْلِ الْبِدْعِ غَيْبَةٌ»^(٣).

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَيْسَتْ لَهُمْ حُرْمَةٌ فِي الْغَيْبَةِ:

أَحَدُهُمْ: صَاحِبُ بِدْعَةٍ غَالٍ يَبْدَعُهَا»^(٤).

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ: «لَيْسَ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ، وَلَا لِفَاسِقٍ يُغْلِبُ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٢٣٠).

(٢) «زَادُ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (٣/١٨).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ أَصُولِ اغْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْأَلْكَائِيِّ (١/١٤٠)، وَنُضْرُ الْمَقْدِسِيِّ فِي «مُخْتَصَرِ الْحُجَّةِ عَلَى تَارِكِ الْمَحَبَّةِ» ص (٥٣٦).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ أَصُولِ اغْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلْأَلْكَائِيِّ (١/١٤٠)، وَ«مُخْتَصَرُ الْمَحَبَّةِ» لِلْمَقْدِسِيِّ ص (٥٣٧).

بِفَسْقِهِ غَيْبَةً^(١).

وَهَذَا ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي مَغْرِضِ كَلَامِهِ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَدِيثِ (وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ...) مَا يَلِي: «وَالثَّانِي: مَنْ كَانَ مُشْتَهَرًا بِالْمَعَاصِي مُعْلَنًا بِهَا، لَا يُبَالِي بِمَا ارْتَكَبَ مِنْهَا، وَلَا بِمَا لَهُ، فَهَذَا هُوَ الْفَاجِرُ الْمُغْلِنُ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْبَةٌ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُ»^(٢).

وَقَدْ جَاءَ إِطْلَاقُ الْغَيْبَةِ عَلَى مَا يَتِمُّ بِهِ التَّحْذِيرُ مِنْ أَهْلِ الْفِسْقِ، وَالْبِدْعِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْفَسَادِ مِنْ ذِكْرِ غَيْبِهِمْ، وَالطَّعْنِ فِيهِمْ، جَاءَ ذَلِكَ تَضْرِيحًا عَنِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ حَيْثُ تَرَجَّمَ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ - الْمُتَقَدِّمُ آفًا - وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ: «اُذْنُوا لَهُ بِشْنِ أَخُو الْعَشِيرَةِ»^(٣)، تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ اغْتِيَابِ أَهْلِ الرَّبِّ، وَالْفَسَادِ»^(٤)، فَجَعَلَ دَمَ النَّبِيِّ ﷺ لِذَلِكَ الرَّجُلِ بِقَصْدِ التَّحْذِيرِ مِنْهُ مِنَ الْغَيْبَةِ الْجَائِزَةِ.

كَمَا جَاءَ إِطْلَاقُ لَفْظِ (الْغَيْبَةِ) عَلَى الطَّعْنِ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ، وَالْبِدْعِ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ، عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُحَقِّقِينَ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَ عَضْرِ الْأَيْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

قَالَ الْعَرَالِيُّ بَعْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْغَيْبَةِ فِي «الْإِحْيَاءِ»، وَتَحْتَ عُنْوَانٍ: «بَيَانُ الْأَعْذَارِ الْمُرْخَّصَةِ فِي الْغَيْبَةِ»: «اعْلَمْ أَنَّ الْمُرْخَّصَ فِي ذِكْرِ مَسَاوِي الْعَبْرِ هُوَ

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للإلكائبي (١/١٤٠).

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/٢٩٢ - ٢٩٣).

(٣) تقدم تخريجُه ص (٣٨٣). (٤) الْبُخَارِيُّ (١٠/٤٧١).

عَرَضُ صَحِيحٍ فِي الشَّرْعِ لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ، فَيَذْفَعُ ذَلِكَ إِنْهُمُ الْغَيْبَةُ، وَهِيَ سِتَّةُ أُمُورٍ:

إِلَى أَنْ قَالَ: «الرَّابِعُ: تَحْذِيرُ الْمُسْلِمِ مِنَ الشَّرِّ، فَإِذَا رَأَيْتَ فِيهَا يَتَرَدَّدُ إِلَى مُبْتَدِعٍ، أَوْ فَاسِقٍ، وَخِفْتَ أَنْ تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِذَعَتِهِ وَفُسْقِهِ، فَلَكَ أَنْ تَكْشِفَ لَهُ بِذَعَتِهِ وَفُسْقِهِ مَهْمَا كَانَ الْبَاعِثُ لَهُ، خَوْفًا عَلَيْهِ مِنْ سِرَايَةِ الْبِدْعَةِ، وَالْفُسْقِ»^(١).

وَقَدْ تَابَعَ الْعَزَالِيُّ عَلَى ذَلِكَ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِي فِي كِتَابِهِ «الْفُرُوقِ» فَذَكَرَ تَحْتَ عُنْوَانِ «الْعَرَقِ بَيْنَ قَاعِدَةِ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، وَقَاعِدَةِ الْغَيْبَةِ الَّتِي لَا تَحْرُمُ». تِلْكَ الصُّورُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعَزَالِيُّ مَعَ شَيْءٍ مِنَ التَّصَرُّفِ، قَالَ: «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ اسْتَنْبَي مِنَ الْغَيْبَةِ سِتُّ صُورٍ»^(٢)، وَذَكَرَ بَعْضَ هَذِهِ الصُّورِ حَتَّى قَالَ فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ: «أَرْتَابُ الْبِدْعِ، وَالتَّصَانِيفُ الْمُضِلَّةُ يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ النَّاسُ فَسَادَهَا وَعَيْبَهَا، وَأَنْتَهُمْ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ لِيَحْذَرَهَا النَّاسُ الضُّعَفَاءُ، فَلَا يَقَعُّوا فِيهَا، وَيَنْفَرُوا عَنْ تِلْكَ الْمَقَاسِدِ مَا أُمَكَّنَ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَعَدَّى فِيهَا الصَّدَقُ، وَلَا يَقْتَرِي عَلَى أَهْلِهَا مِنَ الْفُسُوقِ وَالْفَوَاحِشِ مَا لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ بَلْ يَفْتَصِرُ عَلَى مَا فِيهِمْ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ خَاصَّةً»^(٣).

وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الصُّورَ النَّوَوِيُّ أَيْضاً حَيْثُ قَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ الْغَيْبَةَ تُبَاحُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَا، وَهُوَ سِتَّةُ أَسْبَابٍ»^(٤).

ثُمَّ قَالَ فِي السَّبَبِ الْخَامِسِ: «أَنْ يَكُونَ مُجَاهِراً بِفُسْقِهِ أَوْ بِبِدْعَتِهِ، كَالْمُجَاهِرِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ، وَمُضَادَّةِ النَّاسِ، وَأَخْذِ الْمُكْسِ، وَجِبَايَةِ الْأَمْوَالِ

(١) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، لِلْعَزَالِيِّ (٣/١٥٢). (٢) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (٤/٢٠٥).

(٣) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٤/٢٠٧، ٢٠٨). (٤) «رِيَاضُ الصَّالِحِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (٥٢٩).

ظُلْمًا، وَتَوَلَّى الْأُمُورَ الْبَاطِلَةَ، فَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بِمَا يُجَاهِرُ بِهِ، وَيَحْرُمُ ذِكْرُهُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْعُيُوبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِحَوَازِهِ سَبَبٌ آخَرُ غَيْرُ مَا ذَكَّرْنَاهُ^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ التَّوَوِيُّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ السُّتَّةَ فِي أَكْثَرِ مِنْ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ، فَقَدْ ذَكَرَهَا فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»، وَ«رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»، وَ«كِتَابِ الْأَذْكَارِ»؛ وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ اسْتِنْهَارِهَا عَنْهُ دُونَ مَنْ سَبَقَهُ، فَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ.

وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «وَهَذَانِ التَّوَعَانِ يَجُوزُ فِيهِمَا الْغِيْبَةُ بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُظْهِرًا لِلْفُجُورِ: مِثْلُ الظُّلْمِ، وَالْفَوَاحِشِ، وَالْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْسُّنَّةِ، فَإِذَا أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ... إِلَى أَنْ قَالَ -: فَمَنْ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ، وَأَنْ يُهْجَرَ وَيُنْذَرُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيْبَةَ لَهُ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُسْتَرًّا بِلَنْبِهِ مُسْتَخْفِيًا، فَإِنَّ هَذَا يُسْتَرُّ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ يُنْصَحُ سِرًّا، وَيُهْجَرُ مَنْ عَرَفَ حَالَهُ حَتَّى يَثُوبَ، وَيُذَكَّرَ أَمْرُهُ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ^(٢).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَأَمَّا إِذَا أَظْهَرَ الرَّجُلُ الْمُنْكَرَاتِ وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ عَلَانِيَةً، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ غِيْبَةٌ، وَوَجَبَ أَنْ يُعَاقَبَ عَلَانِيَةً بِمَا يَرُدُّهُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ وَغَيْرِهِ»^(٣).

(١) «رِيَاضُ الصَّالِحِينَ» (٥٣٠)، وَ«شَرْحُ مُسْلِمٍ» (١٤٣/١٦)، وَ«الْأَذْكَارُ» ص (٣٠٤) كُلُّهَا لِلتَّوَوِيِّ.

(٢) «مَعْجَمُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢١٩/٢٨).

(٣) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٢١٧/٢٨).

وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ كَلَّمَهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِ «بَشَرُ أَخُو الْعَشِيرَةِ»^(١) :
وَيُسْتَنْبَطُ مِنْهُ أَنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْفِسْقِ وَالشَّرِّ لَا يَكُونُ مَا يُذَكَّرُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ
وَرَائِهِ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمَذْمُومَةِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: تَبَاحُ الْغَيْبَةِ فِي كُلِّ غَرَضٍ صَحِيحٍ
شَرْعاً، حَيْثُ يَتَعَيَّنُ طَرِيقاً إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِهَا»^(٢)، ثُمَّ ذَكَرَ مَضْمُونَ كَلَامِ
النُّوَوِيِّ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ نَصَّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الظَّنَّ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ مِنْ بَابِ الْغَيْبَةِ
الْمُبَاحَةِ، بَعْضُ أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ: كَالشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ،
وَالشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ حُجَّي رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ رِسَالَتَيْهِمَا الْمَطْبُوعَةِ فِي
كِتَابِ «الدَّرَرِ السَّيِّئَةِ»^(٣) فَلْتَرَاجَعُ.

فَلْيَعْلَمْ أَيْضاً أَنَّ غَيْبَةَ الْفَاسِقِ أَوْ الْمُتَبَدِّعِ إِنَّمَا تَكُونُ جَائِزَةً بِشُرُوطٍ
مُعْتَبَرَةٍ، فَإِنْ تَحَقَّقَتْ فِيهَا الشُّرُوطُ وَإِلَّا فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِ تَحْرِيمِهَا، وَهَذِهِ
الشُّرُوطُ هِيَ:

أَوَّلًا: الْإِخْلَاصُ فِيهَا، وَأَنْ يُقْصَدَ بِالظَّنِّ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ وَنَحْوِهِمْ
النُّصْحُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَتَحْذِيرُهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْفَاسِقِ.

أَمَّا مَا سِوَى هَذِهِ الْأَسْبَابِ، فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ دَاحِلَةً فِي عَقْدِ الْغَيْبَةِ
الْمُحَرَّمَةِ: كَالْعَدَاوَةِ الشَّخْصِيَّةِ لِذَلِكَ الْفَاسِقِ، أَوْ حَسَدٍ لَهُ، أَوْ ازْدِرَاءٍ بِهِ، أَوْ
حَمِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْمُحَرَّمَةِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْأَسْبَابَ لَا تُبِيحُ

(١) تَقَدَّمَ تَحْرِيمُهُ ص (٣٨٣).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (١٠/٤٧١).

(٣) «الدَّرَرُ السَّيِّئَةُ» جَمَعَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ قَاسِمٍ (٤/٥٠١ - ٥٠٤).

غَيْبَةِ الْفَاسِقِ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَلَغَ مِنَ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهَا لِحِظِّ النَّفْسِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: بَعْدَ حَدِيثِهِ عَنْ حُكْمِ غَيْبَةِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ^(١): «ثُمَّ الْقَائِلُ فِي ذَلِكَ بِعِلْمٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حُسْنِ النَّيَّةِ، فَلَوْ تَكَلَّمَ بِحَقِّ لِقْصِدِ الْعُلُوِّ فِي الْأَرْضِ، أَوْ الْفَسَادِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَقَائِلُ حِمِيَّةَ وَرِبَاءَ.

وَإِنْ تَكَلَّمَ لِأَجْلِ اللَّهِ تَعَالَى مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ كَانَ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ، خُلَفَاءِ الرُّسُلِ، وَلَيْسَ هَذَا مُخَالَفاً لِقَوْلِهِ: «الْفَيْئَةُ ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»^(٢).

ثَانِيًا: أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ مُجَاهِراً بِفِسْقِهِ مُعْلِناً لَهَا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُسْتَرِراً بِفِسْقِهِ فَلَا تَجُوزُ غَيْبَتُهُ، وَلَا التَّشْهِيرُ بِهِ؛ لِأَنَّ غَيْبَةَ الْفَاسِقِ وَنَحْوَهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ بَابِ انْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَالْإِنْكَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ الْمَجَاهَرَةِ بِالْمُنْكَرِ.

يَقُولُ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ: «وكَانَتْ أَسْلَافُكُمْ تَشْتَدُّ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَتَشْمِزُ مِنْهُمْ قُلُوبُهُمْ، وَيُعَذَّرُونَ النَّاسَ بِدَعَتِهِمْ. وَلَوْ كَانُوا مُسْتَرِينَ بِدَعَتِهِمْ دُونَ النَّاسِ مَا كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَهْتِكَ عَنْهُمْ سِرّاً، وَلَا يُظْهِرَ مِنْهُمْ عَوْرَةَ اللَّهِ أَوْلى بِالْأَخْذِ بِهَا، وَبِالتَّوْبَةِ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا إِذَا جَهَرُوا بِهَا، وَكَثُرَتْ دَعْوَتُهُمْ وَدُعَاؤُهُمْ إِلَيْهَا، فَنَشَرُ الْعِلْمَ حَيَاةً، وَالبَلَاغُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَحْمَةً، يَغْتَصِمُ بِهَا عَلَى مُصِرٍّ مُلْحِدٍ»^(٣).

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩). مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «الْبِدْعُ وَالنَّهْيُ عَنْهَا» لِابْنِ وَضَّاحٍ (ص:٤).

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضاً تَقْرِيرُ مَنِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ نَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِهَذَا الْأَصْلِ ضَمَنَ
كَلَامِهِ السَّابِقِ عَنْ مَشْرُوعِيَّةِ غَيْبَةِ الْفَاسِقِ، وَالْمُبْتَدِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْإِنْكَارُ إِلَّا
عَلَى الْمُعْلَنِ ذَوْنِ الْمُسِرِّ، فَلْيُرَاجَعْ فِي مَوْضِعِهِ^(١).

ثَالِثًا: أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ، أَوْ الْمُبْتَدِعُ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ حَيًّا غَيْرَ مَيِّتٍ، فَإِنْ
كَانَ مَيِّتًا فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ غَيْبَتُهُ، وَلَا ذِكْرُ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْفُسْقِ وَالْبِدْعِ، وَلَا
دَعْوُهُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَقْبَضُوا إِلَى مَا
قَلَّمُوا»^(٢) الْبُخَارِيُّ.

وَلِأَنَّ الْحِكْمَةَ الَّتِي شُرِعَتْ مِنْ أَجْلِهَا غَيْبَةُ الْفَاسِقِ وَنَحْوِهِ مُتَّفِقَةٌ فِي حَقِّ
الْمَيِّتِ، وَهِيَ خَشْيَةُ الْاِغْتِرَارِ بِهِ، وَتَقْلِيدُ النَّاسِ لَهُ فِي فُسْقِهِ وَبِدْعَتِهِ.

ثَبِيثَةٌ: وَهَذَا التَّأْصِيلُ وَالتَّقْرِيرُ السَّلَفِيُّ لَيْسَ عَلَى إِظْلَافِهِ؛ بَلْ يُقَيَّدُ بِمَا
إِذَا كَانَ لِهَذَا الْمَيِّتِ كُتُبٌ تُقَرَّرُ فُسْقُهُ وَبِدْعَتُهُ، وَأَتْبَاعُ يَنْشُرُونَ تِلْكَ الْمَعَاصِي
وَالْبِدَعَ بَعْدَهُ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَانَتْ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُحَذِّرُوا مِنْ
ذَلِكَ الشَّخْصِ لِأَنَّ السَّبَبَ الْمُبِيحَ لِغَيْبَتِهِ مَا زَالَ قَائِمًا، وَهُوَ تَأَثُّرُ النَّاسِ بِكُتُبِهِ،
وَبِاتِّبَاعِهِ.

وَعَلَى هَذَا جَرَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَخَلَفُهَا جِنَالًا بَعْدَ جِنَالٍ يَتَوَارَثُونَ الذَّبَّ
وَالدَّفَاعَ عَنْ حِيَاظِ الْإِسْلَامِ، سَوَاءً فِي تَصْنِيفِ الْكُتُبِ الْمُبِينَةِ لِأُمُورِ الدِّينِ،
أَوْ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْفَسَادِ مِنْ أَصْحَابِ الشُّهُرَاتِ أَوْ الشُّبُهَاتِ

(١) انظر ص (٣٥٩ - ٣٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٨/٣).

الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، الَّذِينَ لَهُمْ بَقِيَّةُ ضَلَالٍ فِي كُتُبِهِمْ، أَوْ مَعَ أَتْبَاعِهِمْ.

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا؛ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُحَذِّرُوا وَيُنْكَرُوا عَلَى أَهْلِ الْغِنَاءِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ الَّذِينَ حُفِظَتْ أَغَانِيَهُمُ الْمَاجِنَةُ فِي أَشْرَاطِ حَافِظَةِ (الْكَاسِبَةِ)، وَالَّتِي مَا زَالَتْ، وَلَمْ تَزَلْ تَتَدَاوَلْ بَيْنَ السَّاقِطِينَ وَالسَّاقِطَاتِ!

وَكَذَا الْإِنْكَارُ وَالتَّحْذِيرُ عَلَى أَهْلِ الرِّذِيلَةِ وَالْمُجُونِ وَالسُّفُورِ مِمَّنْ حُفِظَتْ رَدَائِلُهُمْ فِي أَشْرَاطِ غِنَائِهِ، أَوْ أَفْلَامِ تُمَثِيلِيَّةٍ، أَوْ مَسْرَحِيَّاتٍ سِينِمَائِيَّةٍ أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا هُوَ بَاقٍ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ الْأَتْبَاعِ وَالرَّعَاعِ (مُقَاطِ النَّاسِ وَسَفَلَتِهِمْ)؛ وَكَذَا أَصْحَابِ الْمَجَلَّاتِ السَّاقِطَةِ الَّتِي تَضُمُّ الصُّورَ الْخَلِيعَةَ وَالْوَضِيعَةَ... 11.

يَقُولُ الْقَرَّافِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْعًا تُعْظَمُهُ، وَلَا كُتُبًا تُقْرَأُ، وَلَا سَبَبًا يُخْشَى مِنْهُ إِفْسَادُ لِعَيرِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَرَّ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُذَكَّرَ لَهُ الْعَيْبُ الْبَتَّةَ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(١).

رَابِعًا: أَنْ يَلْتَزِمَ عِنْدَ غَيْبَةِ الْفَاسِقِ، أَوْ الْمُبْتَدِعِ: الْعَدْلُ فِي ذَلِكَ، فَلَا يُذَكَّرُ إِلَّا بِمَا هُوَ فِيهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يُظَلَعَنَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَا فِيهِ مِنْ خِصَالِ الشَّرِّ الْمُتَّفَرِّعَةِ لِلنَّاسِ مِنْهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُ شَتَاؤِ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

فَأَمَّا الظُّعْنُ عَلَى أَهْلِ الْفِسْقِ وَنَحْوِهِمْ بِمَا لَيْسَ فِيهِمْ، وَرَمِيَهُمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءً؛ فَلَيْسَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُبَاحَةِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الْبُهْتَانِ الْمُحَرَّمِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا نَقُولُ فَقَدْ بَهْتَهُ»^(١)، وَالْبُهْتَانُ لَمْ يُرَخَّصِ اللَّهُ فِيهِ وَلَا رَسُولُهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بِحَالٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَلَوْ كَانَ أَكْفَرَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الظُّلْمِ، وَاللَّهُ قَدْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَجَعَلَهُ بَيْنَ عِبَادِهِ مُحَرَّمًا^(٢).



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «مَوْقِفُ أَهْلِ الشُّبُهَةِ وَالْجَمَاعَةِ...» لِلرُّحَيْلِيِّ (٢/٥٠٦ - ٥٠٩).

الْحُكْمُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ^(١)

لَا شَكَّ أَنَّ الْحُكْمَ بِقَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، أَوْ رَدِّهَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ مِنْ حَيْثُ كُفْرُهُ، أَوْ عَدَمُهُ!

وَمِنْ خِلَالِ ذَلِكَ نَسْتَطِيعُ تَقْسِيمَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ وَرَدِّهَا إِلَى أَرْبَعِ خَالَاتٍ:

الأُولَى: إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا كَافِرًا، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ لِكُفْرِهِ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ قَرَّبُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي مَعْرِضِ اسْتِدْلَالِهِمْ لِهَاثِنِ الْآيَتَيْنِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ: هُمْ لَيْسُوا بِمِمَّنْ تَرْضَى، وَلَيْسُوا بِعَدُولٍ^(١).

وَأَيْضًا فَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿ذُوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ يَدُلُّ عَلَى حَضَرِ الشَّهَادَةِ فِي الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الصَّوْمِرَيْنِ فِي ﴿رِجَالِكُمْ﴾، وَ﴿مِنْكُمْ﴾ يَعُودَانِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْخَطَابُ فِي أَوَّلِ آيَةِ الْمُدَائِنَةِ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَفِي سُورَةِ

(١) «الطَّرِيقُ الْحُكْمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٧٧).

الطَّلَاقِ بِ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، فَلَدَّتِ الْاِثْنَانِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ شَهَادَةِ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِ، لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ تَجُوزُ فِيهَا شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَهِيَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ حَرِيمٌ فِي الْأَرْضِ فَأَمَّنتُكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْ الْمَوْتِ فَحَسِبْتُمْ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِيكُمْ مَتَى تُهْلِكُ الْأَمْوَالُ وَأَنْفُسُكُمْ فَامْنُنُوا فِي السَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَلَا تَكْفُرُ شَهَادَةُ اللَّهِ إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٨٦﴾ [المائدة: ١٠٦].

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ كَلَّاهُ: «وَصَحَّ عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ، وَلَا تَجُوزُ فِي الْوَصِيَّةِ إِلَّا فِي السَّفَرِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ بَعْضَ الْأَثَارِ عَنِ السَّلَفِ فِي هَذَا الصَّدَدِ: «فَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهَذَا مَذْهَبُ قَاضِي الْعِلْمِ وَالْعَدَلِ شُرَيْحٍ، وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَحَكَاةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ»^(٢).

وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ الْقَرَّافِيُّ كَلَّاهُ: «إِنَّ الْكُفَّارَ لَا مَدْخَلَ لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى أَصُولِنَا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ، وَشَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ»^(٣).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَلَّاهُ: «وَالْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلِّي خَلْفَهُ»^(٤).

(١) «الْعُرُوقُ الْمُحْكِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٨٥).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ ص (١٨٣). (٣) «الْعُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١/١٤).

(٤) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٥/٨٧).

فَظَهَرَ بِهَذَا عَدَمُ جَوَازِ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ؛ إِلَّا مَا اسْتَشْنَاهُ الدَّلِيلُ مِنْ تِلْكَ الصُّورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَهْلُ الْبِدْعِ الْمَحْكُومِ بِكُفْرِهِمْ، مِثْلُ الْجَهْمِيَّةِ، وَالْبَاطِنِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ... إلخ.

وَإِذَا ثَبَّتْ لَنَا آتِئًا؛ عَدَمُ جَوَازِ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ؛ فَالْكَافِرُ يَبْذَعُهُ كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فِي حُكْمِ رَدِّ شَهَادَتِهِ، إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ كَافِرٍ يَبْذَعُهُ، وَكَافِرٍ بَغَيْرِهَا، وَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله: «قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ: الْمُتَبَدِّعُ الَّذِي يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ بِالِاتِّفَاقِ»^(١).

وَالْقَوْلُ فِي الرِّوَايَةِ هُنَا كَالْقَوْلِ فِي الشَّهَادَةِ، قَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ هَذَا النَّصِّ: «اعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ وَالشَّهَادَةَ يَشْتَرِكَانِ فِي أَوْصَافٍ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَوْصَافٍ، فَيَشْتَرِكَانِ فِي اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالْعَدَالَةِ»^(٢)، وَالشَّاهِدُ هُنَا قَوْلُهُ: (الْعَدَالَةُ)، وَالْفَاسِقُ لَيْسَ عَدْلًا!

فَمِنْ ذَلِكَ مَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ حُزَيْمَةَ رحمته الله أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَمَنْ قَالَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ...»^(٣).

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٦٠/١). (٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٦١/١).

(٣) «عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ» لِإِسْمَاعِيلِ الصَّابُونِيِّ، ضَمَّنَ مَجْمُوعَةَ الرِّسَالِ الْمُنِيرَةِ (١٠٨/١).

وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ أَنَّهُ يَرَى جَوَازَ شَهَادَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا مَنْ بَلَغَ بِيَدْعَتِهِ مِنَ الْخَوَارِجِ أَوْ الرَّافِضَةِ تَكْفِيرُ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ الْقَدَرِيَّةِ تَكْفِيرُ مُخَالِفِيهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: «وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ لَا يُكْفِرُ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ تَأَوَّلُوا فَأَخْطَلُوا، وَيُجِيزُ شَهَادَتَهُمْ مَا لَمْ يَبْلُغْ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ فِي مَذْهَبِهِ أَنْ يُكْفَرَ الصَّحَابَةُ، أَوْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ أَنْ يُكْفَرَ مُخَالِفُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ، وَلَا يَرَى أَحْكَامَ قَضَائِهِمْ جَائِزَةً، وَرَأَى السَّيْفَ وَاسْتِبَاحَةَ الدِّمِ، فَمَنْ بَلَغَ مِنْهُمْ هَذَا الْمَبْلَغَ فَلَا شَهَادَةَ لَهُ»^(١).

وَيَقُولُ الْغَزَالِيُّ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ أَحْكَامِ الْبَاطِنِيَّةِ: «وَشَهَادَتُهُمْ مَرْدُودَةٌ، فَإِنَّ هَذِهِ أُمُورٌ يُشْتَرَطُ الْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَمَنْ حُكِمَ بِكُفْرِهِ مِنْ جُمْلَتِهِمْ لَمْ تَصِحَّ مِنْهُ هَذِهِ الْأُمُورُ»^(٢).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «مَنْ كَفَرَ بِمَذْهَبِهِ كَمَنْ يُنْكِرُ حُدُوثَ الْعَالَمِ، وَحَشَرَ الْأَجْسَادِ، وَعِلَّمَ الرَّبَّ تَعَالَى بِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ، وَأَنَّهُ فَاعِلٌ بِمَشِئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ»^(٣).

الثَّالِثَةُ: أَهْلُ الْبِدْعِ غَيْرِ الْمُكْفَرَةِ.

فَهَؤُلَاءِ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُمْ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، وَهُمْ صِنْفَانِ:

الْأَوَّلُ: مَنْ كَانَ مُشْتَهَرًا بِالْكَذِبِ، أَوْ يَدِينُ بِجَوَازِ الشَّهَادَةِ لِمُوَافِقِيهِ!

(١) «شَرْحُ السُّتَيْ» لِلْبَغَوِيِّ (١/٢٢٧ - ٢٢٨).

(٢) «فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ» لِلْغَزَالِيِّ ص (١٥٨).

(٣) «الطَّرِيقُ الْحُكْمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١٧٤).

الثاني: مَنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ مُشْتَهَرًا بِالْكَذِبِ، أَوْ يُبَيِّحُ لَهُ دِينُهُ جَوَازَ الشَّهَادَةِ لِإِبْنَاءِ طَائِفَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ: فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ مَدَارَ الشَّهَادَةِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ بِصِدْقِ الشَّاهِدِ، وَهَذَا تَأَكُّدُ كَذِبِهِ بِمَا اشتهر عنه مِنَ الْكَذِبِ، أَوْ بِمَا يُعْتَقَدُ مِنْ إِبَاحَةِ الْكَذِبِ لِمُوَافِقَتِهِ.

قَالَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رحمته الله: «وَمَدَارُ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَالرُّوَايَةِ عَلَى الثَّقَّةِ بِالصِّدْقِ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله بَعْدَ حَدِيثِهِ عَنْ حُكْمِ قَبُولِ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ: «وَحَرْفُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَدَارَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَرَدُّهَا عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّ الصِّدْقِ وَعَدَمِهِ»^(٢).

وَمَنْ نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله اتِّفَاقَ الْفُقَهَاءِ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ قَالَ: «وَرَدَّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ»^(٣).

وَكَذَا الْحُكْمِ فِيمَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ مِنَ الْفِرَقِ الْأُخْرَى، فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ مَرْدُودَةٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ لِمَا نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ اتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا حُكْمُهُمْ فِيمَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَالٍ لَهُ، فَكَيْفَ يَمَنْ اسْتَبَاحَ الْكَذِبَ لِنُصْرَةِ مُوَافِقَتِهِ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَغْطَمَ جُرْمًا مِمَّنْ كَذَبَ وَهُوَ مُعْتَقَدٌ بِحُرْمَةِ الْكَذِبِ، وَشَهَادَتُهُ أَوْلَى بِالرَّدِّ مِنْ شَهَادَةِ ذَلِكَ الْكَذَّابِ الَّذِي لَا يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ.

(١) «قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (٣١/٢).

(٢) «الطَّرِيقُ الْحَكِيمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٧٦). (٣) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٦٢/١).

فَهَذَا حُكْمُ شَهَادَةِ مَنْ اِشْتَهَرَ بِالْكَذِبِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، أَوْ كَانَ مُسْتَسِيحاً لَهُ نُصْرَةٌ لِمُوَافِقِيهِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ الْمُتَبَدِّعُ لَا يُعَرَفُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَحُكْمُ قَبُولِ شَهَادَتِهِ مِنْ عَدَمِهِ مَوْضِعُ نِزَاعٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: مَنْ قَبِلَهَا مُطْلَقاً.

الثَّانِي: مَنْ رَدَّهَا مُطْلَقاً.

الثَّلَاثُ: مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدْعِ، دُونَ شَهَادَةِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ.

نَقَلَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ النَّوَوِيُّ حَيْثُ قَالَ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْأَصُولِ: الْمُتَبَدِّعُ الَّذِي يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَكْفُرُ بِهَا فَاخْتَلَفُوا فِي رِوَايَتِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهَا مُطْلَقاً؛ لِفُسْخِيقِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهَا مُطْلَقاً إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سِوَاكَ أَكَانَ دَاعِيَةً أَوْ غَيْرَ دَاعِيَةٍ، وَهَذَا مَحْكِيٌّ عَنْ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ رحمته الله لِقَوْلِهِ أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَائِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ لِكَوْنِهِمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ تُقْبَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرِينَ أَوْ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الْأَعْدَلُ الصَّحِيحُ»^(١).

كَمَا نَقَلَ الْخِلَافَ السَّابِقُ أَيْضاً شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله حَيْثُ قَالَ: «وَرَدَّ شَهَادَةَ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَتَنَازَعُوا فِي شَهَادَةِ

(١) «شرح مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١/٦٠).

سَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ هَلْ تُقْبَلُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ شَهَادَةُ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدْعِ؟ وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّلَاثُ هُوَ الْعَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ^(١).

أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ مُطْلَقًا، فَمَرْوِيٌّ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٣)، وَالنُّوويُّ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَلِهَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا يَقْبَلُونَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ»^(٤).

إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيَّ فِي كِتَابِهِ «الْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ»^(٥) ذَكَرَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى عَدَمِ قَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا نَقَلَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقُونَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ الْقَوْلُ بِرَدِّ شَهَادَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ مُطْلَقًا، فَمَرْوِيٌّ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ السَّلَفِ مِنْهُمْ: الْقَاضِي شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّحْجِيُّ^(٦)، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ^(٧).

(١) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١/٦٢). (٢) انْظُرْ: «الْكِفَايَةُ» لِلْخَطِيبِ ص (١٢٠).

(٣) انْظُرْ: «السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (١٠/٢٠٨).

(٤) انْظُرْ: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٥/٨٧).

(٥) ص (٣٥٨).

(٦) انْظُرْ: السُّنَّةُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (١/٣٣٤).

(٧) انْظُرْ: «الْمِغْيَارُ الْمُغْرِبُ» لِلْوَنْشَرِيِّ (١/٤٥١) وَ (١٠/١٩١)، «تَبْصِيرَةُ الْمُعْتَمِدِ» لِابْنِ قَرْحُونَ (١/٤١٩).

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ رَدُّ شَهَادَةِ الْمُتَبَدِّعِ الدَّاعِيَةِ، وَقَبُولُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فَمَنْقُولٌ عَنْ عَدُوٍّ مِنَ السَّلَفِ، رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «يُكْتَبُ الْعِلْمُ عَنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ مَا لَمْ يَدْعُوا إِلَيْهِ، فَإِذَا دَعُوا إِلَيْهِ لَمْ يُكْتَبْ عَنْهُمْ، وَلَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُمْ»^(١).

وإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «... فَإِنْ كَانَ مُعْلِنًا دَاعِيَةً: رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَفَتَاوِيهِ، وَأَحْكَامُهُ مَعَ الْقُلْتَرَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ تُقْبَلْ لَهُ شَهَادَةٌ، وَلَا فَتْوَى، وَلَا حُكْمٌ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ»^(٢).

* * *

وَهَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ، وَالْأَيْمَةِ: أَنَّ الدُّعَاءَ إِلَى الْبِدْعِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُمْ، وَلَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْعِلْمُ، وَلَا يُنَاكَحُونَ، فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ لَهُمْ حَتَّى يَنْتَهُوا، وَلِهَذَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَةَ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَاتِ فَاسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ، بِخِلَافِ الْكَائِمِ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَرًّا مِنَ الْمُتَنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ عِلَانِيَتَهُمْ، وَيَكِلُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ مَعَ عِلْمِهِ بِحَالِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ^(٣).

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي حُكْمِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمَخْكُومِ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ: وَهُوَ الْقَوْلُ بِرَدِّ شَهَادَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ إِنْ كَانُوا دُعَاءً مِنْ بَابِ الزَّجْرِ وَالْعُقُوبَةِ، وَقَبُولُهَا إِنْ لَمْ يَكُونُوا دُعَاءً.

وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ

(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٠٨/١٠).

(٢) «الطَّرِيقُ الْعَقَبِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٧٤).

(٣) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٠٥/٢٨).

أَيْضاً تَرْجِيحُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: كَالِإِمَامِ النَّوَوِيِّ، وَشَيْخِ
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَالِإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ، وَهُوَ مَا تَقْتَضِيهِ الضُّوَاطُ الشَّرْعِيَّةُ
لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ أَوْ رَدِّهَا فِي الْإِسْلَامِ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ رَدَّ شَهَادَةِ الْمُبْتَدِعِ لَهُ مَاخِذَانِ عِنْدَ
السَّلَفِ:

أَحَدُهُمَا: لِمَضْلَحَةِ الشَّهَادَةِ نَفْسِهَا، وَهُوَ عَدَمُ الثِّقَةِ بِصِدْقِهِ، وَمِنْ هَذَا
الْبَابِ رَدُّوا شَهَادَةَ الْمُبْتَدِعِ الْكَافِرِ، وَالْمُسْتَحِلِّ لِلْكَذِبِ.

الثَّانِي: لِمَضْلَحَةِ شَرْعِيَّةِ عَامَّةٍ، وَهُوَ هَجْرُهُ لِيَنْكَفَّ عَنْ بِدْعَتِهِ، وَيَتَزَجَرَ
عَبْرُهُ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ رَدُّوا شَهَادَةَ الدُّعَاةِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ
الْمَحْكُومِ بِإِسْلَامِهِمْ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَيْنِ الْمَاخِذَيْنِ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَلَرَدُّ
خَبَرِ الْفَاسِقِ وَشَهَادَتِهِ مَاخِذَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ الْوُثُوقِ بِهِ إِذْ تَحْمِلُهُ قَلَّةُ مَبَالَايِهِ بِدِينِهِ، وَنُقْصَانِ وَقَارِ اللَّهِ
فِي قَلْبِهِ عَلَى تَعَمُّدِ الْكَذِبِ.

الثَّانِي: هَجْرُهُ عَلَى إِغْلَايِهِ فِسْقَهُ، وَمُجَاهَرَّتِهِ بِهِ، فَقَبُولُ شَهَادَتِهِ يُبْطَلُ
لِهَذَا الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ شَرْعاً^(١).

الرَّابِعَةُ: أَهْلُ الْفِسْقِ مِنْ أَصْحَابِ الْكِبَايِرِ وَغَيْرِهِمْ.

(١) «الطَّرِيقُ الْحَكِيمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيِّمِ ص (١٧٦).

وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ لَا عَدَالَهَ لَهُمْ بِالْإِتِّفَاقِ؛ فَكَانَ خَبَرُهُمْ مُتَوَقِّفًا فِيهِ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُوا بِالَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَلٍّ فَتَيَسَّرُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ﴾ [الحجرات: ٦]، فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالتَّشَبُّهِ عِنْدَ إِخْبَارِ الْفَاسِقِ، وَالْآيَةُ عَامَّةٌ يَلْفِظُهَا فِي كُلِّ فَاسِقٍ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ مَنْ أَتَى بِكَبِيرَةٍ فَهُوَ فَاسِقٌ حَتَّى يَتُوبَ، وَكُلُّ مَنْ أَتَى بِصَغِيرَةٍ لَيْسَ بِفَاسِقٍ. وَمَنْ تَتَابَعَتْ مِنْهُ الصَّغَائِرُ وَكَثُرَتْ، رُدَّ خَبَرُهُ وَشَهَادَتُهُ»^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا تَأْخُذُوا الْعِلْمَ إِلَّا مِنْ مَنْ تَقْبَلُونَ شَهَادَتَهُ» الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً وَمَوْقُوفاً^(٢).

وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّ لَا يُؤْخَذُ الْحَدِيثُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ^(٣).

وَقَدْ اسْتَدَلَّ السَّرْحَسِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ رِوَايَةِ الْفَاسِقِ فَقَالَ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ عَدْلًا فِي تَعَاطِيهِ، فَاعْتِبَارُ جَانِبِ تَعَاطِيهِ يُرْجَحُ مَعْنَى الْكَذِبِ فِي خَبَرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَالِ مِنْ ارْتِكَابِ سَائِرِ الْمَخْطُورَاتِ مَعَ اعْتِقَادِهِ حُرْمَتَهُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُبَالِي مِنَ الْكَذِبِ مَعَ اعْتِقَادِهِ حُرْمَتَهُ»^(٤).

وَقَدْ حَكَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى رَدِّ خَبَرِ الْفَاسِقِ فَقَالَ:

(١) «الْعِدَّةُ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (٥٢٩/٣).

(٢) «الْكَفَايَةُ» لِلْحَاطِبِ الْبَغْدَادِيِّ (٣٠٣/١ - ٣٠٤)، وَالتَّذْرِيبُ الرَّائِي لِلْسُّيُوطِيِّ (١٩٨).

(٣) «الْكَفَايَةُ» لِلْحَاطِبِ الْبَغْدَادِيِّ (٧٢ - ٧٥)، وَالتَّذْرِيبُ لِلْسُّيُوطِيِّ (١٩٨).

(٤) «أَصْرَحَ السَّرْحَسِيُّ» (٣٤٦/١).

«أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(١).

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْنِيُّ: «وَالْحَنْفِيُّ، وَإِنْ أَبَاحُوا قَبُولَ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ فَلَمْ يُوجِبُوا بِقَبُولِ رِوَايَتِهِ»^(٢).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ: «وَمِنَ الْمَجْرُوحِينَ: الْمُغْلِبُ بِالْفِسْقِ وَالسَّفَهِ وَإِنْ كَانَ صَدُوقاً فِي رِوَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَكُونُ عَدْلًا، وَالْعَدْلُ لَا يَكُونُ مَجْرُوحًا. وَمَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْعَدَالَةِ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى صِدْقِهِ، وَإِنْ صَدَقَ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ فِي حَالِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ صِدْقُ الْجَرْحِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرَ أَحْوَالِهِ طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ، فَحِينَئِذٍ يُخْتَجُّ بِخَبَرِهِ»^(٣). وَكَذَا كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أُدْلَى الطَّائِفَةِ الثَّلَاثَةِ آنِفًا.

فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ لِلشَّهَادَةِ شُرُوطًا مِنْهَا (الْعَدَالَةُ)، كَانَ قَطْعًا أَنَّ الْفَاسِقَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَابُ الشَّهَادَةِ مَدَارُهُ أَنْ يَكُونَ الشَّهِيدُ مَرْضِيًّا، أَوْ يَكُونُ ذَا عَدْلٍ يَتَحَرَّى الْقِسْطَ وَالْعَدْلَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَالصَّدَقَ فِي شَهَادَتِهِ...»^(٤).

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ شَهِدَ حُنْدَهُ (أَيِ الْقَاضِي) شَاهِدٌ نَظَرَ، فَإِنْ عَلِمَ عَدَالَتَهُ قَبْلَ شَهَادَتِهِ، وَإِنْ عَلِمَ فِسْقَهُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ، وَيَعْمَلُ فِي الْعَدَالَةِ وَالْفِسْقِ بِعِلْمِهِ»^(٥).

(١) «مُقَدِّمَةُ الصَّحِيحِ» لِلإِمَامِ مُسْلِمٍ (٩٦/١).

(٢) «إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (٥١)، وَ«الْمُسَوَّنَةُ» لِأَبِي تَيْمِيَّةَ (٢٥٧).

(٣) «كِتَابُ الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانٍ (٧٩/١)، وَ«الْأَحْكَامُ» لِلأَمِيدِيِّ (٧١/٢، ٨٣، ٨٤).

(٤) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥٧/١٥). (٥) «الْمُهَلَّبُ» لِلشَّيرَازِيِّ (٤٨٨/٥).

وَقَالَ أَيْضاً: «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَةٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلِهِمْ فَنُصِيبُوا عَلَى مَا فَمَلَّتُمْ نَفْسِي﴾ [الحجرات: ٦].

فَإِنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً كَالْغَضَبِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْقَذْفِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ: فَسَقَ، وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، سَوَاءً فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً، أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ، وَقَالَ أَيْضاً: «... فَوَرَدَ النَّصُّ فِي الْقَذْفِ، وَالزُّنَا، وَفُسْنَا عَلَيْهِمَا سَائِرُ الْكِبَايِرِ، وَلِأَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً، وَلَمْ يُبَالِ شَهِدَ بِالزُّورِ وَلَمْ يُبَالِ»^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] الْآيَةَ. وَالشَّهَادَةُ نَبَأٌ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنْهُ، وَقَالَ أَيْضاً: «... إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَالْفُسْقُ نَوْعَانِ؛ أَحَدُهُمَا: مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ، فَلَا خِلَافَ فِي رَدِّ شَهَادَتِهِ. الثَّانِي: مِنْ جِهَةِ الْإِعْتِقَادِ، وَهُوَ إِعْتِقَادُ الْبِدْعَةِ، فَيُوجِبُ رَدُّ الشَّهَادَةِ أَيْضاً. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَشَرِيكٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو حُسَيْنٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ»^(٢).



(١) «المُهَنْبُ» لِلشَّيْزَانِيِّ (٥/٥٩٨ - ٥٩٩).

(٢) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْقَرَجِ ابْنِ قُدَامَةَ (٢٩/٣٤٢).

الحُكْمُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ

لَا يَجُوزُ قَبُولُ رِوَايَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ

هُنَاكَ فَوَارِقُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالرِّوَايَةِ، كَمَا أَنَّ بَيْنَهُمَا تَوَافُقًا فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْخَبَرُ إِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي مُعْظَمِ مَعَانِيهِمَا»^(١).

وَقَدْ فَصَّلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فَقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ وَالشَّهَادَةَ يَشْتَرِكَانِ فِي أَوْصَافٍ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَوْصَافٍ، فَيَشْتَرِكَانِ فِي اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ وَالْعَدَالَةِ، وَالْمُرُوءَةِ، وَضَبْطِ الْخَبَرِ، وَالْمَشْهُودِ بِهِ عِنْدَ التَّحْمِيلِ وَالْأَدَاءِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي الْحُرِّيَّةِ، وَالذُّكُورِيَّةِ، وَالْعَدَدِ، وَالثُّمَةِ، وَقَبُولِ الْفَرَعِ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ.

فَيَقْبَلُ خَبَرَ الْعَبْدِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالوَاحِدِ، وَرِوَايَةَ الْفَرَعِ مَعَ حُضُورِ الْأَصْلِ - الَّذِي هُوَ شَيْخُهُ - وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا فِي الْمَرْأَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَعَ غَيْرِهَا، وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِالثُّمَةِ كَشَهَادَتِهِ عَلَى عَدُوِّهِ، وَبِمَا يَذْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا، أَوْ يَجُرُّ بِهِ إِلَيْهَا نَفْعًا، وَلَوْلَا ذَلِكَ وَوَالِدِهِ، وَخَتَلَفُوا فِي شَهَادَةِ الْأَعْمَى، فَمَنْعَهَا الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ، وَأَجَازَهَا مَالِكٌ وَطَائِفَةٌ، وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ خَبَرِهِ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ الشَّرْعُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْخَبَرِ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ تَحْطُصُ

(١) مُقَدِّمَةُ الصَّحِيحِ، لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ (٨/١).

فَيُظْهَرُ فِيهَا التُّهْمَةُ، وَالْحَبَرُ يَعْمُهُ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ فَتَسْتَبِي التُّهْمَةُ^(١).
وَمِنْ هُنَا كَانَ حُكْمُ رِوَايَةِ الْفَاسِقِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا يَخْتَلِفُ عَنْ حُكْمِ
الشَّهَادَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي بَعْضِ التَّفْصِيلَاتِ
الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ دُونَ الْأُخْرَى.
لِذَا نَقُولُ إِنَّ الْأَدِلَّةَ السَّالِفَةَ الذَّكَرَ فِي أَحْكَامِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لَهَا دَلِيلٌ
عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ، لِذَا لَمْ أَسْتَقْصِ كُلَّ الْأَدِلَّةِ فِي هَذَا الْقَضِئِ.

* * *

وَمِنْ خِلَالِ ذَلِكَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَسِّمَ أَهْلَ الرِّوَايَةِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ
بِاخْتِصَارٍ:

الْأَوَّلُ: إِنْ كَانَ الرَّاوي كَافِرًا، فَإِنَّ رِوَايَتَهُ مَرْدُودَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ
فِي قَبُولِ الرِّوَايَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ^(٢).
قَالَ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... لِأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ الرِّوَايَةِ الْإِسْلَامُ»^(٣)،
وَسَيَأْتِي لِهَذَا مَزِيدٌ مِنَ الْأَدِلَّةِ وَالْأَقْوَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* * *

الثَّانِي: أَهْلُ الْبِدْعِ الْمُكْفَرَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُمْ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١/٦١).

(٢) انظر: «شَرْحُ الْكَوَكِبِ الْمُثِيرِ» لِابْنِ النُّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ (٢/٣٧٩)، و«أَصُولُ السُّرُخِيِّ»

(٣٤٦/١)، و«جَامِعُ الْأَصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (١/٧٠)، و«تَوْضِيحُ الْأَلْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ

(٢/١١٥)، و«عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (٩٤)، و«الْخِصَارُ عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ

كثير (٩٢)، و«إِزْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (٥٠)، وَغَيْرَهَا.

(٣) «التَّحْكِيمُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (١/٢٢٨).

وَقَدْ نَقَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى رَدِّ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الْكَافِرِ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله حَيْثُ قَالَ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ: الْمُبْتَدِعُ الَّذِي يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ بِالْإِتِّفَاقِ»^(١).

وَنَقَلَ ذَلِكَ أَيْضاً فِي كِتَابِ «التَّحْرِيبِ» فَقَالَ: «مَنْ كَفَرَ بِبِدْعَتِهِ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ بِالْإِتِّفَاقِ»^(٢).

وظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى الْإِتِّفَاقِ عَلَى رَدِّ رِوَايَةِ الْكَافِرِ الْمُبْتَدِعِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «اِخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الَّذِي لَا يُكْفَرُ فِي بِدْعَتِهِ»^(٣).

فَمَفْهُومُهُ؛ أَنَّ الْمُبْتَدِعَ الْكَافِرَ مُتَّفَقٌ عَلَى رَدِّ رِوَايَتِهِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي اخْتِصَارِهِ لِكَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي (اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ)^(٤): «مَسْأَلَةٌ: الْمُبْتَدِعُ إِنْ كَفَرَ بِبِدْعَتِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ»^(٥).

وَقَالَ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته الله: لَا شُبْهَةَ أَنَّ الْمُبْتَدِعَ إِنْ خَرَجَ بِبِدْعَتِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ لَمْ تُقْبَلْ رِوَايَتُهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ قَبُولِ الرِّوَايَةِ الْإِسْلَامَ»^(٦).

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١/٦٠).

(٢) «التَّحْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ» لِلنَّوَوِيِّ مَعَ «تَلْرِيبِ الرَّاوي» لِلسُّبُوطِيِّ (ص ٣٢٤).

(٣) «عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ ص (١٨٣).

(٤) قُلْتُ: لَقَدْ سَرَعْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - فِي شَرْحِ كِتَابِ ابْنِ كَثِيرٍ «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ»

شَرْحاً مُوسِعاً مَبْسُوطاً؛ تَحْتَ عُنْوَانِ «مَسَائِلِ التَّحْدِيثِ» شَرْحِ اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُسَرَّ إِتِمَامُهُ وَإِخْرَاجُهُ، آمِينَ!

(٥) انْظُرْ: «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ ص (٨٣).

(٦) «التَّحْكِيمُ» بِمَا فِي تَأْيِيدِ الْكُوثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ لِلْمُعَلِّمِيِّ (١/٢٢٨).

الثَّالِثُ: أَهْلُ الْبِدْعِ غَيْرُ الْمُكْفَرَةِ، فَهَؤُلَاءِ عَلَى خِلَافِ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَهَؤُلَاءِ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُمْ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، وَهُمْ صِنْفَانِ:
الْأَوَّلُ: مَنْ كَانَ مُشْتَهَرًا بِالْكَذِبِ، أَوْ يَدِينُ بِجَوَازِ الرِّوَايَةِ لِمُوَافِقِيهِ!
الثَّانِي: مَنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ.

- فَإِنْ كَانَ الْمُتَبَدِّعُ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ، فَلَا شَكَّ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهَا، فَإِنَّ اسْتِحْلَالَ الْكَذِبِ كُفْرٌ، فَإِنْ ثَبَتَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِذَلِكَ فِرَوَايَتُهُ مَرْدُودَةٌ لِكُفْرِهِ وَكَذِبِهِ، وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ - لِمَانِعٍ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ - فِرَوَايَتُهُ مَرْدُودَةٌ أَيْضًا لِكُذِبِهِ.

فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَبِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «وَرَدَّ شَهَادَةُ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُفَقَّهَاءِ»^(١).

وَلِهَذَا لَمْ يَخْتَلَفْ عُلَمَاءُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي رَدِّ رِوَايَةِ مَنْ كَانَ مُسْتَحِلًّا لِلْكَذِبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ الْكَبِيرِ فِي رِوَايَةِ الْمُتَبَدِّعِ.

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «وَدَعَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قَبُولِ أَخْبَارِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يُعْرَفُ مِنْهُمْ اسْتِحْلَالُ الْكَذِبِ، وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ وَاظَفَهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ لِأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ رِوَايَةِ الْمُتَبَدِّعِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ رِوَايَةَ الْمُتَبَدِّعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي

(١) مِنْهَاجُ السُّنَّةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١/٦٢). (٢) الْكِفَايَةُ لِلْبَغْدَادِيِّ ص (١٢٠).

نُصْرَةَ مَذْهَبِهِ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ»^(١). وَبِمِثْلِهِ قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ قِيلَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يُحْتَجُّ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ»^(٢).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «الْمُبْتَدِعُ إِنْ كَفَرَ بِدَعْيَتِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يُكْفَرْ فَإِنْ اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ رُدَّتْ أَيْضًا»^(٣).

وَهُوَ قَوْلُ الْمُعَلِّمِيِّ أَيْضًا: «... وَإِنَّهُ إِنْ اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ، فَإِنَّمَا أَنْ يُكْفَرَ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا أَنْ يَقْسُقَ، فَإِنْ عَذَرْنَاهُ فَمِنْ شَرْطِ قَوْلِ الرِّوَايَةِ الصَّدْقُ فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ»^(٤).

فَظَهَرَ بِهَذَا اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَنَقَادِ الرِّوَايَةِ: عَلَى رَدِّ رِوَايَةِ الْمُسْتَحْلِينَ لِلْكَذِبِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَا يُحْتَجُّ بِأَخْبَارِهِمْ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ.

* * *

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُبْتَدِعُ لَمْ يُكْفَرْ بِدَعْيَتِهِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَبُولِ رِوَايَتِهِ وَرَدِّهَا، عَلَى أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ حَيْثُ قَالَ: «اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الَّذِي لَا يُكْفَرُ فِي بَدْعِيهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ رِوَايَتَهُ؛ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِدْعِيهِ، وَكَمَا اسْتَوَى فِي الْكُفْرِ الْمُتَأَوَّلِ وَغَيْرِ الْمُتَأَوَّلِ، يَسْتَوِي فِي الْفِسْقِ الْمُتَأَوَّلِ وَغَيْرِ الْمُتَأَوَّلِ».

(١) «عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ ص (١٠٣).

(٢) «التَّذْرِيبُ» لِلْسُّبُوطِيِّ ص (٣٢٤).

(٣) «اخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ ص (٨٣).

(٤) «التَّكْوِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (١/٢٢١).

وَمِنْهُمْ مَنْ قِيلَ رِوَايَةُ الْمُبتَدِعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكُذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سَوَاءٌ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَعَرَا بَعْضُهُمْ هَذَا إِلَى الشَّافِعِيِّ لِقَوْلِهِ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَائِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقَتِهِمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ: تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَثِيرِ أَوْ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَحَكَّى بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رحمهم الله خِلَافاً بَيْنَ أَصْحَابِهِ فِي قَبُولِهِ رِوَايَةَ الْمُبتَدِعِ إِذَا لَمْ يَدْعُ إِلَى بِدْعَتِهِ، وَقَالَ: أَمَّا إِذَا كَانَ دَاعِيَةً فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي عَدَمِ قَبُولِ رِوَايَتِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ابْنُ حَبَانَ الْبُسْتِيُّ: الدَّاعِيَةُ إِلَى الْبِدْعِ لَا يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا قَاطِبَةً؛ لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافاً.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ أَغْدَلُهَا وَأَوَّلَاهَا، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ مُبَاعَدٌ لِلشَّائِعِ عَنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الْمُبتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرٌ مِنْ أَحَادِيثُهُمْ فِي الشُّوَاهِدِ وَالْأُصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) انْتَهَى.

وَنَقَلَ هَذِهِ الْأَقْوَالُ أَيْضاً النَّوَوِيُّ فِي «التَّفْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ»، وَنَصَرَ الْقَوْلَ الثَّلَاثَ مِنْهَا كَاتِبُ الصَّلَاحِ، قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ: «هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ الْأَغْدَلُ، وَقَوْلُ الْكَثِيرِ أَوْ الْأَكْثَرِ»^(٢).

(١) «عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ ص (١٠٣).

(٢) «تَفْرِيبُ الرَّائِي» لِلْسُّيُوطِيِّ ص (٣٢٥).

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا، كَانَ الرَّاجِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: الْقَوْلُ الثَّالِثُ، وَتَرْجِيحُهُ مِنْ وَجْهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مَدَارَ قَبُولِ الرِّوَايَةِ عَلَى الثِّقَةِ بِالصَّدَقِ، وَإِنَّمَا رُدَّتْ رِوَايَةُ الْفَاسِقِ بِالْمَعْصِيَةِ، لِغَلَبَةِ الظَّنِّ عَلَى عَدَمِ صِدْقِهِ بِسَبَبِ نَقْصِ التَّلَبُّسِ فِي نَفْسِهِ، وَأَمَّا الْمُبْتَدِعُ فَإِنَّ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاعِ، إِنَّمَا هُوَ التَّدْبِيرُ - فِي الْغَالِبِ - فَتَسْتَهِي عَنْهُ التُّهْمَةُ بِالْكَذِبِ إِنْ كَانَ مُعْظَمًا لِمَحَارِمِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَرِوَايَتُهُ مَرْدُودَةٌ بِالْفُسْقِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَعْنَى لِلْبَحْثِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ بِالْبِدْعَةِ مِنْ عَدَمِهَا، فَتَقْبَلُ رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَمَّا الدَّاعِيَةُ فَرُدَّتْ رِوَايَتُهُ لِعَدَمِ حُصُولِ الثِّقَةِ بِصِدْقِهِ لِكَوْنِ دَهْوَتِهِ إِلَى بَدْعَتِهِ وَخُصُومَتِهِ فِيهَا قَدْ تَحْمِلُهُ عَلَى الْكَذِبِ وَالتَّزْوِيرِ فِي سَبِيلِ نَشْرِهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ قَوْلُ الْكَثِيرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَثْمَةُ الْحَدِيثِ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَظِيْبُ عَنْهُ^(١)، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَالتَّوَوُّيِّ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ كَثِيرٍ^(٢)، وَالذَّهَبِيُّ كَمَا هُوَ مَقْهُومُ كَلَامِهِ، وَالْمُعَلِّمِيُّ^(٣)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

الرَّابِعُ: أَهْلُ الْفُسْقِ مِنْ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ وَغَيْرِهِمْ.

(١) انظر: «الكفاية» للحَظِيْبِ ص (١٢١).

(٢) انظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كَثِيرٍ ص (٨٣).

(٣) انظر: «التنكيل» للمُعَلِّمِيِّ (١/ ٢٣١ - ٢٣٨).

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَنَا أَنَّ مَذَارَ قَبُولِ الرِّوَايَةِ الْعَدَالَةَ، وَهِيَ فِي حَقِّ الْفَاسِقِ - لَا سِيَّمَا الْمُجَاهِرِ بِالْكِبَايِرِ - مُنْتَفِيَةٌ ضَرُورَةً، فَهُمْ لَا عَدَالَةَ لَهُمْ بِالِاتِّفَاقِ؛ فَكَانَ خَبَرُهُمْ مُتَوَقِّفًا فِيهِ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيكَ الَّذِينَ يَآمَنُونَ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَلَىٰ فَتَوَقَّ أَنْ تُوْهِدُوا قَوْمًا يَهْتَلِكُونَ﴾ [الحجرات: ٦]، فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالتَّثَبُّتِ عِنْدَ إِخْبَارِ الْفَاسِقِ، وَالْآيَةُ عَامَّةٌ يَلْفِظُهَا فِي كُلِّ فَاسِقٍ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ مَنْ أَتَى بِكَبِيرَةٍ فَهُوَ فَاسِقٌ حَتَّى يَتَوَبَّ، وَكُلُّ مَنْ أَتَى بِصَغِيرَةٍ لَيْسَ بِفَاسِقٍ. وَمَنْ تَتَابَعَتْ مِنْهُ الصَّغَائِرُ وَكَثُرَتْ، رُدَّ خَبَرُهُ وَشَهِادَتُهُ»^(١).

وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّ لَا يُؤْخَذُ الْحَدِيثُ إِلَّا عَنْ نَفَقَةٍ^(٢).

وَقَدْ حَكَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى رَدِّ خَبَرِ الْفَاسِقِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٣).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ: «وَمِنَ الْمَجْرُوحِينَ: الْمُعْلِنُ بِالْفِسْقِ وَالسُّقُوهِ وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا فِي رِوَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَكُونُ عَدْلًا، وَالْعَدْلُ لَا يَكُونُ مَجْرُوحًا. وَمَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْعَدَالَةِ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى صِدْقِهِ، وَإِنْ صَدَقَ فِي شَيْءٍ بَعِيْنِهِ فِي حَالِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ ضِدُّ الْجَرَحِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ طَاعَةُ اللَّهِ ﷻ، فَحِينَئِذٍ يُحْتَجُّ بِخَبَرِهِ»^(٤).

(١) «البدعة» للقاضي أبي يعلى (٥٢٩/٣).

(٢) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (٧٢ - ٧٥)، و«التدريب» للسيوطي (١٩٨).

(٣) «المقدمة للصحيح» للإمام مسلم (٩٦/١).

(٤) «كتاب المجروحين» لابن حبان (٧٩/١)، و«الأحكام» للإبيدي (٧١/٢)، (٨٣).

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا كَلَامُ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيَانِ الْحُكْمَةِ مِنْ رَدِّ خَبَرٍ وَشَهَادَةِ
الْقَاسِقِ؛ حَيْثُ قَالَ: وَلَرَدَّ خَبَرِ الْقَاسِقِ وَشَهَادَتِهِ مَا خُذَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ الْوُثُوقِ بِهِ إِذْ تَحْمِلُهُ قَلَّةُ مُبَالَاتِهِ بِدِينِهِ، وَنُقْصَانِ وَقَارِ اللَّهِ
فِي قَلْبِهِ عَلَى تَعَمُّدِ الْكَذِبِ.

الثَّانِي: هَجْرُهُ عَلَى إِعْلَانِهِ فِسْقَهُ، وَمُجَاهَرَّتِهِ بِهِ، فَقَبُولُ شَهَادَتِهِ يُبْطَلُ
لِهَذَا الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ شَرْعاً^(١).

وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ تَحْرِيرٍ وَتَبْيَانٍ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلْيَنْظُرِ الْكُتُبَ الَّتِي عُنِيتَ
بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَعْنِي مِنْهَا كُتُبُ «عُلُومِ الْحَدِيثِ»، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ وَالْهَادِي إِلَى
سَوَاءِ السَّبِيلِ.



(١) «الطَّرِيقُ الْحُكْمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (١٧٥).

الْحُكْمُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ

لَا يُعْمَلُ بِخَيْرِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمَجَاهِرِينَ!

إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ خَيْرَ أَهْلِ الْفُسْقِ غَيْرُ مَقْبُولٍ رَأْسًا حَتَّى تَظْهَرَ الْبَيِّنَةُ بِطَرِيقٍ أَوْ آخَرَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَمَا تَعْبُدُونَ أَنْ تُغَيِّبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ فَيَضْضِبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ۝﴾ [الحجرات: ٦]. فَعِنْدَ هَذَا كَانَ خَيْرُ الْفَاسِقِ مَرْدُودًا ابْتِدَاءً حَتَّى تَتَبَيَّنَ الْأُمُورُ عَلَى جَلِيلَتِهَا سِوَاهُ كَانَتْ دِينِيَّةً أَوْ دُنْيَوِيَّةً.

عِلْمًا بِأَنَّ الْعَمَلَ بِخَيْرِ الدِّينِ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانٍ؛ وَعِنْدَهَا كَانَ التَّثَبُّتُ فِيهَا وَالتَّحَرِّيُّ عِنْدَهَا مِنَ الدِّينِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَانَتْ خَيْرُ الْفَاسِقِ فِي أُمُورِ الدِّينِ مَحِلًّا تَثَبُّتٍ وَتَحَرُّ فَوْقَ مَا سِوَاهُ: كَأَخْبَارِهِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ، وَإِثْبَاتِ هَلَالِ رَمَضَانَ، أَوْ سُؤَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فِي حِينٍ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُخْبِرِ حَتَّى يُقْبَلَ خَبَرُهُ فِي الدِّيَّانَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى حَقٍّ عَلَى الْغَيْرِ، وَفِي الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا صَرَفُ الْقَوْلِ إِلَى مَا هُوَ مُمَكِّنٌ: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا.

وَلِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله بِقَبُولِ قَوْلِ الْمُعْتَدَةِ مِنَ الطَّلَاقِ بِانْتِهَاءِ عِدَّتِهَا بِانْقِضَاءِ ثَلَاثِ خِيَصَاتٍ إِنْ كَانَتْ عَدْلًا، وَبِقَبُولِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ مِمَّنْ أَصَابَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا وَقَدْ انْتَهَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ إِنْ كَانَتْ عَدْلًا، وَبِقَبُولِ مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقَ الْكِتَابَةِ: أَنَّهُ مَا أَرَادَ بِهِ الطَّلَاقُ إِنْ كَانَ

عَدْلًا^(١)، وَيَقْبُولُ قَوْلَ مَنْ أَخْبَرَ بِبُلُوغِهِ أَوْ عَدَمِ بُلُوغِهِ مَعَ يَمِينِهِ^(٢)، وَيَقْبُولُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ فَلَانًا إِنْ كَانَتْ عَدْلًا^(٣).

وَمَنْهُمْ كَلَامُهُ ﷺ: أَنْ أَخْبَارَ مَا ذَكَرَ هُنَا لَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ الْمُخْبِرُ فَاسِقًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، إِلَّا بَيِّنَةً وَاضِحَةً.

وَقَالَ ﷺ عَنْ رَجُلٍ أَقْرَأَهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ: «أَمَّا إِنْ كَانَ الْمُقْرِئُ فَاسِقًا أَوْ مَجْهُولًا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي إسْقَاطِ الْعِدَّةِ الَّتِي فِيهَا حَقُّ اللَّهِ، وَلَيْسَ هَذَا إِفْرَارًا مُحْضًا عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى يُقْبَلَ مِنَ الْفَاسِقِ بَلْ فِيهِ حَقُّ لِلَّهِ، إِذْ فِي الْعِدَّةِ حَقٌّ لِلَّهِ، وَحَقٌّ لِلزَّوْجِ...»^(٤).

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِنْ رَدِّ خَبَرِ الْفَاسِقِ: هُوَ فِي مَا إِذَا كَانَتْ الْحُقُوقُ فِي حَقِّ اللَّهِ، أَوْ حَقِّ الْآخَرِينَ؛ لِأَنَّ فِيهَا إسْقَاطًا لِحُقُوقِ غَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْحُقُوقُ فِي حَقِّ الْفَاسِقِ فَتُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، وَكَذَا يُقْبَلُ إِذَا كَانَ فِيهِ إسْقَاطٌ لِحَقِّهِ. لِهَذَا يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ﷺ: أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُخْبِرُ يُثْبِتُ بِخَبَرِهِ حَقًّا عَلَى النَّفْسِ كَالْإِفْرَارِ، أَوْ يُسْقِطُ بِخَبَرِهِ حَقًّا لَهُ، فَلَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ مَنْ أَخْبَرَ بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ، أَوْ طَلَّقَهَا بِالْفَاطِ الْكِتَابِيَةِ وَقَالَ: أَرَدْتُ بِذَلِكَ الطَّلَاقَ، قُبِلَ قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا^(٥).

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» للنبغلي ص (٤٤٠) بتصرف.

(٢) انظر المرجع السابق (٦٢٣).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥٢/٣٤)، (٤١٢/٣٥)، «الاختيارات الفقهية» ص (٦٢٠، ٤٨٦) بتصرف.

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠٥/٣٢).

(٥) انظر: «الاختيارات الفقهية» للنبغلي ص (٤٤٠)، و«معجم فقهِ ابن تيمية» لفلقنجي

الْحُكْمُ السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ

هَجْرُ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ، وَعَدَمُ مُجَالَسَتِهِمْ،
عُقُوبَةُ لَهُمْ، وَزَجْرًا لغيرِهِمْ

لَا يَخْفَى الْجَمِيعُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ شَبَّهَ مُجَالَسَةَ الصَّالِحِينَ، وَمَا يَخْصُلُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بِمُجَالَسَةِ حَامِلِ الْمِسْكِ، وَشَبَّهَ مُجَالَسَةَ السَّيِّئِينَ، وَمَا يَخْصُلُ مِنَ التَّضَرُّرِ بِهَا بِمُجَالَسَةِ نَافِعِ الْكَبِيرِ، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ، وَالْجَلِيسِ الشُّوْءِ، كَمَثَلِ الْمِسْكِ وَنَافِعِ الْكَبِيرِ (كَبِيرُ الْحَدِيدِ)، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِنَّمَا أَنْ يُحْلِبَكَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِعُ الْكَبِيرِ إِنَّمَا أَنْ يَحْرِقَ نِيَابَكَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً»^(١).

أَمَّا أُدِلُّهُ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا رَأَيْنَا الَّذِينَ يَحْضُرُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا يُرِيدُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَنُتْبَهَرُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠].

نَقَلَ الْبَغَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «ادْخُلْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كُلُّ مُحَدِّثٍ (أَيْ: أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنَ الْعَصَاةِ وَغَيْرِهِمْ) فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٠١)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٢٨) وَاللَّفْظُ لَهُ.

الدِّينِ، وَكُلُّ مُتَّبِعٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(١).

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمُتَّبِعَةِ وَالْفَسَقَةِ عِنْدَ خَوَاضِعِهِمْ فِي بَاطِلِهِمْ»^(٢).

وَأَمَّا مِنَ السُّنَّةِ: فَقَدْ دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَرْكِ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْبِدْعِ، وَوُجُوبِ هَجْرِهِمْ، عِدَّةُ أَحَادِيثَ.

مِنْهَا: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَصَاحِبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ كَعْبٍ ذَكَرَ فِيهِ قِصَّةٌ تَخْلُفُهُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ وَلِصَاحِبِيهِ وَفِيهِ: «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ مِنْ بَيْنِ مَنْ تَخَلَّفَ، فَاجْتَنَبْنَا النَّاسَ، وَتَغَيَّرُوا لَنَا؛ حَتَّى تَنَكَّرْتُ فِي نَفْسِي الْأَرْضَ، فَمَا هِيَ الَّتِي أَعْرِفُ فَلَبِثْنَا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، فَأَمَّا صَاحِبِي فَاسْتَكْنَا وَقَعَدَا فِي بُيُوتِهِمَا يَبْكِيَانِ، وَأَمَّا أَنَا فَكُنْتُ أَشَبَّ الْقَوْمِ وَأَجْلَدَهُمْ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَشْهَدُ الصَّلَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَطُوفُ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ، وَآتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَجْلِسِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: هَلْ حَرَّكَ شَفَقَتَهُ بِرَدِّ السَّلَامِ عَلَيَّ أَمْ لَا؟

ثُمَّ أَصَلَّى قَرِيبًا مِنْهُ، فَأَسَارَقُهُ النَّظَرَ، فَإِذَا أَقْبَلْتُ عَلَى صَلَاتِي أَقْبَلَ إِلَيَّ، وَإِذَا التَّمَتُّ نَحْوَهُ أَعْرَضَ عَنِّي، حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَيَّ ذَلِكَ مِنْ جَفْوَةِ النَّاسِ مَشَيْتُ حَتَّى تَسَوَّرْتُ جِدَارَ حَائِطِ أَبِي قَتَادَةَ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي، وَأَحَبُّ النَّاسِ

(٢) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٥/٣٣٠).

(١) «تَفْسِيرُ الْبَقَوِيِّ» (١/٤٩١).

إِلَيَّ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَدَّ السَّلَامَ، فَقُلْتُ يَا أَبَا قَتَادَةَ: أَنْشُدَكَ بِاللَّهِ
هَلْ تَعْلَمُنِي أَحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ؟

فَسَكَتَ، فَعِدْتُ لَهُ فَنَشَدْتُهُ فَسَكَتَ، فَعِدْتُ لَهُ فَنَشَدْتُهُ فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ
أَعْلَمُ فَقَاضَتْ عَيْنَايَ...^(١).

فَفِي قِصَّةِ كَعْبٍ هَذِهِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ هَجْرِ أَهْلِ الْمَعَاصِي،
بِتَرْكِ الْمُجَالَسَةِ وَالْكَلَامِ مَعَهُمْ حَتَّى يَتُوبُوا.

فَهَذَا أَبُو سُلَيْمَانَ الْحَطَّايُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ (الَّذِي هُوَ شَاهِدٌ عَلَى
تَرْكِ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي) كَنَصٍّ صَرِيحٍ فِي هَجْرِ أَهْلِ الْبِدْعِ، بِقَوْلِهِ: «فِيهِ
مِنَ الْعِلْمِ أَنَّ تَحْرِيمَ الْهَجْرَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَكُونُ
بَيْنَهُمَا مِنْ قِبَلِ عَثَبٍ وَمَوْجِدَةٍ، أَوْ التَّقْصِيرُ يَقَعُ فِي حُقُوقِ الْعِشْرَةِ وَنَحْوِهَا،
دُونَ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فِي حَقِّ الدِّينِ، فَإِنَّ هَجْرَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعَةِ (وَأَهْلِ
الْمَعَاصِي أَصَالَةً) دَائِمَةٌ عَلَى مَرِّ الْأَوْقَاتِ وَالْأَزْمَانِ، مَا لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُمْ التَّوْبَةُ
وَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَافَ عَلَى كَعْبٍ وَأَصْحَابِهِ النِّفَاقَ
حِينَ تَخَلَّفُوا عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَأَمَرَ بِهَجْرَانِهِمْ وَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ
فِي بُيُوتِهِمْ نَحْوَ خَمْسِينَ يَوْمًا عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، إِلَى أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ تَوْبَتَهُ وَتَوْبَةَ أَصْحَابِهِ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَاءَتَهُمْ مِنَ النِّفَاقِ»^(٢).

وَبِهَذَا الْحَدِيثِ اسْتَدَلَّ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَاطِبَةً فِي: هَجْرِ أَهْلِ
الْمَعَاصِي وَالْبِدْعِ حَتَّى يَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤١١٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩).

(٢) «مَعَالِمُ السَّنَنِ» لِلْحَطَّايِّ (٢٩٦/٤).

وَأَمَّا أَقْوَالُ السَّلَفِ وَأَفْعَالُهُمُ الدَّالَّةُ عَلَى هَجْرِ وَتَرْكِ مُجَالَسَةِ أَهْلِ
الْمَعَاصِي فَكَثِيرَةٌ جِدًّا.

فَمِنْ ذَلِكَ: هَجَرُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام لِمَسْطَحِ بْنِ أَنَاثَةَ لِكَلَامِهِ فِي حَادِثَةِ
الْإِفْكِ، وَتَرْكُهُ النَّفَقَةَ عَلَيْهِ؛ حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿وَلَا يَأْتِلِ أَوْلُوا الْفُضُلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ
أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَتَفَرَّ
اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]. فَتَرَكَ أَبُو بَكْرٍ هَجْرَهُ، وَأَعَادَ عَلَيْهِ
النَّفَقَةَ، وَقَالَ: «بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي» ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَهَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَصْحَبِ الْمُجَارِ، لِتَعْلَمَ مِنْ
فُجُورِهِمْ، وَاعْتَزِلْ عَدُوَّكَ، وَاحْذَرْ صَدِيقَكَ إِلَّا الْأَمِينَ، وَلَا أَمِينَ إِلَّا مَنْ
خَشِيَ اللَّهَ...» ^(٢).

وَعَنْ خَلْفِ بْنِ نَعِيمٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ بَكَّارٍ: «مَا حُسْنُ الظَّنِّ
بِاللَّهِ؟» قَالَ: «أَلَّا يَجْمَعَكَ وَالْمُجَارَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ» ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ قَرِيبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ عليه السلام خَذَفَ (وَضَعَ
الْحَصَاةَ بَيْنَ السَّبَّابَتَيْنِ ثُمَّ تَرَمَى بِهَا) فَنَهَا، وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ
الْخَذَفِ، فَأَعَادَ (أَيَ الرَّجُلُ) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «أَحَدْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
عَنْهُ، ثُمَّ تَخَذِفْتَ لَا أَكَلَمُكَ أَبَدًا» ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٥٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٠).

(٢) انظر: «الدَّرَ الْمَشُورُ» لِلْسَّيُوطِيِّ (٢٢/٧).

(٣) انظر: «حُسْنُ الظَّنِّ» لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا ص (٢٥)، وَجِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ لِأَبِي نَعِيمٍ
الْأَصْمَهَانِيِّ (٣١٨/٩).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٤٨/٣).

يَقُولُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي هَذَا الْأَثَرِ: «فِيهِ هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْفُسُوقِ، وَمُنَابِذِي السُّنَّةِ مَعَ الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ هَجْرَانُهُمْ دَائِمًا. وَالنَّهْيُ عَنِ الْهَجْرَانِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ هَجَرَ لِحَظِّ نَفْسِهِ وَمَعَاشِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ وَنَحْوِهِمْ فَهَجْرَانُهُمْ دَائِمًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا يُؤَيِّدُهُ مَعَ نَظَائِرَ لَهُ كَحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ»^(١).

وَفِي «صَحِيحِ» الْبُخَارِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْ (أَيَّ أَخْبَرَتْ) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ فِي بَيْعٍ، أَوْ عَطَاءٍ أَغْطَتْهُ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ لَتَنْتَهِيَنَّ عَائِشَةُ أَوْ لَأَخْجِرَنَّ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَهْوَى قَالَ هَذَا؟ قَالُوا نَعَمْ.

قَالَتْ: هُوَ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ لَا أَكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَبَدًا. وَبَقِيَتْ مُهَاجِرَةً لَهُ حَتَّى إِذَا مَا طَالَتِ الْهَجْرَةُ شَفَعَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ عِنْدَهَا مَنْ شَفَعَ فَكَلَّمَتْهُ وَأَعْتَقَتْ فِي نَذْرِهَا ذَلِكَ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً^(٢).

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه لَقِيَ رَجُلًا فَأَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا فَخَالَفَهُ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَاللَّهِ لَا آوَانِي وَإِيَّاكَ سَفَفُ بَيْتِ أَبَدًا»^(٣).

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ أَيْضًا وَالْبَيْهَقِيُّ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه بَاعَ سِقَايَةَ (إِنَاءً يُشْرَبُ فِيهِ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: لَا أَرَى بِهَذَا بَأْسًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَغْذِرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ؟ أَخْبَرَهُ عَنْ

(١) «فَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٠٦/١٣). (٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٧٣) مُخْتَصَرًا.

(٣) «الرُّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (٤٤٧) رَقَمَ (١٢٣٠).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ؟ لَا أَسْأَلُكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ بِهَا»^(١).

وَيَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَخَافُ مِنْ مُكَالَمَتِهِ وَصِلَتِهِ مَا يَفْسِدُ عَلَيْهِ دِينَهُ، أَوْ يُؤَلِّدَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ مَضَرَّةٌ فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ رُخِّصَ لَهُ مُجَابَلَتُهُ، وَرُبَّ صَرَمٍ جَمِيلٍ خَيْرٌ مِنْ مُخَالَطَةٍ مُؤَذِيَةٍ»^(٢).

وَيَقُولُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»: «فَعَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ إِذَا رَأَى رَجُلًا يَتَعَاطَى شَيْئًا مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، مُتَعَقِّدًا، أَوْ يَتَهَاوَنُ بِشَيْءٍ مِنَ الشُّنَنِ (أَيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي) أَنْ يَهْجُرَهُ وَيَتَبَرَّأَ مِنْهُ، وَيَتْرُكُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا»^(٣).

وَيَقُولُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾... الْآيَةُ [هود: ١١٣]: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قِيلَ: أَهْلُ الشَّرِّكَ، وَقِيلَ: عَامَّةٌ فِيهِمْ وَفِي الْعَصَاةِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْتِ الْبَنَاتِ يَخْوَضُونَ فِي عَائِلَتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى هِجْرَانِ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالْمَعَاصِي مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنْ ضَحَبْتَهُمْ كُفْرًا أَوْ مَعْصِيَةً إِذِ الصُّحْبَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ مَوَدَّةٍ^(٤).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَالْمَقْصُودُ بِهَذَا أَنْ يَهْجُرَ الْمُسْلِمُ السَّيِّئَاتِ، وَيَهْجُرَ قُرْنَاءَ السُّوءِ الَّذِينَ تَضُرُّ ضَحْبَتُهُمْ إِلَّا لِحَاجَةٍ، أَوْ مَضْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ»^(٥).

(١) «الرَّسَالَةُ لِلشَّافِعِيِّ ص (٤٤٦) رَقْم (١٢٢٨)، وَالسُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٥/٢٨٠).

(٢) «التَّمْهِيدُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٦/١٢٧). (٣) «شَرْحُ السُّنَّةِ لِلْبَغَوِيِّ (١/٢٢٤).

(٤) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٩/١٠٨).

(٥) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢١٦).

وَيَقُولُ أَيْضًا: «وَأَمَّا إِذَا أَظْهَرَ الرَّجُلُ الْمُكَرَّاتِ، وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ عَلَانِيَةً، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ غَيْبَةٌ، وَوَجَبَ أَنْ يُعَاقَبَ عَلَانِيَةً بِمَا يَرُدُّهُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ وَغَيْرِهِ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ رحمته الله: «يُسَنُّ هَجْرُ مَنْ جَهَرَ بِالْمَعَاصِي الْفِعْلِيَّةِ وَالْقَوْلِيَّةِ وَالْاِعْتِقَادِيَّةِ... وَقِيلَ يَجِبُ إِنْ ارْتَدَّعَ بِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُسْتَحَبًّا، وَقِيلَ: يَجِبُ هَجْرُهُ مُطْلَقًا، إِلَّا مِنَ السَّلَامِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَقِيلَ تَرَكَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ جَهَرَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى يَتُوبَ مِنْهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَيُكْرَهُ لِبَقِيَّةِ النَّاسِ تَرْكُهُ، وَظَاهِرُ مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ تَرَكَ الْكَلَامِ وَالسَّلَامِ مُطْلَقًا»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِيمَا جَاءَ النَّهْيُ عَنْهُ مِنَ الْهَجْرِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ: «وَكُلُّ هَذَا فِي التَّقَاطُعِ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَأَمَّا لِأَجْلِ الدِّينِ فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَاسْتَدَلُّوا بِقِصَّةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا، وَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِهَجْرَانِهِمْ لَمَّا خَافَ مِنْهُمْ النِّفَاقَ، وَأَبَاحَ هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُعَلَّظَةِ، وَالِدُّعَاةِ إِلَى الْأَهْوَاءِ»^(٣).

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ كَافِرِهِمْ وَقَاسِيَتِهِمْ، وَالْمُتَظَاهِرِينَ بِالْمَعَاصِي، وَتَرَكَ السَّلَامَ عَلَيْهِمْ فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَمَكْرُوهٌ لِسَائِرِ النَّاسِ، وَلَا يُسَلِّمُ أَحَدٌ عَلَى قَاسِيٍّ مُعَلِّنٍ، وَلَا مُبْتَدِعٍ مُعَلِّنٍ دَاعِيَةٍ، وَلَا يُهَجَّرُ مُسْلِمًا مُشْتَوْرًا غَيْرُهُمَا مِنَ السَّلَامِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»^(٤).

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٢٨/٢٨).

(٢) «الْأَذَابُ الشَّرْعِيُّ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (٢٢٩/١).

(٣) «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» لِابْنِ رَجَبٍ ص (٣٣٠).

(٤) انْظُرْ: «الْأَذَابُ الشَّرْعِيُّ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (٢٣٧).

وَيَقُولُ الْعُنَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَهَجَرَانُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَحْدُ قَوْمًا يُمُوتُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ [المجادلة: ٢٢]، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ كَعْبَ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ حِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي مُجَالَسَتِهِمْ مَضْلَحَةٌ لِتَبْيِينِ الْحَقِّ وَتَحْذِيرِهِمْ مِنَ الْبِدْعَةِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَرُبَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ مَطْلُوبًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْ لَهُم بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]»^(١).

تَنْبِيْهٌ:

وَإِذَا تَبَيَّنَ لَنَا مَشْرُوعِيَّةُ هَجَرٍ وَعَدَمُ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ، وَنَحْوِهِمْ، كَانَ لَنَا أَنْ نَذْكُرَ بَعْضَ الْقِيُودِ الْمَرْعِيَّةِ الَّتِي تَنَاطُ بِمَسْأَلَتِنَا هَذِهِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

- ١ - مُرَاعَاةُ الْمَضْلَحَةِ فِي الْهَجَرِ.
- ٢ - مُرَاعَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُهْجُورِ (الْعَاصِي).
- ٣ - مُرَاعَاةُ تَأْثِيرِ الْهَجَرِ بِالْعَاصِي.
- ٤ - مُرَاعَاةُ مُدَّةِ الْهَجَرِ.
- ٥ - مُرَاعَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْهَاجِرِ.
- ٦ - مُرَاعَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ فِي الْهَجَرِ.
- ٧ - مُرَاعَاةُ الْإِخْلَاصِ فِي الْهَجَرِ.

(١) «شَرْحُ لَمَعَةِ الْاِعْتِقَادِ لِلْعُنَيْنِيِّ ص (١١٠).

أَمَّا أَوَّلًا: فَمُرَاعَاةُ هَجْرِ وَتَرْكِ السَّلَامِ عَلَى الْعُصَاةِ وَنَحْوِهِمْ لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا إِلَّا لِمُقْصِدَيْنِ:

الأول: تَأْذِيْبُهُمْ، وَزَجْرُ مِنْلِهِمْ عَنْ فِعْلِهِمْ.

الثاني: خَشْيَةُ حُصُولِ الضَّرَرِ، وَالْفِتْنَةِ بِمُجَالَسَتِهِمْ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَلَا هِجْرَةٌ إِلَّا لِمَنْ تَرْجُو تَأْذِيْبَهُ بِهَا، أَوْ تَخَافُ مِنْ شَرِّهِ فِي بِدْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا»^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَعَلَى هَذَا فَمَا أَمَرَ بِهِ آخِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ: مِنْ أَنْ دَاعِيَةَ أَهْلِ الْبِدْعِ يَهْجُرُ، فَلَا يُسْتَشْهَدُ، وَلَا يُزَوَّى عَنْهُ، وَلَا يُسْتَقْتَى، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، قَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَإِنْ هَجَرَهُ تَعَزُّبٌ لَهُ وَعُقُوبَةٌ لَهُ، جَزَاءٌ لِمَنْعِ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ، الَّذِي هُوَ بِدْعَةٌ، أَوْ غَيْرُهَا (مِنْ الْمَعَاصِي)، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ تَأْيِيبٌ، أَوْ مَعْذُورٌ، إِذِ الْهِجْرَةُ مَقْصُودُهَا أَحَدُ شَيْئَيْنِ: إِمَّا تَرْكُ الذُّنُوبِ الْمَهْجُورَةِ وَأَصْحَابِهَا، وَإِمَّا عُقُوبَةُ فَاعِلِهَا وَنِكَالُهُ»^(٢).

ثَانِيًا: أَمَّا مُرَاعَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَهْجُورِ (الْعَاصِي).

فَإِنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعَاصِي الْمُجَاهِرِ وَغَيْرِ الْمُجَاهِرِ، وَبَيْنَ الْمُجَاهِرِ الدَّاعِيَةِ لِمَعْصِيَتِهِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْعَاصِي غَيْرَ مُجَاهِرٍ لِمَعْصِيَتِهِ وَلَا دَاعٍ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ هَجْرُهُ - وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَتَرَكُ مُجَالَسَتُهُ لِمَنْ خَشِيَ التَّضَرُّرَ بِهَا فِي

(١) «الْتِمِيْذُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١١٩/٦).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٧٦/١٠).

دينه - لِأَنَّ الْإِنْكَارَ وَالتَّأْدِيبَ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ جَاهَرَ بِالْمَعْصِيَةِ دُونَ مَنْ كَانَ مُسْتَتِرًا بِهَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قِصَّةَ هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِكَعْبٍ وَصَاحِبَيْهِ، وَأَمْرِهِ الْمُسْلِمِينَ بِهَجْرِهِمْ، وَأَمْرِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُسْلِمِينَ بِهَجْرِ صَبِيغٍ: «وَلِهَذَا وَنَحْوِهِ رَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ يَهْجُرُوا مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الزَّيْغِ، مِنَ الْمُظْهَرِينَ لِلْبِدْعِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهَا، وَالْمُظَاهِرِينَ لِلْكَبَائِرِ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُسْتَتِرًا بِمَعْصِيَةٍ، أَوْ مُسِرًّا لِبِدْعَةٍ غَيْرِ مُكْفَرَةٍ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَهْجُرُ، وَإِنَّمَا يَهْجُرُ الدَّاعِيَ إِلَى الْبِدْعَةِ؛ إِذِ الْهَجْرُ نَوْعٌ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَإِنَّمَا يُعَاقَبُ مَنْ أَظْهَرَ الْمَعْصِيَةَ قَوْلًا أَوْ عَمَلًا»^(١).

قَالُوا: أَمَّا مُرَاعَاةُ تَأْثِيرِ الْهَجْرِ لِلْعَاصِي، فَإِنَّهُ يُرَاعَى فِي الْهَجْرِ مَدَى تَأْثِيرِهِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا عَلَى الْعَاصِي. فَتُرَاعَى الْأَحْوَالُ التَّنَسُّبِيَّةُ لِلنَّاسِ وَظُرُوفُهُمْ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ الْهَجْرُ لَا يَزِيدُ الْعَاصِي إِلَّا عِنَادًا وَمُكَابَرَةً فَلَا يَشْرَعُ فِي حَقِّهِ، وَإِنَّمَا يَشْرَعُ فِي حَقِّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ، فَيَزْجُرُهُ عَمَّا هُوَ فِيهِ مِنْ مَعْصِيَةٍ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَإِنْ كَانَ لَا الْمَهْجُورُ وَلَا غَيْرُهُ يَرْتَدُّ بِذَلِكَ؛ بَلْ يَزِيدُ الشَّرَّ، وَالْهَاجِرُ ضَعِيفٌ بَحِثُ يَكُونُ مَفْسَدَةٌ ذَلِكَ رَاجِحَةٌ عَلَى مَصْلَحَتِهِ، لَمْ يُشْرَعِ الْهَجْرُ؛ بَلْ يَكُونُ التَّأْلِيفُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَعٌ مِنَ الْهَجْرِ، وَالْهَجْرُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَعٌ مِنَ التَّأْلِيفِ.

وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَلَّفُ قَوْمًا وَيَهْجُرُ آخَرِينَ، كَمَا أَنَّ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٤/٢٤).

خَلَفُوا كَانُوا خَيْرًا مِنْ أَكْثَرِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ، لَمَّا كَانَ أَوْلَيْكَ كَانُوا سَادَةً مُطَاعِينَ فِي عَشَائِرِهِمْ فَكَانَتِ الْمَصْلَحَةُ الدِّينِيَّةُ فِي تَأْلِيفِ قُلُوبِهِمْ، وَمَوْلَاهُ كَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَالْمُؤْمِنُونَ سَوَاءٌ كَثِيرٌ، فَكَانَ فِي هَجْرِهِمْ عِزُّ الدِّينِ، وَتَظْهِيرُهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الْعَدُوِّ الْقِتَالُ تَارَةً وَالْمُهَاذَنَةُ تَارَةً، وَأَخَذَ الْجِزْيَةَ تَارَةً، كُلُّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْمَصَالِحِ^(١).

رَابِعًا: أَمَّا مُرَاعَاةُ مُدَّةِ الْهَجْرِ لِحَالِ الْمُهْجُورِ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْزَجِرُ بِهَجْرِ الشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْقُصُ، فَإِنَّ النِّقْصَ فِي الْمُدَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِحَالِ الْمُهْجُورِ لَا يَتَحَقَّقُ بِهَا الرَّجْعُ وَالتَّأْدِيبُ، وَالرَّيَازَةُ عَلَيْهَا قَدْ يَكُونُ لَهَا مَرْدُودٌ غَيْرُ مُرْضٍ، بَعْدَ أَنْ تَحَقَّقَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْهَجْرِ فِي الْمُدَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِحَالِ ذَلِكَ الْمُهْجُورِ.

وَمَا أَرَوَعَ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي تَحْلِيدِهِ هَذَا الضَّابِطَ عِنْدَمَا شَبَّهَ الْهَجْرَ بِالدَّوَاءِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى قَلْبِ حَاجَةِ الْمَرِيضِ إِلَيْهِ؛ يَقُولُ كَلَّ اللَّهُ فِي مَعْرِضِ ذِكْرِهِ لِلْقَوَائِدِ الْمَأْخُودَةِ مِنْ هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِكَعْبٍ وَصَاحِبِيَّةٍ: «وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هِجْرَانَ الْإِمَامِ، وَالْعَالَمِ وَالْمُطَاعِ لِمَنْ فَعَلَ مَا يَسْتَوْجِبُ الْعَنْبَ، وَيَكُونُ هِجْرَانُهُ لَهُ دَوَاءٌ بِحَيْثُ لَا يَضَعُفُ عَنْ حُصُولِ الشِّفَاءِ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْكَمِيَّةِ وَالْكَفِيَّةِ عَلَيْهِ فَيُهْلِكُهُ، إِذِ الْمُرَادُ تَأْدِيبُهُ لَا إِتْلَافُهُ»^(٢).

(١) «مَجْمُوعُ الْقَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٢٠٦).

(٢) «رَأْدُ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (٣/٢٠).

خَامِسًا: أَمَّا مُرَاعَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْهَاجِرِ:

فَإِنَّهُ يُرَاعَى عِنْدَ النَّظَرِ فِي هَجْرِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ حَالُ الْهَاجِرِ لَهُمْ مِنْ حَيْثُ اتِّسَاعُ عِلْمِهِ وَرُسُوخُ قَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ، أَوْ ضَعْفُهُ، أَوْ عَدَمُ تَمَكُّنِهِ فِي الْعِلْمِ؛ بِحَيْثُ يُخْشَى عَلَيْهِ الْاِفْتِنَانُ بِمُجَالَسَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَمُخَالَطَتِهِمْ؛ فَإِنَّ لِدَلِّكَ أَثَرَهُ فِي تَقْرِيرِ مَشْرُوعِيَّةِ الْهَجْرِ مِنْ عَدَمِهِ.

فَيُشْرَعُ لِلْعَالِمِ الْمُتَبَحِّرِ فِي الْعِلْمِ الْجُلُوسُ مَعَ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ إِنْ تَحَقَّقَتْ بِذَلِكَ مَضْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ: كَدَعْوَتِهِمْ لِلطَّاعَةِ وَالنُّوْبَةِ أَوْ لِلسُّنَّةِ، وَتَوْضِيحِ مَا يُشْكَلُ أَوْ يَلْتَبِسُ عَلَيْهِمْ فَهْمُهُ؛ حَتَّى وَإِنْ كَانُوا دُعَاةَ لِمَعَاصِيهِمْ أَوْ لِبِدْعِهِمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَضْلَّ مِنْ هَجْرِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ: هُوَ التَّادِيْبُ لَهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الطَّاعَةِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ خَشْيَةُ الْاِفْتِنَانِ بِهِمْ.

فَجَيِّدٌ كَانَتْ الْمُجَالَسَةُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ مَعَ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ مَشْرُوعَةً دُونَ الْهَجْرِ، لِأَمْنِ الْفِتْنَةِ فِي حَقِّ ذَلِكَ الْعَالِمِ؛ بَلْ قَدْ تَسْتَوْجِبُ عَلَيْهِمْ تَحْقِيقًا لِشَعِيرَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَهَذَا بِخِلَافِ جُلُوسِ غَيْرِ الْعَالِمِ مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا؛ بَلِ الْمَشْرُوعُ فِي حَقِّهِ تَرْكُ مُجَالَسَتِهِمْ وَهَجْرِهِمْ، إِنْ كَانَ يُخْشَى عَلَيْهِ الْاِفْتِنَانُ بِهِمْ فِي دِينِهِ، وَهَذَا هُوَ الْعَالِبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ لَدَى الْجَمِيعِ، وَالشَّاهِدُ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى هَذَا.

وَمِنْ خِلَالِ مَا قَرَّرْنَاهُ هُنَا فِي حُكْمِ هَجْرِ وَمُجَالَسَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ، وَاجْتِلَافِ الْحُكْمِ فِيهَا تَبَعًا لِحَالِ الْمُجَالِسِ لَهُمْ مِنْ حَيْثُ عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ مِنْ عَدَمِ ذَلِكَ، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مُفْلِحٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «وَيَجِبُ هَجْرُ مَنْ كَفَرَ،

أَوْ فَسَقَ يِدْعَةً، أَوْ دَعَا إِلَى يِدْعَةٍ مُضِلَّةٍ، أَوْ مُفْسِدَةٍ عَلَى مَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّدِّ،
أَوْ خَافَ الْاِغْتِرَارَ بِهِ، وَالتَّائِي دُونَ غَيْرِهِ^(١).

وَمِمَّا يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهُ فِي الْهَجْرِ مِنْ أَحْوَالِ الْهَاجِرِينَ اخْتِلَافُ الْهَاجِرِينَ
فِي قُوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَقَلَّتِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ.

فَإِنْ كَانَ الْمَهْجُورُ يَنْزَجِرُ بِهَجْرِ الْهَاجِرِ بِسَبَبِ مَا يَتَمَتَّعُ بِهِ الْهَاجِرُ مِنْ
قُوَّةٍ إِنْ كَانَ فَرْدًا، أَوْ كَثْرَةٍ إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لِمَنْ هَلِيَ صِفَتُهُ هَجْرُ
أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْبِدَعِ، لَتَحَقُّقِ الْمَضْلَحَةِ مِنْ ذَلِكَ الْهَجْرِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْهَاجِرُ ضَعِيفًا؛ بِحَيْثُ لَا يَنْزَجِرُ الْمَهْجُورُ بِهَجْرِهِ، فَلَا
يُشْرَعُ لَهُ الْهَجْرُ بِقَصْدِ التَّأْدِيبِ، لِعَدَمِ تَحَقُّقِ هَذِهِ الْمَضْلَحَةِ مِنْ ذَلِكَ الْهَجْرِ،
لَكِنْ قَدْ يُشْرَعُ لَهُ الْهَجْرُ إِنْ كَانَ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ التَّضَرُّرَ بِمُجَالَسَتِهِمْ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ: «وَهَذَا الْهَجْرُ
يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْهَاجِرِينَ فِي قُوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَقَلَّتِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ؛ فَإِنَّ
الْمَقْصُودَ بِهِ رَجْرُ الْمَرْجُورِ وَتَأْدِيبُهُ، وَرُجُوعُ الْعَامَّةِ عَنْ مِثْلِ حَالِهِ، فَإِنْ كَانَتْ
الْمَضْلَحَةُ فِي ذَلِكَ رَاجِحَةً بِحَيْثُ يُفْضِي هَجْرُهُ إِلَى ضَعْفِ الشَّرِّ وَخَفِيفَتِهِ كَانَ
مَشْرُوعًا، وَإِنْ كَانَ لَا الْمَهْجُورُ وَلَا غَيْرُهُ يَرْتَدِعُ بِذَلِكَ؛ بَلْ يَزِيدُ الشَّرَّ،
وَالْهَاجِرُ ضَعِيفٌ بِحَيْثُ يَكُونُ مَفْسَدُهُ ذَلِكَ رَاجِحَةً عَلَى مَضْلَحَتِهِ، لَمْ يُشْرَعِ
الْهَجْرُ؛ بَلْ يَكُونُ التَّأْلِيفُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْفَعُ مِنَ الْهَجْرِ»^(٢).

(١) «الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (١/٢٣٧).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢٠٦).

سَائِسًا: أَمَّا مُرَاعَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ فِي الْهَجْرِ، وَمَا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ فِيهِمَا مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُؤَثِّرَةِ عَلَى تَقْرِيرِ مَشْرُوعِيَّةِ هَجْرِ الْعَصَاةِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ، وَتَرْكِ مُجَالَسَتِهِمْ مِنْ عَدَمِهَا، فَكَمَا يَلِي:

إِنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَمَّاكِنِ وَالْأَزْمَانِ الَّتِي تَكْثُرُ فِيهَا ظُهُورُ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَعَاصِي، وَتَقْوَى شَوْكَةُ أَهْلِهَا، وَبَيْنَ الْأَمَّاكِنِ وَالْأَزْمَانِ الَّتِي تَقَلُّ فِيهَا ظُهُورُ الْمَعَاصِي، وَتَضَعُفُ شَوْكَةُ أَهْلِهَا: فَإِنْ كَانَتِ الْعَلَبَةُ فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، فَيُشْرَعُ الْهَجْرُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي، لِمَا يُرْجَى مِنْ انْتِزَاعِهِمْ، وَكَفِّهِمْ عَنْ مَعَاصِيهِمْ وَفَسَادِهِمْ بِسَبَبِ مَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ الْعَزَلَةِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْعَلَبَةُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي وَنَحْوِهِمْ فَلَا يُشْرَعُ الْهَجْرُ لَهُمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ، لِكَوْنِ هَجْرِ الْهَاجِرِ لَهُمْ لَا يُمَثَّلُ لَهُمْ أَيُّ عُقُوبَةٍ، فَهُمْ يَكْتَرِبُهُمْ فِي غِنَى عَنْهُ، وَعَنْ مُحَاظَتِهِ؛ بَلْ يَتَرَجَّحُ هُنَا التَّأْلِيفُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَفْسَدَةِ مِنْ مُحَاظَتِهِمْ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِهَذَا كَانَ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَمَّاكِنِ الَّتِي كَثُرَتْ فِيهَا الْبِدْعُ كَمَا كَثُرَ الْقَدَرُ فِي الْبَصْرَةِ، وَالتَّنَجِيمُ بِخُرَاسَانَ، وَالتَّشْبُعُ فِي الْكُوفَةِ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَيْمَةِ الْمُطَاعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَإِذَا عُرِفَ مَقْصُودُ الشَّرِيعَةِ سَلَكَ فِي حُصُولِهِ أَوْصَلَ الطَّرِيقَ إِلَيْهِ»^(١).

سَائِبًا: أَمَّا مُرَاعَاةُ الْإِخْلَاصِ فِي هَجْرِ الْعَصَاةِ وَتَرْكِ مُجَالَسَتِهِمْ فَشَرْطٌ فِي قَبُولِ الْهَجْرِ وَصِحَّتِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/٢٠٦).

فَكَانَ مِمَّا يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهُ فِي الْهَجْرِ هُنَا هُوَ: أَنْ يُرَادَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا الْهَوَى وَحَظَّ النَّفْسِ، وَإِلَّا كَانَ خَارِجاً عَنِ الْهَجْرِ الشَّرْعِيِّ، لَا يَتَابُ عَلَيْهِ فَاعِلُهُ وَإِنْ وَافَقَ الْهَجْرَ الشَّرْعِيُّ فِي بَعْضِ صُورِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا الشَّرْطِ مِنْهُمْ فِي بَابِ الْهَجْرِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يُمَثَّلُ شَرْطُ الْإِخْلَاصِ - أَحَدُ شَرْطَيْنِ قَبُولِ الْعَمَلِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى - كَمَا أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُرَاعَاةِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي تَحْقِيقِ مَقَاصِدِ الْهَجْرِ وَالِاجْتِهَادِ فِي أَنْ يَكُونَ الْهَجْرُ مُحَقَّقاً لِلْأَغْرَاضِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْهُ يُمَثَّلُ الشَّرْطُ الْآخَرُ مِنْ شَرْطَيْنِ قَبُولِ الْعَمَلِ: وَهُوَ شَرْطُ الْمَتَابَعَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا عُرِفَ هَذَا؛ فَالْهَجْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ، فَالطَّاعَةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لِأَمْرِهِ، فَتَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ صَوَاباً، فَمَنْ هَجَرَ لِهَوَى نَفْسِهِ، أَوْ هَجَرَ هَجْراً غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ كَانَ خَارِجاً عَنْ هَذَا، وَمَا أَكْثَرَ مَا تَفْعَلُ النَّفُوسُ مَا تَهْوَاهُ طَائِفَةً أَنَّهَا تَفْعَلُهُ طَاعَةً لِلَّهِ»^(١).

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ؛ أَنَّ هَجْرَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ لَا يَكُونُ مَشْرُوعاً مَقْبُولاً عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَوَقَّرَ فِيهِ شَرْطَا الْقَبُولِ لِكُلِّ عَمَلٍ صَالِحٍ: وَهُمَا الْإِخْلَاصُ وَالْمَتَابَعَةُ.

وَكَمَا يَنْبَغِي لِلْعَامَّةِ هُنَا أَيْضاً طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُدْرِكُونَ مِنْ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٢٠٧).

مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ مَا لَا يُدْرِكُونَهُ هُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ.

وَتَوْضِيحاً لِهَذَا: كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ أَنْ يَكُونُوا لَهُمْ
قَوْلٌ قَنِصٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ، لَا سِيَّمَا هَذِهِ الْأَزْمَانِ الَّتِي كَثُرَ
فِيهَا أَهْلُ الْفَسَادِ وَالْبِدْعِ مِنْ دُعَاةِ الْإِزْدِيلِ وَالشُّفُورِ، وَعُلَمَائِيَّينَ، وَزَنَادِقَةٍ...
إِلخ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَانَتْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْعَامَّةَ عَلَى هَجْرِ مَنْ يَرَوْنَ فِي
هَجْرِهِ مَصْلَحَةً تَعُودُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ سَوَاءً فِي فِتْنَى أَوْ نَحْوِهَا. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

□ □ □

الحُكْمُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ

لَا يَجُوزُ التَّشْبَهُ بِأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ^(١)

فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ عُمُومَ الْمَعَاصِي مَخْطُورَةٌ شَرْعاً؛ فَفَعَلَهَا حَيْثُ لَمْ يَنْهَيْ عَنْهُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَمِنْهُ كَانَ أَصْحَابُهَا مِنَ الْمَنْبُودِينَ الْمَهْجُورِينَ شَرْعاً وَطَبْعاً، وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَانَتْ التَّشْبَهُ بِهِمْ حَرَاماً؛ لِأَنَّ التَّشْبَهُ بِالْفُسَاقِ رِضَى بِهِمْ وَبِمَعَاصِيهِمْ؛ لِذَا لَا يَجِلُّ التَّشْبَهُ بِمَنْ يَفْعَلُ الْفَاحِشَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، مِثْلُ الدَّعْوَةِ إِلَى الْفِسْقِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُطْلَبُ بِالْأَمْرِ تَارَةً، وَبِالْإِخْبَارِ تَارَةً، وَبِلِسَانِ الْحَالِ تَارَةً، وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَلِكَ التَّشْبَهُ بِمَنْ يَفْعَلُهَا (الْفَاحِشَةَ) مِنْهُمْ عَنْهُ: مِثْلُ الْأَمْرِ بِهَا؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ يُطْلَبُ بِالْأَمْرِ تَارَةً، وَبِالْإِخْبَارِ تَارَةً...»^(٢).

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٣) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ أَيْضاً: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»^(٤) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَمِنْ خِلَالِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ الْمُشَارَكَةَ بَيْنِ الْمُتَشَابِهِينَ فِي

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣٣٢/١٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٠/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١) وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، انْظُرْ:

«صَحِيحُ الْجَامِعِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٦٠٢٥).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠٣/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٣)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

الهُدَى الظَّاهِر؛ لَا بُدَّ أَنْ تُورَثَ بَيْنَهُمَا شُغُوراً وَاضِحاً بِالتَّقَارُبِ، وَالتَّعَاطُفِ، وَالتَّوَادُّ.

فَإِذَا حَدَّثَ أَنَّ مُسْلِمًا مَّا تَشَبَّهَ بِفَاسِقٍ فِي مَظْهَرِهِ، وَعَادَاتِهِ، وَأَفْعَالِهِ، أَوْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُورَثَ بَيْنَهُمَا شُغُورٌ بِالتَّقَارُبِ، وَالْمَوَدَّةِ، وَهَذَا مَا شَهِدَ بِهِ الْوَاقِعُ، فَضْلاً عَنْ بَيَانِ الشَّرْعِ، وَمُوَافَقَةِ الْعَقْلِ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ الْمُشَارَكَةَ فِي الْهُدَى الظَّاهِرِ، تُورَثُ تَنَاسُباً وَتَشَاكُلًا بَيْنَ الْمُتَشَابِهِينَ، يَتَوَدُّ إِلَى مُوَافَقَةٍ مَّا فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَحْسُوسٌ؛ فَإِنَّ اللَّائِسَ لِثِيَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ - مَثَلًا - يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ نَوْعَ انْضِمَامٍ إِلَيْهِمْ، وَاللَّائِسَ لِثِيَابِ الْجُنْدِ الْمُقَاتِلَةِ - مَثَلًا - يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ نَوْعَ تَخَلُّقٍ بِأَخْلَاقِهِمْ، وَيَصِيرُ طَبْعُهُ مُتَقَاضِيًا لِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مَانِعٌ»^(١).

وَمِنْ خِلَالِ إِذَا كُنَّا حَقِيقَةً التَّلَازُمِ فِي الْمُشَابَهَةِ وَالْمُضَارَعَةِ وَالْمُحَاكَاةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الْمُتَشَابِهِينَ فِي الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّهَا وَلَا بُدَّ تُحْدِثُ تَلَازُمًا فِي الْبَاطِنِ مِنْ مَحَبَّةٍ وَمُؤَالَاةٍ بِطَرِيقَتَيْ أَوْ آخَرَةٍ؛ بَلْ لَهَا أَكْبَرُ وَأَشَدُّ مِمَّا يُورِثُهُ الظَّاهِرُ إِذَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَيْضاً: «فَإِذَا كَانَتْ الْمُشَابَهَةُ فِي أُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ، تُورَثُ الْمَحَبَّةُ وَالْمُؤَالَاةُ لَهُمْ، فَكَيْفَ بِالْمُشَابَهَةِ فِي أُمُورٍ دِينِيَّةٍ؟ فَإِنَّ إِفْضَاءَهَا إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْمُؤَالَاةِ أَكْثَرَ وَأَشَدُّ، وَالْمَحَبَّةُ وَالْمُؤَالَاةُ لَهُمْ تُتَافَى الْإِيمَانُ»^(٢).

وَعَلَيْهِ؛ فَمُشَابَهَةُ أَهْلِ الْفِسْقِ الْمُغْلِبِينَ وَنَحْوِهِمْ، لَا بُدَّ أَنْ تُورَثَ عِنْدَ الْمُسْلِمِ نَوْعٌ مَوَدَّةٍ لَهُمْ، أَوْ هِيَ عَلَى الْأَقْلَى مِطْلَةُ الْمَوَدَّةِ، فَتَكُونُ مُحَرَّمَةً مِنْ

(١) «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١/٩٣).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٢/٥٥٠).

هَذَا الْوَجْهِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَحَسْمًا لِمَاقَةِ حُبِّ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْوَلَاءِ لَهُمْ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهَا مُحَرَّمَةً مِنْ وَجْهِ أُخْرَى كَمَا دَلَّتِ الشَّرِيعَةُ عَلَيْهَا.

وَلِلتَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْمَعَاصِي صُورٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: تَقْلِيدُهُمْ فِي لِبَاسِهِمْ كَ(الْفَانِيَلَاتِ) الضُّيْقَةِ، أَوْ ذَاتِ الْأَلْوَانِ الْمُبْهَرَجَةِ، وَكَذَا السَّرَاوِيلَاتِ (الْبَنْطَالِ) الضُّيْقَةِ، أَوْ ذَاتِ الْأَشْكَالِ وَالْأَلْوَانِ الْمُمَيِّزَةِ عَنْ لِبَاسِ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَا غِطَاءِ الرَّأْسِ (الْكَابِ)، وَتَضْيِيقِ الْمَلَابِسِ كَالثِّيَابِ وَنَحْوِهَا، وَكَذَا شُرْبِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ لَا سِيَّمَا ضَرْبِ الْكُؤُوسِ بَعْضُهَا يَبْغِضُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ مُحَاكَاةٌ لِعَادَاتِ وَأَفْعَالِ الْفَسَقَةِ؛ وَأَخْصُ مِنْهَا مَا يُسَمَّى بِالْمُؤْضَاثِ الرَّجَالِيِّ مِنْهَا أَوْ النَّسَائِيِّ^(٢)!

□ □ □

(١) لَا شَكَّ أَنَّ مَسْأَلَةَ التَّشْبِيهِ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، لَهَا مِنْ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ الَّتِي عَرَفَ فِي أَوْحَالِهَا كَثِيرٌ مِنْ أَتْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ هَذِهِ الْأَيَّامَ، وَلِأَجْلِ هَذَا وَذَلِكَ فَقَدْ أُنْزِلَتْ قَلْبِي فِي بَيَانِ أَحْكَامِ وَصُورِ التَّشْبِيهِ، بَيَانًا عِلْمِيًّا، وَذَلِكَ فِي كِتَابِي «حَقِيقَةُ كُرَّةِ الْقَدَمِ».

الحُكْمُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ

جَوَازُ تَفْضِيلِ الْعَطِيَّةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ إِذَا كَانَ فِيهِمْ
أَهْلُ الْكِبَائِرِ الْمَجَاهِرِينَ^(١)

لَا شَكَّ أَنَّ الْعَدْلَ وَاجِبٌ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ، وَالْهَبَةِ، وَالْهَدَايَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا، فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»^(٢) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: نَحَلْنِي (أَعْطَانِي) أَبِي نُحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ، فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ أَعْطَيْتُهُ بِمِثْلِ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «الْبَسْ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ»، وَفِي رِوَايَةٍ «فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَارْبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»^(٣) مُسْلِمٌ.

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ وَغَيْرُهَا قَاطِعَةٌ عَلَى وَجُوبِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ؛ إِذَا لَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُهُمْ بِمَعْنَى يُبْنَحُ التَّفْضِيلِ، فَإِنْ خَصَّ بَعْضُهُمْ بِعَطِيَّتِهِ، أَوْ فَاضَلَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٥/٤، ٢٨٨، ٣٧٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠/٢)، وَالتَّسَائُفِيُّ (١٣٢/٢)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «السَّلْسِلَةُ الصَّحِيحَةُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٢٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٣).

بَيْنَهُمْ فِيهَا، أَيْمٌ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُرَدَّ مَا فَضَّلَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

الثَّانِي: أَنْ يُتِمَّ نَصِيبُ الْآخَرِ^(١).

إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بَعْدَ هَذَا اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَدْلَ يَكُونُ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ كَالْمِيرَاثِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَطَاءٌ، وَشُرَيْحٌ، وَأَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَإِسْحَاقُ، أَمَّا جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ (أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ): فَإِنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنثَى، وَظَاهِرُ الْأَدِلَّةِ يَقْتَضِيهِ^(٢)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «الَّذِينَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا^(٣)»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَارْبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»^(٤)، فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّسْوِيَةِ، لِأَنَّ الْجَوْرَ حَرَامٌ، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هُنَا، وَلِأَنَّ الْبِنْتَ كَالابْنِ فِي اسْتِحْقَاقِ بَرِّهَا، وَكَذَلِكَ فِي عَطِيَّتِهَا، وَلِأَنَّ فِي إِثَارِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ تَوْلِيدًا لِلْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَهُمْ مِمَّا يُؤْدِي إِلَى قَطِيعَةِ الرَّجَمِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ التَّغْلِيْلَاتِ الْوَجِيهَةِ.

فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْعَدْلَ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَاجِبٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ مِنْ وَلَدٍ لِآخَرَ، كَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ الشَّرْعِيَّةُ بَيْنَهُمْ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ ثَمَّةُ

(١) انظر: «المُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (٢٥٦/٨)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٩٧/٣١).

(٢) انظر: «تَحْقِيقُ الْقَضِيَّةِ» لِعَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابُلْسِيِّ ص (٢١٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٣).

وَلَدٌ فَاسِقٌ، أَوْ مَنْ يَسْتَعِينُ مِنْهُمْ بِالْعَطِيَّةِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

لِذَا يَقُولُ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِنْ خَصَّ بَعْضُهُمْ لِمَعْنَى يَتَّقِي تَخْصِصَهُ، مِثْلَ اخْتِصَاصِهِ بِخَاجَةٍ، أَوْ زَمَانَةٍ (عَاهِدٍ قَدِيمَةٍ)، أَوْ كَثْرَةِ عَائِلَةٍ، أَوْ اشْتِغَالِهِ بِالْعِلْمِ، أَوْ تَحْوِيهِ مِنَ الْقَضَائِلِ، أَوْ صَرَفَ عَطِيَّتَهُ عَنْ بَعْضٍ وَلَدِهِ لِفُسْقِهِ، أَوْ بِدَعْوَتِهِ، أَوْ لِكُونِهِ يَسْتَعِينُ بِمَا يَأْخُذُهُ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، أَوْ يُنْفِقُهُ فِيهَا، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ فِي تَخْصِصِ بَعْضِهِمْ بِالْوَقْفِ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ لِحَاجَةٍ، وَأَكْرَهُهُ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِثْرَةِ. وَالْعَطِيَّةُ فِي مَعْنَاهُ»^(١) انْتَهَى.

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقَرِّرُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَغْدِلَ بَيْنَ أَوْلَادِهِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَدِيثَ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - وَقَالَ لَهُ (أَيُّ الْحَدِيثِ) عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ: «أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي».

لَكِنْ إِذَا خَصَّ أَحَدَهُمَا بِسَبَبٍ شَرْعِيِّ: مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا مُطِيعًا لِلَّهِ، وَالْآخَرُ غَيْرِي عَاصٍ يَسْتَعِينُ بِالْمَالِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَإِذَا أُعْطِيَ مَنْ أَمَرَ اللَّهُ بِإِعْطَائِهِ، وَمَنْعَ مَنْ أَمَرَ اللَّهُ بِمَنْعِهِ فَقَدْ أَحْسَنَ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْأَوْلَادِ فَاسِقًا، فَقَالَ الْأَبُ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَتُوبَ، فَهُوَ حَسَنٌ»^(٣).



(١) «المُعْنَى» لِابْنِ قَدَامَةَ (٢٥٨/٨).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٩٥/٣١).

(٣) انْظُرْ: «الِاخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٣١٨).

الحُكْمُ الثَّلَاثُونَ

لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الصَّكَايِرِ الْمُجَاهِرِينَ أَخْذُ اللَّقِيطِ!

إِنَّ اللَّقِطَةَ وَاللَّقِيطَ لَهُمَا أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ، وَكَانَ الَّذِي يَهْمُنَا مِنْهَا هُنَا اللَّقِيطُ: وَهُوَ الْغُلَامُ الْمَتْرُودُ.

فَالْتِقَاطُهُ (الْغُلَامُ) وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَمَوَّعُوا عَلَى آلِهِ وَالنَّفَقَى﴾ [المائدة: ٢٢]؛ وَلِأَنَّ فِيهِ إِخْيَاءَ نَفْسِهِ، فَكَانَ وَاجِبًا، كِلَاطَعَامِهِ إِذَا اضْطُرَّ، وَإِنْجَائِهِ مِنَ الْعَرَقِ، وَهُوَ مِنْ قُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ تَرَكَهُ الْجَمَاعَةُ أَتَمُّوا كُلَّهُمْ إِذَا تَرَكَوهُ مَعَ إِمْكَانِ أَخِيهِ.

وَعَنْ سُنَيْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ: وَجَدْتُ مَلْفُوطًا فَأَتَيْتُ بِهِ عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ عَرِيفِي: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ. فَقَالَ عُمَرُ: أَكْذَلِكَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَادْعَبْ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ^(١). رَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ.

وَمَعَ هَذَا؛ لَمْ يَكُنْ أَخْذُ اللَّقِيطِ حَقًّا مَثْرُوكًا لِكُلِّ مُلْتَقِطٍ سَوَاءً كَانَ كَافِرًا، أَوْ فَاسِقًا...؛ كَلَّا!

أَمَّا الْكَافِرُ، فَلَيْسَ لَهُ التَّيْقَاطُ مِنْ حُكْمِ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/٧٣٨)، وَالتَّبَهَّقِيُّ (٦/٢٠١ - ٢٠٢)، وَهُوَ أَنْتَرٌ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «الْإِزْوَاءُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٥٧٣).

عَلَى مُسْلِمٍ، وَلَآئِهِ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُعْلِمَهُ الْكُفْرُ؛ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرَبِّيه عَلَى دِينِهِ،
وَيَنْشَأُ عَلَى ذَلِكَ، كَوَلَدِهِ، فَإِنَّ النِّقْطَةَ لَمْ يَقْرَ فِي يَدِهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُلتَقِطُ فَاسِقًا، فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ، فَجُنْهُورُ أَهْلِ
الْعِلْمِ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا فِي الْمُلتَقِطِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، لِأَنَّ
اللَّقِيطَ يَخْتَاجُ إِلَى وَلَايَةٍ، وَهِيَ فِي الْفَاسِقِ مُتَنَفِيَةٌ.

قَالَ صَاحِبُ (الْمُهَذَّبِ): «وإنَّ النِّقْطَةَ فَاسِقٌ لَمْ يَقْرَ فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا
يُؤْمِنُ أَنْ يَسْتَرْفَعَهُ، وَأَنْ يُسَيِّءَ فِي تَرْبِيَّتِهِ، وَلِأَنَّ الْكِفَالََةَ وَلَايَةً، وَالْفَاسِقُ لَيْسَ
مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ»^(١)

وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ قُدَّامَةَ: «وإنَّ كَانَ الْمُلتَقِطُ فَاسِقًا لَمْ يَقْرَ فِي يَدِهِ،
وَمَوْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ حِفْظَهُ لِلْوَلَايَةِ عَلَيْهِ، وَلَا وَلَايَةً لِفَاسِقٍ»^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ (الْإِنْصَافِ): «... يُشْتَرَطُ فِي الْمُلتَقِطِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا.
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ... قَالَ فِي «الْفَائِقِ»: وَتُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِي أَصَحِّ
الرَّوَايَتَيْنِ. وَجَزَمَ بِاشْتِرَاطِ الْأَمَانَةِ فِي الْمُلتَقِطِ فِي «الْهِدَايَةِ»، وَ«الْمُنْهَبِ»...
وَعَبَّرَ عَنْهُمَا. وَقَطَعَ فِي «الْوَجِيزِ»، وَ«الْمُحَرَّرِ» وَعَبَّرَ عَنْهُمَا، أَنَّهُ لَا يَقْرَ بِإِدِّ
فَاسِقٍ...»^(٣).



(١) «الْمُهَذَّبُ» لِلشَّيْخِ رَازِي (٦٥٥/٣)، وَ«الْمُنْهَاجُ وَمُعْنَى الْمُخْتَارِ» لِلشَّيْخِ رَازِي (٤٢٢/٢)،
(٤١٨)، وَ«الرُّؤُوسَةُ» (٤١٩/٥).

(٢) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ قُدَّامَةَ (٢٩٢/١٦).

(٣) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْكَوْبِيِّ (٢٩٤/١٦ - ٢٩٦).

الحُكْمُ الحَادِي والثَّلَاثُونَ

لَيْسَ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ حَضَانَةٌ!

حَضَانَةُ الطِّفْلِ، وَرِعَايَتُهُ، وَصِيَانَتُهُ، وَتَرْبِيَتُهُ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَرِكَ ضَاعَ وَهَلَكَ، فَيَجِبُ حِفْظُهُ عَنِ الْهَلَاكِ، كَمَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ، وَإِنْجَاؤُهُ مِنَ الْمَهَالِكِ^(١).

وَيَشْتَرِكُ فِيهَا أَبَوَاهُ إِذَا وُجِدَا وَهُمَا عَلَى الصَّلَةِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ، فَيَقُومُ كُلُّ مِتْنَهُمَا بِمَا يَنَاسِبُ مُهِمَّتِهِ، وَفَرَزَهُ عَلَيْهِ الشَّرْعُ.

أَمَّا إِذَا افْتَرَقَا وَاخْتَلَفَا فِي الْحَضَانَةِ، أَوْ لَمْ يُوْجَدْ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، وَقَامَ مَقَامُهُمَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَقْرِبَاءِ، فَالْحَضَانَةُ وَاجِبَةٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهَا؟ وَهَلْ لِلنِّسَاءِ حَقٌّ فِي ذَلِكَ؟

وَالْفُقَهَاءُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ تَأْمِيلٌ وَتَذَلِيلٌ وَخِلَافٌ يُنْظَرُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ الْمَبْسُوطَةِ، أَمَّا الَّذِي يَهْمُنَا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ هُنَا: هُوَ حَضَانَةُ الْقَاصِقِ!

أَقُولُ: لَقَدْ اشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لِلْحَضَانَةِ شُرُوطًا سَبْعَةً، عَلَى خِلَافٍ فِي بَعْضِهَا، إِلَّا أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى شَرْطِ الْعَدَالَةِ! لِدَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَاضِرِ - ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى - أَنْ يَكُونَ ثِقَةً مَأْمُونًا عَلَى

(١) انظر: «المُعْنَى» (١١/٤١٢)، و«الكافي» (٣/٣٨١) كِلَاهُمَا لِابْنِ قُدَّامَةَ.

الْمَحْضُونِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، فَلَا تَكُونُ الْحَضَانَةُ لِفَاسِقٍ، وَالَّذِي لَا يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ، وَلَا وَلَايَةٌ لَهُ، وَقَدْ يَجُرُّ الْفَسَادُ إِلَى الْمَحْضُونِ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ^(١).

يَقُولُ ابْنُ قُدَامَةَ رحمته الله فِي (الْمُغْنِي): «وَلَا تَنْبُتُ الْحَضَانَةُ لِطِفْلِ، وَلَا مَعْتُوهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا، وَهُوَ مُخْتَاجٌ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهُ، فَكَيْفَ يَكْفُلُ غَيْرَهُ، وَلَا فَاسِقٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِهِ فِي أَدَاءِ الْوَاجِبِ مِنَ الْحَضَانَةِ، وَلَا حَظٌّ لِلْوَلَدِ فِي حَضَانَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، وَلَا الرِّقِيقِ. وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَالتَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ»^(٢).

وَبِمِثْلِهِ قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ رحمته الله: «وَلَا تَنْبُتُ (الْحَضَانَةُ) لِفَاسِقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْتَى الْحَضَانَةَ حَقًّا، وَلِأَنَّ الْحَضَانَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِحَظِّ الْوَلَدِ، وَلَا حَظٌّ لِلْوَلَدِ فِي حَضَانَةِ الْفَاسِقِ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَلَى طَرِيقَتِهِ»^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله: «وَلَا حَضَانَةُ لِرَقِيقٍ، وَمَجْنُونٍ، وَقَاسِقٍ، وَكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ»^(٤).

وَقَدْ اعْتَرَضَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله عَلَى الْقَائِلِينَ: بِاشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الْحَضَانَةِ، بِقَوْلِهِ: «... وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْحَاضِنِ الْعَدَالَةُ؛ لَضَاعَ أَطْفَالُ الْعَالَمِ، وَلَعَظَمَتِ الْمَشَقَّةُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَاشْتَدَّتْ الْعَنَتُ، وَلَمْ يَزَلْ مِنْ جِبْنٍ قَامَ

(١) انظر: «الكافي» لابن عبد البر (٢/٦٢٥)، و«الأم» للشافعي (٥/٩٣).

(٢) «المغني» لابن قدامة (١١/٤١٢).

(٣) «المهذب» للشيرازي (٤/٦٤٠)، و«المنهاج ومغني المحتاج» للشربيني (٣/٤٥٤)، و«الروضة» للتوحي (٩/٩٨).

(٤) «الروضة» للتوحي (٩/٩٨)، و«المنهاج ومغني المحتاج» (٣/٤٥٤ - ٤٥٥).

الإِسْلَامُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَطْفَالُ الْفُسَاقِ بَيْنَهُمْ لَا يُتَعَرَّضُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِمُ الْكَثِيرِينَ!

مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ يَلُونُ ذَلِكَ فُسَاقٌ، وَلَمْ يَزَلِ الْفُسْقُ فِي النَّاسِ... وَلَوْ كَانَ الْفُسْقُ يُنَافِي الْحَضَانَةَ؛ لَكَانَ مَنْ زَنَى أَوْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ أَتَى كَبِيرَةً فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ، وَاتَّمَسَ لَهُمْ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) انْتَهَى.

قُلْتُ: مَا أَظْلَفَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّقْسِيمِ، فَعِنْدَ هَذَا كَانَ مِنْ مَعِينِ التَّقْسِيمِ أَنْ نَقُولَ: لَا يَخْلُو الْأَبْوَانِ مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ لَا غَيْرَ بِاعْتِبَارِ الْفُسْقِ أَوْ عَدَمِهِ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَا عَذْلَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَا فَاسِقَيْنِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَا أَحَدُهُمَا فَاسِقًا.

وَبَعْدَ هَذَا التَّقْسِيمِ لَنَا أَنْ نَقُولَ:

إِنَّ الْحَالَةَ الْأُولَى: فَلَيْسَتْ مَحَلًّا خِلَافِ بَيِّنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ حَضَانَتِهِمَا.

أَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ مَحَلُّ تَحْقِيقٍ وَتَأْصِيلٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

أَمَّا الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: فَهِيَ مَحَلُّ تَوْجِيهِ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ

(١) «رَأَى الْمَعَادِي لِابْنِ الْقَيِّمِ (٥/٤٦١).

مِنَ الْفُسْقِ مَا هُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ضَرَرُهُ، وَمُتَعَدٍّ، فَالثَّانِي كَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُعَرٌّ، أَوْ قَوَّادٌ، أَوْ زَانٍ لَا سِيَّمَا الْأُمُّ، أَوْ مَا جِئَ سَاقِطٌ... فَمِثْلُ هَذَا لَا يَقُولُ أَحَدٌ أَنَّهُ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ!

فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْشَأَ ابْنُهُ عَلَى طَرِيقَتِهِ وَمَسْلَكِهِ ضَرُورَةً، وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَبْعَدُ، وَذَلِكَ بِتَأَثُّرٍ وَتَأَثِيرِ الْإِبْنِ بِمَا عَلَيْهِ أَبَوَاهُ مِنْ يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ مَجُوسِيَّةٍ، وَعَلَيْهِ يُقَاسُ مَا هُوَ أَهْوَنُ وَأَقْلُّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ فُجُورٍ وَفُسُوقٍ.

وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ وَمُشَاهَدٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُنْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ: مِنْ تَأَثِيرٍ بِمَا عَلَيْهِ أَبَوَاهُ؛ فَخُذْ مَثَلًا: الْبِنْتَ السَّافِرَةَ غَالِيًا مَا تَكُونُ نَتِيجَةً لِأَبَوَيْهَا أَوْ أَحَدِهِمَا لَا سِيَّمَا الْأُمُّ، وَهَذَا الْإِبْنُ الْفَاجِرُ الشَّارِبُ لِلْخَمْرِ غَالِيًا مَا يَكُونُ نَتِيجَةً لِأَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا لَا سِيَّمَا الْأَبَ، وَقَسْ عَلَى هَذَا مَا ظَهَرَ لَكَ مِنْ مَنْظُومَةِ الْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ!

أَمَّا مَنْ كَانَ فِسْقُهُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ؛ كَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حَلِيقٌ، أَوْ مُسْبِلٌ، أَوْ مُتَهَاوِنٌ بِالصَّلَاةِ؛ فَالْأَمْرُ فِيهِ وَاسِعٌ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَعِنْدَئِذٍ لَيْسَ لَنَا نُسُوبٌ بَيْنَ حَاضِنٍ عَدْلٍ صَالِحٍ وَبَيْنَ آخَرَ مُجَاهِرٍ يَفْسِقُهُ مُتَعَدٍّ ضَرَرُهُ!

الحُكْمُ الثَّانِي والثَّلَاثُونَ

عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ مِنَ الزَّكَاةِ

لَا شَكَّ أَنَّ أَهْلَ الزَّكَاةِ جُمْلَةً: هُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعَلِّمِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِيرِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، وَمِنْ هَذِهِ الْآيَةِ نَرَى أَنَّ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ الزَّكَاةَ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ، وَهُمْ فِي جُمْلَتِهِمْ أَيْضًا لَا يَخْرُجُونَ عَنْ صِنْفَيْنِ:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: صَاحِبُ الْحَاجَةِ؛ كَالْفَقِيرِ، وَالْعَارِمِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَفِي الرِّقَابِ.

الصَّنْفُ الثَّانِي: مَنْ يَقُومُ بِحَاجَةٍ مِنْ حَاجَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ كَالْمُجَاهِدِينَ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ^(١).

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ الزَّكَاةِ مِمَّنْ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَبَيْنَ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُعْطَى الزَّكَاةُ لِمَنْ لَا يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَهَا مَعُونَةً عَلَى طَاعَتِهِ، فَمَنْ لَا يُصَلِّي لَا يُعْطَى حَتَّى يَتُوبَ وَيَلْتَزِمَ

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٩٠/٢٠).

بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ^(١).

وَكَذَا لَا تُعْطَى الزَّكَاةُ لِمَنْ أَظْهَرَ فُجُوراً وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ، أَوْ بِدْعَةٍ تُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِنْ بَدْعِ الْأَعْتِقَادَاتِ أَوْ الْعِبَادَاتِ، فَهَؤُلَاءِ يَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ بِالْهَجْرِ وَغَيْرِهِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ، فَكَيْفَ يُعَانُونَ عَلَيْهَا؟! وَهَذَا مَا نَصَّرَ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٢)، وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ صَاحِبُ (الْإِنْصَافِ): «قَوْلُهُ: (وَمَنْ غَرِمَ أَوْ سَافَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ إِذَا غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ، بِلَا نِزَاجٍ، وَإِذَا سَافَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ أَيْضاً. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ)^(٣)».

وَقَالَ صَاحِبُ (الشَّرْحِ الْكَبِيرِ): «وَمَنْ سَافَرَ أَوْ غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ تَابَ فَعَلَى وَجْهَيْنِ، وَمَنْ غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ، كَالْخُمْرِ، وَالزُّنَا، وَالْقِمَارِ، وَالْغِنَاءِ وَنَحْوِهِ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ^(٤)».



(١) انظر: «مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» ص (٢٧٥)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٨٩/٢٥).

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٨٧/٢٥)، (٥٧٠/٢٨).

(٣) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٢٧٢/٧).

(٤) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ قُدَّامَةَ (٢٧٢/٧).

الحُكْمُ الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ

عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ مِنَ الْأَوْقَافِ الْخَيْرِيَّةِ

الْوَقْفُ: هُوَ حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى مُلْكٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالتَّصَدُّقُ بِالشَّمْرَةِ.
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمَكَّنَ أَهْلُ الْفِسْقِ مِنَ الاسْتِفَادَةِ مِنَ الْوَقْفِ، وَعَلَى
هَذَا فَلَا يَجُوزُ نُزُولُ الْفَاسِقِ فِي الْجِهَاتِ الدِّينِيَّةِ كَالرِّبَاطِ، وَالْجَنَعِيَّاتِ
الْخَيْرِيَّةِ، وَالْمَلَاجِمِ التَّعَاوُنِيَّةِ، وَالْمَدَارِسِ الْخَيْرِيَّةِ... إلخ، سَوَاءً كَانَ فِسْقُهُ
بِظُلْمِهِ لِلْخَلْقِ وَتَعَدُّيهِ عَلَيْهِمْ، أَوْ بِتَعَدُّيهِ عَلَى حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى.

* * *

وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله بِقَوْلِهِ: «فَإِنَّ الْجِهَاتِ الدِّينِيَّةَ مِثْلَ
الْخَوَانِكِ، وَالْمَدَارِسِ وَغَيْرِهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْزَلَ فِيهَا فَاسِقٌ، سَوَاءً كَانَ فِسْقُهُ
بِظُلْمِهِ لِلْخَلْقِ، وَتَعَدُّيهِ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، أَوْ فِسْقُهُ بِتَعَدُّيهِ حُقُوقَ اللَّهِ، الَّتِي
بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ الضَّرَتَيْنِ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، وَعُقُوبَتُهُ،
فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَرَّرَ فِي الْجِهَاتِ الدِّينِيَّةِ وَنَحْوِهَا...»^(١).

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ فِي (الْمُهَذَّبِ): «وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ إِلَّا عَلَى
بِرٍّ، وَمَعْرُوفٍ؛ كَالْقَنَاطِرِ (الْجِسْرِ)، وَالْمَسَاجِدِ، وَالْفُقَرَاءِ، وَالْأَقَارِبِ، فَإِنْ
وَقَفْتَ عَلَى مَا لَا قُرْبَةَ فِيهِ كَالْبَيْعِ (مَسَاجِدِ النَّصَارَى)، وَالْكَنَائِسِ (مَسَاجِدِ
الْيَهُودِ)، وَكُتُبِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَعَلَى مَنْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ، أَوْ يَرْتَدُّ عَنْ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٩/٣١).

الدِّينِ، لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْوَقْفِ الْقُرْبَةَ وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ إِعَانَةً عَلَى الْمَعْصِيَةِ^(١).



(١) «المُهَذَّبُ» لِلشُّرَاذِي (٣/ ٦٧٤)، و«الْمُنْهَاجُ مَعَ مُغْنِي الْمُحْتَاجِ» (٢/ ٣٨٠) لِلشُّرَيْبِيِّ.

الحُكْمُ الرَّابِعُ والثَّلَاثُونَ

لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِأَهْلِ الْكَفَايَةِ الْمُجَاهِرِينَ^(١)

لِلْوَصِيَّةِ فِي كُتُبِ (الْفِقْهِ) أَحْكَامٌ وَفُرُوعٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّ بَسْطِهَا؛ خَيْرٌ أَنَّ الَّذِي يَرْتَبِطُ مِنْهَا بِبَحْثِنَا هُوَ: الْوَصِيَّةُ لِلْفَاسِقِ، وَهُوَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ بَابِ (الْمَوْصِي إِلَيْهِ).

فَقَدْ اتَّفَقَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْفَاسِقِ، كَمَا يَلِي: يَقُولُ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ فِي (الْمُهَلَّبِ): «لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا إِلَى بَالِغٍ، عَاقِلٍ، حُرٍّ، عَدْلٍ، فَأَمَّا الصَّبِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَالْعَبْدُ، وَالْفَاسِقُ، فَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لِلْمَيِّتِ، وَلَا لِلظُّفْلِ فِي نَظَرِ هَؤُلَاءِ، وَلِهَذَا لَمْ تَثْبُتْ لَهُمُ الْوِلَايَةُ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضاً: «وإِنْ وَصَّى إِلَى رَجُلٍ فَتَغَيَّرَ حَالُهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي، فَإِنْ كَانَ لِيُضْعِفَ ضَمُّ إِلَيْهِ مُعَيَّنٌ أَمِينٌ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِفُسْقٍ، أَوْ جُنُونٍ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ، وَيُقِيمُ الْحَاكِمُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ»^(٣)، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «وَيَنْعَزِلُ الْوَصِيُّ بِالْفُسْقِ»^(٤).

وهَذَا مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمَقْهَاءِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) «الْمُهَلَّبُ» لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ (٧٥٣/٣)، وَ«الرُّؤُوسَةُ لِلنَّوَوِيِّ (٣١١/٦)، وَ«الْمِنْهَاجُ وَمُعْنَى الْمُخْتَارِ» (٧٤/٣) لِلشَّرْيفِيِّ.

(٢) «الْمُهَلَّبُ» لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ (٧٥٥/٣)، وَ«الرُّؤُوسَةُ لِلنَّوَوِيِّ (٣١٢/٦).

(٣) «الرُّؤُوسَةُ لِلنَّوَوِيِّ (٣١٢/٦)، وَ«الْمِنْهَاجُ وَمُعْنَى الْمُخْتَارِ» (٧٥/٣) لِلشَّرْيفِيِّ.

قُدَّامَةُ: «وَأَمَّا الْفَاسِقُ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِلَيْهِ لَا تَصِحُّ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ: إِذَا كَانَ مُتَّهَمًا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ يَدِهِ، وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: إِذَا كَانَ خَائِنًا ضَمَّ إِلَيْهِ أَمِينٌ»^(١).

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ مُحَقِّقُ الْمَذْهَبِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرْدَاوِيُّ بِقَوْلِهِ: «قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا أَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَى فَاسِقٍ. وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي، وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ... وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي «خِلَافَتَيْهِمَا»، وَالشَّيرَازِيُّ، وَابْنُ عَقِيلٍ... وَغَيْرُهُمْ»^(٢).

قُلْتُ: إِنَّ الْقَوْلَ بِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ إِلَى الْفَاسِقِ، فِيهِ نَظَرٌ بَيْنٌ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ غَيْرَ مَأْمُونٍ فِي الْجُمْلَةِ، إِمَّا عَنْ طَرِيقِ الْقَطْعِ أَوْ الظَّنِّ، وَفِي كِلَا الْحَالَتَيْنِ فَالْفَاسِقُ لَيْسَ أَمِينًا فِيهِمَا؛ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مُجَاهِرًا بِالْكِبَائِرِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَالْمُجَاهَرَةُ بِالْكِبَائِرِ لَهَا دَلِيلٌ عَلَى ظَنَّةِ التُّهْمَةِ بِهِ؛ هَذَا إِذَا لَمْ نَقُلْ بِأَنَّهُ غَيْرُ أَمِينٍ رَأْسًا.

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ هُنَا، مَا قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُرْدَاوِيُّ: «قَالَ الْقَاضِي: هَذِهِ الرِّوَايَةُ (أَيُّ عَنْ أَحْمَدَ: بِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ لِلْفَاسِقِ) مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ طَرَأَ فَسَقُهُ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ»^(٣).

(١) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ قُدَّامَةَ (٤٦٨/١٧).

(٢) «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٤٦٨/١٧ - ٤٦٩).

(٣) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٤٦٩/١٧).

الْحُكْمُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ

لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْوَصْفِ

لَا شَكَّ أَنَّ تَعْيِينَ الْمُوصَى لَهُ؛ صِنْفَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى لَهُ مُعَيَّنًا.

وَهَذَا الصَّنْفُ؛ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا بِالاسْمِ مَثَلًا: فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَا أُوصِيَ لَهُ بِهِ؛ وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا، وَعِنْدَ ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ إِلَى يَتَامَى فُلَانٍ، وَهُمْ مَعْرُوفُونَ بِأَعْيَانِهِمْ، وَأَنْ يُوصِيَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى حَيْلٍ وَقَفَّهَا غَيْرُهُ^(١) الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى لَهُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

وَهَذَا الصَّنْفُ؛ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا بِالْوَصْفِ مَثَلًا: فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي فِيهِ مَشْرُوعًا، وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْفُسَّاقِ لِأَنَّهُمْ فُسَّاقٌ، وَلَا لِلْكَفَّارِ لِأَنَّهُمْ كَفَّارٌ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٢) وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَكَذَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُوصَى بِهِ: أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعًا، غَيْرَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ عَلَى الْكَفَّارِ وَالْفُسَّاقِ، فَإِنْ أَوْصَى بِمَكْرُوهٍ، وَأَمَكَّنَ تَحْوِيلُ الْوَصِيَّةِ إِلَى وَجْهِ مَشْرُوعٍ حَوَّلَتْ الْوَصِيَّةُ، كَمَا إِذَا أَوْصَى بِمَالٍ يُنْفَقُ فِي وَجْهِ

(١) انظر: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣١/٢٣٥، ٣٠٥)، وَمُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ، لِلْبَغْلِيِّ ص (٣٩٩).

(٢) انظر: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

مَكْرُوهُ، يُنْفَقُ الْمَالُ فِي الْقُرْبِ، أَوْ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ فَلَانَ بِدَرَاهِمَ،
نُصِرَفُ الدَّرَاهِمُ فِي الصَّدَقَةِ، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَيُسْتَرْطَفُ فِي الْمَوْصَى بِهِ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِهِ الْمَوْصِي عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى: أَنْ
يَكُونَ عَمَلًا صَالِحًا، أَمَّا الْأَعْمَالُ الَّتِي لَيْسَتْ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا
الْمَيِّتُ بِحَالٍ ^(٢)، وَبِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ.

يَقُولُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِمَعْصِيَةٍ، وَفِعْلٍ مُحَرَّمٍ، مُسْلِمًا
كَانَ الْمَوْصِي أَوْ ذِمِّيًّا، فَلَوْ وَصَّى بِنَاءِ كَنِيسَةٍ أَوْ بِنَيْتِ نَارٍ، أَوْ عِمَارَتِهِمَا، أَوْ
الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمَا، كَانَ بَاطِلًا، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ ^(٣).

وَقَالَ الْمَرْذَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَوْلُهُ: (وَلَا تَصِحُّ إِلَى غَيْرِهِمْ). قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا
أَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَى فَاسِقٍ. وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ^(٤).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ مِنْ أَنَّ
الْفَاسِقَ لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ، وَيَنْعَزِلُ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ الْفُسْقُ، كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ
عَلَيْهِ. وَعَنْهُ، يُضْمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ ^(٥).

□ □ □

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٧/٣١، ٣١٥)، و«مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْبُصْرِيَّةِ»
لِلْبَغْلِيِّ ص (٣٩٩)، و«الْاِخْتِيَارَاتُ الْفِقْهِيَّةُ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٣٢٦).

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٦٠/٣١، ٤٩).

(٣) «الْمُغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (٥١٣/٨).

(٤) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْذَاوِيِّ (٤٦٨/١٧).

(٥) انظر: الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٤٧٦/١٧).

الْحُكْمُ السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ

نُفُوبُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ
لَا تُكْفَرُهَا الْحَسَنَاتُ وَلَا النَّوَافِلُ

لَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ الذُّنُوبَ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً تُكْفَرُهَا
التَّوْبَةُ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ الْكِبَائِرِ، هَلْ تُكْفَرُهَا الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ
وغيرها؛ وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ صَاحِبُهَا أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مَنْ يَرَى أَنَّ الْكِبَائِرَ تُكْفَرُ بِأَسْبَابٍ غَيْرِ التَّوْبَةِ أَيْضًا، وَإِلَى هَذَا
ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(١) رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

الثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: أَنَّ
الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ وَالْحَسَنَاتِ تُكْفَرُ الصَّغَائِرَ، أَمَّا الْكِبَائِرُ فَلَا تُكْفَرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ
مِنْهَا، وَبِهَذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمرَ، وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ،
وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ وَغَيْرُهُمْ، وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«التَّمْهِيدِ» كَمَا ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ^(٢).

وامْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ بِالْآثِرِ وَالنَّظَرِ:

فَأَمَّا الْآثِرُ: فَالْأَدِلَّةُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ السَّلَفِ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٨٦/٧) - وما بعدها).

(٢) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٤٢٥/١ - ٤٢٨)، في نقل الإجماع هنا
نقلًا انظر: ما ذكره ابن تيمية «مجموع الفتاوى» (٤٨٦/٧) - وما بعدها).

حَسَبْنَا مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتُنِبَتِ الْكِبَايِرُ»^(١) مُسْلِمٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكِبَايِرَ لَا تُكَفِّرُهَا هَذِهِ الْفَرَائِضُ^(٢).

أَمَّا النَّظَرُ: فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْعِبَادَ بِالتَّوْبَةِ، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ ظَالِمًا، وَاتَّقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ فَرْضٌ، وَالْفَرَائِضُ لَا تُؤَدَّى إِلَّا بِتَبَةِ وَقَصْدٍ، وَلَوْ كَانَتْ الْكِبَايِرُ تَقْعُ مُكْفَرَةً بِالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ، وَأَدَاءِ بَقِيَّةِ أَزْكَانِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يُحْتَجْ إِلَى التَّوْبَةِ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وأيضاً لو كُفِّرَتِ الْكِبَايِرُ بِفِعْلِ الْفَرَائِضِ، لَمْ يَتَّقْ لِأَحَدٍ ذَنْبٌ يَدْخُلُ بِهِ النَّارَ إِذَا أَتَى بِالْفَرَائِضِ، وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْمُرْجَةِ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَهُنَاكَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْتِدْلَالَاتِ الْأَثَرِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ الْقَاطِعَةِ: بِأَنَّ الْحَسَنَاتِ، وَالنَّوَافِلَ، وَالْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ تُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ فَحَسَبُ، أَمَّا الْكِبَايِرُ فَلَا يُكَفِّرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ^(٣).

قُلْتُ: أَمَّا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَنَسْتَطِيعُ تَخْرِيجَ قَوْلِهِمْ: عَلَى أَنَّ الْكِبَايِرَ تُكَفِّرُهَا الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ؛ وَذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ! لِأَنَّ مَقَامَ الْحِسَابِ فِي الْآخِرَةِ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُكْفِّرَةِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، كَالشَّفَاعَةِ وَغَيْرِهَا، هَذَا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ مَعَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي تَغْفِيرِ ذُنُوبِهِ صَغِيرِهَا وَكَبِيرِهَا.

أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِكَبِيرَتِهِ مَا لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، أَيْ: سَيَلْقَى اللَّهَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٣).

(٢) مَنْ أَرَادَ التَّوْبَةَ عَلَى مَجْمُوعِ الْأَدِلَّةِ فَلْيَنْظُرْ «جَامِعَ الْمُلُومِ وَالْحِكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ.

(٣) انْظُرْ: «جَامِعَ الْمُلُومِ وَالْحِكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (١/٤٢٥).

تَعَالَى بِكِبِيرَتِهِ! وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الشَّفَاعَةُ أَوْ غَيْرُهَا مِنَ الْمُكَفِّرَاتِ!
وَنَحْنُ مَعَ هَذَا التَّوْجِيهِ (الْوَجِيهِ)؛ إِلَّا أَنَّا لَا نَرْضَى بِهَذَا التَّوْجِيهِ
ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحِلًّا لِلتَّرَاعِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ صَائِرٌ هُنَا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا قَطُّ،
أَمَّا أَحْكَامُ الْآخِرَةِ فَأَمْرٌ غَيْبِي كُلُّهُ بِيَدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٤٨٦/٧ - وَمَا بَعْدَهَا)، وَجَامِعُ الْمُتْلُومِ
وَالْحَكَمِ، لِابْنِ رَجَبٍ (٤٢٥/١).

الْحُكْمُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ

عَدَمُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ أَثْنَاءَ مَعَاصِيهِمْ!

لَا شَكَّ أَنَّ إِجَابَةَ الدَّعْوَةِ إِلَى وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ وَاجِبَةٌ، كَمَا قَالَ ﷺ: «فُكُّوا الْعَانِي (الْأَسِيرَ)، وَاجْتَنِبُوا الدَّاعِيَ، وَغُودُوا الْمَرِيضَ»^(١) الْبُخَارِيُّ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

يَقُولُ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي (الْمُغْنِي): «إِذَا دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ فِيهَا مَعْصِيَةٌ: كَالْخَمْرِ، وَالزَّمْرِ، وَالْعُودِ وَنَحْوِهِ، وَأَمَكَنَةُ الْإِنْكَارِ، وَإِزَالَةُ الْمُنْكَرِ لَزِمَهُ الْحُضُورُ وَالْإِنْكَارُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي قَرْضَيْنِ: إِجَابَةً أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَإِزَالَةَ الْمُنْكَرِ.

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِنْكَارِ، لَمْ يَخْضُرْ. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمُنْكَرِ حَتَّى حَضَرَ، أَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْصَرَفَ. وَيَنْحُو هَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ... وَالْأَضَلُّ فِي هَذَا مَا رَوَى سَفِينَةُ أَنَّ رَجُلًا أَضَافَهُ عَلَيْهَا، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَنَا؟ فَدَعَوُهُ، فَجَاءَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عَصَا دَنِي الْبَابِ، فَرَأَى قِرَامًا (السُّرُّ الرَّقِيقُ عَلَيْهِ نَصَاوِيرُ)^(٣) مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ، فَرَجَعَ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ: الْحَقُّ، فَقُلْ لَهُ: مَا أَرْجَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٨/٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٨/٩)، وَمُسْلِمٌ (١٥٢/٤).

(٣) انْظُرْ: «الْتَّهَابَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ، أَمَّا التَّصَاوِيرُ فَقَدْ وَرَدَتْ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، انْظُرْ: ابْنُ

فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَدْخُلَ بَيْتًا مُرَوَّقًا»^(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَغْمِزُ عَلَى مَائِلَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ»^(٢).

وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَسَمِعَ زَمَرَةً
رَاحَ، فَوَضَعَ أَصْبَعِي فِي أُذُنِي، ثُمَّ عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقِ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ: يَا
نَافِعُ، أَتَسْمَعُ؟ حَتَّى قُلْتُ: لَا، فَأَخْرَجَ أَصْبَعِي مِنْ أُذُنِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى
الطَّرِيقِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ^(٣). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
وَالْخَلَّالُ.

وَلِأَنَّهُ يُشَاهِدُ الْمُنْكَرَ وَيَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ، فَمُنِعَ مِنْهُ، كَمَا
لَوْ قَدِرَ عَلَى إِزَالَتِهِ...^(٤) انْتَهَى.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمُرُقَةً (الْوِسَادَةَ) فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ،
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، مَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَلِوِ الثُّمُرُقَةِ؟»، فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ تَقَعُدُ عَلَيْهَا،
وَتَوَسَّدُهَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَلِوِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لِيُقَالَ لَهُمْ:

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٩/٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٦٠) وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٠١)، وَأَحْمَدُ (٣٣٩/٣)، وَالدَّارِمِيُّ (١١٢/٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ،
انظر: «الإِزْوَاءُ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٩٤٩).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٢٤، ٤٩٢٦)، وَأَحْمَدُ (٨/٢، ٣٨)، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ صَحِيحٌ،
انظر: «تَحْرِيمُ آيَاتِ الطَّرَبِ» لِلْأَلْبَانِيِّ ص (١١٦).

(٤) «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (١٩٨/١٠).

أَحْبُوا مَا خَلَقْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ: «فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَنَاقِبِ، أَوْ الْمَلَاهِي، فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ لَا يُجِيبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَوْ حَضَرَ تَرَكَ وَتَرَفَّعَ بِحُضُورِهِ، أَوْ بَنَيْهِ»^(٢).

وَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَالْأَمَثَلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، فَحَسْبُنَا مِنْهَا مَا يَلِي:

عَنْ أَسْلَمَ - مَوْلَى عُمَرَ - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ، فَصَنَعَ لَهُ (أَيَّ طَعَامًا) رَجُلٌ مِنَ النَّصَارَى، فَقَالَ لِعُمَرَ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَجِئْتَنِي وَتُكْرِمَنِي أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ الشَّامِ - فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسُكُمْ مِنْ أَجْلِ الصُّورِ الَّتِي فِيهَا»^(٣) الْبَيْهَقِيُّ.

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ - عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو - أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَدَعَا، فَقَالَ: أَفِي الْبَيْتِ صُورَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَبَى أَنْ يَدْخُلَ حَتَّى كَسَرَ الصُّورَةَ، ثُمَّ دَخَلَ^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ: «لَا نَدْخُلُ وَلِيْمَةً فِيهَا طَبْلٌ، وَلَا مِعْرَافٌ»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (١٠/٣٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢١٠٧).

(٢) «شَرْحُ السُّنَنِ» لِلْبَغَوِيِّ (٩/١٤٧).

(٣) «السُّنَنُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٧/٢٦٨)، وَهُوَ أَثَرٌ صَحِيحٌ. انْظُرْ: «آدَابُ الرُّفَافِ» لِلْأَلْبَانِيِّ ص (١٦٥).

(٤) انْظُرْ: «السُّنَنُ» لِلْبَيْهَقِيِّ أَيْضًا، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ ابْنُ حَبَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٩/٢٠٤).

(٥) انْظُرْ: «الْفَوَائِدُ الْمُتَنَقَّاةُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْحَرَبِيِّ (٤/٣) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، انْظُرْ: «آدَابُ الرُّفَافِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١٦٦).

وَدَعَا ابْنُ عُمَرَ أَبَا أَيُّوبَ ؓ، فَرَأَى فِي الْبَيْتِ سِتْرًا عَلَى الْجِدَارِ، فَقَالَ: أَتَسْتُرُونَ الْجُدْرَ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: غَلَبَنَا عَلَيْهِ النِّسَاءُ، فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهِ، فَلَمْ أَكُنْ أَخْشَى عَلَيْكَ، وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُ لَكُمْ طَعَامًا فَرَجَعَ^(١) الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا.

* * *

وَزِيَادَةُ فِي الْبَيَانِ وَالتَّوَضُّيْحِ لِحُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ أَحْبَبْنَا أَنْ نَذْكُرَ بَعْضًا مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رحمته الله مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِ فِي غَيْرِ كِتَابٍ لَهُ، فَهَآكِهَ مُهَذَّبَةً مُقَرَّبَةً، كَمَا يَلِي:

إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ إِجَابَةَ الدَّعْوَةِ فِي الْعُرْسِ وَاجِبَةٌ؛ إِلَّا أَنَّهَا فِي غَيْرِهَا مِنْ الدَّعَوَاتِ الْمَشْرُوعَةِ تُسَنُّ إِجَابَتُهَا، إِلَّا فِي أَحْوَالٍ مِنْهَا: إِذَا كَانَ الدَّاعِي تَارِكًا صَلَاةً فَلَا يَنْبَغِي السَّلَامُ عَلَيْهِ، وَلَا إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ^(٢).

وَكَذَلِكَ إِذَا دُعِيَ الْمُسْلِمُ إِلَى وَلِيْمَةٍ أَوْ دَعْوَةٍ عَامَّةٍ؛ فَلِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي الدَّعْوَةِ مُنْكَرًا كَشْرِبِ الْخَمْرِ وَنَحْوِهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحُضُورُ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ حُضُورَهُ يَمْنَعُ ذَلِكَ الْمُنْكَرَ، فَيَجُوزُ لَهُ الْحُضُورُ وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ أَسْقَطَ حُرْمَتَهُ بِإِقَامَتِهِ الْمُنْكَرَ، فَإِنْ خَافَ الْمَدْعُوُّ أَنْ حَضَرَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمُحَرَّمِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُجِيبَ.

وَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَةُ إِلَى دُورِ أَهْلِ النِّعَةِ، أَوْ إِلَى كَنَائِسِهِمْ، وَكَانَ الْمُنْكَرُ

(١) غَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٦/٩)، وَشَرَحَ السُّنَّةُ لِلْبَغَوِيِّ (١٤٨/٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٩٢/١)، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٠٦/٣٢)، وَالْاِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةَ، لِلْبَغَوِيِّ ص (٦٢).

فِيهَا صَوْرًا نَصَبُوهَا جَارَتْ إِجَابَتُهُمْ إِلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ، وَإِنْ كَانَ خَمْرًا أَظْهَرُوهُ
لَمْ تَجْزِ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُمْ نُهَوُا عَنْ إِظْهَارِ الْخَمْرِ.

وَإِذَا خَضَرَ الدَّعْوَةَ فَوَجَدَ مُنْكَرًا، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ حِينَ حُضُورِهِ فَقَلْبُهُ أَنْ
يُنْكِرَهُ بِحُسْبِهِ.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْضَرَ مَجَالِسَ الْمُنْكَرِ بِاخْتِيَارِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَمِنْ
الضَّرُورَةِ الْحُضُورُ لِلْإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَوَعِظَ فَاعِلُهُ^(١).

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا كَثِيرٌ مِنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَدَمِ إِجَابَةِ دَعْوَةِ
أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ فِي (حُكْمِ مَجْرِهِمْ)^(٢)، وَفِي مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَاكَ عُتْبَةُ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ.

تَنْبِيْهُ: وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلْيُعْلَمَ أَنَّ عَدَمَ إِجَابَةِ دَعْوَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ
الْمُجَاهِرِينَ، مُقْبِلَةٌ بِأُمُورٍ يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَقْضَدَ بِعَدَمِ الْإِجَابَةِ لِدَعْوَتِهِمْ: الْعُقُوبَةُ، وَالزُّجْرُ، وَالتَّأْدِيبُ
لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ.

الثَّانِي: أَنْ يَقْضَدَ بِهِ: هَجْرُ الْمَعَاصِي، وَأَهْلُهَا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَقْضَدَ بِهِ: الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُرَاعِيَ الْمَصْلَحَةَ الشَّرْعِيَّةَ فِي عَدَمِ إِجَابَتِهِمْ، وَذَلِكَ مَا نَلَّ فِي

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨/٢٠٤ - ٢٣٩، ٢٢١)، و«الْاِخْتِيَارَاتُ الْفِقْهِيَّةُ» لِلْبَغْلِيِّ

ص (٤١٣).

(٢) انظر ص (٣٨٧).

تَحْقِيقِ شَعِيرَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»، أَيْ إِذَا رَأَى فِي إِجَابَةِ دَعْوَتِهِمْ إِزَالََةً لِلْمُنْكَرِ، فَعَلَيْهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ زِيَارَتُهُمْ.

الْخَامِسُ: أَنْ يُرَاعِيَ الْمَصْلَحَةَ الشَّرْعِيَّةَ فِي عَدَمِ إِجَابَتِهِمْ، وَذَلِكَ مَائِلٌ فِي تَحْقِيقِ قَاعِدَةِ «دَرْءِ الْمَقَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ»، أَيْ إِذَا خَشِيَ الضَّرَرَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ عَدَمُ إِجَابَةِ دَعْوَتِهِمْ.

يَقُولُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَلِكَ مَنْ دَعَاكَ مِنْ أَكْثَرِ مَالِهِ حَرَامًا، أَوْ مَنْ لَا تَأْمَنُ أَنْ يُلْحَقَكَ فِي إِجَابَتِهِ ضَرَرٌ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا، فَلَا عَلَيْكَ الْإِجَابَةُ»^(١).



(١) «شَرْحُ السُّنَنِ لِلْبَغَوِيِّ (١٤٩/٩).

الحُكْمُ الثَّامِنُ والثَّلَاثُونَ

عَدَمُ اسْتِخْدَامِ أَهْلِ الْكِبَايِرِ الْمُجَاهِرِينَ فِي الْجِهَادِ!

لَا شَكَّ أَنَّ الْمَعَاصِي سَبَبٌ لِلْخُذْلَانِ، وَعَدَمُ النَّصْرِ لَئِذَا كُرِهَتْ
الِاسْتِعَانَةُ بِهِمْ لِهَذَا السَّبَبِ، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا هُنَا كَثِيرٌ مِنْ آثَارِ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي
مَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمَعَاصِي لَهَا أَثَرٌ كَثِيرٌ فِي الْهَزَائِمِ، وَالْهَوَانِ، وَجَلْبِ
الدُّلِّ بِالْأَمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِ تَرْكُهَا ضَرُورَةً كَمَا نَصَّتِ الْأَدِلَّةُ
الشَّرْعِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ، وَحَسَبْنَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ قِصَّةُ الرِّمَاءِ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ،
يَوْمَ قَالَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُبَيْرٍ رضي الله عنه: «الْغَنِيمَةُ، أَيُّ قَوْمِ الْغَنِيمَةِ! ظَهَرَ
أَصْحَابُكُمْ فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنْسَيْتُمْ مَا قَالَ لَكُمْ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ لَنَأَيِّنَّ النَّاسَ فَلَنُنْصِيَنَّهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ»^(١)، ثُمَّ كَانَ
مِنْ الرِّفَافِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ حَوْلَ الْمُسْلِمِينَ، وَعِنْدَهَا حَصَلَ الْفُشْلُ وَالتَّنَارُعُ
وَالْمُصِيبَةُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ آلَ فِصَالٍ إِذْ يُخَوِّنُكُمْ
بِأَذْنِهِمْ خَوْفٌ إِذَا فُوشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا
تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ مَرَرْنَا
عَنْهُمْ لِنَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٢٨١)، و«مِيزَةُ ابْنِ هِشَامٍ» (٣/ ١١٢) وَغَيْرُهُمَا، بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْقِصَّةِ نَشَطَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي اسْتِثْبَاتِ الْفَوَائِدِ مِنْهَا؛ فَكَانَتْ مِنْ أَهَمِّ وَأَكْبَرِ الْفَوَائِدِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْهَا: أَثَرُ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي كَانَتْ مِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ فِي الْخِذْلَانِ، وَالْهَوَانِ، وَالنَّازِعِ، وَتَسْلِيْطِ الْعَدُوِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ!

وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَغْوِلْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ إِلَى الدِّينِ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْعُوهُمْ مِنْ رُكُوبِ الْخَيْلِ لِعَدَمِ الثِّقَةِ بِصِحَّةِ تَوْبَتِهِمْ، وَنُضْحِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ: «وَلَا اسْتَغْمَلَ عُمَرُ قَطُّ؛ بَلْ وَلَا أَبُو بَكْرٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُنَافِقًا، وَلَا اسْتَغْمَلَ مِنْ أَقَارِبِهِمَا، وَلَا كَانَ تَأْخُذُهُمَا فِي اللُّوْثَةِ لَا يَمُ؛ بَلْ لَمَّا قَاتَلَا أَهْلَ الرِّدَّةِ وَأَعَادُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، مَنْعُوهُمْ رُكُوبَ الْخَيْلِ، وَحَمَلَ السَّلَاحِ؛ حَتَّى تَظْهَرَ صِحَّةُ تَوْبَتِهِمْ.

وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَهُوَ أَمِيرُ الْعِرَاقِ: لَا تَسْتَغْوِلْ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَلَا تُشَاوِرْهُمْ فِي الْحَرْبِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَكْبَارَ مِثْلِ طَلِيْحَةَ الْأَسَدِيِّ، وَالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَعُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ، وَالْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ وَأَمْثَالَهُمْ، فَهَؤُلَاءِ لَمَّا تَخَوَّفَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مِنْهُمْ نَوَّعَ نَفَاقَ لَمْ يُؤْلَوْهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ»^(١).

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ فَالِاسْتِعَانَةُ بِهِمْ إِنْ كَانُوا حَسَنِي الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُعْرِفُ عَنْهُمْ غِشُّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ؛ فَإِنَّ الِاسْتِعَانَةَ بِهِمْ أَوْلَى مِنَ الِاسْتِعَانَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ لَا مِثْلَ الْكُفَّارِ.

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٦٥/٣٥).

بَلْ إِنَّ الاسْتِيعَانَةَ بِأَهْلِ الْمَعَاصِي الْمُغْلِبِينَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ
إِنْ تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْجِهَادِ إِلَّا بِهِمْ أَوْ تَحَقَّقَتْ بِهِمْ مَضْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ مَعَ أَمْنِ
فَسَادِهِمْ وَغَشْيِهِمْ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فَإِذَا تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ الْوَاجِبِ كَانَ تَحْصِيلُ مَضْلَحَةٍ
وَاجِبَةٍ مَعَ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَهُ خَيْرًا مِنَ الْعَكْسِ»^(١).

وَيَقُولُ بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ: «وَمِنْ أَهَمِّ الْمُهِمَّاتِ هُنَا إِذَا كَانَتِ الْوَاجِبَاتُ لَدَى
أَهْلِ السُّنَّةِ مِثْلَ التَّعْلِيمِ، وَالْجِهَادِ، وَالطَّبِّ، وَالْهَنْدَسَةِ وَنَحْوِهَا تَتَعَذَّرُ إِقَامَتُهَا
إِلَّا بِوَاسِطَتِهِمْ فَإِنَّهُ يُعْمَلُ عَلَى تَحْصِيلِ مَضْلَحَةِ الْجِهَادِ، وَمَضْلَحَةِ التَّعْلِيمِ،
وَهَكَذَا مَعَ الْحَدَرِ مِنْ بِدْعَتِهِ»^(٢)، وَفَسَادِهِمْ إِنْ كَانُوا فَسَقَةً مُغْلِبِينَ.



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٨/٢١٢).

(٢) «مَجَرُّ الْمُتَّبِعِ» لِبَكْرِ أَبِي زَيْدٍ ص (٤٦).

الحُكْمُ التَّاسِعُ والثَّلَاثُونَ

جَوَازُ إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ

لَا شَكَّ أَنَّ انْتِفَاءَ الشُّبُهَاتِ - فَضْلاً عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ - وَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِ اسْتِبْرَاءَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «... فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ...»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

لِذَا مَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ فَقَدْ حَصَّنَ عِرْضَهُ وَدَيْتَهُ مِنَ الْقَذْحِ وَالشَّيْنِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَنْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلتُّهْمِ، فَلَا يَلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنَّ»^(٢).

قَالَ مُحَقِّقُ الْمَذْهَبِ الْبُهَوِيِّ وَغَيْرُهُ: «وَلَا حَرَجَ بِظَنِّ الشَّرِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الشَّرُّ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ مُقْلَبٍ فِي «الْفُرُوعِ»: «وَذَكَرَ الْمَهْدَوِيُّ، وَالْقُرْطُبِيُّ الْمَالِكِيَّانِ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يَحْرُمُ ظَنُّ الشَّرِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الْخَيْرُ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ بِظَنِّهِ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الشَّرُّ! وَفِي الْبُخَارِيِّ «مَا يَكُونُ مِنَ الظَّنِّ»، ثُمَّ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَغْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا»، وَفِي لَفِظٍ: «دِينِنَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٥١)، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩).

(٢) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب، ص (٢٠٤).

(٣) «كشاف القناع» (١٢١/٢)، و«مطالب أولي النهى» (٨٦٦/١).

الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً^(١).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعُثَيْمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ بِالْفُسُوقِ وَالْمُجُورِ، فَلَا حَرَجَ أَنْ نُسِيءَ الظَّنَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِدَلِّكَ»^(٢).

لِهَذَا! مَنْ وَجَدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَتَظَاهَرُ بِالْمُجُونِ وَالْخَلَاعَةِ؛ فَلِلْمُسْلِمِينَ إِسَاءَةُ الظَّنِّ بِهِ، وَرَمِيهِ بِمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَالِهِ.

يُوضِّحُهُ: أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَوْ رَأَى مُمْتَلَأً - عِيَاذًا بِاللَّهِ - فِي أَحَدِ الْأَقْلَامِ الْخَلِيعَةِ، وَهُوَ يُجَالِسُ وَيُعَانِقُ الْمُؤَمِّسَاتِ! فَعِنْدَهَا لَا يُؤَاخِذُ لَوْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنَّ مِنْ زِنَا وَفُجُورٍ، وَفُحْشٍ... وَمِثْلُهُ الْمَرَأَةُ!

وَكَذَا لَوْ أَنَّ امْرَأَةً - عِيَاذًا بِاللَّهِ - تَبَجَّحَتْ بِأَنْهَا وَلَاجَةٌ حَرَّاجَةٌ، قَدْ أَسْفَرَتْ عَنْ تَهْتِكِهَا، وَأَظْهَرَتْ مَفَاتِنَهَا، وَلَامَسَتْ الرِّجَالَ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ أَسَاءَ بِهَا الظَّنَّ مِنْ زِنَا، وَفُجُورٍ، وَفُحْشٍ...

عِلْمًا لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَذَفَ مَنْ حَالُهُ هَذِهِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَائِطِ الْإِخْصَانِ الَّذِي يَجِبُ الْحَدُّ بِقَذْفِ صَاحِبِهِ خَمْسَةً: مِنْهَا (الْعَقَافُ)، وَهُوَ هُنَا مُتَتَّبِعٌ فِي حَقِّهِمَا!

وَكَذَا مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يُبَالِي بِعَقَةِ أَهْلِهِ، أَوْ حَجَبِهِمْ عَنْ مُخَالَطَةِ الْأَجَانِبِ مِنَ الرِّجَالِ - عِيَاذًا بِاللَّهِ -، فَلَا حَرَجَ حِينَئِذٍ عَلَى مَنْ قَذَفَهُ بِالذَّيَانَةِ!

(١) «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مُفِيحٍ (٢/ ٢٢١).

(٢) «الشَّرْحُ الْمُتَمِّعُ» لِلْعُثَيْمِيِّ (٥/ ٣٠٠).

وَمِثْلُهُ مَنْ يَرْضَى لِابْنِهِ الْأَمْرِدِ أَنْ يُجَالِسَ وَيُسَامِرَ مَنْ عُرِفَ بِالْفُجُورِ، وَكَذَا إِذَا رَضِيَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ فِي زِينَةٍ فَاتِنَةٍ، أَوْ خَرَجَ مُتَشَبِّهًا بِالنِّسَاءِ سَوَاءً كَانَ فِي لِبْسِهِنَّ، أَوْ حَرَكَاتِهِنَّ، أَوْ قَصَاتِ شُعُورِهِنَّ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَارِبِ التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ وَالتَّخَنُّثِ الَّذِي ابْتُلِيَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا يَصِفُونَ وَيَفْعَلُونَ!

وَكَذَا مَنْ أَجْلَبَ لِأَهْلِهِ التُّلْفَازَ، أَوْ الْفِدْيُو، أَوْ الْأَطْبَاقَ الْفَضَائِيَّةَ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُمْ يُشَاهِدُونَ وَيَسْمَعُونَ مِنْ خِلَالِهَا الْعَنَاءَ، وَالْمُجُونَ، وَالرَّذَائِلَ... وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَلَا خَرَجَ عَلَى مَنْ رَمَاهُ بِالدِّيَانَةِ!



الحُكْمُ الْأَزْبَعُونَ

عَدَمُ مُخَالَطَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ،
أَوْ دَعْوَتِهِمْ لِلطَّلَامِ فِي الْجُمْلَةِ!

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُخَالَطَةَ وَالْمُجَالَسَةَ أُمُورٌ لَهَا تَأْثِيرٌ قَوِيٌّ فِي أَصْحَابِهَا وَلَا
بُدَّ؛ لِأَنَّ الطَّبَاعَ سَرَّاقَةً، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: ضُحْبَةُ الْأَخْيَارِ تُورِثُ الْخَيْرَ، وَضُحْبَةُ
الْأَشْرَارِ تُورِثُ الشَّرَّ؛ كَالرَّيْحِ إِذَا مَرَّتْ عَلَى النَّتَنِ حَمَلَتْ نَتْنًا، وَإِذَا مَرَّتْ عَلَى
الطَّيِّبِ حَمَلَتْ طَيِّبًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ مُحِبٌّ وَمُبْغِضٌ؛ فَإِذَنْ لَا
بُدَّ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَكُنِ الْمَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ طَاعَةِ اللَّهِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ:

وَلَا يَضْحَبُ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِنَظِيرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ قَبِيلٍ وَلَا بَلَدٍ

وَضُحْبَةُ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ لَا يُؤْمَنُ غَائِلَتُهَا لِتَغْيِيرِهِ بِتَغْيِيرِ الْأَعْرَاضِ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْعَمَنْ مِنْ أَغْلَانَا قَلْبَهُمْ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]،
وَالطَّعْنُ يَسْرِقُ مِنَ الطَّعْنِ مِنْ خَيْثُ لَا يَذَرِي^(١).

وَحَسْبُنَا قَوْلُهُ ﷺ: «مَثَلُ جَلِيسِ الصَّالِحِ وَالشُّوْءِ كَمَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِعِ
الْكَبِيرِ، فَحَامِلِ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْدِثَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ
رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِعِ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً»^(٢)
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «فَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمَتَاوِيِّ (٥٢٥/٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٩/٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٢٨).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ»^(١) أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

فَفِي هَذَا، وَالَّذِي قَبْلَهُ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى التَّحْذِيرِ مِنْ مُجَاسَسَةِ أَهْلِ
الْفَسَادِ، أَوْ دَعْوَتِهِمْ إِلَى الطَّعَامِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، أَمَّا
مُجَاسَسَتُهُمْ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ (لِلْقَادِرِ)، أَوْ إِطْعَامُهُمْ عَلَى وَجْهِ الْفَقْرِ وَالْحَاجَةِ
وَالْإِحْسَانِ فَلَا بَأْسَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: «هَذَا إِنَّمَا جَاءَ
فِي طَعَامِ الدَّعْوَةِ دُونَ طَعَامِ الْحَاجَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿وَيَطْمِسُوهُ أَكْمَامَ
عَلَى خِيَمِهِمْ مَشْكِيًا وَيَتِيًّا وَآلِيًّا﴾ (٥٨) [الْإِنْسَانِ: ٥٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَسْرَاهُمْ كَفَّارٌ غَيْرُ
مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا حَذَّرَ مِنْ صُحْبَةٍ مَنْ لَيْسَ بِتَقِيٍّ، وَزَجَرَ عَنْ مُخَالَطَتِهِ،
وَمُؤَاكَلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُطَاعِمَةَ تُوقِعُ الْأَلْفَةَ، وَالْمُودَّةَ فِي الْقُلُوبِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا الشَّيْخُ الْمَنَازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ: «(وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ
إِلَّا تَقِيٌّ) لِأَنَّ الْمُطَاعِمَةَ تُوجِبُ الْأَلْفَةَ، وَتُؤَدِّي إِلَى الْخُلُطَةِ، بَلْ هِيَ أَوْثَقُ عَرَى
الْمُدَاخَلَةِ، وَمُخَالَطَةُ غَيْرِ التَّقِيِّ يُخِلُّ بِالذِّينِ، وَيُوقِعُ فِي الشُّبْهِ وَالْمَحْظُورَاتِ
فَكَأَنَّهُ يَنْهَى عَنِ مُخَالَطَةِ الْفُجَّارِ، إِذْ لَا تَخْلُو عَنْ فَسَادٍ، إِنَّمَا بِمُتَابَعَةٍ فِي فِعْلٍ،
أَوْ مُسَامَحَةٍ فِي إِغْصَاءٍ عَنْ مُنْكَرٍ، فَإِنْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَكَادُ، فَلَا تُحِطُهُ فَتَنَةُ
الْغَيْرِ بِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ حِرْمَانُ غَيْرِ التَّقِيِّ مِنَ الْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّ الْمُصْطَفَى ﷺ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٩٨)، وَهُوَ حَسَنٌ،

انظر: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٧٣٤٧).

(٢) «شَرْحُ السُّنَنِ لِلْبَغَوِيِّ» (٦٩/١٣).

أَطْعَمَ الْمُشْرِكِينَ، وَأَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ الْمِنِينَ؛ بَلْ يُطْعِمُهُ وَلَا يُخَالِطُهُ^(١).

كَمَا أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ النَّهْيَ عَنْ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ وَمُودَتِهِمْ وَمُصَاحَبَتِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية، وَ(لَا يَأْكُلُ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيًّا) فِيهِ الْأَمْرُ بِمُلاَزِمَةِ الْأَتَقِيَاءِ، وَدَوَامِ مُحَالَظَتِهِمْ، وَتَرْكِ الْمُجَارِ، فَهُوَ نَهْيٌ لَهُ بِالْمَعْنَى عَنْ إِكْرَامِ غَيْرِ التَّقِيِّ، وَإِسْدَاءِ الْجَبِيلِ إِلَيْهِ^(٢).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»^(٣) أَبُو دَاوُدَ.

قَالَ ابْنُ عِلَّانَ الصَّدِيقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ: «أَيُّ: فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُكُمْ بِعَيْنِ بَصِيرَتِهِ إِلَى أُمُورٍ مَنْ يُرِيدُ صِدَاقَتَهُ وَأَخْوَالَهُ، فَمَنْ رَأَاهُ وَرَضِيَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ صَادَقَهُ، وَإِلَّا تَجَنَّبْهُ»^(٤).

وَهُوَ قَوْلُ شَيْخِنَا الْعَنُومِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَعْنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ فِي الدِّينِ، وَكَذَلِكَ فِي الْخُلُقِ عَلَى قَدَرٍ مَنْ يُصَاحِبُ، فَلْيَنْظُرْ مَنْ يُصَاحِبُ، فَإِنْ صَاحِبَ أَهْلَ الْخَيْرِ صَارَ مِنْهُمْ، وَإِنْ صَاحِبَ سِوَاهُمْ صَارَ مِنْهُمْ»^(٥).

□ □ □

(١) «تَفَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمَتَاوِيِّ (٥٢٥/٦).

(٢) «دَلِيلُ الْفَالِجِيِّ» لِابْنِ عِلَّانَ (٢٢٩/٣).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٩/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٨/٢)، وَهُوَ حَسَنٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٥٤٥).

(٤) «دَلِيلُ الْفَالِجِيِّ» لِابْنِ عِلَّانَ (٢٣/٣)، وَ«تَفَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمَتَاوِيِّ (٦٩/٤).

(٥) «شَرْحُ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» لِلْعَنُومِيِّ (٢٨٦/٥).

الحُكْمُ الحَادِي والأَرْبَعُونَ

عَدَمَ قَبُولِ الْيَمِينِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ
فِيمَا يُدْعَى بِهِ عَلَيْهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْبَيِّنَةِ!

وهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الدَّعَاوَى يُسَمَّى (دَعَاوَى التُّهْمِ)، وَهِيَ: دَعْوَى الْجِنَايَةِ
وَالْأَفْعَالِ الْمُحَرَّمََةِ، مِثْلَ دَعْوَى الْقَتْلِ، وَقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَالْمُنْوَانِ عَلَى الْخَلْقِ
بِالضَّرْبِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ فَصَّلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ﷺ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَفْصِيلاً جَيِّداً؛ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ
اخْتِصَارَهَا تَقْرِيباً لِلْقَائِدَةِ الْمَرْجُوءَةِ هُنَا.

فَأَقُولُ: إِنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِدَعْوَى تَهْمَةٍ عَلَى أَرْبَعِ حَالَاتٍ، كَمَا يَلِي:
الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ بَرَأً صَالِحاً؛ وَهَذَا إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِلْمُدْعِي بَيِّنَةٌ؛
فَإِنَّهُ يَخْلِفُ الْيَمِينَ عَلَى بَرَاءَتِهِ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ التَّهْمَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُمَسَّ بِشَيْءٍ
مِنَ الْعَذَابِ، وَاخْتَلَفُوا فِي عُقُوبَةِ الْمُتَّهِمِ لَهُ، وَالصَّحِيحُ إِنَّهُ لَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ^(١).

الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مَجْهُولَ الْحَالِ: وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُحْبَسُ حَتَّى يَنْكَشِفَ
حَالُهُ، وَحَبْسُهُ يَكُونُ لِلْقَاضِي وَلِلْوَالِي^(٢).

(١) قُلْتُ: هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ قَرِينَةٌ تَشْفَعُ لِلْمُتَّهِمِ لَهُ؛ أَمَّا الْإِدْعَاءُ بِهِ دُونَ قَرِينَةٍ أَوْ
بَيِّنَةٍ... فَيَعَاقَبُ تَغْزِيراً، كُلُّ هَذَا حِفَاطاً عَلَى أَغْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ!

(٢) انظر: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥/٣٩٦ - ٤٠٢).

أَمَّا تَحْلِيفُهُ الْيَمِينَ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى بِهِ كَبِيرَةً مِنَ الْكِبَائِرِ،
وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا تُعْلَمُ عَدَالَتُهُ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّ مَنْ اسْتَحْلَلَ
الْكَبِيرَةَ اسْتَحْلَلَ الْيَمِينَ^(١).

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالْفُجُورِ: كَالْمُتَّهَمِ بِالسَّرِقَةِ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهَا
مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَانَ مَعْرُوفًا بِمَا يَفْتَضِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُحْبَسُ.

وَقَالَ أَيْضًا: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَّبَعِينَ مَنْ قَالَ: إِنْ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الصَّنْفِ يَخْلِفُ وَيُرْسَلُ بِلا حَبْسٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ
جَمِيعِ وُلاةِ الْمُسْلِمِينَ! لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ امْتِحَانِهِ بِالضَّرْبِ، وَفِيمَنْ
يَضْرِبُهُ هَلِ الْوَالِي أَمْ الْقَاضِي؟

وهَذَا الصَّنْفُ مِنَ النَّاسِ لَا يَجُوزُ تَحْلِيفُهُمْ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ مَنْ اسْتَحْلَلَ
الْكَبِيرَةَ وَالْفُجُورَ اسْتَحْلَلَ الْيَمِينَ!

وَالْأَمثلةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، فِي حِينِ كَانَ يَهْمُنَا مِنْهَا مَا هُوَ فِي عَصْرِنَا:
فَمَثَلًا؛ لَوْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى شَابٍّ مَعْرُوفٍ بِمَلَا حَقَّةٍ (مُعَارَلَةٍ) النِّسَاءِ؛ أَنَّهُ
يُعَاكِسُ مَحَارِمَهُ وَيَتَحَرَّشُ بِهِنَّ فِي الْأَسْوَاقِ، فَدَعَاؤُهُ هُنَا ثَابِتٌ، وَلَا يُقْبَلُ مِنَ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ يَمِينًا؛ لِأَنَّ مَنْ اسْتَحْلَلَ الْفُجُورَ اسْتَحْلَلَ الْيَمِينَ! إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ قَائِمَةٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ مَنْظُومَةِ الْأَمْثِلَةِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ يَطْرُقُهَا أَهْلُ
الْفَسَقِ بَيْنَ الْحِينِ وَالْحِينِ!

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» للبغلي ص (٦٠٢).

الرَّابِعَةُ: أَنْ يُعْرِفَ أَنَّ الْحَقَّ عِنْدَهُ وَلَكِنَّهُ يَجْحَدُهُ: وَهَذَا يُعَاقَبُ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ^(١).



(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٥/٣٩٦ - ٤٠٢).

الحُكْمُ الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ

عَدَمُ إِعَانَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ عَلَى مَعَاصِيهِمْ

وَالْأَضْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَعَانَ عَلَى الرَّبَا سِوَاءَ كَانَ شَاهِدًا أَوْ كَاتِبًا أَوْ وَكِيلًا... وَكَذَا لَعَنَ مَنْ أَعَانَ عَلَى الْخَمْرِ سِوَاءَ كَانَ عَاصِرَهَا، أَوْ حَامِلَهَا، أَوْ بَائِعَهَا... وَنَحْوَهُ.

لِذَا كَانَتْ الْإِعَانَةُ عَلَى الْحَرَامِ إِثْمًا، لِأَنَّ الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ، وَالْأُمُثْلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا تَفُوقُ الْحَضَرَ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

غَيْرَ أَنِّي اكْتَفَيْتُ مِنَ الْأُمُثْلَةِ هُنَا بِذِكْرِ بَعْضِ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَضَاعِيْفِ كُتُبِهِ، فَهَآكِهَ مُخْتَصَرَةً، مُرْتَبَةً، فَمِنْهَا:

مَنْ أَعَانَ عَلَى الْكُذِبِ وَالظُّلْمِ فَهُوَ شَرِيكٌ فِيهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَانَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَعَاصِي سِوَاءَ كَانَ الْمُعَانُ بِهِ مُحَرَّمًا: كَالْإِعَانَةِ عَلَى الْفَوَاحِشِ وَإِسَاعَتِهَا، مِثْلَ الْقَوَادِ الَّذِي يَقُودُ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ إِلَى الْفَاحِشَةِ، أَوْ كَانَ الْمُعَانُ بِهِ مُبَاحًا كِإِعْطَاءِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ لِمَنْ يَشْرَبُ عَلَيْهِ الْخَمْرَ، وَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الْفَوَاحِشِ، وَلَا يَجُوزُ اخْتِرَافُ حِرْفَةٍ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى الْحَرَامِ، كَعَضْرِ الْعَنْبِ لِيُتَّخَذَ مِنْهُ خَمْرٌ، وَخِيَاظَةُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ، وَصُنْعِ الصُّلْبَانِ

وَبَيْعُهَا، وَلَا تَجُوزُ صِنَاعَةُ آلَاتِ اللَّهْوِ، وَآيَةِ الذَّهَبِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الْحَرَامِ، وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُعَيِّرَ الذَّمِّيَّ عَلَى بَيْعِ الْخَمْرِ، وَلَا عَلَى صِنَاعَتِهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا تَجُوزُ إِعَارَةُ الْخَيْلِ وَالسَّلَاحِ لِمَنْ يَغْتَرِضُ بِهَا طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَنْ تُكْرِيَ الْمَرْأَةُ حُلِيِّهَا أَوْ تُعِيرَهُ لِمَنْ تَتَزَيَّنُ بِهِ لِلرِّجَالِ الْأَجَانِبِ، وَلَا يَجُوزُ إِعَانَةُ الْخَارِجِيِّنَ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَا إِعَانَةُ عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ بِبَيْعِهِ السَّلَاحَ وَنَحْوَهُ، وَلَا تَجُوزُ الدَّلَالَةُ عَلَى صَيْدِ الْحَرَمِ، وَلَا الْإِعَانَةُ عَلَى صَيْدِهِ، كَمَا لَا تَجُوزُ إِعَانَةُ الْمُحْرِمِ عَلَى صَيْدِ الْبَرِّ، وَلَا تَجُوزُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ الْكَاذِبِ بِتَلْقِينٍ وَلَا شَهَادَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الشُّبُهَةِ بِالْكَفَّارِ فِي عِبَادِهِمْ مِنَ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَالْبُحُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى الْمَعَاصِي، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَوَقْفُهُ بَاطِلٌ، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا.

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرِ عَلَى الْإِعَانَةِ عَلَى الْفَاحِشَةِ، لَا بِحُلِيِّ، وَلَا لَيْسَ، وَلَا مَسْكَنِ، وَلَا دَابَّةٍ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ.

وَمَنْ أَعَانَ عَلَى الْجَرِيمَةِ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ رَدْوٍ أَوْ نَحْوِهِ فَهُمْ سَوَاءٌ فِي الْإِثْمِ، كَالْمَرْأَةِ الَّتِي تُحْضِرُ النِّسَاءَ لِلْقَتْلِ، تُقْتَلُ، وَكَذَا قُطَاعِ الطَّرِيقِ، مَنْ يَبَاشِرُ الْقَتْلَ مِنْهُمْ وَالرَّدْءَ لَهُ وَالْمُعِينُ كُلُّهُمْ سَوَاءٌ؛ وَالْمُقَاتِلِينَ عَلَى بَاطِلٍ لَا تَأْوِيلَ فِيهِ كَدَعَايَ الْجَاهِلِيَّةِ: الْمُبَاشِرُ وَالرَّدْءُ وَالْمُعِينُ سَوَاءٌ، وَكَذَا لَوْ أَعَانَ الذَّمِّيُّ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، وَيُقْتَلُ وَلَوْ أَسْلَمَ، وَكَذَا مَنْ آوَى مُحَارِبًا أَوْ سَارِقًا أَوْ قَاتِلًا بِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ، وَمَنْعَهُ أَنْ يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْوَاجِبُ بِلَا عُذْوَانٍ فَهُوَ شَرِيكُهُ، وَإِنْ ضَاعَ الْحَقُّ ضَمِنَتْهُ، فَإِنْ امْتَنَعَ عَنْ تَسْلِيمِهِ عُوقِبَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ حَتَّى يُسَلِّمَهُ.

وَكَذَا يَمْلِكُ وَلِيَّ الْأَمْرِ التَّغْزِيرَ لِمَنْ كَتَمَ الْخَبَرَ الْوَاجِبَ إِغْلَامُهُ بِهِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى ظُهُورِ الْبَاطِلِ، وَضَيَاعِ الْحُقُوقِ.
وَكَذَا لَا يَجُوزُ تَرْيِئُ الْمَعَاصِي وَلَا ذِكْرُهَا بِشَعْرِ أَوْ بَعِيرِهِ.
وَيَلْحَقُ بِهَذَا: عَدَمُ طَاعَةِ الْوَالِدَيْنِ فِي مَعَاصِيهِمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِبَايِرِ، أَمَّا فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَتَلَزُمُ طَاعَتُهُمَا وَلَوْ كَانَا فَاسِقَيْنِ.
وَلَا يُنَافِي الْبِرُّ مَنَعَ الْوَلَدِ أَبَوَيْهِ مِنْ ارْتِكَابِ الْمُؤِمَقَاتِ، فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ تَرْتَكِبُ الْفَاحِشَةَ، وَلَمْ تَمْتَنِعْ عَنْهَا إِلَّا بِالْحَبْسِ جَازَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهَا، وَإِنْ اخْتَاجَتْ إِلَى الْقَيْدِ قَيْدَهَا، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهَا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَهْجُرَهَا، وَإِنْ اخْتَاجَتْ إِلَى نَفَقَةٍ، وَكِسْوَةٍ أَعْطَاهَا^(١).

* * *

قُلْتُ: كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِنَ الصُّورِ مَا هِيَ إِلَّا أُمُثْلَةٌ يُقَاسُ عَلَيْهَا بِطَرِيقِ الْمُمَازَلَةِ وَالْأَوَّلَى.

وَلَوْ تَرَكْتُ لِلْقَلَمِ الْعَنَانَ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الصُّورِ الَّتِي فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى الْإِنْمِ وَالْحَرَامِ مِمَّا هُوَ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ؛ لَطَالَ بِنَا الْمَقَامُ، وَخَرَجْنَا عَنِ الْقَصْدِ وَالْتِمَامِ، عَلِمًا أَنَّهُ قَدْ مَرَّ مَعَنَا كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ لَا سِيَّمَا فِي بَابِ جَرِيدَةِ الْكِبَايِرِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

□ □ □

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٥١٨/٣)، (٣٣٢/١٥)، (١١٦/١٦)، (١٣٦/٢٢)، (١٣٩، ١٤١)، (٣١٩/٢٥)، (٢٤٠/٢٨ - ٦٦٥، ٣١١، ٣٢٣)، (٣٠/١٩٤ - ٣٩٧، ١٩٥)، (٣٢٦، ٤٢٦)، (٩١/٣٥)، لابن تَيْمِيَّةَ، وَالاخْتِيَارَاتِ الْفِقْهِيَّةِ ص (٢٠٤، ٤٩٥، ٥١٠، ٥١٨، ٥٤٨، ٥٥٠)، لِلْبَغْلِيِّ، وَ«مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» ص (٧٥، ٢٩٩، ٣٧٥، ٥٢٠، ٦٠٣)، لِلْبَغْلِيِّ، وَ«مَوْسُوعَةُ فَهْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» لِلْقَلَمَجِيِّ (١٤٨/١ - ١٥١).

الْحُكْمُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ

عَدَمُ صِحَّةِ نَذْرِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ فِي مَعَاصِيهِمْ^(١)

لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ تَعَالَى فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ»^(٢)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ»^(٣).

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ وَغَيْرِهَا؛ كَانَ النَّذَرُ مُحَرَّمًا سَوَاءً كَانَ النَّذَرُ لِدَايِهِ، أَوْ وَسِيلَةً إِلَى الْحَرَامِ.

فَمِنَ الْأَوَّلِ: إِنْ نَذَرَ أَمْرًا مَنُهِيًا عَنْهُ: كَأَنْ يَنْتَهَرَ فِعْلَ الزُّنَا، أَوْ شُرْبَ الْخَمْرِ، أَوْ قَطِيعَةَ أَقَارِبِهِ، أَوْ الشُّرْكَ بِاللَّهِ، أَوْ تَرْكَ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلَ مُحَرَّمٍ، أَوْ السَّفَرِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ السَّفَرِ إِلَى بِلَادِ الْكُفْرِ بِلَا حَاجَةٍ، أَوْ مُشَاهَدَةِ الْأَفْلَامِ أَوْ الْمَسَارِحِ الَّتِي يَخْصُلُ فِيهَا الْمُحَرَّمُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُحَرَّمٌ لِدَايِهِ.

* * *

وَمِنَ الثَّانِي: أَنْ يَنْتَهَرَ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ إِسْلَامِيٍّ لَا يَأْمَنُ الْفِتْنَةُ فِيهِ، أَوْ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْفَسَادُ، أَوْ صِيَامَ أَكْثَرِ الدَّهْرِ مَعَ وُجُودِ ضَرَرٍ يَخْصُلُ بِهِ، أَوْ عَدَمِ الزَّوْاجِ، أَوْ الْإِنْفَاقِ بِجَمِيعِ مَالِهِ مَعَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُفْضٍ لِلْحَرَامِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ (٣٤٦٣/٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٩/١١)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَمَنْ نَذَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ بَدَلٌ مَشْرُوعٌ
أَتَى بِبَدَلِهِ الْمَشْرُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَلٌ مَشْرُوعٌ فَعَلَيْهِ فِيهِ الْكَفَّارَةُ^(١).

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ نَظَّمَ كَثِيراً مِنْ هَذِهِ النُّذُورِ الْمُحَرَّمَةِ فِي
مَعَاطِفِ كُتُبِهِ، فَمَنْ ذَلِكَ:

النَّذْرُ لِلْمَخْلُوقَاتِ: وَالنَّذْرُ لِلْمَخْلُوقَاتِ أَعْظَمُ مِنَ الْحَلْفِ بِهَا، وَالْحَلْفُ
بِهَا مِنْ أَيْمَانِ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا يَجُوزُ النَّذْرُ لِلْقُبُورِ، أَوْ الْمَشَاهِدِ، أَوْ الْأَمَاكِينِ،
أَوْ الْمُجَاوِرِينَ عِنْدَهَا، وَلَا يَجُوزُ النَّذْرُ لِلْأَوْلِيَاءِ وَالْمَسَايِخِ، وَهُوَ نَذْرُ شِرْكٍ
وَمَعْصِيَةٍ، وَهُوَ يُشَبِّهُ النَّذْرَ إِلَى الْكَنَائِسِ، وَالرُّهْبَانِ، وَيُوتِ الْأَصْنَامِ.

نَذْرٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لِلَّهِ تَعَالَى: فَلَا يَجُوزُ نَذْرُ السَّقَرِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِ
الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا إِلَى قَبْرِ نَبِيٍّ، وَلَا نَذْرُ الصِّيَامِ أَيَّامَ الْحَيْضِ، وَلَا نَذْرُ
الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا، وَيَقْضِي مَا نَذَرَهُ
فِي غَيْرِهَا، وَلَا نَذْرُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةً صَلَاةٍ أُخْرَى، وَلَا نَذْرُ
صِيَامِ الدَّهْرِ، وَقِيَامِ جَمِيعِ اللَّيَالِي، وَلَا نَذْرُ الصِّيَامِ الَّذِي يَضُرُّ بِعَقْلِهِ، أَوْ
بَدَنِهِ، فَمَنْ نَذَرَ صِيَامَ نِصْفِ الدَّهْرِ، فَأَصْرَ ذَلِكَ بِعَقْلِهِ، أَوْ بَدَنِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ
يُفْطِرَ، وَيَكْفِّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، وَيَكُونُ فِطْرُهُ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُ بِهِ عَقْلَهُ وَبَدَنَهُ^(٢).

(١) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٧٦/٢٥)، (٢٧/٣١)، (٤٩/٣٣)، (٣٥٤/٣٥)

(٢) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٨/١)، (٥٠٤/١١)، (٣١٩/٢٤)، (٢٥/٢٥)

(١٧٦)، (٨/٢٧)، (٣٢، ٧٧، ٢٤٦، ٣٣٤)، (١٢٣/٣٣)، و«الْاِخْتِبَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ»

لِلْبَغْلِيِّ ص (٥٦٦، ١٢٦ - ٥٦٨)، و«مُخْتَصَرُ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٥٥٠).

تَنْبِيْهٌ: إِنَّ نَذْرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَنْعَقِدُ.

يَقُولُ صَاحِبُ «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ نَذْرُ الْمُبَاحِ، وَلَا الْمَعْصِيَةِ، وَلَا يَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: مَنْ نَذَرَ الْإِغْتِكَافَ، أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ، فَلَهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ، وَلَا كَفَّارَةٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي مَنْ نَذَرَ لِيَهْدِمَنَّ دَارَ غَيْرِهِ لِبِنْتِهِ لِبِنْتِهِ: لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ.

وَرُوِيَ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيْمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي نَذْرِ الْمُبَاحِ^(١)، وَهُوَ كَذَلِكَ! نَعَمْ، إِنَّ النَّذْرَ وَأَحْكَامَهَا وَأَقْسَامَهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي أَطَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا الْبَحْثَ وَالتَّحْقِيقَ؛ لَذَا فَمَنْ أَرَادَهَا فَعَلَيْهِ بَكُتُبُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.



(١) «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ قُتَيْبَةَ (١٨٧/٢٨).

الحُكْمُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ

يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ عَقِبَ الْمَعْصِيَةِ،

لَا سِيَّما أَهْلُ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ؛

نَعَمْ، إِنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ مِنْ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١).

غَيْرَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ السَّلَفِ اسْتَحَبَّ الْوُضُوءَ عَقِبَ الْمَعْصِيَةِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ» [آل عمران: ١٣٥]^(٢).

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا يَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ كَمَا جَاءَ فِي السُّنَنِ»^(٣) ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ يُكَفِّرُ الْخَطَايَا»^(٤).



(١) انظر: «الاحْتِيَاثَاتِ الْفِقْهِيَّةُ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١ - ١٠، ٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٩٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٢١)، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، انظر: «صَحِيحُ التَّرْغِيبِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٦٨٠).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢٤٢/٢١).

(٤) «الاحْتِيَاثَاتِ الْفِقْهِيَّةُ» لِلْبَغْلِيِّ ص (٣٨).

الْحُكْمُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ

اِسْتِحْبَابُ الْهِجْرَةِ مِنْ أَرْضِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ

لَا شَكَّ أَنَّ الْخَبَثَ إِذَا كَثُرَ، وَانْتَشَرَتِ الْمَعَاصِي، وَعَمَّتِ الْفِتْنُ عِيَادًا بِاللَّهِ، كَانَتْ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ، وَسَبَبًا لِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَهْلِ الْأَرْضِ، (الصَّالِحِ مِنْهُمْ وَالطَّالِحِ)!

لَأَجْلِ هَذَا؛ اسْتَحَبَّ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَرْحُومَةِ الْهِجْرَةَ مِنْ أَرْضٍ تَظْهَرُ فِيهَا الْمَعَاصِي جَهَارًا!

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ بَسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا فَسَأَلَ عَنْ أَهْلِ الْأَرْضِ قَدْ لُ عَلَى رَاهِبٍ فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ بَسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ! فَكَمَلْ بِهِ مِثَّةً.

ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الْأَرْضِ قَدْ لُ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِثَّةً نَفْسٍ. فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟

انْطَلِقْ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ بِهَا أَنَاسًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَأَعْبُدِ اللَّهَ مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سُوءٍ. فَاَنْطَلِقْ حَتَّى إِذَا نَصَفَ (بَلَغَ نِصْفَهَا) الطَّرِيقَ أَتَاهُ الْمَوْتُ، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ. فَقَالَتِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِيًا مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ. وَقَالَتِ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ. فَأَتَاهُمُ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ. فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ. فَقَالَ:

فَيَسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ، فَإِلَى أُبَيْهِمَا كَانَ أَذْنَى فَهُوَ لَهُ. فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ أَذْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ، فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ.

قَالَ قَتَادَةُ: فَقَالَ الْحَسَنُ: ذَكَرَ لَنَا؛ أَنَّهُ لَمَّا آتَاهُ الْمَوْتُ نَأَى (نَهَضَ) بِصَدْرِهِ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى اسْتِخْبَابِ هَجْرِ الْأَرْضِ وَالْذِّيَارِ الَّتِي تَظْهَرُ فِيهَا الْمَعَاصِي وَالْمُنْكَرَاتِ، وَفِيهِ اسْتِخْبَابُ مُفَارَقَةِ الثَّائِبِ لِأَخْذَانِ وَأَصْحَابِ الشُّوْءِ الْمُسَاعِدِينَ عَلَى ارتِكَابِ الْمَعَاصِي، وَمُقَاطَعَتِهِمْ وَاعْتَزَالِهِمْ فِي حَالِهِمُ السَّيِّئَةِ، وَاسْتِئْذَانِهِمْ بِأَصْحَابِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، وَلِهَذَا ذَهَبَ أَهْلُ الْعِلْمِ كَافَّةً.

يَقُولُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: فِي هَذَا اسْتِخْبَابُ مُفَارَقَةِ الثَّائِبِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَصَابَ بِهَا الذُّنُوبَ، وَالْأَخْذَانِ الْمُسَاعِدِينَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَمُقَاطَعَتِهِمْ مَا دَامُوا عَلَى حَالِهِمْ، وَأَنْ يَسْتَبْدِلَ بِهِمْ صُحْبَةُ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمُتَعَبِّدِينَ الْوَرَعِينَ، وَمَنْ يُفْتَدَى بِهِمْ وَيُنْتَفَعُ بِصُحْبَتِهِمْ، وَتَأْكُذُّ بِذَلِكَ تَوْبَتُهُ»^(٢).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِيهِ فَضْلُ التَّحَوُّلِ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي يُصِيبُ الْإِنْسَانَ فِيهَا الْمَعْصِيَّةَ، لِمَا يَغْلِبُ ذَلِكَ وَالْفِتْنَةُ بِهَا، وَإِمَّا لَوْجُودِ مَنْ كَانَ يُعِينُهُ عَلَى ذَلِكَ وَيَحْضُرُهُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ لَهُ الْأَخِيرُ: «وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سُوءٍ»، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الثَّائِبَ يَنْبَغِي لَهُ مُفَارَقَةُ الْأَحْوَالِ الَّتِي اعْتَادَهَا فِي زَمَنِ الْمَعْصِيَّةِ وَالتَّحَوُّلُ مِنْهَا وَالِاسْتِغَالُ بِغَيْرِهَا...»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٥٩١/٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٦) وَاللَّقْظُ لَهُ.

(٢) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٨٣/١٧). (٣) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٥٩٨/٦).

وأورد القرطبي رحمه الله نحواً من ذلك ثم نقل أقوال العلماء في ذلك فقال: «الفِتْنَةُ إِذَا عَمَّتْ هَلَكَ الْكُلُّ، وَذَلِكَ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَعَاصِي، وَانْتِشَارِ الْمُنْكَرِ، وَعَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَإِذَا لَمْ تُغَيَّرْ وَجِبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الْمُنْكَرِينَ لَهَا بِقُلُوبِهِمْ هِجْرَانُ تِلْكَ الْبُلْدَانِ، وَالْهَرَبُ مِنْهَا، هَكَذَا كَانَ الْحُكْمُ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَنَا مِنَ الْأُمَمِ كَمَا فِي قِصَّةِ السَّبْتِ حِينَ هَجَرُوا الْعَاصِينَ وَقَالُوا: لَا نُسَاكِنُكُمْ؛ وَبِهَذَا قَالَ السَّلَفُ عليهم السلام»^(١).

ثم ذكر ما رواه ابن وهب عن مالك قال: «تُهَجَرُ الْأَرْضُ الَّتِي يُصْنَعُ فِيهَا الْمُنْكَرُ جِهَاراً، وَلَا يَسْتَعْرِ فِيهَا».

وقال مالك: «لَا يَنْبَغِي الْإِقَامَةُ فِي أَرْضٍ يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالسَّبُّ لِلْسَّلَفِ».

قال ابن عبد البر رحمه الله: «أَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ هَذَا فَمَعْنَاهُ إِذَا وَجَدَ بَلَدًا يُعْمَلُ فِيهِ الْحَقُّ فِي الْأَغْلَبِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فُلَانٌ بِالْمَدِينَةِ، وَفُلَانٌ بِمَكَّةَ، وَفُلَانٌ بِالْعِرَاقِ، وَفُلَانٌ بِالشَّامِ، امْتَلَأَتِ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا!

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فَأَيُّنَ الْهَرَبِ إِلَّا إِلَى الشُّكُوتِ وَلُزُومِ الْبَيْتِ، وَالرَّضَى بِأَقْلٍ قُوْتٍ؟»^(٢).

ثم نقل القرطبي أيضاً قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَهُوَ عَايَةٌ فِي النَّفَاسَةِ، فَقَالَ: «كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: هَذَا زَمَانٌ سُوءٌ لَا يُؤْمَنُ فِيهِ عَلَى الْخَامِلِينَ، فَكَيْفَ بِالْمَشْهُورِينَ؟ هَذَا زَمَانٌ يَنْتَقِلُ فِيهِ الرَّجُلُ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ!

وَيُحْكِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَقْرَبِي أَيُّ الْبِلَادِ أَسْكُنُ؟ فَقِيلَ لَهُ: خُرَاسَانَ، فَقَالَ: مَذَاهِبٌ مُخْتَلِفَةٌ وَأَرَاءُ فَاسِدَةٌ، فَقِيلَ: الشَّامُ، فَقَالَ: يُشَارُ إِلَيْكُمْ بِالْأَصَابِعِ - أَرَادَ الشُّهْرَةَ - فَقِيلَ لَهُ فَالْعِرَاقُ، قَالَ: بَلَدُ الْجَبَابِرَةِ، فَقِيلَ: فَمَكَّةُ، قَالَ: ثَلَاثُ الْكِيسِ وَالْبَدَنِ^(١) انْتَهَى.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُهِلِكَ أُمِّي هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ اخْتَرَلُوهُمْ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: «اسْتِحْبَابُ هِجْرَانِ الْبَلَدَةِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا إِظْهَارُ الْمَعْصِيَةِ فَإِنَّهَا سَبَبٌ وَقُوعِ الْفِتَنِ الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا عُمُومُ الْهَلَاكِ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: تُهْجَرُ الْأَرْضُ الَّتِي يُضَعُّ فِيهَا الْمُنْكَرُ جِهَارًا، وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ»^(٣).

وَهُنَاكَ الْكَثِيرُ وَالْكَثِيرُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَحْوَالٍ سَلَفْنَا الْقَاطِعَةَ بِاسْتِحْبَابِ الْهَجْرَةِ مِنْ بِلَادِ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْمُجَاهِرِينَ!

ثُمَّ أَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَوْمَ كَانَتْ تُعْرَضُ عَلَيْهِ بِلَادُ الْمُسْلِمِينَ شَرْقًا وَغَرْبًا... وَهُوَ يَتَمَنَّى لَا لِسِيءٍ؛ اللَّهُمَّ مَعَاصِي قَدْ ظَهَرَتْ عَلَى نَدْرٍ وَاسْتِحْيَاءٍ...!

وَالْحَالَةُ هَذِهِ، فَلَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُ الْمُسْلِمُ يَوْمَ حُرْمِ حَقِّ التَّنْقِيلِ وَالِاخْتِيَارِ... فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ الْيَوْمَ إِلَّا بَلَدُهُ وَأَرْضُهُ شَاءَ أَمْ أَبِي!

(١) التَّذْكِرَةُ لِلْفَرُطِيِّ (٢/٢٠٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ (٦/٧٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٩١٧) وَاللُّغْظُ لَهُ.

(٣) مَقْعُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ (١٣/١٣)، وَالتَّذْكِرَةُ لِلْفَرُطِيِّ (٢/٢٠٨).

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْأَرْضَ قَدْ أَظْلَمَتْ بِالْجَوْرِ وَالظُّلْمِ، وَرِفْقَةِ الدُّيْنِ،
وَقِلَّةِ الْحَيَاءِ، وَظُهُورِ الْمَعَاصِي، وَتَعَالِي أَهْلِ الْمَسَادِ، وَانْتِشَارِ الرَّدَائِلِ
وَسَفَاسِفِ الْأُمُورِ!

نَاهِيكَ مَا يُبَثُّ فِي الْقَنَوَاتِ الْفَضَائِيَّةِ مِنْ دَعَوَاتِ هَابِطَةٍ، وَبَرَامِجِ
سَاقِطَةٍ، وَشَهَوَاتِ حَيَوَانِيَّةٍ... فَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ!
وَلَكِنْ عَزَاؤُنَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «الْعِبَادَةُ فِي الْهَجْرِ كَهَجْرَةِ إِلَيَّ»^(١) مُسْلِمٌ،
وَفِي رِوَايَةٍ: «الْعِبَادَةُ فِي الْفِتْنَةِ...»^(٢) الطَّبْرَانِيُّ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا اسْتِخْبَابُ اغْتِرَالِ وَهْجَرِ
الدِّيَارِ الَّتِي تَظْهَرُ فِيهَا الْمَعَاصِي وَالْفِتَنُ، وَاسْتِثْدَالُهَا بِدِيَارِ الْإِيمَانِ وَالصَّلَاحِ
دِيَارِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٤٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٠/٢١٣)، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»
(٧٣٦/٢).

(٣) انْظُرْ: «مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْفِتَنِ» لِحُسَيْنِ الْحَارِمِيِّ ص (٥٢٨).

الْحُكْمُ السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ

وَجُوبُ الْإِنْكَارِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ

اعْلَمْ - رَجَمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّ شَعِيرَةَ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الْعِظَامِ، وَمَنْ أَوْجَبَ وَاجِبَاتِ الدِّينِ؛ بَلْ هُوَ مِنْ أَكْدِ أَصُولِ قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ، فَهُوَ بِحَقِّ الْقُطْبِ الْأَعْظَمِ فِي الدِّينِ، وَالْأَمْرُ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ لَهُ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ، فِي حِينِ أَنَّهُ غُنَوَانُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، وَدَلِيلُ السَّعَادَةِ وَالْأَمَانِ، وَالْفَوْزِ بِعِزِّ الدُّنْيَا وَدَوَلِّ الْجَنَانِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ أَشَقِّ مَا يَحْمِلُهُ الْمُكَلَّفُ؛ لِأَنَّهُ مَقَامُ الرُّسُلِ، الَّذِينَ ابْتُلُوا فِي طَرِيقِهِ، وَجَاهَدُوا مِنْ أَجْلِهِ، حَتَّى ضَحُّوا بِالْعَالِي وَالرَّخِصِ، وَالنَّفْسِ وَالنَّفْسِ.

فَمَتَى - لَا قَدَّرَ اللَّهُ - تَهَاوَنَ بِهِ أَهْلُهُ الْمُسْلِمُونَ، أَوْ تَخَاذَلَ عَنْهُ أَرْبَابُهُ الْعَالِمُونَ؛ فَعِنْدَهَا - عِيَاذًا بِاللَّهِ - يَعُمُّ الْعَذَابُ، وَيَحِلُّ الْهَوَانُ، وَيَتَسَلَّطُ الْأَعْدَاءُ، وَتَتَغَيَّرُ رُسُومُ الدِّينِ، وَعِنْدَهَا تَنْتَشِرُ الْبِدْعُ وَتُهْجَرُ السُّنَنُ، وَتُظْهَرُ الْمَعَاصِي وَيَسْتَعْلِي أَهْلُهَا، وَتُخَفِّي الطَّاعَةُ وَيَضْعُفُ أَهْلُهَا... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْمُعَالَظَاتِ الَّتِي يَكْفِي بَعْضُهَا لِهَذِمِ مَعَالِمِ الْإِسْلَامِ الْعِظَامِ.

وَمَا هَذِهِ الشُّبُهَاتُ وَالْأَذْوَاءُ الَّتِي أَحَاطَتْ بِنَا إِحَاطَةَ السَّوَارِ بِالْمَعْصَمِ، وَهَلِوِ الشَّهَوَاتِ وَالْأَهْوَاءِ الَّتِي أَظْلَمَتْ عَلَيْنَا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، وَمَا هَذَا إِلَّا سِتْمَعْلَاءُ عِنْدَ أَهْلِ الْفِسْقِ، وَالْمُجَاهَرَةُ بِالْمَعَاصِي فِي وَضَحِ النَّهَارِ؛ إِلَّا أَنَّ «الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ» ضَعُفَ جَانِبُهُ، وَكَثُرَ فِي النَّاسِ مُجَانِبُهُ،

حَتَّى وَصَلَ الْحَاثَ - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - عِنْدَ بَعْضِ مَنْ يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ حُمَاةُ الْإِسْلَامِ، وَأَرْيَابُ الدَّعْوَةِ أَنْ تَرَاغَعُوا الْقَهْقَرَى عَنْ مَيَادِينِ الدَّعْوَةِ؛ مِمَّا جَعَلَ الْعَصَا يَمْرُحُونَ فِي مَيَادِينِ شَهَوَاتِهِمْ، وَيَفْتَحِرُونَ بِعُضَيَانِهِمْ دُونَ حَسِبٍ أَوْ رَقِيبٍ... حَتَّى أَصْبَحَ «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» نَسِيًّا مَنَسِيًّا؛ إِلَّا بَقِيَّةَ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ، يَلُوكُونَ بِهَا الْأَلْسُنَ، وَيُعْطِرُونَ بِهَا الْمَجَالِسَ، وَلَرُبَّمَا يَتَنَاطَرُونَ وَيُصَنِّفُونَ مِنْ أَجْلِ تَشْفِيقَاتِ فَرْعِيَّةِ حَوْلِهَا، فِي حِينٍ أَنْ أَرَضَ الْوَاقِعَ خُلُوًّا مِنْهُمْ؛ نَعَمْ بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيًّا وَسِعُودُ غَرِيًّا!

حَتَّى إِنَّ أَحَدًا لَوْ أَرَادَ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ - الْمُزْمِنَةِ - أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى يَدَيْهِ لَيَنْهَضَ عَلَى قَدَمَيْهِ: لِيُنْكَرَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، قَالَ عَنْهُ النَّاسُ: مَا أَكْثَرَ قُضُولِهِ، وَمَا أَسْفَهَ رَأْيِهِ، وَمَا أَضْعَفَ عَقْلِهِ!

وَمَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ، وَأَخْلَدَ إِلَيْهِمْ، قَالُوا عَنْهُ: مَا أَكْمَلَ عَقْلِهِ، وَمَا أَقْوَى رَأْيِهِ... فَهَؤُلَاءِ هُمُ الرِّعَاعُ الصَّادُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، الْمُتَسَايِطُونَ فِي مُسْتَقْتَعَاتِ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي مِيزَانِ الدُّعَاةِ الصَّالِحِينَ وَزْنًا!

وَلَكِنَّ الْمُصِيبَةَ الْمُصِيبَةَ، وَاللُّطِيمَةَ اللَّطِيمَةَ مِنْ إِخْوَانِنَا الْمُتَحَاذِلِينَ، الْخَائِفِينَ الْمُنْهَزِمِينَ، الْمُتَعَالِينَ الْعَاطِلِينَ...!

الَّذِينَ إِذَا أَرَدَتْ أَنْ تَقُومَ لِلَّهِ أَعْدُوكَ، وَإِذَا بَكَيتَ لِلَّهِ غَيْرَةً أَضْحَكُوكَ، وَإِذَا تَكَلَّمْتَ بِالْحَقِّ أَسْكَنُوكَ، وَقَالُوا بَعْدَ هَذَا: نَحْنُ أَرْيَابُ الْحِكْمَةِ! وَمَا عَلِمَ هَؤُلَاءِ الْجَاهِلُونَ أَنَّهُمْ دَوَابُّ الْحِكْمَةِ! (يَفْتَحِ الْمُهْمَلَةُ وَالْكَافِ، وَهِيَ الْحَبِيدَةُ الَّتِي تُرَضَّعُ فِي فَمِ الدَّابَّةِ لِغِيَايَهَا).

فَظَاهِرٌ عَلَيْهِمْ مِنَ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» قَلْدٌ وَمِنْهُمْ، وَحَسَبُ ضَعْفِهِمْ، وَوَفْقُ جَهْلِهِمْ، فَعِنْدَهُمْ كَمَا يَزْعُمُونَ: (عِلْمُ الْحِكْمَةِ، وَعَيْنُهَا، وَحَقُّهَا).

فَإِذَا تَكَلَّمَ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً عَنْ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ: صَاحَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ، وَنَادَى بِتَضَجُّعِهِ؛ قَائِلًا: الْحِكْمَةُ الْحِكْمَةُ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ!

وَبَعْدَ هَذَا يَرْجِعُ فَيُغْمِضُ عَيْنَيْهِ، جَامِعًا رَأْسَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ قَائِلًا: هَذَا عِلْمُ الْحِكْمَةِ!

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا تَرَاهُ يَسْتَرْجِعُ أَنْفَاسَهُ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ، وَيَتَّهَمُ جُلَاسَهُ؛ بِأَنَّ «الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» هَذِهِ الْأَزْمَنَةُ أَمْرٌ عَسِيرٌ لَا يُطِيقُهُ إِلَّا الْأَمْرَاءُ وَالْعُلَمَاءُ، أَمَّا نَحْنُ وَمَنْ هُوَ عَلَى شَاكِلَتِنَا فَلَا، وَأَلْفَ لَا، لِأَنَّا جَرَّبْنَا وَتَعَبْنَا!

وَمَا أَنْ يَمُكَّتْ هُنَيْقَةٌ حَتَّى تَرَاهُ يَبْدَأُ بِحُكِّ شَعْرَةٍ، وَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ، وَيُظْهِرُ سِرَّهُ قَائِلًا: بَلْ هَذَا عَيْنُ الْحِكْمَةِ!

وَمَا أَنْ يَنْتَهِيَ هَذَا الْمُسْكِينُ مِنْ خُرَافَاتِهِ وَنَزَعَاتِ شَيْطَانِهِ؛ حَتَّى يَعُودَ فَيَرْفَعَ بَنَانَهُ، وَيَهْزُ سِنَانَهُ، وَيَحُكُّ أَسْنَانَهُ، وَيُخْرِجُ لِسَانَهُ قَائِلًا: نَحْنُ وَاللَّهُ فِي نِعْمَةٍ، وَالْحَيَرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي قِمَّةٍ، فَهَذِهِ الْأَمْوَالُ غَزِيرَةٌ، وَالْوُظَايِفُ كَثِيرَةٌ، فَلْيَأْكُلْ مِنْ كُفْرَانِ النَّعَمِ، وَخُسْرَانِ الْحِكْمِ، فَلَا تُوَاكِهُوا أَهْلَ السِّيَاسَةِ، أَوْ تُتَاصَحُوا أَهْلَ الرِّيَاسَةِ، فَتَخْسَرُوا جِنَّتَهَا الْأَمْنُ وَالْأَمَانُ، وَالْأَهْلُ وَالْإِخْوَانُ، وَالْعَمَالُ وَالْوِلْدَانُ...!

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا تَرَاهُ يَضْحَكُ مِلءَ فَمِّهِ، وَيَأْكُلُ مِلءَ شِدْقَيْهِ قَائِلًا: هَذَا حَقُّ الْحِكْمَةِ!

فَلَيْتَ شِعْرِي؛ مَا ذَرَى هَؤُلَاءِ الْمُتَحَاذِلُونَ أَنَّهُمْ فِي غَايَةِ الْهَوَانِ
وَالْهَزْنَةِ؛ لِفَسَادِ عُقُولِهِمْ، وَيُعْذِرُهُمْ عَنْ مَعْرِفَةِ أَوَامِرِ دِينِهِمْ.

نَاهِيكَ! لَوْ قَامَ كُلُّ مِنَّا بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ،
وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِزْشَادِ النَّاسِ، وَوَعِظِهِمْ، وَتَذْكِيرِهِمْ
بِمَا فِيهِ صَلَاحُهُمْ وَاسْتِقَامَتُهُمْ، لَاسْتَقَرَّ الْخَيْرُ وَالْمَعْرُوفُ فِينَا، وَامْتَنَعَ انْتِشَارُ
الشَّرِّ وَالْمُنْكَرِ بَيْنَنَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمَ لَا يُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ
خُلُوعٌ وَاقْلَمُوا رَبُّكَ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٥٦﴾ [الأنفال: ٢٥].

أَخِي: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مِيثَاقَ هَذَا الدِّينِ بِأَنْ تُبَيِّنُوهُ لِلنَّاسِ
بِمَا أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالدُّعْوَةِ وَالْإِزْشَادِ، وَالْعِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ،
وَالْتَحْذِيرِ وَالْإِنذَارِ، وَإِنْعَادِ النَّاسِ عَنِ الْمَرَاتِعِ الْوَحِيمَةِ، وَالْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ
الذَّمِيمَةِ؛ فَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ أَمَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، فَأَعِدُّوا لِلسُّؤَالِ جَوَابًا،
وَلِلْجَوَابِ صَوَابًا؛ قَبْلَ ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَصْرِكَ عَلَى مَا قَرَّمْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ
كُنْتُ لِمَنِ التَّنْذِيرُونَ ٥٧﴾ [الزمر: ٥٦].

فَإِذَا عَلِمَ هَذَا؛ فَقُومُوا وَخُذَانَا وَزَرَافَاتٍ لِنُصْرَةِ شَعِيرَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» هَذِهِ الْأَيَّامِ خَاصَّةً حَيْثُ تَنَكَّرَ لَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ
مِنْ زَمَنِ بَعِيدٍ، أَمَّا الْيَوْمَ فَحَدِّثْ وَلَا حَرَجَ.

لِذَا كَانَ «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ إِخْيَاءِ
السُّنَّةِ، وَإِمَانَةِ الْبِدْعِ، وَعِزِّ الطَّاعَةِ وَأَهْلِهَا، وَدُلِّ الْمَغْصِبَةِ وَأَهْلِهَا، وَحِصْنِ
الدِّينِ، وَسِيَاحَةِ الْمُتَّقِينَ.

لِأَجْلِ هَذَا؛ رَأَيْتُ مِنَ الْعَنَاسِ أَنْ أَخْتُمَ بَابَ أَحْكَامِ الْمُجَاهِرِينَ
بِالْكِبَايِرِ، بِهَذَا الْحُكْمِ الْمُهِّمِّ، الَّذِي يُعْتَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ عِلَاجَ الْأَدْوَاءِ وَتَقْرِيمَ
الْعُصَاةِ، وَحَمْلَ النَّاسِ عَلَى الْجَادَّةِ، وَطَرِيقِ الْإِسْتِقَامَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَمَلِ تُقَدَّرُ بِأَهْدَافِهِ فِي السُّمُوءِ أَوْ خِلَافِهِ؛ فَإِنَّ أَهْدَافَ
«الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» هِيَ مِنْ أَنْبَلِ، وَأُسْمَى الْأَهْدَافِ!
وَيَكْفِي شَرَفًا لَهَا وَلِلْقِيَامِ بِهَا بِأَنَّهَا الْمِهْمَةُ الَّتِي أُرْسِلَ بِهَا الرُّسُلُ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِمْ
لِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ وَمُتَابَذَةِ الشُّرْكِ وَلِنَشْرِ الْفَضِيلَةِ، وَمُحَارَبَةِ الرَّذِيلَةِ، وَإِلْزَامِ
النَّاسِ طَرِيقَ الرَّحْمَنِ، وَإِعَادِهِمْ عَنْ طَرِيقِ الشَّيْطَانِ، فَهَلْ هُنَاكَ أَهْدَافٌ أَعْلَى
وَأُسْمَى مِنْ هَذِهِ الْأَهْدَافِ؟ لَا وَاللَّهِ!

وَعَنْ هَذَا السُّمُولِ لِأَهْدَافِ الْحُسْبَةِ؛ يَقُولُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:
«الْحُسْبَةُ وَظِيفَةُ دِينِيَّةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ؛ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ وَظِيفَةً حُكُومِيَّةً؛ فَقَدْ شِمِلَتْ
جَوَانِبَ الْحَيَاةِ كُلَّهَا؛ فَقَدْ دَخَلَتْ فِي دَوَائِنِ السَّلَاطِينِ، وَمَجَالِسِ الْقُضَاةِ،
وَمَدَارِسِ الْفُقَهَاءِ، وَخَانَاتِ الْأَسْوَاقِ، وَالشُّوَارِعِ، وَالْحَمَامَاتِ وَالْمَسَاجِدِ،
وَالْبُيُوتِ، وَالْمَارِسَاتِ (الْمُسْتَشْفَى)، وَالْكَتَائِبِ»^(١).

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَلَا تَظُنَّ أَخِي الْمُسْلِمُ أَنَّ «الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ
الْمُنْكَرِ» لَهُ أَغْوَانٌ وَأَنْصَارٌ؟ كَلَّا؛ بَلْ مَا زَالَ هَذَا الْأَمْرُ فِي تَرَاجُعٍ وَتَعَاذُلٍ مِنْ
أَهْلِهِ لِلْأَسَفِ، فَمَرَّةً تَرَاهُمْ يَعْتَدِرُونَ بِالْحِكْمَةِ، وَمَرَّةً بِالسَّلَامَةِ، وَمَرَّةً
بِالْمُضْلَحَةِ... وَهَلُمَّ جَرًّا.

(١) «إِخْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْغَزَالِيِّ (١/٣٤٢).

وَدُونَكَ أَحْيِي الْمُسْلِمُ هَذَا الْكَلَامَ الرَّبَّانِي الَّذِي كَانَ لِرَامَا عَلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ أَنْ يَقِفَ مَعَهُ بِتَدْبِيرٍ وَتَأْمَلٍ، وَهُوَ مِنْ كُنُوزِ الْحِكْمِ لِلْإِمَامِ الْهَمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ رحمته الله إِذْ يَصِفُ لَنَا حَالَ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُهُ: «وَقَدْ عَرَّ إِبْنُيسُ أَكْثَرَ الْحَلْقِ بِأَنْ حَسَنَ لَهُمُ الْقِيَامَ بِنَوْعٍ مِنَ الذِّكْرِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَالْانْقِطَاعِ، وَعَظَّلُوا هَذِهِ الْعُبُودِيَّاتِ، فَلَمْ يُحَدِّثُوا قُلُوبَهُمْ بِالْقِيَامِ بِهَا، وَهَؤُلَاءِ عِنْدَ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ أَقْلِ النَّاسِ دِينًا؛ فَإِنَّ الدِّينَ هُوَ الْقِيَامُ لِلَّهِ بِمَا أَمَرَ بِهِ؛ فَتَارِكُ حُقُوقِ اللَّهِ الَّتِي تَحِبُّ عَلَيْهِ أَسْوَأُ خَالًا عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ مُرْتَكِبِ الْمَعَاصِي؛ فَإِنَّ تَرَكَ الْأَمْرَ أَعْظَمُ مِنْ ارْتِكَابِ النَّهْيِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا ذَكَرَهَا شَيْخُنَا رحمته الله (أَي: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ) فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ.

وَمَنْ لَهُ خِبْرَةٌ بِمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ عليه السلام، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ؛ رَأَى أَنْ أَكْثَرَ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِمْ بِالذِّينِ هُمْ أَقْلُ النَّاسِ دِينًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَيُّ دِينٍ، وَأَيُّ خَيْرٍ فِيمَنْ يَرَى: مَحَارِمَ اللَّهِ تَنْتَهَكُ، وَحُدُودَهُ تُضَاعُ، وَدِينُهُ يَتْرَكُ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ عليه السلام يُرْغَبُ عَنْهَا؛ وَهُوَ بَارِدُ الْقَلْبِ، سَاكِتُ اللِّسَانِ، شَيْطَانُ أَخْرَسُ؛ كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْبَاطِلِ شَيْطَانُ نَاطِقٌ؟!!

وَهَلْ بَلِيَّةُ الدِّينِ إِلَّا مِنْ هَؤُلَاءِ الذِّينِ إِذَا سَلِمَتْ لَهُمْ مَا كَلُمَهُمْ وَرِيَّاسَاتُهُمْ؛ فَلَا مُبَالَاةَ بِمَا جَرَى عَلَى الدِّينِ؟!!

وَجِبَارُهُمُ الْمُتَحَرِّضُونَ الْمُتَلَمِّظُ؛ لَوْ نُوزِعَ فِي بَعْضِ مَا فِيهِ غَضَاضَةٌ عَلَيْهِ فِي جَاهِهِ أَوْ مَالِهِ؛ بَذَلَ وَتَبَدَّلَ، وَجَدَّ وَاجْتَهَدَ، وَاسْتَعْمَلَ مَرَاتِبَ الْإِنْكَارِ الثَّلَاثَةِ حَسَبَ وَسْعِهِ.

وهؤلاء - مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم - قد بلوا في الدنيا

بِأَعْظَمِ بَلِيَّةٍ تَكُونُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، وَهُوَ مَوْتُ الْقُلُوبِ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ كُلَّمَا كَانَتْ حَيَاتُهُ أَتَمًّا؛ كَانَ عَظْبُهُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَقْوَى، وَانْتِصَارُهُ لِلَّذِينَ أَكْمَلُوا^(١).

وَالَّذِينَ يُؤْثِرُونَ السَّلَامَةَ فِي أَذْيَانِهِمْ - فِيمَا زَعَمُوا - وَفِي أَبْدَانِهِمْ، وَيَتْرَكُونَ الْأَمْرَ وَالتَّهْيِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ - لِهَذَا السَّبَبِ: هُمْ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ؛ إِذْ صُورَةُ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ يَهْرُبُونَ مِنْ ضَرَرٍ مُتَوَقِّعٍ إِلَى ضَرَرٍ وَاقِعٍ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَكْفُرُ أَتَذُن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ٤٩﴾ [التوبة: ٤٩].

وَفِي هَذَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَلَمَّا كَانَ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنَ الْإِبْتِلَاءِ وَالْمَحَنِ مَا يَتَعَرَّضُ بِهِ الْمَرْءُ لِلْفِتْنَةِ؛ صَارَ فِي النَّاسِ مَن يَتَعَلَّلُ لِتَرْكِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَطْلُبُ السَّلَامَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَكْفُرُ أَتَذُن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩].

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَفْسَ إِعْرَاضِهِ عَنِ الْجِهَادِ الْوَاجِبِ، وَكُتُولِهِ عَنْهُ، وَضَعْفَ إِيمَانِهِ، وَمَرَضَ قَلْبِهِ الَّذِي رَزَنَ لَهُ تَرْكَ الْجِهَادِ: فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ قَدْ سَقَطَ فِيهَا، فَكَيْفَ يَطْلُبُ التَّخَلُّصَ مِنْ فِتْنَةٍ صَغِيرَةٍ لَمْ تُصِبْهُ بِوُقُوعِهِ فِي فِتْنَةٍ عَظِيمَةٍ قَدْ أَصَابَتْهُ؟

ثُمَّ قَالَ: فَمَنْ تَرَكَ الْقِتَالَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ؛ لِئَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ؛ فَهُوَ فِي

(١) «إِعْلَامُ الْمُوقِنِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (١٧٦/٢).

الْفِتْنَةِ سَاقِطٌ؛ لِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ رَيْبٍ قَلْبِهِ، وَمَرَضٍ قُرْأَتِهِ، وَتَرَكَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْجِهَادِ^(١).

وَيَقُولُ أَيْضاً ﷺ: «وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِثْمَانُهُ، وَالْجِهَادُ هُوَ مِنْ أَكْثَرِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ... وَإِذَا كَانَ هُوَ أَكْثَرُ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، فَالْوَاجِبَاتُ وَالْمُسْتَحَبَّاتُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْمَضْلَعَةُ فِيهَا رَاجِعَةً عَلَى الْمَفْسَدَةِ؛ إِذْ بِهِذَا بُعِثَ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتِ الْكُتُبُ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ»^(٢).

وَبَعْدَ هَذَا، لَرُبَّمَا يَطْلُبُ صَاحِبُ الطَّاعَةِ أَنَّهُ فِي سَلَامَةٍ مِنْ مَعَاطِبِ الْعَاصِينَ، وَأَحْكَامِ الْمُجَاهِرِينَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَنْ يَجْعَلَ لِهَذِهِ الْقَوَارِعِ وَالْأَحْكَامِ كَثِيرَ افْتِمَامٍ، فَقَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهُ وَقَفَتْ عَلَى أَحْكَامٍ خَطِيرَةٍ تُجَاهِ أَهْلِ الْكِبَايِرِ، لَا غَيْرًا

وَمَا عَلِمَ هَذَا الطَّائِعُ - ثَبَّتَنَا اللَّهُ وَلِيَّاهُ - أَنَّ مِنْ تَمَامِ الطَّاعَةِ الَّتِي يَرْجُوهَا، وَكَذَا الْبُعْدُ عَنْ مَهَالِكِ الْمَعَاصِي الَّتِي يَخَافُهَا: الْقِيَامُ بِوَاجِبِ الْإِنْكَارِ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي، وَإِلَّا كُنَّا نَحْنُ وَأَهْلُ الْمَعَاصِي سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ - حَيَاذَ اللَّهِ - إِذَا لَمْ تُكْرَرْ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ مَرَاتِبِ الْإِنْكَارِ.

كَمَا لَا نَنْسَى أَنَّ الْإِنْكَارَ لَهُ اِزْتِبَاطٌ كَثِيرٌ مُطَرِّدٌ بِشَأْنِ الْمَعْصِيَةِ سِرًّا

(١) «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِأَنَّهُ تَبَيُّهُ ص (٧٦).

(٢) «الْحِسْبَةُ» لِأَنَّهُ تَبَيُّهُ ص (٣).

وَعَلَانِيَةً، قُوَّةً وَضَعْفًا... لَذَا كَانَ مِنَ الْخَطَايَا الْبَيِّنِ أَنْ تَخْلُطَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَحْقِيقِ شَعِيرَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»!
وَكَمَا أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ لَدَيْنَا أَيْضًا أَنَّ الْأَضْلَّ فِي الْمُسْلِمِينَ سِرُّ عُيُوبِهِمْ، إِلَّا مَا كَانَ مُجَاهِرًا مِنْهُمْ، مُغْلِنًا بِمَعَاصِيهِ، فَهَذَا لَيْسَ لَهُ مِنَ السُّرِّ شَيْءٌ؛ بَلْ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، سِرًّا أَوْ عَلَانِيَةً، قُوَّةً أَوْ ضَعْفًا؛ حَتَّى يَعُودَ إِلَى قَافِلَةِ الثَّانِيَيْنِ، مُتَذَكِّرًا بِجَلْبَابِ الْحَيَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، مُتَمَرِّلاً بِاخْتِرَامِ شَعَائِرِ الدِّينِ.

وَمِنْ هُنَا كَانَ «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ بِمَكَانٍ، وَأَنَّهُ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الْعِظَامِ الَّتِي أَوْلَتْهُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ اهْتِمَامًا بِالِغَا، كُلُّ هَذَا قِيَامًا بِوَاجِبِ النَّصِيحَةِ، وَإِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ، وَحِفَاطًا عَلَى جِيَاظِ الْإِسْلَامِ، وَأَخْذًا عَلَى أَيْدِي الْعَايِشِينَ بِأَحْكَامِ الدِّينِ.

كَمَا أَتَنِي هُنَا لَمْ أَقْصِدِ الْكَلَامَ عَنِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» بِكُلِّ مَا لَهُ مِنْ مَسَائِلَ وَدَلَائِلَ: كَتَحْقِيقِ أُنْبَاحِهِ، وَجَمْعِ أَدْلِيَّتِهِ، وَبَيَانِ أَحْكَامِهِ، وَذِكْرِ أَحْوَالِهِ وَدَرَجَاتِهِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَبَاحِثِ الْعِظَامِ.

كَلَّا؛ لَمْ أَقْصِدْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ وَمَا هَذَا إِلَّا أَنَّ (الْمَسْأَلَةَ) قَدْ دُرِسَتْ، وَبُحِثَتْ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - السَّلَفِ مِنْهُمْ وَالْخَلَفِ - فِي مُصَنَّفَاتٍ مُسَقَّلَةٍ، وَكُلُّ مِنْهُمْ بِحَسْبِهِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي مَجْمُوعِهَا قَدْ أَخَذَتْ بِمَجَامِعِ مَسْأَلَتِنَا جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا^(١)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) هُنَاكَ الْعَدِيدُ مِنَ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي أَشْهَمَتْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ قَضِيَّةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»، وَأَوْسَعَتْهُ بَحْثًا، فَمِنْ ذَلِكَ: كِتَابُ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِلْمَرْزُوقِيِّ، وَ«الْحِسْبَةُ فِي الْإِسْلَامِ»، وَ«الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ -

لِأَجْلِ هَذَا؛ كَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ أُخْتَصِرَ الطَّرِيقُ، وَأَقِفَ عَلَى مَوَاقِعِ الدَّاءِ الَّتِي أَحْسَبُهَا مِنْ جَادَّةِ بَحْثِنَا، مَعَ بَيَانِ مَا شَابَهَا مِنَ الْتِيَّاسِ وَاشْتِيَائِهِ عِنْدَ بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا هَذَا، نَاهِيكَ عَمَّنْ سِوَاهُمْ.

أَقُولُ: لَقَدْ جَاءَتْ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَأَقْوَالِ السَّلَفِ بِوَجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ جَدًّا لَا يُحِيطُ بِهَا مِثْلُ هَذَا الْمَقَامِ؛ لِذَا سَتَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى مَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَعُيَّةٌ.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ﴿١١٠﴾ [آل عمران: ١٠٤].

= الْمُنْكَرُ: كِلَاهُمَا لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَ«الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِخَالِدِ السَّبْتِ، وَ«الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَسْعُودِ، وَ«الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِصَالِحِ الدَّرَوَيْشِ، وَ«الْحُسْبَةُ عَلَى قَوِي الْجَاهِ وَالسُّلْطَانِ» لِمُحَمَّدٍ عَطِيَّةٍ، وَهِيَ رِسَالَةٌ عِلْمِيَّةٌ لَمْ تَنْشُرْ «وَالْحُسْبَةُ فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ» لِلشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ الْقَرْنِيِّ، وَ«حَتَّى لَا تَفْرُقَ السَّفِينَةُ» لِسُلْمَانَ الْعَوْدَةِ، وَ«حُكْمُ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ» لِعَبْدِ الْأَخْرِ بْنِ حَمَادِ الْغَنْبَرِيِّ، وَهَذَا الْأَخِيرُ فِيهِ تَأْصِيلٌ عِلْمِيٌّ حَيْثُ تَطَرَّقَ لِمَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ، وَسَرَعَ فِي دِرَاسَتِهَا دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً جَيِّدَةً، فَجَرَّاهُ اللَّهُ غَيْرًا، وَمُنَالِكَ الْكَثِيرُ مِنَ الْكُتُبِ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

تَنْبِيْهُ: كَمَا أَنَّنِي أَوْصِي بِقِرَاءَةِ الْمَجْلَدَاتِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ «الدَّرَرِ السُّنِّيَّةِ» (١٤، ١٥، ١٦) لِمَا فِيهَا مِنْ تَحْقِيقِي مَنْهَجِ السَّلَفِ قَوْلًا وَعَمَلًا فِي قَضِيَّةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»، خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ زَمَانِنَا الْيَوْمِ لَيْسَ لَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» إِلَّا التَّطَلُّعُ وَالتَّخْيِيرُ، وَالتَّأْتِيْفُ وَالتَّعْرِيفُ... أَمَّا الْعَمَلُ فِي أَرْضِ الْوَاقِعِ فَلَا تَفْرَحُ إِلَّا مَا رَجِمَ رَيْيَا

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ فِرْقَةً مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُتَصَدِّبَةً لِهَذَا الشَّانِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِهِ، كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ...»^(١)، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَلِذَا نَجِدُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ الْآيَةَ السَّابِقَةَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَلْيُؤَدِّ شَرْطَ اللَّهِ فِيهَا»^(٢).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ آذَنَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٣) مُسْلِمٌ.

فَقَدْ أَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا تَغْيِيرَهُ؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِ الثَّلَاثِ؛ الَّتِي مِنْ آخِرِهَا: تَغْيِيرُهُ بِالْقَلْبِ وَهُوَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ.

وَهَذِهِ بَعْضُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي شَرْحِ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، يَقُولُ أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضٌ رحمته الله: «هَذَا الْحَدِيثُ أَضَلُّ فِي صِفَةِ التَّغْيِيرِ، فَحَقُّ الْمُغَيِّرِ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِكُلِّ وَجْهِ أَمَّا زَوَالُهُ بِهِ، قَوْلًا كَانَ أَوْ فِعْلًا، فَيَكْسِرُ آلَاتِ الْبَاطِلِ، أَوْ

(١) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١/ ٢٩٠).

(٢) انظر: «الدُّرُّ الْمَشْهُورُ لِلِسَيُوطِيِّ» (٢/ ٦٣). (٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/ ٦٩).

يُرِنِقُ الْمُسْكِرَ بِنَفْسِهِ، أَوْ يَأْمُرَ مَنْ يَفْعَلُهُ، وَيَنْزِعَ الْمَغْضُوبَ وَيَرْدُّهَا إِلَى أَصْحَابِهَا بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَمْرِهِ إِذَا أَمَكَّتْ^(١).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله: «فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْإِنكَارَ بِالْقَلْبِ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا الْإِنكَارُ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ فَيَحْسَبُ الْقُدْرَةَ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي، ثُمَّ يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يُغَيِّرُوا، فَلَا يُغَيِّرُوا، إِلَّا يُوْشِكُ أَنْ يَعْثُمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ، خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ فِيهِ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي هُمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يَفْعَلُهُ»^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّةٍ حَوَارِيُونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتُلُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَنِيهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَلَهُمْ بِبَيِّهِمْ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَلَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَلَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»^(٣).

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله: «وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جِهَادِ الْأَمْرَاءِ بِالْيَدِ... وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ أَيْضاً فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، فَقَالَ: التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ أَنْ يُزِيلَ بِيَدِهِ مَا فَعَلَهُ مِنَ الْمُتَنَكَّرَاتِ، مِثْلُ أَنْ يُرِنِقَ خُمُورَهُمْ، أَوْ يَكْسِرَ آلَاتِ الْمَلَامِي الَّتِي لَهُمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ يَبْطِلَ بِيَدِهِ مَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الظُّلْمِ إِنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ قِتَالِهِمْ، وَلَا مِنَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ

(١) انظر: «شرح مسلم» للثوري (٢/٢٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٨)، وابن ماجه (٤٠٠٩)، وصححه ابن حبان (٣٠٠، ٣٠٢).

(٣) أخرجه مسلم (١/٧٠).

الَّذِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا أَكْثَرُ مَا يُخْشَى مِنْهُ أَنْ يُقْتَلَ الْأَمِيرُ وَخَدَهُ^(١).
وَقَالَ ۞: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ،
أَوْ لَيُؤْثِرَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَذْهَبُونَ فَلَا يَسْتَجَابُ لَكُمْ»^(٢)
أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

أَمَّا مَا أُثِرَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ ۞ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ۞ قَوْلُهُ:
«يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، تَعِيشُوا بِخَيْرٍ»^(٣).
وَقَالَ عَلِيٌّ ۞: «مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ شَدَّ ظَهَرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ نَهَى عَنِ
الْمُنْكَرِ رَخِمَ أَنْفَ الْمُنَافِقِينَ»^(٤).

وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ ۞ حِينَ سُئِلَ عَنْ مَيِّتِ الْأَخْيَاءِ؟ فَقَالَ: «الَّذِي
لَا يُنْكِرُ الْمُنْكَرَ بِيَدِهِ وَلَا بِلِسَانِهِ وَلَا بِقَلْبِهِ»^(٥).

وَالنَّصُوصُ فِي وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ
الْكِتَابِ، وَالسُّنَنِ كَثِيرَةٌ، وَحَسَبْنَا مِنْهَا مَا ذُكِرَ.

كَمَا دَلَّ عَلَى وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إجماعُ الْأُمَّةِ، كَمَا

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/٢٤٨ - ٢٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٣٨٨/٥)، والتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٩) وغيرهما، وقد حسنه الألباني «صحيح التِّرْمِذِيُّ» (١٧٦٢).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٨/١٧٠).

(٤) انظر: «نصاب الاحتساب» لعمر السنامي (٩٧).

(٥) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/٣١١).

نَقَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ تَطَابَقَ عَلَى وَجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَهُوَ أَيْضاً مِنَ النَّصِيحَةِ الَّتِي هِيَ الدِّينُ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَعْضُ الرَّافِضَةِ وَلَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِمْ»^(١).
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ...»^(٢)، وَسَيَأْتِي لِهَذِهِ الْأَقْوَالِ مَزِيدٌ تَفْصِيلٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* * *

وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرْنَا الْأَدِلَّةَ الْقَاطِعَةَ عَلَى وَجُوبِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»؛ كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَذْكُرَ شُرُوطَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ، وَهِيَ كَمَا يَلِي: (شُرُوطٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَشُرُوطٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا).
فَلَمَّا الشُّرُوطُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا؛ فَهِيَ: الْإِسْلَامُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَالِاسْتِطَاعَةُ.
أَمَّا الشُّرُوطُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا؛ فَهِيَ: الْعَدَالَةُ، وَإِذْنُ الْوَالِي.

* * *

وَهَذَا مَا قَالَهُ ابْنُ النَّحَّاسِ رحمته الله: «يُشْتَرَطُ لِإِجَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: الْإِسْلَامُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَالِاسْتِطَاعَةُ. وَاخْتَلَفَ فِي الْعَدَالَةِ، وَالْإِذْنِ مِنَ الْإِمَامِ»^(٣).
وَبَعْدَ هَذَا؛ أَحْبَبْنَا أَنْ نَقِفَ مَعَ بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا الَّتِي فَهِمَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهَيْهَا الشَّرْعِيِّ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ! وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَسَائِلٍ مُهِمَّةٍ:

□ □ □

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٢٢/١).

(٢) انْظُرْ: «الْكُتُبُ الْأَكْبَرُ» لِعَبِيدِ الرَّخْمَنِ الْحَنْبَلِيِّ ص (١١٣).

(٣) انْظُرْ: «تَنْبِيْهُ الْغَافِلِينَ» لِلنَّحَّاسِ ص (٣٣).

المَسْأَلَةُ الْأُولَى

الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ، هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ إِذْنُ السُّلْطَانِ، أَمْ لَا؟

قُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ نَقِفَ مَعَهَا بَعْضَ الشَّيْءِ كَيْ نَكْشِفَ حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا الشَّرْعِيَّ الَّذِي أَخَذَ مِنْحَى خَطِيرًا، وَنَفْسِيرًا بَعِيدًا عَنْ مَعْنَاهُ الصَّحِيحِ؛ وَمِنْهُ تَنَكَّبَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ الطَّرِيقَ الْمُسْتَكْنَمَ فِي التَّعَامُلِ مَعَ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ».

هَذَا إِذَا عَلِمْتَ؛ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - لِلْأَسَفِ - لَمْ يَنْتَهَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ؛ بَلْ وَصَلَ الْحَالُ وَالْمَقَالُ إِلَى بَعْضِ شِدَاةِ الْعِلْمِ يَوْمَ أَنْ تَشَرَبْتَ إِلَيْهِمْ هَذِهِ الْقُحُومُ الْقَاسِيَةُ تُجَاهَ مَعْنَى هَذِهِ (الْمَسْأَلَةِ) فَكَانَ مَا كَانَ (تَخَاذُلًا، وَتَرَاجُعًا) وَكُلُّ هَذَا بِاسْمِ الْحِكْمَةِ، أَوْ السَّلَامَةِ، أَوْ الْمَصْلَحَةِ...!

وَبِاخْتِصَارٍ أَقُولُ: إِنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ، هَلْ هُوَ مِنْ شَأْنِ السُّلْطَانِ، أَمْ أَحَادِ الرُّعِيَّةِ) عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: مَنْ قَالَ إِنَّهُ خَاصٌّ بِالسُّلْطَانِ (بِنَفْسِهِ، أَوْ أَهْلِ الْحِسْبَةِ) وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْيَدِ إِذَا فَعَلَهُ أَحَادُ الرُّعِيَّةِ، سَوْفَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فِتْنٌ وَفَوَاضَى.

ثَانِيًا: أَنَّ فِيهِ افْتِثَاتًا عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ!

ثَالِثًا: أَنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ يَحْتَاجُ إِلَى قُوَّةٍ، وَالْقُوَّةُ مِنْ شَأْنِ السُّلْطَانِ. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّغْلِيلَاتِ.

عِلْمًا أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ التَّغْلِيلَاتِ لِلْأَسَفِ لَمْ تَكُنْ نَائِبَةً مِنْ بَسْطَةِ فِي
الْعِلْمِ، أَوْ تَأْصِيلِ شَرْعِيٍّ، أَوْ اسْتِنَادٍ عَلَى آيَةٍ مُحْكَمَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ نَاطِقَةٍ، أَوْ
قَوْلِ صَحَابِيٍّ، أَوْ قِيَاسٍ صَحِيحٍ؛ كَلَّا!

إِنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ التَّغْلِيلَاتِ - لِلْأَسَفِ - كَانَتْ نَتِيجَةَ الضُّعُوفِ الْمَشْحُونَةِ
بِالِاسْتِنَادِ الْجَائِرِ، وَالظُّلْمِ الْغَاشِمِ، وَالْجَهْلِ السَّائِدِ، وَالْأَدَى الْمَقِيَّتِ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْاِغْتِدَاءَاتِ الَّتِي انْتَحَلَتْهَا سِلْسِلَةٌ تَسْلُطُ بَغْضِ الْحُكَّامِ الْجَائِرِينَ عَلَى
رِقَابِ أَكْثَرِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ! فَكَانَ مِنْ سَوَالِبِ هَذِهِ التَّهْدِيدَاتِ أَنَّ طَائِفَةً كَثِيرَةً
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَخَلَّوْا عَنِ الْقِيَامِ بِوُظَيْفَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»،
لَا سَبَبًا إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ أَسْمَى وَأَفْضَلَ مَرَاتِبِ الْإِنْكَارِ مَا كَانَ بِالْيَدِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ
كَانَ الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ مَحَلَّ نَظَرٍ وَمُحَاسَبَةٍ، أَوْ قُلْ: مَظْنَةً حَسِبِ وَإِنْدَاءٍ، وَرُبَّمَا
قَتْلٍ!

وَعِنْدَ هَذَا؛ كَانَ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ؛ كَانُوا
حَصَادَ هَذِهِ الْاِغْتِدَاءَاتِ الْغَاشِمَةِ الَّتِي اخْتَطَّتْهَا سِيَاسَةُ أَكْثَرِ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ،
إِلَّا أَنَّا مَعَ هَذَا (الِاِغْتِدَارِ) لَا نُقْرَهُمْ عَلَى هَذِهِ التَّغْلِيلَاتِ (الْمَعْلُولَةِ)؛ فَضْلًا
أَنْ يَجْعَلُوهَا دَلِيلًا مُسْتَعْلًا تُبْنَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٍ، أَوْ تَكُونُ تَخْصِيصًا لِعُمُومِ
الْأَدِلَّةِ، أَوْ قَيْدًا لِمُظْلِقِهَا!

كَمَا أَنِّي لَا أَشُكُّ أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ
الرَّوْعُ وَالْخَوْفُ، أَوْ حُبُّ السَّلَامَةِ بِطَرِيقِ أَوْ آخَرٍ؛ فَعِنْدَ هَذَا أَضَحَتْ
مَسْأَلَةُ (الِإِنْكَارِ بِالْيَدِ) عِنْدَهُمْ مُعَلَّقَةً بِخَاصَّةِ السُّلْطَانِ، أَوْ مَنْ وَلَّاهُ مِنْ
أَهْلِ الْحُسْبَةِ، مَعَ عَلَيْهِمْ (الْقَطْعِيَّ) أَنَّ أَهْلَ الْحُسْبَةِ لَيْسَ لَهُمْ هَذِهِ الْأَيَّامُ
فِي قَانُونِ حُكَّامِ أَكْثَرِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ! اللَّهُمَّ صَلِّاحِيَّاتِ

نِظَامِيَّةً، وَتَرْتِيبَاتٍ إِدَارِيَّةً، وَمُعَامَلَاتٍ رَقَابِيَّةً، حَيْثُ سُحِبَتْ مِنْهُمْ أَكْثَرُ الصَّلَاحِيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَحَاصِلُ الْأَمْرِ؛ بَلْ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ: لَا (إِنْكَارَ بِالْيَدِ)! فَلَا السُّلْطَانُ يُغَيِّرُ يَدَيْهِ، وَلَا أَهْلُ الْحُسْبِيَّةِ يَجْرَوْنَ عَلَى التَّغْيِيرِ بِالْيَدِ، وَلَا أَهْلُ الْمَعَاصِي الْمُجَاهِرُونَ يَنْتَهُونَ! بَلْ لَمْ يَزَلِ الْفَسَادُ يَتَفَاقَمُ أَمْرُهُ، وَيَتَطَايَرُ شَرُّهُ!

وَلَوْ كَانَ لِأَهْلِ الْحُسْبِيَّةِ حَقُّ التَّغْيِيرِ بِالْيَدِ مَا تَجَرَّ أَهْلُ الْفَسَادِ طَرَفَةً عَيْنٍ عَلَى أَنْ يَغْضُوا اللَّهَ فِي خَاصَّةِ أَنْفُسِهِمْ؛ فَضْلاً أَنْ يُجَاهِرُوا بِهَا، اللَّهُمَّ رُحْمَاكَ، اللَّهُمَّ رُحْمَاكَ!

لِذَا؛ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ نَصِيبٌ يُؤَثِّرُ، لَا مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ... اللَّهُمَّ إِلَّا مُتَشَابِهَاتٍ، وَتَعْلِيلَاتٍ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ!

فِي حِينٍ أَنْ كَثِيراً مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ قَدْ غَلَطُوا مَنْ قَالَ: إِنَّ إِذْنَ السُّلْطَانِ مُعْتَبَرٌ فِي أَحَادِ الرَّعِيَّةِ!

وَعَلَى رَأْسِهِمُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ وَصَفَ هَذَا الشَّرْطَ بِالْفَسَادِ، بِقَوْلِهِ: «هَذَا الشَّرْطُ فَاسِدٌ» فَإِنَّ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارَ الَّتِي أَوْرَدْنَاهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا؛ فَسَكَتَ عَلَيْهِ عَصَى، إِذْ يَجِبُ نَهْيُهُ أَيْنَمَا رَأَاهُ، وَكَيْفَمَا رَأَاهُ عَلَى الْعُمُومِ، فَالْتَّخَصُّصُ بِشَرْطِ التَّفْوِضِ مِنَ الْإِمَامِ نَحْكُمُ لَا أَضَلَّ لَهُ.

وَقَالَ أَيْضاً: «بَلْ أَفْضَلُ الدَّرَجَاتِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، كَمَا

وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ^(١)، فَإِذَا جَارَ الْحُكْمُ عَلَى الْإِمَامِ عَلَى مُرَاعَمَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَخْتَاجُ إِلَى إِذْنِهِ؟.

وَقَالَ أَيْضاً: «وَاسْتِمْرَارُ عَادَاتِ السَّلَفِ عَلَى الْحُسْبَةِ عَلَى الْوَلَاةِ قَاطِعٌ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّفْوِضِ؛ بَلْ كُلُّ مَنْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، فَإِنْ كَانَ الْوَالِي رَاضِياً فَذَاكَ، وَإِنْ كَانَ سَاحِطاً لَهُ فَسُخْطُهُ لَهُ مُنْكَرٌ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَخْتَاجُ إِلَى إِذْنِهِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ».

وَقَالَ أَيْضاً كَلَّاهُ بَعْدَ كَلَامٍ لَهُ فِي عَدَمِ وُجُوبِ اسْتِشْذَانِ الْإِمَامِ فِي التَّغْيِيرِ: «وَكَذَلِكَ كَسُرَ الْمَلَامِي، وَإِرَاقَةُ الْحُمُورِ فَإِنَّهُ تَعَاطَى مَا يُعْرِفُ كَوْنَهُ حَقّاً مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْإِمَامِ، وَأَمَّا جَمْعُ الْأَعْوَانِ، وَشَهْرُ الْأَسْلِحَةِ فَذَلِكَ قَدْ يَجْرُ إِلَى فِتْنَةٍ عَامَّةٍ؛ فَفِيهِ نَظَرٌ سَيِّئٌ...»^(٢).

وَهَذَا أَيْضاً ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْنِ كَلَّاهُ يَقُولُ: «قَالُوا: وَلَا يَخْتَصِرُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِأَصْحَابِ الْوَلَايَةِ؛ بَلْ ذَلِكَ ثَابِتٌ لِأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ»^(٣).

وَسَيَأْتِي لِهَذَا الْقَوْلِ بَعْضُ الْكَلَامِ قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* * *

أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ فِي إِنْكَارِ أَحَادِ الرَّعِيَّةِ إِثَارَةً لِلْفِتَنِ وَالْفَوْضَى، فَرُدُّهُ كَمَا يَلْبِي:

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٤٤)، وَالْحَاكِمُ (٥٠٥/٤، ٥٠٦) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٢) «إِخْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْفَرَايِ (٣١٥/٢).

(٣) «شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْنِ، ص (١٣٧).

قُلْتُ: فِي هَذَا نَحْكُمُ مِنْكُمْ فِي مُوَاجَهَةِ نُصُوصٍ صَرِيحَةٍ مِنَ السُّنَّةِ، وَأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ، وَبَعْدَ هَذَا فَلَا يَحِقُّ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَقُولَ بِرَأْيِهِ قَوْلًا مُخَالِفًا لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا - عِيَادًا بِاللَّهِ - اتِّهَامًا ضَمْنِيًّا لِلنَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ يَأْمُرُ بِمَا يُبَيِّرُ الْقَوَاصِ وَالْفِتَنَ^(١)

وَيُحْسِنُ بِنَا أَنْ نَسُوقَ لِهَؤُلَاءِ شَيْئًا مِنْ دُرَرِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْجَسَّاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ شَخَّصَ الدَّاءَ، وَوَصَفَ لَنَا الدَّوَاءَ، إِذْ يَقُولُ: «لَمْ يَذْفَعْ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَفُقَهَائِهَا - سَلَفُهُمْ وَخَلَفُهُمْ - وَجُوبَ ذَلِكَ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ الْحَشَوِ، وَجُهَالِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُمْ أَنْكَرُوا قِتَالَ الْفِتَّةِ الْبَاغِيَّةِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالسَّلَاحِ، وَسَمُّوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فِتْنَةً إِذَا اخْتَبَجَ فِيهِ إِلَى السَّلَاحِ، وَقِتَالَ الْفِتَّةَ الْبَاغِيَّةَ مَعَ مَا قَدْ سَمِعُوا فِيهِ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي سَعْدٍ حَتَّى تَقْتُلُوا أَمْرَ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وَمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ مِنْ وَجُوبِ قِتَالِهَا بِالسَّيْفِ وَغَيْرِهِ، وَزَعَمُوا مَعَ ذَلِكَ أَنَّ السُّلْطَانَ لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ الظُّلْمُ، وَالْجَوْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا يُنْكَرُ عَلَى غَيْرِ السُّلْطَانِ بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالْيَدِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ، فَصَارُوا شُرَا عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ أَغْدَائِهَا الْمُخَالِفِينَ لَهَا؛ لِأَنَّهُمْ أَفْعَدُوا النَّاسَ عَنْ قِتَالِ الْفِتَّةِ الْبَاغِيَّةِ، وَعَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى السُّلْطَانِ الظُّلْمِ وَالْجَوْرِ؛ حَتَّى آدَى ذَلِكَ إِلَى تَغْلِبِ الثُّجَّارِ، بَلْ الْمَجُوسِ وَأَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ حَتَّى ذَهَبَتِ الثُّغُورُ، وَشَاعَ الظُّلْمُ، وَخُرِبَتِ الْبِلَادُ، وَذَهَبَ الدِّينُ وَالْدُنْيَا، وَظَهَرَتِ الزُّنْدَقَةُ وَالْعُلُوُّ، وَمَذَاهِبُ الثَّنَوِيَّةِ وَالْخُرَيْمِيَّةِ وَالْمَزْدَكِيَّةِ، وَالَّذِي جَلَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ: تَرْكُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ

(١) حُكْمُ تَبْيِيرِ الْمُنْكَرِ لِغَيْدِ الْأَخِيرِ الْغُتَيْبِيِّ ص (٥٤).

الْمُنْكَرِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى السُّلْطَانِ الْجَائِرِ^(١).

* * *

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا؛ كَانَتْ حَقِيقَةُ الْفَوْضَى وَالْفِتَنِ الْمَرْعُومَةِ مُتَحَقِّقَةً فِي تَرْكِ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ لَيْسَ إِلَّا؛ فَعِنْدَهَا كَانَ تَرْكُ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» أَصْلَ كُلِّ فِتْنَةٍ وَفَوْضَى، وَلَا بُدَّ.

وَذَلِكَ مَائِلٌ فِي زَمَانِنَا؛ فَخُذْ مَثَلًا: انْتِشَارُ الْمَسَارِحِ الْغِنَائِيَّةِ وَالْمَلَاهِيِ الْمُحَرَّمَةِ (بِاسْمِ السِّيَاحَةِ!)، وَالتَّحِلُّطُ الرَّجَالِ بِالنِّسَاءِ (بِاسْمِ الْمُسَاوَاةِ!)، وَظُهُورُ الزُّنَا (بِاسْمِ الْحُرِّيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ!)، وَانْتِحَالُ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ (بِاسْمِ حُرِّيَّةِ الْفِكْرِ!)، وَالِاسْتِهْزَاءُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ (بِاسْمِ الْفُكَاكَةِ وَالْمِزَاحِ!)... إلخ، كُلُّ هَذَا يَوْمَ تَرْكِ الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ (بِاسْمِ السُّلْطَانِ وَأَهْلِ الْحُسْبَةِ!).

* * *

أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ فِي إِنْكَارِ أَحَادِ الرَّعِيَّةِ افْتِئَاتًا عَلَى الْحَاكِمِ، فَرَدُّهُ كَمَا يَلِي:

قُلْتُ: لَا بُدَّ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ، فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا تَبَيَّنَ وَظَهَرَ لَهُ جَلِيَّةُ الْأَمْرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

فَهَذَا الْغَزَالِيُّ رحمته الله يُبَيِّنُ لَنَا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ لِأَحَادِ الرَّعِيَّةِ إِلَّا الدَّفْعُ، وَهُوَ إِعْدَامُ الْمُنْكَرِ قَمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الْإِعْدَامِ، فَهُوَ إِذَا عُقُوبَةُ عَلَى جَرِيمَةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ زَجْرٌ عَنْ لَاحِقٍ، وَذَلِكَ إِلَى الْوَلَاةِ لَا إِلَى الرَّعِيَّةِ»^(٢).

(١) انظر: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِأَبِي بَكْرِ الْجَصَّاصِ (٣٤/٢).

(٢) انظر: «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْغَزَالِيِّ (٣٣١/٢).

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا؛ نَفْهَمُ أَنَّ هُنَالِكَ قَرْفًا وَاضِحًا بَيْنَ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ أَيْمًا كَانَ، وَبَيْنَ إِقَامَةِ الْحُدُودِ؛ لِذَا كَانَ التَّغْيِيرُ هُوَ مُجَرَّدُ إِزَالَةِ لِلْمُنْكَرِ، أَوْ دَفْعًا لَهُ، وَهَذِهِ يَقُومُ بِهَا الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا بَيْنَ وَاضِحٍ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ آنِفًا مِنْ خِلَالِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ الْمُوقِنُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

تَنْبِيْهُ: وَمَا ذَكَّرْنَاهُ هُنَا: مِنْ أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ مِنْ اخْتِصَاصِ الْحَاكِمِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ بَلْ هَذَا فِي حَالَةٍ مَا إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ قَائِمًا بِذَلِكَ، أَمَا إِذَا قَصَرَ الْحَاكِمُ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْجَمَاعَةِ الْمُخْتَسِبَةِ مِنْ آحَادِ الرَّعِيَّةِ أَنْ تَقُومَ بِذَلِكَ بَعْدَ النَّظَرِ فِي قَاعِدَةِ «الْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ» لِأَنَّ «الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ» وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ، وَيَتَوَبَّ عَنْهَا الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ قَصَرَ الْحَاكِمُ رَجَعَ الْأَمْرُ لِلْأُمَّةِ.

وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ: «وَكَذَلِكَ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ مُضَيِّعًا لِلْحُدُودِ، أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا، لَمْ يَجِبْ تَقْوِيضُهَا إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ إِقَامَتِهَا بِدُونِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ تُقَامُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُودِ، فَمَتَى أَمَكُنَ إِقَامَتُهَا مِنْ أَمِيرٍ لَمْ يُخْتَجَ إِلَى اثْنَيْنِ، وَمَتَى لَمْ تَقُمْ إِلَّا بِعَدَدٍ وَمِنْ غَيْرِ سُلْطَانٍ أَقِيمَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِقَامَتِهَا فَسَادٌ يَزِيدُ عَلَى إِضَاعَتِهَا، فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ...»^(١).

وَأَيْضًا نَجِدُ الْإِمَامَ الشُّوْكَانِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقَرِّرُ مَا نَحْنُ بِصَلَدِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٣٤/١٧٦).

تَعْلِيْقِهِ عَلَى صَاحِبِ «حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ» عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَتَجِبُ إِقَامَتُهَا (الْحُدُودُ) فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْإِمَامِ وَوَالِيهِ، إِنْ وَقَعَ سَبَبُهَا فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ يَلِيهِ»، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ بَعْدَ هَذَا: «هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ إِلَى الْأَيِّمَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُقِيمُهَا غَيْرُهُمْ عَلَى مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَى هَذَا أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ. وَلَا شَكٌّ أَنَّ الْإِمَامَ وَمَنْ يَلِي مِنْ جِهَتِهِ هُمْ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِمْ كَمَا قَدَّمْنَا، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُقِيمُهَا إِلَّا الْأَيِّمَةُ، وَأَنَّهَا سَاقِطَةٌ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ زَمَنِ إِمَامٍ، أَوْ فِي غَيْرِ مَكَانٍ يَلِيهِ فَبَاطِلٌ وَإِسْقَاطُ لِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ مِنَ الْحُدُودِ فِي كِتَابِهِ، وَالْإِسْلَامُ مَوْجُودٌ، وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَوْجُودَانِ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ مَوْجُودُونَ؛ فَكَيْفَ تُهْمَلُ حُدُودُ الشَّرْعِ بِمَجْرَدِ عَدَمِ وُجُودِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟»^(١).

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَانَ يُعَزِّرُ، وَيُقِيمُ الْحُدُودَ؛ لَمَّا قَصَرَ السَّلَاطِينُ فِي زَمَانِهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ آنَذَاكَ، وَهَذَا مِنْهُ تَكْلُفٌ لَيْسَ بِخَافٍ لِمَنْ قَرَأَ سِيرَتَهُ^(٢).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْإِنْكَارَ بِالْبِدِ يَخْتَاجُ إِلَى قُوَّةٍ، وَالْقُوَّةُ مِنْ شَأْنِ السُّلْطَانِ، فَرَدُّهُ كَمَا يَلِي:

قُلْتُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ذُكِرَ؛ بَلْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَجُودُ الْقُوَّةِ! كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُغْيِرِ أَنْ يُعْلَمَ أَنْ فِي قُدْرَتِهِ أَنْ يُغَيِّرَ الْمُنْكَرَ! لَذَا كَانَتْ الْقُدْرَةُ فِي جَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ شَرْطًا فِي الْوُجُوبِ، لَا شَرْطًا فِي الصَّحَّةِ.

(١) «السَّيْلُ الْجَرَّارُ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٤/٣١١).

(٢) انظر: «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (١٤/١٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «... فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِيلْسَانُهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِقْلَبُهُ...»، فَقَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ «دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنَاطَ الْوُجُوبِ الْقُدْرَةُ، فَمَنْ فَقَدَ الْقُدْرَةَ سَقَطَ عَنْهُ الْوُجُوبُ».

* * *

وَأَمَّا الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّغْيِيرِ فَكَثِيرَةٌ مِنْهَا:

١ - قَوْلُهُ ﷺ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَقَتَلَهُ» ^(١) الْحَاكِمُ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ تَبْلُغْ قُدْرَتُهُ أَنْ يُغَيِّرَ مُنْكَرَ ذَلِكَ الْحَاكِمِ الْجَائِرِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ نَتِيجَةِ ذَلِكَ أَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ سَيِّدَ الشُّهَدَاءِ مَعَ حَمْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢ - فَمِنْهَا مَا جَاءَ فِي قِصَّةِ عَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى عِضْلِ وَالْقَارَةِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ قُرَابَةُ مِائَةِ رَامٍ، فَأَحَاطُوا بِهِمْ فَقَالُوا: لَكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ إِنْ نَزَلْتُمْ إِلَيْنَا أَنْ لَا نَقْتُلَ مِنْكُمْ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ... فَقَاتَلُوهُمْ حَتَّى قَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ نَفَرٍ بِالنَّبْلِ ^(٢).

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ تَغْلِيْقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: «يَجُوزُ لِمَنْ لَا طَاقَةَ لَهُ بِالْعَدُوِّ أَنْ يَتَمَتَّعَ مِنَ الْأَسْرِ، وَأَنْ يُسْتَأْسَرَ» ^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٩٥/٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٣٠٠/١)، وَقَالَ عَنْهُ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ» (٥٧٤/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤٥). (٣) «نَيْلُ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٢٥٥/٧).

٣ - وَمِنْهَا مَا وَرَدَ فِي قِصَّةِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ وَكَانَ رَجُلًا أَعْرَجَ شَدِيدَ
الْعَرَجِ، وَكَانَ لَهُ بَنُونَ أَرْبَعَةٌ قَدْ شَهِدُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَشَاهِدَ، فَلَمَّا
كَانَ يَوْمٌ أَحَدُ أَرَادُوا حَبْسَهُ، وَقَالُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ عَذَرَكَ، فَأَتَى
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ بَنِيَّ يُرِيدُونَ أَنْ يَحْبِسُونِي عَنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْخُرُوجِ
مَعَكَ فِيهِ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَطَأَ بِعَرَجَتِي هَذِهِ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنْتَ فَقَدْ عَذَرَكَ اللَّهُ فَلَا جِهَادَ عَلَيْكَ»، وَقَالَ لِبَنِيهِ: «مَا
عَلَيْكُمْ أَلَّا تَمْنَعُوهُ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَهُ الشَّهَادَةَ»، فَخَرَجَ مَعَهُ فَقُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ^(١).

* * *

وَمَا دَامَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَنَا الْاسْتِدْلَالُ هُنَا بِمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ
جَوَازِ انْتِدَافِعِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ فِي صُفُوفِ الْكُفَّارِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ، فَمِنْ ذَلِكَ
مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الدِّمِيَاطِيُّ، بَعْدَ ذِكْرِهِ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةِ سَلَمَةَ وَأَبِي
قَتَادَةَ ﷺ: «كَانَ خَيْرُ قُرَسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرُ رِجَالِنَا سَلَمَةُ»^(٢)، قَالَ
الدِّمِيَاطِيُّ: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ أَدْلُ دَلِيلٍ عَلَى جَوَازِ حَمْلِ
الْوَاحِدِ عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ مِنَ الْعَدُوِّ وَخَدِّهِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يُقْتَلُ،
إِذَا كَانَ مُخْلِصًا فِي طَلَبِ الشَّهَادَةِ، كَمَا فَعَلَ الْأَخْرَمُ الْأَسَدِيُّ ﷺ، وَلَمْ
يُعِبِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْهَ الصَّحَابَةَ عَنْ مِثْلِ فِعْلِهِ؛ بَلْ فِي الْحَدِيثِ
دَلِيلٌ عَلَى اسْتِخْبَابِ هَذَا الْفِعْلِ وَفَضْلِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَدَحَ أَبَا قَتَادَةَ وَسَلَمَةَ
عَلَى فِعْلِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ حَمَلَ عَلَى الْعَدُوِّ وَخَدِّهِ، وَلَمْ

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (٩٦/٣)، قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: وَهَذَا سَنَدٌ حَسَنٌ إِنْ كَانَ الْأَشْيَاخُ
مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُرْسَلٌ، وَبَعْضُهُ مِنَ الْمُسْنَدِ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ، انظر: «إفقه
السُّنَنِ» ص (٢٨٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٠٧).

يَتَأَنِّ إِلَى أَنْ يُلْحَقَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ»^(١).

وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ قِصَّةِ عُمَيْرِ بْنِ الْحُمَامِ رضي الله عنه لَمَّا رَمَى التَّمَرَاتِ ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ^(٢): «فِيهِ جَوَازُ الْإِنْعِمَاسِ فِي الْكُفَّارِ، وَالتَّعَرُّضِ لِلشَّهَادَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ»^(٣).

وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ أَنْعِمَاسَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَائِزٌ فِي الْجِهَادِ، وَفِي الْحُسْبَى، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُنْكَرَ لَا يَزُولُ مَا دَامَ فِي ذَلِكَ مَضْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، كَكَسْرِ قُلُوبِ الْكُفَّارِ وَالْفَسَاقِ بِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَجُرْأَتِهِمْ، أَوْ تَقْوِيَةِ الْمُسْلِمِينَ الْآخَرِينَ، وَحَمْلِهِمْ عَلَى الْإِقْدَامِ كَذَلِكَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: لَوْ حَمَلَ رَجُلٌ وَاحِدٌ عَلَى أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَحَدَهُ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَاسٌ إِذَا كَانَ يَطْمَعُ فِي نَجَاةٍ، أَوْ نِكَابَةٍ فِي الْعَدُوِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلتَّلَافِ فِي غَيْرِ مَنَفْعَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ قَضَاهُ تَجَرُّؤُهُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضُنُّوا وَمِثْلَ صَنِيعِهِ فَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُهُ، وَلَئِنْ فِيهِ مَنَفْعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَإِنْ كَانَ قَضَاهُ إِزْهَابَ الْعَدُوِّ لِيُعْلَمَ صَلَابَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي الدِّينِ، فَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُهُ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَتَلَقَّتِ النَّفْسُ لِإِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ وَتَوْهِينِ الْكُفْرِ فَهُوَ الْمَقَامُ الشَّرِيفُ الَّذِي مَدَحَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم بِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

(١) «مَشَارِعُ الْأَشْوَاقِ» لِلْمُعْتَابِرِيِّ (٥٣٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٠١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

(٣) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٤٦/١٣).

أَنْفُسُهُمْ» [التوبة: ١١١] عَلَى غَيْرِهَا مِنْ آيَاتِ الْمَدْحِ الَّتِي مَدَحَ اللَّهُ بِهَا مَنْ بَدَّلَ نَفْسَهُ، وَعَلَى ذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ تَغْيِيرِهِ الضَّرْبَ، أَوْ الْقَتْلَ، فَإِنْ رَجَى زَوَالَهُ جَازَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْإِفْتِحَامُ عِنْدَ هَذَا الْغَرَرِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِيهِ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ النِّيَّةَ إِذَا خَلَصَتْ فَلَيْقَتْجَمَ كَيْفَمَا كَانَ وَلَا يُبَالِي»^(٢).

وَكَذَا قَالَ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وَلَكِنْ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا نِكَايَةَ لَهُجُومِهِ عَلَى الْكُفَّارِ، كَالْأَعْمَى يَطْرَحُ نَفْسَهُ عَلَى الصَّفِّ، أَوْ الْعَاجِزِ فَذَلِكَ حَرَامٌ، ذَاخِلٌ تَحْتَ عُمُومِ آيَةِ التَّهْلُكَةِ، وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ الْإِفْتِدَامُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُقَابِلُ إِلَى أَنْ يُقْتَلَ، أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْسِرُ قُلُوبَ الْكُفَّارِ بِمُشَاهَدَتِهِمْ جُرْأَتَهُ، وَاعْتِقَادِهِمْ فِي سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ قِلَّةَ الْمُبَالَاةِ، وَحُبَّهُمْ لِلشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَتَنَكَّسَ بِذَلِكَ شَوْكَتُهُمْ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلْمُخْتَسِبِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُعْرِضَ نَفْسَهُ لِلضَّرْبِ، أَوْ الْقَتْلِ إِذَا كَانَ لِحُسْبِيَّةِ تَأْيِيدٍ فِي رَفْعِ الْمُنْكَرِ، أَوْ فِي كُسْرِهِ جَاهِ الْفَاسِقِ، أَوْ فِي تَقْوِيَةِ قُلُوبِ أَهْلِ الدِّينِ، وَأَمَّا إِنْ رَأَى فَاسِقًا مُتَغَلِّبًا وَعِنْدَهُ سَيْفٌ، وَبِيَدِهِ قَدْحٌ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ لَشَرِبَ الْقَدْحَ وَضَرَبَ رَقَبَتَهُ، فَهَذَا مِمَّا لَا أَرَى لِلْحُسْبَةِ فِيهِ وَجْهًا، وَهُوَ عَيْنُ الْهَلَاكِ»^(٣)، أَيْ إِذَا عَلِمَ أَنَّ إِنكَارَهُ هَذَا سَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ أَكْبَرُ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَلَا؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْإِنكَارِ أَلَّا يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مُنْكَرٌ أَعْظَمُ مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢/ ٣٦٤).

(٢) «أحكام القرآن» للقرطبي (١/ ٢٦٦ - ٢٦٧).

(٣) «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ٣١٩ - ٣٢٠).

وَبِهَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْغِمَاسَ فِي الْعَدُوِّ لِمُضْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ جَائِزَةٌ شَرْعاً وَعَقْلاً
كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَفِعْلُ السَّلَفِ وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ شَرْعاً الْعَمَلِيَّاتُ
الاسْتِشْهَادِيَّةُ النَّازِلَةُ بِسَاحَةِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الْمُضْلَحَةَ الشَّرْعِيَّةَ فِيهَا حَاصِلَةٌ دُونَ
شَكٍّ، وَرَبَّمَا كَانَتْ الْمُضْلَحَةُ فِيهَا أَبْلَغُ مِنْ بَعْضِ صُورِ الْإِنْغِمَاسِ الَّتِي
تَحَدَّثُ عَنْهَا السَّلَفُ وَالْفُقَهَاءُ فِي وَفْتِهِمْ، وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ تَفْصِيلٍ فَعَلَيْهِ بِكِتَابِ
«قَاعِلَةِ فِي الْإِنْغِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ» لِابْنِ زَيْمِيَّةَ، وَ«الْعَمَلِيَّاتُ الْاسْتِشْهَادِيَّةُ»
لِمُحَمَّدٍ غِيْبَةِ، وَ«الْعَمَلِيَّاتُ الْاسْتِشْهَادِيَّةُ» لِتَوَافِي تَكْرُورِي، وَهَذَا الْأَخِيرُ مِنْ
أَجْمَعِهَا تَذْلِيلًا وَتَعْلِيلًا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ السُّلْطَانِ؛ بَلْ لِأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ تَغْيِيرُ
الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ
الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ ابْنِ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ
الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ فِرْقَةً مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُتَصَدِّقَةً لِهَذَا الشَّأْنِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِباً
عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِهِ...»^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٩٠).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاصُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ طَائِفَةً مِنَ الْآيَاتِ فِي هَذَا الصَّدَدِ: «فَهَذِهِ الْآيَةُ وَنَظَائِرُهَا مُفْتَضِلَةٌ لِإِجَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهِيَ عَلَى مَنَازِلٍ أَوْلَاهَا تَغْيِيرُهُ بِالْيَدِ - إِذَا أَمَكُنْ - فَإِذَا لَمْ يُمَكِنْ وَكَانَ فِي نَفْسِهِ خَافِيًا عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَنْكَرَ بِيَدِهِ، فَعَلَيْهِ إِنْكَارُهُ بِلِسَانِهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ لِمَا وَصَفْنَا فَعَلَيْهِ إِنْكَارُهُ بِقَلْبِهِ»^(١). إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِهَذِهِ الْآيَاتِ وَغَيْرِهَا وَجُوبُ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»، وَأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَهَذَا الْحُكْمُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَرَاتِبِ التَّغْيِيرِ، وَلَا نَعْلَمُ دَلِيلًا وَاحِدًا مِنْهَا يَخْصُ الْحُكْمَ بِمَرْتَبَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، فَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ!

أَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٢) مُسْلِمٌ. وَقَدْ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ لِأَحَادِ الرَّهْبَةِ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ بِأَيْدِيهِمْ مِنْ وَجْهِهِ^(٣).

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ:

قَوْلُهُ ﷺ: (مَنْ) وَهِيَ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ، وَذَلِكَ يَفْضِي أَنَّ الْخُطَابَ مُوجَّهَ

(١) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ (٢/ ٣٠). (٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/ ٦٩).

(٣) انْظُرْ: «حُكْمُ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ...» لِعَبْدِ الْأَخِيرِ الْعُتَيْبِيِّ ص (١٧ - ١٨).

إِلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، وَلَيْسَ إِلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى التَّخْصِصَ
فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ!

الوجه الثاني:

قَوْلُهُ ﷺ: (مِنْكُمْ) وَالْمَقَابِلُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ الْحَاكِمُ، وَالْمُخَاطَبُونَ
بِذَلِكَ هُمُ الرِّعِيَّةُ؛ فَلَوْ كَانَ الَّذِي يُغَيِّرُ بِيَدِهِ هُوَ الْحَاكِمُ وَخَذَهُ لِمَا عَمَّ
الْحُكْمَ، بَلْ خَاطَبَ ﷺ الرِّعِيَّةَ أَجْمَعَ دُونَ تَخْصِصٍ.

الوجه الثالث:

قَوْلُهُ ﷺ: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ هُوَ
عَيْنُهُ الْمُخَاطَبُ بِالْأَمْرِ الثَّانِي وَهُوَ عَيْنُهُ الْمُخَاطَبُ بِالْأَمْرِ الثَّالِثِ؛ فَهُوَ شَخْصٌ
وَاحِدٌ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُغَيِّرَ بِيَدِهِ فَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى الْبَدَلِ، وَهُوَ التَّغْيِيرُ بِاللِّسَانِ،
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْبَدَلِ وَهُوَ التَّغْيِيرُ بِالْقَلْبِ، وَيُوضِّحُهُ أَيْضاً.

الوجه الرابع:

قَوْلُهُ ﷺ: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ قَاصِراً عَلَى الْحَاكِمِ
لَمَا كَانَ لِقَوْلِهِ (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَاكِمِ أَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ
التَّغْيِيرَ بِالْيَدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا كَلَامٌ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَا نَحْنُ بِتَخْرِيَرِهِ، لَا سِيَّمًا أَبُو
الْفَضْلِ عِيَّاضٌ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ حَدِيثِ تَغْيِيرِ الْمُتَنَكِّرِ «هَذَا الْحَدِيثُ أَضَلُّ فِي
صِفَةِ التَّغْيِيرِ فَحَقُّ الْمُغَيِّرِ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِكُلِّ وَجْهِ أَمْكَنَ زَوَالُهُ بِهِ، قَوْلًا كَانَ أَوْ
فِعْلًا...»^(١). وَهُوَ أَيْضاً قَوْلُ ابْنِ رَجَبٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢).

(١) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٢٥/٢).

(٢) «جَامِعُ الْمُلُومِ وَالْحُكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (٢٤٦/٢).

وَكَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِثُونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَلَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَلَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَلَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»^(١).

وَفِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ قَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ ابْنِ رَجَبٍ رحمته الله: «وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جِهَادِ الْأَمْرَاءِ بِالْيَدِ... وَقَدْ نَصَّرَ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ أَيْضاً فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، فَقَالَ: التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ أَنْ يُزِيلَ بِيَدِهِ مَا فَعَلَهُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ...»^(٢).

وَالْتَّصُوصُ فِي وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّنْهِي عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، وَحَسْبُنَا مِنْهَا مَا ذَكَرَ.

• أَمَّا الْإِجْمَاعُ:

وَقَدْ دَلَّ عَلَى وُجُوبِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّنْهِي عَنِ الْمُنْكَرِ» إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ التَّوَوِيُّ كَمَا مَرَّ مَعَنَا، حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ تَطَابَقَ عَلَى وُجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّنْهِي عَنِ الْمُنْكَرِ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ...»^(٣).

وَكَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْحَقْهُ بِتَغْيِيرِهِ إِلَّا اللَّوْمُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْأَدَى فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/٧٠).

(٢) «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (٢/٢٤٨).

(٣) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلتَّوَوِيِّ (١/٢٢).

فِقَلْبِهِ، لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِذَا أَنْكَرَ بِقَلْبِهِ فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعْ سِوَى ذَلِكَ»^(١).

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ النَّوَوِيُّ بِقَوْلِهِ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا يُخْتَصُّ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِأَصْحَابِ الْوَلَايَاتِ؛ بَلْ ذَلِكَ جَائِزٌ لِأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ غَيْرَ الْوَلَاةِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَالْعَصْرِ الَّذِي يَلِيهِ كَانُوا يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ تَقْرِيرِ الْمُسْلِمِينَ إِيَّاهُمْ، وَتَرْكُ تَوْبِيخِهِمْ عَلَى الشَّاعِلِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ غَيْرِ وَلَايَةٍ»^(٢).

وَهَذَا كَلَامٌ عَامٌّ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» بِكُلِّ دَرَجَاتِهِ، لَمْ يُخْتَصَّ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ نَوْعاً مِنْهَا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِعَاهِدِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١]: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الْمُنْكَرَ وَاجِبٌ تَغْيِيرُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْحَقْهُ بِتَغْيِيرِهِ إِلَّا اللَّوْمُ الَّذِي لَا يَتَعَلَّى إِلَى الْأَدَى فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ تَغْيِيرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فِقَلْبِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ»^(٣). فَبِهَذَا الْإِجْمَاعِ الصَّحِيحِ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ عَلَى كُلِّ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانَ حَاكِماً أَوْ مَحْكُوماً.

(١) انظر: «الكنز الأكبر» لعبد الرحمن الحنبلي ص (١١٣).

(٢) انظر المرجع السابق (٢/٢٣).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤/٤٨).

* أَمَّا فِعْلُ الصَّحَابَةِ:

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيُعْظِمُهُمْ وَيُؤْصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطْعَهُ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «فَلَمَّا يَزِلُّ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرٌ بِنُ الصَّلَاتِ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَجَبَدْتُ بِثَوْبِي فَجَبَدَنِي، فَارْتَفَعَ فَحَظَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ لَهُ: غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ! قَالَ: أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ، فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ، فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَهَا هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه قَدْ بَاشَرَ التَّغْيِيرَ بِيَدِهِ فَجَبَدَ بِثَوْبٍ مَرْوَانَ - وَهُوَ الْأَمِيرُ يَوْمَئِذٍ! -

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَفِيهِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ عَلَيْهِ وَالْيَأْ، وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ يَكُونُ بِالْيَدِ لِمَنْ أَمَكَّتُهُ، وَلَا يُجْزَى عَنِ الْبِدِ اللِّسَانُ مَعَ إِمْكَانِ الْيَدِ^(٢). وَهَنَ الْكَثِيرُ مِنْ صَنِيعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم مِمَّا فِيهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ.

* * *

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٥٦) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (٨٨٩).

(٢) «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٧٨/٦).

* فِعْلُ التَّابِعِينَ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يَسْتَقْبِلُونَ الْجَوَارِي مَعَهُنَّ الدُّفُوفَ فِي الطَّرِيقِ فَيَخْرِقُونَهَا»^(١).

وَعَنْ أَبِي حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا كَسَرَ طَبْثُورًا لِرَجُلٍ، فَخَاصَمَهُ إِلَى شُرَيْحٍ فَلَمْ يُضَمِّنْهُ شَيْئًا^(٢)، وَعَدَمَ تَضَمِينِ الْقَاضِي شُرَيْحٍ لِهَذَا الرَّجُلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ كَسْرُ هَذَا الطَّبْثُورِ.

* * *

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ:

* مِنَ الْحَنَفِيَّةِ:

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْجَصَّاصُ رحمته الله: «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ لَهُمَا حَالَانِ: حَالٌ يُمَكِّنُ فِيهَا تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ وَإِزَالَتُهُ، فَفَرَضَ عَلَى مَنْ أَمَكَتْهُ إِزَالَةُ ذَلِكَ بِيَدِهِ أَنْ يُزِيلَهُ؛ وَإِزَالَتُهُ بِالْيَدِ تَكُونُ عَلَى وَجْهِهَا: أَلَّا يُمَكِّنَ إِزَالَتَهُ إِلَّا بِالسَّيْفِ، وَأَنْ يَأْتِيَ عَلَى نَفْسٍ فَاعِلِ الْمُنْكَرِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ كَمَا رَأَى رَجُلًا قَصَدَهُ، أَوْ قَصَدَ غَيْرَهُ بِقَتْلِهِ، أَوْ بِأَخْذِ مَالِهِ، أَوْ قَصَدَ الزَّوْنَا بِامْرَأَةٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِنْ أَنْكَرَهُ بِالْقَوْلِ أَوْ قَاتَلَهُ بِمَا دُونَ السَّلَاحِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَهُ لِقَوْلِهِ رحمته الله: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ»، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ تَغْيِيرُهُ بِيَدِهِ إِلَّا بِقَتْلِ الْمُقِيمِ عَلَى هَذَا الْمُنْكَرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَهُ قَرْضًا عَلَيْهِ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (٢٤٠/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَغْلِيْقًا (١٤٥/٥) وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٢/٧)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ

جَرِيرٍ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (٢٤١/٤). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلْجَصَّاصِ (٣١/٢).

* وَمِنَ الْمَالِكِيَّةِ:

قَالَ أَبُو بَكْرِ الطَّرْطُوشِيُّ: «فَانْظُرُوا بِرَحْمَتِ اللَّهِ أَيَّتِمَّا وَجَدْتُمْ سِلْرَةً أَوْ شَجَرَةً يَقْصِدُهَا النَّاسُ وَيُعْظَمُونَ مِنْ شَأْنِهَا، وَيَرْجُونَ الْبَرَاءَ وَالشِّفَاءَ مِنْ قِبَلِهَا، وَيَتَوَطَّئُونَ بِهَا الْمَسَامِيرَ وَالْخِرَقَ فَهِيَ ذَاتُ أَنْوَاطٍ قَاطِعُوهَا»^(١).

* وَمِنَ الشَّافِعِيَّةِ:

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا كَثِيرٌ مِنْ كَلَامِ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ، لَا سِيَّمَا الْعَزَالِي، وَالتَّوَيْي، وَمِنْ كَلَامِ التَّوَيْي مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ رحمهما الله: وَيَسُوغُ لِأَحَادِ الرِّعْيَةِ أَنْ يَصُدَّ مُرْتَكِبُ الْكَيْفَرَةِ، إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ عَنْهَا بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَوَقَّعْ الْعَمَلُ إِلَى نَضْبِ قِتَالٍ وَشَهْرِ سِلَاحٍ، فَإِنْ انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ، رُيِّطَ الْأَمْرُ بِالسُّلْطَانِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضاً رحمهما الله عِنْدَ ذِكْرِهِ لِلرَّجَاتِ الْحُسْبِيَّةِ: «الدَّرَجَةُ السَّابِعَةُ: مُبَاشَرَةُ الضَّرْبِ بِالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ شَهْرُ سِلَاحٍ، وَذَلِكَ جَائِزٌ لِأَحَادٍ بِشَرْطِ الضَّرُورَةِ وَالِاقْتِصَارِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ فِي الدَّفْعِ، فَإِذَا انْدَفَعَ الْمُتَكَرَّرُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكْفَى»^(٣).

* وَمِنَ الْحَنَابِلَةِ:

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمهما الله: «وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الطَّنْبُورَ، أَوْ طَبْلًا مُعْطًى بِكُسْرِهِ؟ قَالَ: إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ طَّنْبُورٌ أَوْ طَبْلٌ كَسَرَهُ. وَقَالَ أَيْضاً: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَكْسِرُ

(١) «الْعَوَادِثُ وَالْبِدْعُ» لِلطَّرْطُوشِيِّ ص (١٠٥).

(٢) «فَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلتَّوَيْي (٢/٢٥٠).

(٣) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَزَالِيِّ (٢/٣٣٢).

الطُّنْبُورَ أَوْ الطُّبْلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: يَكْسِرُ هَذَا كُلَّهُ وَلَيْسَ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ^(١).

وَقَالَ أَيْضاً: «وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: دَفَعَ إِلَيَّ إِبْرِيْقُ فِضَّةٍ لِأَبِينَعَةَ، تَرَى أَنْ أَكْسِرَهُ أَوْ أَبِينَعَةُ كَمَا هُوَ؟ قَالَ: اكْسِرْهُ. وَقَالَ: قَبِلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ رَجُلًا دَعَا قَوْمًا فَجِيءَ بِطُشْتِ فِضَّةٍ، وَإِبْرِيْقِ فِضَّةٍ، فَكَسَرَهُ، فَأَعْجَبَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَسْرُهُ.

وَقَالَ: بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَجُلٍ بِشَيْءٍ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَأَتَى بِمُكْحَلَةٍ رَأْسُهَا مُقْضَضٌ فَقَطَعْتُهَا، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ وَتَبَسَّمَ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ بَعْدَ هَذَا: «وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّنَاعَةَ مُحَرَّمَةٌ فَلَا قِيَمَةَ لَهَا، وَلَا حُرْمَةً، وَأَيْضاً فَتَغْطِيلُ هَذِهِ الْهَيْئَةِ مَطْلُوبٌ فَهُوَ بِذَلِكَ مُحْسِنٌ، وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ»^(٢).

وَهَذَا الْإِمَامُ ابْنُ قُدَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْوَلِيَمَةِ، وَمَا يَفْعَلُهُ مَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا فَوَجَدَ فِيهَا مَعْصِيَةً: «فَإِنْ رَأَى نُقُوشاً وَصُورَ شَجَرٍ وَنَحْوَهَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِأَنَّ تِلْكَ نُقُوشٌ، فَهِيَ كَالْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ صُورُ حَيَوَانٍ فِي مَوْضِعٍ يُؤْطَأُ أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهَا، كَالَّتِي فِي الْبُسْطِ وَالْوَسَائِدِ جَازَ أَيْضاً، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الشُّتُورِ وَالْحِطَّانِ، وَمَا لَا يُؤْطَأُ، وَأَمَكَّتْ حَطُّهَا أَوْ قَطْعُ رُؤُوسِهَا فَعَلَ وَجَلَسَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ انْصَرَفَ وَلَمْ يَجْلِسْ، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْأَنْصَابِ: «وَقَدْ كَانَ يَدِمَشْقَ كَثِيرٌ مِنْ

(١) «الطُّرُقُ الْحُكْمِيَّةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ ص (٢٧١).

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ ص (٢٧٤). (٣) انْظُرِ: «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَّامَةَ (٨/١١١).

هَذِهِ الْأَنْصَابِ، فَيَسِّرَ اللَّهُ ﷻ كَسْرَهَا عَلَى يَدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ (ابْنِ تَيْمِيَّةٍ)، وَحِزْبِ اللَّهِ الْمُوَحِّدِينَ^(١).

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ ﷻ: «وَفِي بُكْرَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْمَذْكُورِ دَارَ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ﷻ، وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْخَمَارَاتِ وَالْحَانَاتِ فَكَسَرُوا آيَةَ الْخُمُورِ، وَشَقَّقُوا الطُّرُوفَ، وَأَرَأَقُوا الْخُمُورَ، وَعَزَّزُوا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَانَاتِ الْمُتَّخِذَةِ لِهَذِهِ الْفَوَاحِشِ، فَفَرَّخَ النَّاسُ بِذَلِكَ»^(٢).

* وَمِنْ الظَّاهِرِيَّةِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ ﷻ: «مَسْأَلَةٌ: وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِنْ قَدِرَ بِيَدِهِ فِعْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ بِيَدِهِ فَبِلِسَانِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ بِلِسَانِهِ فَبِقَلْبِهِ وَلَا بُدَّ، وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا إِيمَانَ لَهُ، وَمَنْ خَافَ الْقَتْلَ أَوْ الضَّرْبَ، أَوْ ذَهَابَ الْمَالِ فَهُوَ عُذْرٌ يُبَيِّحُ لَهُ أَنْ يُغَيِّرَ بِقَلْبِهِ فَقَطْ، وَيَسْكُتُ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَعَنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَقَطْ...»^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ ﷻ: «كُلُّ مُسْلِمٍ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَظُهُورُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُنْكَرًا يَحْصُلُ بِكَوْنِهِ مُخَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَوْ لِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى تَغْيِيرِهِ بِيَدِهِ كَانَ ذَلِكَ فَرَضًا عَلَيْهِ وَلَوْ بِالْمُقَاتَلَةِ، وَهُوَ إِنْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَإِنْ قُتِلَ فَاعِلُ الْمُنْكَرِ فَهُوَ بِالْحَقِّ وَالشَّرْعِ قَتْلُهُ، وَلَكِنَّهُ يُقَدَّمُ الْمَوْعِظَةُ بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ،

(١) «إِعَاثَةُ الْإِيمَانِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (٢١٢/١).

(٢) «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (١٢/١٤). (٣) «الْمَحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ (٣٦١/٩).

فَإِنْ لَمْ يُؤْثَرِ ذَلِكَ جَاءَ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْثَرِ ذَلِكَ انْتَقَلَ إِلَى التَّغْيِيرِ بِالْيَدِ، ثُمَّ الْمُقَاتَلَةُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّغْيِيرُ إِلَّا بِهَا، فَإِذَا كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ أَنْكَرَ بِاللِّسَانِ فَقَطْ وَذَلِكَ قَرْضٌ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِنْكَارَ بِاللِّسَانِ أَنْكَرَ بِالْقَلْبِ، وَهَذَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ، وَهُوَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ، كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ الْمُسْتَوْفَى (١).

* * *

فَهَذِهِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، تُبَيِّنُ بوضوح وَجَلَاءٍ جَوَازَ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ لِأَحَادِ الرَّعِيَّةِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ وَصَلَ التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ إِلَى جَمْعِ الْأَعْوَانِ وَشَهْرِ السَّلَاحِ، فَفِيهِمْ مَنْ أَجَازَ التَّغْيِيرَ عِنْدَ ذَلِكَ كَالْعَزَائِي، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ التَّغْيِيرَ حِينَئِذٍ كَالْإِمَامِ الْجَوْنِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَفِي مِثْلِ هَذَا الْخِلَافِ يُمَكِّنُنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ نَجْمَعَ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ؛ وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُنْكَرِ وَخُطُوبَتِهِ، فَإِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ يَتَرْتَّبُ عَلَى بَقَائِهِ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ مِنْ تِلْكَ الَّتِي تُتَوَقَّعُ مِنْ تَغْيِيرِهِ عَنْ طَرِيقِ شَهْرِ السَّلَاحِ وَجَمْعِ الْأَعْوَانِ، فَلَا بَأْسَ حِينَئِذٍ مِنَ اللُّجُوءِ إِلَى هَذِهِ الْوَسِيلَةِ فِي التَّغْيِيرِ، أَمَا إِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يُلْجَأُ حِينَئِذٍ إِلَى تِلْكَ الْوَسِيلَةِ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي بَابِ تَحْقِيقِ «الْمَصَالِحِ وَالْمَقَاسِدِ» فِي مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا جَمْعَ بَيْنِ الْأَقْوَالِ (٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ □ □

(١) «السَّيْلُ الْجَوَّازُ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٤/٥٨٦).

(٢) انْظُرْ: «حُكْمُ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ...» لِعَبْدِ الْأَعْرَبِ (٤١).

ضَوَائِدُ وَتَنْبِيهَاتُ

هُنَاكَ بَعْضُ الضَّوَائِدِ الَّتِي يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا فِي الْقِيَامِ بِوَاجِبِ الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ نَأْخُذُ مِنْهَا مَا هُوَ مُهِمٌّ:

الأول: الالْتِزَامُ بِدَرَجَاتِ الْإِنْكَارِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

التَّعْرِيفُ بِاللِّسَانِ أَوَّلًا ثُمَّ بِالْيَدِ، يَقُولُ الْعَرَالِيُّ: «إِنَّ دَرَجَاتِ التَّغْيِيرِ تَبْدَأُ بِالتَّعْرِيفِ، أَيْ تَعْرِيفُ الْفَاعِلِ لِلْمُنْكَرِ أَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ، ثُمَّ الْوَعْظُ اللَّيْنُ، ثُمَّ السَّبُّ وَالتَّعْنِيفُ بِالْقَوْلِ، ثُمَّ التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ، كَكْسْرِ الْمَلَاهِي، وَإِرَاقَةِ الْحَمْرِ، ثُمَّ التَّهْدِيدُ وَالتَّخْوِيفُ، ثُمَّ مُبَاشَرَةُ الضَّرْبِ بِالْيَدِ وَالرُّجْلِ، ثُمَّ جَمْعُ الْأَعْوَانِ وَشَهْرُ السَّلَاحِ»^(١).

وَيَقُولُ الْقُرْطُبِيُّ: «فَالْمُنْكَرُ إِذَا أُمْكَنْتَ إِزَالَتُهُ بِاللِّسَانِ لِلنَّاهِي فَلْيَفْعَلْهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بِالْعُقُوبَةِ أَمْ الْقَتْلِ فَلْيَفْعَلْ، فَإِنْ زَالَ الْمُنْكَرُ بِذَوْنِ الْقَتْلِ لَمْ يَجْزِ الْقَتْلُ، وَهَذَا (أَيْ: الْحُكْمُ) تُلْقَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَقَتِّلُوا أَلْقَى تَبَى حَتَّى تَفْقَهُ لَكَ أَمْرُ اللَّهِ» [المحجرات: ٩]»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «وَأِنَّمَا يَبْدَأُ بِاللِّسَانِ وَالْيَدِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبَالِيدَ»^(٣).
لَكِنْ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي عَنْ مُنْكَرِهِ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ، جَازَ لَهُ الْبَيْدُ

(١) «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْعَرَالِيِّ (٢/٣٢٩ - ٢٣٣).

(٢) «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٤/٤٩).

(٣) «السَّبِيلُ الْجَرَّاءُ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٤/٥٨٦).

بِالدَّرَجَةِ الْأَعْلَى وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ الْجِصَّاصِ فِيمَنْ قَصَدَ رَجُلًا بِالْقَتْلِ، أَوْ قَصَدَ امْرَأَةً بِالزَّوْنِ وَنَحْوَ ذَلِكَ: «... وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِنْ أَنْكَرَهُ بِالْقَوْلِ، أَوْ قَاتَلَهُ بِمَا دُونَ السَّلَاحِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَهُ... وَإِنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ إِنْ أَنْكَرَهُ بِالدَّفْعِ بِيَدِهِ، أَوْ بِالْقَوْلِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ دَفْعَهُ عَنْهُ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِذَا لَمْ يَزَلْ هَذَا الْمُتَكَرِّرُ إِلَّا بِأَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ، مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ مِنْهُ لَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَهُ... وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ...» يُوجِبُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمَرَ بِتَغْيِيرِهِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ أَمَكَّنَ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ تَغْيِيرُهُ إِلَّا بِالْقَتْلِ، فَعَلَيْهِ قَتْلُهُ حَتَّى يُزِيلَهُ، وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي أَصْحَابِ الضَّرَائِبِ وَالْمُكُوسِ الَّتِي يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَمْنَةِ النَّاسِ إِنْ دِمَاءُهُمْ مُبَاحَةٌ، وَوَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَتْلُهُمْ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ مِنْهُ، وَلَا التَّقَدُّمَ إِلَيْهِمْ بِالْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ غَيْرُ قَابِلِينَ إِذَا كَانُوا مُقَدِّمِينَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِحَظَرِهِ، وَمَتَى أَتَتْهُمْ مَنْ يُرِيدُ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ امْتَنَعُوا مِنْهُ، حَتَّى لَا يُمَكِّنُ تَغْيِيرَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَكَرِّرِ»^(١).

وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ آتِفًا: «... وَلَكِنَّهُ يُقَدَّمُ الْمُوعِظَةُ بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْتَرْ ذَلِكَ جَاءَ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْتَرْ ذَلِكَ انْتَقَلَ إِلَى التَّغْيِيرِ بِالْيَدِ، ثُمَّ الْمَقَاتَلَةُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّغْيِيرُ إِلَّا بِهَا...»^(٢).

الثَّانِي: أَنْ لَا يُؤَدِّي تَغْيِيرُ الْمُتَكَرِّرِ إِلَى مُتَكَرِّرٍ أَكْبَرَ مِنْهُ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَإِنْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِتَحْصِيلِ

(١) «أَخْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلْجِصَّاصِ (١/٣١).

(٢) «السُّبُلُ الْجَرَّارُ» لِلشُّوْكَانِيِّ (٤/٥٨٦).

مَصْلَحَةٍ وَدَفَعَ مَفْسَدَةً، فَيُنْظَرُ فِي الْمَعَارِضِ لَهُ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يَفُوتُ مِنَ الْمَصَالِحِ أَوْ يَخْصُلُ مِنَ الْمَفَاسِدِ أَكْثَرَ، لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ؛ بَلْ يَكُونُ مُحَرَّمًا إِذَا كَانَتْ مَفْسَدَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ^(١).

وَيَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله: «إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ أَرْبَعُ دَرَجَاتٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَزُولَ وَيَخْلَفَهُ ضِدُّهُ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقِلَّ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ بِجُمْلَتِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَخْلَفَهُ مَا هُوَ مِثْلُهُ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَخْلَفَهُ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، فَالْدَّرَجَتَانِ الْأُولَيَانِ مَشْرُوعَتَانِ، وَالثَّالِثَةُ مُوضِعُ اجْتِهَادٍ، وَالرَّابِعَةُ مُحَرَّمَةٌ^(٢).

وَقِصَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله مَعَ التَّارِ مَشْهُورَةٌ؛ إِذْ يَقُولُ فِيهَا: «مَرَرْتُ أَنَا وَبَعْضُ أَصْحَابِي فِي زَمَنِ التَّارِ بِقَوْمٍ مِنْهُمْ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَنْ كَانَ مَعِي، فَأَنْكَرْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ لِأَنَّهَا تَصُدُّ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ، وَهَؤُلَاءِ يَصُدُّهُمْ الْخَمْرُ عَنِ قَتْلِ النَّفْسِ، وَسَبِي الدَّرِيَّةِ، وَأَخِذِ الْأَمْوَالَ فَدَعُهُمْ^(٣).

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُنْكَرَ الْعَامِي إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْجَلِيَّةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ.

وَقَدْ أَوْضَحَ النَّوَوِيُّ رحمته الله هَذَا بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا بِأَمْرٍ وَيَنْهَى مَنْ كَانَ عَالِمًا

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٢٩/٢٨).

(٢) «إِعْلَامُ الْمُؤَفِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (٧/٣). (٣) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ (٧/٣).

بِمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الشَّيْءِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْمَحْرَمَاتِ الْمَشْهُورَةِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْخَمْرِ وَنَحْوِهَا، فَكُلُّ الْمُسْلِمِينَ عُلَمَاءُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ دَقَائِقِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ، وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْاجْتِهَادِ لَمْ يَكُنْ لِلْعَوَامِّ مَدْخَلٌ فِيهِ، وَلَا لَهُمْ إِنْكَارُهُ؛ بَلْ ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ^(١).

وإنما اشترط ذلك في العامي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوقَعُ جَهْلُهُ فِي الْأَمْرِ بِالْمُنْكَرِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَهُوَ لَا يَنْدَرِي، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فَمِنْ أَيْنَ لَهُ الْبَصِيرَةُ فِي دَقَائِقِ الْعِلْمِ وَهُوَ عَامِيٌّ جَاهِلٌ^(٢) ١٢

الرَّابِعُ: أَنْ لَا يُؤَدِّي إِنْكَارُهُ إِلَى ضَرَرٍ مُتَعَدٍّ عَلَى غَيْرِهِ؛ كَالْأَهْلِ أَوْ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ.

نَعَمْ؛ قَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ إِنْ أَدَّى تَغْيِيرُكَ لِلْمُنْكَرِ إِلَى الْإِضْرَارِ بِغَيْرِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْكَ التَّغْيِيرُ حِينَئِذٍ، يَقُولُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَيَّنًا ذَلِكَ: «فَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى الْأَدَى مِنْ حُسْبِيَّتِهِ إِلَى أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ فَلْيَنْتَرُكْهَا، فَإِنْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ مَحْلُورٌ، كَمَا أَنَّ السُّكُوتَ عَلَى الْمُنْكَرِ مَحْذُورٌ، نَعَمْ إِنْ كَانَ لَا يَنَالُهُمْ أَدَى فِي مَالٍ أَوْ نَفْسٍ، وَلَكِنْ يَنَالُهُمْ الْأَدَى بِالسُّنَمِ وَالسَّبِّ، فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَيَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهِ بِدَرَجَاتِ الْمُنْكَرِ فِي تَفَاحُشِهَا، وَدَرَجَاتِ الْكَلَامِ الْمَحْذُورِ فِي نِكَائِيَّتِهِ فِي الْقَلْبِ وَقَدْجِهِ فِي الْعَرَضِ»^(٣).

(١) «شرح مُسْلِمٍ» لِلتَّوَدِيِّ (٢/ ٢٣).

(٢) انظر: «حُكْمُ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ...» لِعَبْدِ الْأَخِيرِ (٤٥ - ٥٠).

(٣) انظر: «إِحْبَاءُ حُلُومِ الدِّينِ» لِلْغَزَالِيِّ (٢/ ٣٢٣).

وَكَذًا قَوْلُ السُّيُوطِيِّ رحمته: «وَمِنْهَا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَرْتَابِ الْوَلَايَاتِ، وَلَا بِالْعَدْلِ، وَلَا بِالْحُرِّ، وَلَا بِالْبَالِغِ، وَلَا يَسْقُطُ بِظَنِّ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ عَادَةً، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ مَقْسَدَةً أَعْظَمَ مِنْ ضَرَرِ الْمُنْكَرِ الْوَاقِعِ»^(١).

فَقَدْ اشْتَرَطَ رحمته لِسُقُوطِ التَّغْيِيرِ: أَنْ يَكُونَ الضَّرَرُ الْمُتَوَقَّعُ وَقُوعُهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ غَيْرِهِ أَعْظَمَ مِنْ ضَرَرِ الْمُنْكَرِ الْمُرَادِ تَغْيِيرُهُ... فَتَأَمَّلْ.

وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى فَلِإِنَّهُ عَلَى افْتِرَاضٍ: أَنَّ كُلَّ تَغْيِيرٍ بِالْيَدِ سَيُؤَدِّي إِلَى إلْحَاقِ الضَّرَرِ بِالْغَيْرِ هُوَ افْتِرَاضٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بِالْمَرْءِ، وَهَذِهِ نُقْطَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْوَاقِعِ، وَمَنْ مَارَسَ هَذِهِ الْأُمُورَ، وَتَعَرَّضَ لِلْإِذَاءِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ أَقْدَرُ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ إلْحَاقِ الضَّرَرِ بِغَيْرِهِ عِنْدَ التَّغْيِيرِ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُنَاطَ مَعْرِفَةُ تَحْقِيقِ الضَّرَرِ بِأَهْلِ الْخِبْرَةِ فِي ذَلِكَ، فَهُمْ أَعْلَمُ بِمَعْرِفَةِ أَهْلِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَمَا فِيهِمَا مِنْ مُنْكَرَاتٍ، لِذَا كَانُوا أَذْرَى بِمَا يُتَوَقَّعُ خُلُوقُهُ مِنْ ضَرَرٍ، أَوْ عَدَمِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَسْلُوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].



(١) «الأنبياء والنَّبَايِرُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (٤١٤).

تَنْبِيهَاتٌ

وَقَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْمُهِّمِّ؛ كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَقِفَ مَعَ بَعْضِ الْأَخْطَاءِ الَّتِي لَمْ يَفْتَأْ يَتَنَاوَلْهَا أَهْلُهَا بَيْنَ الْحَيْنِ وَالْآخِرِ دُونَ عِلْمٍ أَوْ حُجَّةٍ، لِيَا نَجِدُهُمْ يَسْتَدِلُّونَ بِبَعْضِ الْآيَاتِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، مِثْلَ:

الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا طَاعُوا أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرَّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَيَقْصِدُونَ بِهِذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقِيمَ فِي نَفْسِهِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَلَا شَأْنَ لَهُ بِالْآخِرِينَ.

وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ وَلَا شَكَّ؛ وَقَدْ كَفَانَا مَوْزُونَةُ الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عليه السلام حَيْثُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنَّمَا سَمِعْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْتَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ»^(١) أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ؛ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا قَامُوا بِوَاجِبِهِمْ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» فَإِنَّهُمْ يَكُونُونَ قَدْ اهْتَدَوْا، وَيَعْدُ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُمْ ضَلَالُ مَنْ ضَلَّ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَإِنَّمَا يَتِمُّ الْإِهْتِدَاءُ إِذَا أَطِيعَ اللَّهُ، وَأُذِيَ الْوَاجِبُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَغَيْرِهِمَا»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١، ٥، ٧، ٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٨)،

(٣٠٥٧)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: «صَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٣٦٤٤).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (٤٨٠/١٤).

الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَيَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ بِالْبَدَلِ لَا سِيَّمَا هَذِهِ الْأَيَّامِ يُؤَدِّي إِلَى إِذْدَاءٍ مَنْ يَقُولُونَ بِهِ؛ كَسَجْنِهِمْ، أَوْ ضَرْبِهِمْ، أَوْ التَّشْهِيرِ بِهِمْ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ أَوْ فَضْلِهِمْ مِنْ وَطَائِفِهِمْ... إلخ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ يُعْتَبَرُ إِلْقَاءً بِالْيَدِ إِلَى التَّهْلُكَةِ.

قُلْتُ: إِنَّ الاسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى هَذَا الْمَسْلُوكِ، يُعْتَبَرُ مَسْلُكًا حَاطِرًا، وَفَهْمًا سَقِيمًا، يَوْمَ تَنْكَبُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ التَّأْوِيلَ الصَّحِيحَ لِهَذِهِ الْآيَةِ عِنْدَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَمَّا إِنْ سَأَلْتَ عَنْ مَعْنَاهَا الصَّحِيحِ فَقَدْ كَفَّانَا فِيهَا الصَّحَابِيُّ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه: فَقَدْ أَسْلَمَ أَبِي عِمْرَانَ التَّجِيبِي قَالَ: كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ، فَصَاحَ النَّاسُ وَقَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ يُلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ! فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ هَذَا التَّأْوِيلَ، وَإِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ سِرًّا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ، فَلَوْ أَقْمَنَّا فِي أَمْوَالِنَا فَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، يَرُدُّ عَلَيْنَا مَا قُلْنَا: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ فَكَانَتْ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَإِصْلَاحُهَا، وَتَرْكُنَا الْعَزَّو، فَمَا زَالَ أَبُو أَيُّوبَ شَاخِصًا حَتَّى دُفِنَ بِأَرْضِ الرُّومِ^(١). أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٢) وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٣٧٣).

فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا الْبَيَانِ أَنَّ الْإِلْقَاءَ بِالْيَدِ إِلَى التَّهْلُكَةِ: هُوَ تَرْكُ الْإِنْفَاقِ، وَتَرْكُ الْعَمَلِ لِدِينِ اللَّهِ جَلٍّ وَعَلَا، وَإِثَارُ الْأَهْلِ وَالْأَمْوَالِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ؛ أَيْ عَكْسَ مَا يَفْهَمُهُ هَؤُلَاءِ!

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٢١]: «قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا هَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِ الْأَمْرِ بِهِ...»، إِلَى أَنْ قَالَ: «فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ تَغْيِيرِهِ الضَّرْبَ أَوْ الْقَتْلَ، فَإِنْ رَجَا زَوَالَهُ جَازَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْاِقْتِحَامُ عِنْدَ هَذَا الْغَرَرِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ، فَأَيُّ فَايِدَةٍ فِيهِ؟ وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ النَّيَّةَ إِذَا خَلَصَتْ فَلْيَقْتَحِمْ كَيْفَمَا كَانَ وَلَا يُيَالِي»^(١).



(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١/٢٦٦).

❖ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ ❖

هَلْ الْأَصْلُ فِي الْإِنْكَارِ الْعَلَانِيَّةُ أَمْ السِّرُّ؟

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْكَارَ مَا هُوَ إِلَّا وَسِيلَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَإِذَا عَلِمَ هَذَا كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَقَاصِدِ؛ لِأَجْلِ هَذَا كَانَ مِنَ الْخَطِئِ الْبَيِّنِ أَنْ تُضَيَّرَ حُكْمًا عَامًّا مُطَرِّدًا: بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِنْكَارِ السِّرُّ أَوْ الْعَلَانِيَّةُ! لِذَا كَانَ مِنَ تَحْقِيقِ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ تُنَاطَ الْمَسْأَلَةُ بِذَاتِ الْمُنْكَرِ الْقَائِمِ سِرًّا أَوْ عَلَانِيَّةً، فَإِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ سِرًّا كَانَ الْإِنْكَارُ سِرًّا، وَمَا كَانَ عَلَانِيَّةً كَانَ الْإِنْكَارُ عَلَانِيَّةً، وَعِنْدَ هَذَا يَكُونُ الْأَصْلُ حَبِيشًا فِي الْإِنْكَارِ بِحَسَبِهِ سِرًّا أَوْ عَلَانِيَّةً.

وَقَدْ سَبَقَ مَعَنَا كَثِيرٌ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقْرِيرِ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا، فَنَنْظُرُ عَلَى سَبِيلِ ذَلِكَ: (الْحُكْمُ الثَّامِنُ، وَالثَّلَاثُ وَالْعِشْرِينَ).

لِذَا؛ فَإِنَّ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي يُتَعَرَّضُ لَهَا بِالْإِنْكَارِ هِيَ الْمُنْكَرَاتُ الظَّاهِرَةُ الْمُغْلَنَةُ، أَمَّا الْمُنْكَرَاتُ الْبَاطِنَةُ فَإِنَّ أَمْرَهَا مَوْكُؤٌ إِلَى صَاحِبِهَا، وَإِذَا ظَهَرَتْ الْمُنْكَرَاتُ الَّتِي أَنْكَرَتْهَا الشَّرِيعَةُ وَجَبَ إِنْكَارُهَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ سَرِيرَةِ صَاحِبِهَا أَوْ نِيَّتِهِ فِيهَا، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِعْلَانُ الْبِدْعِ وَالْمُنْكَرَاتِ، أَوْ مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ؛ فَإِذَا أُعْلِنَتْ وَجَبَ إِنْكَارُهَا عَلَانِيَّةً، وَعُقُوبَةُ مُعْلِنِهَا عَلَانِيَّةٌ أَبَدًا كَانَ، كُلُّ هَذَا حِفَاطًا عَلَى شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ.

وَحَاصِلُ مَا هُنَاكَ: أَنَّ الْمُنْكَرَ إِذَا كَانَ مَشْتُورًا فَمُصِيبَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ خَاصَّةٌ، فَإِذَا أَظْهَرَهُ صَاحِبُهُ كَانَ ضَرَرُّهُ عَامًّا، فَمَنْ ابْتُلِيَ بِفِعْلِ الْمَعَاصِي سِرًّا

فَعَلِمَ شَخْصٌ مِنْ أَمْرِهِ مَا عَلِمَ، فَتَنَصَحَهُ سِرًّا وَسَتَرَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْتَهَ، وَجَبَ عَلَى النَّاهِي أَنْ يَفْعَلَ مَا يَنْكَفُ بِهِ الْمُنْكَرُ مِنَ الْهَجْرِ، أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَنْفَعَ فِي الدِّينِ، أَمَّا إِذَا أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ عَلَانِيَةً^(١).

إِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُهِّمَةِ (الْمُسْتَجِدَّة) سَوْفَ تَنْبِي عَنْهَا الْقَلَمُ هُنَا، خَشْيَةَ الإِطَالَةِ الَّتِي سَتُخْرِجُنَا عَنْ شَرْطِ كِتَابِنَا، فِي حِينِ أَنْتَا سَتَقُومُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِجَمْعِهَا وَبَحْثِهَا فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ بِعُنْوَانِ (فَقْهُ الْإِنْكَارِ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ)^(٢)، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُسَّرَ إِيثَامُهُ!

وَبِهَذَا الْحُكْمِ نَحْنُ مَا رَقَمْنَاهُ هُنَا مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ، وَلَا أَقُولُ آخِرَهَا؛ بَلْ هُنَالِكَ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ عَدَلْتُ عَنْهَا، عَسَانِي أَنْشَطُ فِي جَمْعِهَا وَتَحْرِيرِهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَمِنْ ذَلِكَ: الْهَجْرَةُ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي عَمَّ فِيهَا الْفَسَادُ، وَالْهَجْرَةُ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ الْمُسْلِمُ تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ فِيهَا،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/٢١٧، ١٠٥ - ٢١٨)، (٢٣/١٧٥).

(٢) وَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَا كُلُّهَا: هَلِ التَّحَلُّثُ عَنِ الْمُنْكَرَاتِ وَبَيَانُ حُظُورَتِهَا وَتَحْذِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا عَلَى الْمَنَابِرِ أَوْ غَيْرِهَا يُعْتَبَرُ (تَهْنِئَةً) لِلْعَامَّةِ؟ وَهَلِ الْإِنْكَارُ عَلَى الْحُكَّامِ يُعْتَبَرُ (خُرُوجًا) عَلَيْهِمْ؟ وَهَلِ الْإِنْكَارُ عَلَى الْحُكَّامِ يَكُونُ عَلَانِيَةً أَوْ سِرًّا؟ وَكَذَا بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالْإِنْكَارِ، وَهَلِ هُنَالِكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُحْتَسِبِ وَالْمُتَطَوِّعِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ؟ وَبَيَانُ الْحَالَاتِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْإِنْكَارُ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَكَذَا الْأَزْمَانُ الَّتِي يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْإِنْكَارُ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ... إلخ، كُلُّ هَذَا وَغَيْرُهُ سَنُضَمُّهُ فِي كِتَابِنَا «فَقْهُ الْإِنْكَارِ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَتَقْرِيبُ أَهْلِ الْفَسَادِ فِي أَرْضٍ خَاصَّةٍ بِهِمْ... فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِ
الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ
الْأَمِينِ.



الْخَاتِمَةُ

وَيَعْتَدُ أَنْ عِشْنَا مَعَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمُجَاهِرِينَ (هَذَا هُمُ اللَّهُ!)؛ إِلَّا
أَنَّ الْحَدِيثَ ذُو شُجُونٍ وَقُتُونٍ، كَيْفَ لَا؟ وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ الْبَحْثَ مَا زَالَ فِي
مَرَاجِلِهِ الْأَوَّلَى لَمْ يَكْتَمِلْ، أَوْ قُلْ: لَمْ يَنْضَجْ بَعْدًا

فَعِنْدَ هَذَا؛ كَانَ مِنَ الْجَدِيرِ بِالْعِنَايَةِ أَنْ يَعْمَلَ وَيَرْقُمَهُ (كَوَكَبَةٍ) مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ الْفَضْلَاءِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنِّي اهْتَبَلْتُ الْفُرْصَةَ غَيْرَ مُتَوَانٍ أَوْ مُتَحَازِلٍ،
كُلُّ هَذَا حُبًّا مِنِّي فِي طَرَحِ الْجَدِيدِ الْمُفِيدِ، وَلَوْ عَلَى طَرَفٍ مِنَ الذُّكْرِ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النار: ٥٥] فَكَانَ مِنِّي مَا
كَانَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ وَالْمُسْتَعَانُ.

لِذَا؛ فَإِنِّي أَخِمْ كِتَابِي هَذَا إِلَى مَنْ سَيَقْرَأُهُ؛ عَسَانِي أَخَذُ بِهِ إِلَى رِيَاضِ
الْعَفْوِ وَالْإِحْسَانِ، وَأَشْتَفُ سَمْعَهُ بِحُكْمِ الْأَوَائِلِ السَّالِفِينَ، قُلْتُ: عَسَانِي!

أَجِبِي: يَا رَعَاكَ اللَّهُ! هَلْهُ بِضَاعَةٌ مُرْجَاةٌ أَقْدَمْتُهَا بَيْنَ يَدَيْكَ، رَغْبَةً مِنِّي
فِي (الْإِهْدَاءِ) لَا (الْإِذْلَاءِ)، فَانْظُرِي إِلَيْهَا بِعَيْنِ الْكِرَمَاءِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَنَاجِحِ الْكِرَمِ،
وَاقْبَلِيهَا بِقَبُولِ الْمُحْسِنِينَ؛ لِأَنَّهَا أَثْمَرُ مِنْ (كِرَاعِ شَاوٍ)، فَكَانَ مِنْ حَقِّ الْهَدِيَّةِ
عَلَيْكَ الرَّضَى وَالْقَبُولُ!

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ! فَإِنِّي جِينْتِي أَرْفُ إِلَيْكَ كِتَابِي هَذَا مُتَذَرًّا
بِشُؤْبِ الْعَرُوسِ، رَاضٍ صَدَاقُهُ مِنْكَ بِـ﴿أَنْتِ كَوْنُكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِخُونٍ بِمَعْرُوفٍ﴾

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَإِنِّي أُعِينُكَ بِاللَّهِ! إِنْ كَرِهْتَ مِنْهَا شَيْئًا، أَنْ تَقُلَ:
وَاهْجُرُوهُمْ أَوْ اضْرِبُوهُمْ! فَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَقُلْ: ابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
إِنْ تُرِيدُ الْإِصْلَاحَ!

كَمَا أَتَى؛ أُعِينُ نَفْسِي وَإِيَّاكَ بِاللَّهِ «مِنْ شَرِّ حَاسِدٍ يُرِيدُ أَنْ يُطْفِئَ نُورَ اللَّهِ
﴿وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُحْذَرَ تَوْرَهُ﴾ [التوبة: ٢٢]، فَمَنْ عَثَرَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا طَعَى بِهِ
الْقَلَمُ، أَوْ زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ، فَلْيَذَرَا بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ، وَيُخْضِرْ بِقَلْبِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ
مَحَلُّ النِّسْيَانِ، وَأَنَّ الصَّفْحَ عَنْ عَثَرَاتِ الضُّعَافِ مِنْ شِيمِ الْأَشْرَافِ، وَأَنَّ
الْحَسَنَاتِ يُلْهِنُ السَّيِّئَاتِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»^(١)،
فَمَا كَانَ هُنَا مِنْ صَوَابٍ فَمِنَ اللَّهِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطِئٍ فَمِنِي وَالشَّيْطَانُ!

* * *

وَفِي الْخِتَامِ: فَلَا تَنْسَ أَخِي يَا رَعَاكَ اللَّهُ! أَنِّي لَمْ أَطْرُقْ هَذَا الْبَابَ
بِعَيْنِ الْاِغْتِدَادِ؛ بَلْ بِسَبِيلِ الْاجْتِهَادِ! وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ
أَحَدَ رَجُلَيْنِ: إِنْ أَصَبْتُ كُنْتُ مَاجُورًا، وَإِنْ أَخْطَأْتُ كُنْتُ مَعْذُورًا، وَمَا عَلَى
الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ!

وَكَتَبَهُ:

زِيَادُ بْنُ سَعْدِ آلِ حَمْدَانَ الْقَاوِمِيُّ
الطَّلَافُ الْمَأْنُوسُ

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١/١٢).

قَائِمَةُ الْأَحْكَامِ

أَحْكَامُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ ^(١)

- الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ نَاقِضُوا الْإِيمَانَ، عَاصُونَ بِمَعَاصِيهِمْ دَاجِلُونَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ شَاءَ عَفَرَ لَهُمْ!
- الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ يُعَاضُونَ عَلَى قَدْرِ مَعَاصِيهِمْ.
- الْحُكْمُ الثَّلَاثُ: لَا تَشْهَدُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا مَا شَهِدَ لَهُ الشَّرْعُ.
- الْحُكْمُ الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى مَعَاصِيهِمْ؛ فَإِنَّ خَاتِمَتَهُمْ خَاتِمَةُ سُوءٍ!
- الْحُكْمُ الْخَامِسُ: أَنَّهُمْ إِذَا مَرَضُوا لَا يُعَادُونَ هَجْرًا لَهُمْ، وَزَجْرًا لغيرهم!
- الْحُكْمُ السَّامِعُ: أَنَّهُمْ إِذَا مَاتُوا لَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَلِيُّ الْأَمْرِ، وَأَيْمَةُ الدِّينِ، وَالْوُجُهَاءُ مِنَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ؛ عُقُوبَةً لَهُمْ، وَزَجْرًا لغيرهم.

(١) مَلْحُوظَةٌ: اعْلَمْ أَيُّهَا الْكَرِيمُ أَنَّ هَذِهِ أَحْكَامُ عَامَّةٍ مُجَرَّدَةٌ مِنَ الدَّلِيلِ وَالتَّغْلِيلِ، وَالتَّخْصِصِ وَالتَّقْيِيدِ، اسْتَخْلَصْتُهَا مِنْ أَصْلِ كِتَابِنَا «أَحْكَامِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكِبَائِرِ» كُلُّ هَذَا تَقْرِيبًا مِنَّا لِلْأَحْكَامِ، وَتَنْبِيْهَا لِلْأَنَامِ، وَتَبْصِرَةً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدَ تَحْقِيقٍ وَتَخْرِيرٍ لَهَا فَعَلَيْهِ بِالْأَصْلِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِهَا عَلَى إِطْلَاقِهَا دُونَ تَحْقِيقِ مَضَلَّةِ أَهْلِهِمْ، وَمَزَلَّةِ أَقْدَامِ!

• الْحُكْمُ السَّابِعُ: أَنَّهُمْ لَا يُدْعَى لَهُمْ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ؛ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ نَمَّةً مُضْلِحَةً رَاجِحَةً فِي هَذَا التَّرَكِّ!

• الْحُكْمُ الثَّامِنُ: عَدَمُ سَرِهِمْ!

• الْحُكْمُ التَّاسِعُ: لَا يَجُوزُ تَلْقَى الْعِلْمِ مِنْهُمْ!

• الْحُكْمُ الْعَاشِرُ: عَدَمُ تَوَلِّيَتِهِمُ الْمَنَاصِبَ الدُّنْيَوِيَّةَ أَوِ الدُّنْيَوِيَّةَ!

• الْحُكْمُ الْحَادِي عَشَرَ: لَا يَجُوزُ تَوَلِّيَتُهُمُ الْقَضَاءَ!

• الْحُكْمُ الثَّانِي عَشَرَ: لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُنْصِبَهُمْ لِيُقْسِمُوا بَيْنَ

النَّاسِ!

• الْحُكْمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ فِي الْجُمُعَةِ!

• الْحُكْمُ الرَّابِعُ عَشَرَ: أَنَّ كِبَائِرَهُمْ تُحِيطُ أَجْرَ مَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ

عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ بِالدَّنْبِ!

• الْحُكْمُ الْخَامِسُ عَشَرَ: لَا يَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُمْ فِي الْجُمُعَةِ!

• الْحُكْمُ السَّادِسُ عَشَرَ: لَيْسَ لَهُمْ وَلَايَةٌ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ!

• الْحُكْمُ السَّابِعُ عَشَرَ: وَجُوبُ تَغْزِيرِهِمْ، وَلَوْ بِالْقَتْلِ دَرَأً لِفَسَادِهِمْ!

• الْحُكْمُ الثَّامِنُ عَشَرَ: جَوَازُ إِهَانَتِهِمْ وَإِذْلَالِهِمْ، وَذَلِكَ بِتَرْكِ تَعْظِيمِهِمْ،

وَتَوْقِيرِهِمْ!

• الْحُكْمُ التَّاسِعُ عَشَرَ: لَا يَجُوزُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ؛ مَجْرَأً وَزَجْرًا وَعُقُوبَةً

لَهُمْ!

• الْحُكْمُ الْعِشْرُونَ: لَا يَجُوزُ أَكْلُ طَعَامِهِمْ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ حَرَامٍ!

• الْحُكْمُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ لَعْنِهِمْ!

- الْحُكْمُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ!
- الْحُكْمُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ غِيَبَتِهِمْ، نُصْحًا لِلْمُسْلِمِينَ!
- الْحُكْمُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ!
- الْحُكْمُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ: لَا يَجُوزُ قَبُولُ رَوَايَتِهِمْ!
- الْحُكْمُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ: لَا يُعْمَلُ بِخَبَرِهِمْ!
- الْحُكْمُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: هَجْرُهُمْ وَعَدَمُ مُجَالَسَتِهِمْ؛ عُقُوبَةُ لَهُمْ، وَزَجْرٌ لِبَعِيْرِهِمْ!

- الْحُكْمُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ: لَا يَجُوزُ التَّشْبِيْهُ بِهِمْ!
- الْحُكْمُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ تَفْضِيلِ الْعَطِيَّةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ إِذَا كَانَ فِيهِمْ أَهْلُ الْكِبَائِرِ الْمَجَاهِرِينَ!

- الْحُكْمُ الثَّلَاثُونَ: لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَخْذُ اللَّقِيطِ!
- الْحُكْمُ الْخَادِي وَالثَّلَاثُونَ: لَيْسَ لَهُمْ حَصَانَةٌ!
- الْحُكْمُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ: عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ!
- الْحُكْمُ الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ: عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنَ الْأَوْقَافِ الْخَيْرِيَّةِ!
- الْحُكْمُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ!
- الْحُكْمُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ: لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ بِالْوَصْفِ!
- الْحُكْمُ السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ: دُّنُوْبُهُمْ لَا تُكْفَرُهَا الْحَسَنَاتُ وَلَا التَّوَافِلُ!
- الْحُكْمُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: عَدَمُ إِجَابَةِ دَعْوَتِهِمْ أَثْنَاءَ مَعَاصِيهِمْ!
- الْحُكْمُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ: عَدَمُ اسْتِخْدَامِهِمْ فِي الْجِهَادِ!
- الْحُكْمُ التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ: جَوَازُ إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهِمْ!

- الْحُكْمُ الْأَرْبَعُونَ: عَدَمُ مُحَالَظَتِهِمْ، أَوْ دَعْوَتِهِمْ لِلطَّعَامِ فِي الْجُمْلَةِ!
- الْحُكْمُ الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ: عَدَمُ قُبُولِ الْيَمِينِ مِنْهُمْ فِيمَا يُدَّعَى بِهِ عَلَيْهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْبَيِّنَةِ!

- الْحُكْمُ الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ: عَدَمُ إِعَانَتِهِمْ عَلَى مَعَاصِيهِمْ!
- الْحُكْمُ الثَّلَاثُ وَالْأَرْبَعُونَ: عَدَمُ صِحَّةِ نَذْرِهِمْ فِي مَعَاصِيهِمْ!
- الْحُكْمُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ: يُسْتَحَبُّ لَهُمُ الْوُضُوءُ عَقَبَ الْمَعْصِيَةِ!
- الْحُكْمُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ: اسْتِحْبَابُ الْهَجْرَةِ مِنْ أَرْضِهِمْ!
- الْحُكْمُ السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ: وَجُوبُ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ!



الفهارسُ العامَّةُ والتَّفصِيلِيَّةُ

* فَهْرَسُ الآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

* فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

* ثَبْتُ الْمَرَاجِعِ.

* فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ.

فَهْرُسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(١ - سورة الفاتحة)		
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	(٧)	١٧١
(٢ - سورة البقرة)		
﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	(٥٧)	٨٦
﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾	(٨٨)	٣٥٤
﴿فَمَنْ عِنْدَ لَوْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَالْبَيْعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾	(١٨٧)	٢٠٤
﴿وَأَنِقِصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	(١٩٥)	٥٢٩
﴿مَلَا رَفَّتَ وَلَا قُصُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	(١٩٧)	٥٦
﴿وَأَتَّقُوا يَتَذَكَّرُ الْأَلْبَابُ﴾	(١٩٧)	١٧٩
﴿وَاللَّهُ يَتْلَم وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	(٢١٦)	٨٩
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفِتْنَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾	(٢٢١)	٣٠١ ، ٢٩٨
﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	(٢٢١)	٣٠١
﴿فَأَنسِكُفْرَتَ بِمَعْرِفٍ أَوْ مَرْحُومَةٍ بِمَعْرِفٍ﴾	(٢٣١)	٥٣٤
﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾	(٢٥٧)	١٧٠
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾	(٢٦٤)	٢٩٣ ، ٢٩٢
﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَوْلَا الْأَلْبَابِ﴾	(٢٦٩)	١٧٩
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾	(٢٨٢)	٣٩٤
﴿وَأَسْتَقْبِلُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ بَيْنِكُمْ﴾	(٢٨٢)	٣٩٤
﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾	(٢٨٢)	٥٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(٣ - سورة آل عمران)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِعِلَافَتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾	(٢١)	٥٣٠، ٥١٦
﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتْلَعُونَ ﴿١٤٩﴾﴾	(١٠٤)	٣٨١، ٥١٢، ٤٩٥
﴿كُنتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتْلَعُونَ ﴿١٤٩﴾﴾	(١١٠)	٥١٢، ٤٩٦
﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾	(١٣٣)	١٣٣
﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾	(١٣٥)	٤٨٠
﴿وَلَقَدْ سَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾	(١٥٢)	٤٦٢
(٤ - سورة النساء)		
﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾	(٢)	٤٧
﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾	(١٤)	٤٦
﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	(٢٣)	٧٤
﴿إِن تَحِبَّ بُرْهَانًا كَبِيرًا مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتُدْخِلُكُمْ ثُدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾	(٣١)	٥٧، ٦ ٦٨، ٦٧
﴿وَلَكِن لَّمْ يَهْتَفِ بِهِنَّ أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَئِن لَّمْ يَكْفُرْ لَبَدِّلْهُنَّ مَا تَكْتُمُ لَهُنَّ صُحُفُ السُّورِ﴾	(٤٦)	٣٥٤
﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْهُمْ﴾	(٩٢)	٢٠٥
﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَن إِذَا سَمِعْتُمْ مَّيْمَنَةَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَلُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾	(١٤٠)	٤١٧
﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	(١٤٦)	١٧٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَرِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ (١٨)	(١٤٨)	٣٨٢
﴿أَرَأَيْتَ اللَّهُ جَهْرًا﴾	(١٥٣)	٨٥
(٥ - سورة المائدة)		
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	(١)	٣٤٣
﴿وَتَسَافَرُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾	(٢)	١١٨ ، ١١٩ ، ٤٣٩ ، ٤٧٤
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾	(٣)	٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧
﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾	(٣)	٣٤٦ ، ٣٤٧
﴿الْيَوْمَ أُهِلَ لَكُمْ الطَّيْبَتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَاللَّحْمَ حَلَلَنا مِنَ الْكُفْرَانِ وَاللَّحْمَ حَلَلَنا مِنَ الْكُفْرَانِ أُوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	(٥)	٢٩٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِي هَٰذَا شَهَادَةٌ بِالْغَيْبِ﴾	(٨)	٣٩٢
﴿فَأَفَرَّقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾	(٢٥)	٥٥
﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾	(٣٣)	٤٧
﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾	(٣٣)	٣١٢
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ عَلَتْ أَيْدِيهِمْ وَلَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ﴾	(٦٤)	٣٥٧
﴿لَمِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾	(٧٨)	٢٨٤ ، ٣٥٧
﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٧٨)	(٧٩)	٢٨٤ ، ٤٩٦
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَذَكَّرُ الْأَنْبِيَاءُ لَكُمْ فَتُحْيَوْنَ﴾	(١٠٠)	١٧٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَعِزُّكُمْ شَيْءٌ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾	(١٠٥)	١٥٠ ، ٩٩ ، ٥٢٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	(١٠٦)	٣٩٥
(٦ - سورة الأنعام)		
﴿فَمَنْ أَمِنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	(٤٨)	١٧١
﴿وَلَمَّا رَأَى الَّذِينَ يُخَافُونَ فِي مَالِهِمْ فَاهْرَأْسَ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾	(٦٨)	٤٢٢ ، ٤١٧
(٧ - سورة الأعراف)		
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ﴾	(٣٣)	٤٧
﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْمَرْجِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾	(٩٦)	١٨٠
﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٦٦﴾﴾	(٩٩)	٩٨
﴿فَلَمَّا عَوَا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قَالُوا لَمْ كُنُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٧﴾﴾	(١٦٦)	٤٧
﴿لِيَبْلُغَنَّ عَلَيْهِمُ الْيُودُ الْفَتْمَ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾	(١٦٧)	١٤٦
(٨ - سورة الأنفال)		
﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾	(٤)	١٧٠
﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْ مَعَكُمْ فَتَاهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾	(١٢)	١٨٨ ، ١٧٠
﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	(١٩)	١٧٠
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيِبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ حَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢٥﴾﴾	(٢٥)	٤٨٩
﴿ذَلِكَ يَأْتِ اللَّهُ لَمْ يَكْ مُغِيرًا فِتْنَةً أُنْمِهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغِيرُوا مَا أَنْفُسِهِمْ﴾	(٥٣)	١٧٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(٩ - سورة التوبة)		
﴿وَيَا أَيُّهَا اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُجِزَّ نُورُهُ﴾	(٣٢)	٥٣٥ ، ٨٨
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	(٣٦)	٤٨
﴿فَلَا تَقْلِبُوا فِيهِ تَاتِلًا﴾	(٣٦)	٤٨
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَشَدُّنِي وَلَا تَقْرَبْنِي أَلَا فِي الْوَيْسَةِ مَكَلُوفًا﴾	(٤٩)	٤٩٢
﴿قُلْ أَنْتُمْ عَلَى الْأَرْضِ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَانُوا عَلَى الْوُجُوهِ سَاقِطِينَ﴾	(٥٣)	٢٨٨
﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	(٥٤)	٢٨٨
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُؤَلَّفِينَ عَلَيْهِ﴾	(٦٠)	٤٤٥
﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	(٦٧)	٥٦
﴿لَسَوْا اللَّهُ فَتَسْبِيحُهُ﴾	(٦٧)	١٨٦
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾	(٧١)	٢٣٤
﴿وَأَقْلَبْ عَلَيْهِمْ﴾	(٧٣)	٣٣١
﴿وَلَا تُقْلِبْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا قَمُّ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	(٨٤)	٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٠
﴿وَمِنْ حَوْلِكَ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى الْإِقْبَانِ لَا يَمْلِكُ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾	(١٠١)	٢٣٠
﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ مِنْ أَكْثَرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	(١١١)	٥١٠
﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا﴾	(١١٣)	٢٣٠
(١٠ - سورة يونس)		
﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ مَلَأْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَ زَيْتَةً وَأَمْرًا فِي الْخَيْرِ النَّبِيَّ﴾	(٨٨)	٣٧٣
﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾	(٨٩)	٣٧٤
(١١ - سورة هود)		
﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾	(١٨)	٣٦٣
﴿وَبَلَّغْ عَادَ جَحْدًا بِكَانَتْ رِيحٌ وَعَصَا رُسُلًا وَالْبَعَثَ أَمْرٌ كُلِّ جِبَارٍ حِينًا﴾	(٥٩)	٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	(١١٣)	٤٢٢
﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَذُوقُونَ الْعَذَابَ﴾	(١١٤)	٤٧
(١٢ - سورة يوسف)		
﴿إِنَّهُمْ مِنْ يَتَقِي وَيُصْغِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	(٩٠)	٩٢
﴿إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾	(٩٧)	٤٧
﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلُ اللَّهِ أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾	(١٠٨)	٥٢٦
(١٣ - سورة الرعد)		
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾	(١١)	١٧٣
(١٦ - سورة النحل)		
﴿أَمَرْتُ غَيْرَ لَحِيَّا﴾	(٢١)	١٥٦
﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّ لَهُمْ بَالِي﴾		
﴿فِي أَحْسَنِ﴾	(١٢٥)	٤٢٤
(١٨ - سورة الكهف)		
﴿وَلَا تُطِيع مَنْ أَغْفَلْنَا قُلُوبَهُمْ عَنْ دُرُوبِنَا وَأَتَّبَعَ حَوَاهِيهِمْ فَكَانَ أَمْرُهُمْ قُرْطُلًا﴾	(٢٨)	٤٦٨، ١٠١
﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَيْنَاهَا﴾	(٤٩)	٥٨
(١٩ - سورة مريم)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾	(٩٦)	١٧١
(٢٠ - سورة طه)		
﴿فِي عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾	(١٨)	٤٦
(٢١ - سورة الأنبياء)		
﴿مَنْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	(٧)	٥٢٧
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾	(١٨)	٢٩
(٢٢ - سورة الحج)		
﴿وَمَنْ يُؤَيِّرِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مَكْرِمٍ﴾	(١٨)	١٥٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْعِصْيَانِ يُغْلَبْ نُفُذُهُ مِنْ عَذَابِ إِلَهٍ﴾	(٢٥)	٥٠
﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾	(٣٨)	١٧٠
(٢٣ - سورة المؤمنون)		
﴿أَدْفَعْ بِأَيْمِي إِلَى أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾	(٩٦)	١٠٤
(٢٤ - سورة النور)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾	(١٩)	٩٠ ، ٨٩ ، ٤
		٩٨ ، ٩٣ ، ٩١
		٣١٢ ، ١١٤
﴿وَلَا يَأْتِ الْوَلُؤَ الْفَضْلُ مِنْكَ وَالشَّعْوُ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقَرَبِ		
وَالسَّكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	(٢٢)	٤٢٠
﴿قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْشُؤُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾	(٣٠)	٧٥
(٢٥ - سورة الفرقان)		
﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾	(٥٣)	١٦٣
﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي		
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾	(٦٨)	١٩١
(٢٨ - سورة القصص)		
﴿وَحَمَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا		
يُنصَرُونَ ﴿١﴾﴾	(٤١)	٨٧
(٢٩ - سورة العنكبوت)		
﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾	(٤٠)	٤٧
(٣٠ - سورة الروم)		
﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾	(٤١)	١٦٣ ، ١٤١
(٣١ - سورة لقمان)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَصَلَّوْا الصَّلَاةَ كَمَا جِئْتُ النَّبِيَّ﴾	(٨)	٢١٥
﴿وَحَلَّلِينَ فِيهَا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾﴾	(٩)	٢١٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(٣٢ - سورة السجدة)		
﴿أَمَّن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ٥٨﴾	(١٨)	٣٠٨ ، ٥٥
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيَهُمُ النَّارُ﴾	(٢٠)	٥٥
(٣٣ - سورة الأحزاب)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ٥٧﴾	(٥٧)	٣٥٦
﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكُفْرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ٥٨﴾	(٦٤)	٣٥٤
(٣٥ - سورة فاطر)		
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾	(١٠)	١٦٠
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	(٣٢)	١٧ ، ١٠
(٣٨ - سورة ص)		
﴿وَأَذْكُرْ عِبَدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾	(٤٥)	١٧٨
﴿إِنَّا اخْتَلَفْنَاهُمْ بِعَالِمَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ٨١﴾	(٤٦)	١٧٨
﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ٨٢﴾	(٨٦)	٢٥٩
(٣٩ - سورة الزمر)		
﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَمْرٍاءَ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ ٥٦﴾	(٥٦)	٤٨٩
(٤٠ - سورة غافر)		
﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ أَلَمْرَضَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾	(٧)	١٧٠ ، ١٦٢
﴿رَبَّنَا وَأَذِنْلَهُمْ جَنَّتْ عَذْبِ أَلْنَى وَعَذْبُهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ عِبَادِيهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّتُهُمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	(٨)	١٦٢
﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ يَنْ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْنَاهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ٩﴾	(٩)	١٦٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(٤١ - سورة فصلت)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّكَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَوْا﴾	(٣٠)	١٨٨
﴿يَمُنُّ أَزْوَاجُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	(٣١)	١٨٨
(٤٢ - سورة الشورى)		
﴿وَمَا أَصْبَحُكُمْ مِنْ مُمْسِكَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾	(٣٠)	١٧٣
(٤٣ - سورة الزخرف)		
﴿سَتَكُنَّ شُهَدَائِهِمْ وَتُسْأَلُونَ﴾	(١٩)	٢١٣
(٤٤ - سورة الدخان)		
﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ خَبَرُونَ ﴿٣٧﴾﴾	(٢٢)	٣٧٢
(٤٥ - سورة الجاثية)		
﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾	(١٨)	٢٦١
﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَغْنَوْا غَنًا مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾	(١٩)	٢٦١
﴿هَذَا بَصِيرَتُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٢٠﴾﴾	(٢٠)	٢٦١
﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اتَّبَعُواكَ السَّيِّغَاتِ أَنْ تَبْسُطَ كَفَّيْنَهُمَا وَتَنفَكُوا عَنْهُمْ أَمَانًا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	(٢١)	١٤٣
(٤٦ - سورة محمد ﷺ)		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾	(٣٣)	٢٩١
(٤٩ - سورة الحجرات)		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾	(٢)	٢٩٠
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ﴾	(٦)	٤٠٣، ٤٠٥
		٤١٣، ٤١٥
﴿وَكُذِّبَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرُ وَالْمُشُوفُ وَالْعِصْيَانُ﴾	(٧)	٤٧، ٤٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَيْنَ ظَالِمًا لِّنَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَنَبَّأُوا بِمَا فِي بَيْتِهِمَا فَإِنْ﴾	(٩)	٢٠٤
﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي سَعْدٍ نَّفَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	(٩)	٥٢٣ ، ٥٠٤
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ تَوْنِكُمْ﴾	(١٠)	٢٣٤ ، ٢٠٥
﴿يُمْسِ الْإِيمَانُ الْشُّرُوءَ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾	(١١)	١٧٩
(٥١ - سورة الذاريات)		
﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	(٥٥)	٥٣٤
(٥٢ - سورة النجم)		
﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ كِتَابَ الْإِنشِرِ وَالْفَوْحِ إِلَّا اللَّهُمَّ﴾	(٣٢)	٦٣ ، ٦
(٥٤ - سورة القمر)		
﴿وَقَالُوا بَعْنُونَ وَازْدَجِرْ﴾	(٩)	٣٧٦
﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَبِرْ﴾	(١٠)	٣٧٦ ، ٣٧٢
﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَا تَوْنُو﴾	(١١)	٣٧٢
(٥٧ - سورة الحديد)		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرُسُلِهِ يُؤْخِذْكُمْ مِنْ كَثَلَيْنِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾	(٢٨)	١٧١
(٥٨ - سورة المجادلة)		
﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْوَلَدَ مَرَّةً مَرَّةً﴾	(١١)	١٧٠
﴿لَا تَحْجِدْ قَوْمًا يُفْتَنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرُسُلَهُ﴾	(٢٢)	٢٢٣ ، ٣٧
		٤٧٠ ، ٤٢٤ ، ٢٢٥
(٥٩ - سورة الحشر)		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾	(١٨)	١٦٨
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	(١٩)	١٨٦ ، ١٦٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(٦٠ - سورة الممتحنة)		
﴿وَلَا تُنْكِرُوا بِعِصْمِ الْكُوفَرِ﴾	(١٠)	٢٩٨
﴿إِنَّ عَشِيرَتَهُ مَوْلَاهُ فَلَ تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾	(١٠)	٣٠١
(٦٢ - سورة المنافقون)		
﴿وَلَقَدْ أَلَمْنَا لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُتَفِينِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	(٨)	١٧٠
(٦٥ - سورة الطلاق)		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾	(١)	٣٩٥
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	(٢)	٤٠٥ ، ٤٠٣ ، ٣٩٤
(٧١ - سورة نوح)		
﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾	(٢٦)	٣٧٦
﴿إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ مُّضِلًّا عِبَادَكَ وَلَا يُلتَدَا إِلَّا فَجْرًا كَذَّارًا﴾	(٢٧)	٣٧٦
(٧٢ - سورة الجن)		
﴿وَمَنْ يَحْسِبْ أَنَّ اللَّهَ رَسُولُهُ فَإِنْ لَهُ سَارَ جَهَنَّمَ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾	(٢٣)	٤٦
(٧٦ - سورة الإنسان)		
﴿وَيَطْمَئِنُّونَ الْطَّمَعِ عَلَىٰ حُبِّهِمْ وَشَكَايَا وَيَبْئِشَ أَسْبَارُ﴾	(٨)	٤٦٩
(٧٩ - سورة النازعات)		
﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	(٤٠)	١٧٤
﴿فَإِنَّ لَبَنَةً فِي الْمَاءِ﴾	(٤١)	١٧٤
(٨٢ - سورة الانفطار)		
﴿إِنَّ الْبِرَّ لَإِنِّي جَبِيْرٌ﴾	(١٣)	١٧٥
﴿وَلَا الْقُبَّارَ إِنِّي جَبِيْرٌ﴾	(١٤)	١٧٥
(٨٢ - سورة المطففين)		
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	(١٤)	١٦١ ، ١٥١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
	(٨٩ - سورة الفجر)	
﴿بَلَّغْنِي فَلَنُتَّيِّلَإِيَّ﴾	(٢٤)	١٥٦
	(٩١ - سورة الشمس)	
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا ①﴾	(٩)	١٧٧
﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا ②﴾	(١٠)	١٧٧
<p>بِعَوْنِ اللَّهِ وَحَسَنِ تَوْفِيقِهِ، تَمَّ فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ، وَبِإِذْنِهِ، فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ</p>		

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة

الحديث

(١)

١٦٥	أتعجبون من غيرة سعد؟ لانا أغير منه، والله أغير مني
١٠٤، ٧	اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة
٧٦	أتيت النبي ﷺ في دين كان على أبي
٦٨	اجتنبوا السبع الموبقات، قيل: يا رسول الله
١٠٤	أحب الأعمال عند الله أدومها وإن قلّ
٣٢١	أخرجوهم من بيوتكم وأخرج فلاناً
٢٦٠	أخوف ما أخاف على أمتي منافق عليم اللسان
٣٠٣	إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه
٤٥٦	إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها
١٤٩، ١٠٠	إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم
١٤٧	إذا ظهرت المعاصي في أمتي عمهم الله بعذاب
١٦٦، ٩٨	إذا لم تستح فاصنع ما شئت
٣٨٣	استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال
٣٧٤	استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش
٢٢١	أسلم، فأسلم
٥٩	الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور
٤٣٨	أشهد على هذا غيري
٤٣٦	اعدلوا بين أولادكم اعدلوا بين أولادكم
٣٤٠	أفشوا السلام بينكم
٢٥٠، ٢٤٩	أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم
٤٣٦٠	أكلّ ولذك أعطيته مثل هذا

الصفحة

الحديث

- ٣٤٠ ألا أدلكم على ما تحابون به
- ١٨١ ألا إن الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله
- ٦ ألا أنبئكم بأكبر الكبائر: الإشراف بالله
- ٥٩ ألا أنبئكم بأكبر الكبائر: ثلاثاً
- ٣٧٣ اللهم اشدّد وطأتك على مضر
- ٣٦٨ اللهم إني اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه
- ٣٧٣ اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم
- ٤٣٧ أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا
- ٣٨٤ أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه
- ٢٣٦ أما أنا فلا أصلي عليه
- ٥٠٩ أما أنت فقد عذرك الله فلا جهاد عليك
- ٤٥٧ إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة
- ٢٤٤ إن الله مستير يحب الستر
- ٧٥ إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا
- ٢٥٩ إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد
- ٢٦٤ إن أمام الدجال سنين خداعة
- ٤٥٨ إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة
- ١٩١ ، ٥٨ ، ٧ أن تجعل لله نداً وهو خلقك
- ٣٥ إن خير الحديث كتاب الله
- ١٤٧ إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه
- ٣٧٤ أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشماله
- ٢٧٦ أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة ورسول الله ﷺ ينظر
- ٢٩٢ أن رجلاً قال: والله لا يففر الله لفلان
- ٢٣٦ أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص
- ٣٦٢ أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ
- ٧٦ أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء
- ٣٣٠ أن رسول الله ﷺ كتب: من محمد عبد الله

الصفحة

الحديث

- ١٤١ أن رسول الله ﷺ مرَّ عليه بجنابة فقال
- ٤٢٠ إن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف
- ٤٩ إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض
- ٣٨٣ إن شر الناس من تركه الناس - أو ودعه -
- ٢٣٦ إن صاحبكم غل في سبيل الله
- ١٨٢ إن العبد ليتكلم بالكلمة الواحدة ولا يلقي لها بالاً
- ١٥٣ إن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه
- ٢٢١ أن غلاماً يهود كان يخدم النبي ﷺ فمرض
- ٣٦٧ إن اللعائن لا يكونون شهداء
- ٣٩٣ إن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته
- ٢٣١ إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقذار الله
- ١٦٦ ، ٩٨ إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى
- ٢٥٢ إن من أشراط الساعة ثلاثاً: إحداهن أن
- ١٥١ إن المؤمن إذا أذنب ذنباً نكت في قلبه نكتة سوداء
- ٥٢٨ ، ١٥٠ ، ٩٩ إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه
- ٣٢١ أن النبي ﷺ ضرب وغرَّب
- ٣٧٣ أن النبي ﷺ كان يدعو في القنوت
- ١٧٦ إن هذه القبور ممثلة على أهلها ظلمة
- ٣٢٨ إن يك سيداً فقد أسخطتم ربكم
- ٣٤٤ إن يهودية أنت النبي ﷺ بشاة مسمومة
- ٢١٦ أنتم شهداء الله في الأرض
- ٢١٨ إنما الأعمال بالخواتيم
- ٢١٨ إنما الأعمال بخواتيمها، كالوعاء
- ٣٦٨ إنما أنا بشر أَرْضِي كما يَرْضِي البشر
- ٤١٧ إنما مثل المجلس الصالح والجليس السوء
- ١٩٣ أنه أثنائي الليلة آتيان، وإنهما ابتعثاني
- ١٩١ أنه قال: يا رسول الله أي الذنب أعظم

الحدث	الصفحة
أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه	٢٢١
إنه ليس لي أن أدخل بيتاً مزوّقاً	٤٥٧
أنه يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذر من إيمان	٢٠٦
أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير	٤٥٧
أنهم كلاب النار	٣٥٨
إنني اشترطت على ربي ققلت:	٣٦٨
إياكم ومحقرات الذنوب: فإنما مثل محقرات الذنوب	١٥٠ ، ١٠٣ ، ٧٨
افذنوا له بشئ أخو العشيرة أو ابن العشيرة	٣٨٦ ، ٣٨٣
(ب)	
البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها	٧٦
بعثت بالسيف بين يدي الساعة	١٨١ ، ١٥٨
بشئ أخو العشيرة	٣٨٩ ، ٣٨٣
(ت)	
التارك لدينه المفارق للجماعة	٣١٦
توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار	٢١٦
(ج)	
جزوا الشارب وأرخوا اللحى	١٢٣
جعل رزقي تحت ظل رمحي	١٨١
(ح)	
حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام	٣٣٧ ، ٢٢٣
الحياء خير كله	١٦٦
(خ)	
خلق الله آدم وطوله في السماء ستون ذراعاً	١٦٤
(ز)	
الرجل على دين خليله، فليُنظر أحدكم من يخالل	٤٧٠

(س)

- سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم عند الله
سمعت رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا
سنوا بهم سنة أهل الكتاب
سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب
٥٨
٣٧٣
٣٤٧ ، ٣٤٦
٥٠٨

(ص)

- صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف
صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة
صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله
صلوا على صاحبكم
الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة
٥١
٥١
٢٨١ ، ٢٧٩
٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤
٤٥٤ ، ٥٩

(ع)

- العبادة في الفتنة
العبادة في الهرج كهجرة إلي
العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا
٤٨٥
٤٨٥
٢١٨

(غ)

- الغنية ذكرك أخاك بما يكره
٣٩٠

(ف)

- فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه
فأيما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة
فكّوا العاني (الأسير) وأجيبوا الداعي
فما ظنكم
فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه
٥٠٨
٣٧٥
٤٥٦
١٩٢
٤٦٥

(ق)

- قاربوا بين أولادكم
٤٣٦

الصفحة

المحدث

٣٦ قد وقعت اللعنة من رسول الله ﷺ ، على أهل الأهواء
٢٦٦ القضاة ثلاثة : واحد في الجنة ، واثنان في النار
(ك)

٥٠٩ كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة
٥١٧ كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى
٤٨١ كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين
١٩٣ كان النبي ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه
٢٨٦ كان النبي ﷺ يتألف أقواماً من المشركين ممن هو
٤٢٦ كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويهجر آخرين
٧٥ كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدركه لا محالة
١٥٨ ، ٩٨ ، ٩١ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٥ ، ٤ كل أمتي معافى إلا المجاهرين
١٨ كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون
٣٧٤ كل يمينك ، قال : لا أستطيع
٢٨١ كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها

(ل)

١٦٥ لا أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش
٩٩ لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شر قد اقترب
٤٠٣ لا تأخّلوا العلم إلا ممن قبلون شهادته
٣٩١ لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قنموا
٤٦٩ ، ٣٣٥ ، ٣٠٤ لا تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي
٣٣١ ، ٣٢٨ لا تقولوا : للمنافق سيد
٣٦٢ لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا إنه يحب الله ورسوله
٣٧٨ لا ردّها الله عليك
٧٧ لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان
٤٧٧ لا نذر في معصية ولا فيما لا يملكه ابن آدم
٤٧٩ لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد
٤٧٠ لا يأكل طعام إلا تقي

٣١٤	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله
١١٢	لا يدخل الجنة قاطع
١٩٢	لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه
٢٩٠ ، ١٧٠	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
٢٤٤	لا يستر عبد عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة
٣٦٧	لا ينبغي لصديق أن يكون لعاناً
٩٩	لتأمرون بالمعروف، ولتنهون عن المنكر
١٧٢	لجهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء
٣٦٢	لعن الله الخمر، ولعن شاربها وساقها
٣٦٣	لعن الله السارق
٣٥٤	لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده
٣٥	لعن الله من ذبح لغير الله
٣٥٤	لعن الله من لعن والديه
٣٥٤	لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء
٤٧٤	لعن رسول الله ﷺ من أعان على الربا
٣٦٧	لعن المؤمن كقتله
٣٢١	لعن النبي ﷺ المخشئين من الرجال
٣٥٧	لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد
١٤٨	لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس
٣٧٢	لما كان يوم الأحزاب قال رسول الله ﷺ
٧٨	لو لقيتني بقراب الأرض خطايا، ثم..
٣٦٨	ليس لها بأهل

(م)

٤٦٥ ، ٣٨٣	ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً
٤٥٧	ما بال هذه النمرقة فقالت اشتريتها
٥٠٩	ما عليكم ألا تمنعوه لعل الله أن يرزقه الشهادة
١٧٧	ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم

الصفحة

الحديث

- ٤٨٠ ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر
- ٢٩٤ ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على
- ١٢٠ ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت
- ٤٩٧ ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدر أن
- ١٥٠ ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أعز وأكثر ممن
- ٤٩٧ ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أكثر ممن يعمل
- ٥١٥ ، ٤٩٧ ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له في أمته حواريون
- ١٠٤ ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم
- ٤٦٨ مثل جليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير
- ٣٥٤ ، ٣٥ المدينة حرم من غير إلى كذا
- ١٦٣ مر رسول الله ﷺ على ديار ثمود فمنعهم من دخول ديارهم
- ٤٣٣ ، ٣٠٤ المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل
- ٢١٤ المرء مع من أحب
- ٢١٨ ، ١٤١ مستريح ومسترأح منه ، قالوا : يا رسول الله
- ٣٧٢ ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً شغلونا عن صلاة الوسطى
- ٩١ من ابتلى بشيء من هذه القاذورات فليست بستر الله
- ٣٥ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
- ٣٥٦ من أحدث فيها حدثاً ، أو آوى محدثاً
- ٣٧٦ من أخذ شبراً من الأرض ظلماً طوقه إلى سبع أرضين
- ١١٢ من استرعاه الله رعية ثم لم يحطها بنصح
- ٢٦٥ من استعمل رجلاً من عصابة
- ٢٠٩ من أعطى الله ، ومنع الله ، وأحب الله
- ٣٤٦ ، ٣١٤ من بذل دينه فاقتلوه
- ٢٨٩ من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله
- ٤٣٣ ، ١٥٨ ، ١٢٤ من تشبه بقوم فهو منهم
- ٢٦٦ من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير مكين
- ١١٢ من حمل علينا السلاح فليس منا

الصفحة

الحديث

- ٢٩٢ من ذا الذي يتألى عليّ أن لا أغفر لفلان
٥٢٤ ، ٥١٨ ، ٥١٣ ، ٤٩٦ ، ٣٨١ ، ٢٨٤ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده
٢٤٦ ، ٢٤٥ من ستر مسلماً ستره الله
٣٧٣ من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل
٨٧ من سنّ في الإسلام سنّة سيئة فعلية وزرّها
٣٥ من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد
٢٦٤ ، ١١٢ من غشنا فليس منا
١١٢ من فعله فليس منا
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يقعد على مائدة يُدار عليها
الخمير
٤٥٧ من مات على شيء بعثه الله عليه
٢١٨ من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل
٣٣٠ من نذر أن يطيع الله تعالى فليطعه
٤٧٧ من هذا؟ فقلت: أنا، فقال: أنا أنا
٧٦

(ن)

- ٤٣٦ نحلني أبي نحلاً ثم أتى بي إلى رسول الله ﷺ
٩٩ نعم إذا كثر الخبث
٤١٨ نهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا

(هـ)

- ٨٥ هم الذين جاهروا بمعاصيهم وأظهروها
١٧٢ الهم، والحزن، والكسل، والعجز
١٦١ هو الذنب على الذنب حتى يعمى القلب

(و)

- ٢٤٧ واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها
٤٩٨ والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر
١١٢ والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن

الصفحة	الحديث
٣٥	ولياكم ومحدثات الأمور فإن
٤٨٢	ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء
٤٦٩	ولا يأكل طعامك إلا تقي
٣٨٦	ومن ستر مسلماً ستره الله
٨٧	ومن المجاهرة أن يعمل الرجل

(ي)

٢٠٢	يا أبا ذر! أعيرته بأمه؟! إنك امرؤ فيك جاهلية...
٩٩	يا أيها الناس! إنكم تتلون هذه الآية
٢٢١	يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله
١٤٨ ، ١٠٠	يا معشر المهاجرين، خمس خصال
٢١٨	يبعث كل عبد على ما مات عليه
٢٠٧	يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان
٢٧٤	يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم
٩٩	يكون في آخر هذه الأمة خسف، ومسخ، وقذف
٤٨٤	يهلك أمتي هذا الحي من قريش
١٤٧	يوشك أن تتداعى عليكم الأمم من كل أفق
٢٨٠	يؤم القوم أقرؤهم

بِعون الله وحسن توفيقه،

ثم فهرس، الأحاديث النبوية الشريفة،

وبليه فهرس الآثار

فهرس الآثار

الصفحة	الراوي	الأثر
(١)		
٣٥٠	الفضيل بن عياض	أَكَلُ طعام اليهودي والنصراني
٢٩٣	عائشة	أبلغني زيدا أن جهاده بطل
٢١٢	الحسن البصري	أترغبون عن ذكر الفاجر
٣٥٨	سعيد بن جهمان	أتيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محبوب البصر
		أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ
٢٥٩	عبد الرحمن بن أبي ليلى	أراه
		إذا ظهر الربا، والزنا في قرية أذن الله ﷻ
١٤٨	عبد الله بن مسعود	بهلاكها
٢٢٨	ربيعة الرأي	إذا عرف فالصلاة عليه حق
٢٨٠	مالك	إذا علمت أن الإمام من أهل الأهواء
٢٢٨	الحسن البصري	إذا قال لا إله إلا الله صلي عليه
		إذا ولي الظالم سعى بالظلم والفساد فيحبس
١٦٣	مجاهد بن جبر	بذلك القطر
٨١	الأوزاعي	الإصرار: أن يعمل الرجل الذنب فيحتقره
٣٣٦	عمر	ألا اتخذت حنفيًا؟ قال
٤٩٨	حذيفة بن اليمان	الذي لا ينكر المنكر بيده ولا بلسانه ولا بقلبه
٥٠٨	عاصم	أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر
٣٧٥	سعد	أما والله لأدعون بثلاث
٤٢١	الشافعي	أن أبا سعيد الخدري ﷺ لقي رجلاً فأخبره عن
٢٧٥	-	أن ابن عمر ﷺ كان مأموماً في الحج
١٤٢	أبو الدرداء	إن أشد ما أخاف على نفسي يوم القيامة

الآثر	الراوي	الصفحة
أن أصوب ذلك، وأعدله عندي إذا	مالك	٢٢٩
أن امرأة أذعت على سعيد بن زيد	-	٣٧٥
إن بني يريدون أن يحبسوني عن هذا الوجه	عمرو بن الجموح	٥٠٩
إن البهائم تلعن عصاة بني آدم	مجاهد	١٥٩
أن تبقى في القلب حلاوة المعصية	الحارث المحاسبي	٩٥
إن الحبارى لتموت في وكرها	أبو هريرة	١٥٩
إن الحجاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير	سالم	٢٧٥
أن رجلاً أضافه عليّ فصنع له طعاماً	سفينة	٤٥٦
أن رجلاً صنع له طعاماً فدعاه	أبو مسعود عقبة بن عمرو	٤٥٨
إن رجلاً قال لابن عباس: كم الكبائر	سعيد بن جبیر	٦٨
أن رجلاً كسر طنبوراً لرجل فخاصمه	أبو حصين	٥١٨
أن عائشة <small>رضي الله عنها</small> حدثت أن عبد الله بن الزبير	-	٤٢١
أن عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنه</small> : اعتزل بمنى	نافع	٢٧٥
أن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> حين قدم الشام	أسلم مولى عمر	٤٥٨
أن عمر بن عبد العزيز <small>رضي الله عنه</small> أتى له برجل سب عثمان	اللالكائي	٣٢٠
إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة	-	١٧٦
أن قرياً لعبد الله بن مغفل <small>رضي الله عنه</small> خذف	-	٤٢٠
أن معاوية بن أبي سفيان <small>رضي الله عنه</small> باع سقاية	-	٤٢١
إن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، وإن	بعض السلف	١٥٧
إن المؤمن يرى ذنبه كأنه قاعد تحت جبل	عبد الله بن مسعود	٨١
إن المؤمن يرى ذنوبه كأنها في أصل جبل	عبد الله بن مسعود	١٥٩
إننا لا نأكل ذبيحة رجل رافضي	أحمد بن يونس	٣٥٠
إننا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها	عمر	٤٥٨
أنشدك الله هل سماني لك رسول الله <small>ﷺ</small>	عمر بن الخطاب	١٤٤
انظروا عن تأخفون هذا العلم، فإنما هو دين	علي بن أبي طالب	٢٥٥

الصفحة	الراوي	الأثر
١٥٠ ، ٦٠	أنس بن مالك	إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر
٨٤	بعض الصحابة	إنكم لتعملون أعمالاً هي في أعينكم أدق من الشعرة
٢٠٢	أبو ذر	إنني سايت رجلاً فغيرته بأمه
٣٢٩	اللائكائي	أنه بينما كان طاوس يطوف بالبيت
٣٢٠	علي	أنه أخرج يوماً إلى مسجد الكوفة
٢٧٥	عبد الله بن عدي بن خيار	أنه دخل على عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> وهو محصور
٢٤٠	أيوب السختياني	أنه دعي إلى غسل ميت
٢٣١	ابن عباس	أنه ذكر القدرية فقال: «أولئك شرار هذه الأمة...»
٣٠٢	سفيان الثوري	أنه سأل رجل نسيب (قراءة) لي
٣٠١	مالك	أنه سئل عن أهل القدر أيكف عن كلامهم
٣٠١	مالك	أنه سئل عن تزويج القدري فقراً
٢٩٩	سهل بن عبد الله	أنه سئل عن الصلاة خلف المعتزلة
٣٢٠	علي بن أبي طالب	أنه ضرب (قاصاً) كان بمسجد الكوفة
٣٢٢	سالم بن عبد الله	أنه فعل ذلك برجل جاءه فقال له
٣١٦	مالك	أنه قال في الإباضية، والحرورية
٣١٦	ابن القاسم	أنه قال في أهل الأهواء
٢٣٢	بشر بن الحارث	أنه قال في الجهمية: لا تجالسوهم
٣٢٢	ابن عباس	أنه قال في القدرية: لو رأيت
٢٣١	مالك	إنه قال في القدرية والإباضية
٧٦	أبو هريرة	أنه كان في المسجد فأذن المؤذن
٣٥٨	ابن عمر	أنه لعنهم، وتبرأ منهم
٣٠٢	عبد الرحمن بن مهدي	أنه ليس في أصحاب الأهواء شر من أصحاب
١٦٠	الحسن البصري	إنهم وإن طقطقت بهم البغال وهملحت بهم البراذين

الآثر	الراوي	الصفحة
إني لأعطي الله فأعرف ذلك في خلق امرأتي ودابتي	بعض السلف	١٨٣
أوحى الله إلى يوشع بن نون أني مهلك من أول من بدأ الخطبة قبل الصلاة مروان	إبراهيم بن عمرو الصنعاني	١٤٩
أي: لا تبطلوا حسناتكم بالمعاصي	طارق بن شهاب	٥١٣
أي: يعبد فيه غير الله	الحسن البصري	٢٩١
إيها الناس! من سئل عن عمل يعلمه فليقل به	مجاهد	٥٠
(ب)	ابن مسعود	٢٥٩
بظلم: بشرك	ابن عباس	٥٠
بعث الله ﷺ ملكين إلى قرية أن دمرها بقدر ما يصغر الذنب عندك يعظم عند الله	أبو عمران	١٤٩
بلغني أن سفيان الثوري، ومالك بن أنس كانا بمكة فمات عبد العزيز	الفضيل بن عياض	١٥١
بلى والله إني أحب أن يغفر الله لي	نصر الدين المقدسي	٢٣٩
(ت)	أبو بكر الصديق	٤٢٠
ترك السلام على أهل المعاصي سنة ماضية تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر	المهلب	٣٤
تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهاراً	عبد الله بن المبارك	٢٥٢
(ث)	مالك	٤٨٣
ثلاثة ليست لهم حرمة في الغيبة	الحسن البصري	٣٨٥
(د)		
دخل في هذه الآية كل محدث دخلت على مالك بن أنس ﷺ وعنده رجل يسأله	ابن عباس	٤١٧
دعا ابن عمر أبا أيوب ﷺ فرأى في البيت ستراً	عبد الرحمن بن مهدي	٣٦٩
دواب الأرض وهوامها حتى الخنافس	-	٤٥٩
دينك دينك إنما هو لحملك ودمك	عكرمة	١٦٠
	ابن عمر	٢٥٦

الأثر	الراوي	الصفحة
(ر)		
الرافضة لا تُنكح نساؤهم، ولا تؤكل ذبائحهم	طلحة بن مصرف	٣٤٩، ٢٩٩
(ز)		
زنا العينين والأذنين واللسان واليد	ابن عباس	٧٥
(س)		
سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن تبوك	عبد الله بن كعب	٣٣٨
سئل الحسن البصري <small>رحمته الله</small> عن الحدث	-	٣٥٥، ٣٦
(هـ)		
صلى على من صلى إلى قبلك	عطاء بن أبي رباح	٢٢٨
(ض)		
ضاحك معترف بذنبه خير من بالك مدل على ربه	الماوردي	٩٥
ضاف رجل رجلاً فلم يود إليه حق ضيافته	مجاهد	٣٨٢
(ع)		
عجبت من ذي عقل يقول في دعائه	يحيى بن معاذ الرازي	١٥٢
على المرسي لعنة الله، يهودي هو أو	وكيع	٣٦٩
(ف)		
الفاستق لا يؤمن أن يحمله فسقه على	السبكي	٣٠٩
فلان بالمدينة وفلان بمكة وفلان بالعراق	عمر بن عبد العزيز	٤٨٣
في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْلِبُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ﴾	قتادة الدوسي	٤٨
في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ كَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	بعض السلف	١٦١
(ق)		
قال رجل للحسن: إن لي بنية، وإنها تحطب	-	٣٠٤

الآثر	الراوي	الصفحة
قال لي سليمان التيمي: لو أخذت برخصة كل عام	خالد بن حارث	٢٦٠
قالت عائشة <small>رضي الله عنها</small> لأم ولد زيد بن أرقم	-	٢٩٢
القاتل الفاحشة والذي يشيع بها في الأئمة سواء	علي بن أبي طالب	٩٠
قد جاءكم ثور اتقوا لا ينطحكم بقرنه	ابن أبي رواد	٣٣٠
قرأ تميم الداري <small>رضي الله عنه</small> ليلة سورة الجاثية	-	١٤٣
القرآن كلام الله <small>تعالى</small> وكان	مالك بن أنس	٣٢٠
قلت لعلي بن بكار ما حسن الظن بالله	خلف بن تميم	٤٢٠
قيل لبعضهم قل: لا إله إلا الله	-	١٨٤
قيل لنافع مولى ابن عمر <small>رضي الله عنه</small> : إن هذا الرجل	-	٣٢٢
(ك)		
كان ابن عمر <small>رضي الله عنه</small> إذا فاتته الصلاة مع الإمام	-	٢٧٥
كان أسفل عينيه مثل الشراك البالي	عبد الله بن عباس	١٤٣
كان أصحاب عبد الله يستقبلون الجوارى	إبراهيم	٥١٨
كان عمر بن الخطاب يقول لحذيفة <small>رضي الله عنه</small> أنشدك الله	-	١٤٤
كان عمر <small>رضي الله عنه</small> لا يصلي على من لم يصل عليه	-	٢٣٠
حذيفة	-	-
كان عمر يقول لسعد بن أبي وقاص وهو أمير	-	-
العراق	-	٤٦٣
الكبائر: كل ذنب ختمه الله تعالى بنار، أو غضب	ابن عباس	٦٤
الكبائر: هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع	ابن عباس	٦٨
كتبت عائشة إلى معاوية: أما بعد فإن العبد	عامر	١٥١
كل ذنب ختمه الله تعالى بنار أو .	ابن عباس	٦٦
كنت أسير مع عبد الله بن عمر فسمع إمارة	نافع	٤٥٧
كنا بمدينة الروم فحمل رجل من المسلمين	أسلم أبي عمران التجيبي	٥٢٩
كنت عاشر عشرة رهط من المهاجرين	عبد الله بن عمر	١٤٨ ، ١٠٠

الآثر	الراوي	الصفحة
(ج)		
لا تأخذوا العلم إلا ممن تقبلون شهادته	ابن عباس	٤٠٣
لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين إلا	شريح	٣٩٥
لا تسلموا على شربة الخمر	عبد الله بن عمر	٣٣٨
لا تصحب الفجار، لتعلم من فجورهم	عمر بن الخطاب	٤٢٠
لا تنظر إلى صغر الذنب ولكن	بعض السلف	٦
لا تنظر إلى صغر الخطيئة، ولكن انظر إلى من عصيت	هلال بن سعد	١٥١
لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار	ابن عباس	٨٠، ٦
لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار	عمر، ابن عباس	٨٠، ١٠٣، ١١٣
لا تدخل وليمة فيها طبل، ولا معزاف	الأوزاعي	٤٥٨
لا نعلم أحداً من أصحاب محمد ﷺ ولا من	ابن سيرين	٢٤٠
لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي كان قبله	عبد الله بن مسعود	٢٦٠
لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم	ابن مسعود	٢٥٢
لا يصلي لكم فأراد بعد ذلك أن يصلي	-	٢٧٦
لا ينبغي الإقامة في أرض يكون العمل فيها بغير حق	مالك	٤٨٣
لا يُنكح أهل البدع، ولا يُنكح إليهم	مالك	٢٧٧
لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه	مالك	٢٥٦
لعن الله الجهم، ومن قال بقوله	يزيد بن هارون	٣٦٩
لما فتحت قبرص فرق بين أهلها	جبير بن نفيير	١٤٦
لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم	أبو الدرداء	١٤٧
لو تعلمون ما أنتم لاقون بعد الموت	أبو الدرداء	١٤٣
لو رأيت أحدهم لعضضت أنفه	ابن عباس	٣٢٢
لو علم الملوك، وأبناء الملوك ما نحن فيه	-	١٧٦
لو هم رجل بقتل رجل بهذا البيت	ابن مسعود، وابن عمر	٥٠

الصفحة	الراوي	الأثر
١٥١	أبو الدرداء	ليحذر امرؤ أن تلغنه قلوب المؤمنين
٣٨٥	الحسن البصري	ليس لأهل البدع غيبة
٣٨٥	الحسن البصري	ليس لصاحب بدعة، ولا لفاسق يعلن

(م)

٢٦٠	عمر بن الخطاب	ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهاء إيمانه
٢٥٥	مالك	ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك
١٤٤	الحسن البصري	ما خافه - أي: الله - إلا مؤمن، ولا آمنه إلا منافق
٧٥	ابن عباس	ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما
٢٨٢	ابن مسعود	ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة
١٤٤	إبراهيم التيمي	ما عرضت قلبي على عملي إلا خشيت أن
١٦٠	بعض السلف	ما عصى الله أحد حتى يغيب عقله
١٧٣	علي بن أبي طالب	ما نزل بلا إلا بذنب، ولا رفع بلاء إلا بتوبة
١٧٦	-	مساكين أهل الدنيا خرجوا منها، وما ذاقوا للذيذ
٤٩٨	علي	من أمر بالمعروف شدّ ظهر المؤمنين
٣٤٩	علي	من تول قوماً فهو منهم
١٥٣	ذو النون	من خان الله في السر هتك الله ستره في العلانية
٣٠٢	محمد بن يحيى	من قال القرآن مخلوق فهو كافر
٣٢٠	مالك بن أنس	من قال القرآن مخلوق: يوجع ضرباً

(هـ)

١٥٩	الحسن البصري	هانوا عليه - أي: على الله - فعصوه
٤٨٣	سفيان الثوري	هذا زمان سوء لا يؤمن فيه على الخاملين
٦٨	ابن عباس	هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع
٦٨	ابن مسعود، ابن عباس	هي ما ذكره الله تعالى في أول النساء

(و)

٤٢١	أبو سعيد	والله لا آواني وإياك سقف بيت أبداً
٤٨٤	سفيان الثوري	والله ما أدري أي البلاد أسكن

الأمث	الراوي	الصفحة
وجدت ملقوفاً فأنتيت به عمر ؓ	سنيث أبي جميلة	٤٣٩
وددت أني كبش فذببني أهلي وأكلوا لحمي	أبو عبيدة بن الجراح	١٤٣
(ي)		
يا ابن آدم ترك الخطيئة أيسر من طلب التوبة	الحسن البصري	١٠٨
يا أيها الناس! إنكم تتلون هذه الآية	أبو بكر الصديق	١٥٠
يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية	أبو بكر الصديق	٥٢٨
يا أيها الناس ائتمروا بالمعروف	أبو بكر	٤٩٨
يا أيها الناس من أراد أن يكون من هذه الأمة	عمر بن الخطاب	٤٩٦
يا ليتني كنت شجرة تعضد	أبو ذر	١٤٣
يكتب العلم عن أصحاب الأهواء	عبد الرحمن بن مهدي	٤٠١

بعون الله وحسن توفيقه، تم فهرس الآثار

وبه تنتهي الفهارس.

والحمد لله رب العالمين

فَبْتُ المَرَاغِ

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - إتحاف السّادة، للزبيدي.
- ٣ - أحكام أهل الذمة، لابن القيم.
- ٤ - أحكام الجنائز، للألباني.
- ٥ - أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص.
- ٦ - أحكام القرآن، للقرطبي.
- ٧ - إحياء علوم الدّين، للغزالي.
- ٨ - اختصار علوم الحديث، لابن كثير.
- ٩ - آداب الزفاف، للألباني.
- ١٠ - أدب الدنيا والدين، للماوردي.
- ١١ - أدب القاضي، لابن القاص.
- ١٢ - أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح.
- ١٣ - إرشاد الفحول، للشوكاني.
- ١٤ - إرواء الغليل، للألباني.
- ١٥ - أصول السرخسي، للسرخسي.
- ١٦ - أصول السنة، لابن أبي الزمّين.
- ١٧ - أصول في البدع والسنن، لمحمد العدوي.
- ١٨ - أضواء البيان، للشنقيطي.
- ١٩ - إعلام الموقعين، لابن القيم.
- ٢٠ - إغاثة اللّهفان، لابن القيم.
- ٢١ - أوثق عُرى الإيمان، للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ.

- ٢٢ - اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية.
- ٢٣ - الإبانة الصغرى، لابن بطة.
- ٢٤ - الإبداع في مضار الابتداع، لعلي محفوظ.
- ٢٥ - الإجماع، لابن المنذر.
- ٢٦ - الإحسان، لابن حبان.
- ٢٧ - الأحكام، للآمدي.
- ٢٨ - الآداب الشرعية، لابن مفلح.
- ٢٩ - الأدب المفرد، للبخاري.
- ٣٠ - الأذكار، للنووي.
- ٣١ - الأشباه والنظائر، للسيوطي.
- ٣٢ - الأم، للشافعي.
- ٣٣ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لابن تيمية.
- ٣٤ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لصالح الدرويش.
- ٣٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للخلال.
- ٣٦ - الأنس الجليل، لمجير الدين العليمي.
- ٣٧ - الإنصاف، للمرداوي.
- ٣٨ - الإيمان، لابن تيمية.
- ٣٩ - الاختيارات الفقهية، للعلي.
- ٤٠ - الاعتصام، للشاطبي.
- ٤١ - الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة.
- ٤٢ - البحر الرائق، لابن نجيم.
- ٤٣ - البداية والنهاية، لابن كثير.
- ٤٤ - البدع والنهي عنها، لابن وضاح.
- ٤٥ - التدابير الواقية من التشبه بالكفار، للشيخ عثمان دُوكوري.
- ٤٦ - الترغيب والترهيب، للمنذري.
- ٤٧ - التعامل، للشيخ بكر أبو زيد.

- ٤٨ - التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني.
- ٤٩ - التقريب والتيسير، للنووي.
- ٥٠ - التمهيد، لابن عبد البر.
- ٥١ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي.
- ٥٢ - التوبة، للمحاسبي.
- ٥٣ - التَّوْقِيفُ عَلَى مُهِمَّاتِ التَّعَارِيفِ، للمناوي.
- ٥٤ - الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي.
- ٥٥ - الجواب الكافي، لابن القيم.
- ٥٦ - الحسبة في العاصي والحاضر، للشيخ علي بن حسن القرني.
- ٥٧ - الحسبة، لابن تيمية.
- ٥٨ - الحلية، لأبي نعيم.
- ٥٩ - الحوادث والبدع، للطَّزُّطُوشِي.
- ٦٠ - الدرر المشوَّر، للسيوطي.
- ٦١ - الدرر السنية، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي.
- ٦٢ - الرد على المخالف، للشيخ العلامة بكر أبو زيد.
- ٦٣ - الرسالة، للشافعي.
- ٦٤ - الروضة، للنووي.
- ٦٥ - الزهد، لابن المبارك.
- ٦٦ - الزهد، للإمام أحمد.
- ٦٧ - الزواج والطلاق في الإسلام، لبدان أبو العينين.
- ٦٨ - الزواج عن اقتراف الكبائر، لابن حجر الهيتمي.
- ٦٩ - السلسلة الصحيحة، للألباني.
- ٧٠ - السنة، لابن أبي عاصم.
- ٧١ - السنة، لعبد الله بن أحمد.
- ٧٢ - السنة، للخلال.
- ٧٣ - السنن الكبرى، للبيهقي.

- ٧٤ - السبل الجرار، للشوكانى.
- ٧٥ - الشرح الكبير، لأبى الفرج ابن قدامة.
- ٧٦ - الشرح الممتع، للعثيمين.
- ٧٧ - الشرح والإبانة الصغرى، لابن بطة.
- ٧٨ - الشريعة، للآجرى.
- ٧٩ - الصارم المسلول، لابن تيمية.
- ٨٠ - الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم.
- ٨١ - الطبقات، لابن سعد.
- ٨٢ - الطبقات، للسبكي.
- ٨٣ - الطرق الحكمية، لابن القيم.
- ٨٤ - العدة، للقاضى أبى يعلى.
- ٨٥ - العين، لأبى عبد الرحمن الفراهيدى.
- ٨٦ - الفائق، للزمخشري.
- ٨٧ - الفتاوى الكبرى، لابن تيمية.
- ٨٨ - الفرق بين الفرق، للبغدادى.
- ٨٩ - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية.
- ٩٠ - الفروع، لابن مفلح.
- ٩١ - الفروق، للقرافى.
- ٩٢ - الفقه الإسلامى، لوحة الزحيلي.
- ٩٣ - الفقه الأكبر، للإمام أبى حنيفة مع شرحه للملا على القارى.
- ٩٤ - الفوائد المتقاة، لأبى الحسن الحربى.
- ٩٥ - الفوائد، لابن القيم.
- ٩٦ - القاموس المحيط، للفيروزآبادى.
- ٩٧ - القواعد الجامعة، للسعدى.
- ٩٨ - الكافى، لابن عبد البر.
- ٩٩ - الكافى، لابن قدامة.

- ١٠٠ - الكبائر، لابن قدامة.
- ١٠١ - الكفاية، للمخطيب البغدادي.
- ١٠٢ - الكليات، للكفوي.
- ١٠٣ - الكنز الأكبر، لعبد الرحمن الحنبلي.
- ١٠٤ - اللباب في علوم القرآن، لابن عادل الحنبلي.
- ١٠٥ - اللسان، لابن منظور.
- ١٠٦ - المجموع شرح المهذب، للنووي.
- ١٠٧ - المحلى، لابن حزم.
- ١٠٨ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران.
- ١٠٩ - المدونة الكبرى، للإمام مالك.
- ١١٠ - المسائل الماردينية، لابن تيمية.
- ١١١ - المستصفى، للغزالي.
- ١١٢ - المسودة، لآل ابن تيمية.
- ١١٣ - المشكاة، للألباني.
- ١١٤ - المصباح المنير، للطوفي.
- ١١٥ - المصباح المنير، مختصر تفسير ابن كثير.
- ١١٦ - المعاصي وأثرها في المجتمع، لحامد المصلح.
- ١١٧ - المعيار المعرب، للونشريسي.
- ١١٨ - المغني، لابن قدامة.
- ١١٩ - المفردات، للراغب الأصفهاني.
- ١٢٠ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي.
- ١٢١ - المقاصد الحسنة، للسخاوي.
- ١٢٢ - المقلعة، للإمام مسلم.
- ١٢٣ - المقنع، لابن قدامة.
- ١٢٤ - المنهاج مع مغني المحتاج، للشربيني.
- ١٢٥ - المهذب، للشيرازي.

- ١٢٦ - الموالة والمعادة، للشيخ محماس الجلعود.
- ١٢٧ - الموطأ، للإمام مالك.
- ١٢٨ - النبوات، لابن الأثير.
- ١٢٩ - النهاية، لابن الأثير.
- ١٣٠ - الولاء والبراء في الإسلام، للشيخ محمد بن سعيد القحطاني.
- ١٣١ - بدائع الصنائع، للكاساني.
- ١٣٢ - بدائع الفوائد، لابن القيم.
- ١٣٣ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد.
- ١٣٤ - بيت المقدس، لمحمد شراب.
- ١٣٥ - تبصرة الحكام، لابن قُرحون.
- ١٣٦ - تحريم آلات الطرب، للألباني.
- ١٣٧ - تحفة الأحوذى، للمباركفوري.
- ١٣٨ - تحفة الإخوان، للشيخ حمود التويجري.
- ١٣٩ - تحقيق القضية، لعبد الغني النَّابُلُسي.
- ١٤٠ - تدريب الراوي، للسيوطي.
- ١٤١ - تذكرة السامع والمتكلم، للكتاني.
- ١٤٢ - تغليظ الملام على المتسرعين إلى الفتيا وتغيير الأحكام، لحمود التويجري.
- ١٤٣ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير.
- ١٤٤ - تفسير الرازي، لفخر الدين الرازي.
- ١٤٥ - تقريرات الشيخ عlish على الشرح الكبير، للدسوقي.
- ١٤٦ - تلبيس إبليس، لابن الجوزي.
- ١٤٧ - تنبيه أولي الأبصار، للمسحيمي.
- ١٤٨ - تنبيه الغافلين، لابن النحاس.
- ١٤٩ - تهذيب الآثار، لابن جرير.
- ١٥٠ - تهذيب الأسماء واللغات، للنووي.
- ١٥١ - تهذيب الكمال، للمزي.

- ١٥٢ - توضيح الأفكار، للصنعاني.
- ١٥٣ - تيسير الكريم الرحمن، لابن سعدي.
- ١٥٤ - جامع الأصول، لابن الأثير.
- ١٥٥ - جامع البيان، للطبري.
- ١٥٦ - جامع العلوم والحكم، لابن رجب.
- ١٥٧ - جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر.
- ١٥٨ - جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري.
- ١٥٩ - حاشية الصاوي على الشرح الصغير، للصاوي.
- ١٦٠ - حتى لا تفرق السفينة، للشيخ العلامة سلمان بن فهد العودة.
- ١٦١ - حُسن الظن، لابن أبي الدنيا.
- ١٦٢ - حقيقة البدعة وأحكامها، للشيخ سعيد بن ناصر الغامدي.
- ١٦٣ - حقيقة الولاء والبراء، لسيد سعيد عبد الغني.
- ١٦٤ - حكم الصلاة خلف الإمام الفاسق والمبتدع، لأحمد الغامدي.
- ١٦٥ - حكم تغيير المنكر باليد، لعبد الآخر بن حماد الغنيمي.
- ١٦٦ - حلية الأولياء، لأبي نُعيم الأصفهاني.
- ١٦٧ - خلق أفعال العباد، للبخاري.
- ١٦٨ - دليل الفالحين، لابن علان.
- ١٦٩ - ذم التأويل، لابن قدامة.
- ١٧٠ - روح المعاني، للألوسي.
- ١٧١ - رياض الصالحين، للنووي.
- ١٧٢ - زاد المسير، لابن الجوزي.
- ١٧٣ - زاد المعاد، لابن القيم.
- ١٧٤ - سبيل النجاة، للشيخ سليمان آل الشيخ.
- ١٧٥ - سنن أبي داود.
- ١٧٦ - سنن ابن ماجه.
- ١٧٧ - سنن الترمذي.

- ١٧٨ - سنن الدارمي.
- ١٧٩ - سنن الدارقطني.
- ١٨٠ - سنن الترمذي.
- ١٨١ - سيرة ابن هشام، لابن هشام.
- ١٨٢ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي.
- ١٨٣ - شرح الأربعين النووية، لابن دقيق العيد.
- ١٨٤ - شرح السنة، للبغوي.
- ١٨٥ - شرح الطحاوية، لابن أبي العز.
- ١٨٦ - شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية.
- ١٨٧ - شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي.
- ١٨٨ - شرح الواسطية، لمحمد الهَرَّاس.
- ١٨٩ - شرح الواسطية، للعثيمين.
- ١٩٠ - شرح تنقيح الفصول، للقرافي.
- ١٩١ - شرح رياض الصالحين، للعثيمين.
- ١٩٢ - شرح سنن ابن ماجه، لأبي الحسن السندي.
- ١٩٣ - شرح فتح القدير، لابن الهَمَام.
- ١٩٤ - شرح لمة الاعتقاد، لابن عثيمين.
- ١٩٥ - شرح مسلم، للنووي.
- ١٩٦ - شعب الإيمان، للبيهقي.
- ١٩٧ - صحيح أبي داود، للألباني.
- ١٩٨ - صحيح ابن ماجه، للألباني.
- ١٩٩ - صحيح الأدب المفرد، للألباني.
- ٢٠٠ - صحيح البخاري.
- ٢٠١ - صحيح الترغيب، للألباني.
- ٢٠٢ - صحيح الترمذي، للألباني.
- ٢٠٣ - صحيح الجامع، للألباني.

- ٢٠٤ - صحيح مسلم.
- ٢٠٥ - صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، للإمام ابن حمدان الحنبلي.
- ٢٠٦ - صفوة الصفوة، لابن الجوزي.
- ٢٠٧ - صيد الخاطر، لابن الجوزي.
- ٢٠٨ - ضعيف ابن ماجه، للألباني.
- ٢٠٩ - ضعيف الجامع، للألباني.
- ٢١٠ - طبقات الحنابلة، لأبي يعلى.
- ٢١١ - عقيدة السلف، لإسماعيل الصابوني.
- ٢١٢ - علوم الحديث، لابن الصلاح.
- ٢١٣ - عيون الأخبار، لابن قتيبة.
- ٢١٤ - غاية المرام، للألباني.
- ٢١٥ - غريب الحديث، لأبي عبيد.
- ٢١٦ - فتاوى العز بن عبد السلام.
- ٢١٧ - فتح الباري، لابن حجر.
- ٢١٨ - فتح القدير، للشوكاني.
- ٢١٩ - فتح المغني، للسخاوي.
- ٢٢٠ - فضائح الباطنية، للغزالي.
- ٢٢١ - فضل الله الصمد، لفضل الله الجيلاني.
- ٢٢٢ - فقه السنة، سيد سابق.
- ٢٢٣ - فيض القدير، للمناوي.
- ٢٢٤ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لابن عبد السلام.
- ٢٢٥ - قيادة المرأة للسيارة بين الحق والباطل، لذياب بن سعد الغامدي.
- ٢٢٦ - كتاب الإيمان، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام.
- ٢٢٧ - كتاب المجروحين، لابن حبان.
- ٢٢٨ - كشف القناع، للبهوتي.
- ٢٢٩ - كشف الشبهتين، لسليمان بن سحمان.

- ٢٣٠ - لسان العرب، لابن منظور.
- ٢٣١ - مائتين سؤال وجواب في العقيدة الإسلامية، للحكمي.
- ٢٣٢ - مجلة البحوث الإسلامية.
- ٢٣٣ - مجمع الأمثال، للميداني.
- ٢٣٤ - مجمع البحرين، للطبراني.
- ٢٣٥ - مجموع الفتاوى، لابن تيمية.
- ٢٣٦ - مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، جمع ابن قاسم.
- ٢٣٧ - مختار الصحاح، للرازي.
- ٢٣٨ - مختصر الحجة على تارك المحجة، لأبي الفتح المقدسي.
- ٢٣٩ - مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، لأبي عبد الله محمد البعلبي.
- ٢٤٠ - مختصر منهاج القاصدين، لأحمد بن قدامة المقدسي.
- ٢٤١ - مدارج السالكين، لابن القيم.
- ٢٤٢ - مرقاة المفاتيح للملا علي القاري.
- ٢٤٣ - مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هاني.
- ٢٤٤ - مستدرک الحاكم.
- ٢٤٥ - مسند أبو يعلى.
- ٢٤٦ - مسند أحمد.
- ٢٤٧ - مسند البزار.
- ٢٤٨ - مشارع الأشواق، للدمياطي.
- ٢٤٩ - مطالب أولي النهى، للرحياني.
- ٢٥٠ - معالم السنن، للخطابي.
- ٢٥١ - معجم الطبراني الصغير.
- ٢٥٢ - معجم الطبراني الأوسط.
- ٢٥٣ - معجم الطبراني الكبير.
- ٢٥٤ - مغني المحتاج، للشربيني.
- ٢٥٥ - مقاييس اللغة، لابن فارس.

- ٢٥٦ - منهاج السنة النبوية، لابن تيمية.
- ٢٥٧ - موسوعة أمثال العرب، لأميل يعقوب.
- ٢٥٨ - موسوعة فقه ابن تيمية، للقلعجي.
- ٢٥٩ - موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، للرحيلي.
- ٢٦٠ - ميزان الاعتدال، للذهبي.
- ٢٦١ - نصاب الاحتساب، لعمر السنامي.
- ٢٦٢ - نيل الأوطار، للشوكاني.
- ٢٦٣ - هجر المبتدع، لبكر أبو زيد.
- ٢٦٤ - وجوب إعفاء اللحية، للمحدث محمد زكريا الكاندهلوي.

الْفَهَارِسُ الْمُؤْصُوْعِيَّةُ (١)

الموضوع	الصفحة
تَقْرِيطُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَبْرِينِ	٥
* مقدمة المؤلف	٩
* المقدمة: وفيها ثلاثة فصول	١٥
□ الفصل الأول: توطئة	١٧
أقسام الناس في عبادة الله تعالى	١٧
الحالات الثلاثة للظالم لنفسه	١٨
□ الفصل الثاني: تنبيه	١٩
سبب عدم كلام أهل العلم عن أحكام أهل الكبائر المجاهرين	١٩
أوجه ترجيح جهاد أهل العلم بالبنان على جهاد العدو بالسنان	٢١
ذكر الكتب التي تكلمت عن سرد الكبائر	٢٣
الكلام عن طباعة كتاب «الكبائر» للذهبي/ ح	٢٣
□ الفصل الثالث: إيقاظ	٢٧

* الباب الأول *

وفيه فصلان

□ الفصل الأول: عُلَاقَةُ الْبِدْعَةِ بِالْمَعْصِيَةِ	٣٣
ذكر الأدلة على أنَّ أحكام أهل البدع مُستفادَةٌ من أحكام أهل المعاصي ..	٣٣
الفصل الثاني: الفوارقُ بين المعاصي والبدع	٣٩

(١) كُلُّ مَا كَانَ مِنْ اسْتِدْرَاكِ أَوْ فَائِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فِي الْحَاشِيَةِ، فَقَدْ رَمَزْنَا لَهُ بِحَرْفِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ (ح) تَمَيِّزًا لَهَا عَنْ أَصْلِ الْكِتَابِ.

الصفحة

الموضوع

- ٣٩ ذكر المفارقات بين المعصية والبدعة
- ٣٩ الكلام عن بعض الكتب التي تحدثت عن البدعة/ ح
- ٤١ ذكر الموافقات بين المعصية والبدعة

* الباب الثاني *

وفيه عشرة فصول

- ٤٣ ذكر أهم المصطلحات في الكتاب
- ٤٥ □ الفصل الأول: تعريف المعصية لغة وشرعاً
- ٤٥ ذكر بعض معاني المعصية كما جاءت في القرآن والسنة
- ٤٨ متعلقات المعصية المكانية
- ٤٩ تصحيح اسم المدينة النبوية/ ح
- ٤٩ تصحيح اسم بيت المقدس/ ح
- ٥٣ □ الفصل الثاني: تعريف الفسق لغة وشرعاً
- ٥٤ الاستدراك على الجرجاني في تعريفه للإيمان
- ٥٥ بيان أن لازم الشهادة العمل/ ح
- ٥٥ ذكر بعض وجوه معاني الفسوق في القرآن
- ٥٧ □ الفصل الثالث: أقسام المعاصي
- ٥٧ ذكر أدلة من يقسم المعاصي إلى كبائر وصغائر
- ٦٠ ذكر أدلة من ينكر تقسيم المعاصي إلى كبائر وصغائر
- ٦٠ الترجيح بين القولين
- ٦٣ □ الفصل الرابع: تعريف الكبائر لغة وشرعاً
- ٦٤ ذكر أقوال من عرّف الكبائر بعدد
- ٦٥ الاستدراك على اعتراض المصليح على تعريفات الكبائر
- ٦٧ ذكر أقوال من عرّف الكبائر بعدد
- ٧١ □ الفصل الخامس: متعلقات الذنوب
- ٧١ متعلقات الذنوب من حيث تكفير الحسنات

الصفحة

الموضوع

- ٧١ مُتَعَلِّقَاتُ الذُّنُوبِ مِنْ حَيْثُ تَعْدِيلُهَا لِلْغَيْرِ
- ٧٢ مُتَعَلِّقَاتُ الذُّنُوبِ مِنْ حَيْثُ غِلْظُهَا
- ٧٣ □ **الفصل السادس:** تعريف الصغائر
- ٧٣ ذكر أقوال أهل العلم في تعريف الصغائر
- ٧٥ التعريف المختار للصغائر
- ٧٥ ذكر بعض أمثلة الصغائر
- ٧٨ خطر التهاون بالصغائر
- ٧٩ ذكر الأسباب التي تجعل الصغائر من الكبائر
- ٨٠ خطر فتاوى أدعياء التيسير على الإسلام/ح
- ٨١ كلام الغزالي في الأسباب التي تصير الصغيرة بها كبيرة
- ٨٥ □ **الفصل السابع:** تعريف المجاهرة بالذنوب، وإشاعتها
- ٨٥ تعريف المجاهرة لغةً، وشرعاً
- أقوال أهل العلم في تعريف المجاهرة في حديث: «كُلُّ أَمْنِي مَعْفَى إِلَّا
- ٨٥ المجاهرين...»
- أقوال أهل العلم في تعريف إشاعة الفاحشة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّكَ الَّذِينَ
- ٩١ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا...﴾
- ٩٢ تحرير معنى الإشاعة بالفاحشة عند العثميين على معنيين
- ٩٣ تعريف معنى الإعلان بالفاحشة
- ٩٤ ذكر الحالات والقرائن التي تدلُّ على أنَّ صاحب المعصية مُصِرٌّ عليها
- ٩٧ □ **الفصل الثامن:** الفرق بين المجاهرة بالمعاصي، والاستتار بها
- ٩٧ الأمور الخمسة عشر التي اختصَّ بها المُجَاهِرُ بالمعصية دون المستتر بها
- ١٠١ أسباب اقتراف المعاصي
- ١٠٣ □ **الفصل التاسع:** التحذير من الذنوب
- ١٠٣ ذكر الأدلة والآثار وأقوال أهل العلم المُحذِّرة من الذنوب
- ١٠٧ □ **الفصل العاشر:** آثار ترك الذنوب على العبد في الحياة وبعد الممات
- ١٠٧ آثار ترك الذنوب على العبد في الحياة

آثَارُ تَرْكِ الذُّنُوبِ عَلَى الْعَبْدِ بَعْدَ الْمَمَاتِ ١٠٨

★ الْبَابُ الثَّالِثُ ★

مَصَادِرُ الْكِبَائِرِ

المصدر الأول: ما نصَّ الشارع عليها ١١١

المصدر الثاني: ما خُتِمَ بِلَعْنَةٍ أَوْ غَضَبٍ، أَوْ حَدٍّ... إلخ ١١١

المصدر الثالث: ما تَوَعَّدَ صَاحِبُهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، أَوْ نَفَى الْإِيمَانَ

وَنَحْوَهُمَا ١١١

بيان معنى «ليس منا...»/ح ١١٢

المصدر الرابع: كُلُّ صَغِيرَةٍ أَصْرٌ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا ١١٣

اعتراض الشوكاني على ضابط الإصرار، والردُّ عليه ١١٣

المصدر الخامس: ما ذكره أهل العلم في كتبهم ١١٥

أنواع الكبائر في الكتب التي اعتنت بذكر الكبائر ١١٥

المصدر السادس: كُلُّ وَسِيلَةٍ إِلَى الْكِبَائِرِ ١١٦

قاعدة: «الوسائل لها أحكام المقاصد»، وكلام أهل العلم فيها ١١٦

وقفة مع مقاهي «الأنترنت» ١١٧

نقل فتوى عبد الله الجبرين في تحريم مقاهي «الأنترنت» وتأجير المنازل لها ... ١١٨

نقل فتوى الشيخ العثيمين في تحريم اقتناء «اللُّدُس» ١٢٠

نقل فتوى الشيخ الجبرين في تحريم اقتناء «اللُّدُس» ١٢١

وقفة مع «صالونات الحلاقة» المنتشرة ١٢٢

ذكر حكم حلق اللِّحْيَةِ فيما دون القَبْضَةِ مع ذكر الأدلة ١٢٢

ذكر خلاف أهل العلم في حكم حلق اللِّحْيَةِ فيما زاد على القَبْضَةِ ١٢٣

ذكر حكم «الكوفيرات» النسائية ١٢٤

★ الْبَابُ الرَّابِعُ ★

وفيه فصلان

□ الفصل الأول: جَرِيدَةُ الْكِبَائِرِ ١٢٧

- ١٢٩ حكم طبع أو بيع الكتب التي تتضمن باطلا/ح
- ١٣٠ حكم طبع كتب أهل الحق في مطابع أهل الباطل/ح
- ١٣١ حكم لبس البرقع الفاتن/ح
- ١٣٢ حكم تأجير المحلات للبنوك الربويّة/ح
- ١٣٥ ذكر بعض صور الدّهانة المنتشرة هذه الأيام/ح
- ١٣٦ حكم ما يسمى «المصارعة الحرة»/ح
- ١٣٨ حكم الاستهزاء بشيء من الدّين/ح
- ١٣٩ حكم لعبة كرة القدم/ح
- ١٤١ □ الفصل الثّاني: آثارُ المعاصي
- ١٤٢ ذكر بعض كلام السلف عن خوفهم من الله تعالى، وسوء عقابه
- ١٤٤ ذكر آثار الذنوب على العبد
- ١٥٣ حرمان العلم
- ١٥٣ حرمان الرزق
- ١٥٣ وحشة القلب بين العبد وربه
- ١٥٤ وحشة القلب بين العبد والناس
- ١٥٤ تعسير الأمور
- ١٥٥ ظلمة القلب
- ١٥٥ وهن القلب والبدن
- ١٥٥ حرمان الطاعة
- ١٥٥ تقصير العمر
- ١٥٧ أنّها تزرع مثلها من الذنب
- ١٥٧ ضعف إرادة القلب
- ١٥٨ انسلاخ استتباح المعصية من القلب
- ١٥٨ أنّها ميراثٌ عن أمّة سابقة
- ١٥٩ هوان العبد على ربه
- ١٥٩ هوان اللّنب في قلب المعاصي

الموضوع

الصفحة

- ١٥٩ إِيْذَاءُ الْآخَرِينَ بِشُؤْمِ الْمَعْصِيَةِ
- ١٦٠ تُورِثُ الذُّلَّ
- ١٦٠ تُفْسِدُ الْعُقُولَ
- ١٦١ الطَّبْعُ عَلَى الْقَلْبِ
- ١٦١ لعنة صاحبها
- ١٦٢ تَحْرُمُ الْعَاصِي مِنْ دَعْوَةِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْمَلَائِكَةِ
- ١٦٣ تُفْسِدُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مَاءٍ وَهَوَاءٍ وَزَرْعٍ وَغَيْرِهِ
- ١٦٣ تُؤَثِّرُ فِي الْأَرْضِ بِالْخَسْفِ وَالزَّلَازِلِ
- ١٦٥ تُطْفِئُ مِنَ الْقَلْبِ نَارَ الْغَيِّرَةِ
- ١٦٦ تَذْهَبُ حَيَاءُ الْقَلْبِ
- ١٦٧ تُضْعَفُ تَعْظِيمُ الرَّبِّ فِي الْقَلْبِ
- ١٦٨ تَرْفَعُ مَهَابَةُ الْعَاصِي مِنْ قُلُوبِ الْخَلْقِ
- ١٦٨ أَنَّهَا تَسْتَدْعِي نَسْيَانَ اللَّهِ لِلْعَاصِي
- ١٦٩ تُخْرِجُ الْعَبْدَ مِنْ دَائِرَةِ الْإِحْسَانِ
- ١٧١ تُضْعَفُ سَيْرُ الْقَلْبِ إِلَى اللَّهِ وَالِدَارِ الْآخِرَةِ
- ١٧٢ أَنَّهَا تُزِيلُ النِّعَمَ
- ١٧٣ إِلْقَاءُ الرَّعْبِ وَالْخَوْفِ فِي قَلْبِ الْعَاصِي
- ١٧٤ تُوقِعُ الْوَحْشَةَ الْعَظِيمَةَ فِي الْقَلْبِ
- ١٧٤ تُضْرِفُ الْقَلْبَ عَنْ صِحَّتِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ
- ١٧٦ تُعْمِي بِصَرِّ الْقَلْبِ، وَتُطْمَسُ نُورُهُ
- ١٧٧ تُصَغِّرُ النَّفْسَ وَتُحَقِّقُهَا
- ١٧٧ تَجْعَلُ صَاحِبَهَا أَسِيرًا لِلشَّيْطَانِ، وَصَاحِبِيًا لَشَهْوَتِهِ
- ١٧٨ تُسْقِطُ مَنْزِلَهُ وَكَرَامَتَهُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْخَلْقِ
- ١٧٨ تَسْلُبُ صَاحِبَهَا أَسْمَاءَ الْمَدْحِ وَالشَّرَفِ
- ١٧٩ تُؤَثِّرُ فِي نَقْصَانِ عَقْلِ صَاحِبِهَا
- ١٨٠ تُوجِبُ الْقَطِيعَةَ بَيْنَ الْعَاصِي وَرَبِّهِ

الموضوع

الصفحة

- ١٨٠ تمحُّقُ بركةِ العُمُرِ والرِّزْقِ والعِلْمِ
- ١٨١ تجعلُ صاحبَها من السَّفلةِ
- ١٨٢ تُجرِّئُ المخلوقات على العاصي
- ١٨٣ تُخَوِّنُ العبدَ أحوَجَ ما يكون إلى نفسه
- ١٨٤ ذكر قصص المُحتَضرين على سوء خاتمة
- ١٨٥ تُعينُ وتُمدُّ الشيطان على نفسه
- ١٨٦ تُنسي العبدَ نفسه
- ١٨٧ تُزيلُ النِّعمَ الحاضرة، وتَقطَعُ النِّعمَ الواصلة
- ١٨٧ تُبعدُ المَلَكَ المُوَكَّلَ بالعبد، وتُقَرِّبُ منه الشيطان
- ١٨٨ تَسْتَجِلِبُ مواد هلاك العبد في دُنْيَاه وآخِرَتِه
- ١٨٩ توجبُ العقوبات الشرعية بالعبد
- ١٩٠ توجبُ العقوبات القدرية بالعبد
- ١٩٣ ذكر الحديث النبوي العظيم للجامع للعقوبات الشرعية

* البابُ الخامسُ *

احكامُ اهل الكِبائرِ المُجاهرين في الحياة،

وبعد الممات، وفيه سِتَّةٌ وأربعون حكماً

□ الحُكْمُ الأوَّلُ: أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ نَاقِصُوا الْإِيمَانَ، دَاخِلُونَ تَحْتَ مِثْبَطةِ اللَّهِ تَعَالَى

- ٢٠١ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، أَوْ غَفَرَ لَهُمْ !
- ٢٠١ بَيَانُ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ
- ٢٠٢ الِاسْتِدْرَاكُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ أَبِي الْعَزِّ فِي تَكْفِيرِ مَرْتَكِبِ الذَّنْبِ
- ٢٠٥ الْقَوْلُ الْوَسْطُ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْفَاسِقِ الْمِلِّيِّ
- ٢٠٥ الْخِلَافُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ هُوَ أَوَّلُ خِلَافٍ وَقَعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
- ٢٠٧ ذِكْرُ خِلَاصَةِ مَنَهِجِ الْمَرْجَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي مَرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ

□ الحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ يُنْقَضُونَ عَلَى قَلْبٍ مَعَاصِيهِمْ

- ٢٠٩ ذِكْرُ أَهَمِّ الْكُتُبِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ/ح
- ٢١٠ اعْتِقَادُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي اجْتِمَاعِ الْحُبِّ وَالْبَغْضِ فِي الْعَبْدِ الْوَاحِدِ

الصفحة

الموضوع

- ٢١١ بيان الضابط في مسألة تغليب ظهور الحب على البغض أو العكس
- ٢١٣ تلاشي قضية الولاء والبراء بين المسلمين هذه الأيام!
- ٢١٤ بيان أن الحب والبغض من ثمرات الإيمان
- ٢١٥ □ الحُكْمُ الثَّالِثُ: لا نَشْهَدُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بِجَنَّةٍ، وَلَا نَارٍ إِلَّا مَا شَهِدَ لَهُ الشَّرْعُ
- ٢١٥ بيان أنواع الشهادة بالجنة عند العثيمين (وصفية، شخصية)
- ٢١٥ ذكر الخلاف عند السلف في الشهادة بالجنة على الْمُعَيَّنِّ
- ٢١٧ اختيار ابن تيمية في الشهادة على الْمُعَيَّنِّ
- ٢١٧ اعتقاد أهل السُنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ في أنه لا بد من دخول بعض أهل الكبائر النار
- ٢١٨ □ الحُكْمُ الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى مَعَاصِيهِمْ؛ فَإِنَّ خَاتِمَتَهُمْ سُوءٌ
- ٢٢٠ □ الحُكْمُ الْخَامِسُ: أَنَّهُمْ إِذَا مَرَضُوا لَا يُعَادُونَ هَجْرًا لَهُمْ، وَزَجْرًا لِغَيْرِهِمْ
- ٢٢٠ ذكر أقسام عيادة المرضى الأربعة
- ٢٢٠ القسم الأول: عيادة الكفار الأصليين
- ٢٢٠ جواز عيادة الكفار عند تحقيق أمرين مع ذكر الأدلة
- خلاف أهل العلم في عيادة الكفار هل هو مقيد برجاء إسلامه، أو
- ٢٢١ غير مقيد
- الترجيح بين القولين
- ٢٢٣ حكم عيادة الكفار لغير مصلحة شرعية
- ٢٢٣ القسم الثاني: عيادة أهل البدع المحكوم بكفرهم
- القسم الثالث: عيادة أهل الكبائر من أهل السنة، وأهل البدع غير
- ٢٢٣ المكفرة
- ٢٢٤ كلام أهل العلم في عدم عيادة أهل الكبائر المجاهرين
- ٢٢٦ جواز عيادة أهل الكبائر المجاهرين إذا كان لعرض التوبة عليه
- ٢٢٦ تنبيه: ترك عيادة أهل الكبائر المجاهرين ليست على إطلاقها
- ٢٢٧ أقسام الناس تجاه أهل الكبائر من حيث الهجر والموادعة

الموضوع

الصفحة

- الْحُكْمُ السَّامِسُ: أَنَّهُمْ إِذَا مَاتُوا لَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَلِيٌّ الْأَمْرَ، وَأَتَمَّةُ الدِّينِ،
 حُقُوبَةٌ لَهُمْ ٢٢٨
- حالات الصلاة على الأموات ٢٢٨
- الحالة الأولى: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُسْلِمًا مُسْتَوْرَ الْحَالِ ٢٢٨
- الحالة الثانية: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ كَافِرًا أَصْلِيًّا ٢٣٠
- الحالة الثالثة: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُكْفَرَةِ ٢٣١
- الحالة الرابعة: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَالْبِدْعِ غَيْرِ الْمَكْفَرَةِ،
 وَهَؤُلَاءِ لَهُمْ حَالَتَانِ ٢٣٣
- الحالة الأولى: جَوَّازُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مِنْ عُمومِ الْمُسْلِمِينَ ٢٣٤
- الحالة الثانية: عَدَمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِمَامِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ ٢٣٥
- الاستتراك على كلام الألباني في تارك الصلاة/ح ٢٣٨
- شروط ترك الصلاة على أهل الكبائر المجاهرين ٢٤٠
- الْحُكْمُ السَّامِعُ: أَنَّهُمْ لَا يُذَنِّقُ لَهُمْ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ ٢٤٢
- شروط ترك الذُّعَاءِ لَهُمْ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ ٢٤٢
- الْحُكْمُ الثَّامِنُ: عَقَمُ مَيِّتِهِمْ ٢٤٤
- بيان أن الأصل في أهل المعاصي الستر ٢٤٤
- عدم ستر أهل المعاصي المُجَاهِرِينَ، وكلام أهل العلم في ذلك ٢٤٥
- تقسيم ابن رجب ستر الناس إلى قسمين ٢٤٦
- لا يستر أهل المعاصي المجاهرين حتى بعد مماتهم، وكلام أهل العلم في
 ذلك ٢٤٨
- الاعتراض على من استدلل بعموم الستر على أهل السوء والفضل بقوله ﷺ:
 «اقْبِلُوا فَوْيَ الْهَيْئَاتِ حُرَاتِهِمْ» والرد عليهم ٢٤٩
- شروط الستر على أهل الهيئات ٢٥١
- الْحُكْمُ الثَّاسِعُ: لَا يَجُوزُ تَلَقِّي الْعِلْمِ مِنْهُمْ، مَعَ ذِكْرِ الْأَدْلَةِ وَالْأَثَارِ عَلَى ذَلِكَ ٢٥٢
- الامر الأول: شروط وآداب العالم المجتهد، مَعَ ذِكْرِ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي
 ذلك ٢٥٣

- جواز أخذ العلم عن أهل الفسق حال الضرورة ٢٥٥
- عدم أخذ العلم عن أهل الفسق عند السلف لمقصدتين مهمين ٢٥٦
- الأمر الثاني: الترهيب من الفتوى بغير علم، مع ذكر كلام السلف في ذلك ٢٥٨
- خطورة الأخذ بأراء رعايا الناس في القضايا النازلة؛ لا سيما (قيادة المرأة للسيارة) ٢٦٣
- الحكمُ العاشر: عَدَمُ تَوَلِّيهِمُ الْمَنَاصِبَ الدِّيْنِيَّةَ أو الدُّنْيَوِيَّةَ، مع ذكر الأدلة على ذلك ! ٢٦٤
- الاستدراك على مشروع القلعجي في «موسوعة ابن تيمية»/ ح ٢٦٥
- الحكمُ الحادي عشر: لا يَجُوزُ تَوَلِّيَتُهُمُ الْقَضَاءَ، مع ذكر الأدلة على ذلك .. ٢٦٦
- من شروط القاضي (العدالة) وكلام أهل العلم فيها ٢٦٧
- التنبيه على منع تسجيل الفساق في أقسام القضاء في الجامعات الإسلامية/ ح ٢٦٨
- الحكمُ الثاني عشر: لا يجوز للحاكم أَنْ يَنْصَبَهُمْ لِيَقْسِمُوا بَيْنَ النَّاسِ ! ٢٦٩
- الحكمُ الثالثُ عشر: لا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ فِي الْجُمُعَةِ ! ٢٧١
- الحالات الأربع للإمام في الصلاة ٢٧١
- الحالة الأولى: أَنْ يَكُونَ كَافِرًا بِفَعْلِهِ أو اعتقاده ٢٧١
- الحالة الثانية: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ٢٧٢
- الحالة الثالثة: أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرَ الْحَالِ ٢٧٢
- الحالة الرابعة: أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْفُسْقِ، أو البدع غير المكفرة، وهذا له أربع حالات: ٢٧٣
- الحالة الأولى: أَلَّا يَوْجَدَ عَنْهُمْ مَدْوُوحَةٌ ٢٧٣
- الحالة الثانية: أَنْ تَوْجَدَ مَدْوُوحَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَرَاءَهُمْ لَكِنَّا نَخْشَى الْفِتْنَةَ ٢٧٤
- الحالة الثالثة: أَنْ تَوْجَدَ مَدْوُوحَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَرَاءَهُمْ لَكِنَّا لَا نَخْشَى الْفِتْنَةَ ٢٧٦
- ذكر الأدلة الشرعية والآثار السلفية على ذلك ٢٧٦
- ذكر مذاهب العلماء في حكم الصلاة خلف هذا الصنف .. ٢٧٨

الموضوع

الصفحة

- القول الأول: جواز إمامة الفاسق بإطلاق، مع ذكر الأدلة وكلام أهل العلم في ذلك ٢٧٨
- القول الثاني: من ردها بإطلاق، مع ذكر الأدلة وكلام أهل العلم في ذلك ٢٧٩
- القول الثالث: لا يصلي خلف الفاسق ٢٨٠
- تنبيه: هل تعاد الصلاة خلف هذا الصنف؟ ذكر الخلاف فيها مع الترجيح ٢٨٢
- الحالة الرابعة: أن توجد مندوحة، ولا نخشى الفتنة، ويترتب على تركنا مصلحة راجحة ٢٨٤
- بياناً لمقصد الشرعي من ترك الصلاة خلف الفاسق ٢٨٥
- الحُكْمُ الرَّابِعُ عشر: أَنَّ كِبَائِرَهُمْ تُحِيطُ أَجْرَ مَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ! ... ٢٨٨
- شروط قبول العمل عند الله تعالى ٢٨٨
- تصحیح نسبة الشيخ السعدي/ ح ٢٨٨
- بيان أن المعاصي لا تحبط جميع العمل كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة .. ٢٨٩
- توجيه السلف للأدلة الشرعية التي يتوهم ظاهرها إحباط جميع العمل ٢٩٠
- خلاصة الأقوال في توجيه الأدلة الشرعية في إحباط العمل ٢٩١
- الفرق بين عدم قبول العمل، وبطلانه ٢٩٤
- الفرق بين ما هو مكفر من الأعمال، وما هو غير مكفر ٢٩٥
- الحُكْمُ الْخَامِسُ عَشَرَ: لَا يَجُوزُ مُنَاقَحَتُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ! ٢٩٧
- ذكر الأقسام الخمسة في مناكحة الناس ٢٩٨
- القسم الأول: مناكحة أهل الكتاب ٢٩٨
- القسم الثاني: مناكحة المشركين ٢٩٨
- القسم الثالث: مناكحة أهل البدع المحكوم بكفرهم ٢٩٩
- القسم الرابع: مناكحة أهل الكبائر، والبدع غير المكفرة ٣٠٢
- كلام أهل العلم في شرح حديث: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه...» ٣٠٣
- مسألة: اشتراط الكفاءة، وكلام أهل العلم فيها ٣٠٥

- القول الأول: أنها ليست شرطاً لصحة الزواج، ولا لزومه ٣٠٥
- القول الثاني: أنها شرط في لزوم الزواج، لا صحته ٣٠٥
- نقل كلام أهل المذاهب الأربعة في اعتبار الديانة في الكفاءة ٣٠٦
- حكم زواج الرجل من أهل السنة بالمرأة الفاسقة ٣٠٩
- ذكر تعليل أهل العلم من عدم تزويج الفاسق ٣٠٩
- الحكم السادس عشر: ليس لهم ولاية في عقد النكاح ٣١١
- الحكم السابع عشر: وجوب تعزيرهم، ولو بالقتل ذرءاً لفسادهم ٣١٢
- تعريف التعزير ٣١٢
- أساليب الردع عن المعاصي ٣١٣
- أنواع المعاصي الثلاثة من حيث العقوبة والكفارة والتعزير ٣١٣
- ذكر الأدلة الشرعية، والأقوال السلف في جواز عقوبة المجاهرين بالمعاصي
- المقصدان من قتل المجاهر بالكبائر ٣١٣
- المقصد الأول: قتله ردء ٣١٣
- ذكر خلاف أهل العلم في توبة المرتد ٣١٤
- المقصد الثاني: قتله تعزيراً ٣١٦
- ذكر كلام السلف في تعزير أهل الفسق والبدع غير المكفرة بما دون
- القتل ٣١٦
- تعدد عقوبات أهل الفسق عند السلف ٣١٨
- من ذلك: ضربهم وجلدهم ٣١٩
- من ذلك: سجنهم ٣٢٠
- من ذلك: نفيهم وتعزيرهم ٣٢١
- من ذلك: إهانتهم ٣٢٢
- من ذلك: تحريق كتبهم وإتلافها ٣٢٣
- من ذلك: هدم وتحريف أماكنهم ٣٢٣
- ذكر الشروط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في تعزير أهل الفسق ٣٢٥

- الحُكْمُ الثَّامِنُ عَشَرَ: جَوَازُ إِهَانَتِهِمْ وَإِذْلَالِهِمْ، وَذَلِكَ بِتَرْكِ تَعْظِيمِهِمْ، وَتَوْقِيرِهِمْ! ٣٢٨
- كلام أهل العلم في شرح حديث: «لا تقولوا للمنافق سيد...» ٣٢٨
- ذكر كلام السلف في إهانة أهل الفسق ٣٢٩
- بيان المقصد الشرعي عند السلف من إهانة أهل الفسق ٣٣١
- ذكر بعض صور التعظيم لأهل الفسق ٣٣٢
- من ذلك: إطلاق الألقاب الحسنة المشعرة بالتعظيم عليهم ٣٣٢
- من ذلك: تكتبتهم بما فيه تعظيم لهم ٣٣٣
- شروط تكتية الكافر والمبتدع والفاسق ٣٣٤
- من ذلك: دعوتهم للطعام ٣٣٥
- من ذلك: تهنتهم بما فيه رفعة أو تعظيم لهم ٣٣٥
- من ذلك: استعمالهم في الوظائف المهمة ٣٣٦
- الحُكْمُ التَّاسِعُ عَشَرَ: لَا يَجُوزُ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ! ٣٣٧
- ذكر أدلة فضل وحكم السلام بين المسلمين ٣٣٧
- ذكر الأدلة الشرعية وأقوال أهل العلم في ترك السلام على أهل المعاصي المجاهرين ٣٣٧
- ذكر الحكمة من ترك السلام على أهل الكبائر المجاهرين ٣٤٠
- الحُكْمُ الْمَشْرُونُ: لَا يَجُوزُ أَكْلُ طَعَامِهِمْ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ حَرَامٍ! ٣٤٢
- مراتب الناس في التذكية، وهو خمس ٣٤٢
- المرتبة الأولى: حكم ذكاة عامة المسلمين ٣٤٢
- المرتبة الثانية: حكم ذكاة أهل الكتاب ٣٤٢
- المرتبة الثالثة: حكم ذكاة المشركين ٣٤٢
- المرتبة الرابعة: حكم ذكاة أهل البدع المكفرة ٣٤٢
- المرتبة الخامسة: حكم ذكاة أهل الكبائر من المسلمين، والبدع غير المكفرة ٣٤٢
- ذكر الأدلة الشرعية، وأقوال أهل العلم على حكم المراتب الخمس ٣٤٢

- تنبيه: حكم أكل طعام مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ أَكْلِ الْحَرَامِ ٣٥١
- حكم أكل طعام مَنْ اخْتَلَطَ الْحَرَامُ عِنْدَهُ بِالْحَلَالِ ٣٥١
- الْحُكْمُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: جَوَازُ لَعْنِهِمْ ! ٣٥٣
- تعريف اللعن لغةً وشرعاً ٣٥٣
- ذكر مُوجِبَاتِ اللعن الثلاثة (الكفر، والفسق، والبدعة) ٣٥٣
- ذكر أدلة اللعن بالكفر ٣٥٤
- ذكر أدلة اللعن بالفسق ٣٥٤
- ذكر أدلة اللعن بالبدعة ٣٥٤
- الفرق بين لعن الكافر، ولعن الفاسق من المسلمين ٣٥٥
- مراتب اللعن الثلاث كما ذكرها الغزالي ٣٥٧
- المرتبة الأولى: اللعن بالوصف الأعم ٣٥٧
- المرتبة الثانية: اللعن بوصف أخص ٣٥٧
- المرتبة الثالثة: اللعن للشخص المعين ٣٥٧
- ذكر الأدلة الشرعية والآثار السلفية على جواز المرتبتين الأولى والثانية ٣٥٧
- الاستدراك على العز بن عبد السلام في منع لعن الأشاعرة ٣٥٩
- بيان حكم اللعن المطلق ٣٦١
- بيان حكم اللعن على المعين، وفيه مسألتان: ٣٦٢
- المسألة الأولى: اللعن المطلق لَا يَسْتَلْزِمُ مِنْهُ اللعنُ الْمَعِينُ، وكلام أهل العلم في ذلك ٣٦٢
- المسألة الثانية: حكم اللعن المعين، وفيه ثلاثة أقوال: ٣٦٣
- القول الأول: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ ٣٦٤
- القول الثاني: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ دُونَ الْفَاسِقِ ٣٦٦
- القول الثالث: أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقاً ٣٦٦
- ترجيح القول الثالث بوجهين: ٣٦٧
- الوجه الأول: دلالة النَّصِّ عَلَى ذَلِكَ ٣٦٨
- الوجه الثاني: دلالة ظاهر أقوال السلف عَلَى ذَلِكَ ٣٦٩

- مسألة: هل لعن المعين مباح أم مكروه؟ ٣٧٠
- الْحُكْمُ الثَّانِي والعشرون: جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ! ٣٧٢
- الدُّعَاءُ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ نَوْعَانِ (مُطْلَقٌ وَمُعَيَّنٌ) ٣٧٢
- الأدلة الشرعية على جواز الدعاء على أهل الكبائر على وجه الإطلاق .. ٣٧٢
- الأدلة الشرعية على جواز الدعاء على أهل الكبائر على وجه التعيين ٣٧٣
- ذكر الْحُكْمِ الشرعية الباعثة على جواز الدُّعَاءِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمَجَاهِرِينَ . ٣٧٤
- الحكمة الأولى: تحقيق مصلحة عامة للدين والخلق ٣٧٦
- الحكمة الثانية: الزجر عن التماذي في المعصية والتعزير لصاحبها ٣٧٧
- الحكمة الثالثة: الانتصار للدين، أو النفس من الظالم ٣٧٨
- تنبيه: بيان وجه الجمع بين الدعاء على الفاسق والدعاء له عنه عند أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ٣٧٩
- ترك الدعاء على أهل الكبائر ليس على إطلاقه بل خاص بالعلماء والأمراء . ٣٨٠
- الْحُكْمُ الثَّالِثُ والعشرون: جَوَازُ غَيْبَتِهِمْ، نُصْحًا لِلْمُسْلِمِينَ! ٣٨١
- الأدلة العامة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣٨٢
- الأدلة الخاصة على مشروعية غيبة أهل الفسق والبدع ٣٨٢
- الأدلة من أقوال السلف على غيبة أهل الفسق والبدع ٣٨٥
- شروط جواز غيبة أهل الفسق ٣٨٩
- الشرط الأول: الإخلاص فيها ٣٨٩
- الشرط الثاني: أن يكون الفاسق مجاهرًا بفسقه ٣٩٠
- الشرط الثالث: أن يكون الفاسق حيًّا غير ميت ٣٩١
- جواز غيبة الأموات من أهل الفسق إذا كان لهم أتباع أو كتب تخدم فسقهم ٣٩٢
- الشرط الرابع: الالتزام بالعدل والإنصاف عند الغيبة ٣٩٢
- الْحُكْمُ الرَّابِعُ والعشرون: عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ! ٣٩٤
- أقسام الناس من حيث قبول الشهادة وردّها إلى أربع حالات: ٣٩٤
- الحالة الأولى: إذا كان صاحبها كافرًا ٣٩٤

- الحالة الثانية: إذا كان صاحبها من أهل البدع المكفرة ٣٩٦
- الحالة الثالثة: إذا كان صاحبها من أهل البدع غير المكفرة، وهم
قسمان: ٣٩٧
- القسم الأول: من كان مشتهراً بالكذب ٣٩٧
- القسم الثاني: من كان لا يعرف بالكذب، وخلاف أهل العلم في
ذلك ٣٩٨
- القول الأول: من قبلها مطلقاً ٤٠٠
- القول الثاني: من ردها مطلقاً ٤٠٠
- القول الثالث: من رد شهادة الداعية، وقبلها إن يكن كذلك ٤٠١
- ترجيح القول الثالث ٤٠١
- ردُّ شهادة المبتدع عند السلف له مأخذان ٤٠٢
- المأخذ الأول: مصلحة الشهادة نفسها ٤٠٢
- المأخذ الثاني: المصلحة الشرعية ٤٠٢
- الحالة الرابعة: أهل الفسق من أصحاب الكبائر ٤٠٢
- انتفاء العدالة التي هي من شرط الشهادة في الفاسق وكلام أهل العلم فيها .. ٤٠٤
- الحكم الخامس والعشرون: لا يَجُوزُ قَبُولُ رَوَايَتِهِمْ ! ٤٠٦
- الفرق بين الشهادة والرواية ٤٠٦
- أقسام أهل الرواية الثلاثة ٤٠٧
- القسم الأول: إذا كان الرّواي كافرأ ٤٠٧
- القسم الثاني: إذا كان الرّواي من أهل البدع المكفرة ٤٠٧
- القسم الثالث: إذا كان الرّواي من أهل البدع غير المكفرة، وهم
صنفان: ٤٠٩
- الصنف الأول: من كان مشتهراً بالكذب ٤٠٩
- الصنف الثاني: من كان غير ذلك، وهو على ثلاثة أقوال: ٤٠٩
- أوجه ترجيح القول الثالث ٤١٢
- الوجه الأول: أن مدار الرواية على الثقة الصدوق ٤١٢

- الوجه الثاني: أن هذا هو قول عامة أهل العلم ٤١٢
- القسم الرابع: إذا كان الراوي من أهل الفسق ٤١٢
- الْحُكْمُ السَّائِسُ والعشرون: لَا يُعْمَلُ بخبرهم! ٤١٥
- لا يقبل خبر الفاسق إذا كان في حق الله أو العباد دون حق نفسه ٤١٥
- الْحُكْمُ السَّابِعُ والعشرون: مَجْزُؤُهُمْ وَعَدَمُ مُجَالَسَتِهِمْ! ٤١٧
- ذكر أدلة الكتب والسنة الدالة على مشروعية هجر أهل الفسق ٤١٧
- ذكر أقوال السلف وأهل العلم الدالة على مشروعية هجر أهل الفسق ٤٢٠
- القيود المرعية التي ينبغي مراعاتها عند هجر أهل الفسق ٤٢٥
- شرح القيد الأول، وفيه مقصدان ٤٢٥
- شرح القيد الثاني ٤٢٥
- شرح القيد الثالث ٤٢٦
- شرح القيد الرابع ٤٢٧
- شرح القيد الخامس ٤٢٨
- شرح القيد السادس ٤٣٠
- شرح القيد السابع ٤٣٠
- واجب العلماء نحو حمل العامة على هجر أهل الفساد ٤٣٢
- الْحُكْمُ الثَّامِنُ والعشرون: لَا يَجُوزُ التَّشْبَهُ بِهِمْ! ٤٣٣
- الأدلة الشرعية، وأقوال أهل العلم في تحريم التشبه بأهل الكفر والمعاصي ٤٣٣
- بعض صور التشبه بأهل المعاصي ٤٣٥
- الْحُكْمُ التَّاسِعُ والعشرون: تَفْضِيلُ أَهْلِ الطَّاعَةِ مِنَ الْأَوْلَادِ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي فِي الْعَطِيَّةِ! ٤٣٦
- الأدلة الشرعية على وجوب التسوية في العطية بين الأولاد ٤٣٦
- من فضل بين الأولاد في العطية من غير سبب مبيح، يرجع بأحد أمرين ٤٣٦
- اختلاف أهل العلم في حقيقة التسوية بين الأولاد ٤٣٧
- كلام أهل العلم في جواز تفضيل أحد الأولاد على الآخر لسبب شرعي ٤٣٧

الموضوع

الصفحة

- ٤٣٩ □ **الحُكْمُ الثَّلَاثُونَ:** لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَخْذُ اللَّقِيطِ !
- ٤٣٩ الأدلة على وجوب أخذ اللقيط
- ٤٤٠ أقوال أهل العلم على منع الكافر والفاسق من أخذ اللقيط
- ٤٤١ □ **الحُكْمُ الحَادِي والثَّلَاثُونَ:** لَيْسَ لَهُمْ حَضَانَةُ !
- ٤٤٢ كلام أهل العلم في اشتراط العدالة في الحاضن ذكراً كان أو أنثى
- ٤٤٥ □ **الحُكْمُ الثَّانِي والثَّلَاثُونَ:** عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ !
- ٤٤٥ أصناف المستحقين للزكاة، وهم صنفان
- التفريق بين من يستعين بالزكاة على طاعة الله ومن يستعين بها على معصية الله
- ٤٤٥ □ **الحُكْمُ الثَّالِث والثَّلَاثُونَ:** عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنَ الْأَوْقَافِ الْخَيْرِيَّةِ !
- ٤٤٩ □ **الحُكْمُ الرَّابِع والثَّلَاثُونَ:** لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ !
- ٤٤٩ اتفاق أهل العلم على عدم جواز الوصية للفاسق
- ٤٥٠ الرد على من يرى جواز الوصية للفاسق
- ٤٥١ □ **الحُكْمُ الْخَامِس والثَّلَاثُونَ:** لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ بِالْوَصْفِ !
- ٤٥١ الموصى لهم صنفان:
- ٤٥١ الصنف الأول: أن يكون الموصى له مُعَيَّنًا
- ٤٥١ الصنف الثاني: أن يكون الموصى له غير مُعَيَّن
- ٤٥١ شرط الموصى به: أن يكون مشروعاً
- ٤٥٢ شرط الموصى به: أن يكون عملاً صالحاً
- ٤٥٣ □ **الحُكْمُ السَّادِس والثَّلَاثُونَ:** ذُنُوبُهُمْ لَا تُكَفِّرُهَا الْحَسَنَاتُ وَلَا النَّوَافِلُ !
- ٤٥٣ إجماع أهل العلم على تكفير الذنوب بالتوبة
- ٤٥٣ اختلاف أهل العلم في تكفير الكبائر من غير توبة بالطاعات والنوافل
- ٤٥٣ القول الأول: من يرى أن الكبائر تكفرها الأعمال الصالحة من غير توبة
- ٤٥٣ القول الثاني: من يرى أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، بالأثر والنظر ...
- ٤٥٣ دليل الأثر
- ٤٥٤ دليل النظر

- ٤٥٦ □ **الحُكْمُ السَّامِعُ والثلاثون:** حَتَمَ إِجَابَةُ دَعْوَتِهِمْ أَثْنَاءَ مَعَاصِيهِمْ !
- ٤٥٦ ذكر الأدلة على وجوب إجابة الدعوة
- ٤٥٦ ذكر الأدلة على منع إجابة الدعوة التي فيها معصية
- ٤٥٨ ذكر أقوال السلف منع إجابة الدعوة التي فيها معصية
- ٤٦٠ الأمور التي يجب مراعاتها في عدم إجابة دعوة أهل الكبائر
- ٤٦٢ □ **الحُكْمُ الثَّامِنُ والثلاثون:** حَتَمَ اسْتِخْدَامُ أَهْلِ الْمَعَاصِي فِي الْجِهَادِ
- ٤٦٥ □ **الحُكْمُ التَّاسِعُ والثلاثون:** جَوَّازُ إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهِمْ !
- ٤٦٥ أقوال أهل العلم في جواز إساءة الظن بأهل الكبائر المجاهدين
- ٤٦٦ ذكر بعض الأمثلة في تطبيق هذا الحكم
- ٤٦٨ □ **الحُكْمُ الأَرْبَعُونَ:** حَتَمَ مُخَالَطُهُمْ، أَوْ دَعْوَتُهُمْ لِلطَّعَامِ فِي الْجُمْلَةِ !
- ٤٦٨ الأدلة من الكتاب والسنة على التحذير من مجالسة أهل الفساد
- ٤٦٩ ذكر كلام أهل العلم من التحذير من مجالسة أهل الفساد
- □ **الحُكْمُ الحَادِي والأربعون:** حَتَمَ قَبُولُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ فِيمَا يُدَّعَى بِهِ عَلَيْهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْبَيِّنَةِ !
- ٤٧١ أقسام المَدَّعَى عَلَيْهِ بدعوى تُهْمَةٍ، وهي أربع حالات:
- ٤٧١ الحالة الأولى: أن يكون برأ وصالحاً
- ٤٧١ الحالة الثانية: أن يكون مجهول الحال
- ٤٧٢ الحالة الثالثة: أن يكون معروفاً بالفجور
- ٤٧٣ الحالة الرابعة: أن يُعرف أن الحق عنده
- ٤٧٤ □ **الحُكْمُ الثَّانِي والأربعون:** حَتَمَ إِعَانَتُهُمْ عَلَى مَعَاصِيهِمْ !
- ٤٧٤ ذكر الأدلة على تحريم الإعانة على المعصية
- ٤٧٤ ذكر بعض الأمثلة على التعاون على الإثم والمعصية
- ٤٧٦ الجمع بين طاعة الوالدين وعلمها في المعصية
- ٤٧٧ □ **الحُكْمُ الثَّالِثُ والأربعون:** حَتَمَ صِحَّةُ نَذَرِهِمْ فِي مَعَاصِيهِمْ !
- ٤٧٧ أقسام النذور المحرمة:

الصفحة

الموضوع

- ٤٧٧ النذر المحرم لذاته، وأمثله
- ٤٧٧ النذر المحرم لكونه وسيلةً للمحرم، وأمثله
- ٤٧٨ النذر للمخلوقات، وحكمه
- ٤٧٨ النذر غير المشروع، وحكمه
- ٤٧٩ تنبيه: نذر المعصية لا يتعقد
- ٤٨٠ □ الحكمُ الرَّابِع والأربعون: يُسْتَحَبُّ لَهُمُ الْوُضُوءُ عَقِبَ الْمَعْصِيَةِ !
- ذكر الأدلة الشرعية، وأقوال أهل العلم على استحباب الوضوء عقب المعصية
- ٤٨٠ □ الحكمُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ: اسْتِحْبَابُ الْهَجْرَةِ مِنْ أَرْضِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْكَبَائِرِ !
- ٤٨٦ □ الحكمُ السَّادِسُ والأربعون: وَجُوبُ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ !
- كلمة عن أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٨٧ كلمة مع أصحاب (الحكمة) وأهل التخيل هذه الأزمان
- ٤٩٠ قيمة العمل تُقَدَّرُ بأهدافه في السُّمُو
- كلام ابن القيم في وصف أكثر المتخاذلين في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٩١ كلام ابن تيمية في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُرُ أَتَدْنٰ لِي وَلَا تَقِيَتْهُ﴾
- ٤٩٢ الكلام عن بعض الكتب التي تكلمت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/ح
- ٤٩٤ ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٩٥ ذكر الإجماع على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٩٨ الشروط المتفق عليه والمختلف فيها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٩٩ ذكر بعض الأحكام المختلف فيها والتي فهمت على غير وجهها من خلال مسألتين
- ٤٩٩

الموضوع

الصفحة

- المسألة الأولى: الإنكار باليد هل يشترط فيه إذن السلطان أم لا؟ على قولين: ٥٠٠
- القول الأول: من يرى اشتراط إذن السلطان، واستدلوا على ذلك بما يلي: ٥٠٠
- التعليل الأول: أن الإنكار باليد إذا فعله آحاد الرعية سيترتب عليه فتن وفوضى ٥٠٠
- التعليل الثاني: أن الإنكار باليد إذا فعله آحاد الرعية فيه افتئات على ولي الأمر ٥٠٠
- التعليل الثالث: أن الإنكار باليد يحتاج إلى قوة، والقوة من شأن السلطان ٥٠٠
- بيان أن أكثر هذه التعليلات هو نتيجة ضغوط الظلم الجائر ٥٠١
- ردُّ أهل العلم المحققين على أصحاب هذا القول ٥٠٢
- ردُّ على تعليلهم الأول ٥٠٣، ٥٠٤
- الردُّ على تعليلهم الثاني ٥٠٥
- الفرق بين تغيير المنكر وإقامة الحدود ٥٠٥
- تنبيه: إقامة الحدود ليست على إطلاقها من اختصاص ولي الأمر ٥٠٦
- الردُّ على تعليلهم الثالث ٥٠٧
- الفرق بين شرط وجوب تغيير المنكر وشرط صحته ٥٠٨
- ذكر الأدلة على أن القدرة شرط في تغيير المنكر ٥٠٨
- ذكر الأدلة على أن القدرة ليست شرطاً في صحة تغيير المنكر ٥٠٨
- ذكر كلام أهل العلم على أن القدرة ليست شرطاً في صحة تغيير المنكر ٥٠٨
- القول الثاني: أنه لا يشترط إذن السلطان في تغيير المنكر لآحاد الرعية ٥١٢
- الدليل من الكتاب ٥١٢
- الدليل من السنة، وهو من وجوه أربعة: ٥١٣

٥١٣	الوجه الأول
٥١٤	الوجه الثاني
٥١٤	الوجه الثالث
٥١٤	الوجه الرابع
٥١٥	الدليل من الإجماع
٥١٧	الدليل في فعل الصحابة
٥١٨	الدليل في فعل التابعين
٥١٨	الدليل من أقوال أهل العلم
٥١٨	أقوال السادة الأحناف
٥١٩	أقوال السادة المالكية
٥١٩	أقوال السادة الشافعية
٥١٩	أقوال السادة الحنابلة
٥٢١	أقوال الظاهرية
	خلاف أهل العلم في التغيير إذا احتاج إلى أعوان وسلاح، والجمع
٥٢٢	بين الأقوال
٥٢٣	ضوابط وتنبهات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٥٢٣	الضابط الأول: الالتزام بدرجات الإنكار الشرعية
٥٢٤	الضابط الثاني: أن لا يؤدي تغيير المنكر إلى أكبر منه
٥٢٥	درجات إنكار المنكر الأربع، كما ذكرها ابن القيم
٥٢٥	الضابط الثالث: أن لا يُنكر العامي إلا في الأمور الظاهرة
٥٢٦	الضابط الرابع: أن لا يؤدي إنكاره إلى متعدي إلى غيره
٥٢٨	تنبيهات:
٥٢٨	التنبيه الأول: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ...﴾
٥٢٩	التنبيه الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
٥٣١	المسألة الثانية: هل الأصل في الإنكار العلانية أم السرية؟
٥٣٤	* الخاتمة

الصفحة

الموضوع

٥٣٧	• قائمة الأحكام
٥٤١	• الفهارس العامة والتفصيلية
٥٤٣	فهرس الآيات القرآنية
٥٥٥	فهرس الأحاديث النبوية
٥٦٥	فهرس الآثار
٥٧٤	ثبت المراجع
٥٨٥	الفهارس الموضوعية

